

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض ـ الدراسات العليا
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

منهج المرتضى الزَّبِيْدِي في دراسة العقيدة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد الطالب

راجح بن عبد العزيز بن راجح الراجح

إشراف فضيلة الدكتور

عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان

عضو هيئة التدريس بالكلية

العام الجامعي : ١٤٢٩هـ - ١٤٣٠هـ

الصقر للنسخ والطباعة
٠٥٠٥٩٢٥٧٦٥


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (١) .

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ (٢) .

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ (٣) .

أما بعد . . .

فإن أصدق الحديث كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

لقد كان من فضل الله ﷻ على الناس أن بعث فيهم الأنبياء والمرسلين ، داعين إلى التوحيد ، ومعرفين به ، ومبشرين من أجابهم إليه ، ومنذرين من خالفهم فيه ، وذلك من

---

(١) سورة آل عمران ، آية رقم (١٠٢) .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (١) .

(٣) سورة الأحزاب ، آية رقم (٧٠ – ٧١) .

لدن آدم عليه السلام إلى نبينا محمد – عليه الصلاة والسلام – ، الذي مكث في أصحابه رضي الله عنهم مدة بعثته يدعوهم إلى التوحيد ، ويعلمهم ما يقدح فيه من صغير وكبير ، حتى صفت نفوسهم ، وزكت أرواحهم ، وخلص دينهم ، فجعل الله الأمر من بعده إليهم ، وتبليغه عليهم ، فقاموا به على أكمل وجه ، وساروا فيه على أحسن نهج .

ثم خلفهم – بعد ذلك – التابعون ، وتابعوهم ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، فساروا على نهجهم ، واقتفوا أثرهم ، وتمكسوا بهديهم ، ودعوا إلى طريقتهم ، وتحقق قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم : « **لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله ، ما يَضُرُّهُم مَنْ كَذَّبَهم ، ولا مَنْ خَالَفَهُمْ ، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك** » (١) .

وهناك من العلماء من استفاد منهم ، وأخذ عنهم ، لكنه تأثر بغيرهم من أهل الكلام والتصوف ، فكانت دراسة مناهج هؤلاء العلماء مطلوبة ، وبيان طريقتهم – للحذر من الوقوع في أخطائهم ومخالفتهم – محمودة ، لا سيما من ذاع صيته ، وانتشرت كتبه ، واشتهر فضله بين العامة والخاصة ، ومن هؤلاء : **أبو الفيض ، محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الواسطي الهندي الزبيدي المصري** ، صاحب العلوم العديدة ، والتصانيف الكثيرة ، المولود سنة خمس وأربعين ومائة وألف ، والمتوفى سنة خمس ومائتين وألف للهجرة .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

ويتجلى ذلك في النقاط التالية :

١– ضرورة دراسة مناهج العلماء في العقيدة دراسة تشمل الجانبين : النظري والتطبيقي .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٢٣) كتاب التوحيد (٩٧) باب قول الله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ** ﴾ (٢٩) حديث رقم (٧٤٦٠) ، ومسلم في صحيحه (١٢١٠/٣) كتاب الإمارة (٣٣) باب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم » (٥٣) حديث رقم (١٠٣٧) .

٢- مكانة الزبيدي العلمية ، والمتمثلة في مؤلفاته وما اشتملت عليه من فوائد كثيرة في فنون شتى ، ويكفي لمعرفة ذلك الاطلاع على كتابيه :

أ- تاج العروس في شرح القاموس .

ب- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين .

٣- دعوة الزبيدي في أكثر كتبه - إن لم يكن كلها - لمن وقف فيها على خطأ أو زلل أن يصححه - وهذا يدل على إمامته وتواضعه من جهة ، وعلى حرصه في إيضاح الحق من جهة أخرى - ، يقول في خاتمة كتابه : إتحاف السادة المتقين (١) :

« ولا أدعي فيه البراءة من الغلط والنسيان . . . سائلاً ممن وقف عليه من الأفاضل ، ومن كل كامل ، أنار الله بصيرته ، وجبل على الإنصاف سريرته ، أن يصفح بحلمه عن عثاري وزللي ، ويسد بسداد فضله خطأي وخللي » .

٤- تأخر حياته ، حيث عاش في منتصف القرن الثاني عشر ، وبداية القرن الثالث عشر ، وهي مرحلة زمنية كان مذهب السلف في غير جزيرة العرب أشبه بالمندثر ، وبنقله عن السلف مع كونه خارج جزيرة العرب رد على من زعم أن ما جاء به الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، الذي عاش في نفس الفترة تقريبًا مذهب جديد لم يكن معروفًا عند السلف .

٥- التباين المنهجي لديه ، فبينما نجد الزبيدي يعظم السلف والأئمة المتقدمين ، نجده ينقل عن المتأخرين المخالفين - ويأخذ بمذهبهم غالبًا - .

٦- الشمولية لدى الزبيدي ، حيث تطرق لأغلب مسائل الاعتقاد ، وخاصة في شرحه لكتاب إحياء علوم الدين .

---

(١) (١٤/٦٥٣) .

٧- عدم بحث منهج الزبيدي في العقيدة بحثًا علميًا وافيًا في دراسة جامعية من قبل .

الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع على ما كتب حول المرتضى الزبيدي ، فإني وجدت ذلك يدور حول ثلاثة محاور ، هي :

المحور الأول : ترجمة الزبيدي .

وقد تناول من كتب في هذا المحور - وهم الأكثرون - حياة الزبيدي وآثاره ، حيث تكلموا في جانب حياته عن : اسمه ونسبه ، ومولده ونشأته ، وشيوخه وتلاميذه ، ووفاته ، كما تكلموا في جانب آثاره عن مؤلفاته ، والذين كتبوا في ترجمة الزبيدي بين مطول ومختصر ، ومن هؤلاء أصحاب التراجم ، ومحققوا كتبه ، بالإضافة إلى من خصه بترجمة في مقال في إحدى المجلات العلمية .

والملاحظ على هذا المحور أن الذين كتبوا في ترجمة الزبيدي لم يتطرقوا إلى بيان منهجه في العقيدة ، بل إنهم لم يعلقوا على ما يحتاج إلى تعليق فيما يخالف فيه الزبيدي الصواب ، وإنما اقتصروا على الترجمة فقط .

المحور الثاني : الحرص على إخراج كتبه وآثاره .

حرص جمع من أهل العلم على إخراج كتب الزبيدي وآثاره ، فبعضهم اهتم بتحقيق كتبه وإخراجها ، وبعضهم حرص على ذكر إجازاته ، وبعضهم اعتنى بذكر منظوماته في التصوف - على الطريقة النقشبندية - مشيرًا إلى التعريف بها ، وآراء أهلها فيها .

وكل هؤلاء لم يتطرقوا إلى بيان منهج الزبيدي في العقيدة ، بل و لم يصححوا ما في كتبه وآثاره من الأخطاء العقدية ، وإنما كان مقصدهم إظهار كتبه وآثاره .

المحور الثالث : العناية بمنهجه اللغوي .

اعتنى بعض أهل العلم بدراسة منهج الزبيدي اللغوي ، وقد تمثل ذلك في كتابه : تاج العروس ، فاقتصر بعضهم على بيان طريقة الزبيدي في تأليفه ، وتناول التعليق عليه فيما ورد فيه من المواضع والأنساب فقط ، مع الإشارة إلى طبعات الكتاب ، والكلام على بعضها .

وتوسع بعضهم في دراسة التاج في رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة بغداد بعنوان : الزبيدي في كتابه تاج العروس للدكتور هاشم طه شلاش .

وهؤلاء – أيضًا – لم يعتنوا بمنهج الزبيدي العقدي ، وإنما انصب اهتمامهم على بيان منهجه اللغوي .

ومن خلال هذه الدراسات السابقة التي عرضت للزبيدي بالكتابة عنه ، يتبين أنه لم يتناول أحد منهجه في العقيدة على النحو المزمع الكتابة فيه .

أهداف البحث :

وتتمثل في الأمور التالية :

١– التعريف بمنهج الزبيدي في دراسة العقيدة ، وبيان خصائصه وسماته ، والوقوف على أصوله ومصادره ، واستخلاص الأسس والمعايير التي قام عليها .

٢– تقويم آراء الزبيدي التي قاده إليها منهجه في دراسة العقيدة بميزان أهل السنة والجماعة ومعاييرهم .

٣– تنبيه المشتغلين بكتب الزبيدي – ممن ليس له عناية بمذهب السلف ، وكذا غير المتخصصين – بما قد يكون فيها من أخطاء مخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة .

٤– تسهيل الرجوع لمن أراد الوقوف على كلام المرتضى الزبيدي في أي مسألة من

مسائل الاعتقاد التي تكلم فيها .

خطة البحث :

تشتمل خطة البحث على : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة ، وفهارس .

المقدمة : وتتضمن أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وهدف البحث ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ومنهجه .

التمهيد : وفيه :

- التعريف بالمرتضى الزبيدي .
- دوافع دراسة الزبيدي للعقيدة .

الباب الأول : أصول منهج المرتضى الزبيدي في دراسة العقيدة ومصادره . وفيه فصلان :

الفصل الأول : أصول منهج الزبيدي وسماته ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أصول منهج الزبيدي .

المبحث الثاني : سمات منهج الزبيدي .

الفصل الثاني : مصادر الزبيدي في دراسة العقيدة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مصادر مباشرة .

المبحث الثاني : مصادر غير مباشرة .

الباب الثاني : آراء الزبيدي : **دراسة تطبيقية مقارنة من خلال عقيدة أهل السنة والجماعة** ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : آراؤه الاعتقادية ، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : الإيمان بالله تعالى ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم الإيمان ومسائله .

المطلب الثاني : توحيد الألوهية .

المطلب الثالث : توحيد الربوبية .

المطلب الرابع : توحيد الأسماء والصفات .

المبحث الثاني : الإيمان بالملائكة والكتب السماوية ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الملائكة .

المطلب الثاني : الكتب السماوية .

المبحث الثالث : الإيمان بالرسل ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : النبوات .

المطلب الثاني : دلائل النبوة .

المبحث الرابع : الإيمان باليوم الآخر ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : دار البرزخ .

المطلب الثاني : ما بعد البرزخ .

المبحث الخامس : الإيمان بالقدر ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : القضاء والقدر .

المطلب الثاني : الرد على المخالفين .

الفصل الثاني : موقفه العقدي من الملل والنحل المخالفة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الملل والديانات ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أهل الكتاب .

المطلب الثاني : المجوسية والبراهمة .

المبحث الثاني : الفرق والطوائف الإسلامية ، وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : الخوارج والشيعة .

المطلب الثاني : المعتزلة والجهمية .

المطلب الثالث : الأشاعرة والماتريدية .

المطلب الرابع : الفلاسفة .

المطلب الخامس : الصوفية .

المطلب السادس : الباطنية .

الباب الثالث : الموازنة والأثر ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : الموازنة بين منهج المرتضى الزبيدي في العقيدة والشوكاني ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الموازنة بينهما في منهج التلقي .

المبحث الثاني : الموازنة بينهما في المصادر والسمات .

المبحث الثالث : الموازنة بينهما في دوافع دراسة العقيدة .

الفصل الثاني : أثر الزبيدي على معاصريه ومن بعدهم ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أثر الزبيدي على معاصريه .

المبحث الثاني : أثر الزبيدي على من بعده .

الخاتمة : وتتضمن أهم نتائج البحث .

الفهارس : وتشتمل على ما يلي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث النبوية .

٣- فهرس الآثار .

٤- فهرس الأعلام .

٥- فهرس الأديان والفرق .

٦- فهرس البلدان والأماكن .

٧- فهرس الأبيات الشعرية .

٨- فهرس المصادر والمراجع .

٩- فهرس الموضوعات .

عملي في البحث ومنهجي فيه :

سلكت في هذا البحث منهجًا تحليليًا نقديًا مقارنًا ، يتمثل في الآتي :

١- قمت بجمع المادة العلمية - لهذا البحث - من خلال كتب المرتضى الزبيدي أو من نقل عنه .

٢- رتبت المادة العلمية حسب الخطة الموضوعة ، وقمت بتحليلها ، واستخلاص

منهج المرتضى الزبيدي منها .

٣- التزمت إبراز قول الزبيدي - في مسائل هذا البحث - مع الإشارة إلى مذهب أهل السنة والجماعة ، سواء أكان ذلك قبل قوله أو بعده ؛ لأن مقصودي بيان موافقة الزبيدي لأهل السنة والجماعة أو مخالفته لهم ، مع نقده فيما خالفهم فيه ، وإبراز الحق وبيانه .

٤- اضطررت إلى تكرير بعض النصوص عن الزبيدي في كذا موضع ؛ للمناسبة - وهي بحمد الله قليلة - .

٥- عزوت الآيات إلى سورها .

٦- خرجت الأحاديث ، فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك ، وما كان في غيرهما ذكرت ما وقفت عليه من كلام أهل العلم في هذا الحديث تصحيحًا وتضعيفًا .

٧- اكتفيت - فقط - بالترجمة للأعلام الذين نقلت عنهم ، أو جاء ذكرهم في سياق كلامي - مستثنيًا منهم من لم تكن له ترجمة في مصادر موثقة - .

٨- عندما أنقل عن العلماء نصًا ، فيه ما يحتاج إلى توضيح ، كالإشارة إلى مسألة أو باب أو نحو ذلك ، فإني أوضح المشار إليه في نفس النص بين معقوفتين هكذا [. . .] ؛ ليتميز كلامي عن كلامهم .

٩- تركت الترحم على الأعلام - خطًا - عندما أنقل عنهم ؛ وذلك سيرًا على منهج العلماء المتقدمين .

١٠- عرفت بالأديان والفرق .

١١- عرفت بالأماكن والبلدان .

١٢- في تخريج الأحاديث ، وترجمة الأعلام ، والتعريف بالفرق والبلدان ، كان

منهجي أن أذكر ذلك في أول موضع له فقط ، باستثناء المقدمة ، حيث إني لم أترجم للأعلام الواردة فيها ، ولم أعرف بالفرق والبلدان ، كما إني لم أذكر ما يتعلق بالمرجع كاملاً ، كما أني أرجأت التعريف بالفرق والأديان التي هي من الخطة في موضعها .

١٣- اكتفيت في فهارس الأعلام ، والفرق والأديان ، والأماكن والبلدان بالإحالة على موضع الترجمة والتعريف .

١٤- شرحت الألفاظ والمصطلحات الغريبة .

١٥- أَثْبَتُّ اسم المرجع كاملاً مع اسم مؤلفه ومحققه وجميع بياناته - على ما يوجد منها - ، وذلك عند أول ورود له في أبواب الرسالة ، هذا وقد أختصر اسم الكتاب - أحيانًا - عند وروده مرة ثانية ، أو أذكره بالمشهور به ، وأحيانًا أختصر اسم المؤلف .

وبعد ، فإني قد أعملت فكري ، وتأملت في عملي ، فرأيته إلى النقصان أقرب ، ومن الكمال أبعد ، ولكن حسبي أني استنفذت فيه وسعي ، وبذلت فيه مبلغ طاقتي ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وما كان فيه من خطأ فمني وأستغفر الله ، ورحم الله تعالى من سد خلله ، وأصلح خطأه ، وأزال زلله .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والدعاء **لوالديَّ الكريمين** بعد شكر الله تعالى .

كما أشكر أخي الأكبر ، وأستاذي الأول ، **سعود بن عبد العزيز الراجح** ، الذي تعاهدني منذ صغري - وإلى الآن - بالتوجيه والإرشاد ، والعناية والإحسان .

وأشكر **جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** ممثلة في كلية أصول الدين ، وفي قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة منها على منحي هذه الفرصة لإعداد رسالتي هذه .

وأتوجه بالشكر والعرفان لفضيلة المشرف على هذه الرسالة ، **فضيلة الدكتور**

عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، الذي فتح لي قلبه وبيته ، ولم يبخل عليَّ بتوجيهاته وملحوظاته ، ونصحه وإرشاداته .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر فضيلتي الشيخين : **الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل** ، **والأستاذ الدكتور يوسف بن عبد الغني نعيم** ، على قبولهما رسالتي هذه ؛ لمناقشتها وإبداء الملاحظات عليها .

وكذلك لا أنسى أن أتقدم بالشكر لكل من بذل أي جهد في هذا البحث من إبداء رأي ، أو مشورة ، أو فائدة ، أو إعارة كتاب ، أو غير ذلك ، وأخص بالذكر : **فضيلة الدكتور إبراهيم بن عبد الله الحماد** ، **وفضيلة الدكتور محمد بن ناصر السحيباني** ، **وفضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد** ، **وفضيلة الدكتور عبد الراضي بن محمد عبد المحسن** .

فأسأل الله ﷻ للجميع أن يجزيهم الأجر والثواب ، وأن يثقل موازينهم يوم القيامة والحساب ، ويختم لهم بالصالحات ، ويمنحهم أعلى الدرجات .

كما أسأله ﷻ أن يجعل عملي هذا صالحًا ، ولوجهه خالصًا ، ولا يجعل لأحد فيه شيئًا ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه

راجح بن عبد العزيز بن راجح الراجح
المحاضر في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
قسم أصول الدين
١٤٣٠/١/٢٩هـ





التمهيد

وفيه :

- التعريف بالمرتضى الزبيدي .
- دوافع دراسة الزبيدي للعقيدة .



التعريف
بالمرتضى الزبيدي

التعريف بالمرتضى الزبيدي

لم يختلف – بحسب اطلاعي – [1] من ترجم للزبيدي فيما ذكروه عنه ، وإن تفاوتوا في ذلك ، كما أن عامتهم استقى المادة العلمية من الجبرتي [2] – وهو أحد تلاميذ الزبيدي – في كتابه تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ولذلك لم يأتوا بجديد ، وإن كان البعض الآخر قد أضاف شيئًا جديدًا من خلال كتب ورسائل الزبيدي نفسه ، وهذا مما امتازت به ترجمتنا ، كما امتازت بالتعليق أو بكشف المخالفات العقدية التي أبقاها بعض من ترجم للزبيدي دون تعليق عليها ، مما قد يدل على تأثرهم بذلك .

وهذا أوان الشروع في الترجمة ؛ للتعرف على الزبيدي .

---

(١) انظر : تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (١٧٣/٢) ضبط وتصحيح : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، ونور الأبصار في مناقب آل بيت المختار لمؤمن الشبلنجي ص (٤١٧) ، تحقيق : محمود طعمة حلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م ، وأبجد العلوم لصديق حسن القنوجي (١٢/٣) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، والخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة لعلي باشا مبارك (٣٤٢/٣) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشايخات والمسلسلات لعبد الحي عبد الكبير الكتاني (٥٢٦/١) ، اعتناء : الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، والأعلام لخير الدين الزركلي (٧٠/٧) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠م ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٦٨١/٣) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي (٣٤٧/٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، ودراسات في التاريخ والتراث لأبي القاسم محمد كرّو ص (١٨٧) ، دار المعارف ، سوسة ، تونس ، ونظرات في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس لحمد الجاسر ص (١) ، ومجلة المجمع العلمي الهندي ، العدد المزدوج (١ – ٢) رجب ١٤٠٠هـ ، بقلم : أبو محفوظ الكريم معصومي ، المجلد الخامس ، ص (١) ، ومجلة الأزهر بقلم : منصور رجب (٥٤٦/٢٠) ، مطبعة الأزهر ، ١٩٤٨م ، ومجلة المجمع العلمي العربي الجزء (١ ، ٢) كانون الثاني وشباط ، المجلد الثامن ، ص (٧٥٢) ، ١٩٢٨م ، ومجلة معهد المخطوطات العربية ، ربيع الآخر ١٣٩٣هـ ، بقلم : عبد القادر زمامة ، المجلد التاسع عشر ، الجزء الأول ، ص (٢٨٩) ، ومحققوا كتب الزبيدي حيث ترجموا له في مقدمات كتبه ، وقد شذ بعض المترجمين – وهذا نادر – حيث خالف ما عليه البقية في اسم الزبيدي أو نحو ذلك مما سأعلق عليه بمشيئة الله تعالى في موضعه .

(٢) وستأتي ترجمته في تلاميذ الزبيدي .

اسمه ونسبه :

هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني العلوي الزبيدي الواسطي ، ينتهى نسبه إلى مؤتم الأشبال : عيسى بن زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم ، كذا ذكر عن نفسه (١) .

اشتهر بمرتضى الحسيني الزبيدي (٢) ، ويكنى بأبي الفيض – وهو الغالب عليه – وبأبي الوقت ، وبأبي الأشبال (٣) .

---

(١) انظر : تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الحسيني الزبيدي (١٧٧/٨) ، (٣٨٦/٩) ، (٤٤٧/٢٠) ، دراسة وتحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة لمرتضى الحسيني الزبيدي (١٥١/٦) ، تحقيق : مصطفى حجازي ، مراجعة : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م ، وهذا على سبيل المثال ، وإلا فقد ذيل الزبيدي كل باب – تقريبًا – من أبواب التاج والتكملة وغالب كتبه بذكر اسمه ونسبه ، ولذلك سار كل من ترجم له على ذلك ، كتلميذه الجبرتي في تاريخه (٧٣/٢) ، وكل من أتى بعده ممن ترجم للزبيدي عدا الشيخ عبد الشكور ، حيث سماه (عبد الرزاق) . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٢٠) .

وقد لاحظت أن الزبيدي ذكر بينه وبين جده عبد الرزاق ثلاثة آباء باسم محمد ، وممن ذكر ذلك من المترجمين له : عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني في كتابه فهرس الفهارس (٥٢٦/١) ، وغالب المترجمين يذكر اثنين كما صنع تلميذه الجبرتي في تاريخه (٧٣/٢) ، وبعضهم ذكر واحدًا كما في معجم صفي الدين محمد البخاري المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) ، تخريج : محمد مرتضى الزبيدي ص (١٥) ، تحقيق : الدكتور محمد مطيع الحافظ ، دار البشائر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

كما لاحظت أن الدكتور غنيم غانم الينبعاوي في تحقيقه لكتاب الزبيدي : التعريف بضروري قواعد علم التصريف ص (١١) ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ، ذكره باسم محمد بن مرتضى . ولعله خطأ مطبعي ؛ بدليل أنه قال : هذا ما ذكره الزبيدي نفسه في كتابه : تاج العروب من جواهر القاموس ، علمًا أنه ذكر الكتاب في ص (١٤) باسم تاج العروس من جواهر القاموس ، وهو الصحيح .

(٢) انظر : تاريخ الجبرتي (٧٣/٢) ، كما لقب بجمال الدين . انظر : معجم صفي الدين البخاري ص (١٥) . كما لقب بـ (محيي الدين) ، وكذا (محب الدين) . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ص (٢٠) .

(٣) انظر : فهرس الفهارس (٥٢٦/١) .

مولده ونشأته :

ولد الزبيدي سنة خمس وأربعين ومائة وألف من الهجرة النبوية - ١١٤٥هـ - (١) في بلجرام (٢) من قرى الهند (٣) ، فنشأ بها ، وتتلمذ على شيوخها بعد أن تلقى الدروس الابتدائية في مهده وكنف آبائه ، حيث عرفت أسرته بالعلم والفضل والتصوف (٤) ، مما يدل على تأثر الزبيدي بهذا المنهج منذ نعومة أظفاره ، كما أن الزبيدي استفاد من نشأته بالهند قرابة ستة عشر عامًا تعلمه لبعض اللغات ، كالتركية والفارسية وبعض لسان الكرج (٥) .

وفي حوالي سنة إحدى وستين ومائة وألف للهجرة انتقل إلى زبيد (٦) في اليمن (٧) حيث أقام بها قرابة ستة أعوام ، فعرف بها واشتهر ، حتى قيل له : الزبيدي ، وفي هذه

---

(١) اتفق كل من ترجم للزبيدي - حسب اطلاعي - على سنة ولادته هذه ، ولم يخالف في ذلك أحد .

(٢) **بلجرام** : بالجيم والكاف ، وتسمى سرى نكر ، وهي بليدة قديمة في مقاطعة (أوده) الشهيرة الآن باسم (أوترابردبش) ، وتعد إحدى المراكز الثقافية الإسلامية منذ احتلال المسلمين للقطر الشمالي للهند ، وهي قريبة من مدينة (قنوج) . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ص (٣) .

(٣) **الهند** : بلاد واسعة الأرجاء ، كثيرة اللغات ، متعددة الأديان ، دخلت تحت الحكم الإسلامي في عهد الوليد ابن عبد الملك على يد محمد بن قاسم الثقفي سنة اثنتين وتسعين للهجرة ، واستمرت تحت سيطرة السلاطين الإسلاميين إلى آخر المائة الثانية عشر من الهجرة . انظر : البلدان لأبي عبد الله أحمد بن محمد الهمذاني ص (٧٠) وما بعدها ، تحقيق : يوسف الهادي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، وأبجد العلوم (٢١٤/٣) .

(٤) انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي المجلد الخامس ص (١٩) .

(٥) **الكُرْج** : يقول الزبيدي : « بالضم ، جيل من النصارى ، ومنهم من جعلها ناحية من الروم بثغور أذربيجان » تاج العروس (٤٦٦/٣) .

(٦) **زبيد** : بفتح أوله ، وكسر ثانيه ثم ياء مثناة من تحت ، اسم واد ، به مدينة يقال لها : الحُصَيب ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلا به ، وهي مدينة مشهورة باليمن أحدثت في أيام المأمون . انظر : معجم البلدان لياقوت الحموي (١٤٨/٣) ، تحقيق : فريد الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٧) **اليمن** : بالتحريك ، وسميت بذلك لتيامن العرب إليها ، وقيل غير ذلك ، وهي جنوب المملكة العربية السعودية . انظر : معجم البلدان (٥١٠/٥) .

الفترة الزمنية كان يتردد مرارًا على الحجاز (١) للحج وطلب العلم ، حتى حبب إليه أحد شيوخه - العيدروس (٢) - زيارة مصر (٣) ؛ لما فيها من العلماء والأمراء والأدباء والمشاهد والمزارات ، فعزم للذهاب إلى مصر سنة سبع وستين ومائة وألف للهجرة ، وكان عمره آنذاك قرابة اثنتين وعشرين سنة ، فدخلها وتزوج منها ، وتنقل في قراها ، فأخذ عن علمائها ، وتلقى عنهم ، وأجازوه ، وشهدوا بعلمه وفضله وجودة حفظه ، فاشتهر أمره ، وانتشر خبره ، ومكث بها إلى آخر حياته حيث توفي فيها ، علمًا أن الزبيدي يرجع أصله إلى واسط (٤) بالعراق (٥) .

هكذا نشأ الزبيدي متأثرًا بمنهج التصوف منذ بداية حياته على أيدي أهله وشيوخه ومن حوله ، وهذا ما سنلاحظه - أيضًا - عند الترجمة لشيوخه ، والكلام على أصول منهجه - أعني به المنهج الصوفي - .

رحلاته :

رحل الزبيدي لطلب العلم والتزود منه أربع رحلات كبرى هي :

الرحلة الأولى :

وكانت إلى اليمن ، وبالأخص زبيد التي عرف بها واشتهر ، حيث عزم الزبيدي على مغادرة مسقط رأسه ، وموطن أهله بلجرام ، وهو لا يتجاوز سن السابعة عشرة من

---

(١) **الحجاز** : بالكسر ، وآخره زاي ، وقد اختلف العلماء في حدوده ، والذي نقصده منه : مكة وما حولها ، كالطائف والمدينة ونحوهما . انظر : معجم البلدان (٢/٢٥٢) .

(٢) ستأتي ترجمة له - بمشيئة الله تعالى - في شيوخه .

(٣) **مصر** : سميت مصر بمصر بن مصرايم بن حام بن نوح - عليه الصلاة والسلام - وهي من فتوح عمرو ابن العاص في أيام عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - وكانت منازل الفراعنة ، وكان اسمها باليونانية مقدونية . انظر : البلدان ص (١١٥) ، ومعجم البلدان (٥/١٦٠) .

(٤) **واسط** : هي مدينة متوسطة بين البصرة والكوفة ، وسميت بذلك ؛ لتوسطها بينهما . انظر : البلدان ص (٢٦٠) ، ومعجم البلدان (٥/٤٠٠) .

(٥) **العراق** : سميت بذلك من عِرَاق القربة ، وهو الخَرْزُ المثنيّ الذي في أسفلها ، أي أنها أسفل أرض العرب ، ومنها الكوفة والبصرة . انظر : معجم البلدان (٤/١٠٥) .

عمره ، وكان ذلك عام إحدى وستين ومائة وألف للهجرة ، حيث دخل اليمن وأقام بها ستة أعوام تنقل فيها بين القرى والمدن يأخذ عن علمائها ، ويجالس كبراءها ، حتى نسب إليها ، فقيل : الزبيدي .

الرحلة الثانية :

وكانت وجهة الزبيدي فيها إلى الحجاز ، وهي في نفس الفترة التي كان يقيم فيها بزبيد في اليمن ، حيث كان يتردد على الحجاز لأداء الحج ، ويستغل ذلك بأن يتنقل في مدن الحجاز ، كالمدينة المنورة (١) والطائف (٢) ، والتي أقام بها ستة أشهر في ضيافة شيخه العيدروس يأخذ عنه العلم والإجازة بمروياته .

الرحلة الثالثة :

فقد أزمع الزبيدي على الارتحال من زبيد إلى بلاد مصر بعدما شوقه إليها شيخه العيدروس ، وكانت سِنُّه يومئذٍ قرابة اثنتين وعشرين عامًا ، فدخلها سنة سبع وستين ومائة وألف للهجرة ، وأقام بها إلى آخر حياته سنة خمس ومائتين وألف للهجرة ، فكانت أوسع رحلاته وأطولها ، حيث أخذت ثلثي حياته تقريبًا ، فجاب البلاد طولاً وعرضًا ، « حتى إنه صنف عدة رحلات في انتقالاته في البلاد القبلية والبحرية تحتوي على لطائف ومحاورات ومدائح نظمًا ونثرًا ، لو جمعت كانت مجلدًا ضخمًا » (٣) .

وأول ما دخل الزبيدي مصر سكن بخان الصاغة ، ثم انتقل منها إلى سكنه بعطفة الغسال بعد أن تزوج مع بقاء سكنه السابق ، ثم انتقل إلى منزله بسويقة اللالا (٤) ، وهو

---

(١) **المدينة المنورة** : هي مدينة الرسول ﷺ ، ولها أسماء كثيرة ، وفيها نخيل ومياه . انظر : البلدان ص (٨٠) ، ومعجم البلدان (٩٧/٥) .

(٢) **الطائف** : سميت بذلك للطوف الذي أحيط عليها ، وقيل غير ذلك ، وكانت تسمى وجّا ، وهي ذات مزارع ونخل وفواكه ومياه . انظر : البلدان ص (٧٩) ، ومعجم البلدان (١٠/٤) .

(٣) تاريخ الجبرتي (٧٤/٢) .

(٤) وهذه المحلات الثلاث في القاهرة . انظر : الخطط التوفيقية (٣٤١/٣) ، وترجمة الزبيدي للدكتور صلاح الدين المنجد في تحقيقه لكتاب ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب للمرتضى الزبيدي =

طيلة ذلك يجتمع بالعلماء والأعيان والأكابر ، فيستفيد منهم ، ويفيد ، ويتبادل الهدايا ، ويقبل العطايا ، إلى قبيل وفاته بمدة ، حيث احتجب عن الجميع إلا في النادر لغرض ما ، وترك الدروس والإقراء ، وأغلق بابه ، ورد العطايا التي تأتيه من أكابر المصريين ، ومضى على ذلك إلى أن وافته المنية .

الرحلة الرابعة :

وكانت وجهته فيها إلى بيت المقدس (١) ومدنه ، وهي في نفس فترة إقامته بمصر ، وقد التقى ببعض علمائها وسكانها ، حيث يقول عن السامرة (٢) : « وأكثرهم في جبل نابلس (٣) ، وقد رأيت منهم جماعة أيام زيارتي لبيت المقدس ، منهم الكاتب الماهر المنشئ البليغ : غزال السامري ، ذاكرني في المقامات الحريرية (٤) وغيرها ، وعزمني إلى بستان له بثغر يافا (٥) ، وأسلم ولده وسمِّي محمد الصادق ، وهو حي الآن » (٦) .

وقد أشار الزبيدي إلى رحلاته الأربع هذه بقوله : « وقد وقعت لنا الأحاديث المسلسلة بشروطها ما ينيف على المائة وما هو بالإجازة الخاصة والعامة مما سمعتها بالحرمين واليمن ومصر والقدس ما يبلغ إلى أربعمائة ونيف والحمد لله تعالى على ذلك » (٧) .

= ص (١٤) ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م .

(١) **بيت المقدس** : قصبة فلسطين ، وهي بلاد واسعة كثيرة الخير ، اختلف في سبب تسميتها ، وقد افتتحها معاوية بن أبي سفيان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . انظر : البلدان ص (١٤٥) ، ومعجم البلدان (٣١١/٤) .

(٢) سيأتي الحديث عنها – بمشيئة الله تعالى – في مبحث الديانات .

(٣) في فلسطين . انظر : معجم البلدان (٣١١/٤) .

(٤) لأبي محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري البصري ، المولود سنة (٤٤٦هـ) والمتوفى سنة (٥١٥هـ) . انظر : مقدمة محقق شرح مقامات الحريري البصري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي (٣/١) ، تصحيح : محمد عبد المنعم خفاجي ، المكتبة الشعبية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٥) **يافا** : مدينة على ساحل بحر الشام من أعمال فلسطين . انظر : معجم البلدان (٤٨٨/٥) .

(٦) تاج العروس (٥٤٤/٦) .

(٧) المصدر السابق (٣٥٦/١٤) .

شيوخه :

يقول الزبيدي عن نفسه :

وقلَّ أن ترى كتابًا يعتمد ... إلا ولي فيه اتصال بالسند
أو عالمًا إلا ولي إليه ... وسائط توقفني عليه (١)

يشير الزبيدي إلى كثرة العلماء الذين أخذ عنهم بالتلقي والسماع أو بالإجازة ، وقد بلغ عددهم نحوًا من ثلاثمائة شيخ (٢) .

وقد اعتنى الزبيدي بذكر شيوخه في مصنفات مستقلة أو غير مستقلة كما في معجمه الكبير والصغير وألفية السند وتاج العروس . . .

وهذا العدد الكبير الذي تلقى الزبيدي عنه العلم أنتج لنا شخصية علمية كبيرة ، تفننت في علوم كثيرة وفنون عديدة ، وتأثرت بعدد منهم ليس بالقليل في المنهج والاعتقاد، أقتصر على ترجمة خمسة منهم ممن كان له الأثر الكبير في تكوين شخصية الزبيدي ، وسأترك عنان القلم ، لمن ترجم للعلم – من شيوخ الزبيدي الخمسة – ؛ ليتضح الأثر ، وهؤلاء هم :

١- ولي الله الدهلوي :

وقد جاء في ترجمته في أبجد العلوم (٣) :

مسند الوقت الشيخ الأجل شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم المحدث الدهلوي ، ولد يوم الأربعاء رابع شوال سنة عشر ومائة وألف من الهجرة ، ورأى جماعة من الصلحاء منهم والده الماجد مبشرات قبل ولادته ، واكتسب في صغر سنه الكتب الفارسية

---

(١) ألفية السند وشرحها للزبيدي نقلاً عن فهرس الفهارس (٥٢٧/١) .
(٢) انظر : فهرس الفهارس (٥٢٧/١) .
(٣) (٢٤١/٣) باختصار وتصرف يسير ، وانظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٣٢) .

والمختصرات من العربية ، واشتغل بأشغال المشائخ النقشبندية (١) ، ولبس خرقة الصوفية (٢) ، وتفرغ للعلم ، فقرأ في التفسير ، والفقه وأصوله ، والمنطق ، والكلام ، والطب وغير ذلك ، ثم اشتغل بالدرس نحوًا من اثنتي عشرة سنة ، وحصل له فتح عظيم في التوحيد والجانب الواسع في السلوك ، ونزل على قلبه العلوم الوجدانية فوجًا فوجًا ، وخاض في بحار المذاهب الأربعة وأصول فقههم خوضًا بليغًا ، ونظر في الأحاديث التي هي متمسكاتهم في الأحكام ، وارتضى من بينها بإمداد النور الغيبي عن طريق الفقهاء المحدثين ، ومن نعم الله تعالى عليه أن أولاه خلعة الفاتحية ، وألهمه الجمع بين الفقه والحديث وأسرار السنن ومصالح الأحكام وسائر ما جاء به ﷺ من ربه ﷻ ، حتى أثبت عقائد أهل السنة بالأدلة والحجج ، وطهرها من قذى المعقول ، وأفيض عليه الحكمة العملية وتوفيق تشييدها بالكتاب والسنة ، وتمييز العلم المنقول من المحرف المدخول ، وفرق السنة السنية من البدعة الغير مرضية .

وكانت وفاته سنة ست وسبعين ومائة وألف من الهجرة ، وله مؤلفات جليلة ممتعة يجل تعدادها ، منها كتاب حجة الله البالغة .

٢- عبد الخالق المزجاجي الزبيدي :

وقد ترجم له الجبرتي فيئ تاريخه (٣) قائلاً :

إمام السنة ، ومقتدى الأمة عبد الخالق بن أبي بكر بن الزين بن الصديق بن الزين النمري الأشعري المزجاجي الزبيدي الحنفي ، من بيت العلم والتصوف ، جده الأعلى محمد بن محمد بن أبي القاسم قطب اليمن ، وحفيده عبد الرحمن بن محمد بن خليفة جده

---

(١) سيأتي التعريف بالطريقة النقشبندية حين الكلام على طريقة الزبيدي في التصوف .

(٢) **الخرقة الصوفية** : والمراد بها معنيان : حسي : وهي لباس يلبسه الشيخ تلميذه ، ومعنوي : وهي ارتباط بين الشيخ والمريد ، وفيها معنى المبايعة ، وهي خرقتان : الأولى : خرقة الإرادة ، وهي للمريد الحقيقي ، والثانية : خرقة التبرك وهي للمتشبه . وسر الخرقة : أن الطالب الصادق إذا دخل في صحبة الشيخ وسلم نفسه ، يرقيه الشيخ بعلمه المستمد من الله تعالى ، بصدق الافتقار ، وحسن الاستقامة ، ويكون للشيخ بنفوذ بصيرته الإشراف على البواطن . انظر : معجم الصوفية لممدوح الزوبي ص (١٥٢) ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

(٣) (٢٣٥/١) باختصار وتصرف يسير .

في التسليك والتربية ، وهو الذي تدير زبيد بأهله وعياله ، وكان قبل بالمزجاجة ، وهي قرية أسفل زبيد ، خربت الآن .

ولد المترجم سنة ألف ومائة بزبيد ، وحفظ القرآن وبعض المتون ، ولما ترعرع أخذ عن العلماء ، ووفد إلى مكة فأخذ عن الشيخ محمد عقيلة ، وروى عنه الكتب الستة ، وحمل عنه المسلسلات بشرطها ، وألبسه وحكمه .

وعاد إلى زبيد فأقبل على التدريس والإفادة ، وسمع عليه شيخنا محمد مرتضى ، وألبسه الخرقة ونقبه وحكمه بعد أن صحبه وتأدب به ، وبه تخرج . وقد توفي سنة إحدى وثمانين ومائة وألف من الهجرة .

٣- العيدروس :

يقول الزبيدي في ترجمته :

« شيخنا أعجوبة العصر والأوان ، عندليب الفصاحة والاتفاق ، ربيب مهد السعادة ، نسيب الأصل والسيادة ، السلالة النبوية رداؤه ، والأصالة العلوية انتهاؤه ، من اجتمع فيه من المحاسن الكثير ، وارتفع ذكره بين الكبير والصغير ، سيدنا ومولانا ، من بلطائف علومه غذانا وأروانا ، السيد الأنوه الأجل ، قطب الملة والدين ، الوجيه عبد الرحمن بن الشريف ، العلامة مصطفى بن الإمام المحدث المعمر القطب شيخ بن القطب السيد مصطفى بن قطب الأقطاب علي زين العابدين بن قطب الأقطاب ، السيد عبد الله بن قطب الأقطاب ، السيد شيخ - هو صاحب أحمد أباد - ابن القطب سيدي عبد الله بن وحيد عصره ، سيدي شيخ الباني بن القطب الأعظم السيد عبد الله العيدروس، أطال الله تعالى في بقائه ، في نعمة سابغة عليه ، وإحسان من ربنا إليه » (١) .

ولد في صفر سنة خمس وثلاثين ومائة وألف من الهجرة ، ونشأ على عفة وصلاح في حجر والده وجده ، وأجازه والده وجده وألبساه الخرقة وصافحاه ، وحصل له ذلك أكثر من مرة مع بعض الشيوخ .

---

(١) تاج العروس (٨/٣٥٧) .

ورحل وتنقل في طلب العلم واستقر في مصر حتى وافاه الأجل سنة اثنتين وتسعين ومائة وألف من الهجرة .

وقد لازمه الزبيدي ملازمة كلية حتى ألبسه الخرقة الصوفية ، وأجازه بمروياته ومسموعاته ، وشوقه إلى دخول مصر وما فيها من المشاهد والمزارات (١) .

٤- الفاسي :

يقول الزبيدي عنه مشيرًا إلى تأثره به في اللغة واستفادته منه في شرحه على القاموس : « ومن أجمع ما كتب عليه مما سمعت ورأيت شرح شيخنا الإمام اللغوي أبي عبد الله محمد ابن الطيب بن محمد الفاسي ، المتولد بفاس سنة عشر ومائة وألف ، والمتوفى بالمدينة المنورة سنة سبعين ومائة وألف ، وهو عمدتي في هذا الفن ، والمقلِّد جيدي العاطل بِحُلَى تقريره المستحسن ، وشرحه هذا عندي في مجلدين ضخمين » (٢) .

وجاء في ترجمته في معجم المؤلفين (٣) :

« وكان واسع الاطلاع ، قوي العارضة ، وفي الرواية أمينًا ، وله من الشيوخ ما يقارب مائة وثمانين شيخًا ، وله شيوخ بالمشرق ، وأقام بمكة سنين ، وختم بالمسجد الحرام الصحاح الستة وغيرها من الأصول الحديثية ، وانتفعت به الطلبة هناك ، ورحل إلى الروم من الطريق الشامي ، ورجع منها من الطريق المصري ، وأخذ عنه في الشام (٤) ومصر خلق كثيرون ، وتوفي ودفن بالمدينة المنورة » .

٥- أبو الأنوار ابن وفا :

جاء في ترجمته عند الجبرتي في تاريخه (٥) :

---

(١) انظر : تاريخ الجبرتي (٣٦٣/١) ، (٧٣/٢) ، وأبجد العلوم (١٨٨/٣) ، وهدية العارفين (٥٤٤/٥) .

(٢) تاج العروس (٤٨/١) .

(٣) (٣٧٤/٣) ، وانظر : تاريخ الجبرتي (٢٠٩/١) ، والأعلام (١٧٧/٦) .

(٤) **الشام** : سميت بذلك ؛ لأنها شأمة للكعبة ، وقيل : لشامات بها حمر وسود ، وقد اختلفوا في حدودها ، ويدخل فيها دمشق وفلسطين والأردن . انظر : البلدان ص (١٤٣) .

(٥) (٢٩٤/٣) .

« شمس الدين محمد أبو الأنوار ابن عبد الرحمن المعروف بابن عارفين سبط بني الوفاء ، وخليفة السادات الحنفاء ، وشيخ سجادتها ، ومحط رجال سيادتها ، وشهرته غنية عن مزيد الإفصاح ، ومناقبه أظهر من البيان والإيضاح ، وأمه السيدة صفية بنت الأستاذ جمال الدين يوسف أبي الإرشاد ابن وفا تزوج بها الخواجا عبد الرحمن المعروف بعارفين ، فأولدها المترجم وأخاه الشيخ يوسف ، وكان أسن منه ، فتربى مع أخيه في حجر السيادة والصيانة والحشمة ، وقرأ القرآن وتولع بطلب العلم ، وحضر دروس أشياخ الوقت ، وتلقى طريقة أسلافه وأورادهم وأحزابهم » .

وهو الذي كنى الزبيدي بأبي الفيض ، قال الجبرتي : « وذلك يوم الثلاثاء ، سابع عشر شعبان سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف ، وذلك برحاب ساداتنا بني الوفا يوم زيارة المولد المعتاد » (١) .

وكانت وفاته يوم الأحد ثامن عشر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين ومائتين وألف من الهجرة (٢) .

وبهذا يتضح لنا مدى تأثر الزبيدي بشيوخه من جانبين :

الأول : المنهج والاعتقاد .

حيث أخذ العلم على أيدي علماء سالكين المنهج الصوفي ، والاعتقاد الأشعري أو الماتريدي المخالف لمنهج واعتقاد أهل السنة والجماعة .

الثاني : العلم .

فقد تأثر الزبيدي بالعلماء الذين تلقى عنهم العلم ، حيث كانوا على قدر كبير من الإلمام بعلوم شتى ، وفنون عدة ، مما أكسب الزبيدي العناية بذلك ، فصار إمامًا في اللغة والحديث والفقه . . .

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٤/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٣٠٥/٣) .

تلاميذه :

لم يتتلمذ على الزبيدي صغار طلاب العلم فحسب بل وكبارهم ، حيث حرصوا على الأخذ منه ، والإجازة عنه كما أخبرنا بذلك تلميذه الجبرتي قائلاً :

« ثم إن بعض علماء الأزهر ذهبوا إليه ، وطلبوا منه الإجازة ، فقال لهم : لا بد من قراءة أوائل الكتب . . . وتناقل في الناس سعي علماء الأزهر للأخذ عنه ، فازداد شأنه ، وعظم قدره ، واجتمع عليه أهل تلك النواحي وغيرها من العامة والأكابر والأعيان ، والتمسوا منه تبيين المعاني ، فانتقل من الرواية إلى الدراية ، وصار درسًا عظيمًا » (١) .

فتلاميذ الزبيدي كثيرون ، وقد ذكر الجبرتي عددًا منهم في تاريخه ، وسأتعرض - بمشيئة الله تعالى - للحديث عن خمسة منهم ، ليتبين أثر الزبيدي عليهم ، وهم :

١ - الجبرتي (٢) :

عبد الرحمن بن الحسن بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي الزيلعي ، العقيلي ، المصري ، الحنفي .

ولد بالقاهرة سنة سبع وستين ومائة وألف للهجرة ، وتعلم بالأزهر ، وولي إفتاء الحنفية ، وكان من كتبة الديوان ، ومات مخنوقًا في رمضان سنة سبع وثلاثين ومائتين وألف للهجرة .

وهو أشهر تلاميذ الزبيدي والمتأثرين به ، فقد شحن تاريخه بالتصوف ، وإن اعتبر حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٣) هي الأمل الوحيد ، والحلم العريض في إيجاد بعث

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٥/٢) .

(٢) انظر : الأعلام (٣٠٤/٣) ، ومعجم المؤلفين (٨٦/٢) ، وهدية العارفين (٥٥٦/٥) .

(٣) **حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب** : هي حركة سلفية تنادي بالرجوع إلى هدي السلف الصالح في الأخذ بالكتاب والسنة ، ومحاربة الشرك والبدعة ، ويعد الشيخ محمد بن عبد الوهاب المولود سنة خمس عشر ومائة وألف ، والمتوفى سنة ست ومائتين وألف للهجرة ، مجدد هذه الدعوة . انظر : محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه للأستاذ مسعود الندوي ، ترجمة وتعليق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ، =

عربي إسلامي لمواجهة التحديات ، والتخلص من الأنظمة البوليسية الرهيبة (١) .

٢- الشجاعي :

يقول الجبرتي في ترجمته (٢) :

الشيخ أحمد بن الشيخ الصالح شهاب الدين أحمد بن محمد الشجاعي الشافعي الأزهري ، ولد بمصر ، ونشأ بها ، وقرأ على والده وعلى كثير من مشايخ الوقت ، وتصدر للتدريس ، وله براعة في التأليف ، ومعرفة باللغة ، وحافظة في الفقه .

ومن تآليفه : شرح على دلائل الخيرات ، وشرح على أسماء الله الحسنى ، وكان ممن منحه الله أسرارها ، وأظهر أنوارها ، فأوضح من معانيها ما خفي ، ومنح طلابها كنزًا يتنافس في مثله أنبل الفضلاء ، وأفضل النبلاء .

ومن فوائد المترجم أنه رأى في المنام قائلاً يقول له : من قال كل يوم : الله يا جبار ، يا قهار ، يا شديد البطش ، ثلثمائة مرة أمن من الطاعون .

توفي ليلة الإثنين سنة سبع وتسعين ومائة وألف من الهجرة .

٣- الأكراشي :

جاء في ترجمته (٣) :

العلامة السيد سليمان بن طه بن أبي العباس الحريثي الشافعي المقري ، الشهير بالأكراشي ، حفظ القرآن ، وقدم الجامع الأزهر وطلب العلم ، وحضر الأشياخ ، وجود

= مراجعة وتقديم : الدكتور محمد تقي الدين الهلالي ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

(١) انظر : تأثر الدعوات الإصلاحية الإسلامية بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، للدكتور وهبة الزحيلي ضمن بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٣٣٤/٢) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٢) تاريخ الجبرتي (٣٩٢/١) باختصار ، وانظر : الأعلام (٩٣/١) .

(٣) انظر : تاريخ الجبرتي (٤١٢/١) ، والأعلام (١٢٧/٣) ، ومعجم المؤلفين (٧٩١/١) ، وهدية العارفين (٤٠٤/٥) .

القرآن على الشيخ مطصفى العزيزي خادم النعال بمشهد السيدة سكينة ، وأعاده بالعشر على الشيخ عبد الرحمن الأجهوري المقري .

وله تآليف وجمعيات ورسائل في علوم شتى ، وتولى مشيخة القراء بمقام السيدة نفيسة إلى أن توفي سنة تسع وتسعين ومائة وألف من الهجرة .

٤- الطرابلسي :

يقول الجبرتي في ترجمته (١) :

« صاحبنا العلامة الوجيه الشيخ شامل أحمد بن رمضان بن مسعود الطرابلسي ، المقرئ الأزهري ، حضر من بلده طرابلس الغرب إلى مصر سنة إحدى وتسعين ، وجاور بالأزهر ، وحضر دروس المشايخ ، وسمع منهم ، وكان سموح النفس ، دمث الطباع والأخلاق ، جميل العشرة ، مات سنة أربع عشرة ومائتين وألف من الهجرة » .

٥- الأهدل :

جاء في ترجمته (٢) :

عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر الحسيني ، الأهدل الزبيدي ، من علماء الشافعية في اليمن .

ولد بزبيد سنة تسع وسبعين ومائة وألف للهجرة ، ومات بها سنة خمسين ومائتين وألف للهجرة .

له مؤلفات كثيرة ، وشارك في علوم عديدة ، فهو المحدث ، والفقيه ، والمفسر ، والأصولي ، والبياني .

وقد تتلمذ على يديه علماء كبار ، على رأسهم الشوكاني صاحب التفسير .

---

(١) تاريخ الجبرتي (٢٤٩/٢) باختصار وتصرف يسير .

(٢) انظر : أبجد العلوم (١٨٨/٣) ، والأعلام (٣٠٧/٣) ، ومعجم المؤلفين (٩٠/٢) ، وهدية العارفين (٧٥٧/٥) .

مؤلفاته (١) :

أَلَّف الزبيدي كتبًا كثيرة ، ورسائل عديدة ، تربو على المائة ، فضلاً عن إجازاته ومكاتباته ، وكلها نافعة في بابها إلا ما كان في مجال الاعتقاد والتصوف ، حيث كدر صفو مائها ، ومزج حلو مذاقها بالمرارة ، بما أودعه فيها من اعتقادات مخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة (٢) .

كما أن البعض أخذ على الزبيدي أنه كثيرًا ما ينقل ويُعَوِّل على ما ينقله ، وقد يختصر اختصارًا يخل بالمعنى ، وقد لا يسلم من التصحيف فيما ينقل (٣) .

إلا أنه مع ذلك كله فقد جاءت كتبه لا سيما الأمهات منها موسوعية في بابها ، غزيرة في فوائدها ، اعتمد عليها المتأخرون ، ونهل منها المثقفون ، وحرص على اقتنائها

(١) ذكر الزبيدي جملة من مؤلفاته في كتبه ورسائله وإجازاته ومكاتباته تبلغ قرابة ستين كتابًا . انظر على سبيل المثال : تاج العروس (٨٥/٢) ، (٢٥٦/٦) ، (٢٨٧/٧) وغيرها ، وإتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين لمرتضى الحسيني الزبيدي (٣٧٠/٢) ، (٢٣٦/٣ ، ٣١٧ ، ٤٧٤) وغيرها ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وإجازته للسويدي مجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد الثامن ، ص (٧٥٢) سنة ١٩٢٨م ، ومكاتبته لشيخه سيلمان الأهدل ، وإجازته لأولاده وغيرهم في أبجد العلوم (١٨/٣) .
وقد اجتهد من ترجم للزبيدي في إحصاء هذه المؤلفات ، وكان من أبرزهم :
تلميذه الجبرتي في تاريخه (٧٨/٢) ، وأبو محفوظ الكريم معصومي في مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٤٢) ، وعلي شيري في مقدمته لتحقيق كتاب تاج العروس (٣٠/١) ، والأستاذ عبد الستار أحمد فراج في مقدمته لكتاب تاج العروس للزبيدي – أيضًا – ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م ، وكذا الدكتور هاشم طه شلاش في كتابه الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (١٣٣) ، دار الكتاب للطباعة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م ، ومصطفى حجازي في مقدمته لتحقيق كتاب الزبيدي التكملة (٥٧/١) ، وعبد الفتاح أبو غدة في مقدمته لتحقيق كتاب الزبيدي بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب ص (١٦٦) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ومكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ ، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته لتحقيق كتاب الزبيدي ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب ص (١٨) .

(٢) وجاء بحثي الموسوم بـ (منهج المرتضى الزبيدي في دراسة العقيدة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة) خطوة في بيان هذه المخالفات ومناقشتها ، أما تصوف الزبيدي فيحتاج إلى رسالة علمية أخرى ؛ لكثرة مادته ، ودقة مسائله .

(٣) انظر : نظرات في كتاب تاج العروس ص (١) .

المتخصصون كل فيما له تعلق باختصاصه .

وسأورد – بمشيئة الله تعالى – أسماء مؤلفات الزبيدي مرتبة على حروف المعجم مع الإشارة إلى المطبوع منها والمخطوط وهي :

١- الابتهاج بختم صحيح مسلم بن الحجاج .

٢- إتحاف الأصفياء بسلاسل الأولياء .

٣- إتحاف الإخوان في حكم الدخان [١] .

٤- إتحاف بني الزمن في حكم قهوة اليمن .

٥- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين [٢] .

٦- إتحاف سيد الحي بسلاسل بني طي .

٧- الاحتفال بصوم الست من شوال .

٨- اختصار مشيخة أبي عبد الله البياني .

٩- أربعون حديثًا في الرحمة .

١٠- أرجوزة في الفقه .

١١- إرشاد الإخوان إلى الأخلاق الحسان .

١٢- الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة [٣] .

---

(١) ويعرف بـ (هدية الإخوان في شجرة الدخان) ، طبع بتحقيق : حمد الجاسر ، ضمن مجلة العرب ، رجب – شعبان ١٣٩٦هـ ، تموز – آب ١٩٧٦م ، ص (١١٤ – ١٣٠) ، وتوجد منه نسخة بمكتبة الملك فهد الوطنية .

(٢) طبع مرارًا ، منها : طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٣) ويعرف بـ (لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتناثرة) ، طبع بتحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م . =

١٣- الإشغاف بالحديث المسلسل بالأشراف .

١٤- إعلام الأعلام بمناسك حج بيت الله الحرام .

١٥- إقرار العين بذكر من نُسب إلى الحسن والحسين .

١٦- إكليل الجواهر الغالية في رواية الأحاديث العالية .

١٧- ألفية السند ومناقب أصحاب الحديث (١) .

١٨- الأمالي الحنفية .

١٩- الأمالي الشيخونية (٢) .

٢٠- إنالة المنى في سر الكُنى .

٢١- الانتصار لوالديّ النبي المختار .

٢٢- إنجاز وعد السائل في شرح حديث أم زرع من الشمائل .

٢٣- إيضاح المدارك عن نسب العواتك (٣) .

٢٤- بذل المجهود في تخريج حديث شيبتني هود (٤) .

٢٥- بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب (٥) .

= وقد اختصره الأمير صديق حسن ، وهو مطبوع بالهند . انظر : فهرس الفهارس (٥٣٩/١) .

(١) هكذا ذكره الجبرتي في تاريخه (٧٩/٢) ، وسار على ذلك كثير من المترجمين ، إلا أن أبا محفوظ الكريم معصومي أفاد أن ألفية السند منظومة لوحدها تبلغ ألف وخمسمائة بيتًا ، ومناقب أصحاب الحديث منظومة أخرى تبلغ مائتان وخمسون بيتًا . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٥٩) .

(٢) توجد نسخة بخط المؤلف مؤرخة في سنة تسعين ومائة وألف للهجرة في خزانة بران ، رقم (١٠٢٥٣) . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٤٥) .

(٣) وقد طبع الكتاب بعنوان : إيضاح المدارك في الإفصاح عن العواتك بعناية مساعد سالم العبد الجادر ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٤) وقد أشار الكتاني إلى وجود نسخة منه عنده . انظر : فهرس الفهارس (٥٣٨/١) ، وقد تمت طباعته .

(٥) وقد طبع الكتاب بعناية عبد الفتاح أبو غدة مع كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر لرضي الدين محمد =

٢٦- تاج العروس من جواهر القاموس [(١)] .

٢٧- التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير .

٢٨- تحفة العيد .

٢٩- تحفة القماعيل في مدح سيد العرب إسماعيل [(٢)] .

٣٠- تحفة الودود في ختم سنن أبي داود .

٣١- تخريج أحاديث الأربعين .

٣٢- تخريج حديث نِعْمَ الإدام الخل [(٣)] .

٣٣- ترويح القلوب بذكر ملوك بني أيوب [(٤)] .

٣٤- التعريف بضروري علم التصريف [(٥)] .

٣٥- التعليقة الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة .

٣٦- التفتيش في معنى لفظ الدرويش [(٦)] .

= ابن إبراهيم الحلبي الحنفي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .

(١) وقد طبع عدة مرات ، منها بدراسة وتحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، وهي بلونين : الأحمر وهو متن القاموس للفيروزآبادي ، والأسود وهو الشرح - التاج - للزبيدي .

(٢) منه نسخة بخط المؤلف في الخديوية (فهرس الخديوية ٢١٤/٤) وهي مقامة يليها قصيدة ميمية أنشأها في مدح أبي المحامد مجد الدين إسماعيل بن عبد الله بن همام الهواري الرعيني الحميري ، فرغ من تأليفها سنة أربع وثمانين ومائة وألف للهجرة . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٤٧) .

(٣) وقد أشار الكتاني إلى وجود نسخة منه عنده ، وهي بخط المؤلف . انظر : فهرس الفهارس (٥٣٨/١) .

(٤) وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور : صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٩٦٩م ، وطبع أيضًا بعناية مديحة الشرقاوي ، دار المصري للطباعة .

(٥) وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور : غنيم غانم الينبعاوي ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

(٦) وقد ألَّفه باسم علي أفندي درويش . انظر : تاريخ الجبرتي (٧٨/٢) .

٣٧- تفسير على سورة يونس على لسان القوم .

٣٨- تكملة على شرح حزب البكري للفاكهي .

٣٩- تكملة القاموس عما فاته من اللغة (١) .

٤٠- تنبيه العارف البصير على أسرار الحزب الكبير (٢) .

٤١- جذوة الاقتباس في نسب ابن عباس .

٤٢- جزء . طُرُق : اسمَحْ يُسْمَحْ لك (٣) .

٤٣- الجواهر المنيفة في أصول أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة (٤) .

٤٤- حديقة الصفافي والديّ المصطفى (٥) .

٤٥- حسن المحاضرة في آداب البحث والمناظرة .

٤٦- حكمة الإشراف إلى كتَّاب الآفاق (٦) .

---

(١) وقد طبع الكتاب بعنوان : (التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة) ، تحقيق : مصطفى حجازي ، ومراجعة الدكتور : محمد مهدي علام ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

(٢) وقد طبع الكتاب بعناية : أحمد الشرقاوي إقبال ، ولا يوجد على الكتاب دار طباعة ، ولا سنة الطبع . وقد أشار أبو محفوظ الكريم معصومي إلى أنه طبع : طبعة السعادة سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٤٨) .

(٣) وقد أشار الكتاني إلى وجود نسخة منه عنده بخط المؤلف . انظر : فهرس الفهارس (٥٣٨/١) .

(٤) وقد طبع الكتاب بعنوان : (عقود الجواهر المنيفة) ، تحقيق : وهبي سليمان غاوجي الألباني ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
قال عنه تلميذه الجبرتي في تاريخه (٧٨/٢) : « وهو كتاب نفيس حافل ، رتبه ترتيب كتب الحديث من تقديم ما روي عنه في الاعتقاديات ثم في العمليات على ترتيب كتب الفقه » .

(٥) أظنه نفس كتاب : الانتصار لوالديّ النبي المختار برقم (٢١) إلا أني ذكرت هذا مرة أخرى لصنيع تلميذه الجبرتي . انظر : تاريخ الجبرتي (٧٩/٢) .

(٦) وقد نشره الأستاذ عبد السلام هارون في المجموعة الخامسة من نوادر المخطوطات ، القاهرة ، سنة =

٤٧- حلاوة الفانيد في إرسال حلاوة الأسانيد .

٤٨- الدُّرَّة المُضِيَّة في الوصيَّة المَرْضِيَّة [(١)] .

٤٩- رسالة في أحاديث تتعلق بفضل يوم عاشوراء [(٢)] .

٥٠- رسالة في أصول الحديث .

٥١- رسالة في أصول المُعَمَّى .

٥٢- رسالة في تحقيق قول أبي الحسن الشاذلي : وليس من الكرم . . . الخ .

٥٣- رسالة في تحقيق لفظ الإجازة .

٥٤- رسالة في ترجمة أويس القرني .

٥٥- رسالة في التوسل بأهل الصُّفَّة .

٥٦- رسالة في طبقات الحفاظ .

٥٧- رسالة في المناشي والصفين .

٥٨- رَشْفُ سُلاف الرحيق في نسب حضرة الصديق .

٥٩- رشفة المُدام المختوم البكري من صفوة زلال صيغ القطب البكري .

٦٠- رفع الاشتباه عن مناقب بسم الله .

= (١٩٥٤م) . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٤٩) ، والرسالة مطبوعة بتحقيق : محمد طلحة بلال ، منه نسخة بمكتبة الملك فهد الوطنية برقم (٤١١,١) (٤٧٦) .

(١) وتعرف بـ (الدرة المضيئة والوصية المرتضية في طريقة السادة النقشبندية) ، وهي مطبوعة في مائة وأربعة أبيات فقط في مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٧٩) .

(٢) منه نسخة بخط المؤلف في الخديوية ، فهرس الخديوية (٢٠٩/٧) ، انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٥٠) .

٦١- رفع الشكوى لعالم السر والنجوى .

٦٢- رفع الكَلَل عن العلل (أربعون حديثًا انتقاها من الدارقطني) .

٦٣- رفعُ نِقاب الخَفَا عمن انتمى إلى وفا وأبي الوفا .

٦٤- الروض المعطار في نسب السيد جعفر الطيار .

٦٥- الروض المؤتلف في تخريج حديث : يحمل هذا العلم من كل خلف .

٦٦- زهرة الأكمام المُنْشَق عن جيوب الإلهام بشرح صيغة سيدي عبد السلام .

٦٧- سفينة النجاة المحتوية على البضاعة المزجاة من الفوائد المنتقاة .

٦٨- شجرة الأنساب .

٦٩- شرح ثلاث صيغ لأبي الحسن البكري .

٧٠- شرح سبع صيغ المسمَّى بدلائل القُرب للسيد مصطفى البكري .

٧١- شرح الصدر في أسماء أهل بدر .

٧٢- شرح صيغة ابن مَشِّيش .

٧٣- شرح صيغة السيد البدوي .

٧٤- شرح على خطبة الشيخ محمد البحيري البرهاني على تفسير سورة يونس .

٧٥- العرائس المَجْلُوة بذكر أولياء فُوة (١) .

٧٦- العروس المَجْلية في طرق حديث الأولية .

---

(١) ومنه نسخة بقسم المخطوطات بالمؤسسة العامة للآثار والتراث ببغداد ، أشار إلى ذلك نشرة أخبار التراث العربي الصادرة من معهد المخطوطات بالكويت ، العدد (١٤) ص (٩) . انظر : ترجمة مصطفى حجازي للزبيدي في كتابه التكملة (٦٢/١) .

٧٧- العقد الثمين الغال في ذكر أشياخ ذوي الإفضال .

٧٨- العقد الثمين في حديث اطلبوا العلم ولو بالصين .

٧٩- عقد الجمان في أحاديث الجان .

٨٠- عقد الجمان في شعب الإيمان (١) .

٨١- عقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدين .

٨٢- العقد المكلل بالجوهر الثمين في طرق الإلباس والذكر والتلقين .

٨٣- العقد المنظم في أمهات النبي ﷺ .

٨٤- عقيلة الأتراب في سند الطريقة والأحزاب .

٨٥- الفَجْرُ البابلي في ترجمة البابلي .

٨٦- الفيوضات العلية بما في سورة الرحمن من أسرار الصيغة الإلهية .

٨٧- قلنسوة التاج (٢) .

٨٨- القول الأسد في حكم الاستمناء باليد .

---

(١) ومنه نسخة في خزانة كتب الندوة في لكنو . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٥٤) .

(٢) رسالة ألفها باسم الشيخ محمد بن بدير المقدسي ، وذلك لما أكمل التاج ، فأرسل إليه كراريس من أوله ؛ ليطلع عليها شيخه عطية الأجهوري ويكتب عليها تقريظًا ففعل ذلك ، وكتب إليه يستجيزه ، فكتب إليه أسانيده العالية في كراسة وسماها قلنسوة التاج . انظر : تاريخ الجبرتي (٧٩/٢) .
وبعضهم يرى أن هذه الرسالة هي نفس رسالة قلنسوة التاج في بعض أحاديث الإسراء والمعراج . ومنه نسخة في خزانة برلن برقم (٢٩٣) ، فهرسة أهاوردت ج (١ - ٢) ص (٩٥) . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٥٥) .
وبعضهم يرى أنهما رسالتان مختلفتان . انظر : ترجمة مصطفى حجازي للزبيدي في كتابه التكملة (٦٣/١) وغيره .

٨٩- القول الصحيح في مراتب التعديل والتجريح .

٩٠- القول المثبوت في تحقيق لفظ التابوت (١) .

٩١- القول المسموع في الفرق بين الكوع والكرسوع (٢) .

٩٢- كشف الغطا عن الصلاة الوسطى .

٩٣- كشف اللثام عن آداب الإيمان والإسلام .

٩٤- كوثر النبع لفتىً جوهري الطبع .

٩٥- لقط اللآلئ من الجوهر الغالي .

٩٦- لقطة العجلان في ليس في الإمكان أبدع مما كان .

٩٧- المربِّي الكابلي فيمن روى عن الشمس البابلي .

٩٨- المِرقاة العلية بشرح الحديث المسلسل بالأولية .

٩٩- معارف الأبرار فيما للكنى والألقاب من أسرار .

١٠٠- المعجم الأكبر (٣) .

١٠١- المعجم الصغير (٤) .

---

(١) منه نسخة في الخديوية ، فهرس الخديوية (١٧٩/٤) . انظر : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٥٥) .

(٢) طبع بتحقيق : مشهور حسن سلمان ، ومنه نسخة في مكتبة الملك فهد الوطنية (٤١٢) (٤٧٦ م) .

(٣) ويسمى بـ (معجم المشائخ) ، ومنه نسخة بخط المؤلف في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة .

وقد ذكر الكتاني أنه استنسخ منه نسخة لنفسه ، وإنه يشتمل على نحو ستمائة ترجمة من مشايخه والآخذين عنه . انظر : فهرس الفهارس (٥٣٧/١) .

(٤) وهو مطبوع ضمن فهرس الفهارس (٥٣١/١) للكتاني في ترجمته للزبيدي ، حيث نقله برمته تمامًا .

١٠٢- معجم العلامة صفي الدين محمد البخاري الأثري [1] (ت سنة مائتين وألف للهجرة) .

١٠٣- معجم شيوخ السجادة الوفائية .

١٠٤- معجم شيوخ العلامة عبد الرحمن الأجهوري شيخ القراء بمصر .

١٠٥- المقاعد العندية في المشاهد النقشبندية [2] .

١٠٦- المواعظ الحسنة في وداع شهر رمضان المبارك .

١٠٧- المواهب الجلية فيما يتعلق بحديث الأولية .

١٠٨- نَشْقُ الغوالي من تخريج العوالي .

١٠٩- نشوة الارتياح في بيان حقيقة الميسر والقداح [3] .

١١٠- النفحة القدسية بواسطة البضعة العيدروسية .

١١١- النوافح المِسكيَّة على الفوائح الكِشْكِيَّة .

١١٢- الهدية المرتضية في المسلسل بالأولية .

هذه كتب الزبيدي ، والتي اجتهدت قدر المستطاع ألا أذكر المكرر فيها - رغبة مني في الاختصار - وإن كنت أظن أن بعضها قد تكرر ، وعذري في ذلك :

---

(١) مطبوع بتحقيق الدكتور : محمد مطيع الحافظ ، دار البشائر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(٢) وهي مطبوعة في مائة وأربعة وأربعين بيتًا في مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٦٩) . وقد ذكر أبو محفوظ الكريم معصومي في نفس المجلة ص (٥٩) منظومة بعنوان : (المنح العلية في الطريقة النقشبندية) توجد منها نسخة في خزانة برلن برقم (٢٢٠٦) ، فهرسة أهلوردت (٤٩٥/٢) على أن هذه المنظومة غير منظومة المقاعد العندية أو منظومة الدرة المضية برقم (٤٨) ، والذي يظهر لي أنها إحداهما ، والله أعلم .

(٣) مطبوع ، ومنه نسخة في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم (٨١٠,٨) (٩٤٠ ط) .

١- أني - وكذا غيري ممن ترجم للزبيدي - لم نطلع على هذه الكتب بعينها - والتي يظهر أنها غير موجودة - ، ولذلك لا يمكننا أن نحكم عليها بدقة بالتكرار أو عدمه .

٢- ذِكْرُ الكتاب بأكثر من عنوان - كما صنع تلميذه الجبرتي وكذا غيره ممن ترجم للزبيدي - مما يجعل الباحث يجتهد في هل هذا الكتاب هو ذاك أو غيره لا سيما إذا قوي الاشتباه بينهما .

مكتبته :

حرص الزبيدي على جمع الكتب واقتنائها ، فكثيرًا ما يخبرنا في كتابه التاج (١) وغيره أنه يمتلك نسخة من الكتاب الفلاني ، أو أن ذلك الكتاب عنده ، ويحمد الله ﷻ على ذلك ، مما يشعرنا بفرحه وسروره بهذه النعمة .

ولذلك نستطيع القول بأن الزبيدي يمتلك مكتبة زاخرة بالكتب ، ويدل على ذلك - أيضًا - كثرة مراجعه التي يرجع إليها في مصنفاته .

وقد أشار تلميذه الجبرتي إلى هذه المكتبة حيث أخبرنا أن زوجته وأقاربها أخفوا موت الزبيدي حتى نقلوا الأشياء النفيسة والمال والذخائر والأمتعة والكتب المكلفة (٢) .

ولم يكن الزبيدي حريصًا على جمع الكتب فحسب ، بل كان كثير الاطلاع عليها ، والاستفادة منها ؛ ولذلك كانت كتبه كثيرة ، ودروسه عديدة ، ولم يكتف بما عنده من الكتب ، بل نجده نَهِمًا يرتاد المكتبات العامة ، يستفيد منها ، ويطلع على ما فيها .

يقول في كتابه التكملة (٣) :

« وزاكان : دولة بالعجم ، منه عبيد الزاكاني صاحب المقامات بالفارسية عارض بها

---

(١) انظر على سبيل المثال : (١٠/٢٠٠ ، ٢٩٠ ، ٣٥٨) ، (١٢/٧٩) ، (١٣/٦٣٦) ، (١٥/٥٦٣ ، ٦٥٩ ، ٦٨٠ ، ٧١١) ، (١٧/٥٤٦ ، ٦٧٧) ، (١٨/٣٣٥) ، (١٩/٣٢٦) ، (٢٠/١٠٠) .

(٢) انظر : تاريخ الجبرتي (٢/٧٩) .

(٣) (٥/٤٢٣) .

مقامات الحريري ، فأغرب ، رأيت نسخة منه في خزانة الأمير صَرْغتمش - رحمه الله تعالى - بمصر » .

مذهبه :

الزبيدي حنفي المذهب ، وعليه أكثر من ترجم له ، وهو المتوجه ، وذلك :

١- انتسابه إلى المذهب الحنفي ، ووصف نفسه بذلك في إجازاته وكتبه ، فكثيرًا ما يقول عن نفسه : وكتب ذلك أبو الفيض محمد المرتضى بن محمد الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي (١) .

٢- استعماله في شرحه الإحياء وغيره عن الحنفية مصطلحات : أصحابنا - عندنا . . . ونحو ذلك .

٣- تأليفه كتابًا في المذهب الحنفي ، وهو كتاب : الجواهر المنيفة في أصول أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة .

٤- عنايته بشكل عام بالمذهب الحنفي ، حيث ينقل كلام أبي حنيفة وأصحابه في المسائل الفقهية في شرحه على الإحياء ، وكذا في التاج .

وهذا لا يعني أن الزبيدي مقلد صرف للمذهب الحنفي ، بل قد يخرج عن المذهب في بعض المسائل أو يناقشهم في ذلك معتمدًا الدليل .

يقول عن زيادة (وبركاته) في تسليمة الصلاة :

« فما في كتب بعض أصحابنا أنه بدعة وليس فيه شيء ثابت محل نظر » (٢) .

وقال في صحة الصلاة خلف أهل الأهواء :

« والاقتداء بأهل الأهواء صحيحة إلا الجهمية والقدرية والروافض الغالية والخطابية

---

(١) انظر : إجازته للسويدي في مجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد الثامن ، ص (٧٥٣) .

(٢) الإتحاف (١٢٨/٣) .

ومن يقول بخلق القرآن والمشبهة ونحوهم [1] ممن تكفره بدعته ، وقد روى محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز ، والصحيح أنها تجوز على الحكم الذي ذكرنا مع الكراهة » [2] .

ويقول في خاتمة كتابه : عقود الجواهر المنيفة [3] :

« وهذا ما أردنا كتابته وضبطه وتقييده ، مما وقع انتقاؤه ، مما وجدنا من أحاديث الأحكام لسيدنا الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان - رضي الله عنه وأرضاه - وعن سائر الأئمة المجتهدين ، وعن مقلديهم العارين عن وصمة التعصب والغل » .

وهذا يفيدنا أن الزبيدي وإن خرج عن المذهب في بعض المسائل ، فلا يعني هذا أنه ليس بحنفي ، ولذلك يقول :

« ولا يلزم من مخالفته - أي المقلد - لإمامه في مسألة من المسائل أن يكون خرج عن مذهبه بالكلية ، هذا لا يقول به أحد » [4] .

ومع وضوح أن الزبيدي حنفي المذهب إلا أننا نستغرب ممن جعله شافعي المذهب [5] ، وإن كنا قد نعتذر لهم من أن الزبيدي قد تتلمذ على مشائخ المذاهب الأربعة وأخذ الإجازة عنهم [6] ، كما أنه شرح الإحياء - في المسائل الفقهية - معتمدًا المذهب الشافعي [7] بجانب المذهب الحنفي .

---

(١) سيأتي التعريف بها - إن شاء الله تعالى - في مبحث الفرق .

(٢) الإتحاف (٢٩٣/٣) .

(٣) (٢٦٩/٢) .

(٤) الإتحاف (٥٣١/٢) .

(٥) انظر : وسقط القناع لأحمد بن حمد الخليلي ص (٣٢) ، مكتبة الضامري ، سلطنة عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

(٦) انظر : أبجد العلوم (٢٨/٣) .

(٧) لأنه مذهب المؤلف الغزالي .

شِعْرُهُ (١) :

امتلك الزبيدي بجانب قلمه السيَّال في النثر ، قلمًا في الشعر ، فَنَظَم في بعض فنون العلم ، كما نظم في المدح والرثاء والوعظ الكثير .

فقال في معرض المدح (٢) :

سَقَى الله رَبْعًا كان لي فيه مَرْبَعَا ... ومَغْنَى به غُصْنُ الشَّبيبةِ أَيْنَعًا
وحَيَّا مَقامًا كان لي فيه جِيرَةً ... بهم كان كَأْسِي بالفضائل مُتْرَعَا
ألا ورَعا دَهْرًا تَقَضَّى بأنْسهم ... ولولا الهوى ما قُلتُ يومًا له رَعَا
خليليّ ما لي كلَّما لاح بارِقٌ ... تكاد حصاةُ القلبِ أن تَتَصَدَّعَا
وإن نَسَمَتْ ريح الصَّبَا من ديارهم ... بَكَتْ أعْيُني دَمْعًا يُساجِلُ أَدْمُعَا

ويقول في رثاء زوجته الأولى زُبَيْدة (٣) :

خليليَّ ما للأُنْسِ أَضْحى مُقَطَّعَا ... وما لِفؤادي لا يَزالُ مُرَوَّعَا
أَمِن غِيَرِ الدَّهْرِ المُشتِّ وحادثٍ ... أَلَمَّ برَحْلي أم تذكَّرتُ مَصْرَعَا
وإلا فِراقٌ من أَلِيفَةِ مُهْجَتي ... زُبيدةَ ذات الحسن والفضل أجمَعَا
مَضَتْ فمَضَتْ عني بها كلُّ لذة ... تقر بها عينايَ فانقطعا معا
لقد شَرِبَتْ كأْسًا سَنَشْرَبُ كلُّنا ... كما شَرِبَتْ لم يُجْدِ عن ذاك مدفعا
فَمَنْ مُبْلغٌ صَحْبِي بمكَّةَ أنني ... بكيْتُ فلم أترُكْ لِعَيْنَيَّ مَدْمَعَا

ومن شعره في الوعظ قوله :

---

(١) انظر : ترجمة الزبيدي لعبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه كتاب بلغة الأريب ص (١٧٧) ، وترجمة الزبيدي لمديحة الشرقاوي في تحقيقها كتاب ترويح القلوب ص (٤٣) .

(٢) قصيدة مدح فيها السلطان أبا الفتح نظام الدين عبد الحميد خان . انظر : أبجد العلوم (٢٨/٣) .

(٣) زبيدة بنت ذو الفقار الدمياطي ، توفيت سنة ست وتسعين ومائة وألف للهجرة . انظر : تاريخ الجبرتي (٧٧/٢) ، أبجد العلوم (٢٦/٣) .

توكل على الله مولاك واخْشَ عِقَابَــهُ ... ودُمْ على التقوى وحفــظِ الجــوارحِ
وقدِّم مــن البِــرِّ الــذي تــستطيعُهُ ... ومن عَمَــلٍ يرضــاهُ مــولاكَ صــالحِ
وأقبل علــى فِعــل الجميــل وبَذْلِــهِ ... إلى أهلِه ما اسْــطَعْتَ غــير مُكــالحِ
ولا تَسْمعِ الأقوالَ من كــل جانــب ... فلا بُدَّ مــن مُــثْنٍ عليــك وقــادحِ

صفته :

قال تلميذه الجبرتي في تاريخه (١) :

« وكان صفته ربعة ، نحيف البدن ، ذهبي اللون ، متناسب الأعضاء ، معتدل اللحية قد وخطه الشيب في أكثرها ، مترفهًا في ملبسه ، ويعتم مثل أهل مكة عمامــة منحرفــة بشاشٍ أبيض ، ولها عذبة مرخية على قفاه ، ولها حبكة وشراريب حرير ، طولها قريب من فتر ، وطرفها الآخر داخل طي العمامة ، وبعض أطرافه ظاهر ، وكان لطيف الــذات ، حسن الصفات ، بشوشًا ، بسومًا ، وقورًا ، محتشمًا ، مستحضرًا للنوادر والمناســبات ، ذكيًا ، لوذعيًا ، فطنًا ، ألمعيًا ، روض فضله نضير ، وما له في سعة الحفظ نضير » .

وفاته (٢) :

مات الزبيدي في مصر ، في شهر شعبان سنة خمس ومائتين وألــف للــهجرة ، ولم يترك ولدًا ، وإنما ترك علمًا غزيرًا ، وكتبًا كثيرة .

وقد عاش في ظل أواخر الدولة العثمانية ، التي لفظت أنفاسها ، وتمزقت أشلاؤها ، فأصبحت – الدولة الإسلامية – دويلات متناحرة ، وبــلادًا متنازعــة ، عمــت فيهــا الفوضى ، وكثر السلب والنهب ، وفقد الأمن .

وانتشر التصوف في كثير من الأراضي الإسلامية ، وساد في أكثرها الجمود والتقليد

---

(١) (٨٠/٢) .

(٢) انظر : تاريخ الجبرتي (٧٩/٢) وغيرها مما ذكره الجبرتي من الحوادث والأخبار التي تفيدنا بالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية التي عاشها الزبيدي .

والجهل ، مما كان له الأثر في حياة الزبيدي الدينية والاجتماعية .

وأما الناحية السياسية والاقتصادية ، فمع ما كان يعيشه المجتمع الإسلامي من تناحر وتنازع ، وفقدان للأمن ، وانتشار للفقر ، فقد كان الزبيدي يعيش في رغد من العيش ، ومنزلة عالية من أصحاب الأمر ، فراسلوه وواصلوه بالهدايا والتحف والأمتعة الثمينة ، كما كاتبه ملوك الأقطار الإسلامية الأخرى ، وواصلوه بالهدايا والصلات الجزيلة .

هكذا عاش الزبيدي ستين عامًا في أحضان العلم ، تعلمًا وتعليمًا ، ودراسة وتدريسًا ، ومكاتبة وتأليفًا ، حتى وافاه الحِمامُ ، وفاضت روحه إلى الرحيم الغفار ، نسأل الله ﷻ لنا وله أن يزيل العثرات ، ويتجاوز عن السيئات ، ويمحو الخطيئات ، ويدخلنا الجنات ، اللهم آمين .





دوافع دراسة الزبيدي للعقيدة

دوافع دراسة الزبيدي للعقيدة

يرى علماء النفس أن الدافع هو : عملية داخلية ، توجه نشاط الفرد نحو هدف في بيئته وشخصه (1) .

وأن الناس لا يقومون بأي نشاط إلا لتحقيق أهدافهم ، وهذه الأهداف تتراوح ما بين إشباع حاجة نفسية ، أو اجتماعية أو غير ذلك من أهداف ، يحاول الفرد الوصول إليها عن طريق ما يقوم به من نشاط (2) .

وتمتلئ كتب علم النفس بالحديث عن الدوافع ، وتقسيماتها ، حيث تقسم إلى :

١- دوافع أولية :

وتعرف بالدوافع الفطرية ، وهي التي فُطِرَ عليها الفرد بطبيعة انتمائه إلى الجنس البشري دون اكتساب أو تعلم ، كالدافع إلى الحركة ، والطعام ونحو ذلك .

٢- دوافع ثانوية :

وتعرف بالدوافع النفسية ، وهي التي يتعلمها الفرد ويكتسبها ، كالدافع إلى التنافس، والنجاح ، والانتماء ونحو ذلك (3) .

وهناك من قسمها تقسيمات أخرى ، والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الدوافع تنقسم إلى قسمين :

١- دوافع استثارية :

سواء كانت عضوية أو غير عضوية ، وأعني بذلك استثارة الفرد لعمل ما ،

---

(١) انظر : علم النفس التربوي ، للدكتور : رجاء محمود أبو عَلاَّم ص (١٨٠ ، ١٩١) ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

(٢) انظر : مقدمة في الصحة النفسية ، للدكتور : عبد السلام عبد الغفار ص (٧٣) ، دار النهضة العربية ، وأصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع لعبد الرحمن النحلاوي ص (١٠٥) ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، إعادة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٣) انظر : مقدمة في الصحة النفسية ص (٧٤) .

كاستثارته بالجوع إلى الطعام ، وسلامة الأعضاء إلى الحركة ، وحالة المجتمع من انحطاط أخلاقي ، وانحراف عقدي إلى السعي في تصحيح ذلك والارتقاء به .

٢- دوافع تحصيلية :

وهي الحوافز التي يسعى الفرد إلى اقتنائها والفوز بها ، سواء كانت عينية أو معنوية ، كالسعي في تحصيل النجاح بالجد في الدراسة ، وحصول الأجر والثواب بعمل الطاعات ، ونحو ذلك .

ومن خلال استقرائي لكتب الزبيدي ، وكذا اطلاعي على عصره وحياته ، يمكننا أن نحدد البواعث التي كانت وراء دراسته للعقيدة في ثلاثة أمور ، وهي :

الأول : الدافع الاجتماعي .

الثاني : الدافع السياسي .

الثالث : الدافع الذاتي .

وهذه الدوافع الثلاثة ترجع إلى الدافعين السابقين - الاستثاري والتحصيلي - إذ إن الزبيدي إما أنه استثير من محيط بيئته ، أو أنه يسعى لتحصيل جائزته وأجره .

والآن نتعرف على هذه الدوافع الثلاثة التي أدت بالزبيدي إلى دراسة العقيدة .

الدافع الأول : الاجتماعي :

لما كان الإنسان اجتماعيًا بطبعه ، وهو ابن بيئته ، « يتأثر بالأحوال والظروف المحيطة به ، يتفاعل معها ، وينفعل بها ، ويكون لها دخل كبير في تكييف حياته ، وتعيين ملابساتها ، فكما يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها بتحديد نوع التربية التي يتلقاها في البيت ومعهد العلم ، يتأثر كذلك بالروح العامة التي تسود أساتذته ومعلميه والتلاميذ الذين يرافقونه ويعاشرونه ، ويتأثر بالتيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توجد في عصره ، فتلك عوامل مهمة في تكوين شخصيته ، وتكييف اتجاهها ، وتوجيه طريقها

ومنهجها » (١) .

وإذا ما نظرنا إلى الدافع الاجتماعي في حياة العلماء - بشكل عام - علمنا أنه يلعب دورًا كبيرًا في دفعهم إلى دراسة العقيدة .

فالعالِم في صغره ، ومرحلة طفولته - لا سيما إذا كان من أسرة عرفت بالعلم والفضل - فإنه يُغذى العقيدة كما يُغذى الطعام والشراب ، فينشأ عليها ، ويأخذ بها ، ويسير على نهجها ، فإذا ما بلغ سن الشباب ، وأخذ في الترحال والاختلاط ، واحتك بمن يخالفه في الاعتقاد في باب أو عدة أبواب ، واطلع على الكتب والرسائل ، وأكثر من جمع المسائل ، أدى به الحال إلى تحقيق المقال ، وتدقيق الكلام ، وتقرير مسائل الاعتقاد .

ولنتعرف على شخصيتين بارزتين - كمثال - أثر فيهما الوضع الاجتماعي ، ودفع بهما إلى دراسة العقيدة .

الشخصية الأولى : شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) :

نشأ ابن تيمية في بيت علم وفقه ودين ، فآباؤه وأجداده وكثير من أقاربه كانوا من العلماء المشاهير ، فأخذ عنهم ، وتلقى منهم .

ومع أن ابن تيمية نشأ هذه النشأة العلمية الصالحة ، إلا أنه انصدم بظروف مجتمعه ، وأحوال عصره ، من انتشار البدع والضلالات ، واستفحال الجهل والتعصب والشبهات ، وبروز بعض المذاهب الباطلة ، والفرق المنحرفة ، والديانات الساقطة ، فضلاً عن الحروب

(١) منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى - دراسة علمية من خلال جهود ابن تيمية رحمه الله تعالى - ، للدكتور : عبد الراضي بن محمد عبد المحسن ص (١٩) ، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٢) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي ، ولد سنة إحدى وستين وستمائة ، وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة . انظر : البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (١٤١/١٤) ، تحقيق : جماعة من أهل العلم ، دار الريان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (٨٠/٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني (٦٣/١) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

الدامية التي مُنِيَ بها المسلمون من قبل التتار والصليبيين .

فشهر سلاح العلم في وجوه البدع والضلالات مما يُعمل حول القبور والمشاهد والمزارات ، كما نافح وجادل وناظر الطوائف المنحرفة من متفلسفة ، ورافضة ، ومتصوفة ، ومعتزلة ، وأشاعرة . . . ، فألّف فيهم الكتب الكثيرة ، والرسائل العديدة ، في كشف زيغهم ، ورد شبهاتهم ، وبيان كذبهم وابتعادهم عن الحق الذي جاء به الكتاب والسنة ، وعليه سلف هذه الأمة .

كما شهر سلاح السيف في وجوه الأعداء ، وشارك في قتال التتار ، وشجع الناس في قتالهم ، وبشرهم ووعدهم بنصر ربهم ﷻ .

هكذا يدفع الوضعُ الاجتماعي ابن تيمية للاهتمام بدراسة الاعتقاد ، فألّف وصنَّف تارة ، وناظر وجادل تارة . . .

الشخصية الثانية : شيخ الإسلام ابن عبد الوهاب (١) :

تربى شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في بيت علم وديانة ، فأخذ العلم في صغره على يد أبيه عبد الوهاب (٢) ، وكذلك أعمامه ، كما كان جده سليمان (٣) هو المفتي والمرجع للعلماء في بلده .

ثم أخذ ابن عبد الوهاب في السفر والترحال لطلب العلم ، والاستزادة منه ، فجاب البلاد ، وطوَّف بالأقطار ، ونظر حواليه ، فرأى العالم مغطى في رداء أسود من الضلال

(١) انظر : محمد بن عبد الوهاب للندوي ص (٣٣) ، وشرح كتاب كشف الشبهات لفضيلة الشيخ صالح ابن فوزان الفوزان ص (٥) ، ترتيب : عادل بن علي الفريدان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٢) **هو** : عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد التميمي ، اشتهر بالفقه في عصره ، وتولى القضاء في العيينة وحريملاء مدة طويلة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة وألف . انظر : محمد بن عبد الوهاب للندوي ص (٣٨) .

(٣) **هو** : سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد بن مشرف التميمي الحنبلي ، ألَّف كتابًا في المناسك ، اعتمده غالب الحنابلة في عصره . انظر : محمد بن عبد الوهاب للندوي ص (٣٨) .

من عبادة القبور ، والاستغاثة بالأموات ، والتبرك بالأشجار والأحجار ، وانتشار التصوف والخرافات ، وظهور الفرق المنحرفة ، والأفكار المضلِّلَة ، حتى إن علماء نجد كانوا على عقيدة المتكلمين من أشاعرة وغيرهم ، كما في الشام ومصر وغيرها من الأقطار ، فضلاً عما كانت تعيشه البلاد من قلق وتفرق ، وتناحر وضياع حتى إن أهل البلد الواحد يقاتل بعضهم بعضًا .

وفي ظل هذه الظروف الاجتماعية التي كاد صوت الحق فيها أن ينقطع ، ونور الهدى ينطفئ ، قام ابن عبد الوهاب بقلمه ولسانه بالدعوة إلى الله ﷻ ، وتدريس التوحيد ، وإنكار الشركيات والخرافات ، وتقرير منهج السلف الصالح ، حتى أصبح عنده ثلة من التلاميذ يدعون بدعوتهم ، ويقررون منهجهم .

ولم يكتف بذلك ، بل ألَّف الكتب والرسائل في تقرير التوحيد ، ونبذ الشرك بشتى أنواعه ووسائله ، وراسل علماء البلاد ودعاهم إلى تحقيق التوحيد ، والسير على نهج الأئمة السابقين في الأخذ بالكتاب والسنة ونبذ البدعة .

هكذا كانت الحالة الاجتماعية سببًا في دفع ابن عبد الوهاب لدراسة العقيدة ، وتحمل المشاق في سبيلها ، ونشرها ، والدعوة إليها ، وتصنيف الكتب فيها .

وكما كان المجتمع باعثًا في دفع شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب لدراسة العقيدة ، كذلك كان دافعًا قويًا في دفع الزبيدي لدراسة العقيدة ، وقد تمثل ذلك في ثلاثة مظاهر :

الأول : البيئة التي عاش فيها .

الثاني : الرحلات التي قام بها .

الثالث : كثرة قراءته واطلاعه .

أما البيئة التي عاش فيها الزبيدي فقد عرفنا أنه نشأ في أسرة علمية صوفية تلقى عنها الدروس الابتدائية ، وارتضع منها لبان الثقافة المتوارثة ، وكانت أسرته جمهرة الأقطاب في

العلوم الإسلامية وآدابها الظاهرة والباطنة (١) .

ثم أخذ عن علماء بلده ، ومشايخ وطنه - داخل القطر الهندي مسقط رأسه - الذين عرفوا بالتصوف وسلوكهم طرقه ، كالنقشبندية وغيرها ، مما يدل على أن المجتمع يطفح بهذا المنهج ويمتلئ به .

ومع ما في الهند من التصوف ومظاهره إلا أن الزبيدي كان يتطلع إلى مجتمع يكون التصوف فيه قد بلغ منتهاه أو قريب من ذلك ، مما جعل الزبيدي يستوطن مصر ويستقر بها - بدلاً عن زبيد باليمن - ؛ وذلك لما فيها من مكانة كبيرة للمتصوفة ، وتأثير بالغ في نفوس الناس ، بل ومظاهر التصوف من الطرق المتنوعة ، والمشاهد والمزارات المتعددة كثيرة جدًا ، والمتصفح لتاريخ الجبرتي - تلميذ الزبيدي - من الحوادث والأخبار والتراجم ما يؤكد ذلك في وضوح وجلاء .

ولا ننسى أن الزبيدي عاش في الفترة التي عاش فيها ابن عبد الوهاب ، وهي فترة كان العالم الإسلامي يَعُجُّ بالتصوف والخرافة من عبادة القبور بالطواف حولها ، وتقديم النذور لها ، والاستشفاء بتربتها ، والاستغاثة بأصحابها ، حتى تحققت غربة الإسلام ، وقلَّ المتمسك بها من الأنام ، فارتفع شأن البدعة والشرك ، وتقاصر شأن السنة والتوحيد ، حتى كان من ابن عبد الوهاب - فضلاً من الله ونعمة - ما كان من محاربة البدعة والشرك ، ومناصرة السنة والتوحيد حتى علت راية التوحيد خفاقة ، وَهَوَتْ راية الشرك والبدعة - حتى تضاءلت وضَعُفَتْ - ساقطة مخذولة ، ولله در القائل (٢) :

وثانيهما الشيخ الإمام محمد بدا في رُبى نجد ضياءً لمستهد
فجدَّد دين الله بعد دثوره فزال ظلام الشرك والفتنة المردي
بدعوته عادت شريعة أحمد إلى عهدها الماضي فيا لك من عهد
وحطَّم أوثانًا وأوجد دولة من العرب بعد الضيم والأسر والجهد
فأكرمْ بها من دعوة أحمدية فضائلُها جلَّت من الحصر والعد

---

(١) انظر : مجلة المجتمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٢٠) .

(٢) وهو الدكتور : محمد تقي الدين الهلالي . انظر : محمد بن عبد الوهاب للندوي تعليقًا ص (٥٩) .

قلاها عداة الحق من كل أمة	**وكادوا لها كيدًا عظيمًا بلا حد**
وحاربها منهم جيوش كثيرة	**وأبدت من العدوان ما لم تكن تبدي**
فأكرمَ رَبُّ الناسِ بالنصر حزبَه	**فولَّت جيوش البغي بالخزي والطرد**
وذي سنة الجبار في كل من بغوا	**على حزبه يمنون بالقصم والرد**

فابن عبد الوهاب – ومن قبله ابن تيمية – دفعهم مجتمعهم إلى دراسة العقيدة ، ولكن وفق الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة ، ولذلك جاءت دراستهم ردة فعل لما عليه مجتمعهم من مخالفة الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة ، فقرروا منهج السلف الصالح ، وأخذا يدعوان إلى المسلك الواضح .

بينما نجد الزبيدي يدفعه مجتمعه إلى دراسة العقيدة ، ولكن تقريرًا لِمَا هُمْ عليه من التصوف ومظاهره ، كالتوسل والتبرك الممنوع وغير ذلك ، حتى أَلَّف في التصوف والاعتقاد ما يزيد على عشرين كتابًا فضلاً عما أودعه في شروحاته وكتاباته .

وبذلك نعلم « أن المجتمع مسرح للدين لا مصدر له ، فهو مادة تطبع بالدين ، ولا يطبع الدين بها » (١) .

فابن تيمية وابن عبد الوهاب فطنا لذلك ، وخالفا مجتمعهما ، طالبين الحق من مصادره – الكتاب والسنة على منهج سلف الأمة – غير مبالين لما عليه المجتمع ، بينما نجد الزبيدي اختلط عليه الأمر ، فظن أن ما نشأ عليه هو الأصل ، فخالف بذلك ما عليه الصحابة الكرام ، وجانب الصواب .

وأما الرحلات التي قام بها الزبيدي ، فقبل أن يرحل من الهند التي كانت مسقط رأسه ، يظهر لي – والله أعلم – أنه كان له احتكاك بالبراهمة – الهندوكية – إحدى أديان الهند الكبرى ، كما كان له احتكاك بالسامرة إحدى فرق اليهودية – كما ذكر ذلك في رحلته إلى بيت المقدس – ، كما – أظنه – اختلط بالزيدية من فرق الشيعة في اليمن ، وغير ذلك من الأديان والفرق التي اختلط أو احتك بها ، مما دفعه إلى دراسة ما عليه هذه

(١) علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي ، للدكتور : محمد أحمد محمد بيومي ص (٤١) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧م .

الملل والمذاهب ، فعرَّف بهم ، وذكر بعض عقائدهم ، مما سنتعرض له - بمشيئة الله تعالى- في فصل موقفه من الملل والنحل المخالفة .

وهذا الاختلاط والاحتكاك المباشر بأصحاب تلك الديانات والنحل ، دفع بالزبيدي إلى كثرة القراءة والاطلاع في كتب الملل والفرق والعقائد ، فتعرف على الكثير من الأديان والطوائف المخالفة له ، مما دفعه إلى مناقشة أقوالهم ، والرد على مقالاتهم ، وبعض أحكامهم ، سواء كان المخالفون له من الأديان ، كالنصرانية والمجوسية ، أو من الفرق كالخوارج والمعتزلة ، بل وحتى أهل السنة والجماعة من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ، حيث يذكر بعض أقوالهم في الاعتقاد ويرد عليها بما يوافق معتقده .

وهكذا يكون المجتمع بمظاهره الثلاثة - البيئة والرحلات وكثرة القراءة والاطلاع في كتب الملل والفرق والاعتقاد ، في حياة الزبيدي - سببًا واضحًا ، ودافعًا بارزًا من دوافع دراسة الزبيدي للعقيدة .

الدافع الثاني : السياسي :

يعرف لنا الزبيدي السياسة بأنها : القيام على الشيء بما يصلحه ، تقول : سَاسَ الأمر سياسةً : قام به ، وسُوِّسَ فلانٌ أمرَ الناسِ إذا صُيِّر ملكًا أو مَلَك أَمْرَهم (١) .

فالسياسة هي ما يتعلق بالمجتمع من الأمن واستتبابه ، والنظام واحترامه ، والدين وإقامته . . . وذلك بيد الحاكم الأعلى ، والسلطة العليا في الدولة .

وقد يُمْتحن العلماءُ من قِبَل الحكام في الدين للقول بخلاف ما عليه الدليل ، فَيُثَبِّتُ الله ﷻ من شاء منهم ؛ للذَّوْد عن دينه ، وتبيين شريعته ، كما حصل للإمام أحمد ابن حنبل (٢) ، في عهد الخليفة العباسي

(١) انظر : التاج (٨/٣٢١) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، ناصر السنة ، وقامع البدعة ، والثابت في المحنة ، ولد ببغداد سنة أربع وستين ومائة للهجرة ، ومات سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وله سبع وسبعون سنة . انظر : طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (١/٤) ، دار المعرفة ، بيروت ، ومناقب الإمام أحمد لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ص (١٢) ، تحقيق : الدكتور عبد الله =

المأمون [١] الذي امتحن المسلمين في القول بخلق القرآن ، فافتتن خلق كثير ، وثبت إمـــام السنة أحمد بن حنبل على الحق ، وصبر على الضرب والأذى .

وكان هذا سببًا في دفع بعض العلماء في تبيين الحق وإظهاره دون مداهنة ولا مواهنة للحكام ، كما حصل ذلك من الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام [٢] عند تعليقــه علــى حديث النبي ﷺ : « **اقرؤوا القرآن ، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصــحابه ، اقــرؤوا الزهراوين : سورة البقرة وسورة آل عمران ، فإنهما تأتيــان يــوم القيامــة كأنهمــا غيايتان** [٣] **أو كأنهما غمامتان أو كأنهما فِرْقان** [٤] **من طير صــواف تحاجــان عــن صاحبهما** » [٥] .

= ابن عبد المحسن التركي ، هجر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

(١) **هو** : أبو العباس ، عبد الله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي ، قال بخلق القرآن ، وامتحن العلماء في ذلك ، ولد سنة سبعين ومائة ، ومات سنة ثمان عشرة ومائتين للهجرة . انظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (٣٥/١١) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، راجعه وصححه : نعيم زرزور ، دار الكتــب العلميــة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، والبداية والنهاية (٢٨٧/١٠) ، وتاريخ الخلفاء لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ص (٣٠٦) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) **هو** : أبو عبيد ، القاسم بن سلاّم بن عبد الله التركي الهروي البغدادي ، من أئمة الهدى ، ومنارات العلم ، ولد سنة سبع وخمسين ومائة ، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين للهجرة . انظر : تاريخ بغداد لأبي بكــر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٠٣/١٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف المزي (٣٥٤/٢٣) ، تحقيق : الدكتور بشار عــواد معــروف ، مؤســسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، وسير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (٤٩٠/١٠) ، تحقيق : جماعة من أهل العلم بإشراف : شعيب الأرنؤوط ، مؤســسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٣) **الغياية** : كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه ، كالسحابة وغيرها . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (٤٠٣/٣) ، تحقيق : طاهر أحمــد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

(٤) **فِرْقان** : أي قطعتان . انظر : المصدر السابق (٤٤٠/٣) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٤٦٣/١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) ، باب فضل قراءة القــرآن وسورة البقرة (٤٢) ، حديث رقم (٨٠٤) ، صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القــشيري النيسابوري ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

قال أبو عبيد : « يعني : ثوابهما » (١) .

قال أبو الحسن (٢) : « تكلم أبو عبيد بهذا ، والسيف يومئذٍ يقطر » (٣) .

وقال – أبو عبيد – : « من قال القرآن مخلوق فقد افترى على الله ﷻ ، وقال عليه ما لم تقله اليهود والنصارى » (٤) .

وقال لمن سأله عما يقول فيمن قال : القرآن مخلوق : « هذا رجل يعلَّم ، ويقال له : إن هذا كفر ، فإن رجع وإلا ضربت عنقه » (٥) .

هكذا الوضع السياسي يدفع أبا عبيد وغيره من العلماء لدراسة هذه المسألة العقدية وبيانها وفق الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة ، دون محاباة للحكام ، أو تقربًا للأمراء .

ولا يمنع هذا أن يكون الحاكم على منهج أهل السنة والجماعة ، فيطلب من العلماء تقرير مسألة من مسائل الاعتقاد وتبيينها ، فيستجيب له العلماء والدعاة ، ويتكلموا بذلك في الدروس والخطب والمواعظ والندوات ، وهذا حاصل في وقتنا الحاضر ، ومجتمعنا السعودي المعاصر من ظهور فئة قليلة – مُغرر بها – خرجت على الولاة ، وسعت في الإجرام والإفساد ، من قتلٍ للأنفس البريئة ، وهدم للممتلكات الخاصة والعامة ، وترويع

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام ص (١٢٦) ، تحقيق : وهبي سليمان غاوجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٢) **هو** : أبو الحسن ، علي بن عبد العزيز ابن المرزبان ابن سابور البغوي ، نزيل مكة ، سمع أبا عبيد وروى عنه بعض كتبه كفضائل القرآن وغيره ، ولد سنة بضع وتسعين ومائة ، ومات سنة ست وثمانين ومائتين للهجرة . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٣) ، وشذرات الذهب (١٩٣/٣) ، ومعجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (١١/١٤) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد ص (١٢٦) .

(٤) السنة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل (١٢٩/١) ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعيد ابن سالم القحطاني ، زمادي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (٣١٨/٢) ، تحقيق : الدكتور أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ ، وانظر : الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ص (٩٠) ، تحقيق : بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد ، الطائف ، ومكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

للآمنين ، ومحاولة زعزعة الأمن في البلد الأمين .

فكان هذا الحدث السياسي دافعًا لعلمائنا في دراسة مسألة الخروج على الولاة ، والحديث عنها ، وبيان موقف سلف الأمة منها ، وقد أشبعوا الكلام فيها ؛ - للحاجة إليها - عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة ، فضلاً عن الدروس والخطب والمواعظ والندوات .

أسأل الله ﷻ أن يجزيهم خير الجزاء ، وأن يَمُنَّ على بلادنا بالأمن والرخاء ، وعلى المُغَرَّرِ بهم بالرشد والاهتداء .

وإذا نظرنا إلى الوضع السياسي الذي عاشه الزبيدي ، الذي حظي بمكانة ومنزلة لدى الحكام والأمراء ، لا في مصر فحسب ، بل وفي البلاد المجاورة والبعيدة عنها ، حيث كاتبوه ، وواصلوه بالهدايا والصلات ، وكان مقبول القول عند العثمانيين (١) .

وقد تعرض الزبيدي بسبب هذا الاحتكاك بالحكام إلى دراسة بعض مسائل الاعتقاد ، حسب طلبهم وأمرهم أو اشتباه الأمر عليهم ، مما دفعه إلى بيان الحق الذي يراه دون أن يداهنهم أو يتزلف إليهم .

يقول في مَعْرِض رده على الزمخشري (٢) في اعتزالياته :

« وقد جمع السيوطي - رحمه الله تعالى - مواضع من تفسيره نحو أربعة وعشرين موضعًا في كتاب سماه : الإتحاف ، ونقل كل قول من أقواله ورد عليه ، وجاء في عصرنا رجل من فضلاء الروم فأجاب عن هذا التأليف ، وساعد الزمخشري بعض مساعدة ، وقرظ عليه بعض علماء العصر ، ومنهم من كتب عليه في مواضع منه كالمساعدة له ، ولما سيق إليَّ بواسطة حاكم مصر إذ ذاك ، وأمرني أن أكتب عليه ، لم يسعني السكوت والمواهنة في دين الله ، فكتبت عليه ردًا على طريق المحاكمة في كراسين أو ثلاثة ، وسميته : الإنصاف

(١) انظر : تاريخ الجبرتي (٣/٢٩٧) .

(٢) **هو** : أبو القاسم ، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المعتزلي ، صاحب الكشاف ، ولد سنة سبع وستين وأربعمائة ، ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . انظر : معجم المؤلفين (٣/٢٢) .

في المحاكمة بين السيوطي وصاحب الكشاف » [(١)] .

فالزبيدي إذًا – دفعه أمر الحاكم إلى دراسة هذه المسائل الاعتقادية التي وقعت بين السيوطي [(٢)] والزمخشري صاحب الكشاف ، فلم يسعه السكوت عن ذلك ، بل رأى وجوب تحرير تلك المسائل .

ومع استجابة الزبيدي للحاكم في تحرير تلك المسائل ، يبين لنا أنه ليس من طبعه أن يجعل دينه وسيلة للتقرب إلى الحكام ، بل يقول الحق والصواب ولو خالف ما عليه الأمراء.

يقول في بيان إطلاق النسيان على الله تعالى ومعنى ذلك : « هذا ما ذكره أهل اللغة في النسيان والإنساء ، وأما إطلاق المُنْسِي على الله تعالى ، هل يجوز أو لا ؟ فقد اختلف فيه أهل الكلام ، وغاية من احتج بعدم إطلاقه على الله تعالى أنه خلاف الأدب ، وليس هذا محل بسطه ، وإنما أطلت الكلام في هذا المجال ؛ لأنه جرى ذكر ذلك في مجلس أحد الأمراء في زماننا ، فحصلت المشاغبة بين الطرفين ، وألفوا في خصوص ذلك رسائل ، وجعلوها للتقرب إلى الجاه وسائل ، والحق أحق أن يتبع ، وهو أعلم بالصواب » [(٣)] .

وبهذا يتضح لنا أن الوضع السياسي الذي كان يعيشه الزبيدي كان دافعًا له في دراسة العقيدة .

الدافع الثالث : الذاتي :

نلاحظ أن الدافعين السابقين – الاجتماعي والسياسي – استثارا الزبيدي لدراسة العقيدة ، بينما سنلاحظ أن الدافع الذاتي – وإن كان فيه نوع استثارة – إلا أنه في الغالب تحصيلي ، يسعى فيه الزبيدي إلى تحقيق أهدافه ، ونيل مرامه ، في ظل الشريعة الإسلامية

---

(١) الإتحاف (١٤٢/٥) .

(٢) **هو** : أبو الفضل ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر السيوطي المصري الشافعي ، صاحب التآليف الكثيرة ، والفنون العديدة ، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، ومات سنة إحدى عشرة وتسعمائة . انظر : معجم المؤلفين (٨٢/٢) .

(٣) التاج (٢٤١/٢٠) .

الغراء ، التي تدعو النفس إلى تحقيق ذاتيتها وفق تعاليمها ، لا كما يدعيه بعض التربويين من تحقيق الذاتية المطلقة ، التي تميز الفرد عن غيره دون النظر إلى المبادئ والثوابت المشتركة بين أفراد المجتمع ، مما قد يترتب عليه غرور الفرد بذاتيته أو طغيانه على غيره أو إضراره بمجتمعه في تحقيق أهدافه وذاته (١) .

ونجد الزبيدي مع الدافع الذاتي ، أنه راعى التعاليم الإسلامية في تحصيل أهدافه ، وتحقيق ذاته .

ويمكن أن نجمل هذه الأهداف التي سعى الزبيدي إلى تحصيلها بدافع ذاتي في النقاط التالية :

١- الدعوة والإصلاح .

٢- الرغبة في الانتظام في سلك العلماء .

٣- مراجعة العلم واستذكاره والعمل به .

٤- ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى .

فالدعوة والإصلاح ، هاجس الأنبياء والعلماء من لدن آدم عليه السلام إلى نبينا محمد ابن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، وبعده الصحابة الكرام ، والعلماء الأوفياء .

قال تعالى عن نوح عليه السلام الذي مكث في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا ، يدعوهم إلى عبادة ربه عز وجل ليلاً ونهارًا ، سرًا وجهارًا ، حتى استنفذ الوسائل في دعوتهم وإرشادهم، وهم في غيّهم واستكبارهم وإعراضهم : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى دَعَوْتُ قَوْمِى لَيْلاً وَنَهَارًا ﴿٥﴾ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِى إِلاَّ فِرَارًا ﴿٦﴾ وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَٱسْتَكْبَرُوا ٱسْتِكْبَارًا ﴿٧﴾ ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾ ثُمَّ إِنِّىٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿٩﴾ ﴾ (٢) .

(١) انظر : أصول التربية الإسلامية وأساليبها ص (١٠٩) .

(٢) سورة نوح ، آية (٥ - ٩) .

وهكذا سار الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – إلى نبينا محمد ﷺ قاموا بدعوة أقوامهم طيلة حياتهم – بعد الوحي – ، وتحملوا في ذلك المشاق رغبة منهم في الإصلاح ، وقيامًا بواجب التبليغ والإيضاح ، وقد سار العلماء على ذلك ، وسلكوا طرقًا كثيرة في بيان العقيدة ، أذكر منها اثنين ، وهما :

١- مقام التعليم والتدريس ، والدعوة والتوجيه :

فمنذ عهد النبي ﷺ إلى عصرنا هذا ، ولا يزال العلماء متوافرين على فتح حلق العلم، متعاهدين الناس بالدعوة والتوجيه والإرشاد والتوضيح .

وكان النبي ﷺ له السبق والفضل في ذلك ، فكانت له مجالس التعليم ، التي يحضرها أصحابه النجباء ، وتلاميذه الأذكياء ، وطلابه الفقهاء .

كما كان للعامة حظ من ذلك ، توجيهًا وإرشادًا ، وبيانًا وإيضاحًا ، فعن ابن عباس (١) رضي الله عنهما أن رجلاً قال للنبي ﷺ : ما شاء الله وشئت ، فقال النبي ﷺ : « **أجعلتني والله عدلاً ؟ بل ما شاء الله وحده** » (٢) .

وخرج ذات يوم في غزوة مع أصحابه ، فمروا بسدرة عظيمة فقالوا : يا رسول الله

(١) **هو** : أبو العباس ، عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، توفي رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ومات سنة ثمان وستين للهجرة . انظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٦٦/٣) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م ، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (٢٩١/٣) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، والإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف بابن حجر (٦٠/٤) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٦٦/١) من مسند عبد الله بن العباس رضي الله عنهما ، حديث رقم (١٨٣٨) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : جماعة من أهل العلم ، بإشراف : الدكتور سمير طه المجذوب ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، وصححه أحمد شاكر كما في شرحه للمسند (٢٥٣/٣) برقم (١٨٣٩) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل بشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة .

اجعل لنا ذات أنواط ، فقال رسول الله ﷺ : « **قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى** : ﴿ **ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَـٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ** ﴾ (١) **قال : إنكم قوم تجهلون ، إنها السنن ، لتركبن سنن من كان قبلكم سنة سنة** » (٢) .

فقد عاش النبي ﷺ مع قومه وأصحابه مرشدًا ومعلمًا ، وداعيًا وموجهًا ، وقد خلفه الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين على ذلك ، ثم التابعون ، ثم تابعوا التابعين إلى يومنا هذا ، على نفس الطريق ، ونفس المنهج .

إلا أن بعض العلماء انحرفوا قليلاً في المنهج ، وإن كانوا قد سلكوا الطريق في الدعوة والتعليم ، وكان الزبيدي واحدًا من أولئك الذين حرصوا على إقامة الدروس ، فكان له درس في إملاء الحديث على طريق السلف في ذكر الأسانيد والرواة المخرجين من حفظه على طرق مختلفة ، وفتح درسًا آخر لعلماء الأزهر حتى تناقل في الناس سعي علماء الأزهر إليه ، فاجتمع عليه كثير من العامة والأكابر والأعيان حتى صار درسًا عظيمًا ، انتقل الزبيدي فيه من الرواية إلى الدراية وتبيين المعاني (٣) .

وأخذ في دروسه ومجالسه يجيب على السائل ، ويبين الحق - على ما يراه - في المسائل ، دعوة منه وإرشادًا ، وتبيينًا منه وإيضاحًا ، يقول في مقدمة كتابه الإتحاف : « وبعد فهذه تقريرات شريفة ، وتحريرات منيفة ، أمليتها على كتاب الإحياء للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى حين سئلت في إقرائه ، مستعينًا بحول الله ، شاكرًا لحسن بلائه ، جانحًا فيه إلى حل عباراته ، مشيرًا إلى كشف الغموض عن رموزه

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٣٨) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/٢٧٦) من مسند أبي واقد الليثي رضي الله عنه ، حديث رقم (٢١٨٩١) ، وأخرجه الترمذي في سننه (٤/٤١٢) ، كتاب الفتن (٣٤) ، باب ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم (١٨) ، حديث رقم (٢١٨٠) وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » ، سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) انظر : تاريخ الجبرتي (٢/٧٥) .

وإشاراته » (١) .

إلى أن قال : « قلت لا للفخر والسمعة ، بل لإبانة الحق وحسن الصنعة ، إن هذا المجموع شمس عوارف المعارف ، وقمر لطائف الظرائف ، ونجم سماء العلى والناس تلقاء حرمه بين عاكف وطائف ، من شاهده قال : هكذا هكذا وإلا فلا لا ، ومن أنفق من خزائن علمه لم يخش من ذي العرش إقلالاً ، ومن تأمله منصفًا جبن عن معارضته ، وأنشد أهابك إجلالاً .

ومن لم يغترف من بحر درره و لم يعترف برفع قدره فهو المحروم نوالاً .

ومن يك ذا فم مُرّ مريض يجد مُرًّا به ماء زلالاً » (٢) .

فالزبيدي بدافع ذاتي يدعو إلى الإصلاح ، ويخطو في سبيله الخطوات ، من إقامة الدروس عند عامة الناس ، بل وعند أهله كما صرح بذلك في كتابه : تنبيه العارف البصير على أسرار الحزب الكبير (٣) عند شرحه لجملة : حُل بيننا وبين فتنة الدنيا والنساء ، حيث يقول : « وفتنتهن من أعظم الفتن الدنيوية ، فإنهن يستولين على قلوب الرجال بشهواتهن، إلا من عصم ، وقد سألتني زوجي أم الفضل – عصمها الله بستره – حين وَصَلَتْ في قراءة هذا الحزب معي إلى هذه اللفظة عن معناها بالنسبة إليهن ، فقلت : لعل المراد منهن السواحر والدجالات واللاتي يمشين بالنميمة والإفساد ، والله علم » .

و لم تقتصر دعوة الزبيدي إلى الإصلاح عن طريق الدروس فحسب ، بل جاوز ذلك إلى التأليف والتصنيف ، وهو الطريق الثاني الذي قام به العلماء في بيان العقيدة ، كما سيتضح لنا ذلك في الفقرة التالية .

٢- مجال التأليف والتصنيف :

أخذ علماؤنا في التأليف والتصنيف بجانب الدعوة والتعليم – كما سبق الكلام

(١) الإتحاف (٣/٢) .

(٢) المصدر السابق (٣/٢) .

(٣) ص (٥٠) .

عنه - ؛ لبيان العقيدة وحفظها ونشرها بين الناس ، سواء كان هذا التأليف في مسألة من مسائل الاعتقاد ، أو في مجمل الاعتقاد .

ولا تقل ثمرة هذا المسلك عن ثمرة الجهاد في سبيل الله ، لنشر العقيدة ، بل قد يكون أكثر ثمرة ؛ لأن غزو الفكر أشد من غزو الجسم ، وأكبر شاهد على ذلك ، ما نراه ونشاهده ونلمسه من ثمرة دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، التي انتشرت في بقاع الأرض شرقًا وغربًا ، بدون سلاح وسنان ، بل بالتعليم والتصنيف .

وقد خلَّف لنا علماؤنا كتبًا في الاعتقاد ، سواء في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة والدفاع عنها ، أو في مناقشة المخالفين لهم والرد عليهم ، وهذه الكتب كثيرة جدًا (١) - ولله الحمد والمنة - من أكثرها نفعًا كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم (٢) .

والزبيدي قد سلك هذا المسلك ، وألَّف كتبًا في العقيدة ، إلا أنه سوَّد جزءًا منها بما خالف فيه أهل السنة والجماعة ، وبما أودعه فيها من التصوف .

ويخبرنا الزبيدي أن من أسباب سلوكه هذا الطريق - أي التأليف والتصنيف - رغبته في الانتظام في سلك العلماء ، والاقتداء بهم ، حيث يقول : « قد أكثر المحبون للنبي ﷺ في الصلاة عليه بصيغ مختلفة ، وألفاظ متنوعة ، وأفردوها بمصنفات . . . وقد حذوت حذوهم - رجاء البركة - فألفت في هذا الباب رسالتي :

الأولى : إتحاف أهل الصفا ، جمعت فيها بعض الصيغ الواردة عن السلف ومن بعدهم .

---

(١) للاطلاع انظر : المصادر العلمية في الدفاع عن العقيدة السلفية لمحمد بن عبد الرحمن المغراوي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي ، الشهير بابن قيم الجوزية ، ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة ، ومات سنة إحدى وخمسين وسبعمائة للهجرة . انظر : شذرات الذهب (٦/١٦٨) ، وابن قيم الجوزية لبكر أبو زيد ص (١٧ - ٣١٢) ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

والثانية : الفيوضات الإلهية ، ابتكرت فيها صيغة غريبة مدهشة العقول ، ولما رآها بعض العارفين سماها : قاموس الصلوات ، لما فيها من حسن الترتيب ، وغرائب اللغات » (١) .

يا أسفى على الزبيدي – وهو المحدث – كيف يجرؤ على ابتكار صيغة في الصلاة على النبي ﷺ ، واستحباب التزامها – كما تشعر عبارته بذلك – ، أما كان يكفيه ما وردت به السنة !!! ولكنه الميل للتصوف .

ولذلك قال في موضع آخر يدل على تأثره بالتصوف :

« خاتمة الفصول ، ذكرت فيها عقيدة مختصرة لي ، أحببت إدراجها هنا ؛ اقتداءً بالأئمة الأعلام ، وإشارة برزت لي بإلهام في المنام ، أسأل الله تعالى أن يتقبلها مني بمنه ، ويحلني بها في أعلى الفردوس مع أمته ، وهي هذه . . . » (٢) .

كما يظهر من دوافع الزبيدي الذاتية في دراسة العقيدة وبيانها ، حرصه على مراجعة العلم واستذكاره والعمل به ، حيث يجعل من هذه الكتب التي يؤلفها دائرة معارف له ، يرجع إليها عند الحاجة ، ويقوم باستذكارها (٣) سواء بنفسه أو مع أهله – كما ذكرت سابقًا عنه – فيحدثنا عن ذلك قائلاً :

« فقد كنت في سنة خمس وسبعين ومائة وألف كتبت شرحًا مختصرًا على الحزب الكبير ، للقطب الأكبر ، والغوث الأشهر ، إمام الطريقة ، وشيخ الحقيقة ، وحجة الصوفية ، علم المهتدين ، وزين العارفين ، الشريف أبي الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الحسني الإدريسي ، الشهير بالشاذلي – قدّس الله أسراره ، وأفاض علينا أنواره – وكان بعض المحبين استعاره مني لانتساخه ، وبعد مدة طالبته فأنكره ، وقد عنَّ

---

(١) الإتحاف (٣/٤٧٤) .

(٢) المصدر السابق (٢/٤٥٣) .

(٣) انظر : بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للمرتضى الزبيدي الحسيني ص (١٨٧) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، ودار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .

لي الآن أن أشرحه شرحًا مفيدًا ، لا طويلاً مملاً ، ولا قصيرًا مخلاً . . . » (١) .

ومن أهم الدوافع الذاتية التي دفعت بالزبيدي إلى دراسة العقيدة ، والتأليف فيها ، هو ابتغاؤه الأجر والثواب من الله تعالى ، وأن يكون له من الأعمال الصالحة التي لا ينقطع ثوابها بعد موت صاحبها مدى الأحقاب .

وقد صرح الزبيدي بهذه الأهداف الثلاثة الأخيرة ، والتي دفعته ذاتيًا إلى دراسة العقيدة والتأليف فيها ، حيث يقول في مقدمة كتابه الإتحاف (٢) ، والذي منه كتاب العقائد وكثير من المسائل :

« اعلم أن الباعث لي على الإقدام في شرح هذا الكتاب أمور ثلاثة :

الأول : الإكثار من ذكر الصالحين ، وأولي الخير والدين ، وسياق أطراف من أحوالهم ، فإن ذلك من أكبر الأسباب الباعثة على محبتهم ، وهي أحد أسباب الفوز . . .

الثاني : من البواعث على جمع هذا الشرح ، رجاء الانتفاع به لمن ينظر فيه من الأمة، وذلك من الأعمال الصالحة ، والأمور المهمة ، وقد وعد النبي ﷺ فاعله بمساهمة المهتدي به من الثواب ، وناهيك بذلك من عمل يتجدد للمرء بعد موته مدى الأحقاب . . .

الثالث : منها حث النفس على سلوك هذه الأمور واتباعها ، والكف عن مذموم كل الأخلاق وارتداعها ، وإصغائها إلى ما يقربها إلى مولاها ، وحسن استماعها ومجاهدتها على طلب الفوز في الآخرة ، لعل صفقتها تكون رابحة لا خاسرة ، فإن النفس أمارة بالسوء إلا أن يتداركها الله برحمته ، والشيطان حريص على إهلاكها بالغواية ، ولا عاصم لها منه إلا الله سبحانه ، بلطفه وإعانته ، ومجاهدة النفس في أعمال الطاعات ، والانكفاف عن المخالفات إلى الأمور المطلوبة بالذات ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَـٰهَدُوا فِينَا

(١) تنبيه العارف البصير على أسرار الحزب الكبير لمحمد مرتضى الحسيني ص (٣١) ، نشرها وقدم لها : أحمد الشرقاوي إقبال .

(٢) (١/٦ – ٧) باختصار .

لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ (١) ، فهذه الأمور الثلاثة التي ذكرتها لك ، هي الباعثة لي على الإقدام في شرح هذا الكتاب ، وجلب فرائد الفوائد إليه من كل باب » .

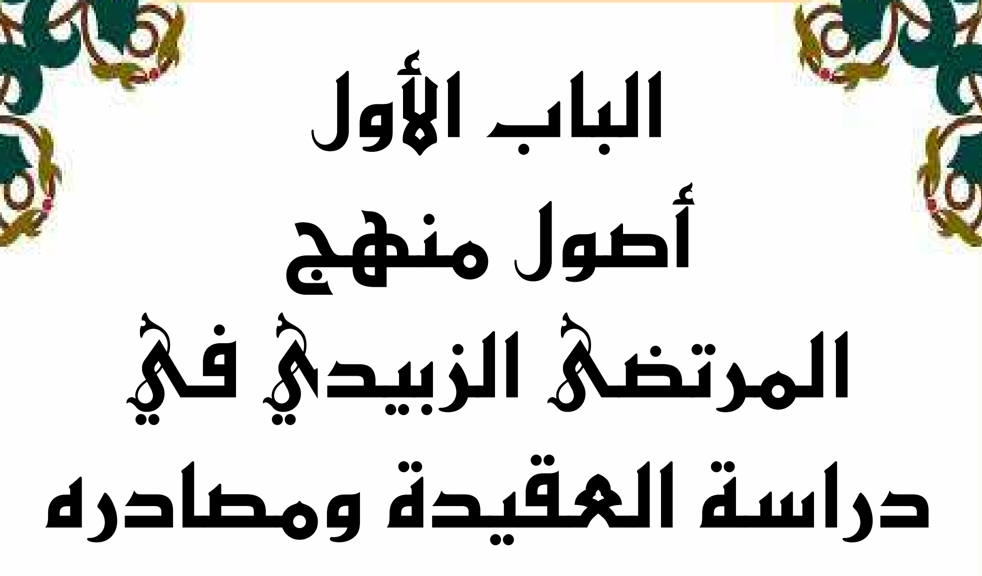
وبهذا يتضح لنا كيف أدت الدوافع : الاجتماعية ، والسياسية ، والذاتية ، بالزبيدي إلى دراسة العقيدة وبيانها ، بالدعوة والإصلاح ، والتأليف والتصنيف ، وهو يبتغي بذلك الأجر والثواب من الله تعالى .

أسأل الله عز وجل ألا يحرمه الأجر ، وأن يتجاوز عنه ما فيها من الخطأ والزلل ، وأن يعفو عنه يوم الحسرة والندم ، اللهم آمين .



---

(١) سورة العنكبوت ، آية (٦٩) .



وفيه فصلان :

الفصل الأول : أصول منهج الزبيدي وسماته .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أصول منهج الزبيدي .

المبحث الثاني : سمات منهج الزبيدي .

الفصل الثاني : مصادر الزبيدي في دراسة العقيدة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مصادر مباشرة .

المبحث الثاني : مصادر غير مباشرة .



الفصل الأول

أصول منهج الزبيدي وسماته

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أصول منهج الزبيدي .

المبحث الثاني : سمات منهج الزبيدي .



المبحث الأول

أصول منهج الزبيدي

تعرفنا – فيما سبق – على شخصية الزبيدي ، والدوافع التي بعثت به لدراسة العقيدة ، وكيف تأثر بالمحيط الذي عاش فيه ، مما جعل ذلك يظهر على أصول منهجه ، وسمات طريقته .

وقبل أن أبدأ بذكر أصول منهج الزبيدي ، سأتطرق – بمشيئة الله تعالى – إلى التعريف بلفظي : (أصول) و (منهج) .

فالأصول : جمع أصل ، وقد نقل الزبيدي عن بعض علماء اللغة – في التعريف بالأصل – قولهم :

« الأصل : أسفل الشيء ، يقال : قعد في أصل الجبل ، وأصل الحائط ، وقلع أصل الشجر ، ثم كثر حتى قيل : أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه ، فالأب أصل للولد ، والنهر أصل للجدول . قاله الفيومي .

وقال الراغب : أصل كل شيء قاعدته التي لو تُوْهِّمت مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائره . وقال غيره : الأصل ما يبنى عليه غيره » (١) .

إذاً فالأصل ، هو الأساس والقواعد والثوابت والأركان التي يزول ما عليها بزوالها ، أو لا يتصور وجوده بانتفائها ، كما يختل الشيء بفقد بعضها .

أما المنهج : فهو الطريق الواضح البين ، تقول : نهج لي الأمر : أوضحه . وهو مستقيم المنهاج والمنهج : أي الطريق ، والجمع : المناهج ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (٢) أي : طريقاً

(١) التاج (١٨/١٤) ، وانظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري (١٦٢٣/٤) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، ومعجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (١٠٩/١) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م ، ومختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الأندلسي (١٩٠/٢) ، تحقيق : الدكتور نور حامد الشاذلي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم (٤٨) .

واضحًا (1) .

فأصول منهج الزبيدي : هي القواعد والثوابت الواضحة التي اختطها الزبيدي لنفسه ، وارتسمها لطريقته التي سار عليها ، والتزم بها غالبًا .

وهذه الأصول التي ثبت عليها الزبيدي غالبًا تتمثل في :

الأصل الأول : المنهج الكلامي .

الأصل الثاني : المنهج الصوفي .

الأصل الثالث : المنهج اللغوي .

الأصل الرابع : المنهج المقارن .

الأصل الخامس : المنهج النقدي .

الأصل السادس : المنهج الموضوعي .

---

(1) انظر : التاج (٥٠٤/٣) ، والصحاح (٣٤٦/١) ، ومعجم مقاييس اللغة (٣٦١/٥) ، ومختصر العين (٣٥٣/١) ، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ص (٢٣٤) ، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

فائدة :

المنهج في اللغة يأتي على معنى :

١- الطريق البين الواضح .

٢- الطريق المستقيم .

فيكون المراد بالمنهج : الطريق الواضح البين ، سواء كان مستقيمًا أو معوجًا ؛ إذ لا يلزم من الوضوح صحة الشيء واستقامته ، وإنما معرفته والعلم به ، فإن كان خيرًا أخذنا به ، وإن كان شرًا تركناه ، ولذلك قال المصطفى ﷺ : « الحلال بيِّن والحرام بَيِّن » الحديث ، أخرجه البخاري في صحيحه (٣٨٨) كتاب البيوع (٣٤) ، باب الحلال بين والحرام بين (٢) حديث رقم (٢٠٥١) ، صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ومسلم في صحيحه (٩٨٨/٣) كتاب المساقاة (٢٢) ، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (٢٠) حديث رقم (١٥٩٩) .

وبهذا يتبين لنا أن الرسائل التي سجلت تحت عنوان : منهج فلان في العقيدة ، أي : توضيح طريقة فلان في العقيدة ، سواء كانت موافقة لطريقة أهل السنة أو مخالفة لهم ، وليس في ذلك تزكية ، والله أعلم .

وسيتضح لنا – بمشيئة الله تعالى – من خلال استعراضنا لهذه الأصول ، كيف أن الزبيدي ثبت عليها في منهجه ، والتزم بها غالبًا ، حتى صارت تمثل ملامح منهجه وخطوطه العريضة .

الأصل الأول : المنهج الكلامي :

يُعرِّف الزبيدي علم الكلام بأنه :

« علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية ، بإيراد الحجج عليها ، ودفع الشبه عنها » (١) .

وهذا – تقريبًا – نفس تعريف الإيجي (٢) في مواقفه (٣) ، كما عرفه آخرون (٤) قريبًا من معناه ومفهومه .

وهذه التعريفات تقرر أن علم الكلام هو : العلم الذي يقوم على إثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية (٥) .

---

(١) الإتحاف (٢٧٢/١) .

(٢) **هو** : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي ، ولد سنة ثمان وسبعمائة ، ومات سنة ست وخمسين وسبعمائة هجرية . انظر : البدر الطالع (٣٢٦/١) ، ومعجم المؤلفين (٧٦/٢) .

(٣) انظر : المواقف لعبد الرحمن الإيجي – مع شرحه للجرجاني وحاشيتي السيالكوتي والجلبي على الشرح – (٤٠/١) ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(٤) انظر : شرح المقاصد لمسعود بن عمر التفتازاني (١٦٥/١) ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ، ومقدمة ابن خلدون لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون (١٤١/٢) ، تصحيح وفهرسة : أبو عبد الله السعيد المندوه ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، والتعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ص (٢٣٧) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية لمحمد السفاريني (٤/١) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٥) انظر : موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (عرضًا ونقدًا) لسليمان بن صالح الغصن (٢١/١) ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، ومقدمة محقق كتاب : =

وقد قسم الزبيدي هذا العلم إلى قسمين ، وهما :

١- قسم مرجعه الحجج الشرعية والبراهين النقلية ، وهو أشرف العلوم .

٢- وقسم مرجعه الأدلة العقلية وأقوال الفلاسفة ، وهو الذي جاء عن السلف ذمه .

قال في الإتحاف (١) :

« والمراد به : علم العقائد بالحجج الشرعية والبراهين النقلية ، وهو أشرف العلوم الدينية ؛ لأنه يبحث فيه عما يتوقف صحة الإيمان عليه ، وتتماته اللازمة لديه .

وأما ما تنصب فيه الأدلة العقلية ، وتنقل فيه أقوال الفلاسفة ، والحكماء الطبيعية فقد نقل ذمه » .

فالزبيدي بتقسيمه هذا ، يريد تصحيح طريقة المتكلمين ، وبالأخص الأشاعرة والماتريدية ، حيث نقل عن تقي الدين السبكي (٢) قوله : « وليس على العقائد أضر من شيئين : علم الكلام ، والحكمة اليونانية ، وهما في الحقيقة علم واحد ، وهو العلم الإلهي ، لكن اليونان طلبوه بمجرد عقولهم ، والمتكلمون طلبوه بالعقل والنقل ، وافترقوا ثلاث فرق : إحداها : غلب عليها جانب العقل ، وهم المعتزلة ، والثانية : غلب عليها جانب

= ذم الكلام وأهله للهروي (١/٢٦) ، تحقيق : عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، وتاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور محمد علي أبو ريان ص (١٣٢) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية .

(١) (١/٢٨٩) .

(٢) **هو** : أبو الحسن ، تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري الخزرجي السبكي الشافعي ، الأصولي ، اللغوي ، المقرئ ، الجدلي ، ولد بسبك العبيد من أعمال المنوفية في مصر سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، ومات سنة ست وخمسين وسبعمائة للهجرة . انظر : طبقات الشافعية الكبرى لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٦/١٤٦) ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (١٠/٣١٨) ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، وشذرات الذهب (٦/١٨٠) .

النقل ، وهم الحشوية [1] ، والثالثة : استوى الأمران عندها ، وهم الأشعرية ، وجميع الفرق الثلاثة في كلامها مخاطرة ، إما خطأ في بعضه ، وإما سقوط هيبة ، والسالم من ذلك كله ما كان عليه الصحابة والتابعون وعموم الناس الباقون على الفطرة السليمة . . . لكن حدثت بدع أوجبت للعلماء النظر فيه ، لمقاومة المبتدعين ، ودفع شبههم عن أن تزيغ بها قلوب المهتدين ، والفرقة الأشعرية هم المتوسطون في ذلك . . . وأما المعتزلة فكانت لهم دولة في أوائل المائة الثالثة ساعدهم بعض الخلفاء ثم انخذلوا ، وكفى الله تعالى شرهم .

وهاتان الطائفتان : الأشعرية والمعتزلة هما المتقاومتان ، وهما فحولة المتكلمين من أهل الإسلام ، والأشعرية أعدلهما ؛ لأنها بنت أصولها على الكتاب والسنة والعقل الصحيح ، وأما الحكمة اليونانية فالناس مكتفون شرها ؛ لأن أهل الإسلام كلهم يعرفون فسادها ، ومجانبتها للإسلام ، وأما الحشوية فهي طائفة رذيلة جهال ينتسبون إلى أحمد ، وأحمد مبرأ منهم . . . » [2] .

ولهذا وصف الزبيدي أبا الحسن الأشعري ، وأبا منصور الماتريدي أنهما إماما المتكلمين ، مدحًا لهما ، وثناء عليهما ، حيث يقول عن أبي الحسن الأشعري : « فأما أبو الحسن الأشعري ، فهو الإمام الناصر للسنة ، إمام المتكلمين ، علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، . . . ولد سنة ستين ومائتين ، وقيل : سنة سبعين ، والأول أشهر ، . . . واختلف في وفاته على أقوال ، فقال الأستاذ ابن فورك ، والحافظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القراب ، وأبو محمد بن حزم : أنه مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، وقال غيرهم : سنة ثلاثين ، وقيل : سنة نيف وثلاثين ، وقيل : سنة عشرين ، والأول أشهر » [3] .

---

(١) يعنون بهم : همزًا ولمزًا ونبزًا أهل السنة والجماعة ، الذين هم على ما كان عليه المصطفى ﷺ وأصحابه – رضي الله عنهم أجمعين – ، وقد تأثر الزبيدي بمنهج المتكلمين في إطلاق مثل هذه الألقاب : الحشوية ، المجسمة . . . الخ على أهل السنة والجماعة ، كما سأذكره لاحقًا .

(٢) الإتحاف (٢/١٤) باختصار .

(٣) المصدر السابق (٢/٣) باختصار .

ويقول عن أبي منصور الماتريدي :

« وأما الإمام أبو منصور الماتريدي ، فهو محمد بن محمد بن محمود الحنفي المتكلم . . . كان إمامًا جليلاً ، مناضلاً عن الدين ، موطدًا لعقائد أهل السنة [(١)] ، قطع المعتزلة وذوي البدع في مناظراتهم ، وخصمهم في محاوراتهم حتى أسكتهم . . . وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة ، بعد وفاة أبي الحسن الأشعري بقليل » [(٢)] .

ومن خلال صنيع الزبيدي ، يتبين لنا أنه يبرئ الأشاعرة والماتريدية مما ورد عن السلف ذمه من الكلام .

ولا شك أن الزبيدي قد أخطأ الطريق ، وجانب الصواب ؛ إذ المدح والذم ميزانه حسب موافقة السنة والشريعة ومخالفتهما ، وكلتا الطائفتين - أعني الأشعرية والماتريدية - وقع في بعض كلامهم مما يخالف السنة والشريعة ، ما يستوجب ذم طريقتهم ، ونقد مسلكهم .

ولهذا صرح شيخ الإسلام ابن تيمية بذلك حيث يقول :

« ومن تُكُلِّم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم إنما تَكَلَّمَ فيه أهلُ الإيمان بمخالفته السنة والشريعة ، وبهذا ذم السلفُ والأئمةُ أهلَ الكلام والمتكلمين الصفاتية ، كابن كرام ، وابن كلاب ، والأشعري . . . » [(٣)] .

ومع هذا ، نجد الزبيدي ينزع إلى منهج المتكلمين ، ويسير على طريقتهم ويتضح ذلك من عدة أمور :

الأول : مفهوم التفويض والتأويل عنده :

أخذ الزبيدي بمنهج المتكلمين في تفويض معاني نصوص الصفات أو تأويلها عند

---

(١) أي : الماتريدية ، والزبيدي يطلق هذا اللقب عليهم وعلى الأشاعرة ، وقد أخطأ في ذلك كما سأبينه في موضعه .

(٢) الإتحاف (٢/٦) باختصار .

(٣) نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (١٢) ، تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة ، وسليمان ابن عبد الرحمن الصنيع ، تصحيح : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة .

الحاجة ، وذلك على حد قول قائلهم :

وكـــل نــص أوهـــم التـــشبيها أوِّلـــه أو فـــوِّض ورم تنـــزيها (1)

إلا أن الزبيدي يرى التفويض أولاً - بحيث ينسب ذلك إلى السلف (2) ، وهو ادعاء بدون دليل - فإن اضطر أو احتاج إلى التأويل أوَّل .

وقبل أن أذكر بعض الشواهد الدالة على مسلك الزبيدي الكلامي في تفويض معاني الصفات أو تأويلها يستحسن أن أبين المراد من التفويض والتأويل .

فالتفويض :

في اللغة : هو رد الشيء وإرجاعه على الآخر ، تقول : فوَّض إليه الأمر تفويضًا : رده إليه ، وجعله الحاكم فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ** ﴾ (3) أي : أتكل في أمري عليه ، وأرده إليه (4) .

وفي الاصطلاح : فيراد به معنيان :

الأول : تفويض معاني الصفات وكيفيتها إلى الله ﷻ ، وهو الذي درج عليه المتكلمون من المفوضة ، ونسبوه إلى السلف الصالح ، إما خطأ وجهلاً ، وإما كذبًا وبهتانًا .

الثاني : تفويض كيفية الصفات فقط إلى الله ﷻ دون معانيها ؛ إذ المعنى معلوم ،

---

(1) جوهرة التوحيد لبرهان الدين إبراهيم بن هارون اللقاني ص (13) ضمن مجموع مهمات المتون ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة ، 1369هـ - 1949م ، وانظر : الرد الأثري المفيد على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد لعمر بن محمود أبو عمر ص (57) ، دار الكتب الأثرية ، الأردن ، ودار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1409هـ - 1989م .

(2) انظر : الإتحاف (2/180) حيث نقل مقررًا ذلك ، وهو صنيعه في كثير من الصفات كما سيأتي بمشيئة الله تعالى في موضعه .

(3) سورة غافر ، آية رقم (44) .

(4) انظر : معجم مقاييس اللغة (4/460) ، والتاج (10/127) .

والكيف هو المجهول ، وهو الذي قال به السلف الصالح ، ويحمل عليه ما جاء عنهم من إمرار نصوص الصفات كما جاءت ، وعدم التعرض لتفسيرها - أي كيفيتها - ونحو ذلك (١) .

وأما التأويل :

ففي اللغة : هو التفسير والعاقبة وحقيقة الشيء ، تقول : أوَّل الكلام وتأوله أي فسره ، وتقول : هذا تأويل كذا أي عاقبته وحقيقته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ ﴾ (٢) أي : حقيقته وعاقبته (٣) .

وفي الاصطلاح : فيراد به ثلاثة معان :

الأول : التفسير ، وهو إيضاح المعنى وبيانه .

وهذا اصطلاح غالب مفسري القرآن ، كابن جرير (٤) وغيره ، حيث يقولون :

---

(١) انظر : المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (٣٥٦/٦) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، والقواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف للدكتور إبراهيم بن محمد البريكان ص (٤٠) ، دار الهجرة ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، وتوحيد الأسماء والصفات لمحمد بن إبراهيم الحمد ص (٣٩) ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، وعقيدة السلف في الصفات الإلهية للدكتورة إحسان عبد الغفار مرزا ص (١١٥) ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

(٢) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٣) .

(٣) انظر : تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٤٥٨/١٥) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، عام ١٩٦٧م ، والصحاح (١٦٢٧/٤) ، والتاج (٣١/١٤) .

(٤) **هو** : أبو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري ، المحدث ، الفقيه ، المقرئ ، المؤرخ ، صاحب التصانيف البديعة ، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين ، ومات سنة عشر وثلاثمائة . انظر : العبر في خبر من غبر لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٤٦٠/١) ، تحقيق : أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ولسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (١١٥/١٥) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، والنجوم الزاهرة (٢٣٠/٣) ، وشذرات الذهب (٢٦٠/٢) .

تأويل هذه الآية كذا وكذا ، أي : تفسيرها .

الثاني : الحقيقة والعاقبة التي يؤول إليها الشيء .

وهذا هو المعروف من معنى التأويل في الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ** ﴾ (١) .

ومنه قول عائشة رضي الله عنها : « **كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي** » يتأول القرآن (٢) . تعني قوله تعالى : ﴿ **فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ** ﴾ (٣) .

وهذان المعنيان للتأويل صحيحان مقبولان عند السلف ، وأما المعنى الثالث فهو مبتدع باطل ، اصطلح عليه كثير من المتأخرين والمتكلمين ، وهو : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به (٤) .

---

(١) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٣) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٦٧) ، كتاب الأذان (١٠) باب التسبيح والدعاء في السجود (١٣٩) حديث (٨١٧) ، ومسلم في صحيحه (١/٢٩٤) ، كتاب الصلاة (٤) ، باب ما يقال في الركوع والسجود (٤٢) ، حديث (٤٨٤) .

(٣) سورة النصر ، آية رقم (٣) .

(٤) انظر في معاني التأويل : التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٩١) ، تحقيق : محمد بن عودة السعوي ، شركة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، وبراءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة للدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي ص (٢٥٥) ، دار ابن عفان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

وانظر في تعريف التأويل عند المتكلمين : الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين علي الآمدي (١/٥٣) ، تعليق : عبد الرزاق عفيفي ، مؤسسة النور ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ ، والإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (١/٤٢) ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ ، وروضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين ابن قدامة المقدسي ص (١٥٧) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ، والإتقان في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٢/١٧٣) ، دار الفكر ، لبنان .

وبعد أن عرفنا المراد بلفظي التفويض والتأويل ، إليك بعض الشواهد الدالة على أن الزبيدي أخذ بمنهج المتكلمين وتأثر بهم .

يقول في صفة الاستواء لله ﷻ على العرش – وفيها يتبين أن الزبيدي يقول بالتفويض أولاً ثم التأويل إن احتاج إليه – حيث يقول :

« وأما الأجوبة التفصيلية فقد أجيب عن آية الاستواء بأنا نؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام على الأجسام من التمكن والمماسة والمحاذاة لها ، لقيام البراهين القطعية باستحالة ذلك في حقه تعالى ، بل نؤمن بأن الاستواء ثابت له تعالى بمعنى يليق به تعالى » (١) .

ثم قال تعليقًا على كلام الغزالي (٢) في تأويله للاستواء بالاستيلاء :

« وهذا جرى عليه بعض الخلف ، واقتصر عليه المصنف هنا ، وهذا يعني كون المراد أنه الاستيلاء ، فعند الماتريدية أمر جائز الإرادة ، أي : يجوز أن يكون مراد الآية ، ولا يتعين كونه المراد خلافًا لما دل عليه كلام المصنف من تعيينه ؛ إذ لا دليل على إرادته عينًا ، فالواجب عينًا ما ذكر من الإيمان به مع نفي التشبيه ، وإذا خيف على العامة لقصور أفهامهم عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية ، وأن لا يقفوا تلك اللوازم فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء ؛ صيانة لهم من المحذور » (٣) .

وبسبب هذا المحذور – التشبيه – المزعوم أخذ الزبيدي في تأويل صفات الرب ﷻ فأوَّل صفة التجلي له ﷻ بظهور أمره كما في قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُۥ** ﴾ (٤)

---

(١) الإتحاف (١٧٢/٢) .

(٢) **هو** : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الشافعي ، صاحب التصانيف الكثيرة ، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة ، ومات بها سنة خمس وخمسمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٩) ، ومقدمة الإتحاف (٨/١) ، ومعجم المؤلفين (٦٧١/٣) .

(٣) الإتحاف (١٧٢/٢) .

(٤) سورة الأعراف ، آية رقم (١٤٣) .

قال : « أي : ظهر أمره » (١) ، وجعل صفة القرب له تعالى على معنى العلم منه بعبـــاده كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ (٢) قال : « ومعناه : القرب على معنى العلم منه بعباده وبأحوالهم » (٣) .

وقد كفانا الزبيدي الرد على نفسه بأن هذا الطريق - التأويل - ليس بمنهج السلف، وإنما هو منهج الخلف - وحسبك به ذمًا - .

كما أن التأويل الذي اصطلح عليه المتكلمون ليس له وجود في المعاجم المتقدمـــة ، كما أنه لم يأت على لسان أهل اللغة الأوائل ، وإنما جاء ذكره في المعاجم المتـــأخرة دون البرهنة عليه بشاهد أو مثال (٤) .

والمعروف عند السلف - كما أشرنا سابقًا - أن التأويل بمعنى التفسير ، أو عاقبـــة الشيء وحقيقته ، ومن شواهد ذلك :

قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ (٥) .

قـــــــــــال مجاهـــــــــــــد (٦) : « أحـــــــــــــسن

---

(١) الإتحاف (٢/٢٨) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٨٦) .

(٣) الإتحاف (٢/٣٧) .

(٤) انظر : الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل لمحمد السيد الجليند ص (٣٣) ، الهيئة العامة لـــشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٣هـــ ، وظاهرة التأويل وصلتها باللغة العربية للـــدكتور الـــسيد أحمـــد عبد الغفار ص (١٦) ، دار الرشيد ، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية للدكتور محمد أحمد نوح ص (١٢) ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـــ - ١٩٩٧م .

(٥) سورة النساء ، آية رقم (٥٩) .

(٦) **هو** : أبو الحجاج ، مجاهد بن جبر المكي ، أحد الأعلام ، من التابعين والأئمة المفسرين ، توفي وهو ساجد سنة أربع ومائة ، وقيل : غير ذلك . انظر : المنتظم (٧/٩٤) ، وغاية النهاية في طبقات القراء لـــشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (٢/٤١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثـــة ، =

جزاء » [1] .

وقال قتادة [2] : « أحسن ثوابًا وخير عاقبة » [3] .

وقال السدي [4] وعبد الرحمن بن زيد [5] : « وأحسن عاقبة » [6] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر الآية :

« قال مجاهد وقتادة : جزاءً وثوابًا ، وقال السدي وابن زيد وابن قتيبة والزجاج : عاقبة . . . وكل هذه الأقوال صحيحة ، والمعنى واحد ، وهذا تفسير السلف

= ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي المعروف بحاجي خليفة (٤٥٨/١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن والمعروف بتفسير الطبري لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (١٥٥/٤) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٢) **هو** : أبو الخطاب ، قتادة بن دعامة بن قتادة - وقيل : ابن عكاية - بن عزيز السدوسي ، البصري ، الضرير ، الأكمه ، المفسر ، أحد الأئمة في حروف القرآن ، ولد سنة ستين ، وتوفي سنة ثماني عشرة ومائة . انظر : الطبقات الكبرى والمعروف بطبقات ابن سعد لأبي عبد الله بن سعد البصري (٣٠٠/٦) ، دار صادر ، بيروت ، والتاريخ الكبير لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (٣٣٢/٤) ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، والمعارف لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ص (٢٥٩) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، وطبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي (٢٢٢/١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٣) تفسير الطبري (١٥٥/٤) .

(٤) **هو** : أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي ، الحجازي ، الكوفي ، أحد أئمة التفسير ، مات سنة سبع وعشرين ومائة . انظر : طبقات ابن سعد (٣٢٣/٦) ، والتاريخ الكبير (٣٦٠/١) ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري ص (٣٥) ، مكتبة ابن الجوزي ، الدمام .

(٥) **هو** : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي المدني ، من المفسرين ، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٤٩/٨) ، وتقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ص (٣٤٠) ، تحقيق : محمد عوامة ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، وطبقات المفسرين (٢٧١/١) .

(٦) تفسير الطبري (١٥٥/٤) .

أجمعين » [1] .

وأما ما جاء عن السلف من أن التأويل بمعنى : التفسير والتوضيح والبيان ، فقول المصطفى ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما : « **اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل** » [2] .

ولذلك كان ابن عباس رضي الله عنهما يقول : « **أنا ممن يعلم تأويله** » [3] .

وكان صنيع الطبري في تفسيره أن يصدر كل آية بقوله : القول في تأويل قوله كذا وكذا ، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ومراده التفسير والتوضيح .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وأما التأويل في عرف السلف فله معنيان :

أحدهما : تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه ، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربًا أو مترادفًا ، وهذا - والله أعلم - الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله ، ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره : القول في تأويل قوله كذا وكذا ، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ، ومراده التفسير .

والمعنى الثاني : في لفظ السلف هو نفس المراد بالكلام ، فإن الكلام إن كان طلبًا كان تأويله نفس الفعل المطلوب ، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر به » [4].

---

(١) تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - (٣٦٦/١٧) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٣١/١) من مسند عبد الله بن العباس ، حديث رقم (٥٦٠/٢٣٩٦) ، وأخرجه البخاري بدون : « وعلمه التأويل » في صحيحه (٥٣) كتاب الوضوء (٤) ، باب وضع الماء عند الخلاء (١٠) ، حديث رقم (١٤٣) ، وأخرجه مسلم أيضًا بلفظ : « اللهم فقهه » في صحيحه (١٥٣٠/٤) كتاب فضائل الصحابة (٤٤) ، باب فضائل عبد الله بن عباس (٣٠) ، حديث رقم (٢٤٧٧) .

(٣) تفسير الطبري (١٨٣/٣) .

(٤) الإكليل في المتشابه والتأويل لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - (٢٨٨/١٣) ، جمع وترتيب : =

وأما ما زعمه الزبيدي من أن السلف يفوضون معاني الصفات كما في قوله عن صفة الاستواء له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :

« وأنه تعالى مستو على العرش على الوجه الذي قاله في كتابه العزيز : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [1] ، وبالمعنى الذي أراده : بما يليق به ، هو سبحانه أعلم به ، كما جرى عليه السلف في المتشابه من التنزيه كما يليق بجلال الله تعالى مع تفـويض علم معناه إليه ، لا كما قاله بعض من أجاز أن يكون على العرش قاعدًا كما يكون الملك على سريره على شيء » [2] .

فنسبته التفويض إلى السلف الصالح تجرؤ عظيم ، وخطأ جسيم ، سببه الجهل بمنهجهم ، والتقليد لمن نسب هذا القول إليهم منذ قرون متقدمة ، ترجع إلى القرن الرابع الهجري – تقريبًا – [3] .

ويرد الإمام مالك [4] – وهو أحد أئمة السلف – على هذا الافتراء الساقط ، والخطأ الواضح بقوله في صفة الاستواء حينما سئل عنها ، قال :

= عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

(١) سورة طه ، آية رقم (٥) .

(٢) الإتحاف (٣٦/٢) .

(٣) انظر : علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين للدكتور رضا بن نعسان معطي ص (١١٩) ، دار الهجرة ، الدمام ، الطبعة السادسة ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (عرض ونقد) لأحمد بن عبد الرحمن القاضي ص (١٨٩) ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

(٤) **هو** : أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي ، المدني ، إمام دار الهجرة ، وصاحب الفقه المالكي ، ولد سنة ثلاث وتسعين ، ومات سنة تسع وسبعين ومائة . انظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون (٨٢/١) ، تحقيق : الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ، وتهذيب الأسماء واللغات لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٧٥/٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي (٣٥٠/٣) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

« الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » (١) .

فأخبر أن معنى الاستواء معلوم ، والكيف هو المجهول ؛ لأننا لا نعرف ذات الله تبارك وتعالى ، وهذا هو المعروف عن السلف قاطبة من إثبات الصفة بمعناها مع قطع الطمع عن إدراك كيفيتها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« فقول ربيعة ومالك : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، موافق لقول الباقين : أمروها كما جاءت بلا كيف ، فإنما نفوا علم الكيفية و لم ينفوا حقيقة الصفة ، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف ، فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلومًا بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم » (٢) .

وذكر أيضًا :

أن الإمام أحمد فسر النصوص التي تسميها الجهمية متشابهات ، فبين معانيها آية آية ، وحديثًا حديثًا ، ولم يتوقف في شيء منها هو والأئمة قبله ، مما يدل على أن التوقف عن بيان معاني آيات الصفات ، وصرف الألفاظ عن ظواهرها لم يكن مذهبًا لأئمة السنة (٣) .

فنسبة التفويض إلى السلف الصالح قول بلا علم ، وتقليد بلا تحقيق ، من لوازمه أن

---

(١) الأسماء والصفات لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (١٥٠/٢) ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، وروي نحوه عن شيخه ربيعة الرأي . انظر : إثبات صفة العلو لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ص (١١٤) ، تحقيق : بدر بن عبد الله البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، وكذا روي عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها . انظر : أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣٩٧/٣) .

(٢) الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - (٤١/٥) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٣) انظر : الإكليل في المتشابه والتأويل - ضمن الفتاوى - (٢٩٥/١٣) .

يكونوا حملة أسفار لا يعرفون ما ينقلون ، ولا يعلمون ما يروون ، بل وكـذا الأنبيـاء والمرسلون ، والملائكة المقربون ، وحاشاهم أن يكونوا كذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ، ولا الملائكة ، ولا السابقون الأولون ، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله بـه نفسه في القرآن ، أو كثير مما وصف الله به نفسه ، لا يعلم الأنبياء معناه ، بـل يقولـون كلامًا لا يعقلون معناه ، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة ، والنـصوص المثبتـة للأمر والنهي ، والوعد والوعيد عند طائفة ، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة .

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء ، إذ كان الله أنزل القرآن ، وأخبر أنه جعله هدى وبيانًا للناس ، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين ، وأن يبين للناس ما نزل إلـيهم ، وأمر بتدبر القرآن وعقله ، ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرب عن صفاته ، أو عن كونه خالقًا لكل شيء ، وهو بكل شيء عليم ، أو عن كونه أمر ونهي ، ووعـد وتوعد ، أو كما أخبر به عن اليوم الآخر - لا يعلم أحد معناه ، فلا يعقل ولا يتدبر ، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم ، ولا بلغ البلاغ المبين .

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع : الحق في نفس الأمر ما علمته برأيـي وعقلي ، وليس في النصوص ما يناقض ذلك ؛ لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها ، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به .

فيبقى هذا الكلام سدًا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء ، وفتحًا لبـاب مـن يعارضهم ، ويقول : إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء ، لأنا نحن نعلم مـا نقول ، ونبينه بالأدلة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون ، فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد » (١) .

(١) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠٤/١) ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سـالم ، =

الثاني : الألفاظ المبتدعة (المصطلحات الكلامية) :

ومن الأمور الدالة على أن الزبيدي سلك منهج المتكلمين استعماله لمصطلحاتهم المبتدعة التي اصطلحوا عليها - ولم ترد لا في الكتاب ولا في السنة - قصدوا منها نفي شيء من الصفات أو الأسماء ، كلفظ : الجوهر ، والعرض ، والجسم ، والتحيز ، والجهة ، بل ولفظ الواحد في التوحيد ، والواجب والممكن وغير ذلك من الألفاظ (١) .

وهذه الألفاظ المجملة التي أحدثها المتكلمون يتوقف السلف في إثباتها أو نفيها حتى يستفصل من القائل بها عن مراده منها :

- فإن أراد منها معنى باطلاً رُدَّ .
- وإن أراد منها معنى حقًا قبلوه ، واستبدلوا اللفظ المجمل بلفظ شرعي (٢) .

ومن أمثلة ذلك لفظ : (الجهة) .

وهذا اللفظ لم يرد إطلاقه في حق الله ﷻ لا في الكتاب ولا في السنة ولا عن أحد من سلف الأمة .

وبناءً على هذا نتوقف في نفيه عن الله تعالى أو إثباته حتى نستفصل عنه ؛ لاحتمال أن يراد به باطلاً فيرد ، أو حقًا فيقبل مع استبداله باللفظ الشرعي .

فإن أريد بالجهة : أنه في مكان يحويه ، ويحيط به ، فهذا المعنى باطل ، منتف عن الله تعالى ، وممتنع عليه ، ومنزه عنه .

وإن أريد بالجهة : أنه في جهة علو تليق بجلاله وعظمته ، من غير إحاطة به ، أو احتياج لأحد من خلقه ، فهذا معنى صحيح ، والأولى أن نقول : هو في السماء ، كما

= جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .

(١) انظر : المصدر السابق (٢٢٢/١) ، وتفسير سورة الإخلاص - ضمن الفتاوى - (٣٥١/١٧) .

(٢) انظر : التدمرية ص (٦٥) .

وردت بذلك النصوص الشرعية [١] .

وهكذا يجاب على أهل الكلام فيما أحدثوه من هذه الألفاظ المجملة ، كلفظ الواحد ، والجسم ، والمكان ، والجوهر ونحو ذلك [٢] .

قال الزبيدي في شرحه لكلام الغزالي :

وأنه تعالى ليس بجسم مصور ، ولا جوهر محدود مقدر [٣] .

« والجوهر هو الجزء الذي لا ينقسم ، وهو أصل الشيء ، وهو ما يتركب منه الجسم ، والمحدود الذي له حد يقف عنده ، وغاية ينتهي إليها ، والمقدر الذي يدخل تحت التقدير ، وكل ذلك مما ينزه الباري تعالى عنه » [٤] .

وقال في موضع آخر :

« والله تعالى منزه عن التحيز ، ولأن الحلول ينافي الوجوب الذاتي ؛ لافتقار الحال إلى المحل ، وأما صفاته فلأن الانتقال من صفات الأجسام ، والله تعالى منزه عن الجسمية كما مر .

ولا يحل فيه شيء تعالى وتقدس عن أن يحويه مكان ، فيشار إليه أو تضمه جهة ، وإنما اختصت السماء برفع الأيدي إليها عند الدعاء ؛ لأنها جعلت قبلة الأدعية ، كما أن الكعبة جعلت قبلة للمصلي يستقبلها في الصلاة ، ولا يقال : إن الله تعالى في جهة الكعبة » [٥] .

---

(١) انظر : التدمرية ص (٦٦) .

(٢) انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٣/٢) ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٢٤/١) .

(٣) إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي - مع شرحه الإتحاف - دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٤) الإتحاف (٣٥/٢) .

(٥) المصدر السابق (٣٨/٢) .

فالزبيدي استعمل هذه الألفاظ المجملة – كأهل الكلام – لنفي الصفات عن الله تعالى بحجة التنزيه كما زعم .

فنفى صفة العلو – الثابتة لله تعالى بالنصوص الشرعية – بحجة تنزيهه من أن يحويه مكان أو تضمه جهة ؟!! .

كما نفى صفة النزول – الثابتة لله تعالى بالنصوص الشرعية – ؛ لأن الانتقال من صفات الأجسام . . . ؟!! .

وهكذا يسير الزبيدي وفق منهج أهل الكلام في الألفاظ المجملة ، مخالفًا بذلك منهج السلف الصالح .

بل نجد الزبيدي يساير أهل الكلام في نبز أهل السنة والجماعة بالألفاظ التي ينفِّرُون بها العامة عنهم ، كتلقيبهم بالحشوية ، والمجسمة ونحو ذلك .

يقول الزبيدي :

« والحشوية وهم المجسمون يصرحون بالاستقرار على العرش ، وتمسكوا بظواهر ، منها قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [1] ، وحديث الصحيحين : « **ينزل ربنا كل ليلة** » [2] الحديث » [3] .

وإطلاق مثل هذه الألفاظ على أهل السنة والجماعة مع ما فيه من مخادعة العوام ، وتنفيرهم عن طريقتهم ، ففيها – أيضًا – الاعتداء عليهم ، واستنقاصهم ، والتشنيع بهم ، ولبس الحق بالباطل وتزيينه ، حتى صارت هذه الألقاب بمنزلة الطعام الطيب الرائحة ،

---

(١) سورة طه ، آية رقم (٥) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٢٦) ، أبواب التهجد (١٩) ، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١٤) ، حديث رقم (١١٤٥) ، ومسلم في صحيحه (٤٣٩/١) ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) ، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه (٢٤) ، حديث رقم (٧٥٨) .

(٣) الإتحاف (١٧٢/٢) .

الذي وضع في إناء حسن اللون والشكل ، ولكن الطعام مسموم (١) .

قال أبو عثمان الصابوني (٢) :

« وعلامة البدع على أهلها ظاهرة بادية ، وأظهر آياتهم وعلاماتهم : شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ واحتقارهم لهم ، وتسميتهم إياهم : حشوية ، وجهلة ، وظاهرية ، ومشبهة » (٣) .

ويكشف لنا – أيضًا – ابن القيم هذا العداء السافر من أهل الكلام على أهل السنة والجماعة ، حيث يقول :

« ولما أراد المتأولون المعطلون تمام هذا الغرض ، اخترعوا لأهل السنة الألقاب القبيحة ، فسموهم : حشوية ، ونوابت ، ونواصب ، ومجبرة ، ومجسمة ، ومشبهة ، ونحو ذلك ، فتولد من تسميتهم لصفات الرب تعالى وأفعاله ووجهه ويديه وحكمته بتلك الأسماء ، وتلقيب من أثبتها له بهذه الألقاب لعنة أهل الإثبات والسنة وتبديعهم وتضليلهم وتكفيرهم وعقوبتهم ، ولقوا منهم ما لقي الأنبياء وأتباعهم من أعدائهم ، وهذا الأمر لا يزال في الأرض إلى أن يرثها الله ومن عليها » (٤) .

---

(١) انظر : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية (٢/٤٣٨) ، تحقيق : الدكتور علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ ، ومناهج أهل الأهواء والافتراق والبدع وأصولهم وسماتهم للدكتور ناصر العقل (الحلقة الثالثة / ٧٦) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، وموقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع للدكتور إبراهيم الرحيلي (١/١٣١) ، مكتبة الغرباء ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٢) **هو** : أبو عثمان ، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني النيسابوري ، ولد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة ، ومات سنة تسع وأربعين وأربعمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (١/١٥٨) ، ومعجم المؤلفين (١/٣٦٨) ، والأعلام (١/٣١٧) .

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني ص (٢٩٩) ، دراسة وتحقيق : الدكتور ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٤) الصواعق المرسلة (٢/٤٤٠) .

ومع هذا التمويه الذي قصده أهل الكلام من هذه الألقاب ، نرد عليهم بما قاله إمام أهل السنة والجماعة ، الإمام أحمد بن حنبل :

« لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين » (١) .

الثالث : اعتماده كتب أهل الكلام :

ومما يدل على أن الزبيدي سلك منهج المتكلمين اعتماده كتبهم في الرجوع إليها ، والاستفادة منها ، والأخذ عنها ، كما فعل ذلك في شرحه لكتاب قواعد العقائد للغزالي ، حيث يقول :

« فهذا شرح كتاب قواعد العقائد – وهو الثاني من كتاب إحياء علوم الدين – للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي الطوسي – رحمه الله تعالى – المتكفل لبيان القواعد الدينية ، المشتمل على محاسن معتقدات الطائفة السنية العلية ، التي هي غاية مطامح أنظار العلماء العاملين ، وفي تحصيلها فتوح باب الرشد واليقين ، استمددت في تفصيل مجملها ، وإيضاح مبهمها ، وتبيين مشكلها بالكتب المؤلفة في طريقتي إمامي السنة والهدى ، وبدري المعالي في سماء الاهتداء والاقتداء ، الإمام أبي الحسن الأشعري ، والإمام أبي منصور الماتريدي ، مستعينًا بحول الله وقوته ، متوكلاً عليه ، راجيًا حسن معونته ، إنه بالفضل جدير ، وعلى ما يشاء قدير » (٢) .

بل نجد الزبيدي يدعو طلاب العلم ، ويرشدهم إلى قراءة كتب المتكلمين والرجوع إليها ، سواء في التفسير أو الاعتقاد أو غيرها حيث يقول :

« وهذا الذي ذكره [أي : الغزالي] بالنظر إلى زمانه ، وأما الآن فلا يعرف من تلك الكتب شيء ، فالاقتصار الآن فيه : تفسير الجلالين ، والتوسط فيه : تفسير الخطيب الشربيني وتفسير ملا علي ، ومن أراد الزيادة فيه : فتفسير أبي السعود والمدارك للنسفي

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/٤٤٠) .

(٢) الإتحاف (٢/٣) .

وتفسير القاضي البيضاوي » (١) .

ويقول في إرشاده لطلاب العلم للأخذ في الاعتقاد من كتب أهل الكلام :

« وأما الآن فاشتغالهم الكثير في المختصر على أم البراهين لمحمد بن يوسف السنوسي، وهو مختصر مفيد ، وعلى شروحه للمصنف ، وللشهاب القاسمي ، وعلى الجوهرة للشيخ إبراهيم اللقاني ، وشروحه الثلاثة ، وشروح ولده الشيخ عبد السلام » (٢) .

وبذلك يخالف الزبيدي منهج السلف الصالح الذين أمروا بإتلاف كتب أهل الكلام بخرقها أو حرقها ، أو نحو ذلك ؛ لما فيها من الضرر والمفاسد التي تعود على الناس في دينهم .

قال المروزي (٣) : قلت لأحمد : استعرت كتابًا فيه أشياء رديئة ، ترى أن أخْرِقَه أو أحرقه ؟ قال : نعم (٤) .

وقال ابن القيم :

« وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها ، بل مأذون في محقها وإتلافها ، وما على الأمة أضر منها ، وقد حرق الصحابة جميع المصاحف المخالفة لمصحف عثمان ، لما خافوا على الأمة من الاختلاف ، فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة ؟! » (٥) .

---

(١) الإتحاف (٤٣٣/١) .

(٢) المصدر السابق (٤٣٧/١) .

(٣) **هو** : أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم الأموي المروزي ، قاضي دمشق ، ولد سنة اثنتين ومائتين ، ومات سنة اثنتين وتسعين ومائتين . انظر : طبقات الحنابلة (٥٢/١) ، وتذكرة الحفاظ لأبي عبد الله محمد الذهبي (٦٦٣/٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وتهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (٦٢/١) ، دائرة المعارف ، حيدر آباد ، ودار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى .

(٤) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية ص (٢٧٥) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٥) المصدر السابق ص (٢٧٥) .

ولم يكتف السلف الصالح بإتلاف كتب أهل الكلام فحسب ، بل نهوا أيضًا عن تلقي العلم عنهم ، والتتلمذ على أيديهم إلا في حالات ضيقة وبشروط بينة (1) ، حتى أجازوا غيبتهم للتحذير منهم ، وعدم الاغترار بهم ممن يجهل حالهم ، فيتردد عليهم للتفقه على أيديهم (2) .

الرابع : الحيرة والخيبة . . . والندم :

ومما يدل على أن الزبيدي سلك مسلك المتكلمين ، أنه قد أصابه ما أصاب بعض كبارهم من الأسف على الوقت الذي ضيعوه في الاشتغال به ، والندم على ما بذلوه من الجهد في تحصيله ؛ إذ لم يستفيدوا منه سوى الحيرة والخيبة حتى نادوا بالرجوع والعودة إلى دين الفطرة .

يقول الزبيدي في عقيدته التي رآها في منامه ، ودونها في كتابه الإتحاف (3) :

« هذا جملة ما يجب اعتقاده في أصول الدين ، وما عدا ذلك خوض فيما لا يليق ، والبحر عميق ، والسفر طويل ، والزاد قليل ، فعليكم إخواني بدين الأعراب والعجائز ، هدانا الله وإياكم إلى الطريق الأقوم ، والإثابة بأسنى الجوائز » .

وهذا حال من اشتغل بعلم الكلام ، وسعى في تحصيله ، ورام الوصول في أسفل دركاته !! وأعرض عن الكتاب والسنة .

يقول أبو المعالي الجويني (4) :

---

(1) انظر : موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (2/691) .

(2) انظر : رياض الصالحين لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ص (526) ، تحقيق : جماعة من العلماء ، وتخريج : محمد ناصر الدين الألباني ، وإشراف : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1412هـ - 1992م .

(3) (2/454) .

(4) **هو** : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري ، المعروف بإمام الحرمين ، ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة ، ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (18/468) ، ومعجم المؤلفين (2/318) ، والأعلام (4/160) .

« يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام ، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به » [1] .

وقال عند موته :

« لقد خضت البحر الخضم ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت في الذي نهوني عنه ، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته ، فالويل للجويني ، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي ، أو قال : على عقيدة عجائز أهل نيسابور » [2] .

وهذا ما نادى به أساطين أهل الكلام من أمثال : الغزالي [3] ، والشهرستاني [4] ، والفخر الرازي [5] ، والخونجي [6] ، والخسرو شاهي [7] ،

---

(١) نقض المنطق ص (٦١) .

(٢) المصدر السابق ص (٦١) .

(٣) انظر : المصدر السابق ص (٦٠) .

(٤) انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام لأبي الفتح محمد الشهرستاني ص (٣) ، تحقيق : الفرد جيوم .
والشهرستاني هو : أبو الفتح ؛ محمد بن عبد الكريم بن أحمد ، فقيه ، أصولي ، متكلم ، ولد سنة سبع وستين وأربعمائة ، ومات سنة ثمان وأربعين وخمسمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٨٦) ، وشذرات الذهب (٤/١٤٩) ، ومعجم المؤلفين (٣/٤٢٢) .

(٥) انظر : نقض المنطق ص (٦٠) ، والقائد إلى تصحيح العقائد لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ص (٧٣) ، علق عليه : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
والفخر الرازي هو : أبو عبد الله ؛ فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن التيمي ، البكري ، الطبرستاني ، الرازي ، متكلم ، من كبار الأشاعرة ، ولد سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة ، ومات سنة ست وستمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٢١/٥٠٠) ، وشذرات الذهب (٥/٢١) ، ومعجم المؤلفين (٣/٥٥٨) .

(٦) انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٢) .
والخونجي هو : أبو عبد الله ؛ محمد بن ناماور بن عبد الملك ، فارسي الأصل ، حكيم ، منطقي ، ولد سنة تسعين وخمسمائة ، ومات سنة ست وأربعين وستمائة . انظر : شذرات الذهب (٥/٢٣٦) ، ومعجم المؤلفين (٣/٧٤٧) ، والأعلام (٧/٣٤٤) .

(٧) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لعلي بن علي بن أبي العز الدمشقي ص (٢٤٥) ، تحقيق : الدكتور عبد الله ابن عبد المحسن التركي ، وشعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

والشوكاني [١] ، وغيرهم ، ممن توغل في دراسته ، وتعمق في فهمه ، فبان لهم في نهايته زيفه وبطلانه ، وتحققوا سوء عاقبته وخذلانه .

قال ابن الجوزي [٢] :

« وقد نُقل إلينا إقلاع منطقي المتكلمين عما كانوا عليه ، لما رأوا من قبح غوائله » [٣] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك : إما عند الموت ، وإما قبل الموت ، والحكايات في هذا كثيرة معروفة » [٤] .

وقد بيَّن ابن قتيبة [٥] فساد علم الكلام وبطلانه ، إذ لا يتفق اثنان من كبارهم على

والخسرو شاهي هو : أبو محمد ؛ عبد الحميد بن عيسى بن عمويه ، من علماء الكلام ، ولد سنة ثمانين وخمسمائة ، ومات سنة اثنتين وخمسين وستمائة . انظر : شذرات الذهب (٥/٢٥٥) ، ومعجم المؤلفين (٢/٦٤) ، والأعلام (٣/٢٨٨) .

(١) انظر : التحف في مذاهب السلف لمحمد بن علي الشوكاني ص (٥٧) ، تحقيق : سليم بن عيد الهلالي ، وعلي حسن علي عبد الحميد ، مكتبة ابن الجوزي ، الأحساء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
والشوكاني هو : أبو عبد الله ؛ محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، الخولاني ، ثم الصنعاني ، صاحب التصانيف ، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف ، ومات سنة خمسين ومائتين وألف . انظر : البدر الطالع (٢/٢١٤) ، ومعجم المؤلفين (٣/٥٤١) ، وسيأتي زيادة تعريف بالشوكاني في آخر البحث .

(٢) **هو** : أبو الفرج ؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي البكري البغدادي الحنبلي ، الواعظ ، صاحب التصانيف ، ولد سنة تسع وخمسمائة ، ومات سنة سبع وتسعين وخمسمائة . انظر : البداية والنهاية (١٣/٣١) ، والذيل على طبقات الحنابلة لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي (٣/٣٩٩) ، دار المعرفة ، بيروت ، وغاية النهاية (١/٣٧٥) .

(٣) تلبيس إبليس لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ص (١٠٤) ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٤) نقض المنطق ص (٦٠) .

(٥) **هو** : أبو محمد ؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، كان رأسًا في علم اللسان العربي ، والأخبار ، وأيام الناس ، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين ، ومات سنة ست وسبعين ومائتين . انظر : تذكرة الحفاظ =

أمر واحد في الدين ، حيث يقول :

« وقد كان يجب – مع ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر – أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحُسَّاب والمُسَّاح والمهندسون ؛ لأن آلتهم لا تدل إلا على عدد واحد ، وإلا على شكل واحد ، وكما لا يختلف حذاق الأطباء في الماء وفي نبض العروق ؛ لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمر واحد ، فما بالهم أكثر الناس اختلافًا ، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين » (١) .

فطريق المتكلمين الذي سلكه الزبيدي ، أشبه بالسراب الذي قال الله ﷻ عنه : ﴿ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا ﴾ (٢) .

بقي في نهاية كلامي عن سلوك الزبيدي لمنهج المتكلمين ، وتأثره بهم ، أن نتعرف على المذهب العقدي الكلامي الذي يعتزي إليه ، وينتسب إليه .

والذي يظهر لي – والله أعلم – أن الزبيدي ماتريدي العقيدة ، ومما يدل على ذلك عدة أمور :

١ – تصريحه بذلك :

وهذا من أقوى البراهين الدالة على أن الزبيدي أخذ بعقيدة الماتريدية ، وانتسب إليها ، حيث يقول في عدم قبوله ما استدل به الغزالي من بيان كيف ينهى الله عما يريد ، ويأمر بما لا يريد :

« قلت : وأصحابنا معاشر الماتريدية لم يرتضوا بهذا الاستدلال المشهور بين المتكلمين الذي أورده المصنف من أن المعتذر من ضربه بعصيانه قد يأمر ولا يريد منه الفعل ، وكذا

= (٦٣٣/٢) ، ولسان الميزان (٤٣٩/٣) ، وشذرات الذهب (١٦٩/٢) .

(١) تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ص (١٤) ، تحقيق : محمد زهري النجار ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٢) سورة النور ، آية رقم (٣٩) .

الملجئ إلى الأمر قد يأمر ولا يريد الفعل المأمور ، بل يريد خلافه ولا يعد سفهًا ، وأوردوا عليه المنع من أن الموجود فيه مجرد صيغة الأمر من غير تحقق حقيقته ، وقد روى محمد بن الحسن عن الإمام ما نصه : والأمر أمر إن أمر الكينونة ، إذا أمر شيئًا كان ، وأمر الوحي وهو ليس في إرادته ، وليس إرادته في أمره أي : فأشار إلى منع استلزامه للإرادة ، ومنع أن الأمر بخلاف ما يريده يعد سفهًا ، وإنما يكون كذلك لو كان فائدة الأمر منحصرًا في الإيقاع المأمور به ، وهو ممنوع ، وتصديق ذلك قول إبراهيم لابنه : ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ إلى قوله : ﴿ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (١) ولم يقل : ستجدني صابرًا من غير إن شاء الله تعالى ، ولو استلزم الأمر الإرادة لما كان للاستثناء موقع ، فإن أمر إبراهيم بذبح ابنه يستلزم الأمر بالصبر عليه لابنه ، فلو كان الذبح مستلزمًا لإرادته من إبراهيم كان الصبر من ابنه مرادًا أيضًا ، بدلالة الأمر ، فلا يبقى لتعلقه بالمشيئة والإرادة وجه ، فكان ذلك أمره تعالى ، ولم يكن من إرادته تعالى ذبحه ، وقد بينه أبو منصور الماتريدي في التأويلات ، وهذا أحسن مما استدل به المصنف وغيره في كتبهم ، فتأمل ذلك بإنصاف » (٢) .

٢- نقله عن علماء الماتريدية ، وانتسابه إليهم :

كما صنع مع ابن البياضي (٣) ، وهو ماتريدي ، حيث يقول في معرض ترجمته لأبي منصور الماتريدي :

« قال ابن البياضي من علمائنا : وليس الماتريدي من أتباع الأشعري ؛ لكونه أول من أظهر مذهب أهل السنة كما أظن ؛ لأن الماتريدي مفصل لمذهب الإمام أبي حنيفة

---

(١) سورة الصافات ، آية رقم (١٠٢) .

(٢) الإتحاف (٢/٢٧٧) .

(٣) **هو** : كمال الدين ؛ أحمد بن الحسن بن سنان الدين يوسف البسنوي ، الرومي ، المعروف ببياضي زاده الحنفي ، ولد سنة أربع وأربعين وألف ، ومات سنة سبع وتسعين وألف . انظر : معجم المؤلفين (١/١٢٠) ، والأعلام (١/١١٢) ، والماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات اللَّهيَّة للشمس السلفي الأفغاني (١/٣٢٤) ، مؤسسة فؤاد بعينو ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

وأصحابه ، المظهرين قبل الأشعري مذهب أهل السنة ، فلا يخلو زمان من القائمين بنصرة الدين وإظهاره » [1] .

٣- راعى الزبيدي في شرحه لكتاب قواعد العقائد للغزالي عقيدة الأشاعرة ؛ لأنها معتقد الغزالي ، وعقيدة الماتريدية ؛ لأنها معتقده ، وهذا ما صنعه في أبواب الفقه ، حيث شرحها على مذهب الشافعي ؛ لأنه مذهب الغزالي ، وعلى المذهب الحنفي ؛ لأنه مذهبه .

٤- قوله بالتكوين - في صفات الله تعالى - الذي يقول به الماتريدية خلافاً للأشاعرة ، وهو خلاف لفظي - كما قال - إلا أنه وصفها بأنها من أعظم المسائل التي وقع الخلاف فيها ، وأن الغزالي لا يرى ذلك ، ثم ساق ما يقرر قوله إلى أن قال :

« وإذا أحطت بجميع ما ذكرناه ، وتأملت حق التأمل ، عرفت اندفاع وجوه من الإشكالات الواردة على القائلين بقدم صفة التكوين » [2] .

وقد ذهب إلى أن الزبيدي ماتريدي العقيدة ، شمس الدين الأفغاني في رسالته الجامعية : الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات اللَّهيَّة [3] .

وهذا لا يعني أن الزبيدي لم يخالف الماتريدية تمامًا ، وأنه مقلد لهم صرفًا ، لا ، بل قد خالفهم في بعض المسائل ، كما سنبين ذلك في مسائل هذا البحث .

والعجيب أن بعض من ترجم للزبيدي - كالكتاني [4] في

---

(١) الإتحاف (٢/٧) .

(٢) المصدر السابق (٢/٢٥٥) .

(٣) انظر : (٢/٤١٦) .

(٤) **هو** : عبد الحي بن عبد الكبير الحسني الإدريسي الكتاني ، من رجال العلم والسياسة في المغرب الأقصى ، مات سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة وألف . انظر : معجم المؤلفين (٢/٦٧) ، ومقدمة محقق كتابه : فهرس الفهارس (١/٥) وما بعدها .

وقد تبع الكتاني إلى القول بأن الزبيدي أشعري العقيدة الدكتور هاشم طه شلاش في كتابه : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (١٢٢) .

فهرسه (١) – ذهب إلى أن الزبيدي أشعري العقيدة ، مُدَّعيًا أن الزبيدي كان يذيل إجازاته وكتاباته بذلك .

والغريب أن الكتاني مع ادعائه أن عنده من الإجازات والكتابات ما يثبت ذلك ، لم ينقل لنا نصًا واحدًا يدل على ما ذهب إليه ، بل ولم يُسم لنا هذه الإجازات والكتابات التي يزعم فيها أن الزبيدي أشعري العقيدة كما يصف نفسه .

وهذا يدل على أنها دعوى من غير دليل .

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بيانات أصحابها أدعياء (٢)

والله ﷻ يقول : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾ (٣) .

وقد ثبت بالبراهين والأدلة والبينات أن الزبيدي ماتريدي العقيدة كما قررت ذلك سابقًا .

ولكن لماذا ذهب البعض إلى أن الزبيدي أشعري العقيدة ؟

والذي يظهر لي – والله أعلم – أن سبب ذلك عدة أمور منها :

١– أنه تتلمذ على بعض شيوخ الأشاعرة ، كالمزجاجي وغيره ، مما سبق أن ترجمنا له في عداد شيوخه .

٢– شَرْح الزبيدي لكتاب قواعد العقائد من الإحياء على المذهب الأشعري – وكان ذلك مراعاة لعقيدة المصنف الغزالي – بجانب المذهب الماتريدي الذي هو مذهبه العقدي .

٣– إلمام الزبيدي بالمذهب الأشعري ، حيث كان له اطلاع واسع على كتب

(١) (٥٢٧/١) .

(٢) مؤلفات سعيد حوَّى دراسة وتقويم لسليم الهلالي ص (٤) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (١١١) .

الأشاعرة ، والرجوع إليها ، والنقل منها ، مما أشكل على البعض أنه أشعري العقيدة .

وقد نقل الزبيدي عن بعض الماتريدية جواز النظر في كتب الأشاعرة ؛ لمن استطاع التمييز بين المذهبين ، ومعرفة مواضع الخلاف بينهم ، حيث يقول :

« وصنف أصحاب الشافعي كتبًا كثيرة على وفق ما ذهب إليه الأشعري إلا أن بعض أصحابنا من أهل السنة والجماعة خطأ أبا الحسن في بعض المسائل مثل قوله : التكوين والمكون واحد ونحوها ، فمن وقف على المسائل التي أخطأ فيها أبو الحسن ، وعرف خطأه ، فلا بأس به بالنظر في كتبه ، فقد أمسك كتبه كثير من أصحابنا من أهل السنة والجماعة ونظروا فيها » [1] .

وبعد هذا ، عرفنا أن من أصول الزبيدي التي سار عليها هو المنهج الكلامي .

وهناك أمور أخرى تدل على أن الزبيدي سلك المنهج الكلامي ، لم أذكرها هنا مع أنها مهمة جدًا ؛ لأني سأذكرها – بمشيئة الله تعالى – في مصادره ، والتي منها : السنة ، وموقفه من خبر الآحاد ، وكذلك العقل ، ومنزلته عند الزبيدي .



(١) الإتحاف (٢/١٠) .

الأصل الثاني : المنهج الصوفي :

المنهج الصوفي منهج خرافي ، يقوم على الرؤى المنامية ، والكرامات الشيطانية ، وتقديس الأشخاص ، وجعلهم أولياء للرحمن – وهم في الحقيقة أولياء للشيطان – يتمسحون بهم في حياتهم ، ويتبركون بهم بعد مماتهم ، ويطلبون منهم المدد ، ويلقبونهم بالغوث الأعظم (١) ، والقطب (٢) ، والوتد (٣) ، وغير ذلك ، ألقابًا ما أنزل الله بها من سلطان ، ولم يلقب بها أفاضل الصحابة الكرام (٤) .

والزبيدي أحد من تأثر بهذا المنهج المنحرف ، وسلك طريقه ، وعاش في أحضان طرائقه ، وتتلمذ على شيوخه ، وتكلف الدفاع عنه ، والنضال من أجله .

ومن أبرز المظاهر الدالة على أن الزبيدي سلك المنهج الصوفي (الذوقي) :

أولاً : لبسه للخرقة الصوفية :

والمراد بلبس الخرقة الصوفية : هي خرقة يلبسها الشيخ تلميذه – وعلى ذلك فهي حسية – ، كما أنه يراد بها الارتباط بين الشيخ والمريد ، بحيث يسلم المريد نفسه للشيخ الذي يرقيه بعلمه المستمد من الله تعالى – كما يزعمون – وفيها معنى المبايعة أو العهد بحيث يعاهد المريد شيخ الطريقة أو من يقوم مقامه على الالتزام بالورد والطاعة والمحبة

---

(١) **الغوث هو** : القطب حين يصبح ملاذاً وملجأ ، ولا يسمى في غير ذلك الوقت غوثًا . انظر : التعريفات ص (٢٠٩) ، ومعجم الصوفية ص (٣٠٨) .

(٢) **القطب** : ويسمى – أيضًا – بقطب العالم ، وقطب الأقطاب ، والقطب الأكبر ، وقطب الإرشاد ، وقطب المدار ، وهو سيد الوجود في كل عصر ، وهو بمنزلة الروح للجسد ، فكما أن الجسد لا قيام له إلا بالروح ، فكذلك الوجود كله قائم بالقطب . انظر : إلى التصوف يا عباد الله لأبي بكر جابر الجزائري ص (٤٧) ، المدينة المنورة في ١٤٠٤/٤/١٥هـ ، ومعجم الصوفية ص (٣٣٤) .

(٣) **الوتد** : ما رُزَّ في الأرض أو الحائط ، جمعه أوتاد ، وهم عند الصوفية أربعة موزعون على أربع زوايا من الكون ، يثبتون الأرض ويحفظونها من الجهات الأربع . انظر : معجم الصوفية ص (٢٧) .

(٤) انظر : فضائح الصوفية لعبد الرحمن عبد الخالق ص (٤٨) ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، وقراع الأسنة في نفي التطرف والشذوذ عن أهل السنة للبرعي اليمني ص (٤٦) ، دار الحرمين ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

– وعلى ذلك فهي معنوية – [1] .

وقد لبس الزبيدي الخرقة الصوفية ثلاث مرات عن ثلاثة من مشايخه – كما ظهر لي ، وقد يكون أكثر من ذلك – وهم :

عبد الخالق بن أبي بكر المزجاجي ، وعبد الرحمن بن محمد الذوالي اليمني المعروف بالمشرِّع ، وعبد الرحمن بن مصطفى العيدروس [2] .

وأهل السنة لا ينكرون أن يطلب المربي ممن يربيه أن يعاهده على فعل الطاعات ، وترك المنكرات ، والالتزام بآداب الطلب ، رجاء أن يكمل ويسعد ، ولكن ينكرون أن يكون العهد أصلاً وطريقة متبعة في دين الله تعالى ؛ إذ البيعة المشروعة ، والعهد المطلوب ما كان للأمراء اللذين يلون أمر المسلمين [3] .

وغرض الصوفية من هذا الأصل الذي وضعوه هو الاستيلاء على متبعيهم ، والتأثير عليهم ؛ ليبقوا سخرة لهم يتحكمون فيهم كما شاءوا [4] .

قال أبو بكر جابر الجزائري :

« وخلاصة القول : أن أخذ العهد ، وإن كان له أصل في الشرع ، وهو بيعة الرسول ﷺ وبيعة المسلمين للإمام ، فإنه بدعة محدثة ، وأحدثت لاستغلال العوام والبسطاء من المسلمين ؛ للتأثير على نفوسهم بقصد تسخيرهم ، والتحكم فيهم لصالح شيخ الطريقة وأتباعه المقربين منه ، هذه حقيقة البيعة عند الطرقيين والمتصوفة » [5] .

---

(١) انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (٢٢) ، ومعجم الصوفية ص (١٥٢) ، وحقيقة الصوفية في ضوء الكتاب والسنة للدكتور محمد المدخلي ص (١٩) ، مكتبة الضياء ، جدة ، الطبعة الرابعة .

(٢) انظر : تاريخ الجبرتي (٢/٧٣) ، ومقدمة محقق ترويح القلوب ص (١٢) .

(٣) انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (٢٣) .

(٤) انظر : المصدر السابق ص (٢٤) .

(٥) المصدر السابق ص (٢٤) .

ثانيًا : استعماله الألقاب الصوفية :

ومن مظاهر تأثر الزبيدي بالمنهج الصوفي ، أنه استعمل الألقاب الصوفية في إطلاقها على أعلامهم ، كما استخدم المصطلحات الذوقية فيما ينشؤه من الكلام في صفحات كتبه .

والصوفية درجوا على هذا المنهج مخادعة منهم للعوام ، وتغريرًا للجهال ، فأطلقوا من الألقاب على رؤسائهم كلقب : الغوث ، والقطب ، والوتد ، والنقباء (1) ، والأبدال (2) ، والنجباء (3) . . .

كما اصطلحوا على مصطلحات تلبيسية ، يلبسون فيها الحق بالباطل ، كمصطلح : العارف (4) ، والحجاب (5) ، والفيض (6) . . .

يقول الزبيدي في مقدمة كتابه الإتحاف (7) :

---

(1) **النقباء** : هم الذين نقبوا الكون ، وخرجوا إلى الفضاء ، ليكونوا شهودًا ، وعددهم ثلاثمائة رجل ، وهم مطلعون على ضمائر الناس ، ومسكنهم المغرب . انظر : معجم الصوفية ص (٤٠٦) .

(2) **الأبدال** : هم عدد من الرجال ، كلما مات أحدهم أبدل الله مكانه آخر ، بحيث يبقون في هذه الدنيا ، لا يزيد عددهم ولا ينقص ، قيل : عددهم أربعون ، ومسكنهم الشام . انظر : معجم الصوفية ص (٨) .

(3) **النجباء** : هم الذين يقومون بحمل أثقال الخلق ، وإصلاح أمورهم ، قيل : عددهم أربعون ، ومسكنهم مصر . انظر : معجم الصوفية ص (٤٠٢) .

(4) **العارف** : منزلة تحصل لكل من أبلغه الله سبحانه إلى شهوده ، وظهرت عليه الأحوال ، قيل : هم على ثلاثة أصناف ، وقيل : سبعة . انظر : معجم الصوفية ص (٢٧٠) .

(5) **الحجاب** : هو الحائل الذي يحول بين المطلوب وطالبه ، ويقصدون بذلك : الحيلولة لقبول تجلي الحق ، وهو : إما نوراني – أي نور الروح – ، وإما ظلماني – أي ظلمة الجسم – وكل واحد له حجاب ، ولكن الواصل من ليس له التفات إلى هذه الحجب . انظر : معجم الصوفية ص (١٢٤) .

(6) **الفيض** : وهو حال ، يفيده التجلي الإلهي ، وهذا التجلي هيولاني الوصف ، ويتعين ويتقيد بحسب المتجلَّى له ، فإن كان عينًا ثابتة غير موجودة ، يكون هذا التجلي بالنسبة إلينا تجليًا وجوديًا متقيد الوجود ، وإن كان المتجلَّى له موجودًا خارجيًا كالصورة المسواة ، يكون التجلي بالنسبة إليه بالصفات ، وبقيد صفة غير الوجود ، كصفة الحياة ونحوها . انظر : معجم الصوفية ص (٣٢١) .

(7) (٣/١) .

« الحمد لله الذي أحيا بذكره قلوب عباده العارفين ، وأماط عن بواطنهم حجب الخفاء ، فقاموا لإحياء علوم الدين . . . » .

وقال في موضع آخر في صدر ذكره للمراجع التي رجع إليها في شرحه للإحياء :

« ومن كتب الحديث التي احتاج الأمر إلى مراجعته : شرح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ، المسمى بفتح الباري ، وهو البحر الذي تقف عنده الأفهام ، وتغترف من فيوضاته الأعلام . . . » [١] .

وكما أن الزبيدي استعمل مصطلحات الصوفية ، نجده - أيضًا - يستعمل ألقابهم التي أطلقوها على رموزهم ، بل وأكثر من ذلك .

ونجد الزبيدي يلقب بعض شيوخه بهذه الألقاب ، حيث يقول في سند من أسانيده الذي أخذ به العلم :

« أخبرنا السيد المحدث سليمان بن يحيى بن عمر بن عبد القادر الحسيني الزبيدي سماعًا ، والسيد القطب أبو المراحم وجيه الدين عبد الرحمن ابن السيد مصطفى العيدروس إجازة مشافهة قالا : أخبرنا . . . » [٢] .

ويقول عن الغزالي في معرض بيان تنقلاته ورحلاته :

« واستمر يجول في البلدان ، ويتردد إلى المشاهد ، ويطوف على الترب والمساجد ، ويأوي القفار ، ويروض نفسه ، ويجاهدها جهاد الأبرار ، ويكلفها مشاق العبادات ، ويبلوها بأنواع القرب والطاعات إلى أن صار قطب الوجود ، والبركة العامة لكل موجود، والطريق الموصلة إلى رضا الرحمن ، والسبيل المنصوب إلى مركز الإيمان . . . » [٣] .

---

(١) الإتحاف (١/٥) .

(٢) المصدر السابق (١/٧) .

(٣) المصدر السابق (١/١٠) .

ويصف الزبيدي ابن عربي [١] الصوفي بلقب الشيخ الأكبر حيث يقول :

« قلت : ولم يذكره ابن السبكي في تعداد مصنفاته ، ورأيت في كتاب المسامرة للشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي – قدس سره – ما نصه . . . » [٢] .

والحقيقة أن هذه المصطلحات والألقاب والمسميات ما أنزل الله بها من سلطان ، كما قال ﷻ : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ [٣] .

ثالثًا : ثناؤه على رؤوس الصوفية ، وتخريجه لشطحاتهم :

يمعن الزبيدي في التصوف ، فنجده يثني على رؤوس الصوفية الغلاة ، ويتكلف في تخريجه شطحاتهم الكفرية التي لا يتردد فيها منصف عادل ، أنها كفر .

وإني لأعجب من الزبيدي الذي عُرِف بسعة اطلاعه ، ومعرفته لكلام أهل العلم فيمن صدر عنهم الهذيان بكلمات كفرية – كالحلاج [٤] ، وابن عربي الصوفي وغيرهما – كيف تكلف في الدفاع عنهم ، والرد على من ينال منهم .

---

(١) **هو** : أبو بكر ؛ محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي ، الحاتمي ، المرسي ، المعروف بمحيي الدين بن عربي الصوفي ، كتب كثيرًا في تصوف أهل الوحدة ، وهو قدوة القائلين بها ، ولد سنة ستين وخمسمائة ، ومات سنة ثمان وثلاثين وستمائة . انظر : الأعلام (٢٨١/٦) ، ومعجم المؤلفين (٥٣١/٣) .

(٢) الإتحاف (٥٩/١) .

(٣) سورة النجم ، آية رقم (٢٣) .

(٤) **هو** : أبو مغيث ؛ الحسين بن منصور ، والمعروف بالحلاج ، كان جده مجوسيًا من أهل فارس يقال له : محمى ، وقد اختلف المشايخ – أي : الصوفية – في أمر الحلاج ، ورده أكثرهم ونفوه ، وأبوا أن يكون له قدم في التصوف ، مات مقتولاً سنة تسع وثلاثمائة . انظر : الفهرست لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالنديم ص (٣٢٨) ، تحقيق : الدكتور يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، وطبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي ص (٢٣٦) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٢م ، وشذرات الذهب (٢٥٣/٢) .

ولكن يزول هذا العجب إذا عرفنا أن الزبيدي ممن وقع في هذا الوحل ، كما سيأتي تقرير ذلك في آخر هذا الأصل .

وسأنقل بعض هذه النصوص التي يظهر فيها تكلف الزبيدي في تخريجه لـــشطحات الصوفية ، والاعتذار لهم عما صدر منهم .

يقول في الاعتذار عن الصوفية بشكل عام فيما ورد على لسانهم من كفر وهذيان :

« قال شيخنا [الفاسي] : اشتهر بين المتصوفة الشطحات ، وهي في اصطلاحهم : عبارة عن كلمات تصدر منهم في حالة الغيبوبة ، وغلبة شهود الحق - تعالى - علـــيهم ، بحيث لا يشعرون حينئذٍ بغير الحق ، كقول بعضهم : أنا الحق ، وليس في الجبـــة إلا الله ، ونحو ذلك » (١) .

وتظهر نعرة الزبيدي الصوفية جلية في رده على من يتكلم في الصوفية بمثلـــب وإن كان محقًا .

فنراه يتحامل على الزركشي (٢) حينما يرد على الصوفية استدلالهم بحـــديث : « **لم يسعني أرضي ولا سمائي ، ووسعني قلب عبدي المؤمن** » (٣) ، بأنه باطل ، وهـــو مـــن وضع بعض الملاحدة ، وأن أكثر ما يرويه المتكلم على رؤوس العوام علي بن وفـــا (٤) ،

---

(١) التاج (١٠٥/٤) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ؛ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المصري ، الزركشي ، الشافعي ، تركي الأصل ، مصري المولد والوفاة ، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، ومات سنة أربع وتسعين وسبعمائة . انظـــر : الأعلام (٦٠/٦) ، وهدية العارفين (١٧٤/٢) ، ومعجم المؤلفين (١٧٤/٣) .

(٣) أورده الغزالي في الإحياء (مع الإتحاف ٤٢٩/٨) ونقل الزبيدي عن العراقي قوله : « لم أجد له أصلاً » [الإتحاف (٤٢٩/٨)] ، وقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « هو مذكور في الإسرائيليات ، وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ » [الإتحاف (٤٣٠/٨)] .

(٤) **هو** : أبو الحسن ؛ علي بن محمد بن محمد بن وفا القرشي ، الأنصاري ، السكندري الأصل ، الـــشاذلي ، المالكي ، ولد سنة تسع وخمسين وسبعمائة ، ومات سنة سبع وثمانمائة . انظر : إيضاح المكنون في الـــذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير ســـليم (١٦١/١) ، (٥٢٠/٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـــ - ١٩٩٢م ، وهدية العارفين (٧٢٧/١) ، =

لمقاصد يقصدها ، ويقول عنه الوجد والرقص [1] طوفوا ببيت ربكم [2] .

فيقول الزبيدي تعليقًا على هذا الكلام الذي قض مضجعه ، ويرى أنه نال من شيوخه وطريقته :

« وهذا من الزركشي تحامل على الصوفية الذين هم من خواص خلق الله – تعالى – ويعني بالمتكلم المذكور : القطب أبا الحسن علي بن وفاء الشاذلي – قدس سره – جد السادة الوفائية ، وناهيك به جلالة وقدرًا ، قد خصه الله بالفيوضات ، والكشوفات ، ما لو فتح للزركشي عين قلبه لرأي جلية الحق ، وتحققت له الحقائق ، ولكنه محجوب بما تلقفه من مشايخه ، مجبول على ربقة التقليد ، وإن كان هو علم من ربه ، وما كنت أرى له أن يتكلم بما قال .

كيف وقد أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد بسنده عن وهب بن منبه قال : إن الله فتح السموات لحزقيل حتى نظر إلى العرش ، فقال : حزقيل : سبحانك ما أعظمك يا رب ! فقال الله : إن السموات والأرض ضعفن عن أن يسعنني ، ووسعني قلب المؤمن الوادع اللين .

وإلى هذا أشار ابن تيمية بقوله : مذكور في الإسرائيليات .

ويشهد لصحة معناه حديث أبي عتبة الخولاني المار ذكره قريبًا عن الطبراني [3] .

وهذا القدر يكفي للصوفي ولا يعترض عليه إذا عزاه إلى حضرة الرسالة [4] .

والإنصاف من أوصاف المؤمنين ، ولا اعتراض على قول القطب عند الوجد : طوفوا

= ومعجم المؤلفين (٢/٥٢٥) .

(١) **الوجد** : ما يصادف القلب ويرد عليه بلا تكلف وتصنع ، وقيل : هو بُروقٌ تلمع ، ثم تخمد سريعًا ، وقيل : غير ذلك ، وقد يصحبه رقص أو زعق أو تمزيق ثياب ونحو ذلك . انظر : التعريفات ص (٣٢٣) ، ومعجم الصوفية ص (٤٢٥) .

(٢) انظر : الإتحاف (٨/٤٣٠) .

(٣) وهو : (أن لله آنية من أهل الأرض ، وآنية ربكم قلوب عباده الصالحين) .

(٤) أي : القشيري .

ببيت ربكم ، فإن القلب بيت الرب ، وليس يعني به هذه المضغة الصنوبرية ، بل اللطيفة النورانية ، تأمل » (١) .

بل نجد الزبيدي يتكلف الرؤية في الظلام ، ويحاول أن يدرك السراب ، وأنَّى له ذلك ، وسنة الله قضت انعدام الرؤية في الظلام ، وعدم إدراك السراب ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

ولكن ينخدع كثير ممن انخرط في سلك التصوف - كالزبيدي وغيره - بما يقوله كبراؤهم في ساداتهم ورموزهم من ثناء ومدح ، أو تخريج لشطحاتهم وهذياناتهم .

ولذلك يقول الزبيدي في أبي يزيد البسطامي (٢) :

« تنبيه : حال العبد المفقود لنفسه ، الموجود لسيده ، حال أبي يزيد البسطامي - قدس سره - حيث قال مشيرًا إلى هذا المقام : انسلخت نفسي عن نفسي كما تنسلخ الحية عن جلدها ، فنظرت فإذا أنا هو .

والمعنى : أنه انسلخ عن شهوات نفسه ، وهواها ، وهمها ، فلم يبق فيه متسع لغيره تعالى ، ولم يكن همه سواه ، فإذا لم يجد في القلب إلا جلال الله وجماله حتى صار مستغرقًا به ، يصير كأنه هو ، لا أنه هو تحقيقًا ، وفرق بين قولنا : هو هو ، وبين قولنا : كأنه هو ، ولكن قد يعبر بقولنا : هو هو ، عن قولنا : كأنه هو ، توسعًا ومجازًا ، ومن ترقى بالمعرفة عن الموهومات والمحسوسات ، وبالهمة عن الحظوظ والشهوات ، نال هذا المقام ، وصفا له هذا المرام » (٣) .

---

(١) الإتحاف (٨/٤٣٠) .

(٢) **هو** : أبو يزيد ؛ طيفور بن عيسى بن مروشان البسطامي ، جده كان مجوسيًا فأسلم ، وهو من أهل الأحوال ، ومؤسس الطريقة البسطامية ، والتي تسمى بالطيفورية ، مات سنة إحدى وستين ومائتين . انظر : طبقات الصوفية ص (٦٧) ، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني (١٠/٣٤) ، دار أم القرى ، القاهرة ، وشذرات الذهب (٢/١٤٣) .

(٣) الإتحاف (٣/٢٣٢) .

ويقول الزبيدي عن الحلاج بعد أن ذكر الخلاف في تكفيره ، والتوقف في ذلك :

« وقد اعتذر عنه المشايخ بجواز أن يكون ذلك [أي : الكلمات الكفرية الصادرة منه] صدر منه في حال سكر وغيبة ، وإن الله رفع التكليف عمن غاب عقله ، فلا يؤاخذ بذلك ، ولا يحل الوقيعة فيه بسبب ذلك ، وإنما الإنكار على من يتلقى ذلك الكلام على ظاهره ، ويعتقده ، ويعتمده ، فهذا ينكر عليه أشد النكير » (١) .

والزبيدي يصرح أن علماء الرسوم - ويعني بهم ورثة الأنبياء - لا يفهمون كلام الصوفية ، مم جعلهم يطعنون فيهم ، ويتكلمون عليهم .

كما حصل ذلك لابن عربي الصوفي الذي دافع عنه الزبيدي ، ورد على من طعن عليه ، حيث يقول :

« فالتنزيه من أوصاف الفحولية ، والتشبيه من أوصاف الأنوثية ، وعلى هذا فالمنزه فحل ، والمشبه مؤنث ، وهذا الذي ساقه المصنف [الغزالي] هو على ظواهر قواعد الشريعة ، وعليه أكثر المتكلمين ، والمنصوص عند أرباب العرفان : هو الجمع بين التنزيه والتشبيه ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ الأكبر - قدس سره - في مواضع من كتابه الفصوص ، وقد طعن عليه علماء الرسوم طعنًا كليًا ، ومنشؤه عدم الفهم » (٢) .

وهكذا يعتذر الزبيدي لما يصدر عن أعلام الصوفية من كلمات كفرية ، فقول الحلاج : أنا الحق ، يحمل على أن ذلك في حال السكر والغيبة ، لا في حال الصحو والعلم !! (٣) .

وأيضًا قول أبي يزيد البسطامي : خضت بحرًا وقف الأنبياء بساحله ، إنما يشكو بهذا الكلام ضعفه وعجزه عن اللحاق بالأنبياء !! (٤) .

---

(١) الإتحاف (٣٩٩/١) .

(٢) المصدر السابق (٤٥/١٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٤٠١/١) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٤٢٥/١) ، والفتح في تأويل ما صدر عن الكمَّل من الشطح لعبد الوهاب =

كما أن قوله : سبحاني ، محمول على معنى الحكاية عن الله تعالى لا عن نفسه !! (1) .

فإذا خَرَّجَ الزبيدي كلام هؤلاء بهذا التخريج الذي لا قرينة عليه ، ولا دليل يصل إليه ، فيا ليت شعري فمن هم الصوفية الغلاة ؟!!! .

وقد خالف الزبيدي بصنيعه هذا منهج أهل السنة والجماعة في أمثال ابن عربي الصوفي وأمثاله ، ممن صدرت عنهم الشطحات ، حيث نص عدد - ليس بالقليل - من العلماء على كفرهم (2) .

وممن قال بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية الذي سئل عن كتاب : فصوص الحكم لابن عربي الصوفي ، فأجاب قائلاً :

« فإن صاحب هذا الكتاب المذكور ، الذي هو (فصوص الحكم) وأمثاله ، مثل صاحبه : القونوي ، والتلمساني ، وابن سبعين ، والششتري ، وابن الفارض ، وأتباعهم ، مذهبهم الذي هم عليه : أن الوجود واحد ؛ ويسمون أهل وحدة الوجود ، ويدعون التحقيق والعرفان ، وهم يجعلون وجود الخالق عين وجود المخلوقات ، فكلما يتصف به المخلوقات من حسن ، وقبيح ، ومدح ، وذم ، إنما المتصف به عندهم : عين الخالق ،

= الشعراني ص (50) ، دراسة وتحقيق : قاسم محمد عباس ، أزمنة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2003م .

(1) انظر : الإتحاف (1/400) ، والفتح في تأويل ما صدر عن الكمَّل من الشطح ص (45) .

(2) انظر : عقيدة ابن عربي وحياته لتقي الدين الفاسي ص (17) وما بعدها ، ضبط وتعليق : علي حسن علي عبد الحميد ، مكتبة ابن الجوزي ، الأحساء ، الطبعة الأولى ، 1408هـ - 1988م ، وتنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي ضمن كتاب مصرع التصوف ص (137) وما بعدها ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن الوكيل ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، 1415هـ ، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي ضمن كتاب مصرع التصوف ص (191) وما بعدها ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن الوكيل ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، 1415هـ ، ومقارنة بين الغزالي وابن تيمية للدكتور محمد رشاد سالم ص (101) وما بعدها ، دار القلم ، الكويت ، 1413هـ - 1992م ، ونظرات في معتقدات ابن عربي للدكتور كمال محمد عيسى ص (11) وما بعدها ، دار المجتمع ، جدة ، الطبعة الأولى ، 1405هـ - 1985م .

وليس للخالق عندهم وجود مباين لوجود المخلوقات منفصل عنها أصلاً ، بل عندهم ما تم غير أصلاً للخالق ، ولا سواه » (١) .

إلى أن قال :

« ويكفيك معرفة بكفرهم : أن من أخف أقوالهم أن فرعون مات مؤمنًا ؛ بريًا من الذنوب ، كما قال [يعني : ابن عربي] ، وكان موسى قوة عين لفرعون بالإيمان ، الذي أعطاه الله عند الغرق ، فقبضه طاهرًا مطهرًا ، ليس فيه شيء من الخبث ؛ لأنه قبضه عند إيمانه قبل أن يكتسب شيئًا من الآثام ، والإسلام يجب ما قبله . . . » (٢) .

ويبين شيخ الإسلام أن كفر هؤلاء أعظم من كفر اليهود والنصارى وفرعون وعباد الأصنام (٣) .

كما أن مقالاتهم ليس لها وجه سائغ تحمل عليه ، ويجب بيان معناها ، وكشف مغزاها لمن أحسن الظن بها ، واغتر بما فيها .

يقول شيخ الإسلام :

« وليس لهذه المقالات وجه سائغ ، ولو قدر أن بعضها يحتمل في اللغة معنى صحيحًا ، فإنما يحمل عليها إذا لم يعرف مقصود صاحبها ، وهؤلاء قد عرف مقصودهم ، كما عرف دين اليهود والنصارى والرافضة ، ولهم في ذلك كتب مصنفة ، وأشعار مؤلفة ، وكلام يفسر بعضه بعضًا .

وقد علم مقصودهم بالضرورة ، فلا ينازع في ذلك إلا جاهل لا يلفت إليه ، ويجب بيان معناها ، وكشف مغزاها لمن أحسن الظن بها ، وخيف عليه أن يحسن الظن بها أو أن يضل » (٤) .

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/١٢٣) .

(٢) المصدر السابق (٢/١٢٥) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/١٢٩ ، ٣٥٩) .

(٤) المصدر السابق (٢/٣٦٠) .

ويذكر شيخ الإسلام أن هؤلاء الغلاة يلتبس أمرهم على من لم يعرف حالهم ، كما أنه يجب قتل أئمتهم على الكفر ، وعقوبة كل من انتسب إليهم ، أو ذب عنهم ، أو أثنى عليهم ، أو عظم كتبهم . . .

فيقول :

« ولكن هؤلاء التبس أمرهم على من لم يعرف حالهم ، كما التبس أمر القرامطة الباطنية (١) لما ادعوا أنهم فاطميون ، وانتسبوا إلى التشيع ، فصار المتبعون مائلين إليهم ، غير عالمين بباطن كفرهم .

ولهذا كان من مال إليهم أحد رجلين : إما زنديقًا منافقًا ؛ وإما جاهلاً ضالاً .

وهكذا هؤلاء الاتحادية : فرؤوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم ، ولا تقبل توبة أحد منهم ، إذا أخذ قبل التوبة ، فإنه من أعظم الزنادقة ، الذين يظهرون الإسلام ، ويبطنون أعظم الكفر ، وهم الذين يفهمون قولهم ، ومخالفتهم لدين المسلمين ، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم ، أو ذب عنهم ، أو أثنى عليهم ، أو عظم كتبهم ، أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم ، أو كره الكلام فيهم ، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدرى ما هو ، أو من قال : إنه صنف هذا الكتاب ، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولوها إلا جاهل ، أو منافق ، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ، ولم يعاون على القيام عليهم ، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات ؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان » (٢) .

---

(١) **القرامطة** : من الفرق الباطنية ، وسموا بذلك نسبة إلى رجل يقال له : قرمط ، وهو حمدان بن الأشعث ، من خوزستان ، ظاهر مذهبهم الرفض ، وباطنه الكفر المحض ، ومن أغراضهم القضاء على الدولة الإسلامية . انظر : الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٢٠٢/١) ، صححه وعلق عليه : الأستاذ أحمد فهمي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، وتلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان لعلي بن محمد بن عبد الله الفخري ص (١٢٩) ، تحقيق وتقديم : الدكتور رشيد البندر ، دار الحكمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٣٧٨/١) ، إشراف وتخطيط ومراجعة : الدكتور مانع بن حماد الجهني ، دار الندوة العالمية ، الرياض ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠هـ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (١٣١/٢) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم =

رابعًا : عنايته بالتصوف :

ومن مظاهر تصوف الزبيدي أنه اعتنى بالمنهج الصوفي أيما اعتناء ، وظهر ذلك في عدة جوانب ، منها :

عنايته بنقل أقوالهم في كثير من المسائل التي تطرق إليها ، ومن ذلك قوله في تعريف الحكمة :

« اعلم أن لها تعريفًا عند أهل الشرع من الفقهاء ، وتعريفًا عند أهل الحقيقة ، وتعريفًا عند الحكماء . . . » (1) .

كما أنه يوافق الصوفية في كثير من آرائهم ، كالقول بالفيض ونحوه ، حيث يقول عند شرحه لكلام الغزالي في أن الله تعالى يفتح من لطائف الحكمة على من راقب بقلبه ، وأدام فكره في ربه وخالقه ، ما تحار فيه عقول ذوي الألباب :

« موهبة من الله تعالى ، كما اتفق ذلك لكثير من الأولياء العارفين ، ممن علومهم مأخوذة عن الله تعالى » (2) .

ثم قال بعد أن قرر هذا بما نقله في صفحات عدة :

« فمن ذلك كلام القطب سيدي علي وفا على قصة سيدنا موسى في سورة القصص ، وشرحه لحديث أم زرع (3) بلسان القوم ، فكل من طالعهما بعين الإنصاف ، قضى عجبًا ، وفي المتأخرين القطب أبو الحسن البكري ، أملى بالجامع الأزهر على سورة الفاتحة نحو ثلاثمائة مجلس ، كل ذلك مشحون بالأسرار والمعارف ، ومثل هذا الفيض

= وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(١) الإتحاف (٤١٨/١) .

(٢) المصدر السابق (٦٦٣/١) .

(٣) حديث أم زرع : أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٢٦) ، كتاب النكاح (٦٧) ، باب حسن المعاشرة مع الأهل (٨٢) ، حديث رقم (٥١٨٩) ، ومسلم في صحيحه (١٥١٠/٤) ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (٤٤) ، باب ذكر حديث أم زرع (١٤) ، حديث رقم (٢٤٤٨) .

لا ينكره إلا من حرمه » [1] .

كما أننا نجد الزبيدي يقرر التفسير الصوفي في نصوص الكتاب والسنة ، فيقول فيما أورده الغزالي في الدعاء المأثور : (اللهم أصلح الراعي والرعية) :

« قال العراقي : لم أقف له على أصل اهـ .

ثم إن المعروف أن المراد بالراعي والرعية : الحاكم والمحكوم عليه ، وقال المصنف : هو القلب والجوارح ، فالقلب راع ، والجوارح رعيته ، فإذا صلح الراعي ، صلح الرعية ، وهذا المعنى ، وإن كان غريبًا لكنه يؤنسه حديث : « **ألا إن في الجسد مضغة إن صلحت صلح الجسد كله ، وإن فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب** » [2] ولأن الله تعالى قد جعل بين الأجساد والأرواح رابطة ربانية ، وعلاقة روحانية ، فلكل منهما ارتباط بصاحبه ، وتعلق به يتأثر بتأثره ، فإذا خشع القلب ، أثر ذلك في الجوارح فخشعت ، وصفت الروح ، وزكت النفس ، وإذا أخلص القلب بالطاعة استعمل الجوارح في مصالحه » [3] .

ويقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ** ﴾ [4] :

« وهو علم القلوب والمشاهدات الذي هو نتيجة التقوى ، وعلم المعرفة واليقين الذي هو فريد الإيمان ، وثمرة الهدى » [5] .

وبلغ بالزبيدي عنايته بالتصوف أن ألَّف في ذلك كتبًا كثيرة ، ومنظومات عديدة

---

(١) الإتحاف (٦٦٦/١) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٤) ، كتاب الإيمان (٢) ، باب فضل من استبرأ لدينه (٣٩) ، حديث رقم (٥٢) ، ومسلم في صحيحه (٩٨٨/٣) ، كتاب المساقاة (٢٢) ، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (٢٠) ، حديث رقم (١٥٩٩) .

(٣) الإتحاف (٢٤٦/٣) .

(٤) سورة القصص ، آية رقم (٨٠) .

(٥) الإتحاف (٦٠٣/١) .

تربو على العشرين ، كما ذكرت ذلك في مصنفاته .

ومن ذلك منظومتيه في الطريقة النقشبندية [1] ، والتي تسمى الأولى منها : المقاعد العندية في المشاهد النقشبندية ، ومطلعها :

بسم الإله الواحد العليم الأحد الرحمن والرحيم

أبدأ بعد الحمد بالصلاة على النبي أشرف الهداة

مسلمًا عليه ثم الآل وصحبه ذخائر الأفضال

والثانية المسماة بـ : الدرة المضيئة والوصية المرتضية في طريقة السادة النقشبندية ، ومطلعها :

يقول راجي عفو رب ورضا محمد العبد الفقير المرتضى

الحمد لله على التوفيق لفهم ما أبهم من تحقيق

ثم الصلاة والسلام أبدا على النبي المصطفى محمدا

وآله وصحبه الكرام والتابعين السادة الأعلام

خامسًا : دعوته للتصوف :

ومن مظاهر تصوف الزبيدي دعوته للتصوف ، بلسان مقاله ، ورؤوس أقلامه ، فهو القائل في منظومته (الدرة المضيئة) بعد شرحه للطريقة النقشبندية :

فكن محب هذه الطريقة تنل إلى أعلى ذرى الحقيقة [2]

كما أنه يدعو إلى التصوف كل من يجهل هذا الطريق ؛ لأن التصوف لا يعرفه إلا من سلكه وذاقه ، ومن أنكره ممن لم يسلكه فهو معذور ؛ إذ لم يذقه .

---

(١) انظر هاتين المنظومتين في : مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٦٩ - ٨٧) ، وسيأتي بالتعريف بالنقشبندية قريبًا - إن شاء الله تعالى - .

(٢) المصدر السابق ص (٨٥) .

فهي دعوة من الزبيدي لمن لم يسلك طريق التصوف أن يسلكه لكي لا ينكره !!! .

ولذلك يقول فيمن أحب طريقة الغزالي وسلكها ، مع تعريضه بالرد على من أنكرها :

« وأما المحبون لطريقته ، والمهتدون بهديه فكثيرون ، وجلالة قدره ، وفخامة كتابه أشهر من الشمس في رابعة النهار ، وما أحاط بمقام كتابه إلا من أفاض الله على قلبه الأنوار ؛ إذ كتابه متكفل ببيان العلوم الشرعية ، التي هي علم العقل ، وعلم الأحوال ، وعلم الأسرار ، وما فيه من علم الأحوال فلا سبيل إلى معرفته إلا بالذوق ، ولا يقدر عاقل على ذوقه ، ولا وجدانه ولا أن يقيم على معرفته دليلاً ، وهو متوسط بين علم العقل ، وعلم الأسرار ، وهو إلى علم الأسرار أقرب منه إلى علم العقل النظري ، ولا يكاد يلتذ به إذا جاء من غير نبي إلا أصحاب الأذواق السليمة ، وعلامة هذا الذوق كونه خارجًا عن موازين العقول ، عكس العلم المكتسب ، إذ العلم المكتسب من شأنه أن يكون داخلاً في ميزان العقول ، ولذلك لا تتسارع الناس إلى إنكاره ، وعلم الأذواق لما كان خارجًا عن موازين العقول ، تسارعت الناس إلى إنكاره ورده ، وهذا القدر كافٍ في بيان المقصود ، والله أعلم » (١) .

وهكذا نجد الزبيدي قد انخرط في أوحال الصوفية ، وارتضع من حليبها ، وسلك بعض طرقها .

ويذكر لنا الزبيدي بعض هذه الطرق التي سلكها ، وسار عليها ، وأخذ عن شيوخها ، ومن ذلك :

الطريقة القادرية (٢) .

---

(١) الإتحاف (١/٥٥) .

(٢) **القادرية** : إحدى الطرق الصوفية ، وهي منسوبة لعبد القادر الجيلاني ، المتوفى سنة إحدى وستين وخمسمائة ، وهي من أقدم الطرق الصوفية ، وأكثرها انتشارًا في العالم الإسلامي وخاصة في مصر والعراق وبلاد الشام ، وتتمركز بقوة في الشمال الأفريقي كبلاد المغرب العربي . انظر : معجم الصوفية ص (٣٢٣) ، والموسوعة الميسرة (١/٢٦٥) .

ويبين لنا الزبيدي أن له إلى هذه الطريقة سندًا ، حيث يقول :

« وبنو شاور بكسر الواو ، بطن من همدان ، قلت : هو شاور بن قُدَمَ بن قادِمِ ابن زيد بن عَرِيب بن جُشم بن حاشِدِ بن هَمْدان ، ومن ولده : إبراهيمُ بن أحمد بن زيد ابن علي بن حسن بن عطية الشّاوِرِيّ ، وحفيده : الوليُّ ابن الصديق بن إبراهيم ، صاحب المِرْواح ، قرية بأعلى الصَّلبة من اليمن ، وله كرامات ، والأمينُ ابن الصديق بن عثمان ابن الصديق بن إبراهيم ، من أجل علماء المرواح ، ولد بها سنة (٩٦٥هـ) ، وجاور بالحرمين خمسًا وعشرين سنة ، ثم رجع إلى اليمن ، وأخذ السلوك عن عمر بن جبريل الهتَّار ، بمدينة اللَّخب ، وتوفي ببلده سنة (١٠١٠هـ) ، ودفن بالشجينة ، وهو أحد من يتصل إليه سندنا في القادرية » (١) .

ومن هذه الطرق التي سلكها الزبيدي – أيضًا – : البرهمانية (٢) .

حيث يقول ذاكرًا لنا أحد شيوخه فيها :

« ولقب علي بن علي بن أحمد الشرنوبي ، جدِّ شيخنا يوسف بن علي ، أحد شيوخنا في البرهمانية » (٣) .

ومن الطرق التي سلكها الزبيدي – أيضًا – الأحمدية (٤) .

---

(١) التاج (٧/٦٥) .

(٢) **البرهمانية** : إحدى الطرق الصوفية ، وتعرف بالبرهامية أو البرهانية ، نسبة إلى إبراهيم بن عبد العزيز القرشي الدسوقي ، والملقب بأبي العينين ، والمكنى ببرهان الملة والدين ، من أهل المغرب ، والمتوفى بمصر سنة ست وسبعين وستمائة ، ولها انتشار في أنحاء العالم وبالأخص السودان ومصر . انظر : الكشف عن حقيقة الصوفية لأول مرة في التاريخ لمحمود عبد الرؤوف القاسم ص (٣٥٩ ، ٣٦٨) ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ ، ومجلة الإسلام اليوم – السنة الثالثة – العدد (٣١) ، جمادى الأولى ١٤٢٨هـ – يونيه ٢٠٠٧م ، ص (٤٥) .

(٣) التاج (٧/٧٧) .

(٤) **الأحمدية** : وهي إحدى الطرق الصوفية ، ويقال لها : البدوية ، نسبة إلى أحمد بن علي بن إبراهيم البدوي ، ولد بفاس سنة ست وتسعين وخمسمائة ، ثم رحل إلى بعض البلاد واستقر في طنطا حتى وفاته سنة أربع وثلاثين وستمائة ، وأتباع طريقته منتشرون في بعض محافظات مصر ، ولهم فيها فروع ، وشارتهم العمامة =

حيث يذكر لنا بعض شيوخه فيها ، وهو - كما يقول عنه - :

« الشيخ الزاهد أبو الحسن علي الكُفُوري ، دفين المَحلة ، أحد مشايخنا في الطريقة الأحمدية ، منسوب إلى الكُفُور بالضم ، وهي ثلاث قرى قريبة من البعض ، أخذ عنه القطب محمد بن شعيب الحجازي » [1] .

إلى غير ذلك من الطرق التي سلكها الزبيدي ، وأخذ عن شيوخها .

ولكن من حيث الانتساب ، فالزبيدي ينتسب إلى الطريقة النقشبندية [2] ، ويؤيد ذلك عدة أمور :

١- تصريح الزبيدي بذلك .

حيث يذكر الزبيدي قول النقشبندية - في بعض المسائل - منتسبًا إليها بقوله : أشياخنا النقشبندية أو مشايخنا السادة النقشبندية ، بخلاف الطرق الأخرى ، حيث لم أجد له نقلاً عنهم ، وإنما ذِكْرُ بعض شيوخه الذين أخذ عنهم ، كقوله : أحد شيوخنا في الطريقة كذا ، كما سبق النقل عنه .

وأما النقشبندية فقد صرح بانتسابه إليهم في عدة مواضع :

فيبين لنا في موضع أن من أدبهم قبل الصلاة : المراقبة ومراعاة القلب من الخواطر والعوارض ، فيقول :

« قلت : وهذا بعينه ملحظ أشياخنا النقشبندية فإنهم يأمرون المريد بذلك قبل دخوله

= الحمراء . انظر : معجم الصوفية ص (٥٦) ، والموسوعة الميسرة (٢٦٦/١) .

(١) التاج (٤٥٦/٧) .

(٢) **النقشبندية** : وهي إحدى الطرق الصوفية ، تنسب إلى بهاء الدين محمد بن محمد البخاري ، والملقب بنقشبند ، ولد سنة سبع عشرة وسبعمائة بقرية كوشك هندوان قريبة من بخارا ، ومات بها سنة إحدى وتسعين وسبعمائة ، وهذه الطريقة منتشرة في فارس ، والهند ، وآسيا الغربية . انظر : معجم الصوفية ص (٤٠٦) ، والموسوعة الميسرة (٢٦٧/١) .

في الصلاة والذكر » [١] .

ويقول عن وقت صلاة الضحى :

« وهذه الصلاة هي المسماة بصلاة الإشراق عند مشايخنا السادة النقشبندية » [٢] .

٢- نظمه أرجوزتين في الطريقة النقشبندية :

والتي قال في إحداها [٣] :

فكن محب هذه الطريقة تنل إلى أعلى ذرى الحقيقة
طريقة شريفة ظريفة ليست سخيفة ولا ضعيفة

وقد تكلّف بعض من ترجم للزبيدي [٤] أن جعله : قادري الإرادة ، نقشبندي السلوك ، جمعًا منهم - فيما أظن - بين ما وجدوه من النصوص الدالة على أنه أخذ بالطريقتين ، والأمر - والله أعلم - ليس كذلك ، فقد عرفنا سابقًا مما نقلته من النصوص عن الزبيدي أنه أخذ بأكثر من هاتين الطريقتين ، فماذا نقول إذًا ؟ .

والصحيح أننا نقول : إنه نقشبندي الطريقة انتسابًا - كما صرح هو بذلك - مع سلوكه لأكثر من طريقة ، ولا تناقض في قولنا هذا ؛ لأن الطرق الصوفية كلها تؤدي إلى هدف واحد ، هو العقيدة الصوفية الواحدة ، كما قال قائلهم :

عباراتنا شتى وحسنك واحد وكل إلى ذاك الجمال يشير [٥]

فلا يوجد إلا صوفية واحدة ، غايتها واحدة ، وحقيقتها واحدة ، وطرقها واحدة

---

(١) الإتحاف (٣/٤٣) .
(٢) المصدر السابق (٣/٦١١) ، وانظر أيضًا : (٣/٦١٤) ، (٥/٢٢٦ ، ٤٣٦) .
(٣) الدرة المضيئة ، وهي في مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٨٥) .
(٤) كالكتاني في فهرسه (١/٥٢٧) ، والدكتور صلاح الدين المنجد في ترجمته للزبيدي في كتابه ترويح القلوب ص (٢٥) ، والدكتور هاشم شلاش في كتابه الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (١٢٣) .
(٥) الكشف عن حقيقة الصوفية ص (٩) .

– وإن اختلفت الأسماء – منذ أن وجدت الصوفية حتى النهاية [1] .

وأختم كلامي عن هذا الأصل – من أصول الزبيدي ، وهو المنهج الصوفي – بما قاله أبو بكر جابر الجزائري :

« إن التصوف إما أن يكون هو الإسلام أو غيره ، فإن كان هو الإسلام ، فحسبنا الإسلام ، وإن كان غيره فلا حاجة لنا به ، فإن أصروا إلا على إحياء ميتة التصوف التي ماتت منذ أن هب المسلمون من نومتهم ، وعلى التمدح الفارغ بالمتصوفين الغابرين ، فقولوا لهم :

١– هل أفسد عقائد المسلمين ، وعطل عقولهم ، وعاقهم عن الجهاد ، غير التصوف ؟ .

٢– هل فرق كلمة المسلمين ، وشتت شملهم غير التصوف والمتصوفة ؟ .

٣– هل أوجد الطرق التي كانت عيونًا للاستعمار الغربي ، وعونًا له على احتلال ديار المسلمين غير التصوف ؟ .

هل وضع أصول التصوف من : الطريقة [2] ، والشيخ المأذون [3] ، والعهد ، والبيعة للشيخ ، والأوراد [4] ، والخلوة [5] ،

---

(١) انظر : الكشف عن حقيقة الصوفية ص (٩) .

(٢) **الطريقة** : مصطلح صوفي ، يقصد به : اتصال المريد بالشيخ وارتباطه به حيًا وميتًا ، بواسطة ورد من الأذكار ، بموجبه يخلص الشيخ المريد من كل شدة ، ويخرجه من كل محنة ، ويلتزم المريد بالورد مدى حياته ولا يتركه . انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (١٣) .

(٣) **الشيخ المأذون** : ويراد به وجود شيخ – أو من ينوب عنه – مأذون له في إعطاء الورد للمريد . انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (١٥) .

(٤) **الأوراد** : ويراد به عند الصوفية : الأذكار والأدعية التي يعطيها الشيخ المأذون له – أو من ينوب منابه – للمريد ؛ ليصفو عليها باطنه ، ويصل بها إلى مقام المكاشفة والمشاهدة والفناء في ذات الله تعالى حتى لا يبقى واصل ولا موصول . انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (٢٧) .

(٥) **الخلوة** : ويراد بها عند الصوفية : اعتزال المريد وانفراده في مكان من الأرض مدة لا تزيد على الأربعين ليلة ، ولا تقل على عشر ليال ، وذلك بعد إذن شيخه ، وتحت رقابته ورعايته ، وقد وضعوا لها شروطًا =

والفناء [(١)] ، والكشف [(٢)] ، والشريعة ، والحقيقة ، والظاهر ، والباطن [(٣)] ، غير التحالف المجوسي ، اليهودي الصليبي ؟ .

٤- وهل جاء بمذاهب الحلول ، ووحدة الوجود ، غير التصوف والمتصوفة ؟ وهل قال الكفر الآتي ، وصرح به غير المتصوفة » [(٤)] .

ثم نقل عن رؤوس القوم من الهذيان والكفر ما الله به عليم ، ثم قال :

« أبعد كل هذا وغيره الكثير ، أما يستحي رجل نسب إلى العلم والعلماء أن ينصب نفسه للدفاع عن هذا الكفر السخيف ، ليوقع أمة الإسلام فيه من جديد ، بعد أن أنقذها الله تعالى منه ؟! .

إن الذي يدعو اليوم إلى التصوف بالدفاع عنه - وقد مات - أو بالتمدح بالمتصوفين الغابرين ، فهو إما جاهل ، وقد علمناه ، فليتب إلى الله ، وإما عالم ضال ، يدعو إلى إضلال المسلمين وغوايتهم ، فهو إذن شيطان أو كالشيطان » [(٥)] .



= حتى يصبح المريد من أهل الكشف والمعرفة اللدنية . انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (٢٢) .

(١) **الفناء** : وحقيقته عند الصوفية : الغيبة عن الأشياء ، حتى يصبح المريد لا يرى شيئًا غير الله ، وهو على أقسام عندهم . انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (٤٠) .

(٢) **الكشف** : ويقصد به عند الصوفية : الاطلاع والتعرف على ما وراء الحجاب من الغيوب . انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (٢٧) .

(٣) **الشريعة والحقيقة ، والظاهر والباطن** ، تقسيمات بدعية صوفية ، قسموا فيها الدين إلى : شريعة وحقيقة ، وقصدوا من ذلك استباحة المحرمات ، وارتكاب الموبقات ، وبخاصة للمشايخ المربين من رؤساء طرقهم ، بحجة أن الحقيقة غير الشريعة ، وأنه يجوز لصاحب الحقيقة ما لا يجوز لصاحب الشريعة .
كما قسموا العلم على ظاهر وباطن ، وقصدوا بذلك صرف المسلمين عن العلوم الشرعية ، وتزهيدهم فيها - وهو علم الظاهر - وشغلهم بالعلوم الباطنية الخيالية ؛ وذلك ليتسنى لهم إبعاد الناس عن الإسلام . انظر : إلى التصوف يا عباد الله ص (٤٣) .

(٤) وجاءوا يركضون !!! مهلاً يا دعاة الضلالة !! لأبي بكر جابر الجزائري ص (١٥٣) ، راسم ، جدة ، ١٤٠٦هـ .

(٥) المصدر السابق ص (١٥٥) .

الأصل الثالث : المنهج اللغوي :

ومن الأصول التي سار عليها الزبيدي ، وأخذ بها : المنهج اللغوي .

ولا شك أن اللغة العربية لها منزلة عظيمة في الدين ؛ إذ هي لغة الوحي المبين ، ولسان الرسول الأمين ﷺ ، وقد اصطفى الله ﷻ هذه اللغة من بين سائر لغات العالم ؛ لتكون لغة كتابه الكريم ، الذي ختم الله به الرسالات ، وجعله مهيمنًا على ما قبله من الكتب الإلهية ، حيث يقول سبحانه : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾ (١) .

فارتبطت اللغة العربية بالقرآن ، وارتبط القرآن بالإسلام ، فلا إسلام بلا قرآن ، ولا قرآن بلا لغة عربية .

وبذلك نعلم مدى أهمية اللغة العربية التي لا يمكن فهم الكتاب والسنة إلا بها ، كما أن تركها والجهل بها سبب من أسباب الابتداع في الدين .

ولذلك اعتنى العلماء بتعلم وتعليم اللغة العربية ، والتزموا بها في رسائلهم وخطاباتهم ومؤلفاتهم ، بل وجعلوها من مصادرهم في الاستدلال ، ولكن بضوابط وقيود (٢) .

قال أبو عبيد في نهاية كتابه الإيمان (٣) :

« كتبنا هذا الكتاب على مبلغ علمنا ، وما انتهى إلينا من الكتاب ، وآثار النبي ﷺ والعلماء بعده ، وما عليه لغات العرب ومذاهبها ، وعلى الله التوكل ، وهو

---

(١) سورة يوسف ، آية (٢) .

(٢) انظر : منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة لمحمد بن فهد الداوود ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، بإشراف : الدكتور ناصر الجديع ، والمشرف المساعد : الدكتور محمد الصامل ، عام ١٤٢٢هـ .

(٣) الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته لأبي عبيد القاسم بن سلام ص (٤٩) ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

المستعان » .

ويستشهد أبو عبيد بكلام العرب في الرد على شبه المخالفين لأهل السنة ، حينما استشكلوا عدم زوال اسم الإيمان عن العاصي ، مع نفيه عنه في الأحاديث ، حيث يقول :

« فإن قال قائل : كيف يجوز أن يقال : ليس بمؤمن ، واسم الإيمان غير زائل عنه ؟ قيل : هذا كلام العرب المستفيض عندنا غير المستنكر في إزالة العمل عن عامله إذا كان عمله على غير حقيقته ، ألا ترى أنهم يقولون للصانع إذا كان ليس بمحكم لعمله : ما صنعت شيئًا ، ولا عملت عملاً ، وإنما وقع معناهم هاهنا على نفي التجويد ، لا على الصنعة نفسها ، فهو عندهم عامل بالاسم ، وغير عامل في الإتقان » (١) .

والزبيدي أحد العلماء الذين اعتنوا باللغة العربية عناية فائقة ، فألّف في ذلك العديد من الكتب والرسائل التي تخدم لغتنا العزيزة ، ومن أبرز هذه الكتب وأهمها وأكثرها فائدة كتابه : تاج العروس ، والذي يُعدُّ أكبر المعجمات العربية ؛ لأنه استوعب مادة المعجمات العربية التي سبقته جميعها ، كما يُعدُّ أصح المعجمات العربية ؛ لاهتمام مؤلفه بمعارضة مواده اللغوية في المصادر المختلفة بعضها على بعض ، وتنقية تلك المواد مما علق بها من أوهام ، كما يُعدُّ هذا الكتاب أكبر موسوعة لغوية ، بل ومن أكبر الموسوعات العلمية التي عرفتها العربية في تاريخها الطويل ؛ إذ استقصى المؤلف لغات العرب الفصيحة ، والمسترذلة ، والمعرب ، والدخيل ، والمولد ، والعامي ، والمجاز بأنواعه ، وكثيرًا مما يدور في فلك هذه اللغة الشريفة من مسائل نحوية وصرفية (٢) .

ومما يدل على نزوع الزبيدي اللغوي ، أنه كثيرًا ما يهتم بتحليل اللفظ اللغوي للمصطلحات العقدية وغيرها - كما في كتابه الإتحاف وغيره ، فضلاً عن كتابه تاج العروس - فيعرف مثلاً لفظ (الرسول) قائلاً :

« وأصل الرسل : الانبعاث على تؤدة ، ومنه : ناقة رسلة ، أي : سهلة الانقياد ،

---

(١) الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته لأبي عبيد ص (٤١) .

(٢) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (٦) .

وإبل مراسيل ، ويصدر منه تارة الرفق ، وتارة الانبعاث ، ومنه : اشتق الرسول ، والجمع : رُسُل بضمتين ، ويطلق الرسول تارة على المتحمل بالرسالة ، وتارة على القول المتحمل ، وتارة يطابق ما يراد به ، وتارة يفرد وإن أريد به غير الواحد ، وقد يراد بالرسل الملائكة » (١) .

ويظهر ميل الزبيدي اللغوي – أيضًا – حينما نجده يعتني بذكر مذهب أهل اللغة ، سواء في مسائل الاعتقاد أو تفسير الألفاظ ، مع تصويبه لقولهم ، فمثلاً :

نجده يذكر صفحة كاملة عن أهل اللغة في النسيان والإنساء ، ثم يقول :

« هذا ما ذكره أهل اللغة في النسيان والإنساء ، وأما إطلاق الْمُنْسِي على الله تعالى ، هل يجوز أو لا ؟ فقد اختلف فيه أهل الكلام ، وغاية من احتج بعدم إطلاقه على الله تعالى أنه خلاف الأدب ، وليس هذا محل بسطه » (٢) .

ويقول في مادة : (نوى) واشتقاقها ، وأقوال العلماء في ذلك :

« كلها تمحلات ، وليس في كلام أهل اللغة إلا أنها من نوى الشيء إذا قصده وتوجه إليه » (٣) .

كما يقول في تعريفه لليقين :

« فالشك نقيضه ، وهذا هو مذهب أهل اللغة ، قال الجوهري : اليقين : العلم وزوال الشك ، يقال : يقنت الأمر بالكسر ، يقينًا ، واستيقنت وأيقنت وتيقنت كله بمعنى واحد ، وفي القاموس : يقن كفرح يقنًا ، ويحرك ، وأيقنه وتيقنه واستيقنه ، وبه علمه وتحققه ، واليقين : إزاحة الشك ، وفي عبارات بعض اللغويين : اليقين : العلم الذي لا يشك معه ، وهذا الذي ذكرناه هو المشهور عند أصحابنا من أئمة اللغة ، وعباراتهم

(١) الإتحاف (٧٦/١) .
(٢) التاج (٢٤٠/٢٠) .
(٣) المصدر السابق (٢٦٦/٢٠) .

وإن اختلفت ، فمآلها إلى ما ذكر » [1] .

ويطلعنا الزبيدي على تفسير اسم الله : الصمد ، وأقوال العلماء فيه ، مختتمًا بقول أهل اللغة ، حيث يقول :

« قيل في الصمد ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه الذي لا يطعم ، روي ذلك عن الأعمش ، واستدل بقوله ﷻ : ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [2] ، وفي ذلك إبطال قول من زعم من النصارى أن عيسى – عليه الصلاة والسلام – إله ، وقال الله تعالى في عيسى وأمه – عليهما الصلاة والسلام – : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ [3] ، فبيّن ذلك أن الذي يأكل ويشرب لا يكون إلهًا ، وفي ذلك دلالة على أن كل محتاج إلى شيء فهو غير إله ، والإله هو الغني عما سواه .

القول الثاني : أن الصمد هو الذي لا جوف له ، قاله السدي ، ففيه إبطال قول المشبهة من اليهود والهشامية الذين زعموا أن معبودهم صورة مجوفة ، وقالوا : نصفه الأعلى مجوف ، ونصفه الأسفل مصمد ، كما ذهب إليه هشام وسالم ، فأخبر الله أنه صمد ليس له جوف ولا صورة [4] ولا تركيب ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا .

القول الثالث : ما ذهب إليه أهل اللغة بلا اختلاف أن الصمد : السيد الذي انتهى

---

(١) الإتحاف (١/٦٧٦) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (١٤) .

(٣) سورة المائدة ، آية (٧٥) .

(٤) **الصورة** : من الصفات الذاتية الثابتة لله تعالى بالأحاديث الصحيحة ، وعلى ذلك أهل السنة والجماعة ، قال أبو محمد ابن قتيبة : « والذي عندي – والله تعالى أعلم – أن الصورة ليست بأعجب من اليدين ، والأصابع ، والعين ، وإنما وقع الإلف لتلك ؛ لمجيئها في القرآن ، ووقعت الوحشة من هذه ؛ لأنها لم تأت في القرآن ، ونحن نؤمن بالجميع ، ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حد » [تأويل مختلف الحديث ص (٢٢١)] ، وانظر : صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة لعلوي بن عبد القادر السقاف ص (١٦٥ – ١٦٧) ، دار الهجرة ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

إليه السؤدد ، والمصمود في النوائب الذي يصمد إليه فيها ، وقيل : هو السيد الذي صمد له كل شيء ، أي : قصده ، وتأويل صمود الأشياء لله تعالى : دلالة كل شيء عليه بأنه الصانع الأحد القديم الماجد من عرفه قصده بالرغبة إليه ، والرهبة منه » (١) .

وقد دافع الزبيدي عن أهل اللغة ، ورد على من نال منهم ، وجعلهم رأس العلماء ، ومنبر العلم ، فقال :

« والشيخ ابن حجر [أي : المكي] - رحمه الله تعالى - نسب أهل اللغة قاطبة إلى الجهل مطلقًا ، وليت شعري إذا جَهلْتَ أهل اللغة ، فمن الذي عَلِمَ ؟ وهل الحقائق الشرعية إلا فروع الحقائق اللغوية ؟ (٢) وقد سبق له مثل هذا في التعزير من إقامة النكير ، وقد تصدينا للجواب عنه هنالك على التيسير ، والله يعفو عن الجميع ، وهو على كل شيء قدير » (٣) .

وبسبب تأثر الزبيدي بالمنهج اللغوي (٤) ، ودفاعه عنه ، نجده يقع في أخطائهم التي

---

(١) الإتحاف (٣٠/٢) .

(٢) نقل الزبيدي عن ابن الهمام قوله : « نقل الشرع كثيرًا من الكلمات اللغوية ، كالصلاة والزكاة وغير ذلك إلى معان أخر غير ما وضعت له في اللغة ، فإن الصلاة - مثلاً - وضعت للدعاء فقط ، وقد وضعها الشارع للأفعال المخصوصة ، مما يدل عليه التجديدات العملية الشرعية » [الإتحاف (٧٦/١)] .

فإن كان الزبيدي يريد من أن الحقائق الشرعية فروع للحقائق اللغوية ، أي : أن الألفاظ الشرعية لها معنى في اللغة ، وإن كان الشارع قد نقل بعضها إلى معان أخر غير ما وضعت له في اللغة - وهذا البيان مزية اللغة العربية ، وأنها أوسع وأعم من الحدود الشرعية - فلا إشكال .

وأما إن كان يريد بقوله هذا تقديم الحقائق اللغوية على الشرعية - كمن وقع في تعريف الإيمان - فقد أخطأ ، وجانب الصواب .

قال ابن عثيمين : « واعلم أن الحدود الشرعية أخص من التعريفات اللغوية ، أي : أن التعريفات اللغوية غالبًا تكون أعم وأوسع من التعريفات الشرعية ، إذًا التعريفات الشرعية تخصص عموم المدلولات اللغوية » [الشرح الممتع على زاد المستقنع لمحمد بن صالح العثيمين (٥٠١/٦) ، جمع وترتيب وعناية : الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل ، والدكتور خالد بن علي المشيقح ، مؤسسة آسام ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م] .

(٣) التاج (٣٥١/٧) .

(٤) **المراد باللغويين** : هم الذين يشتغلون بجمع ألفاظ العرب ، واشتقاقاتها ، وتصريفاتها ، وبيان معانيها ، =

وقعوا فيها ، ومن ذلك على سبيل المثال :

- تقديره للخبر في كلمة التوحيد بـ (موجود) أو (معلوم) ، فيقول تحت عنوان : مهمة وفيها فوائد :

« السادسة : المنفي بلا ، قد يكون وجود الاسم ، نحو : لا إله إلا الله ، والمعنى : لا إله موجود أو معلوم إلا الله » (١) .

فانظر كيف قدر الزبيدي - موافقة لبعض اللغويين - الخبر هنا بموجود أو معلوم ، مع ما فيه من محاذير ، ومصادمة للواقع ، الذي يشهد بوجود معبودين كثيرين من دون الله ﷻ ، كما يفهم منه الاتحاد والحلول بين الخالق والمخلوق ، فإذا قيل : لا معبود موجود إلا الله ؛ لزم منه أن كل معبود ، عُبد بحق أو باطل ، هو الله ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا .

والصحيح - والله أعلم - أن تقدير خبر (لا) المحذوف هو كلمة (حق) ، كما جاءت بذلك نصوص الكتاب والسنة ، وبه تنتفي المحاذير السابقة (٢) .

= مستدلين على ذلك بالنثر والنظم من كلام العرب ، ويدخل فيهم - أيضًا - من يشتغل بلسان العرب عامة من نحويين ، وصرفيين ، وبلاغيين ، وأدباء ، وغيرهم . [انظر : التفسير اللغوي للقرآن الكريم للدكتور مساعد بن سليمان الطيار ص (١٠٨) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ] .

وهؤلاء اللغويون : منهم المتقدمون - حتى نهاية القرن الثالث الهجري - وهم على منهج أهل السنة والجماعة في الاعتقاد ، أما المتأخرون فقد تأثروا بمناهج أهل الكلام من اعتزال وغيره ، فضمنوا معاجمهم وتآليفهم - في اللغة عامة - ما يقرر منهجهم الكلامي الذي تأثروا به ، على أن اللغة - تدليسًا منهم وتلبيسًا - تدل على ذلك ، فأخذوا يقررون المناهج الكلامية - كل حسب منهجه - في قوالب لغوية . [انظر : مناهج اللغويين في تقرير العقيدة للدكتور محمد الشيخ عَلِيُّو محمد ص (٤٨) ، مكتبة دار المنهاج ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ] .

(١) التاج (٢٠/٤٠٥) .

(٢) انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول لحافظ حكمي (٤١٦/٢) ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، والمدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة للدكتور إبراهيم البريكان ص (١٠٥) ، دار السنة ، الخبر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

- ومن الأمثلة الدالة على تأثر الزبيدي بالمنهج اللغوي ، ووقوعه في أخطائهم ، قوله بالمجاز .

والمجاز - كما يعرفونه - بأنه : خلاف الحقيقة ، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له إلى معنى آخر ؛ لعلاقة بينهما ، وقرينة تدل على ذلك (١) .

وقد اهتم الزبيدي بالتنبيه على المجاز اهتمامًا كبيرًا فاق به من سبقه من علماء اللغة ، اللذين ميَّزوا بين الحقيقة والمجاز (٢) .

وهذا التقسيم - أعني به : تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز - تقسيم مبتدع ، واصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة المفضلة ، منشؤه من جهة المعتزلة ، والجهمية ، ومن سلك طريقهم من المتكلمين (٣) .

وعن طريق القول بالمجاز ، توصل المعطلون لنفي صفات الكمال والجلال لله ﷻ ، « فقالوا : لا يد ، ولا استواء ، ولا نزول ، ونحو ذلك في كثير من آيات الصفات ؛ لأن هذه الصفات لم ترد حقائقها ، بل هي عندهم مجازات ، فاليد مستعملة - عندهم - في النعمة أو القدرة ، والاستواء في الاستيلاء ، والنزول نزول أمره ، ونحو ذلك ، فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول بالمجاز » (٤) .

---

(١) انظر : التاج (١/٥٨) ، (٨/٣٥) ، وعلم البيان للدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود ص (١٤١) ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ودار المعالم الثقافية ، الأحساء ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب ص (٥٨٩) ، مكتبة لبنان ، بيروت ، عام ٢٠٠٠م .

(٢) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (٥٨٩) .

(٣) انظر : الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٨٤) ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ومختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم الجوزية (٢/٢٧٣) ، تحقيق : سيد إبراهيم ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٤) منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ص (٣٧) ، حققه : أبو حفص سامي بن العربي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

والزبيدي أحد من سلك هذه الطريق ، وتلطخ بأوحالها ، وتاه في ظلماتها ، فنجده يصرح بالمجاز في صفات رب الأرض والسماء ، فضلاً عما صنعه في كثير منها بتفويضها أو تأويلها ، وإن لم يصرح بالمجاز فيها ؛ إذ ذاك – أي : التفويض أو التأويل – نتيجته – أي : نتيجة القول بالمجاز – .

يقول الزبيدي عن صفة العجب لله تعالى :

« أي : عجب ربُّك وأثاب ، فسماه عجبًا مجازًا ، وليس بعجب في الحقيقة » (١) .

فنفى الزبيدي هذه الصفة عن الله ﷻ مع ثبوتها في الكتاب والسنة ، قال تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢ ﴾ (٢) على قراءة بضم التاء ، فتكون الآية إخبار من الله تعالى عن نفسه أنه يعجب (٣) .

وفي السنة : قوله – ﷺ – : « **عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل** » (٤) ، وقوله – ﷺ – : « **إن الله ليعجب إلى العبد إذا قال : لا إله إلا أنت ، قد ظلمت نفسي فاغفر لي ذنوبي ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، قال : عبدي عرف أن له ربًا يغفر ويعاقب** » (٥) .

فالزبيدي نفى هذه الصفة ، متأولاً لها بمعنى الإثابة ، مستندًا في ذلك على المجاز ؛

---

(١) التاج (٢/٢٠٩) .

(٢) سورة الصافات ، آية (١٢) .

(٣) انظر : حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة ص (٦٠٧) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٦) كتاب الجهاد والسير (٥٦) باب الأسارى في السلاسل (١٤٤) حديث رقم (٣٠١٠) .

(٥) أخرجه الحاكم في مستدركه (٢/٩٨) كتاب الجهاد ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، وبذيله التلخيص للذهبي ، بإشراف : الدكتور يوسف المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت ، وصححه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٢١٠) برقم (١٦٥٣) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

لأنه لم يتصور من العجب إلا عجب المخلوق ، الذي عجب من أمر عظيم ذي بال استجد له ، والله تعالى لا تخفى عليه خافية .

وقد خالف الزبيدي بذلك منهج أهل السنة والجماعة في هذه الصفة – وغيرها من الصفات – التي يثبتونها لله تعالى على الوجه اللائق بجلاله وعظمته ، لا يشبه عجب المخلوق بحال من الأحوال .

قال أبو القاسم الأصبهاني [1] :

« وقال قوم : لا يوصف الله بأنه يعجب ؛ لأن العجب ممن يعلم ما لم يكن يعلم ، واحتج مثبت هذه الصفة بالحديث ، وبقراءة أهل الكوفة : ﴿ **بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ** ﴿١٢﴾ ﴾ [2] على أنه إخبار من الله ﷻ عن نفسه » [3] .

ويؤكد الزبيدي قوله بالمجاز في صفات الله تعالى ، حيث يقول في حديث : « **سبحان من تعطَّف بالعز وقال به** » [4] :

« معناه : سبحان من تردَّى بالعز ، والتعطف في حق الله سبحانه مجاز ، يراد به

---

(١) **هو** : أبو القاسم ، إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الطلحي الأصبهاني ، يلقب بـ (قوام السنة) ، ولد سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، ومات سنة خمس وثلاثين وخمسمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠) ، والنجوم الزاهرة (٥/٢٦٠) ، وطبقات المفسرين (١/١١٤) .

(٢) سورة الصافات ، آية (١٢) .

(٣) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني (٢/٤٥٧) ، تحقيق : محمد بن ربيع ابن هادي عمير المدخلي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٥/٤٥٠) كتاب الدعوات (٤٩) باب ما يقوله إذا قام من الليل إلى الصلاة (٣٠) حديث رقم (٣٤١٩) وقال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ليلى من هذا الوجه .

وأخرجه الطبراني في كتاب الدعاء (٢/١٠١٩) باب الدعاء بعد ركعتي الفجر (٥١) حديث رقم (٤٨٢) ، قال محقق الكتاب الدكتور محمد سعيد البخاري : « في إسناده داود بن علي ، وهو مقبول ، ولم أقف على متابع له » ، كتاب الدعاء لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البخاري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

الاتصاف » (١) .

فالزبيدي يرى وجود المجاز في نصوص الشريعة - الكتاب والسنة - وفي اللغة العربية ، كما يظهر ذلك من صنيعه في صفات الله ﷻ الثابتة في الكتاب والسنة ، وكذا ختمه للخلاف بين العلماء في وجود المجاز في اللغة العربية بكلام القائلين بوجوده ، وأن منكره جاحد للضرورة ، ومعطل محاسن لغة العرب (٢) .

ولا شك أن الزبيدي خالف القول الصحيح ، الذي عليه المحققون من أهل العلم ، من منع جواز المجاز في القرآن واللغة العربية .

قال الشنقيطي (٣) :

« والذي ندين الله به ، ويلزم قبوله كل منصف محقق ، أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقًا على كلا القولين :

أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلاً - وهو الحق - فعدم المجاز في القرآن واضح .

وأما على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية ، فلا يجوز القول به في القرآن ، وأوضح دليل على منعه في القرآن : إجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه ، ويكون نافيه صادقًا في نفس الأمر ، فنقول لمن قال : رأيت أسدًا يرمي ، ليس هو بأسد ، وإنما هو رجل شجاع ، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازًا ، أن في القرآن ما يجوز نفيه .

ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن ، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول

---

(١) التاج (٣٩٢/١٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٥٩/١) .

(٣) **هو** : محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي ، الفقيه ، الأصولي ، المفسر ، ولد سنة خمس وعشرين وثلاثمائة وألف ، ومات بمكة سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف . انظر : معجم المؤلفين (١٤٦/٣) .

بالمجاز في القرآن ، وبين جواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته ، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم » (١) .

وأجاد شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم في إيضاح منع المجاز في القـــرآن واللغة العربية ، حتى ألَّف ابن تيمية رسالة مستقلة في هذا الموضوع (٢) ، وجعله ابن القيم طاغوتًا ، وكسره من خمسين وجهًا (٣) .

وأما ما ورد عن الإمام أحمد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ (٤) ، قوله : « فهذا في مجاز اللغة » (٥) .

فالإمام أحمد أراد بذلك ، أن هذا مما يجوز في اللغة ، لا المجاز الـــذي هـــو قـــسيم الحقيقة ، بدليل قوله بعد تلك العبارة بأسطر :

« وأما قوله تعـــالى : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾ ﴾ (٦) فهـــو جـــائز في اللغة » (٧) .

وهذا المعنى هو الذي أراده أبو عبيدة معمر بن المثنى (٨) ، الذي عُرِف عنه أنه أول

---

(١) منع جواز المجاز ص (٣٦) .

(٢) باسم : الحقيقة والمجاز لشيخ الإسلام ابن تيمية – ضمن مجموع الفتاوى – (٢٠/٤٠٠) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عـــام ١٤١٦هـــ – ١٩٩٥م .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم (٢/٢٧١) .

(٤) سورة الشعراء ، آية (١٥) .

(٥) الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله للإمام أحمد بن حنبل ص (٩٢) ، تحقيق : صبري بن سلامة شاهين ، دار الثبات ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

(٦) سورة طه ، آية (٤٦) .

(٧) الرد على الجهمية للإمام أحمد ص (٢٦) .

(٨) **هو** : أبو عبيدة ، معمر بن المثنى التيمي البصري ، ولد سنة عشر ومائة ، ومات سنة تسع ومائتين . انظر : المعارف ص (٥٤٣) ، والمنتظم (١٠/٢٠٦) ، وطبقات المفـــسرين (٢/٣٢٦) ، ومعجـــم الأدبـــاء (١٩/١٥٤) .

من تكلم بالمجاز في كتابه : مجاز القرآن ، أي : ما يجوز – أو يعبر – به عن الآية [(١)] .

وبذلك نعلم – كما أسلفنا – أنه لم يقل بالمجاز أحد من السلف في القرون الثلاثـــة المفضلة ، والله أعلم .



(١) انظر : الإيمان لابن تيمية ص (٨٤) ، ومختصر الصواعق (٢٧٢/٢) .

الأصل الرابع : المنهج المقارن :

وهو منهج يقوم على جمع شيء إلى شيء آخر ؛ للنظر فيهما ، والاطلاع عليهما ، والمقارنة بينهما بمعرفة أوجه الشبه والخلاف فيها ، والحكم عليها (١) .

ويعتبر المنهج المقارِن من أبرز أصول منهج الزبيدي ؛ وذلك لسعة اطلاعه ، وكثرة قراءاته ، وتعدد رحلاته ، وطبيعة نشأته واختلاطاته ، مما أكسبه التعرف على كثير من الآراء والأقوال ، والمذاهب والأديان .

ولذلك نجد الزبيدي كثيرًا ما يقارن بين مذهبه ومذاهب غيره في المسائل التي يتطرق إليها ، وعلى سبيل المثال : بعثة الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – هل هي لطف من الله تعالى ورحمة أو واجب على الله تعالى ؟

فيذكر لنا الزبيدي قوله ، ويتبع ذلك بأقوال بعض الفرق والمذاهب ، حيث يقول :

« اعلم أن البعثة لطف من الله تعالى ، ورحمة للعالمين ؛ لما فيها من حكم ومصالح لا تحصى ، فإن النظام المؤدي إلى إصلاح حال النوع على العموم في المعاش والمعاد لا يكمل إلا ببعثة الأنبياء ، فتجب على الله تعالى عقلاً عند المعتزلة والشيعة ؛ لأنها من اللطف المقرب للإيمان ، واللطف واجب عندهم على الله ﷻ ، وعند الفلاسفة لكونها سببًا للخير العام المستحيل تركه في الحكمة والعناية الإلهية ، وإلى هذا ذهب كثير من الماتريدية ، من أهل ما وراء النهر ، وقالوا : إنها من مقتضيات حكمة الباري ، فيستحيل أن لا يوجد ، كاستحالة السفه عليه ، كما أن ما علم الله وقوعه يجب أن يقع لاستحالة الجهل عليه ، وهذا القول هو معنى قول المعتزلة بوجوب البعثة أو بوجوب الأصلح ، والمختار : أنها لطف من الله تعالى ورحمة ، مَنَّ بها على عباده ، يحسن فعلها ، ولا يقبح تركها » (٢) .

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٧٦/٥) ، والتاج (٤٤٣/١٨) ، ومنهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى ص (١٤٠) .

(٢) الإتحاف (٣١٣/٢) .

كما عقد الزبيدي مقارنة بين الأشاعرة والماتريدية في المسائل المختلف فيها بينهما ، ذكر في آخرها - نقلاً عن غيره - قوله :

« فهذه خمسون مسألة خلافية في التفاريع الكلامية ، ذهب إليه جمهور الماتريدية ، وخالفه فيه جمهور الأشاعرة » (١) .

وقد حرص الزبيدي في شرحه لكتاب قواعد العقائد للغزالي على ذكر قول الأشاعرة والماتريدية وكذا الصوفية ، وأيضًا أهل الحديث - مع تقصير في ذلك - مع عدم إغفاله للطوائف الأخرى من المعتزلة والجهمية والفلاسفة وغيرهم ، بل وكذلك بعض الديانات كاليهودية والنصرانية وغيرهما ، فجاء كتابه حافلاً بالمقارنة بين هذه الفرق والملل .

والزبيدي لم تكن المقارنة من أصوله فيما يتعلق بالعقائد فحسب ، بل تعدى ذلك إلى علومه الأخرى .

ففي الفقه ، يقارن - في المسائل التي شرحها على الإحياء - بين المذهب الحنفي والشافعي ، مشيرًا - أحيانًا - إلى المذهب المالكي والحنبلي .

وفي اللغة - وهو المضمار الذي لا يسابق فيه الزبيدي - عَرَضَ فيه الزبيدي قول الفيروزآبادي على غيره من أئمة اللغة ، كما قام بمقابلة مواد مصادره بعضها على بعض لتنقيتها مما علق بها من أخطاء ، والإشارة إلى اختلاف الروايات ، حتى استطاع أن يميز الصحيح من الخطأ ، والمصحّف من غيره ، مما أقدره على أن يضع كل لفظة في مكانها الذي يجب أن توضع فيه في معجمه ، مع إشارته للأوهام في المعجمات التي سبقته في وضع الألفاظ في غير مواضعها (٢) .

---

(١) الإتحاف (٢/١٨) ، وانظر في هذه المسائل : الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية لأبي عذبة الحسن بن عبد المحسن ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، والماتريدية لأحمد بن عوض الله اللهيبي الحربي ص (٤٩٤) ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤١٣هـ ، والماتريدية للأفغاني (١/٣٧٩) .

(٢) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (٥٢٨) .

وهكذا درج الزبيدي بالمقارنة والمقابلة بين قول وآخر في كل فن من فنون العلــم ، مما جمعه وحصّله .

ولا شك أن هذه المقارنات والمقابلات ، أكسبت الزبيدي عمقًا وثراءً كبيرين ، كما أتاحت له رؤية ودراية بالمسائل التي يتناولها ويدرسها ، وأيضًا مكّنته من الوقوف علـى جوانب الخطأ والصواب لدى كل فرقة وطائفة .

وقصد الزبيدي من وراء تلك المقارنات إطلاع القارئ في كتبه على مقالات الفرق والديانات ، وبيان أوجه الخطأ والصواب فيها ، مع مناقشة الأقوال المخالفة للصواب - عنده - والرد عليها .



الأصل الخامس : المنهج النقدي :

وهو من ثمرة المنهج السابق – المقارن – ولا شك ، إذ أن المطّلع على المفارقات في آراء أصحاب المقالات ، والمتتبع لمعرفة صحيحها من سقيمها ، وصوابها من خطئها ، يستشعر في نفسه القيام بواجب النصح لله ولرسوله ﷺ في بيان الحق وإظهاره ، ودفع الباطل وإزهاقه .

وعلى ذلك ، فالمراد بالمنهج النقدي هو : إبراز الحق وكشفه وتمييزه عن الباطل ، بدحضه وهتك ستره ، تقول : نَقَدَ ، يَنْقُدُ ، نَقْدًا ، وانْتَقَدَهَا ، وتَنَقَّدَهَا : إذا مَيَّز جَيِّدها من رَدِيئها [١] .

والزبيدي سلك هذا المنهج لا في الاعتقاد فحسب ، بل في كل ما حصَّله من العلوم ، سواء في اللغة أو التاريخ أو الفقه أو علم الرجال أو غير ذلك من الفنون التي جمعها ، واطلع عليها .

و لم يكن الزبيدي مجرد ناقل لكلام أهل العلم ، ومقلدًا لهم فيما ينقل عنهم ، بل يدلي بدلوه ، فيتعقب ، ويصوِّب ، ويوجِّه ، ويعترض ، ويناقش ، ويرد ، وإن كان من ينقل عنه على مذهبه ، فضلاً عمن يخالفه في المذهب .

يقول الدكتور غنيم غانم الينبعاوي :

« والقارئ المتتبع لما نقله الزبيدي عن هؤلاء اللغويين الذي صرح المؤلف بالنقل عنهم ، يجد أن صاحبنا هذا الزبيدي قد استفاد من هؤلاء العلماء في بناء كتابه ، ولكن هذه الاستفادة لا تقف عند حد النقل والأخذ من هؤلاء ، بل نجد المؤلف يعترض على بعض الآراء التي قيلت ، وينقدها ، ويذكر وجهة نظره ، وهذا يدل على سلامة فكر المؤلف ، وظهور شخصيته العلمية ، وتحرره من تبعية التقليد » [٢] .

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٤٦٧/٥) ، والتاج (٢٨٢/٥) .

(٢) مقدمة تحقيق كتاب التعريف بضروري قواعد علم التصريف للزبيدي ص (٢١) .

ويؤكد الدكتور هاشم طه شلاش في كتابه : الزبيدي في كتابه تاج العروس (١) هذا الأمر ، من أن الزبيدي سلك منهج النقد ، فنقد صاحب أصل كتابه : الفيروزآبادي ، كما نقد شيخه الفاسي ، بل ووجه نقدًا لبقية أئمة اللغة ، كل ذلك كان منه ابتغاء تنقية اللغة ، وتمييز خطئها من صوابها .

ومن أمثلة استدراك الزبيدي على الفيروزآبادي في قوله : « والضيأب : الذي يتقحم في الأمور ، أو هو تصحيف ضيأر » (٢) .

قال الزبيدي : « قلت : والصحيح أنه لغة فيه ، لا تصحيف كما زعمه المصنف ، انظره في لسان العرب » (٣) .

ومما رد به على شيخه الفاسي في ضبط كلمة : (أَحِمَّاء) حيث يقول :

« واشتبه على شيخنا ، فظن أنه بالتخفيف ، فاعترض على المصنف [أي : الفيروزآبادي] وقال : الصحيح : احمام إن صح ، وقال : ثم ظهر لي أنه لعله أحِمَّاء كأَخِلاَّء ، وفي ثبوته نظر ، فتأمل .

قلت [أي : الزبيدي] : وهذا كلام من لم يراجع كتب اللغة ، وهو غريب من شيخنا [أي : الفاسي] مع سعة اطلاعه ، كيف وقد صرح به ابن سيده في المحكم ، والزمخشري في الأساس وغيرهم » (٤) .

ومما تعقب به أئمة اللغة ، ما جاء في تاجه (٥) من قوله :

« وأنافت : موضع باليمن ، والصواب أنه أيافت بالتحتية ، وقد صحفه الصاغاني » .

---

(١) ص (٤٧٤) .
(٢) التاج (٢/١٦١) .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق (١٦/١٧٥) .
(٥) (٣/٢٧٣) .

ويجمع الزبيدي بين أقوال من اختلف في أبي الحسن الأشعري ، هل كان شافعيًا أو مالكيًا ؟ بقوله :

« ولِمَ لا يكون الشيخ عارفًا بالمذهبين ، يفتي بهما ، كما كان ابن دقيق العيد وغيره من جهابذة العلماء ، ويكون دعوى كل من الفريقين صحيحًا فتأمل » (١) .

ويتعقب الزبيدي في علم الأنساب والرجال من جعل ابن كلاَّب أخًا ليحيى بن سعيد القطان ، حيث يقول :

« قلت : الرجل معروف بابن كلاب ، واسمه عبد الله ، واختلف في اسم أبيه على قولين : محمد أو سعيد ، وظاهر سياق أئمة النسب أن كلابًا اسم جد له أو لقب جد له ، وإن كان سبق في أول الترجمة خلاف ذلك ، فإنه مبني على غير مشهور ، ويحيى بن سعيد القطان ، جدُّه فروخ ، وهو من موالي تميم ، ولم أر من ذكر له أخًا اسمه عبد الله ، ولم يأت بهذه الغريبة إلا والد الفخر ، فيحتاج إلى متابعة قوية ، والله أعلم » (٢) .

وقصدت من إيراد هذه الأمثلة المتنوعة في نقد الزبيدي للآراء المخالفة لما حققه ، بيان أن المنهج النقدي متأصل في الزبيدي ، فلا يكاد يرى رأيًا ، أو ينقل قولاً مخالفًا له إلا رده وناقشه .

وهذا الصنيع من الزبيدي جعلني استنبط أن ما تركه من الأقوال والآراء التي ينقلها عن العلماء دون تعقيب أو استدراك أو تعليق ، يكون ذلك القول قوله ، وذاك الرأي رأيه ، والله أعلم .

والذي يهمنا هنا في هذا المنهج ، هو ما استدركه الزبيدي أو تعقبه أو رد على قائله مما يتعلق بمسائل الاعتقاد ؛ إذ هو المعني في بحثنا .

ولما كان الزبيدي – كغيره من المسلمين – أغلى وأنفس ما يملك هو العقيدة

---

(١) الإتحاف (٢/٦) .

(٢) المصدر السابق (٢/٨) .

الإسلامية التي حرص على حفظها ، وصونها مما يخدش فيها ، فضلاً عما ينقضها ، فأخذ يذب عما يعتقده ، ويدافع عما يدين به ، بكل ما أوتي به من قوة ، فيعترض ويتعقب ، ويناقش ويرد ، ويسقط الأقوال المخالفة له .

إلا أن الزبيدي لما كان على منهج كلامي – ماتريدي – فقد أخطأ الطريق فيما رد به على أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد ، ظنًا منه أن الحق معه ، وأن هؤلاء – أي : أهل السنة والجماعة – حشوية ، ومجسمة ، وغير ذلك من الألفاظ التي نبزهم الزبيدي بها ، متأثرًا بغيره في ذلك ، مما أوقعه في أخطاء عقدية ، خدش بها معتقده ، وقد صدق من قال : كم مريد للخير لا يبلغه .

ومع ذلك فقد أجاد الزبيدي فيما رد به على الطوائف والملل الأخرى ، كالمعتزلة والجهمية واليهودية والنصرانية وغيرهم .

وأكتفي بذكر مثالين في بيان تعقب الزبيدي ونقده لمن خالفه في مسائل الاعتقاد .

المثال الأول : **وصف الباري تعالى بالقديم عند المتكلمين** ، حيث نقل عن الراغب :

« اشتهر وصف الباري تعالى بالقديم في عبارات المتكلمين ، ولم يرد في شيء من القرآن والآثار الصحيحة وصفه تعالى به ، لكن قد ورد في بعض الأدعية ، وأحسبها مأثورة : يا قديم الإحسان ، قاله الراغب .

قلت [أي : الزبيدي] : قد أجمعت الأمة على وصفه تعالى به ، وورد ذكره في بعض الأخبار التي ذكرت فيها الأسماء الحسنى ، ودل عليه من القرآن قوله ﷻ : ﴿ **وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ** ﴿٦٠﴾ ﴾ (١) ، والخبر الذي ورد فيه ذكره هو . . . عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « **إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها كلها دخل الجنة** » (٢) فساقها ، وذكر منها بعد الفتاح : القديم . . . وزعمت المعتزلة أن الله تعالى

---

(١) سورة الواقعة ، آية (٦٠) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٣٠) كتاب الدعوات (٨٠) باب لله مائة اسم غير واحدة (٦٨) حديث رقم (٦٤١٠) ، ومسلم في صحيحه (١٦٣٨/٤) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار =

لا يوصف بأنه قديم ، ولا بأنه كان عالمًا في الأزل بنفسه ، وسيأتي البحث في ذلك ، والرد عليهم إن شاء الله تعالى » (١) .

المثال الثاني : رده على المعتزلة في نفي الرؤية ، حيث يقول :

« حملت المعتزلة قوله تعالى : ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝** ﴾ (٢) بمعنى : منتظرة ، وهو مردود بوجوه مذكورة في محالها من كتاب قواعد العقائد » (٣) .

ففي المثال الأول لم يرتض الزبيدي ما قاله الراغب الأصفهاني من أن صفة القديم لله تعالى لم ترد في القرآن ولا في السنة ، فيتعقبه بورود ذلك .

فانظر كيف يستدرك الزبيدي ويتعقب على ما ينقله عن العلماء ؛ وإن كان قد خالف منهج أهل السنة والجماعة في ذلك ، ووافق منهج المتكلمين الذين يثبتون القديم اسمًا لله تعالى وصفة له (٤) .

وهنا لم يفرق الزبيدي بين ما هو من باب الإخبار أو من باب الصفات ، فباب الإخبار أوسع من باب الصفات ؛ إذ الإخبار لا يشترط فيه أن يكون توقيفيًا ، بينما الصفات لا بد أن تكون توقيفية ، فيخبر عن الله تعالى بأنه قديم ، ولكن لا يسمى ولا يوصف بأنه قديم ؛ لعدم ثبوته في القرآن والسنة (٥) .

وأما ما استدل به الزبيدي من القرآن فليس بنص على الاسم ، وإنما هو فهم

= (٤٨) باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢) حديث رقم (٢٦٧٧) ، والحديث أخرجه الشيخان دون سرد الأسماء .

(١) الإتحاف (٣١/٢) .

(٢) سورة القيامة ، آية (٢٢ - ٢٣) .

(٣) الإتحاف (٦١٥/٥) .

(٤) انظر : لوامع الأنوار (٣٨/١) .

(٥) انظر : المصدر السابق (١٢٤/١) ، وصفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة للسقاف ص (٢٤) .

واستنباط ، وهذا يخرجه من كون توقيفيًا [1] ، كما أن ما استدل به من السنة من سـرد الأسماء فضعيف لا تقوم به الحجة [2] .

وفي المثال الثاني أحسن الزبيدي في رده على المعتزلة نَفْيَهم رؤية الله ﷻ وتأويلهم لها بالانتظار .

وهكذا يرتسم الزبيدي لنفسه هذا المنهج الأصيل – أعني به : المنهج النقدي – على أنه لا يكون مجرد ناقل وآخذ للمعلومة دون أن يعرضها على ما لديه من أدلة وبراهين أو علم وفهم .



(١) **التوقيفي** : ما ثبت بنص من القرآن أو صحيح السنة ، واسم القديم ليس كذلك ، مع العلم أن الله تعـالى سمى نفسه بالأول ، كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾ [سورة الحديد ، آية (٣)] وثبت عنه ﷺ أنه قال : « اللهم أنت الأول فليس قبلـك شـيء » [أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٥٥/٤) كتاب الذكر (٤٨) باب ما يقول عند النوم (١٧) حديث (٢٧١٣)] ، وهذا الاسم يغني عن القديم ، وهو أبلغ منه وأحسن ؛ لدلالته على القدم ، وأنه لم يسبقه شيء ، بل ولم يماثله . انظر : تعليق الشيخ عبد الله بابطين على اللوامع [الحاشية (٣٨/١)] .

(٢) انظر : أسماء الله الحسنى لعبد الله بن صالح الغصن ص (١٤٩) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعـة الأولى ، ١٤١٧هـ ، فقد خص في كتابه هذا فصلاً ، درس فيه الروايات والطرق التي سردت الأسماء الحسنى ، قال في آخره : إنه لا يثبت عن النبي ﷺ حديث صحيح يحتج به في سرد الأسماء ، وكل الطرق والروايات التي رويت في هذا فهي ضعيفة : إما من جهة السند ، أو من جهة المتن ، أو من كليهما .

الأصل السادس : المنهج الموضوعي :

ويقصد به : الحيادية للوصول إلى النتائج الحقيقية ، بحيث يبتعد الباحث عن النزعات الفكرية ، والعوامل الذاتية ، والرغبات الشخصية ، التي تشكل قيمه ومبادئه وتوجهاته (١) .

والمنهج الموضوعي منهج إسلامي ، فالقرآن كثيرًا ما يدعو الناس إلى التجرد للحق بالتعقل والتفكر في القضايا – وبالذات التوحيد – المطروحة عليهم ، دون التأثر بالعقيدة – الفاسدة – التي عليها الآباء ، أو السعي للحصول على رغبة شخصية من مال أو منصب أو جاه أو نحو ذلك .

فيرشد القرآن إلى النظر والتفكر في مخلوقات الله ﷻ وآياته العظام ، فيقول الله ﷻ : ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ (٢) ، ويقول : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ ﴾ (٣) ، ويقول : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ (٤) ، ويقول : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ (٥) .

وهكذا يستمر القرآن بتوجيه العقول والأنظار إلى التذكر والتفكر دون التأثر بفكر سابق أو متاع زائل أو تعصب مقيت سافل ، للوصول إلى الحق والأخذ به ، ومعرفة

---

(١) انظر : أسس المنطق والمنهج العلمي للدكتور محمد فتحي الشنيطي ص (١٣٥) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠م ، وعلم الاجتماع الديني ص (٨٠) ، ومنهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى ص (١٤٥) .

(٢) سورة الذاريات ، آية (٢١) .

(٣) سورة الغاشية ، آية (١٧ – ٢١) .

(٤) سورة الزمر ، آية (٤٢) .

(٥) سورة المؤمنون ، آية (٨٠) .

الباطل ونبذه .

فالقرآن يردد كثيرًا : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ (١) ، ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (٢) ، ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ (٣) ، ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (٤) ، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾ (٥) ، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ ﴾ (٦) ، ﴿ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ (٧) .

والنبي ﷺ طبق منهج الموضوعية ، حتى وصل إلى الحق ودعا إليه ، فترك ما كان عليه آباؤه في الجاهلية ، واعتزلهم في غار حراء (٨) ، يتعبد لله تعالى الليالي ذات العدد ، طالبًا للحق ، ساعيًا إليه ، حتى سطع نور الوحي ، ونزل عليه ، ومع ذلك يتبصر في الأمر الذي حدث له ، فيذهب مع زوجته خديجة (٩) رضي الله عنها إلى ورقة بن نوفل (١٠) ، يستبصر في أمره ، ويستفسر عن وضعه ، فلما علم أنه الحق تهيأ له ، وأخذ به مع مخالفته لما عليه آباؤه ومجتمعه (١١) .

---

(١) سورة الأعراف ، آية (٥٧) .

(٢) سورة القصص ، آية (٥١) .

(٣) سورة النحل ، آية (١٧) .

(٤) سورة الأنبياء ، آية (١٠) .

(٥) سورة البقرة ، آية (٧٣) .

(٦) سورة البقرة ، آية (٢١٩) .

(٧) سورة السجدة ، آية (٢٧) .

(٨) **حراء** : جبل من جبال مكة ، على ثلاثة أميال ، كان النبي ﷺ قبل أن يأتيه الوحي يتعبد في غار من هذا الجبل ، وفيه أتاه جبريل عليه السلام . انظر : معجم البلدان (٢٦٩/٢) .

(٩) **هي** : أم المؤمنين ، خديجة بنت خويلد بن أسد القرشية ، أول زوجات النبي ﷺ ، ولم ينكح عليها امرأة حتى ماتت ، وهي أم أولاده جميعًا إلا إبراهيم ، توفيت قبل الهجرة بثلاث سنوات . انظر : المعارف ص (٧٩) ، والإصابة (٢٨١/٤) .

(١٠) **هو** : ورقة بن نوفل بن أسد القرشي ، ابن عم خديجة رضي الله عنها ، كان امرءًا قد تنصر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبراني ، وكان شيخًا كبيرًا قد عمي ، رغب في دين محمد ﷺ لما نزل عليه الوحي ، ووعد بنصرته إن بُعث إلا أنه توفي رضي الله عنه قبل ذلك . انظر : المعارف ص (٣٥) ، وأسد الغابة (٤١٦/٥) .

(١١) انظر : الفصول في سيرة الرسول لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ص (٣٨) ، تحقيق : سيد بن عباس الجليمي ، دار الصفا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ومختصر سيرة الرسول ﷺ =

وأخذ الصحابة ﭫ بهذا المنهج ، فطلبوا الحق متجردين من موروثات الآباء ، غير آبهين ولا ملتفتين لحظوظ النفس والشهوات ، حتى أصابوا الحق ، فتمسكوا به ، ودعوا إليه ، وهكذا التابعون ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

إلا أن هناك من لم يوفق للحق ، وإن كان قد قرب منه ؛ لعدم تخلصه من المؤثرات المحيطة به .

ولذلك فبقدر ما يحقق الإنسان - الباحث - الموضوعية بقدر ما يصيب الحق أو يقرب منه .

وقد حاول الزبيدي أن يحقق الموضوعية في منهجه ، حتى إنه كثيرًا ما يردد قوله : « والحق أحق أن يتبع » (١) .

إلا أن الزبيدي لم يسلم من النزعات الفكرية ، والعوامل الذاتية ، التي حالت بينه وبين الوصول إلى الحق في بعض المسائل الاعتقادية .

ومع ذلك نجد الموضوعية في شخصية الزبيدي تلمع في جانبين :

الأول : الأمانة العلمية .

والثاني : العدل والإنصاف .

أما الأمانة العلمية في نقل النصوص ونسبتها إلى أصحابها ، ومقارنة النسخ الخطية للوصول إلى نص المؤلف . . . وغيرها ، فهي منهجية إسلامية أصيلة دعا إليها الإسلام ، فأمر بالتثبت في الأخبار ، وحث على الصدق والعدل ، ونهى عن الكذب والقول بلا علم ، وامتثل المسلمون هذا المنهج القويم ، وطبقوه في حياتهم ، ودونه العلماء في كتبهم

= لمحمد بن عبد الوهاب ص (٦٨) ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٨هـ ، والسيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق للدكتور سليمان بن حمد العودة ص (١٧٥) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(١) الإتحاف (٣/٥٠٩) .

متمثلاً في علم مصطلح الحديث التي تميزت به هذه الأمة عن غيرها من الأمم (1) .

والزبيدي إنما سار على منهج علماء الإسلام في هذا الباب ، من نسبة الأقوال إلى قائليها ، وتصحيح الألفاظ من ناقليها ، ومقابلة النسخ بعضها على بعض لمعرفة صحيحها من سقيمها ، وأصلها من بديلها .

وقد بذل الزبيدي قصارى جهده لتحقيق الأمانة العلمية في العزو ، والنقل ، والمقابلة ، ونحو ذلك ، حتى قال في أحد المواضع التي نقل فيها ما يقارب ثلاث صفحات عن تقي الدين السبكي في رسالة له سماها : نيل العلا في العطف بلا ، وهي جواب عن سؤال لولده بهاء الدين أبي حامد (2) ، قال الزبيدي في آخر ذلك :

« قلت : هذا خلاصة السؤال والجواب نقلتهما من نسخة سقيمة ، فليكن الناظر فيما ذكرت على أهبة التأمل في سياق الألفاظ ، فعسى أن يجد فيه نقصًا أو مخالفة » (3) .

كما أن الزبيدي يسجل بكل دقة وأمانة ما يقع في المعجمات والكتب الأخرى في الفنون المختلفة من أوهام أو تقصير ، سواء بتصحيف وتحريف ، أو إغفال وإهمال ، أو وضع الألفاظ في غير مواضعها ، أو الأخطاء العلمية ، مما تناوله في كتابه : تاج العروس (4) .

وقد تحرى الزبيدي في نسبة القول إلى أصحابه ، فذكر في مقدمة كتابه الإتحاف (5) الكتب التي أخذ منها ونقل واستفاد ، سواء في علم اللغة أو الفقه وأصوله أو

---

(1) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود (1/37) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1415هـ - 1995م .

(2) **هو** : بهاء الدين ، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي ، الشافعي ، اشتغل بالعلوم فمهر فيها وأفتى ودرس وله عشرون سنة ، ولد سنة سبع عشرة وسبعمائة ، ومات سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (10/190) ، وشذرات الذهب (6/226) .

(3) التاج (20/400) .

(4) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (526) .

(5) انظر : الإتحاف (1/4) .

الحديث أو ما يتعلق بأصول الدين والاعتقاد ، أو التصوف والرقائق ، أو كتب التـواريخ وأسماء الرجال ، ثم قال :

« وأما ما نقلت منه مسألة أو فائدة أو كلمة غريبة أو نادرة عجيبة مـن أجـزاء ومعاجم ومسانيد ومشيخات ورسائل وأمالي ومستخرجات فشيء لا أحصيه الآن ، كما ستقف عليه عند رفع الستور عن وجه البيان » [1] .

بل نقل الزبيدي كلام أهل العلم بكل دقة وأمانة ونزاهة ، ولو كانوا له مخـالفين ، ولرأيه ناقدين ، وعلى منهجه معترضين ، دون أن يُحرّف كلامهم ، أو يلفق في أقوالهم ، أو يجتزئ من حديثهم ، فيلبس به عليهم ما لم يقولوه ، أو يتفوَّهوا به ، كما يفعله مـن لا أمانة له ولا نزاهة .

ومن أمثلة ذلك : ما نقله الزبيدي عن ابن أبي العز الحنفي [2] من شـرحه علـى العقيدة الطحاوية ما يبطل قوله – أي : قول الزبيدي – أن كلام الله نفساني ، ما نصه :

« وأما من قال : إنه معنى واحد ، واستدل بقول الأخطل المـذكور ، فاسـتدلال فاسد ، ولو استدل مستدل بحديث في الصحيحين ، لقالوا : هذا خبر واحد ، ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به ، فكيف وهذا البيت قد قيـل إنـه مصنوع منسوب إلى الأخطل وليس هو في ديوانه ؟ وقيل : إنما قـال : إن البيـان لفـي الفؤاد ، وهذا أقرب إلى الصحة ، وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به ، فـإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام ، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفس كلمـة الله ، واتحـد اللاهوت بالناسوت ، أي : شيء من الإله بشيء من الناس ، فيستدل بقول نصراني قـد ضل في معنى الكلام عن معنى الكلام ، ويترك ما يعلم من معنى الكلام في لغة العـرب ، وأيضًا فمعناه غير صحيح ؛ إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلمًا ؛ لقيام الكلام بقلبه ، وإن

(١) انظر : الإتحاف (١/٦) .

(٢) **هو** : أبو الحسن ؛ علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الصالحي الحنفي ، المعروف بابن أبي العز ، ولي القضاء ، وقد امتحن ، ولد سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة ، ومات سنة اثنتي وتـسعين وسـبعمائة . انظر : شذرات الذهب (٦/٣٢٦) ، ومعجم المؤلفين (٢/٤٨٠) .

لم ينطق به و لم يسمع ، وهذا معنى عجيب ، وهو أن هذا القول له شبه قوي بقول النصارى القائلين باللاهوت والناسوت » (١) .

ونقل الزبيدي - أيضًا - عن ابن تيمية وابن القيم وغيرهما ما أنكروه على الغزالي بدقة مع رده عليهم (٢) .

ولا شك أن الالتزام بالأمانة العلمية في النقل يُفيد الحِفَاظُ على تراث المنقول عنه ؛ إذ قد يُفقد كتابه المدوّن منه كلامه المنقول منه ، وهذا أمر محسوس ، فكم من قول لعالم نُقِلَ مع فقدان كتابه .

كما أن من فوائد الالتزام بالأمانة العلمية في النقل ، إطلاعُ الناظر في الكتاب على الأقوال - في المسألة المختلف فيها - مما قد يكون سببًا في اهتدائه إلى الحق والصواب إذا ما نظر في ذلك بعين التجرد للحق ، بعيدًا عن التعصب والتقليد والهوى .

والزبيدي يحقق - أيضًا الموضوعية في جانب العدل والإنصاف ، فيدعو طالب العلم إلى التحلي بهذا الخلق العظيم ، والتخلي عما يقابله من البغي والظلم ، الذي يسببه التعصب والتقليد ، فيقول :

« والله يأمر بالعدل ، وما تحلى طالب العلم بأحسن من الإنصاف وترك التعصب » (٣) .

وكثيرًا ما ينص الزبيدي على الإنصاف عند نقله للخلاف أو رده على من يخالفه في المسألة .

يقول الزبيدي في بيانه لمسألة الجهر بالبسملة في الصلاة :

« قلت : قد أفرد هذه المسألة بالتصنيف جماعة ، منهم : ابن خزيمة ، وابن حبان ،

(١) الإتحاف (٢٣٢/٢) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٣٨/١ - ٥٥) .
(٣) المصدر السابق (٣١٠/٣) .

والدارقطني ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، والخطيب البغدادي ، وآخرون ، وقد أذكر هنا أحاديث الطرفين ، والآثار الواردة عن الصحابة ومن بعدهم ، مقدمًا أحاديث الجهـــر ، مراعاة لمذهب المصنف [الغزالي] مع الكلام على كل حديث وأثر مما اقتضاه المقام مـــع كمال إنصاف ، وعدم تعصب ، متوكلاً على الله ، معتمدًا على مواهبه ﷻ ، ومع ذلك فلكل وجهة ، ولكل نصيب فيما اجتهد فيه » (١) .

ويقول الزبيدي في معرض مناقشته ورده لأدلة المخالف له في القول بفرضية التسليم في الصلاة :

« قلت : نتكلم مع البيهقي هنا بإنصاف ، فنقول : . . . » (٢) .

ويقف الزبيدي موقف المنصف العادل بإظهار الصواب ، ورد الخطأ ولو كان مـــن شيخه مع ترحمه عليه ، وتقديره له ، حيث يقول :

« والطباع : واحد طباع الإنسان ، على فعال ، نحو مثـــال ومهـــاد ، ومثلـــه في الصحاح والأساس وغير هؤلاء من الكتب ، فقول شـــيخنا : ظـــاهره - بـــل صـــريحه كالصحاح - أن الطباع مفرد ، كالطبع والطبيعة ، وبه قال بعض من لا تحقيق عنـــده ، تقليدًا لمثل المصنف [الفيروزآبادي] والمشهور الذي عليه الجمهـــور أن الطبـــاع جمـــع طبع اهـــ .

يُتَعَجب من غرابته ومخالفته لنقول الأئمة التي سردناها آنفًا ، وليت شعري من المراد بالجمهور ؟ هل هم إلا أئمة اللغة : كالجوهري ، وابن سيده ، والأزهري ، والصاغاني ، ومن قبلهم : أبو القاسم الزجاجي ؟ فهؤلاء كلهم نقلوا في كتبهم أن الطباع مفرد ، ولا يمنع هذا أن يكون جمعًا للطبع من وجه آخر كما يدل له نص الأزهري .

وأرى شيخنا - رحمه الله تعالى - لم يراجع أمهات اللغة في هذا الموضع - ســـامحه الله

(١) انظر : الإتحاف (٣/٢٩٩) .

(٢) المصدر السابق (٣/١٣٠) .

تعالى ، وعفا عنا وعنه - ، وهذا أحد المزالق في شرحه ، فتأمل » (١) .

وكثيرًا ما يقف الزبيدي مدافعًا عن الفيروزآبادي في مواطن عديدة من التاج ، يبين فيها خطأ ما ذهب إليه شيخه الفاسي ، وصواب ما ذهب إليه الفيروزآبادي (٢) .

كما « دافع الزبيدي عن الجوهري دفاعًا منصفًا ، فوضع الحق في نصابه ، وبين أن الكثير من مآخذ الفيروزآبادي ، ركب فيها المصنف خلاف الصواب ، ومع ذلك كان نقده خفيفًا لا تشعر معه إلا بالروح العلمية البعيدة عن الأهواء .

ومع ذلك أنصف الزبيدي صاحب القاموس كثيرًا ، ووقف بجانبه في كثير من مآخذه على الجوهري ، مع حبه للأخير وثقته به » (٣) .

ومن إنصاف الزبيدي المتأثر بالفكر الصوفي : قبوله قول شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير الصوفية - وغيرهم من الطوائف - ووصفه له بأنه كلام نفيس جدًا ، مع ما فيه من بيان شيخ الإسلام ابن تيمية أن من تفسير الصوفية ما فيه معان باطلة يدخل في قسم من أخطأ في الدليل والمدلول .

فينقل الزبيدي عن ابن تيمية قوله في تفسير القرآن :

« وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك ، بل مبتدعًا ؛ لأنهم كانوا أعلم به ، وبتفسيره ، وبمعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ ، وأما الذين أخطأوا في الدليل لا في المدلول ، كمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء ، يفسرون القرآن بمعان صحيحة في نفسها ، لكن القرآن لا يدل عليها ، مثل كثير مما ذكره السلمي في الحقائق ، فإن كان فيما ذكروه معان باطلة دخل في القسم الأول ، والله أعلم » (٤) .

---

(١) التاج (٣١٧/١١) .

(٢) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (٥٢٠) .

(٣) المصدر السابق ص (٥١٤) .

(٤) الإتحاف (١٥٠/٥) .

ومما يدل على حب الزبيدي للعدل والإنصاف وامتثاله بذلك : ترحمه للعلماء ، وتقديره إياهم ، واحترامه لهم ، مع عدم تنقصهم ، أو النيل منهم ، بل يثني عليهم ، ويلقبهم بألقابهم التي عرفوا بها ، وإن خالفوه في المذهب والمعتقد ، كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما .

كما أن الزبيدي يعترف بوقوعه في الخطأ - فيما ألفه - ويطلب ممن وقع على ذلك أن يصلحه ، ويدعو له ، ويصفح عنه ، وهذا من إنصافه وعدله .

يقول في خاتمة كتابه الإتحاف (١) :

« سائلاً ممن وقف عليه من الأفاضل ، ومن كل كامل ، أنار الله بصيرته ، وجبل على الإنصاف سريرته ، أن يصفح بحلمه عن عثاري وزللي ، ويسد بسداد فضله خطأي وخللي » .



(١) (١٤/٦٥٣) .



المبحث الثاني

سمات منهج الزبيدي

عرفنا - فيما سبق - أصول منهج الزبيدي ، وسنتعرف - بمشيئة الله تعالى - في هذا المبحث على سمات منهجه .

ولكن قبل أن أذكر هذه السمات ، يستحسن بي أن أُعَرّف بلفظة (سمات) لا سيما وقد عرَّفت بلفظة (منهج) في المبحث السابق .

والسمات : جمع ، مفردها : سمة ، تقول : وَسِمَ ، يَسِمُ ، وَسْمًا وَسِمَةً بمعنى العلامة ، فأصل الكلمة : الواو والسين والميم ، وهو أصل واحد يدل على أَثَرٍ وَمَعْلَم [1] .

قال الزبيدي :

« قال شيخنا [الفاسي] : فالسِّمَةُ هنا مصدر ، وتكون اسمًا بمعنى العلامة » [2] .

وعلى ذلك ، فسمات منهج الزبيدي هي : العلامات الواضحات ، التي تظهر في طريقة الزبيدي أحيانًا ، وتختفي أحيانًا .

وهذه السمات هي :

السمة الأولى : الأصالة في الدراسة .

السمة الثانية : العناية بالحديث .

السمة الثالثة : الميل لأهل السنة والجماعة .

السمة الرابعة : الاضطراب .

السمة الخامسة : الإسهاب والاختصار .

السمة السادسة : الشمولية .

وإليك هذه السمات بشيء من التفصيل .

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٦/١١٠) ، والمصباح المنير ص (٢٥٣) .

(٢) التاج (١٧/٧٢٦) .

السمة الأولى

الأصالة في الدراسة

حاول الزبيدي جاهدًا أن يتخلى من موروثاته الكلامية ، وأفكاره الصوفية في دراسته للمسائل الاعتقادية ، معتمدًا على الدليل والبرهان ، طارحًا عن نفسه التقليد والتعصب بلا بينة من سنة أو قرآن ، فخالف منهجه الكلامي ، ومسلكه الصوفي في بعض المسائل التي وُفِّق فيها إلى الدليل .

ولذلك كثيرًا ما يردد الزبيدي قوله حينما يخالف مذهبه في مسألة من المسائل ، أو يستدرك على الغزالي في إتحافه (١) ، أو يرد على شيخه الفاسي في تاجه (٢) : « والحق أحق أن يتبع » .

ومع ذلك لم يوفق الزبيدي لإصابة الحق في كثير من المسائل الاعتقادية ، ولكن حسبه أنه اجتهد في تحصيله ، وبذل الوسع في حصوله ، وكم من مريد للخير لا يبلغه .

وقد ظهرت أصالة الزبيدي في دراسة المسائل في عدة جوانب ، منها :

– ما يتعلق بمذهبه العقدي :

خرج الزبيدي عن مذهبه العقدي الماتريدي في بعض المسائل ، معتمدًا على الدليل ، ومن ذلك على سبيل التمثيل : عدم النكير على من أثبت الصوت في كلام الله ﷻ .

فالزبيدي يوجه بعدم النكير على من أثبت الصوت في كلام الله تعالى للأحاديث الواردة فيه ، خلافًا لمذهبه في إنكار الحرف والصوت في كلامه تعالى (٣) ، بل ويرد عليهم

---

(١) (٥٠٩/٣) .

(٢) (٣٤٧/١٦) .

(٣) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١٢٩٥/٣) ، ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد بن عبد اللطيف بن محمد نور (٥٢٤/٢) ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، والماتريدية للحربي ص (٣٥٩) ، والماتريدية للأفغاني =

بما نقله عن الحافظ ابن حجر (١) ، مع وصفه له بالإجادة والإنصاف واتباع الحق الـذي لا محيد عنه .

قال الزبيدي :

« قال الحافظ : وهذا حاصل كلام من نفى الصوت من الأئمة ، ويلزم منه : أن الله تعالى لم يسمع أحدًا من ملائكته ولا رسله كلامه ، بل ألهمهم إياه ، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين ؛ لأنها التي عهد أنها ذات مخارج ، ولا يخفى ما فيه ؛ إذ الصوت قد يكون من غير مخارج ، كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلمنا ، لكن يمنع القياس المذكور ، وصفة الخالق لا تقاس على صفة المخلوق ، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ، ثم إما التفويض وإما التأويل ، وبالله التوفيق اهـ .

[قال الزبيدي] : ولقد أجاد - رحمه الله تعالى - وأنصف ، واتبع الحق الذي لا محيد عنه ، ويفهم من هذا أن من قال بالصوت نظرًا للأحاديث الواردة فيه لا ينسب إلى الجهل والتبديع والعناد كما فعله السعد وغيره ، فتأمل ذلك » (٢) .

- ومن أصالة الزبيدي ما يتعلق بمسلكه الصوفي :

فالزبيدي وإن كان قد سلك المنهج الصوفي إلا أنه لم يرتض منهم ما جاء عنهم مخالفًا للدليل ، ولكنه مع ذلك كان متلطفًا معهم غاية التلطف ، حتى إنه ليتكلف في تخريج كلامهم في تبرئتهم - غالبًا - مما قالوا به على أنه منسوب إليهم ، ومع ذلك فهو يحكم على هذا الأمر المخالف للدليل على أنه كفر وزندقة وجهالة وضلالة .

= (١٢٢/٣) .

(١) **هو** : أبو الفضل ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني ، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، ومات سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة . انظر : هدية العارفين (١٢٨/١) ، والبدر الطالع (٨٧/١) ، ومعجم المؤلفين (٢١٠/١) .

(٢) الإتحاف (٢٣٨/٢) .

ومن أمثلة ذلك ما قال به غلاة الصوفية من سقوط التكاليف عن العبد إذا بلغ مقام المعرفة (١) .

قال الزبيدي :

« وقد فسر غالب المفسرين قوله تعالى : ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾ (٢) بالموت ، وهو معنى صحيح ذكره أئمة اللغة ، ومال كثيرون إلى أنه إطلاق حقيقي ، وصوب بعضهم أنه مجازي من تسمية الشيء بما يتعلق به ، حققه شيخنا في حاشية القاموس .

وهذا التفسير الذي ذكرناه متفق عليه عند المفسرين ، خلافًا للزنادقة ، فإنهم قالوا : إن العبد إذا وصل إلى مقام حقيقته ارتفعت عنه العبادة .

وهذا تلبيس وافتراء منهم على أهل الله العارفين ، ثم إن المراد بمفاد الآية الكريمة : أن دُم على طاعة ربك ، كما حققه غير واحد » (٣) .

فالزبيدي يحكم على هذا القول بأنه زندقة ، وهو من أقوال الزنادقة – ولكن من هم الزنادقة ؟!! – مع تبرئته للصوفية ، الذين سماهم أهل الله العارفين من ذلك .

وفي موضع آخر يزيد الزبيدي الأمر وضوحًا في أن هذا القول : كفر وزندقة وجهالة وضلالة ، مع توجيهه لما نقل عن بعض الصوفية أنهم يقولون به ، حيث يقول :

« فصل : العبد ما دام عاقلاً بالغًا ، لا يصل إلى مقام يسقط عنه الأمر والنهي ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾ (٤) ، فقد أجمع المفسرون على

---

(١) انظر : تلبيس إبليس ص (٤٤٣) ، وفضائح الصوفية ص (٥٤) ، ومنار الهدى لطالب بيان الحق والهدى وبيان طرق أهل الزيغ والردى لمحمد أولى بن المنذر الأنصاري ص (٨٦) ، مطابع المدينة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

(٢) سورة الحجر ، آية (٩٩) .

(٣) الإتحاف (٦٨٣/١) .

(٤) سورة الحجر ، آية (٩٩) .

أن المراد به : الموت .

وذهب بعض أهل الإباحة إلى أن العبد إذا بلغ غاية المحبة ، وصفا قلبه من الفضلة ، واختار الإيمان على الكفر والكفران ، سقط عنه الأمر والنهي ، ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر .

وبعضهم إلى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة ، ويكون عبادته التفكر ، وتحسين الأخلاق الباطنة ، وهذا كفر وزندقة وجهالة وضلالة ، . . .

وأما ما نقل عن بعض الصوفية : من أن العبد السالك إذا بلغ مقام المعرفة سقط عنه تكليف العبادة ، فوجهه بعض المحققين منهم بأن التكليف مأخوذة من الكلفة بمعنى المشقة ، والعارف يعبد ربه بلا كلفة ولا مشقة ، بل يتلذذ بالعبادة ، وينشرح قلبه بالطاعة ، ويزداد شوقه ونشاطه بالزيادة ، علمًا بأنها سبب السعادة » (١) .

- ومن أصالة الزبيدي تعقبه على شيوخه أو من نقل عنهم أو شرح لهم كتابًا .

فالزبيدي كان ذو أدب جم مع شيوخه ، ومحب ومقدر لمن نقل عنهم أو شرح لهم كتابًا ، إلا أنه مع ذلك لم يُسَلِّمْ للجميع ما قالوا به إلا إذا وافق الدليل - عنده - ، وأما ما خالف الدليل فهو مردود على قائله ، وإن كان من شيخه أو ممن يكن لهم الحب والتقدير .

ومن أمثلة ذلك : مخالفته لأحد شيوخه في غسل الثياب الجديدة ، بحجة أنها من شغل النصارى ، وأن أياديهم متنجسة .

يقول الزبيدي :

« وهذه وسوسة كبيرة ، اعترت بعض العلماء الصالحين ، ولقد أدركت بعض مشايخي لم يكن يلبس من هذه الثياب التي تعمل من الصوف ، وتصبغ ألوانًا ، وتجلب من الروم ، حتى يغسلها في البحر ثلاث مرات ؛ توهمًا من أنها من شغل النصارى ، وأن

(١) الإتحاف (٢/٤٤٩) .

أيايدهم متنجسة ، وأن تلك الأصباغ لا تسلم من مخالطتها بالنجاسات ، فهذا وأمثال ذلك وساوس ونزعات أجارنا الله منها » (١) .

فالزبيدي لم يقبل من شيخه هذا الصنيع المخالف للدليل ، كما لم يقبل من الغزالي ما أورده من قصص مستدلاً بها على جواز دخول الدار بغير استئذان صاحبه ؛ اكتفاءً بعلمه بالإذن .

ومن هذه القصص التي ذكرها الغزالي : أن رجلاً جاءه ضيوف ، وليس عنده شيء ، فذهب إلى دار صاحبه ، فلم يجده ، فدخل الدار ، وأخذ القدر الذي على النار ، وقدمه لضيوفه ، ثم لما جاء صاحب الدار وسأل عن الطعام ، قيل له : أخذه فلان لأضيافه ، فقال : قد أحسن ، فلما لقيه قال : يا أخي إن عادوا فعد (٢) .

قال الزبيدي :

« ولكن ليس لكل أحد ينظر إلى ظواهر هذه القصص ، فيدخل البيوت بغير استئذان ، ويمد يده إلى ما يحل له النظر إليه فضلاً عن الأخذ ، ولكن بشروط ، هي الآن أعز من الكبريت الأحمر ، فأين الذي يطمئن إليه القلب أو تستروح النفوس إليه ، ولذا قال القائل :

صاد الصديق وكاف الكيمياء معًا … لا يوجدان فدع عن نفسك الطمعا

وقد رأيت جماعة من المنسوبين إلى الطائفة العلية ، قد استولى عليهم الشيطان بوساوسه ، وأراهم أن جميع ما في يد الأحباب مشترك الانتفاع ، لا ملك لهم حقيقة ، فإذا دخلوا بيت واحد منهم ، فما وقع عليه بصرهم أخذوه ، مأكولاً كان أو ملبوسًا أو نقدًا أو متاعًا ، سواء رضي به صاحب الشيء أو لم يرض ، وهذه الطريقة أقرب إلى طريقة الإباحية ، أعاذنا الله من ذلك ، فليحذر المريد من معاشرة أولئك ، والله

(١) الإتحاف (٤٩٥/٢) .

(٢) انظر : إحياء علوم الدين للغزالي مع الإتحاف (٦١٨/٥) .

أعلم » [1] .

فالزبيدي لا يقبل ما أورده الغزالي من هذه القصص على جواز دخول الـدار بـلا استئذان على الإطلاق ، كما يرد على الصوفية صنيعهم هذا ، ويجعله من الإباحية .

والزبيدي لا يقتصر على الأصالة في الدراسة في الجوانب السابقة فحسب ، بـل يتعداها إلى ما يتعلق بجميع العلوم التي تناولها كالفقه واللغة والنسب وغيرها ، فلا يكتفي بالنقل ، وإنما يتعقب ، ويصوب ، ويرجح بحسب الدليل والبرهان الذي وصل إليه .



(١) الإتحاف (٥/٦١٨) .

السمة الثانية

العناية بالحديث

وهو « ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة » (١) .

وقد اعتنى الصحابة الكرام ، والتابعون ومن تبعهم بإحسان بالحديث ، فميزوا الصحيح من السقيم ، والقوي من الضعيف ، فضلاً عن الموضوع والمكذوب ، وفق منهج عملي وعلمي رصين .

ولقد بلغ من حرص الصحابة رضي الله عنهم في حياته ﷺ أن تتبعوا أقواله وأعماله ، حتى إن بعضهم ليتناوب مع أخيه في ملازمة مجلسه ، كما كانت القبائل البعيدة عن المدينة ترسل إليه ﷺ من أفرادها من يأخذ عنه ، ويتعلم على يديه ؛ ليرجع إليهم معلمًا مرشدًا ، وكذلك كان من عادتهم رضي الله عنهم أن يسألوا زوجات النبي ﷺ فيما يتعلق بشؤون الرجل مع أهله ؛ لعلمهن بذلك ، كل ذلك منهم ليقتدوا به ، ويقفوا عند حدود أمره ونهيه ، ويلتزموا بهديه ، ويتعلموا سنته .

وأما بعد وفاته ﷺ فقد توجهت عنايتهم بالحديث بالتثبت في روايته ، من قطع المسافات البعيدة لإجادته ، وكذلك كتابته في الصحف والأجزاء ، ونشره بين الأنام حتى لا يضيع شيء من الحديث ، أو يخفى على جمهور المسلمين ، فإن نسي أحدهم ، لم ينس الآخر ، بل وبلغ بكثير من الصحابة رضي الله عنهم أنه لا يقبل الحديث من أحد إلا بشاهد أو يمين (٢) .

و « لما انتشر الإسلام ، واتسعت البلاد ، وشاع الابتداع ، وتفرقت الصحابة في

---

(١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص (١٥) ، مكتبة المعارف ، الطبعة الثامنة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٢) انظر : مفتاح السنة لمحمد عبد العزيز الخولي ص (١٩) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، وتدوين السنة النبوية - نشأته وتطوره - للدكتور محمد بن مطر الزهراني ص (٢٧) ، دار الخضيري ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

الأقطار ، ومات كثير منهم ، وقل الضبط » (١) « سلكت الأجيال التالية لجيل الصحابة الأخيار من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة طرقًا ومجالات أخرى لحفظ السنة ، والعناية بها ، حسب الإمكانات والوسائل المتوفرة لهم في تلك العصور .

وقد تمثلت تلك المجالات في :

١- العناية بحفظها .

٢- السؤال عن الإسناد .

٣- البحث في أحوال الرجال ، ونقلة الأخبار ، الذي نتج عنه علم الرجال ، الذي أصبح ميزة هذه الأمة المسلمة عن غيرها من الأمم .

٤- تدوين السنة ، الذي بدأ بصحف وأجزاء ، ثم تطور إلى مصنفات مبوبة ومرتبة » (٢) .

والزبيدي أحد أعلام هذه الأمة ، الذين اعتنوا بالحديث ، حفظًا ، وتدريسًا ، وتصنيفًا .

فحفظ الأحاديث الكثيرة ، وميز صحيحها من سقيمها ، وعرف مخرجيها ، ورواتها ، وطرق أسانيدها ، وتضلع في هذا الفن ، حتى فاق أقرانه ، وسبق بعض أشياخه ، فكان من ألقابه التي عرف بها ، وامتاز بها : (المحدث) (٣) .

واعتنى بالحديث تدريسًا ، فشرع في إملائه على طريق السلف ، بذكر الأسانيد ، والرواة المخرجين من حفظه على طرق مختلفة ، كما شرع في درس بقراءة صحيح البخاري ، وآخر صحيح مسلم ، وثالث في الشمائل للترمذي ، ورابع في المسلسلات من الأحاديث وغيرها من الدروس التي كان يعقدها في المساجد أو المنازل أو أماكن

---

(١) مفتاح السنة ص (٢١) .

(٢) تدوين السنة النبوية ص (٣٨) .

(٣) انظر : تاريخ الجبرتي (٧٣/٢) .

النزهة [١] .

كما اعتنى بالحديث تصنيفًا ، فصنف فيه ما يربو على ثلاثين كتابًا [٢] ، بين جمع وترتيب ، وتخريج ودراسة أسانيد ، وما يتعلق بهذا الفن من مصطلحه وعلومه .

ومن عناية الزبيدي بالحديث ، أن جعله من شواهده في اللغة – كما في كتابه تاج العروس – مشيرًا إلى اختلاف الرواية فيه أحيانًا ، أو ذكر مناسبته تارة ، أو تكملته وذكر تمامه مرة ، أو شرحه إن احتاج إلى ذلك [٣] .

كما اعتنى بتخريج أحاديث الإحياء للغزالي ، ودرس أسانيده ، فقال في مقدمة كتابه الإتحاف [٤] :

« فهذه تقريرات شريفة ، وتحريرات منيفة ، أمليتها على كتاب الإحيا للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي – رحمه الله تعالى – حين سئلت في إقرائه ، مستعينًا بحول الله ، شاكرًا لحسن بلائه ، جانحًا فيه إلى حل عباراته ، ومشيرًا إلى كشف الغموض عن رموزه وإشاراته ، مخرجًا أحاديثه على طريقة حفاظ المحدثين ، مبينًا لأسانيد ما فيه من أقوال العلماء والعارفين » .

وقال في معرض نقله عمن أخذ على الغزالي احتجاجه بالضعيف والموضوع :

« قلت : والأمر كذلك ، فإن الأحاديث التي ذكرها المصنف ما بين متفق عليه من صحيح وحسن بأقسامهما ، وفيه الضعيف والشاذ والمنكر والموضوع على قلة كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى » [٥] .

والزبيدي وإن اعتنى بتخريج الأحاديث ، ودراسة أسانيدها إلا أنه متساهل في

---

(١) انظر : تاريخ الجبرتي (٧٥/٢) .

(٢) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (١٣٣) .

(٣) انظر : المصدر السابق ص (٤٦٥) .

(٤) (٣/١) .

(٥) الإتحاف (٣٨/١) .

الاستشهاد بها وروايتها ، ولعل ذلك ناتج عن تأثره بالمنهج الصوفي ، ولذلك حاول أن يعتذر للغزالي عما أورده في كتابه (الإحياء) من أحاديث ضعيفة أو موضوعة باعتذارات واهية ، ذكر منها :

- « أن بعض من يضعفه أصحاب الحديث هو من علماء الآخرة ، ومن أهل المعرفة بالله تعالى ، فهذا مذهبه في الرواية والحديث غير طريقة بعض أصحاب الحديث ، فيعمل في روايته بمذهبه ؛ لئلا يكون أصحاب الحديث حجة عليه ، بل هو حجة عليهم » [١] .

- « وأن بعض من يضعفه أهل الحديث يقويه بعضهم ، وبعض من يجرحه ويذمه واحد يعدله ويمدحه آخر ، فصار مختلفًا فيه ، فلم يرد حديثه بقول واحد دون من فوقه أو مثله » [٢] .

- وأن « الحديث إذا لم ينافه كتاب أو سنة ، وإن لم يشهد له أو لم يخرج تأويله عن إجماع الأمة ، فإنه يوجب القبول والعمل » [٣] .

- وأن « الحديث إذا تداوله عصران أو رواه القرون الثلاثة أو دار في العصر الواحد ، ولم ينكره علماؤه ، أو كان مشهورًا لا ينكره الطبقة من المسلمين احتمل ووقع به حجة ، وإن كان في سنده قول إلا ما خالف الكتاب والسنة الصحيحة أو إجماع الأمة أو ظهر كذب ناقليه بشهادة الصادقين من الأئمة » [٤] .

ويستمر الزبيدي في ذكر مثل هذه الاعتذارات الواهية ، حتى نقل عن بعض أهل الحديث - وهو الزهري [٥] - فيما يقول عنه من حديث : لم أسمع به ؟ فيقال له : أَكُلُّ

---

(١) الإتحاف (٦٨/١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) **هو** : أبو بكر ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، =

حديث رسول الله ﷺ سمعت ؟! فيقر أنه لم يسمع كل حديث رسول الله ﷺ وإنما بعضه ، فيقال له : اجعل هذا الحديث في الذي لم تسمعه (1) !! .

ثم يقول الزبيدي بعد ذلك :

« فهذا الذي ذكرت لك هو أصل في معرفة الحديث ، وهو علم لأهله ، وطريق هم سالكوه ، وما قصدت بذلك الإزراء ولا التنقيص لمقام أصحاب الحديث ، كلا والله ، بل إني محب لهم ، ومعتقد حسن طريقتهم ، وإنما أوسعت في الكلام ليظهر بذلك علو نظر الإمام أبي حامد ، وإن أكثر ما قيل فيه من جهة إيراده الأحاديث الضعيفة في كتابه غير متجه ؛ إذ مقصده جميل ، لا يتعدى عن حسن الظن بهؤلاء الذين رووها في كتبهم ، ونقل هو عن تلك المصنفات ، والله تعالى يجعل ما كتبته خالصًا لوجهه الكريم ، ومقربًا إلى جنات النعيم ، آمين آمين آمين » (2) .

ولا شك أن الزبيدي قد أخطأ السبيل ، وضل الطريق ، باعترافه على نفسه بأن هذا علم لأهله ، وأهله قد دونوا هذا العلم وأوضحوه ، وأصَّلوه ، ووضعوا قواعده ، وبينوا مبادئه ، فعلينا الرجوع إلى كلامهم ، والوقوف على قواعدهم ؛ إذ هم سادات هذا الفن ، وجهابذة هذا العلم ، من أمثال : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه (3) ، وعلي ابن المديني (4) ، ويحيى

= وأحد الأعلام المشهورين ، مات سنة أربع وعشرين ومائة . انظر : طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم ابن علي بن يوسف الشيرازي ص (٦٣) ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٧٨م ، والعبر ص (١٢١) ، وسير أعلام النبلاء (٣٢٦/٥) ، وتهذيب التهذيب (٤٤٥/٩) .

(1) انظر : الإتحاف (٦٨/١) .

(2) المصدر السابق (٦٩/١) .

(3) **هو** : أبو يعقوب ، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي ، المعروف بابن راهويه المروزي ، أحد الأئمة ، ولد سنة إحدى وستين ومائة ، ومات سنة ثمان وثلاثين ومائتين . انظر : التاريخ الكبير (٣٧٩/١) ، وطبقات الحنابلة (١٠٩/١) ، وتهذيب التهذيب (٢١٦/١) .

(4) **هو** : أبو الحسن ، علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح التميمي السعدي مولاهم ، أحد الأعلام الأثبات ، وحافظ العصر ، عابوا عليه إجابته في المحنة ، لكنه تخلى وتاب ، واعتذر بأنه كان خاف على نفسه ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين . انظر : التاريخ الكبير (٢٨٤/٦) ، وميزان الاعتدال في نقد الرجال =

ابن معين [1] وغيرهم .

فأين كلام هؤلاء أو غيرهم من جهابذة الإسلام فيما ادعاه الزبيدي من قبول رواية علماء الآخرة على طريقتهم لا طريقة أصحاب الحديث ؟!! .

ثم إن هذا القول يفتح بابًا شره عظيم ، وخطره مستطير ؛ إذ يلزم منه صحة عمل كل طائفة – مبتدعة – بما ترويه ؛ إذ هم الحجة على غيرهم ، ولا حجة لغيرهم – من أصحاب الحديث – عليهم .

وأما الاعتذارات الأخرى ، فقد عمم الزبيدي فيها القول ، وإلا فأي إجماع هذا الذي يدعيه ؟!! أإجماع أهل الكلام – من أشاعرة وماتريدية – ؟!! وهو الذي يظهر كما هو واضح من صنيعه في تقرير كثير من المسائل الاعتقادية .

وأيضًا ، فأي مخالفة للكتاب والسنة الصحيحة التي يقصدها ؟!! أهي مسالك الصوفية والمسائل الكلامية ؟!! كلا ، بدليل موافقته للغزالي في كثير من ذلك .

ولو أراد الزبيدي بمخالفة الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع ، ما عليه أهل السنة والجماعة ، لوافق أصحاب الحديث فيما أخذوه على الغزالي من شحن كتابه الإحياء بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وهو المطلوب .

وقد اعترف الغزالي على نفسه بأن بضاعته في علم الحديث مزجاة [2] .

كما أن أهل الحديث – ممن جاء بعد الغزالي – من أمثال ابن الجوزي ، والذهبي [3]

= لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٣/١٣٨) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، وتهذيب التهذيب (٧/٣٤٩) ، وتقريب التهذيب ص (٤٠٣) ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص (٢٧٥) .

(١) **هو** : أبو زكريا ، يحيى بن معين بن عون بن زياد المري البغدادي ، من أئمة الحديث ، ولد سنة ثمان وخمسين ومائة ، ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين . انظر : طبقات ابن سعد (٧/٣٥٤) ، والتاريخ الكبير (٨/٣٠٧) ، وسير أعلام النبلاء (١١/٧١) .

(٢) انظر : مقارنة بين الغزالي وابن تيمية ص (٨) .

(٣) **هو** : أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي ، ولد سنة =

وغيرهما ، ذكروا أن كتاب الإحياء فيه من الأحاديث الموضوعة وما لا يصلح غير قليل ، وسبب ذلك أن الغزالي لم يكن له علم بالآثار ، ولا خبرة بالسنن النبوية (١) .

فكان على الزبيدي أن يقبل قولهم - بكل عدل وإنصاف - ولا يتكلف في رد كلامهم ؛ لعلمه بهذا الفن ، وعنايته به ، وإجادته له .

ومن عناية الزبيدي بالحديث أن جعله أحد مصادره في الاستدلال ، كما سيأتي في موضعه - إن شاء الله تعالى - مع زيادة توضيح وبيان .



= ثلاث وسبعين وستمائة ، ومات سنة ثمان وأربعين وسبعمائة . انظر : البداية والنهاية (٢٣٦/١٤) ، وشذرات الذهب (١٥٣/٣) ، وهدية العارفين (١٥٤/٦) ، والبدر الطالع (١١٠/٢) .

(١) انظر : مقارنة بين الغزالي وابن تيمية ص (٧) .

السمة الثالثة

الميل لأهل السنة والجماعة

وهم : « المتمسكون بكتاب الله ، وسنة نبيه ﷺ ، وما اتفق عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يومنا هذا ، ولم يخالفوا في شيء من أصول الدين ، ويدخل في ذلك عوام المسلمين المقتدون بهم » (١) .

وهذا المصطلح « وصف شرعي وواقعي صادق ومعبر ، يتميز به أهل الحق عن أهل البدع والأهواء ، وهذا بخلاف ما يظنه البعض من أن (أهل السنة والجماعة) إنما هو اسم أحدث عبر السنين ، وأنه لم يعرف إلا بعد الافتراق ، والحق أنه اسم شرعي مأثور عن سلف هذه الأمة ، منذ عهد الصحابة والتابعين ، والصدر الأول ، والقرون الفاضلة » (٢).

ولكن التسمية بذلك شاعت واشتهرت بعد الافتراق ؛ لتمييز أهل الحق عن غيرهم من أهل البدعة والافتراق .

« ومصطلح أهل السنة ، له إطلاقان : عام وخاص :

أما الإطلاق العام : فالمراد به ما يكون في مقابل الشيعة ، فتدخل جميع الفرق المنتسبة إلى الإسلام – عدا الشيعة – في مفهوم أهل السنة ، وعليه يصح تقسيم المسلمين إلى سنة وشيعة . . .

وأما الإطلاق الخاص : فالمراد به ما يكون في مقابل أهل البدع والمقالات المحدثة ، كالشيعة ، والخوارج ، والجهمية ، والمعتزلة ، والمرجئة ، والأشاعرة ، وغيرهم من أهل

---

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/٣٨) ، وانظر : حراسة العقيدة للدكتور ناصر ابن عبد الكريم العقل ص (٤٤) ، مطابع أضواء المنتدى ، الرياض ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/٢٥) ، وأهل السنة والجماعة للدكتور عواد بن عبد الله المعتق ص (١٠٩) ضمن مجلة البحوث الإسلامية ، العدد (٧٢) .

(٢) حراسة العقيدة ص (٥٠) ، وانظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/٤١) ، وأهل السنة والجماعة للدكتور المعتق ص (١١٠) .

البدع ، فهؤلاء لا يدخلون في مفهوم أهل السنة بالإطلاق الخاص » [١] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« فلفظ (أهل السنة) يراد به : من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة ، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة .

وقد يراد به : أهل الحديث والسنة المحضة ، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ، ويقول : إن القرآن غير مخلوق ، وإن الله يرى في الآخرة ، ويثبت القدر ، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة » [٢] .

وقد أخطأ الزبيدي في إطلاق هذا اللقب - بالوجه الخاص - على الأشاعرة والماتريدية [٣] ، موافقًا لمن سبقه ممن كان على أصول تلك المدرستين أو إحداهما أو كان متأثرًا بهما [٤] ، كما سار على ذلك المتأخرون ممن جاء بعد الزبيدي [٥] .

قال الزبيدي في مقدمة شرحه لكتاب قواعد العقائد للغزالي :

« استمددت في تفصيل مجملها ، وإيضاح مبهمها ، وتبيين مشكلها ، بالكتب المؤلفة في طريقتي إمامي السنة والهدى ، وبدري المعالي في سماء الاهتداء والاقتداء ، الإمام

---

(١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لعثمان بن علي حسن (٢٨/١) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، وانظر : منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة (٢٥/١) .

(٢) منهاج السنة النبوية (٢٢١/٢) .

(٣) انظر : الإتحاف (٨/٢) .

(٤) انظر : الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ص (٢٦) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، والملل والنحل (٨١/١) ، ومنهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل لمحمد بن ناصر السحيباني ص (٣٨١) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، وتلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان ص (٣٨) .

(٥) انظر : الفرق الإسلامية في الميزان للدكتور يحيى هاشم حسن فرغل ص (٢٨١) ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، طبعة : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

أبي الحسن الأشعري ، والإمام أبي منصور الماتريدي » [1] .

وقال في موضع آخر تحت عنوان : مقدمة وفيها فصول :

« الفصل الأول : في ترجمة إمامي السنة أبي الحسن الأشعري ، وأبي منصور الماتريدي » [2] .

بل يقرر الزبيدي أن المعني بأهل السنة والجماعة عند الإطلاق هم الأشاعرة والماتريدية ، فيقول :

« الفصل الثاني : إذا أطلق أهل السنة والجماعة ، فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية » [3] .

وأود التنبيه هنا على أن كل ما نقلته عن الزبيدي من نص على أن هذا – أي : القول – قول أهل السنة ، إنما المراد بهم هؤلاء في الدرجة الأولى .

والتحقيق أن إطلاق لقب أهل السنة والجماعة على الأشاعرة – أو الماتريدية – بالمعنى الخاص « على ثلاث مراتب :

فمن كان منهم على اعتقاد الأشعري في مرحلته الأخيرة السنية ، فمعدود في أهل السنة والجماعة .

ومن كان أكثر إثباتًا ، وإنما أثر عنه نفي يسير ، كالبيهقي مثلاً ، فهو أقرب إلى أهل السنة .

ومن لم يقل بذلك ، وأظهر مع ذلك مقالة تناقض اعتقاد الأشعري في آخر مراحله فهو إلى الجهمية أقرب منه إلى أهل السنة المحضة » [4] .

---

(١) الإتحاف (٢/٣) .

(٢) المصدر السابق (٢/٤) .

(٣) المصدر السابق (٢/٨) .

(٤) منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة (١/٤٩) .

وعلى ذلك ، فلا يصح إطلاق أهل السنة والجماعة على الأشاعرة – أو الماتريدية – بالمعنى الخاص بأي حال من الأحوال ، وذلك لسببين :

١- عدم وجود أشاعرة على ما كان عليه الأشعري في الإبانة ، وهي مرحلته الأخيرة السنية .

٢- ومن كان منهم على اعتقاد الأشعري في مرحلته الأخيرة السنية – كما في كتابه الإبانة – فهو معدود من أهل السنة ، ولا ينبغي له الانتساب إلى الأشعرية ؛ إذ الانتساب إليها بدعة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأشاعرة :

« وأما من قال منهم بكتاب (الإبانة) الذي صنفه الأشعري في آخر عمره و لم يظهر مقالة تناقض ذلك ، فهذا يعد من أهل السنة ، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة ، لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة ، ويفتح بذلك أبواب شر » (١) .

وقال في موضع آخر في معرض كلامه عن الجهمية ، وأهم على ثلاث درجات : شرها الغالية الذين ينفون أسماء الله وصفاته ، والثانية : وهو تجهم المعتزلة ونحوهم ، الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة ، لكن ينفون صفاته ، قال :

« وأما الدرجة الثالثة : فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية ، لكن فيهم نوع من التجهم ، كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة ، لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية ، أو غير الخبرية ، ويتأولونها كما تأول الأولون صفاته كلها .

ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث ، كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث .

---

(١) المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات لشيخ الإسلام ابن تيمية – ضمن مجموع الفتاوى – (٣٥٩/٦) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام : ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار أيضًا في الجملة ، لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول ، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه ، وفي هـذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف ، وهؤلاء إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية ، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة ، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعًا عظيمًا فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه .

وأما المتأخرون فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر ، وقدموهم على أهـل السنة والإثبات ، وخالفوا أوليهم ، ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته ، وأكثر الناس يقولـون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات » (١) .

وبهذا نعلم أن هذا المصطلح – أعني به : أهل السنة والجماعة – وصف شـرعي ، لا يصح إطلاقه إلا على من كان على ما كان عليه النبيﷺ وصحابته الكرام ، والتابعون لهم بإحسان ، ممن سلم من الشبهات في الاعتقاد ، ولم يخالف في شيء من أصول الإيمان .

ومن هؤلاء : الأئمة الأربعة ، أبو حنيفة (٢) ، ومالك ، والشافعي (٣) ، وأحمـد ،

---

(١) الرد على الطوائف الملحدة والزنادقة لشيخ الإسلام ابن تيمية – ضمن الفتاوى الكبرى الفقهية لابن تيمية – (٣٧٢/٦) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

(٢) **هو** : أبو حنيفة ، النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي الكوفي ، صاحب المذهب ، عني بطلب الآثار ، وارتحل في ذلك ، ولد سنة ثمانين ، ومات سنة خمسين ومائة . انظر : التاريخ الكبير (٨١/٨) ، وسير أعـلام النبلاء (٣٩٠/٦) ، وميزان الاعتدال (٢٦٥/٤) .

(٣) **هو** : أبو عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس القرشي المطلبي الشافعي ، صاحب المـذهب ، ونسيب رسول اللهﷺ وابن عمه ، ولد سنة خمسين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين . انظر : مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٧١/١) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التـراث ، القـاهرة ، والمنتظم (١٣٤/١٠) ، وطبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابـن قاضـي شـهبة الدمـشقي (١٩٢/١) ، تحقيق : الدكتور الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

وبعض المنتسبين إليهم : كأبي يوسف [١] ، ومحمد بن الحسن [٢] ، وابن أبي زيد القيرواني [٣] ، والآجري [٤] ، وابن جرير الطبري ، وأبي جعفر الطحاوي [٥] ، وابن أبي العز الدمشقي ، وابن تيمية الحراني ، وابن قيم الجوزية وغيرهم [٦] .

وقد بدت ملامح ميل الزبيدي إلى أهل السنة والجماعة في صور شتى ، يظهر فيها مدى محبة الزبيدي لهم ، واعترافه بفضلهم ، والتزامه الأدب والاحترام معهم .

ومن هذه الصور :

- **ثناؤه على أئمة السنة ، واعترافه بفضلهم :**

يصف الزبيدي الإمام أحمد بن حنبل بأنه (سيدنا) ؛ اعترافًا منه بفضل هذا الإمام الجليل ، وتقديرًا منه له ، وإلماحًا إلى مكانته ومنزلته .

---

(١) **هو** : أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، صاحب أبي حنيفة ، جمع بين الفقه والحديث ، ولد سنة ثلاث عشرة ومائة ، ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة . انظر : المعارف ص (٢٨٠) ، والفهرست ص (٣٤٤) ، وطبقات الفقهاء ص (١٣٤) ، وتذكرة الحفاظ (٢٩٢/١) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي ، صاحب أبي حنيفة ، ولي القضاء بعد أبي يوسف ، ولد سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، ومات سنة تسع وثمانين ومائة . انظر : المنتظم (١٧٣/٩) ، والبداية والنهاية (٢١٠/١٠) ، والنجوم الزاهرة (١٦٤/٢) ، وشذرات الذهب (٣٢١/١) .

(٣) **هو** : أبو محمد ، عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي ، ولد سنة عشر وثلاثمائة ، ومات سنة ست وثمانين وثلاثمائة . انظر : طبقات الفقهاء ص (١٦٧) ، والديباج المذهب (٤٢٧/١) .

(٤) **هو** : أبو بكر ؛ محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي الشافعي ، صاحب سنة واتباع ، وكان خيرًا عابدًا ، مات سنة ستين وثلاثمائة . انظر : الفهرست ص (٣٦٠) ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٢٩٢/٤) ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، والنجوم الزاهرة (٦٣/٤) ، وطبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ص (٣٧٩) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٥) **هو** : أبو جعفر ، أحمد بن محمد الطحاوي ، نسبة إلى طحا ، قرية من قرى الصعيد بمصر ، ولد سنة تسع وثلاثين ومائتين ، ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة . انظر : المنتظم (٣١٨/١٣) ، والعبر (١١/٢) ، وغاية النهاية (١١٦/١) ، والنجوم الزاهرة (٢٧٢/٣) .

(٦) انظر : حراسة العقيدة ص (١٥٦) .

يقول الزبيدي في معرض ذكره لما يحتاج إليه الطالب من الترقي في علم الفقه ، سواء على المذهب الحنفي أو المالكي أو الشافعي أو الحنبلي :

« وهذا الذي ذكره كالمصنف [أي : الغزالي] بالنظر إلى زمانهم ، فأما الآن فالاعتماد في مذهب الشافعي . . . وفي مذهب أبي حنيفة . . . وفي مذهب مالك . . . وفي مذهب سيدنا أحمد . . . » [1] .

- **تلقيبه لأئمة السنة بألقابهم التي عرفوا بها :**

تأدب الزبيدي مع أئمة السنة – وإن خالفوه – فلا يزدري أحدهم ، أو يتنقص واحدًا منهم ، أو يبغي وينال من أعلامهم ، بل التزم الأدب والاحترام معهم ، فوثقهم ، وذكرهم بألقابهم التي عرفوا بها – كالحافظ ، والإمام ، وشيخ الإسلام . . . الخ ، وجعلهم من أساطين الإسلام ، وعمد الدين .

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية – أحد أئمة السنة – والمشهور عنه أنه من أبرز من تصدى للأشاعرة والماتريدية – التي ينتسب إليها الزبيدي – فهتك أستارهم ، ورد عليهم ، وكشف مخالفاتهم لأهل السنة والجماعة ، ومع ذلك فانظر كيف هو في ميزان الزبيدي .

قال الزبيدي :

« والعلامة ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحنبلي ، المعروف بابن تيمية ، وذووه محدثون مشهورون » [2] .

وفي موضع آخر يوثّقه ويلقبه بلفظي : الإمام والحافظ ، فيقول في ترجمته لجد ابن تيمية :

« وحفيده الإمام الحافظ ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ، صاحب التصانيف في

---

(١) الإتحاف (١/٤٣٦) .

(٢) التاج (١٦/٨٤) .

مذهبهم ، والأقوال المشهورة ، مات سنة ٧٢٨هـ » [١] .

ويشيد الزبيدي بابن تيمية في رده على المناطقة ، فيقول :

« وآخر من تجرد لذلك ، تقي الدين بن تيمية الحافظ ، فإنه أتى في كتابيه : الصغير والكبير ، بالعجب العجاب ، وكشف أسرارهم ، وهتك أستارهم » [٢] .

وإن تعجب فعجب أن جعل الزبيدي ابن تيمية من أساطين الإسلام ، وعمد الدين ، ولكنه الإنصاف والعدل يا مسلمين .

يقول الزبيدي في معرض كلامه في ذم المنطق :

« وناهيك من ذمه من علماء الإسلام ، كأبي سعيد السيرافي النحوي ، وأبي طالب المكي ، والقاضي أبي بكر بن الطيب ، والإمام أبي المعالي ، وأبي القاسم الأنصاري ، وأبي عمرو بن الصلاح ، والشرف النووي ، والحافظ ابن تيمية وغيرهم ، وهم كثيرون ، فهؤلاء أساطين الإسلام ، وعمد الدين » [٣] .

- **ومن صور ميل الزبيدي لأهل السنة نقله عن أئمتهم :**

فقد أكثر الزبيدي في النقل عن أئمة السنة فيما وافقهم فيه ، وبالذات عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، سواء فيما يتعلق بمسائل الاعتقاد أو غيرها .

فينقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية فيما يتعلق بأشرف بيت في قريش ، فيقول :

« وقال ابن تيمية في السياسة الشرعية : أشرف بيت كان في قريش بنو مخزوم ، وبنو عبد مناف » [٤] .

ونقل عن ابن تيمية حكم التشبه بالكفار ، فقال :

---

(١) التكملة (٣٧٢/٦) .
(٢) الإتحاف (٢٧٦/١) .
(٣) المصدر السابق (٢٨١/١) .
(٤) التاج (٥١٥/١٢) .

« قال الشيخ ابن تيمية : التشبه بالكفار منهي عنه إجماعًا ، قال : ولما صار العمامة الصفراء والزرقاء من شعارهم حرم لبسها » (١) .

ونقل عن ابن القيم في حكم الصلاة على غير الأنبياء ، فقال :

« وقد قال ابن القيم : المختار الذي عليه المحققون : أن الصلاة والسلام على الأنبياء والملائكة وآل النبي وأزواجه وذريته وأهل الطاعة على سبيل الإجمال جائز ، ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد مفردًا ، بحيث يصير شعارًا ، ولا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه ، فلو اتفق وقوع ذلك في بعض الأحايين من غير أن يتخذ شعارًا لم يكن به بأس عند عامة أهل العلم » (٢) .

وينقل عن ابن أبي العز في ترتيب الخلفاء رضي الله عنهم فيقول :

« وقال شارح الطحاوية : ترتيب الخلفاء الراشدين كترتيبهم في الخلافة إلا أن لأبي بكر وعمر مزية ، وهي أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين ، ولم يأمرنا بالاقتداء بالأفعال إلا بأبي بكر وعمر ، فقال : « **اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر** » (٣) ، وفرق بين اتباع سنتهم ، والاقتداء بهم ، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين » (٤) .

والزبيدي مع كثرة نقولاته عن أئمة السنة - ورجوعه إلى الكتاب والسنة - ربما رجَّح قولهم وإن خالف مذهبه ، كما في إثباته الصوت في كلام الباري - جل وعز - مما ذكرته مثالاً على أصالته في الدراسة في السمة الأولى من هذا المبحث .

---

(١) الإتحاف (١٣٩/٣) ، وانظر : (١٤٠/٣) ، (٤٣٠/٨) ، (٢٠٥/٩) وغيرها .

(٢) الإتحاف (٧٩/١) ، وانظر : (١٠٠/١ ، ١٢٩ ، ١٤٦ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ ، ٢٧٦) ، (٤٢٨/٢) وغيرها .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٥٦٩/٥) كتاب المناقب (٥٠) باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (١٦) حديث (٣٦٦٢) و (٣٦٦٣) وقال : حديث حسن ، وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٧/١) المقدمة ، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١١) حديث (٩٧) ، سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

(٤) الإتحاف (٣٥٩/٢) ، وانظر : (٤٥٢/٢) .

- **ومن صور ميل الزبيدي لأهل السنة : دعوته لقراءة كتبهم ، والاستفادة منها :**

ففي نقل الزبيدي عن أئمة السنة في مسائل الاعتقاد والتي وافقهم فيها - كما في الصورة السابقة - دعوة منه للرجوع إلى كتبهم ، والاستفادة منها ، بل وقد صرح بذلك كما في تفسير ابن جرير الطبري ، حيث يقول :

« فأحسن التفاسير على الإطلاق تفسير ابن جرير ، وهو البحر الذي لا غاية بعده لطالب علم ؛ إذ لم يؤلف في قبيله مثله » [1] .

- **ومن صور ميل الزبيدي لأهل السنة : دعاؤه لهم :**

فالزبيدي وإن أخذ بالرد على أئمة السنة فيما خالفهم فيه - بحسب فهمه ، وما وصل إليه علمه - فهو لا يسبهم ، ولا يذمهم ، بل يدعو لهم ، ويترحم عليهم ، ويسأل الله لهم المغفرة فيما أخطأوا فيه - كما توهم - .

يقول الزبيدي بعد أن أطال في النقل عن ابن القيم فيما أخذه على الغزالي من مسائل ، ورده على ذلك :

« والله يغفر لابن القيم ما ظنه بالصوفية ، فإنه ذب عن الشريعة بحسب فهمه » [2] .

فيا ليت شعري !! أين المخالفون لأهل السنة ؟ أما لهم في الزبيدي وأمثاله من المنصفين العادلين أسوة !!! .

فاللهم ارحم أمة الإسلام ، واجمعهم على الحق يا رحمن ، وانزع ما في قلوبهم من غل وبغي وعدوان ، ووفقهم للعدل والإنصاف ، اللهم آمين .



(١) الإتحاف (١٨٠/٥) .
(٢) المصدر السابق (٥٤/١) .

السمة الرابعة

الاضطراب

وهو اختلال الأمر ، وفساد نظامه ، بحيث يضرب بعضه بعضًا ، تقول : اضطرب الموج : ضرب بعضه بعضًا ، واضطربت الأمور : اختلفت [1] .

والزبيدي اختل كلامه ، واختلفت أقواله ، فما قرره في موضع ، خالفه في موضع آخر – كما يظهر للقارئ – .

فهو يقرر – على سبيل المثال ، كما في السمة السابقة ، وقد رددنا عليه – أن لقب أهل السنة عند الإطلاق يراد بهم : الأشاعرة والماتريدية .

وفي موضع آخر يذكر أن المراد بأهل السنة أربع فرق ، وهي : المحدثون ، والصوفية ، والأشاعرة ، والماتريدية [2] .

وقد حاول الزبيدي أن يتمثل هذه الفرق الأربعة ، والتي لا يمكن الجمع بينها ؛ إذ أنها تختلف في مصادر التلقي ، فبينما أهل الحديث يعتمدون في التلقي على الكتاب والسنة ، نجد الصوفية تعتمد الكشف والإلهام مصدرًا من مصادرها في التلقي ، كما أن الأشاعرة والماتريدية – بعد تأثرهم بمنهج الاعتزال – اعتمدوا العقل – خاصة – فيما يتعلق بالإلهيات والنبوات ، وإن كانوا جميعًا يدعون التمسك بالكتاب والسنة .

فَتَذَبْذُبُ الزبيدي بين هذه المناهج ، هو السبب الرئيس في اضطراب أقواله وآرائه .

ومن الصور التي توضح لنا مدى اضطراب الزبيدي بين هذه المناهج موقفه من العقل – كمصدر من مصادر التلقي – وكيف اضطرب فيه اضطرابًا شديدًا في موضع واحد – فضلاً عن المواضع الأخرى كما سيأتي في مصادره – فهو يذم العقل ولا يأخذ بدلالته

---

(١) انظر : المصباح المنير ص (١٣٦) ، والتاج (١٧١/٢) ، والتكملة (٢٧٨/١) .

(٢) انظر : الإتحاف (١٤٠/٢) .

- بناءً على أنه من أصول المعتزلة - في تعيين تحريم تناول الميتة ، بينما يمدح العقل ويأخذ بدلالته في تأويل الصفات .

يقول الزبيدي :

« ومن الأدلة [على تقدير المحذوف في الكلام] العقل ، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف .

ثم تارة يدل على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه ، بل يستفاد التعيين من دليل آخر ، نحو : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ ﴾ [1] ، فإن العقل يدل على أنها ليست المحرمة ؛ لأن التحريم لا يضاف إلى الإحرام ، وإنما هو والحل يضافان إلى الأفعال .

فعلم بالعقل حذف شيء ، وأما تعيينه وهو التناول فمستفاد من الشرع ، وهو قوله ﷺ : « **إنما حرم أكلها** » [2] ؛ لأن العقل لا يدرك محل الحل والحرمة .

وأما قول صاحب التلخيص أنه من باب دلالة العقل أيضًا فتابع فيه السكاكي من غير تأمل أنه مبني على أصول المعتزلة .

وتارة يدل العقل أيضًا على التعيين نحو : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [3] أي : أمره ، بمعنى عذابه ؛ إذ العقل دال على استحالة مجيء الباري ؛ لأنه من سمات الحادث ، وعلى أن الجائي أمره » [4] .

ولذلك يمدح الزبيدي - وهو اضطراب منه - من سار على منهج الاعتزال في تأويل صفة الاستواء بالاستيلاء ، فيقول :

---

(١) سورة المائدة ، آية (٣) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١٤) كتاب البيوع (٣٤) باب جلود الميتة قبل أن تدبغ (١٠١) حديث (٢٢٢١) ، ومسلم في صحيحه (٢٣١/١) كتاب الحيض (٣) باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (٢٧) حديث (٣٦٣) .

(٣) سورة الفجر ، آية (٢٢) .

(٤) الإتحاف (١٦٠/٥) .

« وهو وإن كان يميل إلى رأي الاعتزال غير أنه وافق أهل السنة فيما قاله هنا » (١).

والمطلع على كلام الزبيدي في العقل ، وموقفه منه ، يخرج بأن الزبيدي يأخذ بدلالته في الإلهيات والنبوات لا فيما يتعلق بالسمعيات حيث يعتمد النقل فيها .

كما أن الزبيدي في كلامه - السابق - فيمن يستحق لقب أهل السنة ، يظهر للمتتبع لصنيع الزبيدي أنه يرى أن المحدث أو الصوفي لا بد أن يكون أشعريًا ، وماتريديًا حتى يستحق هذا اللقب ، لا أن يكون أهل الحديث - من غير الأشاعرة والماتريدية - هم المعنيون بهذا اللقب .

وهذه النتائج لا يصل إليها إلا من سبر كلام الزبيدي ، وجمع أقواله ، واطلع على آرائه وتقريراته ، وهو مما امتاز به هذا البحث ، الذي أسأل الله ﷻ أن يجعله في ميزان الأعمال ، ويتجاوز به عن مؤلفه ومن كُتِبَ عنه في بيان منهجه سيئات الأقوال والأفعال ، اللهم آمين .



(١) الإتحاف (١٧٣/٢) .

السمة الخامسة

الإسهاب والاختصار

وهما كلمتان متضادتان :

الأولى منهما بمعنى : الاتساع في الشيء ، والكثرة في الكلام ، تقول : أسهب في الشيء : أمعن وأطال . ورجلٌ مُسْهَب : أي كثير الكلام .

والثانية بمعنى : حذف فضول الشيء وإيجازه ، تقول : اختصر الكلام : أوجزه وترك فضوله . وبعض أهل اللغة يقول : الاختصار : أخذ أوساط الكلام وترك شُعَبِه (1) .

وهذا الأسلوب عند البلاغيين معروف بالإيجاز والإطناب ، والمتكلم – أو الكاتب – عليه أن يستعملهما بحسب الحال ، « فالحال قد تقتضي الإيجاز في القول ، وطي الكلمات ، وعندئذٍ تكون البلاغة في أن يوجز المتكلم ، ويختصر كلامه .

وقد تقتضي الإطناب ، وإطالة القول ، وعندئذٍ تكون البلاغة في الإسهاب ، وإشباع القول ، وإطالة الكلام » (2) .

والزبيدي سار على هذا الأسلوب في رسائله وكتبه ؛ تأسيًا بغيره من العلماء ، الذين آثروا الاختصار تارة ، وعمدوا إلى الإسهاب تارة أخرى ، وذلك بحسب المقام ، والمقال ، والزمان .

وقد صرح الزبيدي بأنه عمد إلى الاختصار – أحيانًا – ؛ لأن الإسهاب كلَّت منه الهمم ، وزهدت في نيله نفوس كثير من طلبة ذاك الزمن ، فقال بعد أن نقل كلامًا في النفس والروح :

« وهو نفيس جدًا ، وقد نقلته بالاختصار في هذا الموضع ؛ لأن التطويل كلَّت منه

---

(1) انظر : معجم مقاييس اللغة (١٨٩/٢) ، (١٠٧/٣) ، والتاج (٣٤٧/٦) ، والتكملة (٢٤٤/١) .

(2) علم المعاني ص (١٨٣) .

الهمم ، لا سيما في زماننا هذا » (١) .

والزبيدي يعمد إلى الاختصار - أحيانًا - لئلا يقع في تكرار الكلام ، لا سيما في الكتاب الواحد ، فهو يحيل القارئ على ما سيأتي ، أو على ما سبق ، ومن ذلك قوله في صفة الكلام :

« ونقل عن بعض العلماء أن مذهب أحمد : أنه تعالى لم يزل متكلمًا ، إذا شاء ، ومتى شاء ، وكيف شاء ، وهو يتكلم به بصوت يسمع ، وسيأتي البحث فيه في موضعه ، ونشبع الكلام هناك » (٢) .

وقال في إحالته على ما سبق عند شرحه لقول الغزالي في إحيائه (٣) ، (وأن المراد بالاسم هنا هو المسمى) :

« وفي هذه المسألة لأهل الظاهر من المتكلمين اختلاف كثير ، هل هو عين المسمى ولكنه هو التسمية ، أو هو عينه ولكنه غير التسمية ، أو هو قد يكون عينه وقد يكون غيره ، أو قد يكون بحيث لا يقال أنه المسمى ولا هو غيره ، وقد تقدم البحث فيه في شرح الكتاب الثاني من قواعد العقائد » (٤) .

والزبيدي يؤثر الاختصار - أحيانًا - ؛ لأن البسط والإسهاب ليس مرادًا عنده في هذا الموضع ، سواء في الكتاب ككل ، أو في موضع دون آخر من نفس الكتاب ، ومن ذلك ما نقله عن تقي الدين السبكي - موافقًا له - في زعمه أن شيخ الإسلام ابن تيمية وموافقيه ، صنفوا في علم الكلام المنهي عنه ، وأنهم قرروا عقائد باطلة ، وحملوا العوام على تكفير من سوى طائفتهم ، وغير ذلك مما ادعاه السبكي فيهم - وهم منه براء - وتصدى للرد عليهم ، وقد نقل الزبيدي ذلك عن السبكي باختصار ، ثم قال :

---

(١) التاج (١٦/٩) .

(٢) الإتحاف (١٢٩/٢) .

(٣) الإحياء مع الإتحاف (٢٣٨/٣) .

(٤) الإتحاف (٢٣٨/٣) .

« وقد اقتصرنا على القدر المذكور ؛ لأني لست بصدد بيان اعتقادهم ، والرد على أقوالهم ، وله محل غير هذا ، والله أعلم » (١) .

والزبيدي راعى في استعماله أسلوب الاختصار والإسهاب ، المقام ، والمقال ، فشرح الحزب الكبير للشاذلي باختصار ، وذلك لصغر حجمه ، ووحدة موضوعه ، وشرح الإحياء للغزالي بإسهاب ، وذلك لكبر حجمه ، وتعدد موضوعاته . فقال في مقدمة شرحه على الحزب :

« فقد كنت في سنة ١١٧٥هـ كتبت شرحًا مختصرًا على الحزب الكبير . . . وكان بعض المحبين استعاره مني لانتساخه ، وبعد مدة طالبته فأنكره ، وقد عنَّ لي الآن أن أشرحه شرحًا مفيدًا ، لا طويلاً مملاً ، ولا قصيرًا مخلاً » (٢) .

وقال في مقدمة شرحه على الإحياء :

« وأعتذر لك أيها المنصف من خطأ أو زلة ، فالجواد قد يكبو ، والفتى قد يصبو ، ولا يعد إلا فضولات العارف ، وتدخل الزيوف على أعلى الصيارف ، ولا يخفى عليك أن التعقب على الكتب سيما الطويلة سهل بالنسبة إلى تأليفها ، ووضعها ، وترصيفها ، كما يشاهد في الأبنية القديمة ، والهياكل العظيمة ، حيث يعترض على بانيها من عري في فنه عن القوى والقدر ، بحيث لا يقدر على وضع حجر على حجر ، هذا جوابي عما يرد على كتابي » (٣) .

وقد استخدم الزبيدي طرقًا مختلفة لتحقيق هذا الأسلوب - أعني به : الاختصار والإسهاب - :

فتارة يقتصر في النقل على ما يريد تقريره ، وإن كان قد أطال في النقل ، ومن أمثلة ذلك : أنه نقل عن ابن القيم في أصناف حملة العلم - ما يزيد على أربع صفحات - ثم

(١) الإتحاف (١٦/٢) .
(٢) تنبيه العارف البصير ص (٣١) .
(٣) الإتحاف (٤/١) .

قال :

« وقد اختصرت في العبارة كثيرًا ، وحذفت ما رأيت الاستغناء عنه » (١) .

وتارة يشير إلى المسألة باختصار ، ويحيل القارئ للتوسع فيها إلى كتاب آخر له – خاص بالمسألة أو غير خاص – ومن ذلك قوله :

« درش : الدُّرشة بالضم اللجاجة ، نقله الصاغاني . قلت : ومنه اشتقاق الدرويش ، فعليل ، منه إن كان عربيًا بمعنى الفقير الشحاذ السائل ، وقد تلاعبت باستعماله العرب أخيرًا ، وغالب ظني أنها فارسية ، وقد سبق لي فيها تأليف رسالة مستقلة إذ سئلت عنها » (٢) .

وقال في التوراة :

« وهي الكتاب الذي أنزل على موسى عليه السلام وهل هو سرياني أو عربي ؟ وعلى الأخير اختلف في اشتقاقه على أقوال ذكرتها في شرحي على القاموس » (٣) .

وتارة يتناول المسألة باختصار ، ويرجع القارئ للتوسع فيها إلى غيره ، ومن ذلك ما نقله عن الأئمة في الفرق بين الوعد والوعيد ، قال في آخره : « وقد أوسع صاحب المجمل في رسالة مختصة بالفرق بين الوعد والوعيد ، فراجعها » (٤) .

وتارة يشير إلى المسألة باختصار ، ويتناولها بإسهاب في موضع آخر من نفس الكتاب ، لا سيما في كتبه الموسوعية كالإتحاف والتاج ، وهو كثير (٥) .

وتارة يذكر الزبيدي أسماء الكتب التي ينقل منها مختصرة ، وكذا أسماء مؤلفيها ،

(١) الإتحاف (٦٧٢/١) .
(٢) التاج (١١٥/٩) .
(٣) الإتحاف (٢٦٥/٣) .
(٤) التاج (٣٢٠/٥) .
(٥) انظر على سبيل المثال : الإتحاف (٣٢/٢ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ١٣٣) ، والتاج (٤٧٦/١) ، (٣١٢/٢) ، (٤٤٧/٨) .

وأحيانًا يكتفي بذكر الكتاب دون المؤلف ، ومرة يعكس فيذكر اسم المؤلف دون الكتاب ، وثالثة يذكر اسم الكتاب واسم المؤلف ، وقد أكثر من هذا الصنيع ، كما هو واضح في كتبه .

وتارة يسهب الزبيدي في كثرة النقل ، إلا أنه كثيرًا ما يختم ذلك بما عليه القول عنده ، ومن ذلك قوله في الاشتغال بعلم المنطق ، والخلاف في وجوبه وتحريمه ، حيث نقل أقوال العلماء في ذلك ، وأطال ، ثم قال :

« وبالجملة فالاشتغال بالمنطق اشتغال في فضول العلوم ، وغرائب الفهوم » (١) .

وقال بعد أن نقل أقوال العلماء في الخضر :

« والصحيح من هذه الأقوال كلها أنه نبي معمر ، محجوب عن الأبصار ، وأنه باق إلى يوم القيامة ؛ لشربه من ماء الحياة ، وعليه الجماهير ، واتفاق الصوفية ، وإجماع كثير من الصالحين .

وأنكر حياته جماعة ، منهم : البخاري ، وابن المبارك ، والحربي ، وابن الجوزي .

قال شيخنا : وصححه الحافظ ابن حجر ، ومال إلى حياته وجزم بها ، كما قال القسطلاني والجماهير ، وهو مختار الأبيّ ، وشيخه ابن عرفة ، وشيخهم الكبير ابن عبد السلام وغيرهم ، واستدلوا لذلك بأمور كثيرة أوردها في إكمال الإكمال » (٢) .

والزبيدي قد أكثر النقل عن العلماء في المسائل التي تناولها – لا سيما في كتابه الإتحاف – حتى ظن البعض أن ليس له في المسألة رأيًا ، والأمر كما أعلمتك ، وسيزداد – بمشيئة الله تعالى – وضوحًا فيما سيأتي من أبواب وفصول ومباحث .

وهدف الزبيدي من الإسهاب : كثرة الفوائد ، وتيسير الوصول إلى المعلومة لكل قارئ وباحث ، وإشباع رغبة كل طالب – منهوم على العلم لا يشبع من كثرة النقول

(١) الإتحاف (٢٨٣/١) .

(٢) التاج (٣٥٢/٦) .

والمسائل – ونيل الشرف بجمع ما تفرق في بطون الكتب من العلوم واللطائف – فيما لا يوجد مثله في كتاب سابق ولاحق .

قال الزبيدي عن كتابه الإتحاف :

« ومن لم يغترف من بحر درره ، ولم يعترف برفع قدره ، فهو المحروم نوالاً .

ومن يك ذا فمٍ مرٍّ مريض   يجد مُرًّا به ماء زلالا

ولكأني بمن يحسد شمس ضوئه ، ويجتهد أن يأتي له بنظير ، ويطاول الثريا ، وما أبعدها عن المتناول ، فيرجع إليه بصره خاسئًا وهو حسير ، وأتعب خلق الله من زاد همه ، وقصر عما تشتهي النفس وجده » [١] .

ووصف كتابه التاج بقوله :

« فجاء بحمد الله تعالى هذا الشرح ، واضح المنهج ، كثير الفائدة ، سهل السلوك ، موصول العائدة ، آمنًا بمنة الله من أن يصبح مثل غيره وهو مطروح متروك ، عظم – إن شاء الله تعالى – نفعه بما اشتمل عليه ، وغني ما فيه عن غيره ، وافتقر غيره إليه ، وجمع من الشواهد والأدلة ما لم يَجمَع مِثلُه مِثلَه ؛ لأن كل واحد من العلماء انفرد بقول رواه ، أو سماع أَدَّاه ، فصارت الفوائد في كتبهم مُفرَّقة ، وسارت أنجم الفضائل في أفلاكها ، هذه مُغرِّبة ، وهذه مُشرِّقة ، فجمعت منها في هذا الشرح ما تفرَّق ، وقرنت بين ما غرَّب منها وبين ما شرَّق ، فانتظم شمل تلك الأصول والمواد كُلِّها في هذا المجموع ، وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع ، فجاء بحمد الله تعالى وَفْقَ البُغية ، وفوق المُنْيَة ، بديع الإتقان ، صحيح الأركان ، سليمًا من لفظة لو كان ، حَلَلْتُ بوضعه ذِرْوَة الحُفاظ ، وحللت عقدة الألفاظ » [٢] .



(١) الإتحاف (٤/١) .

(٢) التاج (٥١/١) .

السمة السادسة

الشمولية

وهي من : شمل ، وهو أصل صحيح يدل على دوران الشيء بالشيء وأخذه إياه من جوانبه ، تقول : شَمَلَهم - بكسر الميم وهو الأفصح وفتحها - الأمرُ ، إذا عمَّهم وغَشيَهم . وهذا أمر شامل : أي عام (١) .

وقد اتسم منهج الزبيدي بالشمولية في عدة نواحي ، منها :

١- الشمولية في العلوم - كما أشرت في الترجمة - ، فالزبيدي موسوعي الثقافة ، بحيث شملت ثقافته كثيرًا من العلوم ، كعلم الكلام - كما اشتهر عندهم - والتصوف ، وعلم الفقه وعلومه ، والحديث وعلومه ، واللغة وعلومها ، والقرآن وعلومه ، وكذا الأنساب والتاريخ ، والمنطق والفلسفة ، وعلم الأديان والفرق .

٢- الشمولية في تناول مسائل الاعتقاد والفرق والأديان ، فالزبيدي تناول مسائل الاعتقاد كلها ، من الإيمان بالله ، والملائكة ، والكتب ، والرسل ، واليوم الآخر ، والقدر ، وما يتعلق بهذه الأصول من تفريعات ، كما تناول بعض الفرق والأديان ، فعرَّف بها ، وذكر شيئًا من اعتقاداتهم .

وهذه الشمولية ، هي من ثمرات الشمولية السابقة ؛ إذ أن الزبيدي لما كان عنده اطلاع واسع على تلك العلوم ، أكسبه ذلك قدرة على تناول مسائل الاعتقاد والفرق والأديان ، وبالأخص فيما يتعلق بكتابيه : الإتحاف والتاج ، فهو يشرح هذين الكتابين غير آبه بما يمر عليه من معلومة متعلقة بأي فن من الفنون ، فهو يشرحها ، ويفصل القول فيها ، وقد يراعي المقام والمقال ، فلا يدع تلك المعلومة إلا وقد علق عليها ولو بتعليق يسير .

(١) انظر : مختصر العين (٢/١٣٠) ، والصحاح (٥/١٧٣٨) ، ومعجم مقاييس اللغة (٣/٢١٥) ، والتكملة (٦/١٥٨) .

وهاتان الشموليتان ، اكسبتا الزبيدي منهجه المقارِن ، والنقدي ، والموضوعي ، وكذا الأصالة في الدراسة ، وطول النفس في الإسهاب بكثرة النقول ، والإطناب في تناول مسائل الأصول .

٣- الشمولية في الأخذ بعدد من المناهج - كما مر سابقًا في هذا الفصل - فالزبيدي سلك المناهج الكلامية ، كما أخذ بالصوفية ، ومال إلى السلفية ، ولم يسلم من التأثر بمنهج أهل اللغة في القول بالمجاز وغيره .

وهذه الشمولية كانت السبب الرئيس في اضطراب منهج الزبيدي ، لا سيما إذا علمنا أن هذه الطوائف التي أخذ بها الزبيدي تختلف في مصادر التلقي ، مما أدى إلى اضطراب الزبيدي اضطرابًا شديدًا في مصادر التلقي عنده ، مما سأتناوله - بمشيئة الله تعالى - في الفصل التالي .

وقبل أن أنتقل إلى الفصل التالي ، وهو : مصادر الزبيدي في دراسة العقيدة ، أختم كلامي هنا بقول أخص تلامذته - وهو الجبرتي - فيه ، والذي أشار إلى هذه الشموليات الثلاث بقوله :

« شيخنا ، علم الأعلام ، والساحر اللاعب بالأفهام ، الذي جاب في اللغة والحديث كل فج ، وخاض من العلم كل لج ، المذلل له سبل الكلام ، الشاهد له الورق والأقلام ، ذو المعرفة والمعروف ، وهو العلم الموصوف ، العمدة الفهامة ، والرحلة النسابة ، الفقيه ، المحدث ، اللغوي ، النحوي ، الأصولي ، الناظم ، الناثر » (١) .



(١) تاريخ الجبرتي (٧٣/٢) .



الفصل الثاني

مصادر الزبيدي في دراسة العقيدة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مصادر مباشرة .

المبحث الثاني : مصادر غير مباشرة .



المبحث الأول
مصادر مباشرة

اتضح في الفصل السابق أن أصول الزبيدي وسماته المنهجية كانت نتيجة مصادره التي أخذ عنها ، واستقى منها .

والمصادر في اللغة : جمع مَصْدَر ، وهو بمعنى : الانصراف من الشيء أو الرجوع إليه ، تقول : صَدَرَ عن البلاد ، إذا كان وَرَدَها ثم شخص عنها (1) .

قال الزبيدي :

« والمَصْدَرُ ، كمقعد : موضع الصُّدُور ، وهو الانصراف ، ومنه مصادر الأفعال » (2) .

وهذه المصادر التي صدر عنها الزبيدي ، منها ما هو مباشر ، ومنها ما هو غير مباشر .

والمباشر في اللغة – خلاف غير المباشر – وهو : أن تلي الأمر بنفسك وتتناوله بلا واسطة ، تقول : باشر فلان الأمر ، إذا وليه بنفسه (3) .

وعلى ذلك ، فالمراد بمصادر الزبيدي المباشرة : هي التي رجع إليها ، وانطلق منها بلا واسطة .

وهي عكس مصادره غير المباشرة التي رجع إليها ، وانطلق منها بواسطة .

والزبيدي قد يستعمل المصدر – نفسه – تارة بواسطة ، وتارة بغير واسطة .

وقد اعتبرت التصنيف بينهم بحسب قوة الاتصال بهم ، ووضوح الرجوع إليهم ، وتعويل الزبيدي عليهم .

---

(1) انظر : الصحاح (٢/٧٠٩) ، ومعجم مقاييس اللغة (٣/٣٣٧) .
(2) التكملة (٢/٥٩٩) .
(3) انظر : الصحاح (٢/٥٩٠) ، والتاج (٦/٨٨) .

وبذلك تمثلت مصادر الزبيدي المباشرة في أربعة أمور (١) :

الأول : القرآن الكريم .

الثاني : السنة النبوية .

الثالث : السماع .

الرابع : الكتب .

أما الأول : فالقرآن الكريم :

وقد عَرَّف به الزبيدي في اللغة بقوله :

« قرأ الشيء : جمعه وضمه ، أي : ضم بعضه إلى بعض ، وقرأت الشيء قُرْآنًا : جمعته وضممت بعضه إلى بعض . . . وقال أبو إسحاق الزجاج في تفسيره : يسمى كلام الله تعالى الذي أنزله على نبيه ﷺ كتابًا وقرآنًا وفرقانًا ، ومعنى القرآن : الجمع ، وسمي قرآنًا ؛ لأنه يجمع السور فيضمها » (٢) .

وقال الزبيدي :

« والكتاب لغة : اسم للمكتوب ، غلب في عرف الشرع على كتاب الله ، المثبت في المصاحف » (٣) .

« وهو : كلام الله المعجز ، المنزل على النبي ﷺ ، المنقول تواترًا ، والمتعبد به » (٤) .

---

(١) الملاحظ على الزبيدي أنه مضطرب في الاعتماد على المصادر ، فما يقرره في موضع ينقضه في موضع آخر .

(٢) التاج (١/٢٢١) .

(٣) الإتحاف (١/٢٢٧) .

(٤) البيان في علوم القرآن ، للدكتور سليمان بن صالح القرعاوي ، والدكتور محمد بن علي الحسن ص (١٨) ، مكتبة الظلال ، الأحساء ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، وانظر : إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ص (٦٢) ، تحقيق : محمد البدري ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، ومذكرة أصول الفقه على روضة الناظر ، لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي ص (٥٤) ، دار القلم ، بيروت .

ويقرر الزبيدي أن القرآن الكريم هو المصدر الأول في الاستدلال ، وأن ما سواه من المصادر راجعة إليه ، ولا ينبغي أن تُقَدَّمَ عليه ، فيقول :

« واعلم أن كلام الله لا ينبغي أن يقدم عليه شيء أصلاً بوجه من الوجوه ، فإن الخاص إن تقدمه من هو دونه فليس بخاص » (١) .

كما أن الزبيدي يقرر أن القرآن الكريم فيه الغنية عن غيره ، إذ فيه من الحجج والأدلة والبراهين على مسائل التوحيد وغيرها ، ما جاء بأفصح عبارة ، وأوضح بيان ، وأتم معنى ، حيث يقول :

« فالقرآن من أوله إلى آخره مملوء من الحجج والأدلة والبراهين في مسائل التوحيد ، وإثبات الصانع ، والمعاد ، وإرسال الرسل ، وحدوث العالم ، فلا يذكر المتكلمون وغيرهم دليلاً صحيحًا على ذلك إلا وهو في القرآن بأفصح عبارة ، وأوضح بيان ، وأتم معنى ، وأبعده عن الإيراد والأسئلة ، وقد اعترف بهذا حذّاق المتكلمين من المتقدمين والمتأخرين » (٢) .

ولذلك نجد الزبيدي يستدل بآيات القرآن الكريم فيما يتعلق بالوحدانية (٣) ،

---

(١) الإتحاف (٢٨٥/٣) .

(٢) المصدر السابق (٨٣/٢) .

(٣) **المراد بالوحدانية** : هي وحدانية الربوبية والألوهية ، إلا أن المتكلمين – والزبيدي ممن تأثر بهم – ركزوا بها على وحدانية الربوبية ، قال الزبيدي : « التوحيد : هو اعتقاد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال » [الإتحاف (٢٠١/٢)] .

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الفهم الخاطئ ، بقوله : « وهذه المعاني تدل على توحيد الربوبية ، وعلى توحيد الإلهية ، وهو التوحيد الواجب الكامل ، الذي جاء به القرآن . . . وكل واحد من وحدانية الربوبية ، والإلهية ، وإن كان معلومًا بالفطرة الضرورية البديهية ، وبالشرعية النبوية الإلهية ، فهو – أيضًا – معلوم بالأمثال الضرورية التي هي المقاييس العقلية ، لكن المتكلمون إنما انتصبوا لإقامة المقاييس العقلية على توحيد الربوبية ، وهذا مما لم ينازع في أصله أحد من بني آدم ، وإنما نازعوا في بعض تفاصيله . . . وأما توحيد الإلهية فهو الشرك العام الغالب ، الذي دخل من أقر أنه لا خالق إلا الله ، ولا رب غيره من أصناف المشركين » [مجموع الفتاوى (٣٧/٢ – ٣٨)] .

وللاستزادة عن مراد الزبيدي بالوحدانية ، انظر : ما كتبته عنه في مطلبي : توحيد الألوهية ، =

فيقول :

« قد تقدم آنفًا أن هذا المطلب مما يصح فيه التمسك بالسمع ، وأدلته من السمع كثيرة ، منها : الآية التي سبقت (١) ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ (٣) ولاعتناء الحق به أكده خبرًا بقوله : ﴿ وَإِلَـٰهُكُمۡ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ (٤) ، وشهادةً بقوله : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لاَ إِلَـٰهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ (٥) ، وقسمًا عليه بقوله : ﴿ وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا ۝١ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّ إِلَـٰهَكُمۡ لَوَٰحِدٞ ۝٤ ﴾ (٦) ، وتكررت أي التهليل في القرآن في ست وثلاثين موضعًا منه » (٧) .

ولم يقتصر الزبيدي في الاستدلال بآيات القرآن الكريم على ما يتعلق بمسائل الاعتقاد فحسب ، بل نجده يستدل بها على مسائل الفقه وغيرها ، ويكثر منها ، ويُعَوِّل عليها ، ويُرْجعُ إليها ، فقد قال في فضل العلم :

« وفي كتاب الله ﷻ آيات دالة على فضل العلم سوى التي ذكرها المصنف [أي : الغزالي] منها : قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ ﴾ (٨) ، وقوله تعالى : ﴿ فَٱسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لاَ تَعۡلَمُونَ

= وتوحيد الربوبية .

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٢] .

(٢) سورة النحل ، آية رقم (٥١) .

(٣) سورة الإخلاص ، آية رقم (١) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (١٦٣) .

(٥) سورة آل عمران ، آية رقم (١٨) .

(٦) سورة الصافات ، آية رقم (١- ٤) .

(٧) الإتحاف (٢/٢١٤) .

(٨) سورة سبأ ، آية رقم (٦) .

﴿ ٧ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) الآية ، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ١١٤ ﴾ (٥) ، وكفى بهذا شرفًا للعلم ؛ إذ أمر نبيه أن يسأله المزيد منه ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ (٦) ، فسر فضل الله بالإيمان ، ورحمته بالقرآن ، هما العلم النافع والعمل الصالح ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ١١٣ ﴾ (٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ١٥١ ﴾ (٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (٩) ، وفيها شرف العلم من وجوه كثيرة ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (١٠) ، قال ابن قتيبة : الحكمة إصابة الحق والعمل به ، وقوله تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ١ ﴾ (١١) الآية ، وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على فضل العلم ، وفي هذا القدر كفاية ، والله تعالى أعلم » (١٢) .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية رقم (٧) .
(٢) سورة الأنعام ، آية رقم (١١٤) .
(٣) سورة الإسراء ، آية رقم (١٠٧) .
(٤) سورة العنكبوت ، آية رقم (٤٩) .
(٥) سورة طه ، آية رقم (١١٤) .
(٦) سورة يونس ، آية رقم (٥٨) .
(٧) سورة النساء ، آية رقم (١١٣) .
(٨) سورة البقرة ، آية رقم (١٥١) .
(٩) سورة البقرة ، آية رقم (٣١) .
(١٠) سورة البقرة ، آية رقم (٢٦٩) .
(١١) سورة العلق ، آية رقم (١) .
(١٢) الإتحاف (١٠٤/١) .

ويقرر الزبيدي أن طريق العلم بالمراد بآيات القرآن الكريم هو الرسول الإمام ﷺ وصحابته الكرام ، والتابعون الأخيار ، وأئمة التفسير الكبار .

وفي مقابل ذلك يحذر الزبيدي من أن يكون طريق العلم بالمراد بآيات القرآن الكريم المعتزلة وأشباههم ، فيقول :

« اعلم أن المنتفع بآيات الله من الناس نوعان :

أحدهما : ذو القلب الواعي الذكي ، الذي يكتفي بهدايته بأدنى تنبيه ، فهذا لا يحتاج إلا إلى وصول الهدى إليه ؛ لكمال استعداده ، وصحة فطرته ، فإذا جاء الهدى سارع قلبه إلى قبوله ، كأنه مكتوب فيه ، وهذه حال أكمل الخلق استجابة لدعوة الرسل ، كما هي حال الصديق رضي الله عنه .

والنوع الثاني : من ليس له هذا الاستعداد والقبول ، فإذا ورد عليه الهدى أصغى إليه سمعه ، وأحضر قلبه ، وعلم صحته وحسنه بنظره واستدلاله ، وهذه طريقة أكثر المستجيبين .

والأولون هم الذين يدعون بالحكمة ، وهؤلاء يدعون بالموعظة الحسنة ، فهؤلاء نوعا المستجيبين .

وأما المعارضون الدافعون للحق فنوعان : نوع يدعون بالمجادلة بالتي هي أحسن ، فإذا استجابوا وإلا فالمجالدة ، فهؤلاء لا بد لهم من جدال أو جلاد .

ومن تأمل دعوة القرآن وجدها شاملة لهؤلاء الأقسام كما بين ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ (١) الآية .

وأما أهل الجلاد فهم الذين أمر الله تعالى بقتالهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .

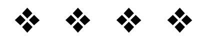
(١) سورة النحل ، آية رقم (١٢٥) .

وأما من فسَّر قوله تعالى : ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ ﴾ أنها القياس البرهاني ، والموعظة الحسنة : القياس الخطابي ، وجادلهم بالتي هي أحسن : القياس الجدلي ، فهذا ليس من تفسير الصحابة ولا التابعين ولا أحد من أئمة التفسير ، بل هو تحريف لكلام الله تعالى ، وحمل له على اصطلاح المنطقية ، وهذا من جنس تفاسير القرامطة والباطنية والمعتزلة ، والقرآن بريء من ذلك كله ، منزه عن هذه الهذايانات » (١) .

وقال الزبيدي في موضع آخر تعليقًا على كلام ابن سيده (٢) في أن المراد بالصلاة الوسطى في قوله تعالى : ﴿ حَٰفِظُوا عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾ (٣) هي صلاة الجمعة ، وليس المراد بها ما جاء في الحديث : « **شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر** » (٤) ، قال :

« وهو كلام غير ظاهر ، ولا معوَّل عليه ، فإن الآيات تفسرها الأحاديث ما أمكن كالعكس ، ولا يجوز لأحد أن يتصرف في آية وقع فيها نص من السلف ، ولا في حديث وافق آية ، وصرح السلف بأنها توافقه أو وردت فيه أو نحو ذلك » (٥) .

فالزبيدي يجعل ما جاء عن النبي ﷺ هو الطريق الأول والأساس في معرفة الآيات والمراد بها ، ولذلك كانت السنة هي المصدر الثاني من مصادره المباشرة .



---

(١) الإتحاف (١/١٥٨) .

(٢) **هو** : أبو الحسن ، علي بن إسماعيل الأندلسي المرسي الضرير ، المعروف بابن سيده ، عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها ، ولد بمرسية سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة ، ومات بدانية سنة ثمان وخمسين وأربعمائة . انظر : معجم الأدباء (١٢/٢٣١) ، وشذرات الذهب (٣/٣٠٥) ، ومعجم المؤلفين (٢/٤٠٥) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٣٨) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/٣٦٥) كتاب المساجد (٥) باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر (٣٦) حديث رقم (٦٢٧ - ٦٣٠) .

(٥) التاج (١٠/٤٤٨) .

المصدر الثاني

السنة النبوية

وهي في اللغة : الطريقة والسيرة (١) .

وفي الاصطلاح : اختلف العلماء في حدها ، وذلك بحسب العلم الذي ينتسبون إليه .

فالسنة عند الأصوليين : هي ما نقل عن النبيﷺ من قول أو فعل أو تقرير (٢) .

وعند الفقهاء : هي ما دون الواجب ، أي الذي أمر به لا على سبيل الإلزام ، فهي أحد الأحكام التكليفية الخمسة : الواجب والحرام والمستحب (السنة) ، والمكروه والمباح (٣) .

وعند المحدثين : هي ما نقل عن النبيﷺ من قول أو عمل أو تقرير أو صفة – خُلقية أو خِلقية – أو سيرة ، وهي هنا مرادفة للحديث (٤) .

هذا وقد تطلق السنة ويراد بها عمل الصحابة رضي الله عنهم ، كما أنها تطلق في مقابل البدعة (٥) .

---

(١) انظر : لسان العرب ، لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور (١٣/٢٢٦) ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، والتاج (١٨/٣٠٠) .

(٢) انظر : أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة ص (٩٧) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، وأصول الفقه ، لمحمد البرديسي ص (١٨٦) ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٣) انظر : تاريخ التشريع الإسلامي ، لمناع القطان ص (٧١) ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

(٤) انظر : المصدر السابق ص (٧٢) ، ومفتاح السنة ص (٥) ، وتيسير مصطلح الحديث ص (١٥) .

(٥) انظر : الإتحاف (٢/٦٣) ، وشرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ، لمحمد بن صالح العثيمين ص (٤٠) ، تحقيق : أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، مكتبة طبرية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ، وتاريخ التشريع الإسلامي ص (٧١) .

وتعريفها عند الأصوليين هو المقصود هنا ، حيث إنهم نظروا إليها كمصدر من مصادر التشريع التي يستدل بها على مسائل الدين : الاعتقادية والعملية .

قال الزبيدي :

« والسنة من الله إذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها حُكمه وأمره ونهيه مما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه ، وندب إليه ، قولاً وفعلاً ، مما لم ينطق به الكتاب العزيز ، ولهذا يقال في أدلة الشرع : الكتاب والسنة ، أي : القرآن والحديث » (١) .

وقرر الزبيدي أن الكتاب والسنة أصلان أصيلان في الدرجة الأولى في الاستدلال (٢) .

كما أن ما سواهما من العلوم لا بد من موافقتهما ، وإلا كان وبالاً وهوانًا على صاحبه في الدنيا والآخرة (٣) .

ويقف الزبيدي عند نصوص الوحيين ، ويطرح عن نفسه الرأي ، واستحسان القول ، فيتعقب الفيروزآبادي في قوله :

« عِقيون كصهيون ، بحر من الريح تحت العرش ، فيه ملائكة من ريح ، معهم رماح من ريح ، ناظرين إلى العرش ، تسبيحهم : سبحان ربنا الأعلى » (٤) .

قال الزبيدي معقبًا على ذلك بما نقله عن شيخه الفاسي :

« قال شيخنا : هذا ليس من اللغة في شيء ، بل لا بد له من أصل أصيل من كلام الشارع ، وينظر ما وجه إطلاق البحر على الريح مع أن حقيقته في الماء ، فتأمل » (٥) .

---

(١) التاج (٣٠٠/١٨) .

(٢) انظر : الإتحاف (٢٢٧/١) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢٢٦/١) .

(٤) القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - ضمن التاج - (٣٨٣/١٨) ، دراسة وتحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٥) التاج (٣٨٣/١٨) .

وقال في حكم وجوب الكفارة على المرأة إذا طاوعة زوجها في الجماع في نهار رمضان (١) :

« فصل : في الكفارة على المرأة إذا طاوعته فيما إذا أراد منها الجماع ، فمن قائل : عليها الكفارة ، ومن قائل : لا كفارة عليها ، وبه أقول ، فإنه ﷺ في حديث الأعرابي ما ذكر المرأة ، ولا تعرض إليها ، ولا سأل عن ذلك ، ولا ينبغي لنا أن نشرع ما لم يأذن به الله » (٢) .

ويقول في صفة السلام على الرسول ﷺ وصاحبيه :

« وإن قال ما يقوله الناس ، وهو الذي ذكره المصنف [أي : الغزالي] هنا ، فلا بأس إلا أن الاتباع أولى من الابتداع ولو حسن » (٣) .

فالزبيدي يدعو إلى الالتزام بالكتاب والسنة ، والتمسك بهما ، واتباع ما جاء فيهما ، وطرح ما خالفهما ، حتى إنه ليخالف مذهبه للأحاديث الواردة في المسألة .

ومن ذلك عدم إنكاره على من أثبت الصوت في كلام الله تعالى حينما علق على كلام ابن حجر قائلاً :

« ولقد أجاد - رحمه الله تعالى - وأنصف ، واتبع الحق الذي لا محيد عنه ، ويفهم من هذا أن من قال بالصوت نظرًا للأحاديث الواردة فيه لا ينسب إلى الجهل والتبديع والعناد ، كما فعله السعد وغيره ، فتأمل ذلك » (٤) .

---

(١) وهو قول الجمهور ، حيث ذهبوا إلى وجوب الكفارة على الرجل والمرأة سواء ، ما داما قد تعمدا الجماع ، وكانا مختارَيْن له في نهار رمضان ، ناوِيَيْن الصيام . [انظر : فقه السنة لسيد سابق (٤٦٨/١) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ونيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب - مع الاختيارات الجلية من المسائل الخلافية - كلاهما : لعبد الله بن عبد الرحمن آل بسام (٣٥١/٢ - ٣٥٢) ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة] .

(٢) الإتحاف (٣٧٢/٤) .

(٣) المصدر السابق (٧٠٥/٤) .

(٤) المصدر السابق (٢٣٨/٢) .

ومع أن الزبيدي يدعو إلى الالتزام بالكتاب والسنة ، والتمسك بهما ، إلا أنه لم يحقق ذلك كما ينبغي ، وذلك يتضح من خلال عدة أمور :

١- أن الزبيدي نحى منحى المتكلمين في تأويل نصوص الصفات - كما سبق بيان ذلك في أصول منهجه - وبذلك خالف أهل السنة والجماعة ، الذين يستدلون بنصوص القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، على صفات الباري ﷻ دون تأويل لها .

٢- أن الزبيدي جعل الأولياء طريقًا لمعرفة كلام الله تعالى ، فهو القائل :

« وقد ألقيتك على مدرجة التحقيق في النظر في كلام الله ، وفي كلام المترجم عن الله ، من رسول أو ولي فافهمه » (١) .

وناهيك عن الولاية الصوفية ، وما يزعمونه لهم من الكشف ونحوه - كما سيأتي بيانه في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى - .

وهذا يفسر لنا منحى الزبيدي الصوفي ، وموافقته للصوفية ، وتخريجه لكلامهم ، ودفاعه عنهم .

وأهل السنة والجماعة إنما يأخذون تفسير القرآن الكريم عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة التفسير ، كما ذكر الزبيدي ذلك عنهم سابقًا ، ونقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية .

٣- أن الزبيدي مع أنه محدث ويدعو إلى التمسك بالسنة والالتزام بها ، إلا أنه يخالف أهل الحديث في ضوابط قبول الحديث ورده ، - وقد أشرت إلى ذلك في سمة منهجه : العناية بالحديث - وهو في ذلك متأثر بمنهج التصوف ، فهو يقبل ما صححه أهل الكشف وإن كان ضعيفًا عند المحدثين ، كما ذكر ذلك

(١) الإتحاف (٤/٤٢٨) .

في حديث : « **رخص رسول الله ﷺ في الهميان** [1] **للمحرم** » [2] حيث قال :

« وإن كان هذا الحديث لا يصح عند أهل الحديث ، وهو صحيح عند أهل الكشف » [3] .

كما أن الزبيدي يصف بعض الشخصيات [4] بأنه كان معظمًا للسنة النبوية وأهلها ، راغبًا في نشرها والتمسك بها ، مع أنه يذكر عنه أنه أنشأ قبَّة الإمام الشافعي .

فأي تمسك بالسنة يقصد الزبيدي ؟!! .

٤- أن الزبيدي فَرَّق في الاستدلال على مسائل الاعتقاد بين ما هو من باب السمعيات ، وما هو من باب العقليات ، وفي حقيقة الأمر أن هذا تغييب لنصوص الكتاب والسنة بحجة أن العقل لا يقبل ذاك - وسيأتي بمشيئة الله تعالى زيادة إيضاح لموقفه هذا عند الكلام على مصدر : العقل - كما أن هذا الصنيع ليس من فعل السلف الصالح .

---

(١) **الهِميان** : وهو المِنْطَقَةُ والتِّكَّةُ ، وهو كيس للنفقة ، يشد في الوسط . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري (٥/٢٧٦) ، تحقيق : طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، والإتحاف (٤/٥٣١) .

(٢) وردت آثار عن الصحابة رضي الله عنهم في جواز ذلك ، فعن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن الهميان للمحرم ، فقالت : « وما بأس ؟ ليستوثق من نفقته » [أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٤١٠) كتاب الحج ، باب في الهميان للمحرم (٤٣٤) حديث رقم (١٥٤٤٨) ، المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ، قال الألباني : وسنده صحيح ، انظر : حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه لمحمد ناصر الدين الألباني ص (٣٠) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م] .

(٣) الإتحاف (٤/٥٣١) .

(٤) وهو أبو المظفر محمد بن أبي بكر ، المولود سنة ست وسبعين وخمسمائة ، والمتوفى سنة خمس وثلاثين وستمائة . انظر : ترويح القلوب ص (٦١) .

قال الزبيدي :

« قال السنوسي في شرح الكبرى ما حاصله : إن عقود التوحيد على ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يثبت إلا بالدليل العقلي .

وهو كل ما يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، كوجوده تعالى ، وقدمه ، وبقائه ، وعلمه وقدره وإرادته وحياته ؛ إذ لو استدل بالسمع على هذه العقود لزم الدور .

الثاني : ما لا يثبت إلا بالسمع .

وهو كل ما يرجع إلى وقوع جائز ، كالبعث ، وسؤال الملكين ، والصراط ، والميزان ، والثواب والعقاب ، ورؤيته سبحانه ، وغير ذلك ؛ لأن غاية ما يدرك العقل من هذه الأمور جوازها ، أما وقوعها فلا طريق له إلا السمع .

الثالث : ما يثبت بالأمرين بحيث يستقل كل منهما بالدلالة .

وهو ما ليس بوقوع جائز ، ولا يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، كالسمع ، والبصر ، والكلام ، وكجواز الأمور التي أخبر الشرع بوقوعها ، وكحدوث العالم » (١) .

ويذكر الزبيدي في موضع آخر (٢) أن الأدلة السمعية أربعة :

١- قطعي الثبوت والدلالة ، كالنصوص المتواترة .

٢- قطعي الثبوت ظني الدلالة ، كالآيات المؤوَّلة .

٣- ظني الثبوت قطعي الدلالة ، كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعي .

٤- ظني الثبوت والدلالة ، كأخبار الآحاد التي مفهومها ظني .

---

(١) الإتحاف (٢٠٢/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٧٥/٣) .

وأختم هذا المصدر – أعني به السنة – ببيان موقف الزبيدي من خبر الآحاد ، والذي قال عنه :

« اعلم أن الخبر إن وصلت طرقه إلى رتبة تَعْدَادٍ تُحيلُ العادة وقوع الكذب منهم ، تواطؤًا أو اتفاقًا بلا قصد ، مع الاتصاف بذلك في كلٍ طبقة ، مصاحبًا إفادة العلم اليقيني الضروري بصحة النسبة إلى قائل : فمتواتر . . .

وإلا فآحاد ، ويوجب العَمَلَ به .

– فإن كان بواحد فقط ، فإن وقع التفرد في أي موضع كان : فغريب . . .

– أو باثنين فقط ، عن اثنين فقط ، ولا أقل ، فعزيز . . .

– أو بأكثر منه ، فمشهور . . .

والآحاد بأقسامه الثلاثة : مقبول يجب العمل به ، ومردود لم يَرْجَحْ صِدْقُ المُخْبِرِ به . . . » (١) .

والمعني بخبر الواحد هنا : المقبول ، وهو : ما رواه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة (٢) .

قال الصنعاني (٣) :

---

(١) بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للزبيدي ص (١٨٨) ، عناية : عبد الفتاح أبو غدة .

(٢) انظر : الموقظة في مصطلح الحديث ، للحافظ أبي عبد الله الذهبي ص (١١) ، شرح وتعليق : عمرو عبد المنعم سليم ، دار أحد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٦٣/١) ، تحقيق : الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م ، وألفية السيوطي في علم الحديث للسيوطي ص (٤) مع شرحها ، لأحمد محمد شاكر ، المكتبة التجارية (مصطفى الباز) ، مكة المكرمة ، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لأحمد محمد شاكر ص (٢١) ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ، وشرح قصب السكر نظم نخبة الفكر ، لعبد الكريم بن مراد الأثري ص (٣٨) ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

(٣) **هو** : أبو إبراهيم ، عز الدين محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني الكحلاني ثم الصنعاني ، المعروف =

وهـــو بنقـــل العـــدل ذي التمـــام في ضبط مـــا يـــروى عـــن الأعـــلام
متـــــصلاً إســـــناد مـــــا يرويـــــه لا علـــــة ولا شـــــذوذ فيـــــه [1]

وقد أشار الزبيدي إلى الخلاف في قبول خبر الواحد عند كلامه على قوله تعـــالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ﴾ [2] ، حيث قال :

« وهذه الآية ندب الله تعالى بها المؤمنين إلى التفقه في الدين ، وهو تعلمه – وقـــد تقدم – ﴿ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ وهو التعليم ، وقد اختلف في الآية :

فقيل المعنى : إن المؤمنين لم يكونوا لينفروا كلهم للتفقه والتعلم ، بل ينبغي أن ينفر من كل فرقة منهم طائفة ، تتفقه تلك الطائفة ثم ترجع تعلم القاعدين ، فيكون النفير على هذا نفير تعلم ، والطائفة يقال على الواحد فما زاد ، قالوا : فهو دليل على قبـــول خـــبر الواحد ، وعلى هذا حملها الشافعي وجماعة .

وقالت طائفة أخرى : المعنى : وما كان المؤمنون لينفروا إلى الجهاد كلهم ، بل ينبغي أن ينفر منهم طائفة للجهاد ، وفرقة تقعد تتفقه في الدين ، فإذا جاءت الطائفة التي نفرت فقهتها القاعدة ، وعلمتها ما أنزل من الدين والحلال والحرام ، وعلى هذا فيكون قولـــه : ليتفقهوا ولينذروا للفرقة التي نفرت منها الطائفة ، وهذا قول الأكثرين ، وعلى هذا فالنفير نفير جهاد على أصله ، فإنه حيث استعمل إنما يفهم منها الجهاد . . . » [3] .

ويذهب الزبيدي إلى أن خبر الواحد لا يفيد العلم ، فيقول عن معجزات النبي ﷺ :

« الوارد من هذه الخوارق ، وإن كان آحادًا لا يفيد العلم ، فالقدر المشترك بينها ،

= بالأمير ، صاحب التصانيف ، ولد سنة تسع وتسعين وألف ، ومات سنة اثنتين وثمانين وألف . انظر : البدر الطالع (٢/١٣٣) ، والأعلام (٦/٣٨) .

(١) قصب السكر نظم نخبة الفكر ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ص (٣٨) مع شرحها ، لعبد الكريم الأثري ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

(٢) سورة التوبة ، آية رقم (١٢٢) .

(٣) الإتحاف (١/١٥٧) .

وهو ظهور الخارق على يده متواتر بلا شك ، فيفيد العلم قطعًا ، كجود حاتم ، وشجاعة علي » (١) .

وقال في موضع آخر :

« فاعرف أنه ﷺ ادعى النبوة مقرونة بالمعجزة ، فهو رسول الله قطعًا .

أما الصغرى ، وهو أنه ادعى الرسالة فبالضرورة ، حسًا للمعاصر ، وتواترًا لغيره .

وأما أن تلك الدعوى كانت مقرونة بالمعجزة ، فبالمشاهدة للمعاصر ، ولغيره بالتواتر لفظًا ومعنى لغيره (٢) مما نقلته الآحاد » (٣) .

ويشير الزبيدي إلى الشروط التي ينبغي أن تتوفر في ناقل خبر الآحاد ، فيقول :

« أجمع أئمة الحديث والفقه والأصول على قبول ناقل الخبر المحتج به بانفراده ، بأن يكون ضابطًا ، معدلاً ، يقظًا ، بأن لم يكن مغفلاً ، يميز الصواب من الخطأ ، كالنائم والساهي ، إذ المتصف بها لا يحصل الركون إليه ، ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه ، وأن يكون يحفظ أن يثبت ما سمعه في حفظه بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة ، ويتمكن من استحضاره متى شاء إن حدَّث من حفظه أو من كتابه الذي يحتوي عليه ، بحيث يصونه عن طريق التزوير والتغيير إليه ، من حين سمع فيه إلى أن يؤدي » (٤) .

ويذكر الزبيدي أن الجمهور لا يشترطون في الصحيح عددًا ، فيحكم بصحة خبر الواحد إذا كان عدلاً ضابطًا ، بخلاف المعتزلة الذين اشترطوا العدد ، وردوا خبر الواحد (٥) .

---

(١) الإتحاف (٣٢٦/٢) .

(٢) أظنها زائدة لا حاجة لها في النص ، وقد تكون خطأً مطبعيًا .

(٣) الإتحاف (٣٢٠/٢) .

(٤) المصدر السابق (٤٧٧/١٠) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٥٧٧/٦) .

ويأخذ الزبيدي على المعتزلة في ردهم خبر الواحد بحجة أنه غير مفيد للقطع ، وأن القطع هو المعتبر في العقائد ، فيقول :

« وأما ما رواه أحمد بإسناد صحيح : « **يقتص للخلق بعضهم من بعض ، حتى للجماء** [(١)] **من القرناء ، وحتى للذرة من الذرة** » ، وهو في صحيح مسلم بلفظ : « **لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة ، حتى يقاد للشاة الجلحاء** [(٢)] **من الشاة القرناء** » [(٣)] ، فالمراد بالاقتصاص المذكور : أن يدخل الله تعالى عليها من الآلام في الموقف بقدر ما يعلمه قصاصًا ، أو يقتص حقيقة ، وذلك لا يمنعه العقل عندنا ، لكن لا نوجبه ، أي : لا نقول بوجوب وقوعه منه تعالى - كما يقوله المعتزلة - وهذا أولى من القول بأنه خبر آحاد غير مفيد للقطع ، والقطع هو المعتبر في العقائد ، فتأمل » [(٤)] .

ولذلك نجد الزبيدي يستدل بأحاديث الآحاد في باب الاعتقاد - فضلاً عن باب الأحكام - ومن ذلك :

- استدلاله على أفضلية النبيﷺ وسيادته على ولد آدم حيث يقول :

« وسيادته عليهم ثبتت من عموم قولهﷺ : « **أنا سيد ولد آدم يوم القيامة** » [(٥)] رواه مسلم وأبو داود من حديث أبي هريرة ، ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه بزيادة : « **ولا فخر** » » [(٦)] .

- وكذلك استدل على ثبوت عذاب القبر وضغطته ، فقال :

---

(١) **الشاة الجماء** : هي التي لا قرن لها . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٠٠/١) .

(٢) **الشاة الجلحاء** : هي الشاة التي لا قرن لها . انظر : المصدر السابق (٢٨٤/١) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٨٥/٤) كتاب البر والصلة والآداب (٤٥) باب تحريم الظلم (١٥) حديث رقم (٢٥٨٢) .

(٤) الإتحاف (٢٩١/٢) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٢٣/٤) كتاب الفضائل (٤٣) باب تفضيل نبيناﷺ على جميع الخلائق (٢) حديث رقم (٢٢٧٨) .

(٦) الإتحاف (٣١٤/٧) .

« ثابت ؛ لما في حديث مسلم المرفوع : « **إن هذه الأمة تبتلى في قبورها ، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه ، ثم أقبل ﷺ بوجهه علينا فقال : تعوذوا بالله من عذاب القبر** » [(١)] الحديث ، وفي البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « **قام فينا رسول الله ﷺ خطيبًا فذكر فتنة القبر التي يفتتن بها المرء ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة** » [(٢)] » [(٣)] .

وقال عن الضغطة :

« ومنه الحديث : « **لو سلم أحد من ضغطة القبر لسلم منها سعد** » ، وفي رواية : « **لقد تضايق على هذا العبد الصالح قبره حتى فرج الله عنه** » ، وفي أخرى : « **لقد ضمه ثم فرج الله عنه** » [(٤)] » [(٥)] .

- وأيضًا استدلال الزبيدي بأحاديث الآحاد على صفات الله تعالى وأسمائه ، فقال عن وصفه تعالى بالقديم وتسميته بذلك :

« قد أجمعت الأمة على وصفه تعالى به ، وورود ذكره في بعض الأخبار التي

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧٤٣/٤) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٥١) باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه (١٧) حديث رقم (٢٨٦٧) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ص (٢٦٧) كتاب الجنائز (٢٣) باب ما جاء في عذاب القبر (٨٧) حديث رقم (١٣٧٣) .

(٣) الإتحاف (٥٦/٢) .

(٤) أخرجه النسائي في سننه (١٠٠/٤) ، كتاب الجنائز (٢١) باب ضمة القبر وضغطته (١١٣) حديث رقم (٢٠٥٥) ، سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي – مع شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي – تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م ، وصححه الألباني ، صحيح سنن النسائي ، لمحمد ناصر الدين الألباني (٤٤١/٢) برقم (١٩٤٢) ، عناية : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٥) الإتحاف (٥٦/٢) .

ذكرت فيها الأسماء الحسنى . . . عن النبي ﷺ قال : « **إن لله تسعة وتسعين اسمًا ، من أحصاها كلها دخل الجنة** » [1] فساقها ، وذكر فيها بعد الفتاح : القديم » [2] .

وقال في تعليقه على قصة الرجل الذي جاء إلى سهل التستري [3] ، فقال له : أريد أن أصحبك ، فقال : إذا مات أحدنا فمن يصحبه إلى الآخرة ؟ قال : الله ، قال : فليصحبه الآن .

قال الزبيدي :

« وفيه صحة إطلاق الصحبة على الله ، ويؤيده خبر : « **اللهم أنت الصاحب في السفر** » [4] » [5] .

كما يستدل الزبيدي بقوله ﷺ : « **إن الله رفيق** » [6] ، على أنه من أسمائه تعالى ، ويرد على من أنكر هذا الاسم بحجة أنه لم يثبت بطريق التواتر ، على أن هذا من قول المعتزلة ، حيث يقول :

« ولا يجوز إطلاق الرفق عليه سبحانه اسمًا ؛ لأن أسماءه إنما تتلقى من النقل المتواتر ، ولم يوجد هكذا ، ذكره بعض العلماء والأصل فيه قول القاضي ، حيث قال : الرفق هو

---

(١) تقدم تخريجه ص (١٤١) .

(٢) الإتحاف (٣١/٢) ، وقد سبق بيان أن القديم ليس اسمًا لله تعالى ، ولا صفة له ؛ - لعدم ثبوت ذلك بالكتاب أو السنة - ، وإنما يجوز الإخبار عنه بذلك ؛ لأن باب الإخبار أوسع من باب الصفات .

(٣) **هو** : أبو محمد ؛ سهل بن عبد الله بن يونس التستري ، الصوفي الزاهد ، له كلمات نافعة ، ومواعظ حسنة ، ولد سنة مائتين ، ومات سنة ثلاث وثمانين ومائتين . انظر : طبقات الصوفية ص (١٦٦) ، وحلية الأولياء (١٨٩/١٠) ، وسير أعلام النبلاء (٣٣٠/١٣) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٧٩٨/٢) كتاب الحج (١٥) باب ما يقوله إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (٧٥) حديث رقم (١٣٤٢) .

(٥) الإتحاف (٣٢٣/٧) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٢٢) كتاب استتابة المرتدين (٨٨) باب إذا عَرَّض الذمي وغيره بسب النبي ﷺ (٤) حديث رقم (٦٩٢٧) .

اللطف ، وأخذ الأمر بأحسن الوجوه وأيسرها ، والظاهر أنه لا يجوز إطلاقه عليه تعالى اسمًا ؛ لأنه لم يتواتر ، ولم يستعمل هنا على قصد التسمية ، وإنما أخبر به عنه تمهيدًا للحكم الذي بعده . اهـ .

ولكن قال النووي : الأصح جواز تسميته تعالى رفيقًا وغيره مما يثبت بخبر الواحد » (١) .

والزبيدي يوافق النووي (٢) على ذلك بدليل قوله في كتابه التكملة (٣) :

« والله رفيق بعباده ، من الرفق والرأفة ، فعيل بمعنى فاعل ، وأنكره الأزهري » .

ومع أن الزبيدي أخذ بأحاديث الآحاد ، إلا أن عليه في ذلك مآخذات عدة ، منها :

١- أنه سلط على نصوص الصفات والأسماء سلطان التأويل أو التفويض بزعم مخالفتها للعقل ، فقال عن صفة الاستواء :

« كل لفظ يرد في الشرع مما يستند إلى الذات المقدسة ، بأن يطلق اسمًا أو صفة لها ، وهو مخالف للعقل – ويسمى المتشابه – لا يخلو : إما أن يتواتر أو ينقل آحادًا .

---

(١) الإتحاف (٩/٤٧٠) .

(٢) **هو** : أبو زكريا ؛ يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي ، الدمشقي ، الشافعي ، الزاهد ، العابد ، الورع ، ولد بنوى سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، ومات سنة ست وسبعين وستمائة . انظر : العبر (٣/٣٣٤) ، والبداية والنهاية (١٣/٢٩٤) ، وطبقات الحفاظ ص (٥١٣) ، وشذرات الذهب (٥/٣٥٤) .

(٣) التكملة (٥/٢٤٤) ، وانظر : التاج (١٣/١٧٠) ، والصحيح تسمية الله تعالى ووصفه بالرفيق ؛ لثبوت ذلك في السنة ، قال – عليه الصلاة والسلام – : « إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف ، وما لا يعطي على ما سواه » [أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٥٩٠) ، كتاب البر والصلة والآداب (٤٥) باب فضل الرفق (٢٣) حديث رقم (٢٥٩٣)] .
قال الدكتور محمد خليل هراس : « ومن أسمائه سبحانه (الرفيق) وهو مأخوذ من الرفق ، الذي هو التأني في الأمور والتدرج فيها ، وضده العنف ، الذي هو الأخذ فيها بشدة واستعجال » [شرح القصيدة النونية للدكتور محمد خليل هراس (٢/٩٢) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م] .

والآحاد إن كان نصًا لا يحتمل التأويل ، قطعنا بافتراء ناقلــه أو ســهوه أو غلطه ، وإن كان ظاهرًا فظاهره غير مراد .

وإن كان متواترًا فلا يتصور أن يكون نصًا لا يحتمل ، بل لا بد وأن يكــون ظاهرًا ، وحينئذٍ نقول : الاحتمال الذي ينفيه العقل ليس مرادًا منــه ، ثم إن بقي بعد انتفائه احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال ، وإن بقي احتمالان فصاعدًا فلا يخلو : إما أن يدل قاطع على واحد منهما أو لا ، فإن دل حمــل عليه ، وإن لم يدل قاطع على التعيين ، فهل يعين بالنظر والاجتــهاد ، دفعًــا للخبط عن العقائد أو لا ، خشية الإلحاد في الأسمــاء والــصفات ؟ الأول : مذهب الخلف ، والثــاني : مــذهب الــسلف ، وســتأتي أمثلــة التنزيــل عليهما » [1] .

٢- أن فيه نوع تمييز بين ما يثبت عن طريق التواتر ، وما يثبت عن طريق الآحاد ، كما سبق في النص الآنف الذكر ، وكما في قوله شرحًا لكلام الغزالي عــن حوض نبينا محمد ﷺ : (ويشرب منه المؤمنون) [2] قال :

« وهذا الوصف وإن شمل جميع مؤمني الأمم السابقة ، لكنه خلاف ظــواهر الأحاديث ، أنه لا يرده إلا مؤمنو هذه الأمة ؛ لأن كل أمة إنما ترد حــوض نبيها ، وتخصيص حوض نبينا ﷺ بالذكر ؛ لوروده بالأحاديث البالغة مبلــغ التواتر ، بخلاف غيره ؛ لوروده بالآحاد » [3] .

وقال عن الصحابة رضي الله عنهم :

« ومناقب الصحابة كثيرة ، وحقيق على المتدين أن يستصحب لهم ما كــانوا عليه في عهد رسول الله ﷺ ، فإن نقلت هناة فليتدبر العاقل النقل وطريقــه ،

---

(١) الإتحاف (١٧٢/٢) .
(٢) الإحياء مع الإتحاف (٥٩/٢) .
(٣) الإتحاف (٥٩/٢) .

فإن ضعف ردَّه ، وإن ظهر وكان آحادًا لم يقدح فيما علم تواترًا وشهدت به النصوص » (١) .

٣- أنه يرى أن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم ، كما نقلت عنه ذلك في أول الكلام عن أحاديث الآحاد .

وبهذه الأمور يخالف الزبيدي أهل السنة والجماعة ، الذين يرون أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول ، عملاً به وتصديقًا له ، يفيد العلم اليقيني ، كما أنه لا فرق عندهم بين ما يثبت عن طريق التواتر أو الآحاد ، كما أنهم لا يفرقون في الاحتجاج بين العقائد والأحكام ، ولا يعترضون على النصوص بالمعقولات ، كما أنهم يأخذون بظاهر النص دون تأويل أو تفويض (٢) .

قال أبو المظفر السمعاني (٣) :

« إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة ، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ ، وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم ، هذا قول عامة أهل الحديث ، والمتقنين من القائمين على السنة » (٤) .

ويؤكد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله :

---

(١) الإتحاف (٣٥٠/٢) .

(٢) انظر للاستزادة : مختصر الصواعق المرسلة (٥٠٦/٢ - ٥٨٧) ، والحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ، وأخبار الآحاد في الحديث النبوي ، لعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، دار طيبة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، والأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد ، لسليم الهلالي ، دار الصحابة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

(٣) **هو** : أبو المظفر ؛ منصور بن محمد التميمي ، المروزي ، الحنفي ثم الشافعي ، مفتي خراسان ، كان شوكًا في أعين المخالفين ، وحجة لأهل السنة ، مات سنة تسع وثمانين وأربعمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (١١٤/١٩) ، وشذرات الذهب (٣٩٣/٣) .

(٤) مختصر الصواعق (٥٥٨/٢) .

« والصحيح ما عليه الأكثرون : أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة ، وقد يحصل بصفاهم لدينهم وضبطهم ، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر يحصل العلم بمجموع ذلك ، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة .

وأيضًا فالخبر الذي تلقاه الأمة بالقبول تصديقًا له ، أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف » [(١)] .

وهذا ابن القيم يوافق شيخه في ذلك فيقول :

« إن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين ، فإن الظن الغالب حاصل منها ، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها ، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها » [(٢)] .

ويقول ابن أبي العز مقررًا قول العلماء في ذلك :

« وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول ، عملاً به وتصديقًا له ، يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة – وهو أحد قسمي المتواتر – ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع » [(٣)] .

فالزبيدي مع أخذه بالكتاب والسنة كمصدرين من مصادر الاستدلال المباشر ، لم يوافق أهل السنة والجماعة – تمامًا – في كيفية الاستدلال بهما ، فغفر الله له ، وتجاوز عنه ، اللهم آمين .



(١) مجموع الفتاوى (١٨/٤٨) .

(٢) مختصر الصواعق (٢/٥٦٣) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٠١) .

المصدر الثالث

السماع

وهو من مصادر الزبيدي المباشرة ، ويكون عن طريق التلقي من الشيخ وغيره ، بصيغ الأخذ والتحمل : كحدثني فلان أو أخبرني ، أو سمعت ، أو شافهني ، أو قرأت على فلان ، أو أملى عليَّ فلان أو نحو ذلك (١) .

وقد استخدم الزبيدي صيغ وأساليب السماع : كسمعت ، وأخبرنا ، وحدثنا ، وقال لي ، وشافهني ، ولقننيها ، وتلقيناها ، وكتبتها بين يديه وأجازني بها . . . الخ .

قال في علة النهي عن الاختصار في الصلاة :

« قيل : لأنه فعل المتكبرين ، وقيل : اليهود ، وقيل : الشيطان ، أو هو راحة أهل النار ، وهذا الأخير هو الذي كنت أسمعه من مشايخي . . . » (٢) .

ويقرر الزبيدي مذمَّة من ادعى الولاية (٣) والكرامة (٤) – ولو كان صادقًا – بما سمعه من شيوخه ، فيقول :

---

(١) انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي (١/١٤٤) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .

(٢) الإتحاف (٣/١٤١) .

(٣) **الولاية** – عند الصوفية – يعنون بها : قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه . [انظر : التعريفات ص (٣٢٩) ، ومعجم الصوفية ص (٤٣٣)] .

وعند أهل السنة ، الولاية : ضد العداوة ، وأصلها : المحبة والقرب ، وتكون : كاملة وناقصة ، أما الكاملة فللمؤمنين المتقين ، والناقصة للمؤمنين المقصرين . [انظر : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ص (٥٣) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى ، دار طويق ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٠٦)] .

(٤) **الكرامة** : أمر خارق للعادة ، تظهر على يد ولي من أولياء الله تعالى ، وهي نوعان ، منها ما هو متعلق بالعلوم والمكاشفات ، ومنها ما هو متعلق بالقدرة والتأثيرات . [انظر : معجم ألفاظ العقيدة لأبي عبد الله عامر عبد الله فالح ص (٣٣٢) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م] .

« لقد سمعت شيخنا السيد عبد الرحمن بن مصطفى العيدروسي - رحمه الله تعالى - يقول : سمعت شيخنا الشيخ مشيخ بن جعفر العلوي يقول : الدعوى فضيحة ولو كانت صحيحة .

يشير إلى دعوى الولاية ودعوى الكرامة ، يعني :

ولو أثبت ما أراد إثباته بإظهار شيء من خوارق العادات فإنه غير معتبر عند أهل الكلام ، هذا إذا كان صحيحًا في نفس الأمر ، فأما إذا كان بالافتراء والاختلاق فهو أشبه بالسحر والتخديم ، وهذا يورث سوء الخاتمة كما صرح به العلماء » [1] .

وقد سجل الزبيدي سماعاته من شيوخه وأصحابه ومعارفه ومعاصريه وغيرهم من الأعراب والعامة ، كل فيما يخصه من علوم ومعارف [2] .

وقد اعتنى الزبيدي بهذه الطريقة نتيجة لتأثره بمنهجه الحديثي ، ومسلكه الصوفي ، فقد عُرِفَ بالمحدِّث ، وسلك منهج التصوف .

فقال في الباعث له على شرح الإحياء للغزالي :

« الأول : الإكثار من ذكر الصالحين ، وأولي الخير والدين ، وسياق أطراف من أحوالهم ، فإن ذلك من أكبر الأسباب الباعثة على محبتهم ، وهي أحد أسباب الفوز ، لما أخبرنا به شيخنا المسند الجليل عمر بن أحمد بن عقيل فيما شافهني فيه ، أخبرنا الإمام المحدث عبد الله بن سالم بن محمد بن عيسى . . . عن أنس رضي الله عنه قال : « **جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، متى الساعة ؟ . . .** » [3] » [4] .

---

(١) الإتحاف (٤٣٦/٢) .

(٢) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (٢١٤) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٨٩) كتاب الأدب (٧٨) باب علامة الحب في الله عز وجل (٩٦) حديث رقم (٦١٧١) ، ومسلم في صحيحه (١٦١٢/٤) كتاب البر والصلة والآداب (٤٥) باب المرء مع من أحب (٥٠) حديث رقم (٢٦٣٩) .

(٤) الإتحاف (٦/١) .

وأشار إلى أن الصوفي يتلقى الأعمال من أفواه الشيوخ ، فقال في بيان علامات علماء الآخرة ، والتي من أفضلها : المواظبة على ذكر الله تعالى بالقلب واللسان :

« وكل منهما مطلوب ، وأحدهما أفضل من الآخر ، فأما ذكر اللسان ، فله آداب وشروط مذكورة في رسائل السادة الصوفية ، وأما ذكر القلب فاختصت به السادة النقشبندية ، وكان شيخ المصنف [الغزالي] أبو علي الروذ باري أحد أركان هذه الطريقة ، وله آداب تختص به ، وشروط غريبة يقطع بها السالك سفر سنين في ليلة واحدة .

والحاصل أن هذه الأعمال أمرها سهل ، والسالكون يتلقون ذلك من أفواه شيوخهم » (١) .

والزبيدي أحد من يتلقى هذه الأعمال من شيوخه ، ويأخذها عنهم بالتلقين ، فهو القائل عن إحدى صيغ الصلاة على النبي ﷺ :

« وهذه الصيغة الشريفة إلى هنا تلقيناها عن شيخنا المرحوم سيدي أحمد بن عبد الفتاح الملوي – قدس سره – كما تلقاها عن شيخه القطب مولاي محمد التهامي – قدس سره – وذكرها شيخنا في رسالة صغيرة جمع فيها الصيغ ، وذكر فيها أن من قالها كل يوم ثلاثًا وثلاثين مرة فتح الله ما بين قبره وقبر نبيه محمد ﷺ .

وذكرها أيضًا شيخنا المرحوم القطب السيد عبد الله بن إبراهيم الحسيني ، نزيل الطائف ، في كتابه : مشارق الأنوار ، وتلقيتها عنه ، وكتبتها بين يديه ، وأجازني بها ، وذكر فيه عن الفقيه الصالح عمر بن سعيد صاحب ذي عقيب : أن من تلاها ثلاثين مرة تشرف برؤية النبي ﷺ .

ولقننيها شيخنا المرحوم السيد الوجيه عبد الرحمن بن مصطفى العيدروسي – قدس سره – بلفظ : اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله ، صلاة تكون لك رضا ، وله

---

(١) الإتحاف (٧٠٣/١) .

جزاء ، ولحقه أداء » [١] .

والزبيدي يحرص في أداء ما تحمله من سماعات بدقة ، حتى إنه بلغ به الأمر إذا شك في ضبطه فيما سمعه ، أن يقول : هكذا قال ، أو مثله ، أو معناه .

فقال في شرحه لكلام الشاذلي في حزبه [٢] : وليس من الكرم أن لا تحسن إلا لمن أحسن إليك .

« وسمعت في هذا المقام شيخي العارف الصوفي علي بن محمد الأحمدي الدمرداشي ، يقول : المعاملات أربع :

- مقابلة الإحسان بالإحسان ، وهو من صفات المؤمنين .
- ومقابلة الإحسان بالإساءة ، وهو من صفات الأرذلين .
- ومقابلة الإساءة بالإساءة ، وهو من صفات العامة [٣] .
- ومقابلة الإساءة بالإحسان ، وهو من شأن أرباب الفتوة [٤] .

هكذا قال ، أو مثله ، أو بمعناه » [٥] .

---

(١) الإتحاف (٣/٤٦٩) .

(٢) الحزب الكبير ، للشاذلي أبي الحسن علي الحسني ص (٣٠) ضمن شرح الزبيدي عليه المسمى : تنبيه العارف البصير ، تقديم : أحمد الشرقاوي إقبال .

(٣) **العامة** : وهم من أوجب الله عليهم الوفاء إذا عهدوا بألسنتهم عهدًا ، وهم عامة المسلمين ، ويقابلهم الخاصة ، ويراد بهم من أوجب الله عليهم الوفاء إذا عقدوا بقلوبهم عقدًا . [انظر : معجم الصوفية ص (٢٧٣)] .

(٤) **الفتوة** : نوع من أنواع المروءة ، وهي استعمال الأخلاق الكريمة مع الخلق ، وأصلها من الفتى : وهو الشاب الحديث السن ، ومراد الصوفية بها : أن يكون العبد أبدًا في أمر غيره . [انظر : مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٢/٣٢٣) ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ومعجم الصوفية ص (٣١٤)] .

(٥) تنبيه العارف البصير ص (٧٥) .

فشيوخ الزبيدي الذين أخذ عنهم ، وسمع منهم – دون واسطة – يُعَدُّون مصدرًا من مصادره المباشرة .

كما لم يغفل الزبيدي – أيضًا – النقل عنهم – أو غيرهم – من كتبهم ورسائلهم – مباشرة دون واسطة – مستشهدًا بكلامهم وأقوالهم المُدَّونة في مؤلفاتهم ومصنفاتهم .

وهذا هو المصدر الرابع من مصادر الزبيدي المباشرة ، والذي سأتكلم عنه – بمشيئة الله تعالى – في الفقرة التالية :



المصدر الرابع

الكتب

حرص الزبيدي أن ينهل من الكتب مباشرة ، ويستقي منها بلا واسطة ، فلا يعتمد على غيره في النقل ، ولا يقلده في العزو ؛ لتكون النصوص المنقولة أوثق ، والإحالات المعزوة أدق وأضبط .

كما حرص الزبيدي أن يوقف الناظر في كتبه على المصادر التي رجع إليها ، وأخذ منها ، فنص على ما استفاد منها كثيرًا في مقدمات كتبه ، وأشار إلى ما استفاد منها في مسألة أو مسألتين في موضعه .

قال الزبيدي في مقدمة كتابه الإتحاف (١) :

« وهذا بيان الكتب التي منها أخذت ، وعنها بلا واسطة نقلت واستفدت ، فمن ذلك في علم اللغة . . . ومن كتب أصول الفقه . . . ومن كتب الحديث . . . وأما ما يتعلق بأصول الدين والاعتقاد ، والفقه وفروعه فسيأتي بيان مأخذ كل ذلك في مواضعه على ما يسر الله تعالى عليَّ في مراجعته والكشف عن مظانه ، فأذكر في كتاب العقائد ما تحصَّل لديَّ ، وفي العبادات كذلك ، وأما التصوف والرقائق ، فقد طالعت عليه كتبًا كثيرة . . . ومن كتب التواريخ . . . وفي أسماء الرجال . . . وأما ما نقلت منه مسألة أو فائدة أو كلمة غريبة أو نادرة عجيبة من أجزاء ومعاجم ومسانيد ومشيخات ورسائل وأمالي ومستخرجات فشيء لا أحصيه الآن ، كما ستقف عليه عند رفع الستور عن وجه البيان » .

وقال في مقدمة شرح كتاب قواعد العقائد – ضمن الإتحاف – (٢) :

« وهذا تفصيل أسامي الكتب المشار إليها ؛ ليعتمد الواقف على نقوله المعتمد

---

(١) (١/٤) .

(٢) (٢/٣) .

عليها ، وهي سوى ما ذكر بيانه في مقدمة شرح كتاب العلم » .

وفي كتابه عقود الجواهر المنيفة (١) ، ينص الزبيدي - أيضًا - على الكتب التي وقف عليها ، واستفاد منها ، فيقول :

« مقتطفًا مما وقفت عليه من الكتب المعتمدة المشهورة . . . وغير ذلك من مسانيد ، وسنن ، ومعاجم ، وأجزاء متفرقات ، التي طالعتها واستفدت منها ، ولو مسألة مع ما انضم إليها من كتب المذهب الأصلية والفرعية ، متونها وحواشيها ، مما يسر الله عليَّ مراجعتها حسب الإمكان ، وسعة الوقت ، وفرصة الزمان » .

والزبيدي قد لا يعزو إلى الكتاب الذي استفاد منه المعلومة ، مكتفيًا بذكره في مقدمة مؤلفه ، كما في قوله :

« وهذا آخر كتاب رياضة النفس ، وتهذيب الأخلاق ، وقد عنَّ لي أن أختمه بفوائد نافعة تتعلق بآداب المريدين مما اقتطفتها من كتب القوم ، وجعلتها في فصول مهمة ، ولهذا الكتاب تتمة » (٢) .

وأحيانًا لا يلتزم الزبيدي بالنص المنقول تمامًا ، وإنما يتصرف فيه - دون الإشارة إلى ذلك - مع مراعاته للمعنى ، كما في نقله عن ابن أبي العز في ترتيب الخلفاء الراشدين ، حيث يقول :

« وقال شارح الطحاوية : ترتيب الخلفاء الراشدين كترتيبهم في الخلافة إلا أن لأبي بكر وعمر مزية ، وهي أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين ، ولم يأمرنا بالاقتداء بالأفعال إلا بأبي بكر وعمر ، فقال : « **اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر** » (٣) ، وفرق بين اتباع سنتهم ، والاقتداء بهم ، فحال أبي بكر وعمر فوق حال

(١) (١٨/١) .
(٢) الإتحاف (٧١٢/٨) .
(٣) تقدم تخريجه ص (١٧٦) .

عثمان وعلي – رضي الله عنهم أجمعين – » (١) .

فالزبيدي رجع إلى شرح العقيدة الطحاوية ونقل منه بلا واسطة ، وقد أكد ذلك أحمد شاكر (٢) بقوله :

« فهذه القطعة (٣) التي نقلها الزبيدي ، وهي تزيد على (١٤) سطرًا ، تدل دلالة قاطعة على أنه ينقل عن هذا الشرح نفسه ، خصوصًا وأنها من الكلام الاستقلالي العالي ، الذي يكتبه الرجل عن ذات نفسه ، لا ينقله عن غيره ، ولا يقلد فيه غيره ، كما هو بين لا شك فيه » (٤) .

ونقل الزبيدي – أيضًا – من كتاب الفرقان لابن تيمية ما يتعلق بقتل الحسين (٥) رضي الله عنه ، وهل يزيد بن معاوية (٦) أمر بذلك أو لا ؟ فقال :

« وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ما حاصله : إن جميع ما يذكر في ذلك لم يثبت ، وإن قتله إنما كان عن رأي عبيد الله بن زياد » (٧) .

---

(١) الإتحاف (٣٥٩/٢) ، وانظر للمقارنة بين النصين : شرح العقيدة الطحاوية ص (٧٢٧) .

(٢) **هو** : أبو الأشبال ؛ أحمد بن محمد شاكر الحسيني ، محدث ، ومفسر ، وفقيه ، وأديب ، ولد سنة تسع وثلاثمائة وألف ، ومات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وألف . انظر : معجم المؤلفين (٢٨٤/١) .

(٣) يعني بها قول ابن أبي العز في مسألة الكلام : وأما من قال : إنه معنى واحد . . . الخ .

(٤) مقدمة تحقيق شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ، لأحمد شاكر ص (٩) ، طبع ونشر : وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٨هـ .

(٥) **هو** : أبو عبد الله ؛ الحسين بن علي بن أبي طالب ، ابن بنت رسول الله ﷺ (فاطمة) ، وريحانته ، وأحد سيدي شباب أهل الجنة ، ولد سنة أربع للهجرة ، وقيل : ثلاث ، ومات مقتولاً سنة إحدى وستين ، بموضع يقال له : كربلاء من أرض العراق بناحية الكوفة ، فرضي الله عنه وأرضاه ، وألحقه بجده رسول الله ﷺ . انظر : الاستيعاب (٤٤٢/١) ، وشذرات الذهب (٦٦/١) .

(٦) **هو** : يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي ، ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام ، ولعلماء السلف في يزيد وقتله الحسين خلاف في اللعن والتوقف ، ولد سنة خمس وعشرين ، ومات سنة أربع وستين . انظر : شذرات الذهب (٦٨/١ ، ٧١) ، والأعلام (١٨٩/٨) .

(٧) الإتحاف (٢٠٥/٩) .

والملاحظ أن الزبيدي ينقل عن ابن تيمية وغيره من علماء أهل السنة والجماعة ما يوافقهم فيه ، دون ما يخالفهم عليه ، فهو يعتمد في ذلك على كتب أخرى : أشعرية ، وماتريدية ، وصوفية ، أذكر منها ما نص الزبيدي عليها في مقدمة كتابه الإتحاف (١) ، وعند شرحه لقواعد العقائد منه (٢) .

وهذه الكتب التي أخذ الزبيدي منها مباشرة ، ونقل عنها بلا واسطة حسب ما صنفها ، هي :

أولاً : كتب الأشاعرة ، ومنها :

١- الأسماء والصفات ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي .

٢- التذكرة القشيرية ، لأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري .

٣- المدخل الأوسط إلى علم الكلام ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك .

٤- الكافي في العقد الصافي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الصمد النيسابوري.

٥- عمدة العقائد والفوائد بإثبات الشواهد ، ليوسف الفندلائي المالكي .

٦- معتقد أهل السنة والجماعة ، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني .

٧- اعتقاد أهل السنة ، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري .

٨- تحرير المطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب ، لمحمد بن عبد الرحمن البكي .

٩ - ١٠- لمع الأدلة في قواعد أهل السنة ، لإمام الحرمين ، وشرحه لشرف الدين ابن التلمساني .

١١ - ١٢- شرح الكبرى ، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي ، وحاشية أبي

---

(١) الإتحاف (١/٤) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٣) .

الوفاء الحسن بن مسعود اليوسي عليه .

١٣- مختصر شرح السنوسي على الجزائرية ، لابن التركي .

١٤- هداية المريد شرح جوهرة التوحيد للبرهان اللقاني .

١٥- الحاشية على أم البراهين ، للشهاب أحمد بن محمد الغنمي .

١٦- العقيدة ، لأبي إسحاق الشيرازي .

١٧- العقيدة ، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام .

١٨ - ٢٤- مشكاة الأنوار وكيمياء السعادة ، والمقصد الأسنى في معاني أسماء الله الحسنى ، والمعارف العقلية ولباب الحكمة الإلهية ، والمنقذ من الضلال ، والمفصح عن الأحوال ، وإلجام العوام في علم الكلام ، والأربعين في أصول الدين ، سبعتهم لأبي حامد الغزالي .

٢٥- أسرار التنزيل للفخر الرازي .

٢٦- محجة الحق ومنجاة الخلق ، لأبي الخير أحمد بن إسماعيل الطالقاني القزويني .

٢٧- تبيين كذب المفتري على الإمام أبي الحسن الأشعري ، لابن عساكر .

٢٨- تأويل المتشابهات ، لشمس الدين ابن اللبان .

ثانيًا : كتب الماتريدية ، ومنها :

١- شرح عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي ، لأبي المحاسن محمود بن أحمد القونوي الحنفي .

٢- ٧- شرح العقائد النسفية لمؤلفه نجم الدين عمر بن محمد النسفي ، ولحافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي ، ولشهاب الدين أحمد بن أبي المحاسن الطيبي ، وللكستلي ، ولسعد الدين التفتازاني ، وحاشية

أحمد بن موسى الخيالي عليه .

٨- ٩- المسايرة ، للكمال بن الهمام مع شرح تلميذه ابن أبي الشريف عليه .

١٠- شرح الفقه الأكبر ، لملا علي القاري .

١١- نظم الفرائد وجمع الفوائد ، لعبد الرحيم بن علي الرومي .

١٢- إشارات المرام من عبارات الإمام ، لبياض زاده .

١٣- العمدة ، لنور الدين أبي المحامد أحمد بن محمود الصابوني .

١٤- تلخيص الأدلة للصغار .

ثالثًا : كتب الرقائق والتصوف ، ومنها :

١- ٣- الرسالة لأبي القاسم القشيري ، وشرحاها لأبي محمد عبد المعطي بن محمود اللخمي ، ولشيخ الإسلام زكريا .

٤- قوت القلوب ، لأبي طالب المكي .

٥- منازل السائرين ، لشيخ الإسلام الهروي .

٦- عوارف المعارف ، للشهاب السهروردي .

٧- التعرف ، لأبي نصر الكلاباذي .

٨- تأييد الحقيقة العلية ، للحافظ السيوطي .

٩- منارات السائرين ومقامات الطائرين ، للشيخ نجم الدين راية .

١٠- مفيد العلوم ، لأبي بكر الخوارزمي .

١١- الذهب الإبريز في مناقب سيدي عبد العزيز ، لأحمد بن مبارك اللمطي

السجلماسي .

إلى غير ذلك من هذه الكتب ، مما صرح الزبيدي بالنقل عنها في مواضع من كتبه .

فالزبيدي كانت له مصادر مباشرة ، يأخذ عنها ، وينهل منها ، كما أن له مصادر غير مباشرة – أيضًا – ينطلق منها ، ويصدر عنها ، وهي ما سنتعرف عليها – بمشيئة الله تعالى – في المبحث التالي .





المبحث الثاني

مصادر غير مباشرة

تتمثل مصادر الزبيدي غير المباشرة في خمسة أمور :

الأول : الإجماع .

الثاني : العقل .

الثالث : اللغة .

الرابع : الكشف والإلهام والرؤى .

الخامس : التجربة .

أما الأول : الإجماع :

فقد عرَّف به الزبيدي في اللغة والاصطلاح : بقوله :

« اعلم أن الإجماع يطلق في اللغة على :

العزم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ (١) أي : اعزموا .

وعلى الاتفاق ، قال : أجمعوا على كذا ، أي : اتفقوا عليه .

وحكى أبو علي الفارسي في الإيضاح أنه يقال : أجمعوا بمعنى : صار ، وإذا جمع كما يقال : أبقل المكان وأثمر ، صار ذا بقل وثمر .

وفي الاصطلاح : اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور » (٢) .

---

(١) سورة يونس ، آية رقم (٧١) .

(٢) الإتحاف (٥٧٩/٦) ، وانظر : الورقات ، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ص (٢٤) ، تقديم وإعداد : الدكتور عبد اللطيف العبد ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، والعدة في أصول الفقه ، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (١٧٠/١) ، تحقيق : الدكتور أحمد سير =

ويجعل الزبيدي الإجماع على ثلاثة أقسام ، فيقول :

« وهو على ثلاثة أقسام :

قطعي ، فلا يجوز خرقه .

وظني ، وهو على قسمين :

استدلالي : وهو السكوتي ، أن يقول بعض المجتهدين حكمًا ويسكت الباقون عليه بعد العلم به .

ومنقول على لسان الآحاد ، فيجوز خرقهما » (١) .

وقد ذكر الزبيدي بعض ضوابط الإجماع ، فقال :

« وفي باب الإجماع مسائل ينبغي معرفتها :

إذا اختلف العصر الأول على قولين ، لا يجوز بعدهم إحداث قول ثالث إن وقع مجمعًا عليه ، وإلا فيجوز .

وإذا اجتمعت الأمة على عدم الفصل بين مسألتين ، لا يجوز لمن بعدهم الفصل بينهما إن ارتضوا بعدم الفرق واتحاد الجامع ، وإلا فيجوز .

ويجوز حصول الاتفاق بعد الاختلاف في العصر الواحد ، وفي اتفاقهم في العصر

= مباركي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، والأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه ، لشمس الدين محمد بن عثمان المارديني ص (٢٠٠) ، تحقيق : الدكتور عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

(١) الإتحاف (٢٢٧/١) ، وانظر : شرح مختصر الروضة ، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (١٢٦/٣) ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي ، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، والواضح في أصول الفقه ، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي (٢٣٢/٥) ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

الثاني قولان ، وانقراض العصر ليس شرطًا ، خلافًا لقوم .

وإذا حكم بعض الأئمة وسكت الباقون ، فليس بإجماع ولا حجة ، وهو نص الشافعي في الجديد ، اللهم إلا إذا تكرر وقائع كثيرة ، فإنه يكون إجماعًا وحجة .

وإذا اتفق أهل العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول انعقد إجماعًا .

والإجماع المروي بالآحاد حجة ، خلافًا للأكثر .

وإذا استدل أهل العصر بدليل آخر فلا يجوز إبطال الأول ، وأما الثاني ، فإن لزم منه إبطال الأول بطل وإلا فلا .

وتعتبر مخالفة الواحد في إبطال الإجماع .

ويجوز أن ينعقد الإجماع عن القياس والدلالة والإمارة ، وجوزه قوم بغير دليل ، بل بمجرد الشبه والبحث .

ولا تعتبر فيه جملة الأمة إلى يوم القيامة .

والاعتبار في كل فن بأهله ، فيعتبر في الكلام المتكلمون ، وفي الفقه الفقهاء ، ولا عبرة بالفقيه الحافظ للأحكام والمذاهب إذا لم يكن مجتهدًا ، والله أعلم » (١) .

والزبيدي يجعل الإجماع يحصل بثلاثة أمور ، وهي : الأقوال ، والأفعال ، والاعتقادات ، فيقول :

« ونعني بالإجماع : الاتفاق ، وهو الاشتراك إما في القول أو الفعل أو الاعتقاد » (٢) .

---

(١) الإتحاف (٢٢٧/١) ، وانظر : شرح مختصر الروضة (٤٧/٣ - ١٠٧) ، وشرح نظم الورقات في أصول الفقه ، لمحمد بن صالح العثيمين ص (١٦٩ - ١٧٧) ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

(٢) الإتحاف (٢٢٧/١) ، وانظر : شرح نظم الورقات ص (١٧٤) .

ولذلك حكى الزبيدي الإجماع في كثير من مسائل الاعتقاد ، فقال عن حقيقة الصراط :

« ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة » (١) .

وقال في ثبوت رؤيته تعالى في الآخرة ، وأن الأدلة دلت عليها :

« عقلاً وسمعًا وعليه أجمعت العلماء » (٢) .

وقال في شرحه لقول الغزالي : (وأنه ليس بجسم مصور) (٣) :

« وقد أجمع أهل السنة : أن الله تعالى خالق الصور كلها ، ليس بذي صورة (٤) ، ولا يشبه شيئًا » (٥) .

كما أن الزبيدي ينقل الإجماع عن العلماء ، فيقول في إطلاق اسم الفرد على الله تعالى :

« قال أبو منصور البغدادي : قد أجمعت الأمة على إطلاق اسم الفرد على الله تعالى ، وخالفهم عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة . . . وقد أجمعت الأمة قبل ظهور عباد على إطلاق هذا الاسم عليه في قولهم : يا واحد يا فرد ، فلا اعتبار بخلاف المبتدع الضال لأهل الإجماع مع صحة معناه » (٦) .

والزبيدي يأخذ بما دل عليه الإجماع وإن لم يرد به السمع ، فيقول في شرحه لكلام

---

(١) الإتحاف (٢/٥٨) .

(٢) المصدر السابق (٢/٣٨) .

(٣) الإحياء مع الإتحاف (٢/٣٥) .

(٤) تقدم التعليق على الصورة ، وأن أهل السنة يثبتون هذه الصفة لله تعالى ؛ - للأحاديث الصحيحة فيها - ، وأما ما يقصده الزبيدي من إجماع أهل السنة هنا - وفي كثير من المواضع - إنما هو إجماع الأشاعرة أو الماتريدية ، وفي إطلاق هذا اللقب عليهما - كما قد بينته في موضعه - خطأ فاحش ، وتلبيس فاضح .

(٥) الإتحاف (٢/٣٥) .

(٦) المصدر السابق (٢/٢٩) .

الغزالي : (أن العلم بصفات الله تعالى يقوم على عشرة أصول : الأصل الرابع : العلم بكونه تعالى مريدًا لأفعاله ، فلا موجود إلا وهو مستند إلى مشيئته ، وصادر عن إرادته) (١) قال :

« اعلم أن المريد لم يرد به السمع على هذه الصيغة ، وإنما ورد بصيغة الفعل ، ولكن إطلاق مريد مما ثبت بالإجماع ، وبالجملة فالمريد أو الذي يريد أو أراد ، هو الذي يخصص فعله بحالة دون حالة ؛ لصفة قائمة به اقتضت ذلك ، وتلك الصفة هي الإرادة » (٢) .

ولا شك أن الإجماع حجة شرعية معتبرة – دل عليها الكتاب والسنة – يجب المصير إليه ، والأخذ به ، وعدم التشكيك فيه بخطأ أو تضليل (٣) ؛ لأن النبي ﷺ بين أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، فقال : « **إن الله لا يجمع أمتي – أو قال : أمة محمد ﷺ – على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذَّ شذ إلى النار** » (٤) .

والزبيدي أصاب في اعتبار الإجماع مصدرًا من مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، ولكنه أخطأ حينما جعل أهل الإجماع – في الدرجة الأولى – هم الأشاعرة والماتريدية وأشباههم .

فعوَّل على إجماع الصوفية في نبوة الخضر عليه السلام وحياته ، فقال :

---

(١) الإحياء مع الإتحاف (٢٢٢/٢) .

(٢) الإتحاف (٢٢٢/٢) .

(٣) انظر : الواضح في أصول الفقه (١٠٤/٥) وما بعدها ، وإرشاد الفحول ص (١٣٢) ، ومذكرة أصول الفقه ص (١٥١) ، وأصول الفقه للبرديسي ص (٢١٠) ، وأصول مذهب الإمام أحمد ، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٤٠٥/٤) كتاب الفتن (٣٤) باب ما جاء في لزوم الجماعة (٧) حديث رقم (٢١٦٧) وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وأخرجه الحاكم في مستدركه (١١٥/١) كتاب العلم ، بإشراف : الدكتور يوسف المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت ، وذكره الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح (٦١/١) كتاب الإيمان (١) باب الاعتصام بالكتاب والسنة (٥) حديث رقم (١٧٣) ، وصححه الألباني كما في تحقيقه للمشكاة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

« والصحيح من هذه الأقوال كلها أنه نبي معمر ، محجوب عن الأبصار ، وأنه باق إلى يوم القيامة ؛ لشربه من ماء الحياة ، وعليه الجماهير ، واتفاق الصوفية ، وإجماع كثير من الصالحين ، وأنكر حياته جماعة ، منهم : البخاري ، وابن المبارك ، والحربي ، وابن الجوزي » (١) .

كما عَوَّل على إجماع الأمة !!! في وصفه تعالى وتسميته بالقديم ، فقال :

« قد أجمعت الأمة على وصفه تعالى به ، وورد ذكره في بعض الأخبار التي ذكرت فيها الأسماء الحسنى » (٢) .

وقد أشرت في كلام سابق ، أن القديم ليس من أسماء الله تعالى ، ولا صفة له ؛ لعدم ثبوته في النصوص الشرعية ، وهذا قول أهل السنة والجماعة .

فأي أمة يقصدها الزبيدي هنا ؟!! .

والصحيح أن أهل الإجماع : هم علماء القرون الثلاثة الأولى ؛ لإمكانية وقوع الإجماع منهم ، وذلك لقلة عددهم ، وتقارب أقطارهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« الإجماع الذي ينضبط : هو ما كان عليه السلف الصالح ؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف ، وانتشرت الأمة » (٣) .

قال أبو حاتم الرازي (٤) :

---

(١) التاج (٣٥٢/٦) .

(٢) الإتحاف (٣١/٢) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٥٧/٣) .

(٤) **هو** : أبو حاتم ؛ محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الرازي الحنظلي الغطفاني ، أحد الأئمة الحفاظ ، وممن برع في المتن والإسناد ، وطوَّف البلاد ، وجمع وصنف ، وجرح وعدل ، وصحح وعدل ، ولد سنة خمس وتسعين ومائة ، ومات سنة سبع وسبعين ومائتين . انظر : طبقات الحنابلة (٢٨٤/١) ، وطبقات السبكي (٢٠٧/٢) ، وغاية النهاية (٩٧/٢) ، وشذرات الذهب (١٧١/٢) .

« العلم عندنا : ما كان عن الله تعالى ، من كتاب ناطق - ناسخ غير منسوخ - وما صحت الأخبار عن رسول الله ﷺ مما لا معارض له ، وما جاء عن الألباء من الصحابة وما اتفقوا عليه ، فإذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم ، فإذا خفي ذلك و لم يفهم ، فعن التابعين ، فإذا لم يوجد عن التابعين ، فعن أئمة الهدى من أتباعهم ، مثل : أيوب السختياني ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وسفيان ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، والحسن بن صالح ، ثم مَنْ بعدُ ، ما لم يوجد عن أمثالهم ، فعن مثل : عبد الرحمن ابن مهدي ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن إدريس ، ويحيى بن آدم ، وسفيان ابن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، ومَنْ بعدهم : محمد بن إدريس الشافعي ، ويزيد ابن هارون ، والحميدي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، وأبي عبيد القاسم بن سلام » (١) .

وعلق الخطيب البغدادي (٢) على هذا الكلام بقوله :

« قصد أبو حاتم إلى تسمية هؤلاء ؛ لأنهم كانوا المشهورين من أئمة أهل الأثر في أعصارهم - ولهم نظراء كثيرون من أهل كل عصر أولوا نظر واجتهاد - فما أجمعوا عليه فهو الحجة ، ويسقط الاجتهاد مع إجماعهم ، فكذلك إذا اختلفوا على قولين ، لم يجز لمن بعدهم إحداث قول ثالث » (٣) .

فالإجماع الذي يحكيه الزبيدي أو ينقله - غالبًا ، لا سيما فيما لا يتعلق باليوم الآخر - فهو ليس بإجماع ؛ إذ فيه مخالفة - ممن ادعى الزبيدي منهم الإجماع - لأهل السنة والجماعة .

---

(١) الفقيه والمتفقة للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٣٢/١) ، تحقيق : عادل العزازي ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٢) **هو** : أبو بكر ؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي ، صاحب التصانيف ، وخاتمة الحفاظ ، ومن كبار الشافعية ، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، ومات سنة ثلاث وستين وأربعمائة . انظر : طبقات الحفاظ ص (٤٣٣) ، وكشف الظنون (٢٠٩/١ ، ٢٨٨) (١٦٣٧/٢) ، وإيضاح المكنون (٣٠/١ ، ٨٠) ، وهدية العارفين (٧٩/١) .

(٣) الفقيه والمتفقه (٤٣٣/١) .

وفي ذلك تجاهل من الزبيدي لأهل السنة والجماعة ، مما أوقعه في مخالفتهم في بعض مسائل الاعتقاد .

هذا هو الإجماع الذي يعتمد عليه الزبيدي كمصدر من مصادره غير المباشرة - وهو الأول حسب تصنيفي لهم - .



المصدر الثاني

العقل

مصدر عقل ، يعقل ، عقلاً ، فهو معقول ، وعاقل ، أصل معناه : المَنْعُ والحَـبْسُ ، ومنه العقال للبعير ، سُمِّي به ؛ لأنه يمنعه من الهرب (١) .

وقد ذكر الزبيدي أن العقل يطلق ويراد به معان كثيرة ، منها :

الحِجْر والنّهيَة ، وكذلك : الدِّيَة ، وأيضًا : الحِصْن والملجأ ، وكذا : القلب ، إلى غير ذلك من الإطلاقات التي تدور حول المنع (٢) .

والزبيدي يتطرق – أيضًا – لبيان حقيقة العقل ، وينقل عن العلماء أقوالهم في ذلك ، فيقول :

« وأما الاختلاف في حده وحقيقته ، فالعقل : العلم ، وعليه اقتصر كثيرون ، وفي الصحاح والعباب : هو الحجر والنهية ، وفي المحكم : ضد الحمق ، أو هو علم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها ، أو هو علم بخير الخيرين وشر الشرين ، أو مطلق الأمور ، أو القوة يكون بها التمييز بين القبح والحسن ولمعان مجتمعة في الذهن يكون بمقدمات يستتب بها الأغراض والمصالح ، ولهيئة محمودة في الإنسان في حركاته وكلامه ، إلى غير ذلك من الحدود والتعاريف » (٣) .

والزبيدي يرى أن العقل لا يقتصر فيه على أحد هذه المعاني فحسب ، وإنما يراد به أربعة معانٍ ، وهي الغريزة المدركة ، والعلوم الضرورية ، والعلوم النظرية ، والعمل بمقتضى العلم .

والغريزة المدركة ، هي التي تكون في الإنسان ، وبها يعلم ويعقل ، وعليها مناط

(١) انظر : التاج (١٥/٥٠٤) ، والتكملة (٦/٢٠٤) .

(٢) انظر : المصدرين السابقين .

(٣) الإتحاف (١/٧٦٠) ، وانظر : التاج (١٥/٥٠٤) .

التكليف ، وبها يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان ، وأما العلوم الضرورية ، كالعلم بالممكنات والواجبات والممتنعات ، فهي تشمل جميع العقلاء ، والعلوم النظرية هي التي تحصل بالنظر والاستدلال ، والناس فيها متفاوتون ، وأخيرًا العمل بمقتضى العلم (١) .

وقد نقل الزبيدي هذه المعان الأربع عن الغزالي ، ثم قال :

« فهذه أربعة أقسام في العقل ، وقسمه بعضهم من وجه آخر ، فقال : العقل : هيولاني (٢) ، وبالملكة ، وبالفعل ، ومستفاد .

فالعقل الهيولاني : الاستعداد المحض لإدراك المعقولات ، وهو محضة خالية عن الفعل ، كما في الأطفال ، وإنما نسب إلى الهيولي ؛ لأن النفس في هذه المرتبة تشبه الهيولي الأولى الخالية في حد ذاتها عن الصور كلها .

والعقل بالملكة : العلم بالضروريات واستعداد النفس بذلك لاكتساب النظريات .

والعقل بالفعل : أن تصير النظريات مخزونة عند القوة العاقلة بتكرار الاكتساب ، بحيث تحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد .

والعقل المستفاد : أن تحضر عنده النظريات التي أدركها بحيث لا تغيب عنه ، [قال الزبيدي :] وهو تفصيل حسن » (٣) .

فالزبيدي يصيب في تعريفه للعقل ، بأنه يراد به هذه المعان الأربع مجتمعة وإن تنوعت عبارته .

والذي يهمنا في العقل - كمصدر من مصادر الزبيدي غير المباشرة - بيان موقف الزبيدي منه ، وطريقة استدلاله به .

---

(١) انظر : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (١/١٥٨) .

(٢) **الهيولي** : هو جوهر في الجسم قابل لما يعرض للجسم من الاتصال والانفصال . [انظر : التعريفات ص (٣٢١)] .

(٣) الإتحاف (١/٧٦٤) .

وقد أشرت عند كلامي على أصل منهج الزبيدي الكلامي ، أنه سلك بالعقل مسلك المتكلمين ، فمجده ، وقدمه على النقل عند التعارض - كما يزعمون - ، وجعله أصل الشرع .

وقد صرح الزبيدي بذلك عند رده على أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الاستواء لله تعالى بالآيات والأحاديث ، حيث قال :

« وأجيب عنه بجواب إجمالي ، هو كالمقدمة للأجوبة التفصيلية ، وهو : أن الشرع إنما ثبت بالعقل ، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل ، فلو أتى الشرع بما يكذبه العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معًا ، إذا تقرر هذا ، فنقول . . . » (١) .

ويزيد الزبيدي كلامه - هذا - وضوحًا حينما يقرر أن العلوم النبوية يتعذر إدراكها على من لم يتهذب في الأمور العقلية ، فيعلق على كلام الغزالي في أن العلوم العقلية كالأغذية ، والشرعية كالأدوية بقوله :

« ويمكن تقرير السياق بوجه آخر أقرب مما قرره المصنف ، فنقول : المعقولات تجري مجرى الأدوية الجالبة للصحة ، والشرعيات تجري مجرى الأغذية الحافظة للصحة ، وكما أن الجسم متى كان مريضًا لم ينتفع بالأغذية بل يستضر بها ، كذلك متى كان مريض النفس ، كما قال تعالى : ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمْ ﴾ (٢) ، لم ينتفع بسماع القرآن الذي هو موضع الشرعيات ، بل صار ذلك ضارًا له مضرة الغذاء للمريض ، فتشبيه الشرعيات بالأغذية التي لا يستغنى عنها بدن الإنسان أولى من تشبيهها بالأدوية التي لا يحتاج إليها في كل وقت ، والقصد تعذر إدراك العلوم النبوية على من لم يتهذب في الأمور العقلية .

وأيضًا فالقلب بمنزلة مزرعة للمعتقدات ، والاعتقاد فيه بمنزلة البذر ، إن خيرًا ، وإن

---

(١) الإتحاف (١٧٢/٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٠) .

شرًا ، وكلام الله تعالى بمنزلة الماء الذي يسقيه ، فكما أن الماء إذا سقى الأرض يختلف نباته بحسب بذوره ، فكذا القرآن ، إذا ورد على الاعتقادات الراسخة في القلوب تختلف تأثيراته ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَـٰوِرَٰتٌ ﴾ الآية [١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ ﴾ الآية [٢] .

وأيضًا ، فالجهل بالمعقولات جار مجرى ستر مرخي على البصر ، وغشاء على القلب ، ووقر في الأذن ، والقرآن لا يدرك خفياته إلا من كشف غطاؤه ، ورفع غشاؤه ، وأزيل وقره ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ ﴾ [٣] .

وأيضًا ، فالمعقولات كالحياة التي بها الأبصار والأسماع ، والقرآن كالمدرك بالسمع والبصر ، وكما أنه من المحال أن يسمع ويبصر الميت قبل أن يجعل الله فيه الروح ، ويجعل له السمع والبصر ، كذلك من المحال أن يدرك من لم يحصّل المعقولات حقائق الشرعيات » [٤] .

ومع تصريح الزبيدي بأن العقل أصل ثبوت الشرع ، وأنه لا سبيل إلى الحقائق الشرعية إلا بالعلوم العقلية ، نجده أحيانًا يقدم في عبارته الشرع على العقل ، فيقول :

« ولنا في الاستدلال على أن إرادته تعالى متعلقة بكل كائن ، غير متعلقة بما ليس بكائن ، من جهة النقل ، ومن جهة العقل » [٥] .

ثم ساق الأدلة النقلية ، وبعدها الأدلة العقلية .

وتارة نجد الزبيدي يقدم في عبارته العقل على الشرع ، كما في كلامه على ثبوت

---

(١) سورة الرعد ، آية رقم (٤) .

(٢) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٨) .

(٣) سورة الإسراء ، آية رقم (٤٥) .

(٤) الإتحاف (٨/٤٤٥) .

(٥) المصدر السابق (٢/٢٧٢) .

رؤيته تعالى في الآخرة ، من أنه سبحانه :

« مرئي الذات بالأبصار منة منه وفضلاً ولطفًا بالأبرار في دار الدنيا وفي دار القرار ، عقلاً ، وسمعًا ، وعليه أجمعت العلماء ، وفي جواز الرؤية في الدنيا سمعًا اختلاف ، فأثبته قوم ، ونفاه آخرون » (١) .

ويؤكد الزبيدي أن الشرع والعقل كل منهما محتاج إلى الآخر ، فلولا الكتاب لأصبح العقل حائرًا ، ولولا العقل لم ينتفع بالكتاب ، وفي ذلك يقول في بيان قوله تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ (٢) :

« الحكمة في معارف الشرع : اسم للعلوم المدركة بالعقل ، وقد أفرد ذكرها في عامة القرآن عن الكتاب ، فجعل الكتاب اسمًا لما لا يدرك إلا من جهة النبوة ، والحكمة لما يدرك من جهة العقل ، وجعلا منزلين ، وإن إنزالهما من الله تعالى ، وقد يكونان مختلفين ، وجمع بينهما في الذكر لحاجة كل واحد منهما إلى الآخر ، فقد قيل : لولا الكتاب لأصبح العقل حائرًا ، ولولا العقل لم ينتفع بالكتاب » (٣) .

ولكن قد نعجب حينما نجد الزبيدي يشير إلى الاقتصار على ما ورد به السمع دون العقل ، فيقول عن المراد بالسمعيات :

« أي ما يتوقف على السمع من الاعتقادات التي لا يستقل العقل بإثباتها » (٤) .

ويبين في موضع آخر أن سليم العقل من يترك ما أعطاه نظره في الله ، ونظر غيره من أصحاب المقالات إلى ما قالته الأنبياء عليهم السلام ونطق به القرآن ، فيعتقده ، ويحضر معه في صلاته ، وحركاته وسكناته ، فقال :

---

(١) الإتحاف (٢/٣٨) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٢٩) .

(٣) الإتحاف (١/١٥٨) .

(٤) المصدر السابق (٢/٣٣٤) .

« وقد يطرأ لبعض الناس في هذا غلط ، وذلك أنه يرى أن الإنسان ما يثبت عنده الشرع إلا حتى يثبت عنده بالعقل : وجود الإله ، وتوحيده ، وإمكان بعثه الرسل ، وتشريع الشرائع ، فيرجح بهذا أن يحضر مع الحق في صلاته بهذا العلم ، وليس الأمر كذلك ، فإنه وإن كان نظره هو الصحيح في إثبات وجود الحق وتوحيده ، وإمكان التشريع ، وتصديق الشارع بالدلالات التي أتى بها ، فيعلم أن الشارع قد وصف لنا نفسه بأمور لو وقفنا مع العقل دونه ما قبلناها ، ثم إنَّا رأينا أن تلك الأوصاف التي جاءت من الشارع في حق الله ومعرفته تطلبها أفعال العبادات ، وهي أقرب مناسبة إليها من المعرفة التي تعطيها الأدلة النظرية التي تستقل بها ، فرأينا أن نحضر مع الحق في صلاتنا وتشهدنا بالمعرفة الإلهية التي استفدناها من الشارع في القرآن والسنة المتواترة أولى من الحضور معه بمقالات العقول ، والله أعلم » [1] .

فالزبيدي وإن جاءت النصوص عنه بتقديم النقل على العقل ، أو اعتبار الأدلة السمعية دون العقلية ، إنما ذلك مبني على أَصْلِه الذي أصَّله – مخالفًا في ذلك أهل السنة والجماعة – من أن مسائل الاعتقاد منها ما يثبت بالعقل ، ومنها ما يثبت بالسمع ، ومنها ما يثبت بهما جميعًا ، على أن ما يثبت بالسمع – في الحقيقة – إنما ثبت لتجويز العقل له [2] .

كما أن ما ذمَّه من مقالات العقول ، إنما قصد بها مقالات المعتزلة وأضرابهم ، ممن أنكر كثيرًا من أمور الآخرة وغيرها ، ولذلك قال في تعليقه على كلام الغزالي : (ومشاهدة القلب لا يمكن الغلط فيها) [3] :

« فإن قلت : نرى جماعة من أرباب العقول يغلطون في نظرهم ، فاعلم أن فيهم خيالات ، وأوهامًا ، واعتقادات ، يظنون أن أحكامها أحكام العقل ، فالغلط منسوب إليها ، فأما العقل إذا تجرد عن غشاوة الوهم والخيال لم يتصور أن يغلط ، بل يرى الأشياء

---

(١) الإتحاف (٢٥٤/٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢٠٢/٢) .

(٣) الإحياء مع الإتحاف (٦٧٦/١٠) .

على ما هي عليه ، وفي تجرده عسر » (١) .

بالنسبة لهؤلاء الذين ذمَّهم الزبيدي ، أما المتكلمون من أشاعرة وماتريدية فلا ، بدليل تصويبه لصحة نظرهم في إثبات وجود الخالق وتوحيده ، وإمكان بعثة الرسل ، وتشريع الشرائع بالعقل ، كما مرَّ في أكثر من موضع .

وخلاصة الأمر : أن الزبيدي جعل العقل هو الميزان الذي يزن به ، والدليل الذي يعتمد عليه ، فما ورد من الشرع وهو مخالف للعقل ، وجب تأويله أو تفويض معناه ، أو حُكِمَ بكذب ناقله أو سهوه أو غلطه إن كان آحادًا (٢) .

ولذلك نجد الزبيدي يُأَوِّلُ صفات الخالق ﷻ أو يُفَوِّضُها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ (٣) قال :

« أي : أمره ، بمعنى عذابه ، إذ العقل دال على استحالة مجيء الباري ؛ لأنه من سمات الحادث ، وعلى أن الجائي أمره » (٤) .

وقال في صفة الغضب :

« وأما غضب الله فهو إنكاره على من عصاه فيعاقبه ، وقال الله تعالى : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) يعني : اليهود » (٦) .

والعقل المزعوم قد وقع فيه تدليس محبوك ، وتعمق مذموم ، وادعاء مكشوف (٧) .

---

(١) الإتحاف (١٠/٦٧٦) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/١٧٢) .

(٣) سورة الفجر ، آية رقم (٢٢) .

(٤) الإتحاف (٥/١٦٠) .

(٥) سورة الفاتحة ، آية رقم (٧) .

(٦) التاج (٢/٢٨٩) .

(٧) انظر : القائد إلى تصحيح العقائد ص (٢٠١) .

والزبيدي توهم فيه كما توهم أسلافه - من المتكلمين [1] - من أن السمع لا يثبت إلا بالعقل ، وأن العقل إذا تعارض مع النقل قُدِّمَ العقل على النقل ، وأن العقل يستقل في إثبات مسائل من الاعتقاد - فضلاً عن مشاركته للسمع في غيرها - وهو أصله .

وبذلك يجانب الزبيدي طريق أهل الاستقامة من أهل السنة والجماعة ، الذين أخذوا بالعقل ، وتوسطوا فيه - حق التوسط - فلم يغالوا فيه كما غالى غيرهم ، ولم يلغوه كما ألغاه غيرهم ، بل وقفوا منه كما أراد منهم ربهم ﷿ .

قال السفاريني :

« فإن الله تعالى خلق العقول وأعطاها قوة الفكر ، وجعل لها حدًا تقف عنده من حيث ما هي مفكرة ، لا من حيث ما هي قابلة للوهب الإلهي ، فإذا استعملت العقول أفكارها فيما هو في طورها وحدها ، ووفت النظر حقه ، أصابت بإذن الله تعالى ، وإذا سلطت الأفكار على ما هو خارج عن طورها ، ووراء حدها الذي حده الله لها ، ركبت متن عمياء ، وخبطت خبط عشواء ، فلم يثبت لها قدم ، ولم ترتكن على أمر تطمئن إليه » [2] .

ويفصح أبو المظفر السمعاني عن هذين الفريقين بقوله :

« اعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل ، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول ، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول ، وأما أهل السنة قالوا : الأصل في الدين الاتباع ، والمعقول تبع ، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي

---

(١) انظر : متشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (٢/١ - ٣٩) ، تحقيق : الدكتور عدنان محمد زرزور ، دار التراث ، القاهرة ، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، للقاضي أبي بكر الطيب الباقلاني ص (١٩) وما بعدها ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، والاقتصاد في الاعتقاد ، لأبي حامد الغزالي ص (١٣٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ، والمسامرة شرح المسايرة ، للكمال بن أبي شريف ص (٣١) ، بولاق ، الطبعة الأولى ، ١٣١٧هـ .

(٢) لوامع الأنوار البهية (١٠٥/١) .

وعن الأنبياء – صلوات الله عليهم – ولبطل معنى الأمر والنهي ، ولقال من شاء ما شاء ، ولو كان الدين بني على المعقول وجب أن لا يجوز للمؤمنين أن يقبلوا أشياء حتى يعقلوا » (١) .

والشاطبي (٢) يؤكد قول السمعاني في موقف أهل البدع والأهواء من العقل ، فيقول :

« سمي أهل البدع ، أهل الأهواء ؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم ، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها ، والتعويل عليها ، حتى يصدروا عنها ، بل قدموا أهواءهم ، واعتمدوا على آرائهم ، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك ، وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح ، ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم » (٣) .

وقد أشار ابن القيم إلى موقف أهل السنة والجماعة من العقل ، بقوله :

« إن الله سبحانه منح عباده فطرة فطرهم عليها ، لا تقبل سوى الحق ، ولا تؤثر عليها غيره – لو تركت – ، وأيدها بعقول تفرق بين الحق والباطل ، وكمَّلها بشرعه ، تفصل لها ما هو مستقر في الفطرة ، وأدركه العقل مجملاً .

فالفطرة قابلة ، والعقل مزك ، والشرع مبصر ، مفصل لما هو مركوز في الفطرة ، مشهود أصله دون تفاصيله ، فاتفقت فطرة الله المستقيمة ، والعقل الصريح ، والوحي المبصر المكمل » (٤) .

---

(١) صون المنطق ، لجلال الدين السيوطي ص (١٨٢) ، تحقيق : علي سامي النشار ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) **هو** : أبو إسحاق ؛ إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي ، المعروف بالشاطبي ، من أئمة المالكية ، أصولي حافظ ، توفي سنة تسعين وسبعمائة . انظر : هدية العارفين (١/١٨) ، والأعلام (١/٧٥) .

(٣) الاعتصام ، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي (٢/٦٨٣) ، تحقيق : سليم الهلالي ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، لابن قيم الجوزية (٤/١٢٧٧) ، تحقيق : الدكتور علي الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الثانية ، ١٤١٢هـ .

فلا تصادم بين العقل والنقل ، كما توهمه الزبيدي وأسلافه ، وهي فرية عظيمة ، وجريمة شنيعة ، تصدى لها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الموسوم بـ : درء تعارض العقل والنقل .

وقد جاء فيه عن شيخ الإسلام :

« إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول ، فضلاً عن أن يكون مقدمًا عليها ، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات ، مبناها على معان متشابهة ، وألفاظ مجملة ، فمتى وقع الاستفسار والبيان ، ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية ، لا براهين عقلية » (١) .

كما تصدى لهذه الفرية ابن القيم في كتابه القيم : مختصر الصواعق المرسلة ، فرد عليها بأكثر من خمسين وجهًا ، وسماها طاغوتًا ، فقال :

« كسر الطاغوت الثاني ، وهو قولهم : إذا تعارض العقل والنقل ، وجب تقديم العقل ؛ لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، ولا إبطالها ، ولا يقدم النقل ؛ لأن العقل أصل النقل ، فلو قدمنا عليه النقل لبطل العقل ، وهو أصل النقل ، فلزم بطلان النقل ، فلزم من تقديم النقل بطلان العقل والنقل ، فتعين القسم الرابع ، وهو تقديم العقل .

فهذا الطاغوت أخو ذلك القانون [أي : التأويل] فهو مبني على ثلاث مقدمات :

الأول : ثبوت التعارض بين العقل والنقل .

الثانية : انحصار التقسيم في الأقسام الأربعة التي ذكرت فيه .

الثالثة : بطلان الأقسام الثلاثة ، ليتعين ثبوت الرابع .

وقد أشفى شيخ الإسلام في هذا الباب بما لا مزيد عليه ، وبين بطلان هذه الشبهة ، وكسر هذا الطاغوت في كتابه الكبير [أي : درء تعارض العقل والنقل] فنحن نشير إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٥٥) .

كلمات يسيرة هي قطرة من بحره ، تتضمن كسره ، وذلك يظهر من وجوه . . . » (١) .

ثم ساق هذه الوجوه .

وبهذا نعلم أن الزبيدي فارق أهل السنة والجماعة في العقل ، ومنزلته من الشرع .

وبقي أن أشير – أيضًا – إلى مخالفته لأئمة التفسير في الآيات التي ذكرها – آنفًا – والتي منها قوله تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ (٢) ، فقد فسر الحكمة بالعلوم المدركة بالعقل ، وبناء على ذلك كان الكتاب اسمًا لما يدرك من جهة النبوة ، والحكمة اسمًا لما يدرك من جهة العقل (٣) .

وهذا خلاف ما جاء عن أئمة المفسرين ، وعلى رأسهم ابن جرير الطبري ، والذي يعد تفسيره من أعظم التفاسير وأجلها ، كما شهد الزبيدي له بذلك في موضع سابق – وهو ميله لأهل السنة من سمات منهجه – .

وقد ذكر ابن جرير اختلاف أهل التفسير في الحكمة على قولين ، وهما :

١– السنة .

٢– المعرفة بالدين والفقه فيه .

ثم قال :

« والصواب من القول عندنا في الحكمة : أنها العلم بأحكام الله التي لا يدرك علمها إلا ببيان الرسول ﷺ ، والمعرفة بها ، وما دل عليه ذلك من نظائره » (٤) .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (١/١٠٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٢٩) .

(٣) انظر : الإتحاف (١/١٥٨) .

(٤) جامع البيان في تأويل آي القرآن – والمعروف بتفسير الطبري – ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (١/٦٠٨) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

فابن جرير يشير إلى أنه لا منافاة بين القولين ، وهو ما صرح بـه ابـن كـثير في تفسيره [1] .

وهل تكون معرفة الدين ، والفقه فيه ، بدون اتباع للرسول الكريم ﷺ ؟!! كـلا ، والله .

إذًا ، فتفسير الزبيدي للحكمة بالعقل المجرد عن السمع ؛ مخالفـة لأئمـة التفـسير ظاهرة ، ومجانبة للحقيقة واضحة .

وقد حمل الزبيدي – أيضًا – قوله تعـالى : ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَـٰوِرَٰتٌ ﴾ الآية [2] ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ ﴾ الآية [3] علـى أن فيهمـا إشارة بأن القرآن إذا ورد على الاعتقادات الراسخة في القلوب تختلف تأثيراته . . . [4] .

وإني لأتساءل ، ما الاعتقادات الراسخة في القلوب ، أهي ما حـصلت بالـدلائل العقلية ؟ أم بالعلوم النبوية ؟ أم . . .

يا ليت الزبيدي ترك عنه الإيحاءات الكلامية ، والإشارات الـصوفية – في الآيـات القرآنية – ، وتمسك بالأصول النبوية ، وأخذ بالتفاسير الأثرية .

قال ابن جرير في تفسير هاتين الآيتين :

« وقوله [أي : الأولى منهما] : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [5] يقول تعالى ذكره : إن في مخالفة الله ﷻ بين هذه القطع من الأرض المتجـاورات وثمـار جناها وزروعها على ما وصفنا وبيَّنا ، لدليلاً واضحًا ، وعبرة لقوم يعقلـون اخـتلاف

---

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (١/١٩٠) .

(٢) سورة الرعد ، آية رقم (٤) .

(٣) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٨) .

(٤) انظر : الإتحاف (٨/٤٤٥) .

(٥) سورة الرعد ، آية رقم (٤) .

ذلك ، أن الذي خالف بينه على هذا النحو الذي خالف بينه ، هو المخالف بين خلقه فيما قسم لهم من هداية وضلال ، وتوفيق وخذلان ، فوفق هذا ، وخذل هذا ، وهدى ذا ، وأضل ذا ، ولو شاء لسوَّى بين جميعهم ، كما لو شاء سوَّى بين جميع أُكل ثمار الجنة التي تشرب شربًا واحدًا ، وتسقى سقيًا واحدًا ، وهي متفاضلة في الأكل » (1) .

وقال في الثانية منهما :

« وقوله : ﴿ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ (2) يقول : كذلك نبين آية بعد آية ، وندلي بحجة بعد حجة ، ونضرب مثلاً بعد مثل ، لقوم يشكرون الله على إنعامه عليهم بالهداية ، وتبصيره إياهم سبيل أهل الضلالة ، باتباعهم ما أمرهم باتباعه ، وتجنبهم ما أمرهم بتجنبه من سبل الضلالة ، وهذا مثل ضربه الله للمؤمن والكافر ، فالبلد الطيب الذي يخرج نباته بإذن ربه ، مثلٌ للمؤمن ، والذي خبث فلا يخرج نباته إلا نكدًا ، مثلٌ للكافر » (3) .

فالزبيدي يحاول أن يحيد بمعاني هذه الآيات إلى ما يؤيد منهجه الكلامي تجاه العقل ، والذي يُعدُّ – في الحقيقة – المصدر الأول من مصادره ، والثاني – من مصادره غير المباشرة – حسب تصنيفي .



(1) جامع البيان في تأويل القرآن (٣٣٨/٧) .
(2) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٨) .
(3) جامع البيان في تأويل القرآن (٥١٩/٥) .

المصدر الثالث

اللغة

اعتمد الزبيدي اللغة العربية وأساليبها مصدرًا من مصادره – غير المباشرة – في الاستدلال .

فقال في تأويل صفة الاستواء بالاستيلاء – عند الاضطرار – وأن ذلك ثابت إطلاقه في اللغة ؟!! .

« وإذا خيف على العامة لقصور أفهامهم ، عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية ، وأن لا يقفوا تلك اللوازم فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء ، صيانة لهم من المحذور ، فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة » (١) .

وقد استدل لذلك – أيضًا – بقول الشاعر :

فلما علونا واستوينا عليهم جعلناهم صرعى لنسر وطائر (٢)

وقد قال بالمجاز – كما استوفيت ذلك عند كلامي عن أصل منهجه اللغوي – .

والزبيدي اللغوي يرفض حكم العقل إذا خالف أقوال الأئمة في اللغة – ويا ليته فعل ذلك إذا خالف الشرع ، كما يزعم هو وأمثاله – يقول :

« وهذا غريب من البدر القرافي – مع علو منزلته في العلم – كيف يوجه من عقله ما يخالف قول الأئمة ؟ وهل لمثل هذه القياسات الباطلة مجال في علم اللغة » (٣) .

والزبيدي تبع – في اعتماده هذا المصدر – المتكلمين ، في طريقة الاستدلال به ، من

---

(١) الإتحاف (١٧٣/٢) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) التاج (١٧٧/١٦) .

تقديم الحقيقة اللغوية على الحقيقة الشرعية ، وتفسير المصطلحات العقدية باللغة المجردة أو الأشعار ، وتخريج الألفاظ العربية على معتقداتهم ، ورد معاني المدلالوت اللغوية الشرعية بالأساليب البلاغية المستحدثة ، وعدم الأخذ بتفسير السلف للغة العربية ورده (١) .

يقول الباقلاني (٢) في مسمى الإيمان :

« وقد اتفق أهل اللغة قبل نزول القرآن ، وبعث الرسول عليه السلام على أن الإيمان في اللغة : هو التصديق ، دون سائر أفعال الجوارح والقلوب » (٣) .

وقال في موضع آخر :

« فإن قال قائل : خبرونا ما الإيمان عندكم ؟ قلنا : الإيمان هو التصديق بالله تعالى ، وهو العلم ، والتصديق يوجد بالقلب .

فإن قال : وما الدليل على ما قلتم ؟ قيل له : إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان في اللغة قبل نزول القرآن ، وبعثة النبي ﷺ هو التصديق ، لا يعرفون في لغتهم إيمانًا غير ذلك .

ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ۝١٧ ﴾ (٤) أي : ما أنت بمصدِّق لنا ، ومنه قولهم : فلان يؤمن بالشفاعة ، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر ، أي : لا يصدق بذلك .

فوجب أن يكون الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة ؛ لأن الله ﷻ ما

---

(١) انظر : مناهج اللغويين في تقرير العقيدة ص (٨٥) .

(٢) **هو** : أبو بكر ؛ محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني البصري ، صاحب التصانيف في علم الكلام ، ومن حملة مذهب الأشعري مع ما له من آراء خاصة في بعض المسائل ، ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، ومات سنة ثلاث وأربعمائة . انظر : شذرات الذهب (٣/١٦٨) ، والأعلام (٦/١٧٦) ، ومعجم المؤلفين (٣/٣٧٣) .

(٣) الإنصاف ص (٢٢) .

(٤) سورة يوسف ، آية رقم (١٧) .

غيَّر لسان العرب ولا قلبه ، ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله ، وتوفَّرت دواعي الأمة على نقله ، ولغلب إظهاره وإشهاره على طيِّه وكتمانه ، وفي علمنا بأنه لم يفعل ذلك بل أقر أسماء الأشياء والتخاطب بأسره على ما كان فيها ، دليل على أن الإيمان في الشرع هو الإيمان اللغوي » (١) .

وانظر إلى ما قاله الغزالي في جملة من صفات الباري ﷻ من الاستواء والنزول وغيرهما ، حيث يقول :

« الناس في هذا فريقان : عوام وعلماء ، والذي نراه اللائق بعوام الخلق أن لا يخاض بهم في هذه التأويلات ، بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث ، ونحقق عندهم أنه موجود ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا عنها ، وقيل ليس هذا بعشكم ، فادرجوا فلكل علم رجال ، ويجاب بما أجاب به مالك بن أنس رضي الله عنه بعض السلف [؟!!] حيث سئل عن الاستواء ، فقال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عنه بدعة ، والإيمان به واجب .

وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات ، ولا إحاطتهم باللغات ، ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات .

وأما العلماء فاللائق بهم تعريف ذلك وتفهمه » (٢) إلى أن قال – في تفسير الاستواء بالاستيلاء :

« أما صلاح اللفظ له ، فظاهر عند الخبير بلسان العرب ، وإنما ينبو عن فهم مثل هذا أفهام المتطفلين على لغة العرب ، الناظرين إليها من بُعد ، الملتفتين إليها التفات العرب إلى لسان الترك ، حيث لم يتعلموا منها إلا أوائلها ، فمن المستحسن في اللغة أن يقال :

---

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ص (٣٨٨) ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص (٣٦) .

استوى الأمير على مملكته ، حتى قال الشاعر :

قد استوى بشر على العراق　　من غير سيف ودم مهراق » (١)

وقال في صفة النزول :

« فللتأويل فيه مجال من وجهين :

أحدهما : في إضافة النزول إليه وأنه مجاز ، وبالحقيقة هو مضاف إلى ملك من الملائكة ، كما قال تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (٢) ، والمسؤول بالحقيقة أهل القرية ، وهذا أيضًا من المتداول في الألسنة ، أعني إضافة أحوال التابع إلى المتبوع ، فيقال : نزل الملك على باب البلد ، ويراد عسكره ، فإن المخبر بنزول الملك على باب البلد قد يقال له : هلا خرجت لزيارته ، فيقول : لا ؛ لأنه عرج في طريقه على الصيد و لم ينزل بعد ، فلا يقال له فلم نزل الملك ، والآن تقول لم ينزل بعد ؟ فيكون المفهوم من نزول الملك نزول العسكر ، وهذا جلي واضح .

والثاني : أن لفظ النزول قد يستعمل للتلطف والتواضع في حق الخلق ، كما يستعمل الارتفاع للتكبر . . . » (٣) إلى أن قال : « وأما النزول بمعنى اللطف والرحمة وترك الفعل اللائق بالاستغناء وعدم المبالاة فهو ممكن ، فيتعين التنزيل عليه » (٤) .

والزبيدي وافق الغزالي في مثل هذه الصفات ، على أنها مجاز ، ويجب صرفها عن ظاهرها ، أو تأويلها – عند الاضطرار – بما يوافق أصولهم .

فقال في الصفات الفعلية :

« وما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضا والغضب والفرح ونحوها يجب التنزيه

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص (٣٨) .

(٢) سورة يوسف ، آية رقم (٨٢) .

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص (٣٩) .

(٤) المصدر السابق ص (٤١) .

عن ظاهره » (١) .

وحمل صفة الأصابع لله ﷻ على القدرة والقهر ، فهي مجاز ، فقال عنها :

« مجاز ، بعلاقة أن اليد في الشاهد محل لظهور سلطان القدرة والقهر ، فحسن إطلاق اليد وإرادة القدرة والقهر ، قصدًا للمبالغة ، إذ المجاز أبلغ » (٢) .

قال ابن قتيبة :

« وقد تدبَّرت – رحمك الله – مقالة أهل الكلام ، فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون ، ويفتنون الناس بما يأتون ، ويبصرون القذى في عيون الناس ، وعيونهم تَطْرِف على الأجذاع ، ويتهمون غيرهم في النقل ، ولا يتهمون آراءهم في التأويل ، ومعاني الكتاب والحديث ، وما أُودِعاه من لطائف الحكمة ، وغرائب اللغة ، لا تدرك بالطفرة ، والتولد ، والعرض ، والجوهر ، والكيفية ، والكمية ، والأينية ، ولو رَدُّوا المُشكل منهما إلى أهل العلم بهما ، وضح لهم المنهج ، واتسع لهم المخرج » (٣) .

فالزبيدي – كغيره من المتكلمين – خالف أهل السنة والجماعة في الأخذ باللغة العربية – كمصدر من مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد – وقد تمثل منهجهم فيه في النقاط التالية (٤) :

١- اعتبار العربية واجبًا من واجبات الدين ، إذ لا يمكن فهم الكتاب والسنة إلا بها .

٢- التثبت في قبول اللغة ورواتها ، فلا تؤخذ اللغة إلا من العدول الثقات .

٣- الاحتكام إلى قوانين اللغة العربية وقواعدها حسب استعمالات العرب لها .

---

(١) الإتحاف (١٦٣/٢) .

(٢) المصدر السابق (١٧٦/٢) .

(٣) تأويل مختلف الحديث ص (١٣) .

(٤) انظر : مناهج اللغويين في تقرير العقيدة ص (٤٨) .

٤- الأخذ بالقياس دون الشاذ والغريب .

٥- الأخذ بما تفهمه العرب من كلامها وقت نزول القرآن ، لا بما حدث بعد ذلك .

٦- الأخذ بالظاهر - من اللفظ - وعدم العدول عنه إلا بقرينة .

٧- مراعاة دلالة السياق وأحوال المتكلم والمخاطب والقرائن .

٨- مراعاة الدلالة التاريخية للألفاظ ؛ لمعرفة المعنى المراد لدى الشارع .

٩- الابتعاد عن المصطلحات الكلامية المستحدثة ؛ لأن مراد المتكلمين منها يخالف ما عنى به الشرع أو العرب .

١٠- تقديم المدلولات الشرعية على اللغوية ؛ لأن الشارع معنيٌّ ببيانها لا ببيان اللغات .

١١- الاعتماد في تفسير اللغة على القرآن ، والحديث ، وأقوال السلف ؛ لأن الكتاب والسنة الصحيحة أصلان للغة العربية ، والسلف هم أعرف الناس بمدلولاتها ومقاصدها .

هذه ملامح منهج أهل السنة والجماعة في اعتبار اللغة العربية مصدرًا من مصادرها في الاستدلال ، وهو منهج قويم ، وبناء متين ، وصراط مستقيم ، أوضحه أساطين العقلاء ، ودل عليه جهابذة العلماء .

قال الشاطبي :

« ومنها [أي : القواعد] أنه لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين ، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ، فإذا كان للعرب في لسانهم عرف مستمر ، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة ، وإن لم يكن ثَمَّ عرف فلا يصح أن يُجرى في فهمها على

ما لا تعرفه ، وهذا جار في المعاني ، والألفاظ ، والأساليب » (١) .

وهذا إذا لم يأت عن صاحب الشريعة بيان ، ولا عَمَّنْ خلفه إيضاح وتبيان .

قال أبو عبيد :

« لأهل العربية لغة ، ولأهل الحديث لغة ، ولغة أهل العربية أقيس ، ولا نجد بُدًّا من اتباع لغة أهل الحديث ؛ من أجل السماع » (٢) .

ولذلك قدم قول الفقهاء على قول أهل اللغة في المراد باشتمال الصماء المنهي عنه في الحديث فقال :

« اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه فيجلل به جسده كله ، ولا يرفع منه جانبًا ، فيخرج منه يده . . . وأما تفسير الفقهاء فإنهم يقولون : هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه ، والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا ، وذاك أصح معنى الكلام ، والله أعلم » (٣) .

ويؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية على الأخذ بالحقيقة الشرعية دون اللغوية ، فيقول :

« ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عُرِف تفسيره من جهة النبيﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة ، فإنه قد عُرِف تفسيره ، وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم » (٤) .

وبهذا سلم منهج أهل السنة والجماعة في الأخذ بالعربية ، فسلمت عقيدتهم ،

---

(١) الموافقات ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (١٣١/٢) ، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

(٢) تاريخ دمشق ، لابن عساكر (٧٧/٤٩) ، تحقيق : محب الدين العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

(٣) غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٧١/١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/١٣) .

ووافقوا شرع ربهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« ومن فهم هذه الحقائق الشريفة ، والقواعد الجليلة النافعة ، حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان ، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم الله عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، ومن سادة أهل العلم والإيمان ، وتبين له : أن القول في بعض صفات الله ، كالقول في سائرها ، وأن القول في صفاته كالقول في ذاته ، وأن من أثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول ﷺ مع مشاركة إحداهما الأخرى فيما به نفاها : كان متناقضًا .

فمن نفى النزول والاستواء أو الرضا والغضب ، أو العلم والقدرة ، أو اسم العليم أو القدير ، أو اسم الموجود ، فرارًا بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم ، فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو ، وأثبته المثبت » (١) .

وقد وقع الزبيدي في هذا التناقض المبين ، ووافق في ذلك المتكلمين ، وخالف الهدي النبوي المتين ، وجانب سبيل الأعلام المتبعين ، ومنهج المحققين المتقنين ، وأئمة اللغة المتقدمين ، من أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام وغيره من علماء الإسلام (٢) .



---

(١) شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (١١٢) ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٢) انظر : أبو عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في تقرير أنواع التوحيد والإيمان ، إعداد : راجح بن عبد العزيز الراجح ، رسالة ماجستير ، ١٤١٨هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ومناهج اللغويين في تقرير العقيدة ص (١١٩ - ٤٤٣) .

المصدر الرابع

الكشف والإلهام والرؤى

اعتبر الزبيدي الكشف وأضرابه – من الإلهام والرؤى المنامية – مصدرًا من مصادر العلم والمعرفة .

وفي الحقيقة أن هذا المصدر بأنواعه هو من مصادر التلقي عند الصوفية (١) .

ولذلك يرى الزبيدي أن هذا المصدر قاصر حكمه على الصوفي ، فلا يتعدى العلم المستفاد منه إلى غيره (٢) .

ومع ذلك يرى الزبيدي الصوفي حجيته ، والاعتماد عليه في تقرير المسائل الاعتقادية – فضلاً عن غيرها – .

وسأشير – بمشيئة الله تعالى – إلى كلام الزبيدي ، مما يبين رجوعه إلى هذه الأنواع الثلاثة – الكشف والإلهام والرؤى المنامية – والأخذ بها .

النوع الأول : الكشف :

وقد عَرَّفه الزبيدي في اللغة بالظهور ، فقال :

« وكاشفه ، وكاشَفَ عليه ، إذا ظَهَر له ، ومنه المُكَاشَفَةُ عند الصوفية » (٣) .

والتي يراد بها : « الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية ، والأمور

---

(١) انظر : المصادر العامة للتلقي عند الصوفية – عرضًا ونقدًا – ، لصادق سليم صادق ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، ومصادر التلقي عند الصوفية ، لهارون بن بشير أحمد صديقي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

(٢) انظر : الإتحاف (٦٣/٢) .

(٣) التاج (٤٥٧/١٢) .

الحقيقية ، وجودًا وشهودًا (١) .

وبعبارة أخرى ، قيل : « المكاشفة : مهاداة ، السِّرِّ بَيْنَ مُتَبَاطِنَين » (٢) .

قال ابن القيم :

« يعني بالمتباطنين : باطن المكاشِف والمكاشَف ، فيحمل سر كل منهما إلى الآخر ، كما يحمل إليه هديته ، فيسري سر كل واحد منهما إلى الآخر .

وإذا بلغ العبد في مقام المعرفة إلى حد كأنه يطالع ما اتصف به الرب سبحانه من صفات الكمال ، ونعوت الجلال ، وأحست روحه بالقرب الخاص الذي ليس هو كقرب المحسوس من المحسوس ، حتى يشاهد رفع الحجاب بين روحه وقلبه وبين ربه ، فإن حجابه هو نفسه ، وقد رفع الله سبحانه عنه ذلك الحجاب بحوله وقوته ، أفضى القلب والروح حينئذٍ إلى الرب ، فصار يعبده كأنه يراه ، فإذا تحقق بذلك ، وارتفع عنه حجاب النفس ، وانقشع عنه ضبابها ودخانها ، وكُشطت عنه سحبها وغيومها ، هناك يقال له :

بذلك سِرٌّ طال عنك اكتتامه ... ولاح صباحٌ كنت أنت ظلامه

فأنت حجاب القلب عن سر غيبه ... ولولاك لم يُطبع عليه خِتامُه

فإن غِبت عنه حَلَّ فيه وطَنَّبت ... على منكب الكشف المصون خيامه

وجاء حديث لا يُحَلّ سماعه ... شهيٌّ إلينا نثره ونظامه

إذا ذكرته النفس زال عناؤها ... وزال عن القلب الكثيب قَتامه » (٣)

والزبيدي يُصحح ما عليه الصوفية من الكشف ، والأخذ به ، بل ويؤكد على أن ما يصدر من العارفين من الكلمات واللمحات والإشارات إنما هو من إفاضة الحق ﷻ

---

(١) التعريفات للجرجاني ص (٢٣٧) .

(٢) منازل السائرين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، لأبي إسماعيل الهروي ، مع شرحه مدارج السالكين (٣/٢١٠) ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٣) مدارج السالكين (٣/٢١٠) .

على قلوبهم وألسنتهم لا غير ، فيقول عن الحزب الكبير للشاذلي :

« وأما فضائل هذا الحزب ، ففي شرح البناني ما نصه : حكى سيدي عبد النور العمراني عن الأستاذ بواسطتين أنه قال : ما رتبت منه كلمة إلا بإذن من ربي ، وأمر من رسول الله ﷺ أي على وجه التلقين يقظة أو نومًا » (١) .

قال الزبيدي :

« وقوله : أي على وجه التلقين يقظة أو نومًا يحتمل أن يكون تفسيرًا من كلام العمراني أو من البناني ، وربما لا يحتاج إلى هذا التأويل ، ولا بد ؛ إذ هو رضي الله عنه من كبار العارفين اتفاقًا ، وقد صرحوا أن العارف بالله تعالى كلمة كن ، أي : جميع ما يصدر منه من الكلمات واللمحات والإشارات إنما هي بمنزلة الكاف والنون ، فيكون كما أراده الباري عز وجل فما تكلم به الشيخ رضي الله عنه أو جرى به قلمه فهو من إفاضة الحق سبحانه وتعالى على قلبه ولسانه لا غير ، ويندرج في ذلك إذن الرسول ﷺ وأمره ؛ إذ هو الواسطة العظمى ، فعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل اليقظة أو المنام في التلقين » (٢) .

ويقرر الزبيدي أن سبيل إدراك العلوم إما معلم ناصح ، أو فيض نازل ، وهو الطريقة المرغوبة ، والسعادة المنشودة ، فيقول :

« ولا يبلغ الحكمة إلا أحد رجلين :

إما مهذب في فهمه ، موفق في فعله ، ساعده معلم ناصح ، وكفاية وعمر .

وإما إلهي يصطفيه الله ، فتفتح عليه أبواب الحكمة بفيض إلهي ، ويلقي إليه مقاليد جوده ، فيبلغه ذروة السعادة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » (٣) .

---

(١) تنبيه العارف البصير ص (٣٣) .

(٢) المصدر السابق ص (٣٣) .

(٣) الإتحاف (١٥٨/١) .

ولأن أهل الكشف وعلماء الباطن - كما يزعم الزبيدي وغيره - يشاهدون الرب ﷻ من غير حجاب ، ويأخذون عنه مباشرة من غير حُجَّاب ، فهم أعلى منزلة ، وأرقى مكانة من علماء الظاهر الذين يأخذون العلم عن الرسل - عليهم الصلاة والسلام - وأصحابهم .

ولذلك نجد الزبيدي لا يكتفي بأقوال أهل العلم - من علماء الظاهر - بل لا بد من الإشارة إلى أقوال أهل الباطن - وعبارته تشعر باستحسانها - .

ويتضح ذلك حينما نقل أقوال أهل العلم في نوع اللام في قوله ﷺ في التشهد : « **السلام عليك** » (١) حيث قال :

« واختار مشايخنا أهل الباطن : أن اللام للجنس ، فيكون سلامه على النبي ﷺ مثل تحياته للشمول والعموم ، أي بكل سلام ، وهذا يؤذن بأن العبد قد انتقل عن مشاهدة ربه من حيث الإطلاق ، أو أمر ما من الأمور التي كان فيها في سجوده إلى مشاهدة الحق في النبي ﷺ » (٢) .

ويقول في موضع آخر :

« ومشايخنا أهل الكشف يجيزون إمامة الفاسق من غير كراهة ، ولم يفرقوا بين الفاسق المقطوع بفسقه ، وبين المظنون فسقه ، وبين المتأول ، وبين غيره » (٣) .

ومن المسائل التي استدل الزبيدي بالكشف عليها : نبوة الخضر عليه السلام وحياته ، حيث يقول :

« قلت : وفي الفتوحات ، قد ورد النقل بما ثبت بالكشف من تعمير الخضر

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٠) كتاب الأذان (١٠) باب التشهد في الآخرة (١٤٨) حديث رقم (٨٣١) ، وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٢/١) كتاب الصلاة (٤) باب التشهد في الصلاة (١٦) حديث رقم (٤٠٢) .

(٢) الإتحاف (٢٥٥/٣) .

(٣) المصدر السابق (٢٩١/٣) .

عليه السلام وبقائه ، وكونه نبيًا ، وأنه يؤخر حتى يُكذب الدجال ، وأنه في كل مائة سنة يصير شابًا ، وأنه يجتمع مع إلياس في موسم كل عام .

وقال في موضع آخر : ولقد لقيته بإشبيلية (١) ، وأفادني التسليم لمقامات الشيوخ ، وأن لا أنازعهم أبدًا .

وقال في الباب (٢٩) منه : واجتمع بالخضر رجل من شيوخنا ، وهو علي ابن عبد الله بن جامع الموصلي ، من أصحاب أبي عبد الله قضيب البان ، كان يسكن في بستان له خارج الموصل ، وكان الخضر عليه السلام قد ألبسه الخرقة بحضور قضيب البان ، وألبسنيها الشيخ بالموضع الذي ألبسه الخضر من بستانه ، وبصورة الحال التي جرت له معه في إلباسه إياها .

وقال الشعراني : هو حي باق إلى يوم القيامة ، يعرفه كل من له قدم الولاية ، لا يجتمع بأحد إلا لتعليمه أو تأديبه ، وقد أعطي قوة التطوير [لعلها : التصوير] في أي صورة شاء ، ولكن من علاماته أن سبابته تعدل الوسطى ، ومن شأنه أن يأتي للعارفين يقظة ، وللمريدين منامًا » (٢) .

والزبيدي المحدِّث يرجح هذا القول ؛ لأن طريق ثبوته الكشف ؟!!! ويدعي أن الأمة تلقته بالقبول ؟!!! .

فيا عجبًا ، أي أمة هذه ؟! أو أي منهج المحدثين الذي سار عليه ؟! .

والزبيدي يصرح أن المحدثين خالفوا الصوفية في هذه المسألة ، ولكنه مع ذلك يأخذ بقول الصوفية ، ويدع قول المحدثين ، زاعمًا أن هذا مما يغتفر في فضائل الأعمال ، وقد تلقته الأمة بالقبول ، فقال في الرؤى المنامية لبعض الأولياء مع الخضر عليه السلام :

---

(١) **إشبيلية** : مدينة بالأندلس عظيمة ، تسمى – أيضًا – بحمص ، وهي قريبة من البحر ، يطل عليها جبل الشَّرَف ، وهي غربي قرطبة . انظر : معجم البلدان (٢٣٢/١) .

(٢) التاج (٣٥٢/٦) .

« قلت : وهي مسألة شهيرة الاختلاف بين المحدثين والسادة الصوفية ، والكلام عليها طويل الذيل ، وقد أورد الحافظ ابن حجر طرفًا منه في الإصابة في ترجمة الخضر عليه السلام وهذا أيضًا على قواعد المحدثين لا يستقيم ، فإنها رؤيا منامية ، وسعد بن سعيد الجرجاني ، قال البخاري : لا يصح حديثه ، وأبو طيبة ، ضعفه يحيى بن معين ، وكرز ابن وبرة عن رجل من الشام مجهول لا يدري من هو .

ولكن مثل هذا يغتفر في فضائل الأعمال ، لا سيما وقد تلقته الأمة بالقبول ، والله أعلم » (١) .

والكشف الصوفي المزعوم ، كشف شيطاني - يحصل للكفار والمنافقين - لا يجوز الاستئناس به - على ولاية رجل ، أو تقرير مسألة ، أو نحو ذلك - فضلاً على أن يعتمد عليه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وتجد كثيرًا من هؤلاء عمدتهم في اعتقاد كونه وليًا لله أنه قد صدر عنه مكاشفة في بعض الأمور ، أو بعض التصرفات الخارقة للعادة ، مثل : أن يشير إلى شخص فيموت ، أو يطير في الهواء إلى مكة أو غيرها . . . وليس في شيء من هذه الأمور ما يدل على أن صاحبها ولي لله . . . وكرامات أولياء الله تعالى أعظم من هذه الأمور ، وهذه الأمور الخارقة للعادة ، وإن كان قد يكون صاحبها وليًا لله ، فقد يكون عدوًا لله ، فإن هذه الخوارق تكون لكثير من الكفار والمشركين ، وأهل الكتاب والمنافقين ، وتكون لأهل البدع ، وتكون من الشياطين ، فلا يجوز أن يظن أن كل من كان له شيء من هذه الأمور أنه ولي لله ، بل يعتبر أولياء الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسنة ، ويعرفون بنور الإيمان والقرآن ، وبحقائق الإيمان الباطنة ، وشرائع الإسلام الظاهرة » (٢) .

---

(١) الإتحاف (٥/٤٢٧) .

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص (١٦٨ - ١٦٩) .

ولقد أجاد المعلمي اليماني [١] في تعرية الصوفية في كشفهم ، وَجَعَلَه من المأخذ الخَلَفِي – ذمًا له – وأن الشرع يقضي بفساد الاستناد إليه في الدين ، فقال :

« فالكشف إذن تبع للهوى ، فغايته أن يؤيد الهوى ، ويرسخه في النفس ، ويحول بين صاحبه وبين الاعتبار والاستبصار ، فكأن الساعي في أن يحصل له الكشف ، إنما يسعى في أن يضله الله ﷻ ولا ريب أن من التمس الهدى من غير السراط المستقيم مستحق أن يضله الله ﷻ .

وما يزعمه بعض غلاتهم من أن لهم علامات يميزون بها بين ما هو حق من الكشف ، وما هو باطل ، دعوى فارغة ، إلا ما تقدم عن أبي سليمان الداراني ، وهو أن الحق ما شهد له الكتاب والسنة ، لكن المقصود الشهادة الصريحة التي يفهمها أهل العلم من الكتاب والسنة بالطريق التي كان يفهمها بها السلف الصالح .

فأما ما عرف عن المتصوفة من تحريف النصوص بما هو أشنع وأفظع من تحريف الباطنية ، فهذا لا يشهد لكشفهم ، بل يشهده عليه أوضح شهادة بأنه من أبطل الباطل » [٢] .

هذا هو المراد بالكشف عند الزبيدي – وأضرابه من المتصوفة – وهو النوع الأول من العلوم الكشفية ، التي أردت بيانها .



---

(١) **هو** : عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي ، نشأ وترعرع في اليمن ، ثم أقام في عسير ، ورحل إلى الهند ، ثم استقر في مكة المكرمة ، ومات بها سنة ست وثمانين وثلاثمائة وألف . انظر : مقدمة ناشر كتاب : القائد إلى تصحيح العقائد ص (٥) .

(٢) القائد إلى تصحيح العقائد ص (٨١) .

النوع الثاني : الإلهام :

وهو في اللغة – كما عرفه الزبيدي – بمعنى : التلقين ، تقول : ألهمه الله تعالى خيرًا ، أي : لَقَّنَه (١) .

وفي الاصطلاح ، قال الزبيدي :

« الإلهام : ما يلقى في الرَّوع بطريق الفيض ، ويختص بما من جهة الله والملأ الأعلى .

ويقال : إيقاع شيء في القلب ، يطمئن له الصدر ، يخص الله به بعض أصفيائه » (٢) .

والإلهام – عند الصوفية – هو العلم اللدني ، وهو حجة عندهم ، ولا يشترط في العمل به استدلال بآية ، ولا نظر في حجة (٣) .

ويرى الزبيدي أن الوجدان الإلهامي ، حصول العلم به ، قاصر على واجده ، فلا يمكن تعليمه ، ومع ذلك فهو ينبه عليه – كما قال – لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (٤) .

وقد أشار الزبيدي في تعريفه للإلهام أنه على درجتين ، وهما :

الدرجة الأولى : ما كان عن طريق الملك ، حيث يلقي بالعلم على الشخص الملهم – أي : الولي – وهذا يعني أن الملك يفيد الولي بالعلوم ذاتها التي يفيد بها النبي ، مع اختلافهم في الفرق بين النبي والولي في ذلك ، هل هو في مشاهدة الملك ، أو فيما ينزل به الملك ؟ .

الدرجة الثانية : ما كان عن طريق الرب ﷻ حيث ترتفع الوسائط بين الملهم وربه ،

---

(١) انظر : التاج (١٧/٦٧٠) .
(٢) المصدر السابق ، والتكملة (٧/٧٦) .
(٣) انظر : التعريفات للجرجاني ص (٥١) .
(٤) انظر : الإتحاف (٢/٢١) .

فلا يعلم به أحد ، ولا حتى ملك الإلهام ، وهذا - عند الصوفية - أجل وأشرف أنواع الإلقاء ، إذا حصل الحفظ لصاحبه (١) .

والزبيدي يعتمد على الإلهام في تقرير بعض الأحكام ، والإشادة ببعض صيغ الصلاة على الرسول - عليه الصلاة والسلام - وآله وصحبه الكرام ، فيقول :

« ومما ألهمت به في إحدى ليالي شهر رجب سنة ١١٧٨ ، وأنا بالحارة الداودية بمصر ، هذه الصيغة الشريفة ، وبشرت أن قائلها مائة مرة يأمن به الإقليم الذي هو فيه ، ببركة تلاوته لهذه الصيغة الشريفة ، وهي هذه :

اللهم صل على سيدنا محمد بكل صلاة تحب أن يصلى به عليه ، في كل وقت يحب أن يصلى به عليه ، اللهم سلم على سيدنا محمد بكل سلام تحب أن يسلم به عليه ، في كل وقت يحب أن يسلم به عليه ، صلاة وسلامًا دائمين بدوامك ، عدد ما علمت ، وزنة ما علمت ، وملء ما علمت ، ومداد كلماتك ، وأضعاف أضعاف ذلك ، اللهم لك الحمد ، ولك الشكر ، كذلك على ذلك في كل ذلك ، وعلى آله وصحبه وإخوانه » (٢) .

والزبيدي لم يُلْهَمْ هذه الصيغة فحسب ، بل أُلْهِمَ صيغًا كثيرة !!! جمعها في رسالة سمَّاها : الفيوضات الإلهية ، قال عنها :

« ابتكرت فيها صيغًا غريبة مدهشة العقول ، ولما رآها بعض العارفين ، سماها : قاموس الصلوات ؛ لما فيها من حسن الترتيب ، وغرائب اللغات » (٣) .

ويشير الزبيدي إلى أن الأخذ بالإلهام الصوفي - طريق العارفين - لا يقتصر على صيغ الصلوات فحسب ، بل يتعداه إلى تفسير الآيات وابتكار الأوراد ، وتقرير الأحكام ، وشرح الأحزاب . . .

---

(١) انظر : المصادر العامة للتلقي عند الصوفية ص (٢٧١) .

(٢) الإتحاف (٣/٤٧٦) .

(٣) المصدر السابق (٣/٤٧٤) .

قال عن مادة شرحه للحزب الكبير للشاذلي :

« وقد عَنَّ لي الآن أن أشرحه شرحًا مفيدًا ، لا طويلاً مملاً ، ولا قصيرًا مخلاً ، بعد أن طالعت عليه شرح شيخ شيوخنا الإمام العارف العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن حمدون البناني الفاسي منها على بعض إشارات ورموز مما استفدها من مشكاة صدور مشايخي العارفين » (١) .

وقال عند شرحه لكلام الشاذلي في حزبه : أقدم إليك بين يدي ذلك كله (٢) .

« كرره للتأكيد والتبيين ، والمعنى : اجعل هذه الآية الكريمة [أي : آية الكرسي] الآتي ذكرها ، المشتملة على جلال الله ونعوته ، وتوحيده الصرف ، مقدمة بين يدي كل ما ذكر من الأنفاس واللمحات والطرفات ، فتكون حصنًا لي مانعًا ، وحرزًا واقيًا من شر كل ذي شر ، وكيد كل كائد .

هذا ما استفدناه من مشكاة صدور العارفين ، ونظائر هذا في أحزاب القوم وأورادهم في التحصن بآيات الله تعالى » (٣) .

ودعوى الإلهام للعارف - سواء كانت عن طريق الملك أو الرب - هي دعوى واهية ، فمن أين للعارف أن هذا خطاب : رباني أو ملكي ؟ ثم ما الدليل على ذلك ؟ وما البرهان في ذلك ؟ والشيطان يقذف في النفس وحيه ، ويلقي في السمع خطابه ، والمغرور المخدوع يقول : قيل لي ، وخوطبت . . . صَدَقْتَ ، ولكن الشأن في القائل لك والمخاطِب (٤) ؟!!! قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ ﴾ (٥) .

---

(١) تنبيه العارف البصير ص (٣٢) .

(٢) الحزب الكبير للشاذلي - ضمن شرحه التنبيه - ص (٢٧) .

(٣) تنبيه العارف البصير ص (٤٦) .

(٤) انظر : مدارج السالكين (١/٧١) .

(٥) سورة الأنعام ، آية رقم (١٢١) .

وبناءً على ذلك ، قرر علماء الإسلام أنه لا يصح الاعتماد على الإلهام في القضايا الدينية ، ولا الاستدلال به على المسائل العقدية .

قال المعلمي اليماني :

« وأما التحديث والإلهام ، ففي صحيح البخاري وغيره من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « **لقد كان فيما قبلكم من الأمم مُحَدَّثُون ، فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر** » [1] ، وأخرجه مسلم من حديث أبي سلمة عن عائشة ، وفيه : « **فإن يكن في أمتي منهم أحد فإن عمر بن الخطاب منهم** » [2] ، وجاء في عدة روايات تفسير التحديث بالإلهام .

وهذه سيرة عمر بين أيدينا ، لم يعرف عنه ولا عن أحد من أئمة الصحابة وعلمائهم استدلال بالتحديث والإلهام في القضايا الدينية ، بل كان يخفى عليهم الحكم فيسألون عنه ، فيخبرهم إنسان بخبر عن النبي ﷺ فيصيرون إليه ، وكانوا يقولون القول ، فيخبرهم إنسان عن النبي ﷺ بخلافه فيرجعون إليه .

وأما الفراسة ، فإن المتفرس يمكنه أن يشرح لغيره تلك الدلائل التي تنبه لها ، فإذا شرحها عرفت ، فإن كانت مما يعتد به عملت بها لا بالفراسة » [3] .

ولقد أحسن الشنقيطي في كسر الإلهام الصوفي ، وكَشَفَ عن بطلان ما استندوا إليه فيه ، فقال :

« المقرر في الأصول : أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء ؛ لعدم العصمة ، وعدم الدليل على الاستدلال به ، بل ولوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤ / ٢٠٧) كتاب فضائل الصحابة (٦٢) باب مناقب عمر بن الخطاب (٦) حديث رقم (٣٦٨٩) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٤٨٥) كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (٤٤) باب من فضائل عمر - رضي الله تعالى عنه - (٢) حديث رقم (٢٣٩٨) .

(٣) القائد إلى تصحيح العقائد ص (٨٢) .

به .

وما يزعمه بعض المتصوفة من جواز العمل بالإلهام في حق الملهم دون غيره ، وما يزعمه بعض الجبرية – أيضًا – من الاحتجاج بالإلهام في حق الملهم وغيره ، جاعلين الإلهام كالولي المسموع ، مستدلين بظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلإِسْلَـٰمِ ﴾ (١) ، وبخبر : « **اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله** » (٢) ، كله باطل لا يعول عليه ؛ لعدم اعتضاده بدليل ، وغير المعصوم لا ثقة بخواطره ؛ لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان – وقد ضمنت الهداية في اتباع الشرع ، ولم تضمن في اتباع الخواطر والإلهامات – . . . أما ما يلهمه الأنبياء مما يلقيه الله في قلوبهم ، فليس كإلهام غيرهم ؛ لأنهم معصومون بخلاف غيرهم . . .

وبالجملة فلا يخفى على من له إلمام بمعرفة دين الإسلام ، أنه لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه ، وما يتقرب إليه به من فعل وترك ، إلا عن طريق الوحي ، فمن ادعى أنه غني في الوصول إلى ما يرضي ربه عن الرسل ، وما جاءوا به ، ولو في مسألة واحدة ، فلا شك في زندقته ، والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تحصى » (٣) .

وبعد هذا ، نعلم أن العلم الحقيقي : هو ما حصل بالشواهد والأدلة ، وهو الموثوق به ، وما عداه مما يدعى فيه العلم – كالإلهام وغيره – بغير استدلال وحجة ، فليس بعلم .

والله تعالى رَبَط التعريفات بأسبابها ، كما ربط الكائنات بأسبابها ، ولا يحصل لبشر علم إلا بدليل يدله عليه ، وبرهان يرشده إليه .

---

(١) سورة الأنعام ، آية رقم (١٢٥) .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٢٧٨/٥) كتاب تفسير القرآن (٤٨) باب ومن سورة الحجر (١٦) حديث رقم (٣١٢٧) وقال : هذا حديث غريب ، وضعفه الألباني ، انظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، لمحمد ناصر الدين الألباني (٢٩٩/٤) ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

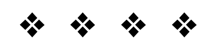
(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (١٧٣/٤) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

والله ﷻ أيد رسله بأنواع من الأدلة والبراهين تدلهم على أن ما جاءهم هو من عند الله ، كما دلت أممهم على ذلك (١) .

قال ابن القيم الجوزية :

« فالعلم اللدني : ما قام الدليل الصحيح عليه أنه جاء من عند الله على لسان رسله ، وما عداه فلدني من لدن نفس الإنسان ، منه بدأ وإليه يعود ، وقد انبثق سَدُّ العلم اللدني ، ورخص سعره ، حتى ادعت كل طائفة أن علمهم لدني ، وصار من تكلم في حقائق الإيمان والسلوك ، وباب الأسماء والصفات بما يسنح له ، ويلقيه شيطانه في قلبه ، يزعم أن علمه لدني » (٢) .

وبهذا ظهر بطلان الإلهام ، الذي اعتمد عليه الزبيدي - وإخوانه من المتصوفين - وهو النوع الثاني من أنواع العلوم الكشفية ، التي أردت بيانها .



النوع الثالث : الرؤى المنامية :

اعتبر الزبيدي الرؤى المنامية مصدرًا في الاستدلال ، واعتمد عليها في الأحكام ، فربما عن طريقها أخذ تفسير القرآن ، ومَيَّز بين صحيح الأخبار ، ورجح بين مسائل الخلاف ، وعرف فضائل العلوم والأشخاص ، والأدعية والأذكار ، ودَوَّن الاعتقاد .

وكثيرًا ما يُعوِّل في رؤياه على رؤية النبي ﷺ وقد يستمد ذلك من رؤية الله تعالى ، أو رؤية شيوخه أو غيرهم .

وهذا منهج ذوقي ، ومسلك كشفي ، وافق فيه الزبيدي طريق المتصوفين (٣) .

---

(١) انظر : مدارج السالكين (٣/٣٩٩) .

(٢) المصدر السابق (٣/٤٠٠) .

(٣) انظر : المصادر العامة للتلقي عند الصوفية ص (٣١٢ - ٣٢٦) .

وسأذكر بعض كلام الزبيدي ، مما يكشف قوله ، ويبين موقفه ، ويظهر موافقته .

يرجح الزبيدي في ضبط اسم الغزالي ، القول بالتشديد ؛ لرؤيا رآها أحد شيوخه ، حيث يقول :

« والمعتمد الآن عند المتأخرين من أئمة التاريخ والأنساب أن القول ، قول ابن الأثير : أنه بالتشديد ، وسمعت شيخنا القطب السيد العيدروس – نفع الله به – يقول : إنه هكذا سمعه من لسان النبي ﷺ في واقعة منامية » (١) .

ويعتمد الزبيدي في بيان مكانة الغزالي ، وعلو منزلته ، على رؤية رآها أحد العارفين !! فنقل عن ابن السبكي قوله :

« حُكي عن الشيخ العارف أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه وكان سيد عصره ، ولسان وقته ، وبركة زمانه ، أنه رأى النبي ﷺ في النوم ، وقد باهى – عليه الصلاة والسلام – موسى وعيسى عليهما السلام بالإمام الغزالي ، وقال : أفي أمتكما حبر مثل هذا ؟ قالا : لا » (٢) .

ويُعَوِّل الزبيدي على رؤيا منامية – رآها أحد الرائين – في إثبات مكانة قواعد العقائد للغزالي ، وذلك أن النبي ﷺ أذن – للرائي – بقراءة كتاب قواعد العقائد على أنه معتقد أهل السنة (٣) – يعني بهم الأشاعرة – وفي ذلك تقرير منه ﷺ بصحة ما في هذا الكتاب ، زعموا ، وحاشاه ﷺ ؛ وذلك لمخالفة ما جاء في هذا الكتاب للقرآن والسنة .

ومما اعتمده الزبيدي من الرؤى المنامية في بيان فضائل بعض الصوفية ، ما ذكره عن أحدهم فقال :

« وأصيل الدين محمد بن الولي محمد بن الصدر محمد بن الكريم عبد الكريم

(١) الإتحاف (١/٢٥) .
(٢) المصدر السابق (١/١٢) .
(٣) المصدر السابق (٢/٢٢) .

السمنودي الأصل الدمياطي ، شيخ مُعْتَقَد بين الدمياطيين ، كان مقيمًا تحت المرقب ، يقال : إن والده رأى النبيﷺ فمسح ظهره ، وقال : بارك الله في هذه الذرية .

وأن ولده هذا مكتوب في ظهره بقلم القدرة محمد ، مات بدمياط سنة (٨٨٣) ، ذكره السخاوي » (١) .

والزبيدي يذكر هذه المنامات عن أصحابها ، تقريرًا لها ، وأخذًا بها ، كما أنه يذكر مناماته التي حصلت له شخصيًا ، معتمدًا عليها ، ومستندًا إليها ، من ذلك :

صفة النبيﷺ وتربة قبره الشريف ، حيث يقول الزبيدي فيما نقله من صفة الرسول ﷺ : أنه إذا سُرَّ فكأنَّ وَجْهَه المِرْآة ، وكأنَّ الجُدُرَ تُلاحِكُ وَجْهَه .

فقال بعد أن ذكر معنى المُلاَحَكة ، وأنها شِدَّة المُلاءمة أي لإضاءة وجههﷺ يُرَى شخص الجُدُرِ في وجهه ، فكأنها قد داخلت وجهه :

« وقد تأملت هذا المعنى في إضاءة وجهه الشريف عند طلاقة البشرة في السرور ، وما خص من الجمال والهيبة ، وأدمت هذه المُلاحظة في خيالي ، ورسمتها في لوح قلبي ، ونمت ، فإذا أنا فيما يراه النائم بين يدي حضرته الشريفة ، بالروضة المطهرة ، فنزلت أتمرغ بوجهي وخدي وأنفي على عتبة الروضة ، فإذا أنا بروائح فاحت من التربة العطرة ما لم أقدر أن أصفها ، بل تفوق على المسك والعنبر ، بل لا تشبه روائح الدنيا مطلقًا ، وانتبهت وتلك الروائح قد عَمَّت جسدي بل البيت كله .

وألهمت ساعتئذٍ بأنواع من صيغ صلوات عليهﷺ فمنها ما حفظته ، ومنها ما نسيته ، منها : اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد الذي هو أبهى وأزكى من المسك والعنبر ، اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد الذي كان إذا سُرَّ أضاء وَجْهُه الشريف حتى يُرى أثرَ الجُدُرَان فيه » (٢) .

---

(١) التاج (٢٠/١٤) .

(٢) المصدر السابق (٦٣٥/١٣) .

فالزبيدي يقرر في هذه الرؤيا جواز التبرك بتربة قبر النبي ﷺ دون مراعاة لأصول الشريعة التي تمنع ذلك ، فلم يثبت عن الصحابة رضي الله عنهم هذا الفعل ، كما أن النبي ﷺ نهى عن إطرائه والغلو فيه ، وهذا الفعل من مظاهر الغلو فيه .

واعتمد الزبيدي على رؤيا منامية في تدوين عقيدة ، سأل الله تعالى أن يتقبلها منه ، وأرشد إلى التمسك بها ، فقال في آخر شرحه لكتاب قواعد العقائد للغزالي :

« خاتمة الفصول ، ذكرت فيها عقيدة مختصرة لي ، أحببت إدراجها هنا ، اقتداءً بالأئمة الأعلام ، وإشارة برزت لي بإلهام في المنام ، أسأل الله تعالى أن يتقبلها مني بمنه ، ويحلني بها في أعلى الفردوس مع أمته ، وهي هذه . . . » (١) .

وهذه العقيدة مع قصرها ، فهي مخالفة في الجملة لمعتقد أهل السنة والجماعة ، حيث اقتصر الزبيدي في تعريف الإيمان على التصديق ، وجعل الأعمال مكملات ، كما اقتصر على إثبات ثمان صفات دون غيرها ، واستعمل ألفاظ أهل الكلام من الحد والضد والصورة ونحوها - كما سيأتي التعليق على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى - .

فالزبيدي لا يتوانى في تدوين هذه العقيدة معتمدًا على الرؤيا التي رآها ، إذ هي مصدر يعول عليها ، ويستند إليها .

ولا شك أن ما درج عليه الزبيدي في الرؤى المنامية ، مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة ، موافق لمسلك أهل البدعة والضلالة .

قال النووي عن رؤية النبي ﷺ منامًا :

« رؤيته صحيحة ، وليست من أضغاث الأحلام وتلبيس الشيطان ، ولكن لا يجوز إثبات حكم شرعي به » (٢) .

---

(١) الإتحاف (٤٥٣/٢) .

(٢) شرح صحيح مسلم ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (١٦٧/١) المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين (٥) ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

ويؤكد ابن القيم على أن رؤيا غير الأنبياء ليست بشرع فيقول :

« والرؤيا كالكشف ، منها رحماني ، ومنها نفساني ، ومنها شيطاني ، وقال النبي ﷺ : « **الرؤيا ثلاثة : رؤيا من الله ، ورؤيا تحزين من الشيطان ، ورؤيا مما يحدث به الرجل نفسه في اليقظة فيراه في المنام** » [1] .

والذي هو من أسباب الهداية : هو الرؤيا التي من الله خاصة .

ورؤيا الأنبياء وحي ، فإنها معصومة من الشيطان ، وهذا باتفاق الأمة ، ولهذا أقدم الخليل على ذبح ابنه إسماعيل عليه السلام بالرؤيا .

وأما رؤيا غيرهم ، فتعرض على الوحي الصريح ، فإن وافقته وإلا لم يعمل بها » [2] .

ويذكر الشاطبي أن من طرق أهل البدع في الاستدلال ، الاحتجاج بالرؤى المنامية ، وهو خطأ ، والصحيح : عرض الرؤى على الشريعة ، فإن وافقتها ، وإلا وجب تركها والإعراض عنها ، قال :

« فصل : وأضعف هؤلاء احتجاجًا قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المنامات ، وأقبلوا وأعرضوا بسببها ، فيقولون : رأينا فلانًا الرجل الصالح ، فقال لنا : اتركوا كذا ، واعملوا كذا .

ويتفق مثل هذا كثيرًا للمترسمين برسم التصوف ، وربما قال بعضهم : رأيت النبي ﷺ في النوم ، فقال لي كذا ، وأمرني بكذا ، فيعمل بها ، ويترك بها ، معرضًا عن الحدود الموضوعة في الشريعة ، وهو خطأ ؛ لأن الرؤيا من غير الأنبياء لا يُحكم بها شرعًا على حال ، إلا أن تُعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية ، فإن سَوَّغتها عُمِل

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٤١) كتاب التعبير (٩١) باب القيد في المنام (٢٦) حديث رقم (٧٠١٧) ، وأخرجه مسلم في صحيحه (١٤١٦/٤) كتاب الرؤيا (٤٢) حديث رقم (٢٢٦٣) .

(٢) مدارج السالكين (٧٥/١) .

بمقتضاها ، وإلا وجب تركها والإعراض عنها ، وإنما فائدتها البشارة والنذارة خاصة ، وأما استفادة الأحكام ، فلا » (١) .

ويوجز المعلمي اليماني قول أهل السنة في الرؤى المنامية لغير الأنبياء ، على أنها لا تصلح للحجة ، ولا يثبت بها حكم ، وإنما هي للتبشير والتنبيه والاستئناس ، ولكن بشرط أن توافق حجة شرعية صحيحة ، فقال :

« اتفق أهل العلم على أن الرؤيا لا تصلح للحجة ، وإنما هي تبشير وتنبيه ، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة » (٢) .

وبعد هذا يتضح زيف ما ذهب إليه الزبيدي – وأضرابه من المتصوفة – من اعتماد العلوم الكشفية – من الكشف والإلهام والرؤى المنامية ونحوها – في القضايا الدينية ، وقصور هذه العلوم على واجدها – لتبرير الخروج عن الشريعة المحمدية – وهي سفسطة صوفية ، وطريقة باطنية ، كشف عوارها ، وهتك سترها ، وبيَّن بطلانها ، وذكر خطورتها العلماء المحققون ، المتمسكون بالكتاب والسنة – كما نقلت عن بعضهم سلفًا – فجزاهم الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيرًا .



(١) الاعتصام (١/٣٣١) .

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (٢/٢٤٢) ، تخريج وتعليق : محمد ناصر الدين الألباني ، وزهير الشاويش ، وعبد الرزاق حمزة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

المصدر الخامس

التجربة

وهي أحد المصادر – غير المباشرة – عند الزبيدي .

ويراد بها في اللغة : الاختبار ، تقول : جَرَّبَهُ تجريبًا وتَجْرِبَةً أي : اختبره مرة بعد أخرى ، والاسم ، التجربة ، والجمع : التجارب (١) .

وفي الاصطلاح : « هي ما حكم به العقل والحس مع التكرر » (٢) .

وتُعَدُّ التجربة – في الإسلام – أحد طريقي المعرفة – بعد الوحي – ، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الطريقة من طرق المعرفة – والتي تجمع بين الحس والعقل – فقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ (٣) .

فبالسير في الأرض تظهر الصور الحسية لآثار السابقين ، من خراب الديار ودمارها بعد قوتها وقيامها ، وهذا عطاء الحس ، والعقل ينظر في هذا العطاء ويفحصه ، فيقيس الغائب على الشاهد ، ويلحق الشيء بنظيره ، والفرع بأصله ، والملزوم بلازمه ، ثم يخرج بنتيجة ، وهي صلاح الدار الآخرة وتقديمها على الدار الفانية (٤) .

والزبيدي اعتبر التجربة مصدرًا من مصادره في الاستدلال ، واعتمد على تجارب الأولياء والعارفين ، فقال في جواز التوسل بالغزالي ؛ – لأنه مما جرب ونفع كما يزعم –:

---

(١) انظر : المصباح المنير ص (٣٧) ، والتاج (١/٣٦٤) ، والتكملة (١/١٦٢) .

(٢) إيضاح المبهم في معاني السلم – رسالة في المنطق – ، لأحمد الدمنهوري ص (٩٢) ، تحقيق : عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

(٣) سورة يوسف ، آية رقم (١٠٩) .

(٤) انظر : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/١٦٤) .

« وأنا متوسل بالمصنف – رحمه الله تعالى – إلى الله عز وجل في حل عقدتي ، وتفريج كربتي ، فقد حكى غير واحد من العارفين ، ما يدخل في ضمن مناقبه أن من كراماته على الله تعالى أن من توسل به إلى الله أجاب نداءه ، وقبل دعاءه ، فها أنا به إلى المولى – جل وعز – قد توسلت ، وبجاه نبيه محمد ﷺ شفعت ، فهو أوجه الشفعاء ، وأكرم الكرماء ، وربي عز وجل هو الغفور الجواد القدير على فرج العباد ، لا إله غيره ، ولا خير إلا خيره ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » (١) .

وقرر بأنه لا بأس بالمواظبة على أدعية – وإن لم تكن من نصوص الوحيين – وقعت للأولياء فاستجيب لهم ، فقال :

« وكذلك المواظبة على أدعية وقعت للأولياء في حالات استجيب لهم ، لا بأس بالمواظبة عليها لمن اتفقت له تلك الحالة ، تفاؤلاً بأن يناله ما نالهم » (٢) .

واعتمد الزبيدي تجربة أحد إخوانه الصالحين في أن الدعاء عند قول الشاذلي في حزبه : إن لم ترحمني ، لا إله إلا أنت ، سبحانك إني كنت من الظالمين (٣) ، مستجاب ، فقال :

« ولقد أفادني أخ من إخواني الصالحين ، أن الدعاء هنا مستجاب ، ولعله نظر إلى قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ ﴾ (٤) » (٥) .

ونجد الزبيدي يُعَوِّل على تجربة قِطْرٍ من الأقطار في جواز الاستشفاء بتربة القبر ، فيقول عن معروف الكرخي (٦) :

---

(١) الإتحاف (٥/٣٩٥) .

(٢) المصدر السابق (٥/٢٥٩) .

(٣) الحزب الكبير للشاذلي مع التنبيه ص (٢٩) .

(٤) سورة الأنبياء ، آية رقم (٨٨) .

(٥) تنبيه العارف البصير ص (٧١) .

(٦) **هو** : أبو محفوظ ؛ معروف بن فيروز الكرخي ، كان أبواه نصرانيين فأسلما بعد إسلامه ودعوته إياهم ، قال مرة لتلميذه السري السقطي : إذا كانت لك إلى الله حاجة فاقسم عليه بي ، مات سنة مائتين . =

« من المشايخ الكبار ، مجاب الدعوة ، يستشفى بقبره ، يقول البغداديون : قبر معروف ترياق مجرب » (١) .

بل بلغ بالزبيدي اعتبار ما جَرَّبه أهل الحروف والمتكلمون ، فقال :

« وقد ذكر أهل الحروف والمتكلمون في خواصها [أي : أسماء أصحاب الكهف] أن من كتبها في ورقة ، وعلقها في دار ، لم تحرق ، وقد جُرِّب مرارًا ، ويزيدون ذكر : قطمير ، وهو اسم كلبهم ، ويكتبونه وحده على طَرَفِ الرسائل فَتُبَلَّغُ إلى المُرْسَل إليه » (٢) .

وربما يقرب الزبيدي من الصواب فيما استأنس به من المجربات في الرقية ، حيث يقول :

« وكان بعض مشايخنا يأمر بكتابة سورة الفاتحة في إناء نظيف بماء ورد وزعفران ، ثم يمحي بماء المطر ، ثم يمزج به ذلك العسل المشترى من دراهم الصداق فيشربه المريض إن كان الوجع من الباطن ، أو يمسح به موضع الألم إن كان ظاهرًا ، وكان يقول : هذا من المجربات » (٣) .

ولا شك أن الزبيدي في طريقة اعتماده على التجربة - وغيرها من مصادره السابقة - خَبَطَ خَبْطَ عشواء ، وركب متن عمياء ، فما دَلَّ عليه العقل ، وشهد له الحس - وَهْمًا منه ومن غيره - فهو المطلوب دون قيود أو شروط .

والصواب : أن التجربة يُسْتَشْهَدُ بها ، لا يُعْتَمد عليها ، ويُسْتَأْنَسُ بها ، لا يُعَوَّل عليها ، بشرط عدم مخالفتها للشرع ، وصحة موافقتها للحس والعقل .

هذا ما أصَّله العلماء المحققون من أهل السنة والجماعة ، وسأشير إلى أقوالهم إشارة ،

= انظر : طبقات الصوفية ص (٨٠) ، وشذرات الذهب (١/٣٦٠) .

(١) الإتحاف (١/٢٦٨) .

(٢) التاج (١٢/٤٧٢) .

(٣) الإتحاف (٧/٢٥٤) .

موجزًا النقل عنهم دون إطالة .

يقرر الأمير الصنعاني : أن ما يُدَّعَى فيه من إجابة الدعوة عند قبر معروف الكرخي – وغيره – دعوى باطلة ، والصحيح عدم استدامة الإجابة ، ومن أجيبت دعوته ، فبسبب ما حصل في القلب من الخشوع والإخلاص في الدعاء . فدعوى الحس فيه وهمية لا حقيقة لها ، قال :

« قال بعض المحققين : إن العبد إذا وقف على قبر من يستعظمه حصل له رقة وخشوع وإقبال قلب وإخلاص في الدعاء ، فقد يجاب فيظن أنه ببركة صاحب القبر » (١) .

وَيَسْتَشْهِد ابن عثيمين (٢) بالتجربة إذا توفرت شروطها ، وإلا فلا .

قال إجابة لمن سأله عن حكم النفث في الماء ؟

« النفث في الماء على قسمين :

القسم الأول : أن يراد بهذا النفث التبرك بريق النافث ، فهذا لا شك أنه حرام ، ونوع من الشرك ؛ لأن ريق الإنسان ليس سببًا للبركة والشفاء ، ولا أحد يتبرك بآثاره إلا محمد ﷺ أما غيره فلا يتبرك بآثاره . . .

القسم الثاني : أن ينفث الإنسان بريق تلا فيه القرآن الكريم ، مثل أن يقرأ الفاتحة ،

---

(١) الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف ، للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني ص (٩٩) ، تحقيق : عبد الرزاق البدر ، دار ابن القيم ، الرياض ، ودار ابن عفان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ؛ محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين الوهيبي التميمي ، نشأ في طلب العلم من صغره ، وأصبح من كبار العلماء في بلده ، تولى القضاء ثم التدريس بجامعة الإمام فرع القصيم – سابقًا – ، كما كانت له دروس كثيرة في الجامع الكبير في عنيزة ، وفي الحرم المكي ، تتلمذ على يديه الكثير من الطلاب ، كانت ولادته سنة سبع وأربعين وثلاثمائة وألف ، ومات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة وألف . انظر : مقدمة مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٩/١) ، ومجلة الحكمة ، العدد الثاني (١٤١٤/٩/١هـ) ص (١٩) .

والفاتحة رقية ، وهي من أعظم ما يرقى به المريض ، فيقرأ الفاتحة وينفث في الماء ، فإن هذا لا بأس به ، وقد فعله بعض السلف ، وهو مجرب ونافع بإذن الله ، وقد كان النبي ﷺ ينفث في يديه عند نومه بقل هو الله أحد ، وقل أعوذ برب الفلق ، وقل أعوذ برب الناس ، فيمسح بهما وجهه ، وما استطاع من جسده [1] ، صلوات الله وسلامه عليه ، والله الموفق » [2] .

وأجاب – أيضًا – لمن سأله : ماذا يصنع من أصيب بالعين ؟ فقال :

« يعامل بالقراءة ، وإذا علم عائنه فإنه يطلب منه أن يتوضأ ، ويؤخذ ما يتساقط من ماء وضوئه ، ثم يعطى للمعان ، يصب على رأسه وعلى ظهره ، ويسقى منه ، وبهذا يشفى بإذن الله .

وقد جرت العادة عندنا : أنهم يأخذون من العائن ما يباشر جسمه من اللباس ، مثل : الطاقية وما أشبه ذلك ويربصونها بالماء ، ثم يسقونها المصاب ، ورأينا ذلك يفيده حسبما تواتر عندنا من النقول .

فإذا كان هذا هو الواقع فلا بأس باستعماله ؛ لأن السبب إذا ثبت كونه سببًا شرعيًا أو حسًا ، فإنه يعتبر صحيحًا . أما ما ليس بسبب شرعي ولا حسي ، فإنه لا يجوز اعتماده » [3] .

فابن عثيمين يقرر أن التجربة لا بد أن يكون لها أصل من الشرع ، وأن يثبت كونها

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٩٧) كتاب فضائل القرآن (٦٩) باب فضل المعوذات (١٤) حديث رقم (٥٠١٧) ، وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٧٥/٤) كتاب السلام (٣٩) باب رقية المريض بالمعوذات والنفث (٢٠) حديث رقم (٢١٩٢) .

(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٧٠/١) رقم (٣٦) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٥٥/١) رقم (١١٣) ، وانظر : فتح الحق المبين في علاج الصرع والسحر والعين ، للدكتور عبد الله بن محمد الطيار وسامي بن سليمان المبارك ص (١٩٤) ، تقديم : سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

حسًا لا مجرد التقول في ذلك .

ومن العلماء من يرى – في مثل هذه المجربات – الوقوف على ما ثبتت به النصوص ؛ طلبًا للسلامة من الشبهة ، وسدًا لباب البدعة .

فقد أجابت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء مَنْ سألها عن حكم من يكتب شيئًا من آيات القرآن الكريم على لوح أو نحوه بماء أو زعفران أو غيرهما ، وشرب تلك الغسلة رجاء البركة أو استفادة علم أو كسب مال أو صحة وعافية ونحو ذلك ، بقولها :

« لم يثبت عن النبي ﷺ أنه فعله لنفسه أو غيره ، ولا أنه أذن فيه لأحد من أصحابه أو رخص فيه لأمته مع وجود الدواعي التي تدعو إلى ذلك .

ولم يثبت في أثر صحيح – فيما علمنا – عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه فعل ذلك أو رخص فيه .

وعلى هذا ، فالأولى تركه ، وأن يستغنى عنه بما ثبت في الشريعة من الرقية بالقرآن ، وأسماء الله الحسنى ، وما صح من الأذكار والأدعية النبوية ونحوها مما يعرف معناه ، ولا شائبة للشرك فيه » (١) .

وانظر كيف تعامل الصحابة رضي الله عنهم مع الحس والعقل – التجربة – حيث توقفوا في شأنهما حتى دلَّ الشرع على صحتهما ، فلم يأخذوا بما ظهر لهم فحسب حتى تيقنوا أنه حق .

ففي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري (٢) رضي الله عنه قال : انطلق نفر من

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، لمجموعة من العلماء – في اللجنة – (١/١٥٦) فتوى رقم (١٢٥٧) ، وانظر : (١/١٩٦) فتوى (١٥١٥) ، و (١/١٧٧) فتوى (٤٣٩٣) ، جمع وترتيب : أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

(٢) **هو** : أبو سعيد ؛ سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي ، استصغر بأحد ، واستشهد أبوه بها ، وغزا هو ما بعدها ، كان من المكثرين لرواية الحديث ، مات سنة أربع وسبعين . انظر : الاستيعاب =

أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها ، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب ، فاستضافوهم فأبوا أن يُضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحي ، فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء ، فقال بعضهم : لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا ، لعله أن يكون عند بعضهم شيء ، فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ، إن سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه ، فهل عند أحد منكم من شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله إني لأرقي ، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا ، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جُعلاً ، فصالحوهم على قطيع من الغنم ، فانطلق يَتْفِلُ عليه ، ويقرأ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ فكأنما نشط من عقال ، فانطلق يمشي وما به قَلَبَةٌ ، قال : فَأَوْفَوهم جُعلهم الذي صالحوهم عليه ، فقال بعضهم : اقسموا ، فقال الذي رقى : لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان ، فننظر ما يأمرنا ، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له ، فقال : « **وما يدريك أنها رقية** » ثم قال : « **قد أصبتم ، اقسموا ، واضربوا لي معكم سهمًا** » فضحك رسول الله ﷺ (١) .

ومن خلال ما نقلته ، يتضح ما قررته سابقًا ، وهو : أن المجربات لا يستأنس بها ، ولا يُؤخذ بها إلا بشرطين :

١- عدم مخالفتها للشرع .

٢- التيقن أنها موافقة للحس والعقل .

والزبيدي لم يراع هذه الشروط ، فخالف بذلك العلماء المحققين ، ووقع فيما يخالف الشرع القويم .

هذه أهم مصادر الزبيدي - غير المباشرة - التي استقى منها ، وأخذ عنها ، واعتمد

= (١٦٧/٢) ، وأسد الغابة (٤٥١/٢) ، والإصابة (٨٥/٣) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٥) كتاب الإجارة (٣٧) باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب (١٦) حديث رقم (٢٢٧٦) ، وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٧٨/٤) كتاب السلام (٣٩) باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار (٢٣) حديث رقم (٢٢٠١) .

عليها ، وقد عرفنا أن السند فيها مقطوع ، والراوي لها مجهول ، والمُعَوَّل عليه مُدَلَّسٌ فيه مَوْهُوْم .

وقد اعتبر الزبيدي مصادر أخرى - للعلم والمعرفة - أذكرها على سبيل الإجمال ؛ لقلة رجوع الزبيدي إليها ، أو لدخولها في المصادر السابقة عليها ، وهذه المصادر ، هي :

أولاً : الكتب المقدسة :

يظهر أن الزبيدي رجع إلى الكتب المقدسة ليأخذ منها بعض علومه ومعارفه ، فأخذ عن الإنجيل : أن من أسمائه ﷺ طاب طاب ، فقال :

« طاب طاب : من أسمائه ﷺ في الإنجيل ، وهي تفسير مَاْذ مَاْذ ، والثاني تأكيد ومبالغة » (١) .

ثانيًا : القياس :

يقرر الزبيدي أن القياس أحد الأدلة التي يأخذ بها الأئمة ، ويرد على مَنْ ينكره ، فيقول :

« ولا ينكر القياس الجلي أحد من الأئمة إلا ما بلغنا عن أبي محمد بن حزم الظاهري فيما نقله ابن السبكي في الطبقات الكبرى ، ورأيت رسالة سماها : إبطال القياس وترك الاستحسان ، وهو مذهب مرفوض ، لا يعول عليه » (٢) .

ثالثًا : الكتب المنقول عنها بالوساطة :

ينص الزبيدي أن من معلوماته ما اطلع عليها بالوساطة من كتب أخرى ، فيقول عن أحد الكتب الذي لم يكن في حوزته : « وإنما اطلعت على نقول منه بالوساطة » (٣) .

---

(١) التكملة (١/٢٨٥) .

(٢) عقود الجواهر المنيفة (١/٢٣) ، وانظر : الإتحاف (١/٢٨٨) .

(٣) الإتحاف (١٢/١٠٧) .

وقال في موضع آخر :

« فصل : وقعت لهم عبارات في تفسير التوحيد ، ففي شرح الكبرى للسنوسي ، نقلاً عن ابن التلمساني : التوحيد اعتقاد الوحدة لله تعالى ، والإقرار بها ، . . . » (١) .

رابعًا : الشيوخ :

وهم مَنْ بعد شيخه ، فالزبيدي - أحيانًا - يأخذ معارفه عن مشايخ شيوخه ، فبعد أن نقل كلامًا فيما يتعلق بكلمة التوحيد ، قال :

« فقد ظهر لك أن قولنا : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، تتضمن اثنين وستين عقيدة ، منها خمسون عقيدة تحت لا إله إلا الله ، واثنتا عشرة عقيدة تحت محمد رسول الله ، كذا أملاه شيخ مشايخنا علي الطولوني المحدث من تقرير شيخه سيدي علي الجزائري المغربي الحنفي رحمه الله » (٢) .

والزبيدي في عمل المشايخ مضطرب ، فتارة يُهَوِّن من الاعتماد عليه ؛ لعدم استناده إلى سنة صحيحة ، وتارة يُعَوِّل عليه ، وإن لم يستند إلى سنة صحيحة .

يقول عن إحياء ليلة النصف من شعبان بالصلاة بعد المغرب بست ركعات :

« وهذه الصلاة مشهورة في كتب المتأخرين من السادة الصوفية ، ولم أر لها ، ولا لدعائها مستندًا صحيحًا في السنة ، إلا أنه من عمل المشايخ » (٣) .

ويقول عما ذكره بعض المشايخ من طرق في كيفية قص الأظافر :

« والصحيح : أنه لم يثبت فيه شيء يعتمد عليه ، وإنما هو من عمل المشايخ » (٤) .

---

(١) الإتحاف (٢٠٣/٢) .
(٢) المصدر السابق (٢٦/٢) .
(٣) المصدر السابق (٧٠٨/٣) .
(٤) المصدر السابق (٦٥٧/٢) .

بل ، ويصرح الزبيدي بالاقتصار على ما ثبت في السنة دون ما جاء عن المشايخ ، فيقول عن صلاة الاستخارة :

« وفي الاستخارة صلوات وأدعية بكيفية متعددة ، منقولة عن المشايخ ، والذي ذكره المصنف [أي : الغزالي] هو ما ورد في السنة ، فينبغي الاقتصار عليه » (١) .

ونعجب من الزبيدي حينما يُعَوِّل على عمل السلف والخلف – المشايخ – في الاستدلال ، مع عدم استناده إلى سنة صحيحة ، فيقول في جواز تبليغ سلام أحد المسلمين على الرسول ﷺ بأن يقول المبلغ : السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ، أو فلانة بنت فلان :

« فقد جرى بذلك العمل في السلف والخلف » (٢) .

وإن تعجب فعجب قول الزبيدي : ينبغي الاقتصار على السنة ، وهو يتجاهل العمل بذلك ، فيما يرد من المشايخ عن طريق الكشف وأنواعه ، والعقل وأوهامه .

والزبيدي قد نسب – فيما مر آنفًا – طريقة تبليغ السلام على الرسول – عليه الصلاة والسلام – إلى السلف ، فما مراده بهذا المصطلح ؟ .

يقول الزبيدي :

« وأصل السلف : من تقدم من الآباء والجدود » (٣) .

وفي موضع آخر يقول :

« هم من سلفك من آبائك أو ذوي قرابتك ، الذين هم فوقك في السن والفضل ، ومنه قول طفيل الغنوي يرثي قومه :

---

(١) الإتحاف (٣/٧٧٦) .
(٢) المصدر السابق (٤/٧٠٧) .
(٣) المصدر السابق (٢/١٤١) .

مضوا سلفًا قصر السبيل عليهم وصرف المنايا بالرجال تقلب

أراد : أنهم تقدمونا » [1] .

هذا معنى السلف في اللغة : المتقدم في الزمن [2] .

وأما في الاصطلاح فقد ورد عن الزبيدي أن المراد بهم هم :

١- **التابعون** ، **وأتباع التابعين** ، ومن ذلك قوله - في التعريف بالسلف :

« وفي العرف : الطبقة الثالثة ، ويطلق على الثانية أيضًا » [3] .

وفي موضع آخر قال : « والمراد هنا : الصدر الأول من التابعين وأتباعهم والجمع الأسلاف » [4] .

وقال - أيضًا - : « من السلف في عصر أتباع التابعين ومن فوقهم عصر التابعين » [5] .

٢- **الصحابة** رضي الله عنهم ، فقال في شرحه لكلام الغزالي : « ومواظب على سمت علماء السلف » [6] ، قال : « من الصحابة » [7] .

٣- **أتباع الأنبياء** عليهم السلام ، فقال عند تعليقه على كلام الغزالي : رأيت الاشتغال بتحرير هذا الكتاب حتمًا مهمًا ، إحياء لعلوم الدين ، وكشفًا عن مناهج الأئمة المتقدمين ، وإيضاحًا لمناهي العلوم النافعة عند النبيين والسلف الصالحين » [8] ،

---

(١) الإتحاف (١/٨٣) .
(٢) انظر : مختصر العين (٢/٢١٨) ، ومعجم مقاييس اللغة (٣/٩٥) ، والمصباح المنير ص (١٠٨) .
(٣) الإتحاف (٢/١٤٠) .
(٤) المصدر السابق (١/٨٣) .
(٥) المصدر السابق (١/٤٤٠) .
(٦) الإحياء مع الإتحاف (١/٤٤٨) .
(٧) الإتحاف (١/٤٤٨) .
(٨) الإحياء مع الإتحاف (١/٨٣) .

قال الزبيدي : « وهم أتباع الأنبياء عليهم السلام » (١) .

وكأن الزبيدي يشير بصنيعه أن السلف : « تعبير عن شخصية اعتبارية ، ومنهج متبع ، الأصل فيه : الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وهي العصور المفضلة » (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« أهل الحديث ، وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف » (٣) .

وهذا يعني أن السلف الصالح هم : « أهل الكتاب والسنة ، العاملون بهدي رسول الله ﷺ ، المتبعون لآثار الصحابة ، والتابعين ، وأئمة الهدى ، المقتدى بهم في الدين ، الذين لم يبتدعوا ، ولم يبدلوا ، ولم يحدثوا في دين الله ما ليس منه » (٤) .

فالسلف مصطلح يطلق على الذين حافظوا على العقيدة الإسلامية طبقًا لما عليه الرعيل الأول من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين .

وقد أطلق هذا اللقب عليهم للتمييز بينهم وبين من انحرف عن هذا المنهج ، بابتداع في الدين ، ومخالفة لأئمة المسلمين (٥) .

وإذا نظرنا إلى تعريف الزبيدي لمصطلح السلف ، نجده قد أصاب في التعريف ، ولكنه أخطأ في التطبيق ، حيث استعمل هذا المصطلح على غير ما قررناه ، بدليل :

١- أنه نسب إلى السلف التفويض في الصفات ، وهم منه براء ، كما أعلمتك في

---

(١) الإتحاف (١/٨٤) .

(٢) المدخل للبريكان ص (١٤) .

(٣) مجموع الفتاوى (٦/٣٥٥) .

(٤) مفهوم السنة والجماعة ، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ص (٨٠) ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٥) انظر : مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية لعثمان جمعة ضميرية ص (١٥٠) ، مكتبة السوادي ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

موضعه من هذا البحث .

٢- كذلك نسب إلى السلف - هنا - القول بتبليغ السلام إلى الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، والصحيح أن هذا من البدع والمحدثات ، إذ لم يثبت شيء في ذلك عن الرعيل الأول [١] .

إلى غير ذلك من المسائل التي نسبها الزبيدي إلى السلف ، ويعني بهم : المتقدمين عليه في الزمن ، وإن خالفوا المنهج القويم ، وطريق أئمة المسلمين ، من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبذلك حصل التنبيه على ما في هذا المصطلح عند الزبيدي من التدليس والتلبيس كما صنع ذلك في مصطلح : أهل السنة والجماعة ، مما نبهت عليه في سمات منهجه ، وهي سمة : ميله لأهل السنة والجماعة .

وبهذا يكون قد تم الكلام على الباب الأول - من هذا البحث - وهو : أصول منهج المرتضى الزبيدي في دراسة العقيدة ومصادره ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - الباب الثاني ، وهو : آراء الزبيدي ، دراسة تطبيقية من خلال عقيدة أهل السنة والجماعة .



(١) انظر : بدع وأخطاء تتعلق بالأيام والشهور ، لأبي عبد الملك أحمد بن عبد الله السلمي ص (٤٨٥) ، تقديم : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، دار القاسم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .



دراسة تطبيقية مقارنة من خلال عقيدة أهل السنة والجماعة

وفيه فصلان :

الفصل الأول : آراؤه الاعتقادية . وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : الإيمان بالله تعالى .

المبحث الثاني : الإيمان بالملائكة والكتب السماوية .

المبحث الثالث : الإيمان بالرسل .

المبحث الرابع : الإيمان باليوم الآخر .

المبحث الخامس : الإيمان بالقدر .

الفصل الثاني : موقفه العقدي من الملل والنحل المخالفة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الملل والديانات .

المبحث الثاني : الفرق والطوائف الإسلامية .



الفصل الأول
آراؤه الاعتقادية

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : الإيمان بالله تعالى . وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم الإيمان ومسائله .

المطلب الثاني : توحيد الألوهية .

المطلب الثالث : توحيد الربوبية .

المطلب الرابع : توحيد الأسماء والصفات .

المبحث الثاني : الإيمان بالملائكة والكتب السماوية . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الملائكة .

المطلب الثاني : الكتب السماوية .

المبحث الثالث : الإيمان بالرسل . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : النبوات .

المطلب الثاني : دلائل النبوة .

المبحث الرابع : الإيمان باليوم الآخر . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : دار البرزخ .

المطلب الثاني : ما بعد البرزخ .

المبحث الخامس : الإيمان بالقدر . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : القضاء والقدر .

المطلب الثاني : الرد على المخالفين .



المبحث الأول

الإيمان بالله تعالى

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم الإيمان ومسائله .

المطلب الثاني : توحيد الألوهية .

المطلب الثالث : توحيد الربوبية .

المطلب الرابع : توحيد الأسماء والصفات .



المطلب الأول

مفهوم الإيمان ومسائله

مفهوم الإيمان ومسائله من زيادة الإيمان ونقصانه ، والاستثناء فيه ، وغير ذلك مما سيأتي بيانه – إن شاء الله تعالى – في النقاط التالية :

أولاً : مفهوم الإيمان :

رأي الزبيدي :

عَرَّف الزبيدي الإيمان في اللغة بأنه التصديق مع الثقة والاطمئنان ، مأخوذ من الأَمْنِ – ضد الخوف – ، والذي أصله طمأنينة القلب في عدم توقع مكروه في الزمن الآتي (١) .

قال الزبيدي :

« الإيمان لغة : التصديق مطلقًا » (٢) ، وقد أشار – في موضع آخر – إلى أن التصديق يكون مع ثقة وطمأنينة في قوله تعالى : ﴿ **قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَـٰكِن قُولُوٓا أَسْلَمْنَا** ﴾ (٣) فقال :

« فأراد بالإيمان هاهنا : تصديق القلب فقط ، أي : مع ثقة وطمأنينة » (٤) .

ويؤكد ذلك عند قوله تعالى : ﴿ **وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا** ﴾ (٥) أي : بمصدق ، حيث يقول :

« هذا هو مفهوم الإيمان لغة ، وهمزة (آمن) للتعدية أو الصيرورة ، فعلى الأول : كأن المصدق جعل الغير آمنًا من تكذيبه ، وعلى الثاني : كأن المصدق صار ذا أمن من أن يكون مكذوبًا » (٦) .

---

(١) انظر : التاج (٢٣/١٨) ، والتكملة (١٢٩/٧) .

(٢) الإتحاف (٣٧٠/٢) .

(٣) سورة الحجرات ، آية رقم (١٤) .

(٤) الإتحاف (٣٦٩/٢) .

(٥) سورة يوسف ، آية رقم (١٧) .

(٦) الإتحاف (٣٦٦/٢) .

والزبيدي يرى أن الإيمان يتضمن معنى الإقرار والاعتراف ، فيقول :

« وباعتبار تضمنه معنى الإقرار والاعتراف يتعدى بالباء ، كما قال تعالى : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ ﴾ [1] » [2] .

ولذلك نجد الزبيدي يُعَرِّف الإيمان في الاصطلاح بأنه : التصديق بالجنان ، والإقرار باللسان ، فيقول عن مسمى الإيمان :

« وفي الشرع : التصديق والنطق معًا ، فأحدهما ليس بإيمان » [3] .

وفي ذلك تصريح من الزبيدي بأن الإقرار ركن ، وإن رُوِيَ عن البعض بأنه شرط ، حيث يقول :

« المراد بالشهادة : الإقرار ، وهو منقول عن الإمام أبي حنيفة ، ومشهور عن أصحابه ، وعن بعض المحققين من الأشاعرة قالوا : لما كان الإيمان هو التصديق ، والتصديق كما يكون بالقلب ، بمعنى : إذعانه وقبوله لما انكشف له ، يكون باللسان بأن يقر بالوحدانية وحقيقة الرسالة ، وإذا كان مفهوم الإيمان مركبًا من التصديقين ، فيكون كل منهما ركنًا في المفهوم ، فلا يثبت الإيمان إلا بهما إلا عند العجز عن النطق باللسان ، فإن الإيمان بتصديق القلب فقط في حقه ، فهو ركن لا يحتمل السقوط أصلاً ، والإقرار قد يحتمل ؛ وذلك في حق العاجز عن النطق ، والمكره ، وقد علم من هذا أن الإقرار ركن .

وقيل : هو شرط لإجراء أحكام الإسلام ، واختاره النسفي في العمدة ، وقيل : هو مروي عن أبي حنيفة ، وإليه ذهب الماتريدي ، وهو أصح الروايتين عن الأشعري » [4] .

وقد صرح الزبيدي – أيضًا – بركنية الإقرار في عقيدته التي رآها في المنام ، ونشرها

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٥) .
(٢) الإتحاف (٣٦٧/٢) .
(٣) المصدر السابق (٣٧٠/٢) .
(٤) المصدر السابق (٣٧٨/٢) .

للأنام في كتابه الإتحاف ، فقال عن الإيمان :

« التصديق الباطني بكل ما جاء به النبي مما علم بالضرورة ، إجمالاً في الإجمالي ، وتفصيلاً في التفصيلي ، والإجمالي لا بد منه لصحة الإيمان ابتداء كأن يقول : آمنت بالله كما هو بأسمائه وصفاته ، والتفصيلي يشترط فيه الدوام ، والأعمال مكملات » (١) .

وتارة نجد الزبيدي يَعُدُّ الإقرار شرطًا في صحة الإيمان ، يقول في تعليقه على كلام الغزالي : « فإن اللسان من نعم الله العظيمة ، ولطائف صنعه الغريبة ، فإنه صغير جِرمه ، عظيم طاعته وجُرمه ؛ إذ لا يستبين الكفر والإيمان إلا بشهادة اللسان » (٢) .

قال :

« ولذا جعل الإقرار به شرطًا في صحة الإيمان . . . والشريعة واردة أن يطلق اسم الإيمان على من يظهر ذلك من نفسه من غير محض من قلبه ، ولا يتحاش من إطلاق ذلك عليه ما لم يظهر منه ما ينافي الإيمان » (٣) .

والذي يظهر - والله أعلم - أن الزبيدي يجعل الإقرار ركنًا ابتداءً ، وشرطًا استمرارًا ، كما يظهر من عبارته السابقة (٤) .

وعلى كل حال فالزبيدي يرى أن الإيمان هو التصديق والإقرار ؛ ولذلك قال :

« الإيمان بالوفاق هو التصديق بالجنان ، والإقرار باللسان » (٥) .

ولا يشكل هذا على ما يذكره عن الغير من أن الإيمان هو التصديق ، أو أن الإيمان يطلق على الإقرار باللسان ، أو أن الإيمان يراد به الصلاة أو نحو ذلك مما يحكي القول فيه ،

---

(١) الإتحاف (٢/٤٥٣) .

(٢) الإحياء مع الإتحاف (٩/١٦٧) .

(٣) الإتحاف (٩/١٢٨) .

(٤) انظر : شرح كتاب الفقه الأكبر لملا علي القاري الحنفي ص (١٢٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، وفيه ذكر الفرق بين كون الإقرار ركنًا أو شرطًا .

(٥) الإتحاف (٢/٤٤٨) .

أو يبين إطلاق القرآن عليه ، لا أنه قوله .

يقول في كتابه التاج [(١)] :

« الإيمان : التصديق ، وهو الذي جزم به الزمخشري في الأساس ، واتفق عليه أهل العلم من اللغويين وغيرهم . . .

وقد يطلق الإيمان على الإقرار باللسان فقط ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ [(٢)] أي : آمنوا باللسان ، وكفروا بالجنان ، فتأمل . .

. . . وقد يراد بالإيمان الصلاة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [(٣)] .

ولا يعني هذا أن الزبيدي يرى أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان ؛ وإن أثر عنه قوله :

« أصل الديانة منحصر في ثلاثة : القول والفعل والنية » [(٤)] .

فإن هذه العبارات منه لا تفيد اعتباره للعمل ركنًا في الإيمان ، وإنما هو من الإيمان - بمعنى مكمل وثمرة ونحو ذلك - لا أن الإيمان مركب منه ومن التصديق والإقرار ؛ بدليل :

١- ما صرح به سابقًا من أن الإيمان هو التصديق والنطق معًا ، وأن الأعمال مكملات وثمرات لا أركان .

٢- أنه ختم الكلام على مسمى الإيمان بما نقله مقررًا من أن الأعمال خارجة عن

---

(١) (٢٤/١٨ - ٢٨) .

(٢) سورة المنافقون ، آية رقم (٣) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (١٤٣) .

(٤) الإتحاف (٤٢٦/٢) .

مسمى الإيمان ، وأما ما أطلق عليه من الأعمال إيمانًا – كالصلاة – فهو من باب المجاز ؛ لأنها لا تصح بدون الإيمان ، فكان الإيمان شرط جوازها ، وسبب قبولها ، أو لدلالتها على الإيمان [١] .

إذًا فخلاصة القول فيما سبق أن الزبيدي يرى أن الإيمان : تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان .

وبذلك يكون قد خالف قول أهل السنة والجماعة في الإيمان ، كما سيأتي بيانه في الفقرة التالية .

قول أهل السنة والجماعة في الإيمان :

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الإيمان في الاصطلاح هو : التصديق بالقلب ، والإقرار باللسان ، والعمل بالجوارح .

وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد ، كالشافعي [٢] ، وابن عبد البر [٣] ، والبغوي [٤] ،

---

(١) انظر : الإتحاف (٤٠٢/٢) .

(٢) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (٨٨٦/٥) ، تحقيق : الدكتور أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ ، والإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٢٩٢) ، خرج أحاديثه : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٣) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٢٣٨/٩) ، تحقيق : سعيد أحمد أعراب .

وابن عبد البر هو : أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري ، المعروف بابن عبد البر ، ولد بقرطبة سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨) ، والبداية والنهاية (١١١/١٢) ، وشذرات الذهب (٣١٤/٣) ، وهدية العارفين (٥٥٠/٢) .

(٤) انظر : شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي (٣٨/١) ، حققه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

والبغوي هو : أبو محمد ؛ الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي ، الشافعي ، صاحب التصانيف =

وغيرهم [1] .

ولذلك صار قول أهل السنة في الإيمان شعارًا فارقًا بينهم وبين أهل البدع [2] .

وقد اختلفت عبارات السلف في التعبير عن هذا المعنى :

فتارة يقولون : هو قول وعمل .

وتارة يقولون : هو قول وعمل ونية أو قول وعمل وعقيدة .

وتارة يقولون : هو قول وعمل ونية واتباع السنة .

وكل هذا صحيح ، فمن قال : قول وعمل ، أراد قول القلب واللسان ، وعمل القلب والجوارح ، ومن ذكر الاعتقاد ، خاف أن يفهم من القول القول الظاهر فقط ، فزاده ، كما زاد الذين قالوا : قول وعمل ونية ، النية خوفًا من أن يفهم أن المراد القول والعمل دون النية ، ومن زاد اتباع السنة ، فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة [3] .

= العظام ، العالم ، الزاهد ، محيي السنة ، مات سنة ست عشرة وخمسمائة . انظر : العبر (٤٠٦/٢) ، والبداية والنهاية (٢٠٦/١٢) ، وطبقات المفسرين (١٦١/١) ، وشذرات الذهب (٤٨/٤) .

(١) لم يعد هؤلاء الأئمة خلاف أبي حنيفة وأصحابه لأهل السنة في الإيمان من أنه : تصديق وإقرار ، نقضًا للإجماع ؛ وذلك لأن الخلاف بينهم خلاف صوري ، لا يترتب عليه فساد اعتقاد ؛ ولذلك عدهم أبو عبيد القاسم بن سلام من أهل العلم والعناية بالدين ، فقال جوابًا لمن سأله عن الإيمان : « اعلم – رحمك الله – أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين :

فقالت إحداهما : الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب ، وشهادة الألسنة ، وعمل الجوارح .

وقالت الفرقة الأخرى : بل الإيمان بالقلوب والألسنة ، فأما الأعمال فإنما هي تقوى وبر ، وليست من الإيمان .

وإذا نظرنا في اختلاف الطائفتين فوجدنا الكتاب والسنة يصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان والنية والقول والعمل جميعًا ، وينفيان ما قالت الأخرى » . الإيمان لأبي عبيد ص (٩ – ١٠) .

وما عدا هذه الطائفة فخلافهم مع أهل السنة خلاف حقيقي ، يترتب عليه فساد في العقيدة

(٢) انظر : الإيمان لابن تيمية ص (٢٩٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق ص (١٦٢) .

قال الإمام مالك : « الإيمان قول وعمل » [1] ، وقد ورد مثل هذا عن الشافعي [2] ، وأحمد [3] ، وابن أبي شيبة [4] ، وغيرهم كثير .

قال البخاري [5] :

« كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة ، ولم أكتب إلا عن من قال : الإيمان قول وعمل » [6] .

وقال عبد الغني المقدسي [7] : « الإيمان قول وعمل ونية » [8] .

وقد روي عن علي [9] وابن

---

(١) الشريعة لأبي بكر محمد الحسين الآجري ص (١٢٤) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار السلام ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٢) انظر : مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٥/١) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .

(٣) انظر : السنة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٣٠٧/١) ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعيد القحطاني ، زمادي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٤) انظر : الإيمان لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ص (٥٠) ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
وابن أبي شيبة هو : أبو بكر ؛ عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي الكوفي ، المعروف بابن أبي شيبة ، صاحب المسند والمصنف والتفسير وغيرها ، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين . انظر : سير أعلام النبلاء (١٢٢/١١) ، والبداية والنهاية (٣٢٨/١٠) ، وتهذيب التهذيب (٢/٦) .

(٥) **هو** : أبو عبد الله ؛ محمد بن إسماعيل بن المغيرة بن بردزبه البخاري ، صاحب الصحيح ، ولد سنة أربع وتسعين ومائة ، ومات سنة ست وخمسين ومائتين . انظر : المنتظم (١١٣/١٢) ، وتهذيب التهذيب (٢٤٧/٩) ، والبداية والنهاية (٢٧/١١) ، وشذرات الذهب (١٣٤/٢) .

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٨٨٩/٥) .

(٧) **هو** : أبو محمد ؛ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي ، صاحب التصانيف ، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، ومات سنة ستمائة . انظر : تذكرة الحفاظ (١٣٧٢/٤) ، وسير أعلام النبلاء (٤٤٣/٢١) ، والأعلام (٣٤/٤) .

(٨) الاقتصاد في الاعتقاد لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ص (١٨١) ، تحقيق : الدكتور أحمد بن عطية الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٩) **هو** : أبو الحسن ؛ علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته =

مسعود (١) رضي الله عنهما أنهما قالا :

« **لا ينفع قول إلا بعمل ، ولا عمل إلا بقول ، ولا قول وعمل إلا بنية ، ولا نية إلا بموافقة السنة** » (٢) .

وقال الحسن البصري (٣) :

« الإيمان قول ، ولا قول إلا بعمل ، ولا قول وعمل إلا بنية ، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة » (٤) .

وقد ورد مثل هذا عن الأوزاعي (٥) ، والثوري (٦) ،

= فاطمة رضي الله عنها ، وأول من أسلم من الصبيان ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ورابع الخلفاء الراشدين ، توفي رضي الله عنه سنة أربعين . انظر : الاستيعاب (١٩٧/٣) ، والإصابة (٥٠٧/٢) ، وشذرات الذهب (٤٩/١) .

(١) **هو** : أبو عبد الرحمن ؛ عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي ، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه ، وأحد السابقين الأولين ، ومن كبار البدريين ، ومن نبلاء الفقهاء ، حفظ من فيِّ رسول الله ﷺ سبعين سورة ، مات سنة اثنتين وثلاثين . انظر : الاستيعاب (١١٠/٣) ، وأسد الغابة (٣٨١/٣) ، والإصابة (١٢٩/٤) .

(٢) الشريعة ص (١٢٣) ، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لأبي عبد الله عبيد الله ابن محمد بن بطة (٨٠٣/٢) ، تحقيق : رضا بن نعسان معطي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

(٣) **هو** : أبو سعيد ؛ الحسن بن أبي الحسن البصري ، من كبار التابعين ، وكان أبوه من أهل بيسان ، فسبي ، فهو مولى الأنصار ، وكانت أمه تخدم أم سلمة زوج النبي ﷺ ، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه ، وتوفي سنة عشر ومائة . انظر : طبقات الفقهاء ص (٨٧) ، والمنتظم (١٣٦/٧) .

(٤) الشريعة ص (١٢٣) ، والإبانة لابن بطة (٨٠٣/٢) .

(٥) **هو** : أبو عمرو ؛ عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الشامي الأوزاعي ، ريحانة الشام ، وعالمها ، العابد ، الزاهد ، الفقيه ، ولد سنة ثمان وثمانين ، ومات سنة سبع وخمسين ومائة . انظر : حلية الأولياء (١٣٥/٦) ، وسير أعلام النبلاء (١٠٧/٧) ، وخلاصة تذهيب الكمال ص (٢٣٢) ، وشذرات الذهب (٢٤١/١) .

(٦) **هو** : أبو عبد الله ؛ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، أمير المؤمنين في الحديث ، وكان زاهدًا ، فقيهًا ، ولد سنة سبع وتسعين ، ومات سنة ست وعشرين ومائة . انظر : طبقات ابن سعد (٣٧١/٦) ، وحلية الأولياء (١٣٥٦/٦) ، وسير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧) .

وغيرهما (١) .

وسئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو ؟ فقال :

« هو قول ونية وعمل وسنة ؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر ، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق ، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة » (٢).

ونقل البغوي عن علماء السنة أنهم قالوا : « الإيمان قول وعمل وعقيدة » (٣) .

وقال الآجري : « الإيمان تصديق بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح » (٤) .

وقال بذلك - أيضًا - اللالكائي (٥) ، والقاضي أبو الحسين بن أبي يعلى الحنبلي (٦) .

والحاصل أن الإيمان عند أهل السنة والجماعة يشمل الأركان الثلاثة ، وهي :

١- تصديق القلب .

---

(١) انظر : الإبانة لابن بطة (٨٠٧/٢) .

(٢) المصدر السابق (٨١٤/٢) .

(٣) شرح السنة للبغوي (٣٩/١) .

(٤) الشريعة للآجري ص (١١٨) .

(٥) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٨٤٩/٤) .
واللالكائي هو : أبو القاسم ؛ هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي ، الشافعي ، اللالكائي ، برع في المذاهب ، وأدركته المنية قبل أن ينشر عنه شيء ، مات سنة ثمان عشرة وأربعمائة . انظر : المنتظم (١٨٨/١٥) ، وتذكرة الحفاظ (١٠٨٣/٣) ، والبداية والنهاية (٢٦/١٢) ، وهدية العارفين (٥٠٤/٢) .

(٦) انظر : الاعتقاد لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي ص (٢٣) ، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار أطلس الخضراء ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
والقاضي أبو الحسين هو : محمد بن محمد بن حسين الحنبلي البغدادي ، المشهور بالقاضي أبي الحسين ابن القاضي أبي يعلى ، ولد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة ، ومات سنة ست وعشرين وخمسمائة . انظر : شذرات الذهب (٧٩/٤) ، والأعلام (٢٣/٧) ، ومعجم المؤلفين (٦٣٩/٣) .

٢- إقرار اللسان .

٣- عمل الجوارح .

وقد دلت الآيات والأحاديث على أن الإيمان شامل لهذه الأركان الثلاثة :

فأما الدليل على تصديق القلب :

فقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ الآية (١) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ﴾ (٢) .

وقال ﷺ : « **يا معشر من آمن بلسانه ، ولم يدخل الإيمان قلبه** » (٣) .

وأما الدليل على قول اللسان :

فقوله تعالى : ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ الآية (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ الآية (٥) .

---

(١) سورة المائدة ، آية رقم (٤١) .

(٢) سورة الحجرات ، آية رقم (١٤) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (١٩٤/٥) ، كتاب الأدب (٣٥) ، باب في الغيبة (٤٠) حديث رقم (٤٨٨٠) ، سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق : عزت عبيد دعاس ، دار الحديث ، سورية ، والترمذي في سننه (٣٣١/٤) ، كتاب البر والصلة (٢٨) باب ما جاء في تعظيم المؤمن (٨٥) حديث رقم (٢٠٣٢) ، وقال الترمذي : حديث حسن ، وصححه الألباني ، صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني (٩٢٣/٣) برقم (٤٠٨٣) ، نشر : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (١٣٦) .

(٥) سورة آل عمران ، آية رقم (٨٤) .

وقال ﷺ : « **أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله** » الحديث [١] .

وأما الدليل على عمل الجوارح :

فقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱرْكَعُوا وَٱسْجُدُوا وَٱعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [٣] .

وقال ﷺ لوفد عبد القيس : « **آمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع ، الإيمان بالله [ثم فسرها لهم فقال :] شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم ، وأنهاكم عن** . . . » [٤] .

فهذا قول أهل السنة والجماعة في الإيمان ، وهو - كما ترى - موافق لنصوص الكتاب والسنة ، ولم يخالفهم في ذلك إلا أبو حنيفة وأصحابه ، حيث قرروا أن الإيمان : تصديق وإقرار ، ولهم على ذلك أدلة ناقشها العلماء ، وبينوا عدم حجيتها [٥] ، ومع هذا فخلافه مع جمهور أهل السنة خلاف لفظي ، لا يترتب عليه فساد اعتقاد .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٣) كتاب الزكاة (٢٤) باب وجوب الزكاة (١) حديث رقم (١٣٩٩) ، ومسلم في صحيحه (٥٧/١) ، كتاب الإيمان (١) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله (٨) حديث رقم (٢١) .

(٢) سورة الحج ، آية رقم (٧٧) .

(٣) سورة المؤمنون ، آية رقم (١ - ٤) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٢) كتاب الزكاة (٢٤) باب وجوب الزكاة (١) حديث رقم (١٣٩٨) ، ومسلم في صحيحه (٥٣/١) ، كتاب الإيمان (١) باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ (٦) حديث رقم (١٧) .

(٥) انظر : الإيمان لابن تيمية ص (١٨٣) وما بعدها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة [أي : الإيمان] هو نزاع لفظي . . . » (١) .

وقال ابن أبي العز الحنفي :

« الاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري ، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب ، أو جزءًا من الإيمان ، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان ، بل هو في مشيئة الله ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، نزاع لفظي ، لا يترتب عليه فساد اعتقاد » (٢) .

وذهب بعض العلماء إلى أن الخلاف بين الأئمة وأبي حنيفة وأصحابه في الإيمان ، صحيحٌ أنه لا يترتب عليه فساد في العقيدة ، لكنه ليس لفظيًا من جميع الوجوه ؛ بدليل ما ترتب عليه من آثار سلبية ، منها (٣) :

١- مخالفة مرجئة الفقهاء - أبو حنيفة ومن وافقه - للكتاب والسنة في اللفظ وإن وافقوهما معنى ، ولا شك أنه ينبغي موافقة الكتاب والسنة في اللفظ والمعنى معًا كما عليه جمهور أهل السنة في مسمى الإيمان .

٢- فتح مرجئة الفقهاء - بسبب قولهم في الإيمان - بابًا للمرجئة المحضة الغلاة بالقول بأن من عرف ربه بقلبه فهو مؤمن كامل الإيمان ويدخل الجنة من أول وهلة ؛ إذ الأعمال ليست واجبة وليست مطلوبة .

---

(١) الإيمان لابن تيمية ص (٢٨١) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٦٢) .

(٣) انظر : أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر لعبد العزيز بن عبد الله الراجحي ص (١٦) ، اعتنى بها : عبد الله ابن محمد الشيباني ، دار أطلس الخضراء ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م ، ومسائل في الإيمان لصالح بن فوزان الفوزان ص (٢٠) ، اعتنى بإخراجها : عبد الرحمن بن محمد بن علي الهرفي ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .

٣- فتحوا بابًا للفساق والعصاة ، بأن يقول أحدهم : أنا مؤمن كامل الإيمان ، إيماني كإيمان جبريل وميكائيل وكإيمان أبي بكر وعمر ؛ إذ الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص وهو التصديق ، فأولئك مصدقون ، وأنا مصدق ، فإيماني كإيمانهم ، والأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان .

٤- رميهم لمن استثنى في إيمانه - وهو قول الرجل : أنا مؤمن إن شاء الله - بالشكاكة ؛ إذ الإيمان عندهم هو التصديق ، فكيف يستثنى فيه ، وقد خالفوا بذلك المنهج القويم كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى .

وبعد هذا تبين لنا أن قول الزبيدي في الإيمان هو قول الأحناف ، وقد علمنا ما ترتب على هذا القول من آثار سلبية ، تكفي في رده ومعرفة ضعفه ، مع ما فيه من مخالفة قول أهل السنة في الإيمان من أنه : تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل بالأركان .

هذا ما يتعلق بمسمى الإيمان عند الزبيدي ، وسأوضح في الفقرة التالية رأيه في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه .



ثانيًا : زيادة الإيمان ونقصانه :

رأي الزبيدي :

ذهب الزبيدي إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص – وعنى بذلك الأصل الذي تكون به النجاة – فقال :

« وبخط بعض المحصلين ، قال العلامة الشمس محمد البكري : حيث أطلق أصحابنا: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، فمرادهم القدر الذي هو الأصل في النجاة ، ومن قال : يزيد وينقص ، أراد به الكامل . اهـ .

قلت [أي : الزبيدي] : وهو حسن ، ولكن ما أعجبني تسمية القسم الأخير بالكامل ، فإنه يستدعي أن يكون مقابله ناقصًا ، وهو وإن كان صحيحًا في نفس الأمر ، لكن تعبير غير حسن ، والأولى أن يعبر عنه بالإيمان الشرعي كما وقع في عبارات بعض المحققين .

وكونه يزيد وينقص : قوة وضعفًا ، إجمالاً وتفصيلاً ، وتعددًا بحسب تعدد المُؤمَن به ، هو قول المحققين من الأشاعرة ، وارتضاه النووي ، وعزاه السعد في شرح العقائد لبعض المحققين ، وقال في المواقف : إنه الحق .

ولكن قد سبق جواب الحنفية ، وأنهم لم يرتضوا ذلك ، وسبق الكلام في القوة والضعف فراجعه » (١) .

وفي الموضع الذي أشار إليه الزبيدي ذكر جواب الأحناف في المنع من التفاوت في نفس الذات ، وأن التفاوت بأمور زائدة عليها (٢) .

ومن خلال عبارة الزبيدي السابقة ، يظهر أنه يوافق الأحناف في مسألة الزيادة

---

(١) الإتحاف (٤١٢/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٤١١/٢) .

والنقصان ؛ ولذلك نجده يذكر أجوبة الأحناف فيما ورد من النصوص الدالة على الزيادة (1) .

ومن هذه الأجوبة التي ذكرها الزبيدي – عن الأحناف – أن الزيادة ليست في أصل التصديق ، وإنما في اليقين ، فإن مراتب أهلها مختلفة في كمال الدين ، كما أشار إليه سبحانه بقوله عن إبراهيم الخليل عليه السلام : ﴿ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ (2) .

كما أن الزبيدي ختم كلامه عن مسألة : الزيادة والنقصان في الإيمان بغريبة ذكر فيها حديثًا ضعيفًا – كما ذكر ذلك – يفيد أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص (3) .

بل نجد الزبيدي يصرح بأن المؤمنين متساوون في اسم الإيمان ومعناه الذي هو التصديق ، حيث يقول :

« فالمؤمنون في كمال الإيمان وحقائقه لا يستوون ، وإن استووا بالدخول في الاسم والمعنى » (4) .

وقال في موضع آخر :

« والإيمان هو التصديق ، ولا يتزايد في نفسه » (5) .

فالزبيدي يوافق الأحناف في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وبذلك يخالف أهل السنة والجماعة القائلين بزيادة الإيمان ونقصانه ، كما سيتضح في الفقرة التالية .

قول أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه :

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد حتى يصير أمثال

(1) انظر : الإتحاف (٢/٤١٣) .
(2) سورة البقرة ، آية رقم (٢٦٠) .
(3) انظر : الإتحاف (٢/٤١٤) .
(4) المصدر السابق (٨/٤٧٠) .
(5) المصدر السابق (٢/٤٠٢) .

الجبال ، وينقص حتى يصير أمثال الهباء لا شيء فيه ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

وقد حكى البغوي اتفاق الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء السنة على أن الإيمان يزيد وينقص (١) .

وممن أثر عنهم ذلك : علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وابن عمر (٢) ، وحذيفة (٣) ، وعائشة (٤) ، وسعيد بن جبير (٥) ، والحسن ، والزهري ، ومالك

---

(١) انظر : شرح السنة للبغوي (٣٨/١) ، والإيمان لا بن تيمية ص (٢١١) .
وهناك من علماء السنة من خالف في زيادة الإيمان ونقصانه ، فقال : بزيادته دون نقصانه ، وهذا مروي عن الإمام مالك ، وهي إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى – وهي المشهورة عند أصحابه – موافقة للبقية من أن الإيمان يزيد وينقص .
وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه ، بمعنى أن الناس في أصل الإيمان سواء ، والتفاضل بينهم في التقوى والخشية والعمل الصالح .
وهناك من أنكر التفاضل في الإيمان ، كحماد بن أبي سليمان ومن تبعه . انظر : الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية – ضمن مجموع الفتاوى – (٥٠٦/٧) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، وشرح العقيدة الطحاوية ص (٤٦٤ ، ٥٠٤) ، وشرح كتاب الفقه الأكبر ص (١٢٦ – ١٢٩) ، والإيمان : أركانه ، حقيقته ، نواقضه للدكتور محمد نعيم ياسين ص (٢٠٧) .

(٢) **هو** : أبو عبد الرحمن ؛ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما القرشي العدوي ، ولد قبل المبعث بسنة ، وقيل : غير ذلك ، وأسلم صغيرًا مع أبيه ، وكان من أهل الورع والعلم ، وكان كثير الاتباع لآثار رسول الله ﷺ ، شديد التحري والاحتياط والتوقي في فتواه ، مات سنة ثلاث وسبعين . انظر : الاستيعاب (٨٠/٣) ، وأسد الغابة (٣٣٦/٣) ، والإصابة (١٠٧/٤) .

(٣) **هو** : أبو عبد الله ؛ حذيفة بن اليمان حسيل بن جابر ، شهد أحدًا ، من كبار الصحابة رضي الله عنهم ، وصاحب سر رسول الله ﷺ ، مات سنة ست وثلاثين . انظر : الاستيعاب (٣٩٣/١) ، وأسد الغابة (٧٠٦/١) .

(٤) **هي** : أم عبد الله ؛ أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها ، وإحدى زوجات النبي ﷺ ، ولم يتزوج بكرًا غيرها ، دخل بها ولها تسع سنين ، ومات عنها ولها ثمان عشرة سنة ، من المكثرين للحديث ، ماتت سنة ثمان وخمسين . انظر : الاستيعاب (٤٣٥/٤) ، وأسد الغابة (١٨٦/٧) ، والإصابة (١٣٩/٨) .

(٥) **هو** : أبو محمد ؛ سعيد بن جبير بن هشام الأسدي ، الإمام ، الحافظ ، المقرئ ، المفسر ، من كبار التابعين ، مات مقتولاً سنة خمس وتسعين . انظر : حلية الأولياء (٢٧٢/٤) ، وتهذيب الأسماء واللغات (٢١٦/١) ، وسير أعلام النبلاء (٣٢١/٤) .

ابن أنس ، والأوزاعي ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك [1] ، ووكيع [2] ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم [3] .

قال أبو هريرة [4] رضي الله عنه : « **الإيمان يزداد وينقص** » [5] ، وورد مثل ذلك عن أبي الدرداء [6] رضي الله عنه .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأصحابه : « **هلموا نزداد إيمانًا ، فيذكرون الله** عز وجل » [7] .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول في دعائه : « **اللهم زدني إيمانًا ويقينًا وفقهًا** » [8] .

---

(١) **هو** : أبو عبد الرحمن ؛ عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم المروزي ، الإمام ، الحافظ ، الفقيه ، الزاهد ، ذو المناقب الكثيرة ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨) ، وتهذيب التهذيب (٥/٣٨٢) ، وشذرات الذهب (١/٢٩٥) .

(٢) **هو** : أبو سفيان ؛ وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فَرَس الرؤاسي الكوفي ، أحد الأعلام الثقات ، والحفاظ الكبار ، ولد سنة تسع وعشرين ومائة ، ومات سنة سبع وتسعين ومائة . انظر : طبقات ابن سعد (٦/٣٩٤) ، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/١٤٤) ، وسير أعلام النبلاء (٩/١٤٠) ، والنجوم الزاهرة (٢/١٩٣) .

(٣) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/٢٩٢ - ٢٩٤) .

(٤) **هو** : أبو هريرة ؛ عبد الرحمن بن صخر الدوسي – على اختلاف في اسمه – ، أسلم عام خيبر ، وكان أكثر الصحابة رواية للحديث ، مات سنة ثمان وخمسين . انظر : الاستيعاب (٤/٣٣٢) ، وأسد الغابة (٣/٤٥٧) ، والإصابة (٧/١٩٩) .

(٥) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١/٣١٤) ، والشريعة ص (١٠٨) .

(٦) انظر : السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١/٣١٤) .

وأبو الدرداء هو : عويمر بن عامر بن مالك بن زيد بن قيس ، وقيل : اسمه عامر بن مالك ، وعويمر لقب ، تأخر إسلامه قليلاً ، وكان فقيهًا عاقلاً حكيمًا ، شهد ما بعد أحد من المشاهد ، واختلف في شهوده أحد ، مات في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين . انظر : الاستيعاب (٤/٢١١) ، وأسد الغابة (٦/٩٤) ، والإصابة (٧/٥٨) .

(٧) الشريعة ص (١٠٩) .

(٨) المصدر السابق ص (١٠٩) .

وكان علقمة [1] يقول لأصحابه : « **امشوا بنا نزداد إيمانًا** » [2] .

وفسر مجاهد بن جبر قول الله تعالى : ﴿ **وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى** ﴾ [3] بقوله : « أزداد إيمانًا إلى إيماني » [4] .

وقال – أيضًا – : « الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص » [5] .

وقد وافق أهل السنة والجماعة في قولهم بزيادة الإيمان ونقصانه نصوص الكتاب والسنة .

قال تعالى : ﴿ **ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾** ﴾ [6] ، وقال سبحانه : ﴿ **وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾** ﴾ [7] ، وقال عز من قائل : ﴿ **إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾** ﴾ [8] ، وقال ﷻ : ﴿ **هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى**

---

(١) **هو** : أبو شبل ؛ علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي ، الفقيه ، المقرئ ، ولد في أيام الرسالة المحمدية ، وعداده في المخضرمين ، لازم ابن مسعود حتى رأس في العلم والعمل ، مات سنة إحدى وستين . انظر : طبقات ابن سعد (٦/٨٦) ، والتاريخ الكبير (٧/٤١) ، وتذكرة الحفاظ (١/٤٥) ، وسير أعلام النبلاء (٤/٥٣) .

(٢) شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (١/٧٨) ، تحقيق : أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٦٠) .

(٤) شعب الإيمان (١/٧٩) .

(٥) المصدر السابق (١/٧٨) .

(٦) سورة آل عمران ، آية رقم (١٧٣) .

(٧) سورة التوبة ، آية رقم (١٢٤) .

(٨) سورة الأنفال ، آية رقم (٢) .

قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ﴾ (١) ، وقال ﷻ : ﴿ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا ﴾ (٢) .

وأما من السنة : فقوله ﷺ : « **إن أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا** » (٣) ، وقوله ﷺ : « **يخرج من النار من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان ، وبُرة من إيمان ، ومثقال ذرة** » (٤) ، وقوله ﷺ : « **الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان** » (٥) ، وقوله ﷺ : « **من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان** » (٦) ، وقوله ﷺ في شأن النساء : « **ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن** » (٧) .

فمجموع نصوص الوحيين صرحت بزيادة الإيمان ونقصانه ؛ إذ بعضها صرح بالزيادة وهي دالة على النقصان لزومًا ، وبعضها صرح بالنقصان ، وهي دالة على الزيادة

---

(١) سورة الفتح ، آية رقم (٤) .

(٢) سورة المدثر ، آية رقم (٣١) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٥/٦٠) كتاب السنة (٣٤) باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (١٦) حديث رقم (٤٦٨٢) ، وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود (٣/٨٨٦) برقم (٣٩١٦) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٣١) كتاب التوحيد (٩٧) باب قول الله تعالى : ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ (١٩) حديث رقم (٧٤١٠) ، ومسلم في صحيحه (١/١٥٥) ، كتاب الإيمان (١) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) حديث رقم (١٩٣) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥) كتاب الإيمان (٢) باب أمور الإيمان (٣) حديث رقم (٩) ، ومسلم في صحيحه (١/٦٥) كتاب الإيمان (١) باب بيان عدد شعب الإيمان (١٢) حديث رقم (٣٥) .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (١/٧١) كتاب الإيمان (١) باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (٢٠) حديث رقم (٤٩) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٨٠) كتاب الحيض (٦) باب ترك الحائض الصوم (٦) حديث رقم (٣٠٤) ، ومسلم في صحيحه (١/٨٤) كتاب الإيمان (١) باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات (٣٤) حديث رقم (٧٩) .

لزومًا ؛ إذ كل شيء قابل للزيادة فهو قابل للنقص ، وكذلك العكس [1] .

وبعد هذا العرض يتبين أن الزبيدي خالف قول أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه ، وإن كان يقول به في الإيمان الشرعي ؟!! دون ما تحصل به النجاة [2] .

وهي فلسفة سوفسوطائية ناتجة عن تقسيم التصديق إلى قسمين :

١- واجب لا يقبل الزيادة والنقصان ، وهو الأصل الذي تحصل به النجاة .

٢- ليس بواجب ، يقبل الزيادة والنقصان ، وهو ما زاد على الأصل من اليقين ونحوه .

وفي ذلك تناقض ظاهر ؛ إذ أنهم جعلوا ما ليس بواجب ليس بإيمان ، فوصفهم له بالتفاضل لا يصح ؛ إذ أنه ليس بإيمان ، والتفاضل في النصوص إنما في الإيمان [3] .

وأما قولهم بأن التصديق الواجب لا يقبل الزيادة والنقصان ، فهذا مخالف لنصوص الكتاب والسنة ، وما دل عليه العقل ، وقال به أهل النقل ، من أن التصديق يقبل الزيادة والنقص ، ويتفاوت من حيث القوة والضعف .

قال تعالى : ﴿ **هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ** ﴾ [4] وقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما هذه الآية بقوله : « **بعث الله رسوله بشهادة أن لا إله إلا الله ، فلما صدَّقوه زادهم الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم الجهاد ،**

---

(١) انظر : الاعتقاد لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ص (١٤١) ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٢) يُقْصَدُ بالإيمان الشرعي عندهم : ما كانت الأعمال من ثمراته لا من أركانه ، فيزيد بزيادتها ، وينقص بنقصانها ، أما التصديق فهو ركن ، وهو عندهم لا يزيد ولا ينقص . انظر : شرح صحيح مسلم للنووي (٢١٠/١) ، كتاب الإيمان (١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١) .

(٣) انظر : مسائل الإيمان لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء الحنبلي ص (٤٠٧) ، تحقيق : سعود بن عبد العزيز الخلف ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

(٤) سورة الفتح ، آية رقم (٤) .

حتى أكمل لهم دينهم ، فكلما أمروا بشيء فصدَّقوه ازدادوا تصديقًا إلى تصديقهم » (١) .

وفسرها الضحاك (٢) بقوله : « يقينًا مع يقينهم » (٣) .

وقال ابن أبي العز في هذه الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ ﴾ (٤) .

« وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها : إن الزيادة باعتبار زيادة المُؤْمَن به ؟ فهل في قول الناس : ﴿ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ ﴾ زيادة مشروع ؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع ؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مَرْجِعَهُمْ من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقينًا » (٥) .

وفسر البغوي قول الله تعالى : ﴿ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِيمَـٰنًا ﴾ (٦) بقوله :

« يعني مَنْ آمن من أهل الكتاب يزدادون تصديقًا بمحمد ﷺ إذا وجدوا ما قاله موافقًا لما في كتبهم » (٧) .

---

(١) معالم التنزيل - المعروف بتفسير البغوي - لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (١٧٢/٤) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٢) **هو** : أبو محمد ؛ الضحاك بن مزاحم من بني عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة ، المفسر ، المعلم ، مات سنة اثنتين ومائة . انظر : طبقات ابن سعد (٣٠٠/٦) ، والتاريخ الكبير (٣٣٢/٤) ، والمعارف ص (٢٥٩) ، وطبقات المفسرين (٢٢٢/١) .

(٣) معالم التنزيل (١٧٢/٤) .

(٤) سورة آل عمران ، آية رقم (١٧٣) .

(٥) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٧٩) .

(٦) سورة المدثر ، آية رقم (٣١) .

(٧) معالم التنزيل (٣٨٥/٤) .

وأما دلالة السنة على زيادة التصديق ونقصانه ، وتفاوته في القلوب قوة وضعفًا ، فكثيرة جدًا ، منها :

حديث الشفاعة ، وفيه : « **فيأتوني ، فأقول : أنا لها ، فأستأذن على ربي فيؤذن لي ، ويلهمني محامد أحمده بها – لا تحضرني الآن – فأحمده بتلك المحامد ، وأخر له ساجدًا ، فيقول : يا محمد ارفع رأسك ، وقل يسمع لك ، وسل تعط ، واشفع تشفع ، فأقول : يا رب ، أمتي أمتي ، فيقال : انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان ، فأنطلق فأفعل ، ثم أعود ، فأحمده بتلك المحامد ، ثم أخر له ساجدًا ، فيقال : يا محمد ارفع رأسك ، وقل يسمع لك ، وسل تعط ، واشفع تشفع ، فأقول : يا رب أمتي أمتي ، فيقال : انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان ، فأنطلق فأفعل ، ثم أعود ، فأحمده بتلك المحامد ، ثم أخر له ساجدًا ، فيقول : يا محمد ارفع رأسك ، وقل يسمع لك ، وسل تعط ، واشفع تشفع ، فأقول : يا رب أمتي أمتي ، فيقول : انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال حبة خردل من إيمان فأخرجه من النار ، فأنطلق فأفعل** » (١) .

ومنها حديث الصراط ، وفيه : « **وإذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم ، يقولون : ربنا إخواننا ، كانوا يصلون معنا ، ويصومون معنا ، ويعملون معنا ، فيقول الله تعالى : اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه ، ويُحرِّمُ الله صُوَرَهم على النار ، فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدمه ، وإلى أنصاف ساقيه ، فيُخرجون من عرفوا . ثم يعودون ، فيقول : اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه ، فيخرجون من عرفوا** » (٢) .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٣١) ، كتاب التوحيد (٩٧) ، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٣٦) حديث رقم (٧٥١٠) ، ومسلم في صحيحه (١٥٥/١) ، كتاب الإيمان (١) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) حديث رقم (١٩٣) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤١٨) كتاب التوحيد (٩٧) باب قول الله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ (٢٤) حديث رقم (٧٤٣٩) ، ومسلم في صحيحه (١٤٥/١) ، كتاب الإيمان (١) باب معرفة طريق الرؤية (٨١) حديث رقم (١٨٣) .

وأما دلالة العقل ، فقد دل على أن حقيقة الإيمان إذا لم تتفاوت بالزيادة والنقصان لكان إيمان الفاسق الفاجر مساويًا لإيمان الصالح البار ، واللازم – وهو المساواة – باطل ، فكذا الملزوم – وهو عدم التفاوت بالزيادة والنقص – [1] .

وقد قرر أهل النقل أن التصديق يتفاضل ويتفاوت ، وليس هو شيء واحد يتساوى فيه الناس .

قال النووي :

« الأظهر – والله أعلم – أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة ، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم ، بحيث لا تعتريهم الشبه ، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض ، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيّرة ، وإن اختلفت عليهم الأحوال ، وأما غيرهم من المؤلفة ومَنْ قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك ، فهذا مما لا يمكن إنكاره ، ولا يتشكك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس » [2] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« إن العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض ، وأثبت وأبعد عن الشك ، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه ، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد ، مثل رؤية الناس للهلال ، وإن اشتركوا فيها ، فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض ، وكذلك سماع الصوت الواحد ، وشم الرائحة الواحدة ، وذوق النوع الواحد من الطعام ، فكذلك معرفة القلب وتصديقه ، يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة » [3] .

ومن خلال هذا العرض تبين أن التصديق نفسه يتزايد حتى يصير مثل الجبال ، ويتناقص حتى يصير كالهباء لا شيء فيه ، فضلاً عن الأقوال والأعمال الظاهرة ، فالزيادة

---

(١) انظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (١٤٧/٩) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٢١٠/١) كتاب الإيمان (١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١) .

(٣) الإيمان لابن تيمية ص (٢٢١) .

فيها والنقصان والتفاضل ظاهر جلي [1] .

فالإيمان يزيد وينقص ، وأهله فيه متفاوتون متفاضلون ، وهو قول أهل السنة والجماعة ، الموافق لنصوص الكتاب والسنة والأثر - كما سبق ذكره قريبًا - [2] .

والزبيدي خالف أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ، ووافق الأحناف .

هذا ما يتعلق بمسألة زيادة الإيمان ونقصانه ، ورأي الزبيدي فيها ، وسأوضح في الفقرة التالية رأيه في مسألة الاستثناء في الإيمان .



---

(١) الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/٥٧٤) .

(٢) وانظر : الإيمان لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (١/٣٤١) وما بعدها ، تحقيق : الدكتور علي بن محمد الفقيهي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ، وشعب الإيمان للبيهقي (١/٦٠) وما بعدها .

ثالثًا : الاستثناء في الإيمان :

وهو قول القائل : أنا مؤمن إن شاء الله .

فهل يمنع القائل من الاستثناء ، أم يجب عليه ، أم يمنع باعتبار ويجوز باعتبار آخر - وهو الصحيح - [1] .

رأي الزبيدي :

قال الزبيدي بعد أن نقل أقوال الناس في مسألة الاستثناء في الإيمان بين مَانِع وَمُوجِب [2] :

« وحاصل القول مع قطع النظر عما يرد عليه :

أن المستثني إذا أراد الشك في أصل إيمانه ، منع من الاستثناء ، وهذا لا خلاف فيه .

وأما إذا أراد أنه مؤمن كامل ، أو ممن يموت على الإيمان ، فالاستثناء حينئذٍ جائز ، إلا أن الأولى تركه باللسان ، وملاحظته بالجنان ، وبالله التوفيق » [3] .

ومن خلال هذه العبارة يظهر أن الزبيدي يميل إلى ترك الاستثناء في الإيمان ، بدليل :

١- تصريحه بذلك في قوله : الأولى تركه باللسان ، وملاحظته بالجنان ، وذلك فيما يجوز الاستثناء فيه ، ككمال الإيمان والعلم بالعاقبة ونحو ذلك .

٢- أن هذا القول هو الموافق لما ذهب إليه من تعريف الإيمان ، من أنه تصديق وإقرار ، وأن التصديق الذي تحصل به النجاة لا يزيد ولا ينقص ، وكذلك لا يمكن الاستثناء فيه ، وبذلك يوافق الأحناف - أيضًا - في هذه المسألة -

---

(١) انظر : الإيمان لأبي عبيد ص (٢٠) ، والإيمان لابن تيمية ص (٤١٠) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٩٤) .

(٢) انظر : الإتحاف (٢/٤١٤ - ٤٤٦) .

(٣) الإتحاف (٢/٤٤٠) ، وانظر : شرح الفقه الأكبر ص (٢١٢) .

وهو القول بعدم الاستثناء في الإيمان - .

٣- إشارته في آخر كلامه على مسألة الاستثناء ، ما يفيد أن السلف الذين يقولون بوجوب الاستثناء في الإيمان ، كعبد الله بن مسعود وغيره ، ورد عنهم الرجوع عن هذا القول إلى القول بالمنع منه (١) .

٤- دفاعه عن الأحناف في قولهم بالمنع من الاستثناء في الإيمان ، ومن ذلك قوله بأن جماعة من السلف قالوا به - كما في النقطة السابقة - وقد جعل ذلك ختام كلامه على مسألة الاستثناء في الإيمان فقال : « فقد ظهر بما تقدم أن المنع عن الاستثناء في الإيمان ، قال به جماعة من السلف ، ولم ينفرد به أبو حنيفة وأصحابه كما يقوله المخالفون لهم » (٢) .

إذًا فحقيقة رأي الزبيدي في الاستثناء ليس هو التفصيل - وهو القول بجوازه باعتبار ومنعه باعتبار - وإنما هو المنع من ذلك ، فلا يستثنى في الإيمان ، ولذلك قال في كتابه : عقود الجواهر المنيفة (٣) : باب في القدر وغيره ، وصحة قوله : أنا مؤمن حقًا .

وبهذا يكون الزبيدي قد وافق الأحناف في مسألة الاستثناء ، وخالف ما عليه المحققون من أهل السنة والجماعة ، كما سأوضحه في الفقرة التالية .

قول أهل السنة والجماعة في الاستثناء في الإيمان :

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الاستثناء في الإيمان يمنع باعتبار ، ويجوز باعتبار ، فيمنع إذا أراد المستثني الشك في أصل إيمانه - وهذا مما لا خلاف فيه - ويجوز باعتبارات أخرى مثل أنه لم يقم بجميع ما وجب عليه ، وترك ما نهي عنه ، وكذلك عدم علمه بالعاقبة ، وأيضًا خوف تزكية النفس (٤) .

---

(١) انظر : الإتحاف (٢/٤٤٥) .

(٢) المصدر السابق (٢/٤٤٦) .

(٣) (١/٥٠) .

(٤) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١٣٧٢) .

وهذا القول هو الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وأما الاستثناء في الإيمان ، يقول الرجل : أنا مؤمن إن شاء الله ، فالناس فيه على ثلاثة أقوال : منهم من يوجبه ، ومنهم من يحرمه ، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين ، وهذا أصح الأقوال » (١) .

وقال ابن أبي العز الحنفي :

« ومن ثمرات هذا الاختلاف [أي : في مسمى الإيمان] : مسألة الاستثناء في الإيمان ، وهو أن يقول الرجل : أنا مؤمن إن شاء الله ، والناس فيه على ثلاثة أقوال ، طرفان ووسط ، منهم من يوجبه ، ومنهم من يحرمه ، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار ، وهذا أصح الأقوال » (٢) .

ولما كان الإيمان عند أهل السنة والجماعة هو : تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل بالأركان ، جاز عندهم الاستثناء في الأعمال لا في أصل الإيمان من التصديق والإقرار .

قال الآجري مبينًا القول الحق في الاستثناء من أنه يجوز في الأعمال - خوف تزكية النفس ونحو ذلك - لا للشك في أصل الإيمان ، أي : فيمنع .

« من صفة أهل الحق ممن ذكرنا من أهل العلم : الاستثناء في الإيمان ، لا على جهة الشك - نعوذ بالله من الشك في الإيمان - ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان ، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا ؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سئلوا : أمؤمن أنت ؟ قال : آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار ، وأشباه هذا ، والناطق بهذا ، والمصدق به في قلب المؤمن ، وإنما الاستثناء في

(١) الإيمان لابن تيمية ص (٤١٠) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٩٤) .

الإيمان ، لا يدري أهو ممن يستوجب ما نعت الله ﷻ به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا ؟ .

هذا طريق الصحابة ﷺ والتابعين لهم بإحسان ، عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق بالقلب ، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان » (١) .

ويقرر ابن بطة (٢) القول الصحيح في الاستثناء بقوله :

« فمن صفة أهل العقل والعلم ، أن يقول الرجل : أنا مؤمن إن شاء الله ، لا على جهة الشك - ونعوذ بالله من الشك - في الإيمان ؛ لأن الإيمان : إقرار لله بالربوبية ، وخضوع له في العبودية ، وتصديق له في كل ما قال وأمر ونهى ، فالشك في شيء من هذا كفر لا محالة ، ولكن الاستثناء يصح من وجهين :

أحدهما : نفي التزكية ؛ لئلا يشهد الإنسان على نفسه بحقائق الإيمان وكوامله . . .

ويصح الاستثناء - أيضًا - من وجه آخر يقع على مستقبل الأعمال ، ومستأنف الأفعال ، وعلى الخاتمة ، وبقية الأعمال » (٣) .

إلى أن قال : « فهذا طريق الأنبياء ، والعلماء ، والعقلاء ، وجميع من مضى من السلف والخلف ، والمؤمنين من الخلف الذين جعل الله ﷻ الاقتداء بهم هداية وسلامة واستقامة وعافية من الندامة » (٤) .

فكلام الآجري وابن بطة يدل على أن السلف القائلين بوجوب الاستثناء ليس هو

---

(١) الشريعة ص (١٢٩) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ؛ عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري ، الحنبلي ، الفقيه ، المحدث ، شيخ العراق ، ولد سنة أربع وثلاثمائة ، ومات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . انظر : طبقات الفقهاء ص (١٧٣) ، وطبقات الحنابلة (١٤٤/٢) ، وسير أعلام النبلاء (٥٢٩/١٦) ، وشذرات الذهب (١٢٢/٣) .

(٣) الإبانة لابن بطة (٨٦٤/٢ - ٨٦٥) .

(٤) المصدر السابق (٨٦٧/٢) .

على إطلاقه ، بل يجيزون تركه باعتبار آخر ، كالدخول في الإيمان ، والتسمي به عن طريق الأحكام – أي أحكام الدنيا ، كالمناكحة والشهادة وغير ذلك – (١) .

قال أبو عبيد :

« ولهذا كان يأخذ سفيان ومن وافقه الاستثناء فيه ، وإنما كراهتهم عندنا ، أن يبتُّوا الشهادة بالإيمان مخافة ما أعلمتكم في الباب الأول من التزكية والاستكمال عند الله ، وأما على أحكام الدنيا ، فإنهم يسمون أهل الملة جميعًا مؤمنين ؛ لأن ولايتهم ، وذبائحهم ، وشهاداتهم ، ومناكحتهم ، وجميع سننهم إنما هي على الإيمان ، ولهذا كان الأوزاعي يرى الاستثناء وتركه جميعًا واسعين » (٢) .

وقال في موضع آخر موجهًا قول السلف المتسمين بالإيمان دون استثناء على أن مرادهم : الدخول في الإيمان ، لا الاستكمال فيه ، فقال :

« وكذلك نرى مذهب الفقهاء الذين كانوا يتسمون بهذا الاسم بلا استثناء ، فيقولون : نحن مؤمنون . . . إنما هو عندنا منهم على الدخول في الإيمان ، لا على الاستكمال » (٣) .

وبهذا نعلم أن ما ادعاه الزبيدي من ورود منع الاستثناء في الإيمان عن جماعة من السلف فإنما محمله على ما ذكره أبو عبيد ، فلا حجة له – إذًا – بالقول بمنع الاستثناء مستندًا على تلك الآثار .

كما أن ما ذكره من رجوع ابن مسعود رضي الله عنه من القول بوجوب الاستثناء إلى القول بمنعه ، لا يصح (٤) ، وعلى فرض صحته فيحمل على ما خَرَّج به أبو عبيد قول

---

(١) انظر : الإيمان لابن تيمية ص (٤٢٦) .

(٢) الإيمان لأبي عبيد ص (٢١) .

(٣) المصدر السابق ص (٢٢) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في كتابه الإيمان ص (٣٢) قال : حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن ثعلبة عن أبي قلابة : حدثني الرسول الذي سأل عبد الله بن مسعود ، فقال : أنشدك بالله أتعلم أن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ على ثلاثة أصناف ، مؤمن السريرة مؤمن العلانية ، وكافر السريرة كافر العلانية ، =

السلف في الإيمان بلا استثناء كما سبق ، والله أعلم .

كما أن القائلين من السلف بوجوب الاستثناء في الإيمان ، إنما أرادوا بذلك الرد على المرجئة والجهمية ونحوهم ممن ضل السبيل ، وأخطأ الطريق ، وقال : إيماني كإيمان الملائكة والنبيين !!! .

قال ابن بطة :

« بهذا [أي : الاستثناء] مضت سنة المسلمين ، وعليه جرت عاداهم ، وأخذه خلفهم عن سلفهم ، فليس يخالف الاستثناء في الإيمان ، ويأبى قبوله إلا رجل خبيث مرجئ ضال ، قد استحوذ الشيطان على قلبه – نعوذ بالله منه – » (١) .

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على ذلك :

فقال تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ (٢) فالاستثناء هنا لقصد التحقيق والتأكيد ، لا للشك .

وقال النبي ﷺ في دعاء زيارة القبور : « **وإنا إن شاء الله بكم لاحقون** » (٣) ،

= ومؤمن العلانية كافر السريرة ؟ قال : فقال عبد الله : « اللهم نعم » قال : فأنشدك بالله من أيهم كنت ؟ قال : فقال : « اللهم كنت مؤمن السريرة مؤمن العلانية ، أنا مؤمن » ، قال الألباني – في تحقيقه للكتاب ص (٣٢) – : ضعيف ؛ لجهالة الرسول الذي سأل ابن مسعود .

وذكره – بنحوه – أبو عبيد في كتابه الإيمان ص (٢١) وقال : رأيت يحيى بن سعيد ينكره ، ويطعن في إسناده .

ومع ذلك وَجَّه أبو عبيد هذا الأثر على فرض صحته بقوله : « إنما نراه أراد : أني كنت من أهل هذا الدين، لا من الآخرين ، فأما الشهادة بها عند الله ، فإنه كان عندنا أعلم بالله ، وأتقى له من أن يره ، فكيف يكون ذلك ، والله يقول : ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾ ﴾ [سورة النجم (٣٢)] . الإيمان لأبي عبيد ص (٢١) .

(١) الإبانة لابن بطة (٨٧٣/٢) .

(٢) سورة الفتح ، آية رقم (٢٧) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٤/١) كتاب الطهارة (٢) باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (١٢) حديث رقم (٢٤٩) .

وقال : « **إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله** » [1] ونظائر هذا .

وبهذا يتضح صحة قول أهل السنة في جواز الاستثناء باعتبار ، وتركه باعتبار آخر ، كما صرح بذلك : شيخ الإسلام ابن تيمية [2] ، وابن أبي العز [3] ، وهو مفهوم صنيع من قال بوجوب الاستثناء من السلف ، كأبي عبيد [4] ، والآجري [5] ، وابن بطة [6] ، واللالكائي [7] ، وغيرهم .

وقد عرفنا أن الزبيدي لاحظ هذا التفصيل ، إلا أنه مال إلى ترك الاستثناء في الإيمان ، فخالف بذلك القول الصحيح ، وجانب الهدي الرشيد .

ومع مخالفة الزبيدي لأهل السنة في هذه المسائل الثلاث - مسمى الإيمان ، وزيادته ونقصانه ، والاستثناء فيه - إلا أنه وافقهم في حكم مرتكب الكبيرة ، وهو ما سأتكلم عنه في الفقرة التالية .



---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٤١/٢) كتاب الصيام (١٣) باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (١٣) حديث رقم (١١١٠) .

(٢) انظر : الإيمان لابن تيمية ص (٤١٠) .

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٩٨) .

(٤) انظر : الإيمان لأبي عبيد ص (٢٠ - ٢٣) .

(٥) انظر : الشريعة للآجري ص (١٢٩ - ١٣٢) .

(٦) انظر : الإبانة لابن بطة (٨٦٢/٢ - ٨٧٦) .

(٧) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٩٦٥/٥ - ٩٨٥) .

رابعًا : الكبيرة ، وحكم مرتكبها :

ذهب الزبيدي إلى أن الذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر - خلافًا لمن قال بأن الذنوب كلها كبائر (١) - فقال في النصوص الدالة على ذلك :

« فهذه الآيات والأخبار دالة على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأكبر ، وأخذ منها ثبوت الصغيرة ؛ لأن الكبائر بالنسبة إليها أكبر منها » (٢) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ ﴾ (٣) :

« الاستثناء بالمشيئة يدل على الانقسام إلى كبيرة وصغيرة » (٤) .

وقد رد الزبيدي على من جعل حد الكبيرة مبهمًا ، فقال : « بل والصحيح أن لها حدًا معلومًا » (٥) .

وذكر طائفة من أقوال الناس في حد الكبيرة بالوصف ، كما نقل عن بعضهم في حدها بالعد ، إلا أنه رأى أن هذه التعريفات التي نقلها عن العلماء ليست بحدود جامعة ، فقال :

« وكل ما سبق من الحدود ، ومما سيأتي منها للمتأخرين ، إنما قصدوا التقريب فقط ، وإلا فهي ليست بحدود جامعة ، وكيف يمكن ضبط ما لا مطمع في ضبطه ، وذهب

---

(١) انظر : الإحياء مع الإتحاف (٦١٢/١٠) ، والزواجر عن اقتراف الكبائر لأبي العباس أحمد بن محمد الهيتمي (٧/١) ، تحقيق : أحمد عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٢) الإتحاف (٦١٤/١٠) .

(٣) سورة النساء ، آية رقم (٤٨) .

(٤) الإتحاف (٣٩٤/٢) .

(٥) المصدر السابق (٦١٦/١٠) .

آخرون إلى تعريفها بالعد من غير ضبطها بالحد » (١) .

ومع ذلك نجد الزبيدي يشير إلى أن بعض هذه التعريفات أصح من بعض ، فقال عن تعريف الكبيرة بأنها : كل ما أوعد الله عليه بالنار ، والقول الآخر : كل ما أوجب الله عليه الحد في الدنيا ، قال :

« وبه قال البغوي وغيره ، قال الرافعي : وهذان الوجهان في حد الكبيرة أكثر ما يوجد لهم ، وهم إلى ترجيح هذا أميل ، ولكن غير موافق لما ذكروه في تفصيل الكبائر ؛ لأنهم نصوا على كبائر كثيرة ، ولا حد فيها ، كأكل الربا ، ومال اليتيم ، والعقوق ، وقطع الرحم ، والسحر ، والنميمة ، وشهادة الزور ، والسعاية ، والقوادة ، والدياثة ، وغيرها ، وبهذا يعلم أن الحد الأول منهما أصح من الثاني ، وإن قال الرافعي : إنهم إلى ترجيحه أميل » (٢) .

وقد قرر الزبيدي أن مرتكب الكبيرة في الدنيا مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته وعصيانه ، وأنه في الآخرة تحت مشيئة الله ﷻ إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له .

قال في آية الشرك : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (٣) :

« فصير ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة ، فمن مات على التوحيد ، غير مخلد في النار ، وإن ارتكب من الكبائر غير الشرك ما عساه أن يرتكب » (٤) .

وقال في ذم الكبر :

« إن فاعل ذلك من أهل النار ، فإن وصل الكبر بالإنسان إلى الكفر ؛ لتكبره عن

---

(١) الإتحاف (٦١٧/١٠) .
(٢) المصدر السابق (٦١٦/١٠) .
(٣) سورة النساء ، آية رقم (٤٨) .
(٤) الإتحاف (٣٩٤/٢) .

الإيمان بالله ورسوله فهو مخلد فيها ، وإن لم يصل إلى ذلك فلا بدَّ له من الخلوص منها ، ولا يقطع له أيضًا بدخولها ، بل هو تحت المشيئة ، فقد يعفى عنه ولا يدخلها » (١) .

هذا في الآخرة ، أما في الدنيا ، فقال :

« الفسق لا يخرج الإنسان عن إخوة الإيمان » (٢) ، وقال في موضع آخر : « مقترف الذنوب والمعاصي لا يكفر ، وهو مذهب أهل السنة » (٣) .

وبهذا يوافق الزبيدي أهل السنة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة ، وهو ما سأوضحه في الفقرة التالية :

قول أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة :

قبل ذكر قولهم في ذلك ، أشير إلى أن الجمهور من السلف والخلف من جميع الطوائف ذهبوا إلى انقسام المعاصي والذنوب إلى صغائر وكبائر ، وقد حكى ابن القيم إجماع السلف على ذلك (٤) .

وهو الصحيح ؛ لموافقته نصوص الكتاب والسنة .

فأما من الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَآئِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ ﴾ (٦) ، واللمم : هي صغائر الذنوب ، كما فسرها جمهور العلماء (٧) ، قال الزبيدي : « ففي الآيتين دليل على تقسيم

(١) الإتحاف (٢٣٥/١٠) .
(٢) المصدر السابق (٢٠٤/٩) .
(٣) المصدر السابق (٢٠٥/٩) .
(٤) انظر : مدارج السالكين (٣٢١/١) .
(٥) سورة النساء ، آية رقم (٣١) .
(٦) سورة النجم ، آية رقم (٣٢) .
(٧) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٥٢٩/١١) ، ومدارج السالكين (٣٢٤/١) .

الذنوب إلى صغائر وكبائر » (١) .

وأما من السنة : فقوله ﷺ : « **الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر** » (٢) ، وقوله ﷺ : « **ألا أنبئكم بأكبر الكبائر** . . . » (٣) ، وقوله : « **من الكبائر** . . . » (٤) ، في أشياء يطول ذكرها ، خصت الكبائر ببعض الذنوب ، مما يدل على أن هناك صغائر ، وإلا لما كان لهذا التخصيص مسوغ ، فعلم أن الذنوب والمعاصي تنقسم إلى صغائر وكبائر .

ثم إن القائلين بالفرق بين الكبيرة والصغيرة ، اختلفوا في حد الكبيرة على أقوال (٥) ، أمثلها قول من قال : إن الكبيرة : هي ما جاء فيها حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة من عذاب أو غضب أو نار أو لعنة .

وهو معنى قول القائل : إن الصغيرة ما دون الحدين ، والكبيرة : ما تعلق بها أحد الحدين ، أي : حد الدنيا ، وحد الآخرة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« أمثل الأقوال في هذه المسألة ، القول المأثور عن ابن عباس ، وذكره أبو عبيد ،

---

(١) الإتحاف (١٠/٦١٣) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١/١٧٦) كتاب الإيمان (١) باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة (٥) حديث رقم (٢٣٣) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٠٣) كتاب الشهادات (٥٢) باب ما قيل في شهادة الزور (١٠) حديث رقم (٢٦٥٤) ، ومسلم في صحيحه (١/٨٨) كتاب الإيمان (١) باب بيان الكبائر وأكبرها (٣٨) حديث رقم (٨٧) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/٨٩) كتاب الإيمان (١) باب بيان الكبائر وأكبرها (٣٨) حديث رقم (٩٠) .

(٥) انظر هذه الأقوال ومناقشتها في : صحيح مسلم بشرح النووي (٢/١١٣ - ١١٥) ، ومجموع الفتاوى (١١/٦٥٠ - ٦٥٧) ، والكبائر لشمس الدين محمد بن عثمان الذهبي ص (٨ - ٩) ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ومدارج السالكين (١/٣٢٧ - ٣٣٧) ، وفتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (١٠/٤١٠ - ٤١١) ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ .

وأحمد بن حنبل وغيرهما ، وهو : أن الصغيرة ما دون الحدين : حد الدنيا ، وحد الآخرة ، وهو معنى قول من قال : ما ليس فيها حد في الدنيا ، وهو معنى قول القائل : كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار ، فهو من الكبائر » (١) .

وهذا القول أمثل الأقوال ؛ لوجوه (٢) :

١- أنه المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم .

٢- أن الله تعالى قال : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ (٣) فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله أو لعنته أو ناره ، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر .

٣- أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله ﷺ في الذنوب ، فهو حد متلقى من خطاب الشارع .

٤- أن هذا الضابط يمكن التفريق به بين الكبائر والصغائر ، بخلاف غيره .

والملاحظ أن هذا الحد ، هو حاصل الحدين اللذين رأى الزبيدي أن أحدهما أصح من الآخر تعقبًا على من رأى العكس - كما نقلت عنه ذلك سابقًا - وبسبب تفريقهم بين هذين الحدين لم يوفقا لإصابة أمثل الحدود في الكبيرة ، والذي هو بمعنى : ما تعلق بها أحد الحدين - أي : حد الدنيا وحد الآخرة - .

فهذا ضابط الكبيرة ، وأما حكم مرتكبها عند أهل السنة - الذين توسطوا بين طرفين (٤) - فهو : أن مرتكب الكبيرة - خلا الشرك - لا يكفر ، ما لم يستحلها ، بل

(١) مجموع الفتاوى (١١/٦٥٠) .

(٢) انظر : المصدر السابق (١١/٦٥٤ - ٦٥٧) .

(٣) سورة النساء ، آية رقم (٣١) .

(٤) وهما : الخوارج والمعتزلة من ناحية ، والمرجئة الغالية من ناحية أخرى ، قالت الخوارج والمعتزلة : إن مرتكب الكبيرة خالد مخلد في النار في الآخرة ، وأما في الدنيا فقالت الخوارج : يكفر ، وقالت المعتزلة : =

يسمى مؤمنًا ناقص الإيمان ، فهو مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته ، وأما من مات مصرًا عليها ، فهو تحت مشيئة الله تعالى ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه ثم يدخله الجنة ؛ لأن الموحد لا يخلد في النار .

قال الإمام أحمد :

« ولا يشهد على أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار ، يرجو للصالح ، ويخاف عليه ، ويخاف على المسيئ المذنب ، ويرجو له رحمة الله ، ومن لقي الله بذنب يجب له به النار ، تائبًا غير مصر عليه ، فإن الله عز وجل يتوب عليه ، ويقبل التوبة عن عباده ، ويعفو عن السيئات ، ومن لقيه ، وقد أقيم عليه حد ذلك الذنب في الدنيا ، فهو كفارته ، كما جاء الخبر عن رسول الله ﷺ (١) ، ومن لقيه مصرًا غير تائب من الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة ، فأمره إلى الله عز وجل ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له ، ومن لقيه كافرًا ، عذبه ولم يغفر له » (٢) .

وقد ورد مثل ذلك عن علي بن المديني (٣) .

= في منزلة بين المنزلتين ، وأما المرجئة فقالت : مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان في الدنيا ، وأنه لا يستحق دخول النار أصلاً في الآخرة ، ولا شك في بطلان هذين المذهبين ؛ لمخالفتهما نصوص الكتاب والسنة جميعًا . انظر : لوامع الأنوار البهية (١/٣٦٨ - ٣٧١) ، ومصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص (٥٨٧) ، تحقيق : الدكتور عبد العزيز بن عبد الله آل حمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، ومعارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول لحافظ بن أحمد حكمي (٣/١٠١٧ - ١٠٤٠) ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(١) يشير إلى قوله ﷺ : « من أتى منكم حدًا فأقيم عليه فهو كفارته » أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧) كتاب الإيمان (٢) باب (١١) حديث رقم (١٨) ، ومسلم في صحيحه (٣/١٠٧٦) كتاب الحدود (٢٩) باب الحدود كفارات لأهلها (١٠) حديث رقم (١٧٠٩) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٦١ - ١٦٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (١/١٦٩) .

ونقل البخاري (١) عن جماعة من السلف أنهم لم يكونوا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بالذنب ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ ﴾ (٢) .

وقال ابن جرير الطبري :

« كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه عليه ، ما لم تكن كبيرته شركًا بالله » (٣) .

ويؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا القول ، هو مذهب أهل السنة والجماعة ، فيقول :

« وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر ، كما يفعله الخوارج ، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي . . . ولا يسلبون الفاسق الملي الإسلام بالكلية ، ولا يخلدونه في النار ، كما تقوله المعتزلة ، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان المطلق . . . وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق . . . ونقول : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم » (٤) .

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على مذهب أهل السنة والجماعة .

فأما من الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ ۗ ﴾ (٥) ، فأثبت الإيمان للقاتل

(١) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٧٥/١) .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (٤٨) .

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (١٢٩/٤) .

(٤) العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٥١/٣) ضمن الفتاوى ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٥) سورة البقرة ، آية رقم (١٧٨) .

والمقتول من المؤمنين ، وأثبت لهم أخوة الإيمان ، فدل على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر .

وقال تعالى : ﴿ **وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا** ﴾ (١) فسماهما مؤمنين رغم تقاتلهما .

وقال تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ** ﴾ (٢) فما دون الشرك من الذنوب والمعاصي فهو تحت المشيئة الإلهية – إن شاء عفا وغفر ، وإن شاء عذب – وإلا لما كان للاستثناء معنى .

وأما من السنة : فقوله ﷺ : « **شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي** » (٣) ، ولو كانوا كفارًا لم تنفعهم شفاعته ؛ لقوله تعالى عن الكفار : ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾** ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ **مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾** ﴾ (٥) .

وقد استب كثير من الصحابة رضي الله عنهم على عهده ، وفي حضوره ، فوعظهم وأصلح بينهم ، ولم يكفرهم ، بل بقوا أنصاره ، ووزراءه في الدين .

وفي حديث أبي ذر (٦) رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **قال لي جبريل : من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ، ولم يدخل النار ، قلت : وإن زنى ، وإن**

---

(١) سورة الحجرات ، آية رقم (٩) .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (٤٨) .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٥٣٩/٤) كتاب صفة القيامة (٣٨) باب ما جاء في الشفاعة (١١) حديث رقم (٢٤٣٥) ، وابن ماجه في سننه (١٤٤١/٢) كتاب الزهد (٣٧) باب ذكر الشفاعة (٣٧) حديث رقم (٤٣١٠) ، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٦٩١/١) برقم (٣٧١٤) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٤) سورة المدثر ، آية رقم (٤٨) .

(٥) سورة غافر ، آية رقم (١٨) .

(٦) **هو** : أبو ذر ؛ جندب بن جنادة الغفاري ، من كبار الصحابة ، وأقدمهم إسلامًا ، توفي سنة إحدى وثلاثين . انظر : الاستيعاب (٢١٦/٤) ، وأسد الغابة (٩٦/٦) ، والإصابة (٦٠/٧) .

سرق ؟ قال : وإن زنى ، وإن سرق » [1] .

فظهر بهذه النصوص صحة قول أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة في أنه مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته ، وفي الآخرة تحت مشيئة الله تعالى ؛ إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له .

وقد وافق الزبيدي أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ، وقررها كما قالوا .

هذا آخر ما يتعلق بالمطلب الأول – وهو مفهوم الإيمان ومسائله – ويليه المطلب الثاني – وهو توحيد الألوهية – .



(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٢٨) كتاب التوحيد (٩٧) باب كلام الرب مع جبريل (٣٣) حديث رقم (٧٤٨٧) ، ومسلم في صحيحه (٩٠/١) كتاب الإيمان (١) باب من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة (٤٠) حديث رقم (٩٤) .



المطلب الثاني

توحيد الألوهية

التوحيد في اللغة : من وحد - بالتخيف والتشديد - وهو : الانفراد ، تقول : وَحَدَ - بالتخفيف - أي : انفرد بنفسه ، وَوَحَّدَ - بالتشديد - أي : جعله واحدًا [(١)] .

وفي الشرع : « إفراد الله - سبحانه - بما يختص به من الربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات » [(٢)] .

أما الألوهية في اللغة ، فمأخوذة من أله وهو التعبد ، يقال : تأله الرجل : إذا تعبد ، وسمي الله بالإله لأنه معبود [(٣)] .

وعلى ذلك فتوحيد الألوهية في الاصطلاح هو : إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادات : القلبية ، والقولية ، والفعلية ، كالخوف والرجاء والدعاء والصلاة إلى غير ذلك من العبادات [(٤)] .

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد ، وبيانه ، وضرب الأمثال عليه [(٥)] ، إذ هو « زبدة الرسالات الإلهية ، وغايتها ، وقطب رحاها ، وعمدها ، ترتكز كلها عليه ، وتستند في وجودها إليه ، وتبتدئ منه وتنتهي إليه » [(٦)] ، وهو « أول الأمر وآخره » [(٧)] ، « وأول دعوة الرسل ، وأول منازل الطريق ، وأول مقام يقوم فيه السالك

---

(١) انظر : الصحاح (٢/٥٤٧) ، والمصباح المنير ص (٢٤٩) .

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد لمحمد بن صالح العثيمين (١/٥) اعتنى به وجمعه : الدكتور سليمان أبا الخيل والدكتور خالد المشيقح ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٣) انظر : مختصر العين (١/٣٨٦) ، ومعجم مقاييس اللغة (١/١٢٧) .

(٤) انظر : تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد لمحمد بن إسماعيل اليمني الصنعاني ص (٧ ، ١٣) ، تعليق : إسماعيل الأنصاري ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م ، ومنار الهدى لطالب بيان الحق والهدى وبيان طرق أهل الزيغ والردى .

(٥) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٣٦) .

(٦) دعوة التوحيد للدكتور محمد خليل هراس ص (٧) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٧) مدارج السالكين (٣/٤١٢) .

إلى الله » (١) ، وبه تكون النجاة من النار ، والدخول في الجنان ، وبه يعصم الدم والمال ، وتصحح جميع الأعمال ، ومن أجله خلق الخلق ، وأرسل الرسل ، وأنزلت الكتب (٢) .

و « حاجة العبد إلى أن يعبد الله وحده لا يشرك به شيئًا في محبته ، ولا في خوفه ، ولا في رجائه ، ولا في التوكل عليه ، ولا في العمل له ، ولا في الحلف به ، ولا في النذر له ، ولا في الخضوع له ، ولا في التذلل والتعظيم والسجود والتقرب ، أعظم من حاجة الجسد إلى روحه ، والعين إلى نورها ، بل ليس لهذه الحاجة نظير تقاس به ، فإن حقيقة العبد روحه وقلبه ، ولا صلاح لها إلا بإلهها الذي لا إله إلا هو ، فلا تطمئن في الدنيا إلا بذكره ، وهي كادحة إليه كدحًا فملاقيته ، ولا بد لها من لقائه ، ولا صلاح لها إلا بمحبتها وعبوديتها له ، ورضاه وإكرامه لها » (٣) .

فتوحيد الألوهية إذًا هو المطلوب من العباد تحقيقه وإخلاصه ؛ إذ هو التوحيد الذي وقعت فيه الخصومة بين الرسل وأقوامهم ، ولذا حمى الشارع جنابه مما يقدح فيه من قول أو فعل .

رأي الزبيدي :

يُعَرِّفُ الزبيدي التوحيد في اللغة بأنه « مصدر وَحَّد ، إذا أوقع نسبة الواحد إلى موضوعه » (٤) .

وفي الاصطلاح عرفه بقوله :

---

(١) مدارج السالكين (٤١١/٣) .

(٢) انظر : تحقيق كلمة الإخلاص لابن رجب الحنبلي ص (٥٢) وما بعدها ، تحقيق : إبراهيم الحازمي ، دار الشريف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ، والدين الخالص لمحمد صديق حسن القنوجي البخاري (١٧٣/١) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، وتسهيل العقيدة الإسلامية للدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين ص (٥٣) ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

(٣) طريق الهجرتين وباب السعادتين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ص (٩٩ - ١٠٠) ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٤) الإتحاف (٢٧/٢) .

« وهو في الأصل : معرفة وحدانية الله ﷻ بكمال نعوته » (١) .

وفي موضع آخر عرفه بقوله :

« والمراد من التوحيد هنا : عدم التشريك في الألوهية وخواصها ، كتدبير العالم ، واستحقاق العبادة ، وخلق الأجسام » (٢) .

وعرف به في موضع ثالث بقوله :

« التوحيد : وهو اعتقاد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال » (٣) .

والملاحظ على هذا التعريف أن الزبيدي لم يفرق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية – وإن كان يقول بالنوعين (٤) – بل حمل الألوهية على الربوبية والأسماء والصفات ، وجعله هو التوحيد المطلوب ، وهو ما اتفقت عليه الملل (٥) .

وخطأ الزبيدي في ظنه أن المراد بالتوحيد – الذي هو حق الله على عباده – هو مجرد توحيد الربوبية ، جعله يخدش توحيد الألوهية في مسائل عدة ، سأذكر بعض هذه المسائل ، كما سأذكر بعض المسائل الأخرى التي وافق في تقريرها منهج أهل السنة والجماعة ، مبتدئًا بالمسائل التي خالف فيها ، وهي :

---

(١) الإتحاف (١/٣٧٥) .

(٢) المصدر السابق (٢/١٤٦) .

(٣) المصدر السابق (٢/٢٠١) .

(٤) انظر : التاج (٥/٣٠٣) .

(٥) انظر : الإتحاف (١/٦٨٦) ، وبسبب خلط الزبيدي بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية نجده يتناقض في تفسير كلمة التوحيد ، فتارة يصيب المعنى الصحيح فيقول : « ولا إله إلا الله ، كلمة تدل على التوحيد ؛ إذ معناها لا معبود بحق إلا الله » الإتحاف (١١/٩٧) ، وتارة يقتصر في بيان معناها على الربوبية ، فيقول : « معنى لا إله إلا الله : لا مستغني عن كل ما سواه ، ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله ، ومعنى الألوهية : استغناء الإله عن كل ما سواه ، وافتقار كل ما عداه إليه » الإتحاف (٢/٢٦) ، وتفسيره لهذه الكلمة بتوحيد الربوبية – كما عليه المتكلمون – هو الموافق لمنهجه الكلامي ، والظاهر في صنيعه الاعتقادي .

أولاً : التوسل :

وهو في اللغة : من وَسَلَ يتوسل توسلاً بمعنى : الرغبة والطلب ، ومنه اشتقاق الوسيلة وهي القربة ، تقول : توسل إلى ربه بوسيلة ، أي : تقرب إليه بعمل ، ويقال : وَسَلَ ، إذا رَغِبَ ، والواسل : الراغب إلى الله ﷻ (١) .

وأما في الشرع : فيراد به ثلاثة معانٍ ، اثنان صحيحان ، وثالث لم ترد به سنة (٢) .

أما الصحيحان فهما :

١- التوسل بالإيمان بالرسول ﷺ وبطاعته ، ويكون ذلك من طاعات العبد التي يتقرب بها إلى الله ﷻ .

٢- التوسل بدعائه وشفاعته ﷺ ، وهذا كان في حياته ﷺ ، ويكون يوم القيامة يتوسلون بشفاعته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« ومن أنكر التوسل به بأحد هذين المعنيين فهو كافر مرتد يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل مرتدًا » (٣) .

وأما المعنى الثالث - الذي لم ترد به سنة - فيراد به : التوسل به ﷺ بمعنى الإقسام على الله بذاته ، والسؤال بذاته - وبذوات غيره من الأنبياء والصالحين - أو السؤال بالجاه والحق ونحو ذلك مما هو مذموم ممنوع (٤) .

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٦/١١٠) ، والمصباح المنير ص (٢٥٣) .

(٢) انظر : قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (١٧ ، ٨١) ، تحقيق : ربيع بن هادي عمير المدخلي ، مكتبة لينة ، دمنهور ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٣) المصدر السابق ص (١٧) .

(٤) انظر في الرد على شبه هؤلاء : الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية لسليمان بن سحمان النجدي الحنبلي ص (٧٤) وما بعدها ، تحقيق : عبد السلام بن برجس عبد الكريم ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه ، لا في حياته ولا بعد مماته ، لا عند قبره ولا غير قبره ، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم ، وإنما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة أو عن من ليس قوله حجة » (١) .

وهذا النوع – من التوسل المذموم – هو الذي وقع فيه الزبيدي ، وأكثر منه ، فتوسل بذات النبي ﷺ وجاهه وحرمته وحقه ، وكذا ذوات غيره من أزواجه وذرياته وصحابته وأعلام المسلمين – كأبي حامد الغزالي – مع علم الزبيدي أن أبا حنيفة وصاحبيه كرهوا ذلك ، فقال :

« فصل : كره أبو حنيفة وصاحباه أن يقول الرجل : أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك أو بحق البيت الحرام والمشعر الحرام ، ونحو ذلك ؛ إذ ليس لأحد على الله حق .

وكذلك كره أبو حنيفة ومحمد أن يقول الداعي : اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك أو بمقاعد ، وأجازه أبو يوسف لما بلغه الأثر فيه .

وأما ما ورد من قول الداعي : اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشاي إليك ، فالمراد بالحق الحرمة ، أو الحق الذي وعده بمقتضى الرحمة ، والله أعلم » (٢) .

وسأذكر طائفة من أقوال الزبيدي تدل على وقوعه في التوسل الممنوع .

يقول الزبيدي – في خاتمة كتابه التاج (٣) – متوسلاً بالرسول ﷺ وآله :

« سألت الله أن لا يحرمنا ثواب التعب فيه ، ولا يكلنا إلى أنفسنا فيما نعمله وننويه

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص (٨٢) .

(٢) الإتحاف (٤٥١/٢) .

(٣) (٤٤٧/٢٠) .

بمحمد وآله الكرام البررة » .

ويقول في موضع آخر متوسلاً بالمصطفى ﷺ والأولياء :

« اللهم إني أسألك بحبيبك المصطفى ﷺ وبأوليائك وأحبابك ، أن توفقني لإتمام ما بقي من الكتاب على أحسن أحوال ، وأتم منوال ، من غير سابقة عائق ، ولا عائقة سابق ، إنك على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير » (١) .

وفي موضع آخر يتوسل بجاه النبي ﷺ والآل والأحباب ، فيقول :

« وأسأل الله العظيم متوسلاً إليه بجاه حبيبه محمد ﷺ وآله وأحبابه ، وهذا الإمام [أي : الغزالي] مؤلف هذا الكتاب [أي : الإحياء] أن يمن عليَّ بإتمامه على المنوال الذي شرعت فيه ، مستوفيًا لمقاصده ، محيطًا لفوائده ، إنه تعالى نعم المسؤول والمجيب ، وما يسره على عبده فهو قريب » (٢) .

ويتوسل – في موضع آخر – بحرمة النبي ﷺ قائلاً :

« أسأله سبحانه أن يمن عليَّ ، وعلى سائر المسلمين بكشف كربي ، وتفريج همي ، وأن يشفي مريضي ، ويحسن عواقب الجميع بحرمة حبيبه محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذرياته والتابعين لهم بإحسان وسلم » (٣) .

وقال عن مالطة (٤) :

« جعلها الله دار إسلام بحرمة النبي عليه الصلاة والسلام » (٥) .

---

(١) التاج (٦٤٣/٧) .

(٢) الإتحاف (٨٠٣/٣) .

(٣) المصدر السابق (١٨١/٥) .

(٤) **مالطة** : مدينة عظيمة في جزيرة بحر الروم بالأندلس ، بها مدن وقرى وأشجار ، وفيها خيرات كثيرة ، كان القائد يحيى صاحب مالطة قد صنع له أحد المهندسين صورة تعرف بها أوقات النهار بالصَّنْج . انظر : معجم البلدان (٥١/٥) .

(٥) التاج (٤٢٢/١٠) .

وقال أيضًا :

« هذا آخر حرف الظاء ، وبه تم نصف الكتاب من القاموس المحيط ، والقاموس الوسيط ، وإلى الله أجْأر في تكميل نصفه الثاني بحرمة من أنزلت عليه السبع المثاني » (١) .

وقد أكثر الزبيدي بالتوسل بالغزالي – في شرحه على الإحياء – كثرة تلفت النظر ، وتدعو إلى معرفة السبب ، وتثير على الدهشة والعجب .

وقد كشف الزبيدي السر وما كتم ، وَدَوَّنه بالقلم ، فقال :

« وأنا متوسل بالمصنف [أي : الغزالي] رحمه الله تعالى إلى الله عز وجل في حل عقدتي ، وتفريج كربتي ، فقد حكى غير واحد من العارفين ما يدخل في ضمن مناقبه أن من كراماته على الله تعالى ، أن من توسل به إلى الله أجاب نداءه ، وقبل دعاءه ، فها أنا به إلى المولى جل وعز قد توسلت وبجاه نبيه محمد ﷺ تشفعت ، فهو أوجه الشفعاء ، وأكرم الكرماء ، وربي عز وجل هو الغفور الجواد القدير على فرج العباد ، لا إله غيره ، ولا خير إلا خيره ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » (٢) .

وقال عن الغزالي – مؤكدًا تفسير السر في التوسل به – :

« كان مجاب الدعوة ، مقبول الشفاعة ، وذكر غير واحد ، أن من توسل به إلى الله تعالى في حاجة قضيت له ، وها أنا متوسل به إلى المولى جل شأنه أن يعيد عليَّ وعلى سائر المؤمنين من بركات هذا الكتاب ومؤلفه ، ويميتنا على كلمة الإخلاص ، وأن يغفر لنا ذنوبنا – ما تقدم منها وما تأخر – ويرحم فقرنا ، ويجبر كسرنا ، وينور قبورنا ، ويثبتنا عند السؤال ، ويؤنسنا في وحشة القبور ، ويؤمننا يوم البعث والنشور ، ويوفقنا لحسن طاعته ، ويدخلنا في شفاعة حبيبه محمد ﷺ ، وشفاعة خواص أمته ، وأن يدخلنا الجنة ، ويرفع درجاتنا فيها ، ويجمع شملنا هناك بأحبابنا ، ويقر أعيننا برضاه عنا ، ويرينا وجهه

---

(١) التاج (١٠/٥٠٠) .

(٢) الإتحاف (٥/٣٩٥) .

الكريم » (١) .

والزبيدي يتوسل بالغزالي وبجاهه ويمينه ، فيقول :

« وإلى المولى المجيب بمصنف هذا الكتاب [أي : الغزالي] أتوسل ، وبجاهه عنده إليه أتوصل ، وبالله أكتفي ، وعلى فضله وألطافه الخفية أعتمد وأتوكل ، إنه على فرجي قدير ، وهو نعم المولى ونعم النصير » (٢) .

وفي موضع آخر يقول :

« متوسلاً بيمين جاه مؤلفه [أي : الغزالي] إلى المولى اللطيف ، أن يمن علينا بالعفو والعافية ، والنجدة من كل مخيف .

عسى الكرب الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرج قريب

إنه على فرجه قدير ، وبما أملته جدير » (٣) .

بل نجد الزبيدي إذا ضاقت به الأمور ، وأحاطت به الكروب ، توسل إلى الله تعالى بالغزالي – ظنًا منه أن ذلك نافعه – يقول :

« اللهم إنني أتوسل إليك بمصنف هذا الكتاب [أي : الغزالي] أن تجبر كسري ، وتلطف بي في عواقبي ، وتشفي لي مريضي ، وتكشف ما بي ، فقد ضقت ذرعًا ، وذبت همًا ، وأمسيت لا أستطيع نفعًا » (٤) .

وهذا فيض من غيض ، وإلا فالزبيدي قد أكثر من هذا التوسل الممنوع كما أشرت سابقًا .

---

(١) الإتحاف (٦٢٦/١٤) .
(٢) المصدر السابق (٢٥٥/٦) .
(٣) المصدر السابق (١٨٣/٥) .
(٤) المصدر السابق (٥٦٨/٥) .

قال الألباني (١) :

« إن الذي ظهر لنا بعد تتبع ما ورد في الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، أن هناك ثلاثة أنواع للتوسل شرعها الله تعالى ، وحث عليها ، ورد بعضها في القرآن ، واستعملها الرسول ﷺ ، وحض عليها ، وليس في هذه الأنواع التوسل بالذوات أو الجاهات أو الحقوق أو المقامات ، فدل ذلك على عدم مشروعيته » (٢) .

والأنواع المشروعة في التوسل هي (٣) :

١- التوسل إلى الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى .

٢- التوسل إلى الله تعالى بالعمل الصالح الذي قام به الداعي ، سواء كان من الواجبات أو المستحبات ، ويدخل في ذلك الإيمان بالرسول ﷺ وطاعته .

٣- التوسل إلى الله تعالى بدعاء الرجل الصالح - وعلى رأسهم رسول الهدى ، وإمام التقى - ويشترط فيه أربعة أمور :

أ- أن يكون الشافع صالحًا مَرْضِيَّ العمل .

ب- أن يكون الشافع حيًا .

---

(١) **هو** : أبو عبد الرحمن ؛ محمد ناصر الدين الألباني ، نسبه إلى ألبانيا حيث ولد فيها ونشأ ، ثم انتقل مع والده إلى بلاد الشام حيث وقع اختياره على مدينة دمشق ، كانت ولادته سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة وألف ، ومات - ببلاد الشام في الأردن - سنة عشرين وأربعمائة وألف ، وقد انتهت إليه رئاسة الحديث في عصره . انظر : ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني وأضواء على حياته العلمية للدكتور عاصم عبد الله القريوتي ، مكتبة حراء ، جدة .

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه لمحمد ناصر الدين الألباني ص (٣٢) ، ألف بينها ونسقها : محمد عيد العباسي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٣) انظر : التوسل أنواعه وأحكامه ص (٣٢ - ٤٦) ، والتوسل المشروع وما يضاده لأبي عبد الله صادق ابن عبد الله ص (٢٥ - ٣٤) ، تقديم : محمد صفوت نور الدين ، دار ابن رجب ، المنصورة ، ودار أصداء المجتمع ، القصيم .

ج- أن يكون الشافع قادرًا حاضرًا .

د- أن يكون موضوع التوسل أمرًا مشروعًا أو مباحًا .

وما عدا هذه الأنواع من التوسلات فباطلة - وإن قال بها بعض الأئمة - ؛ لأنه لم يرد فيها دليل صحيح صريح تقوم به الحجة ، فهي إما أحاديث ضعيفة - مرفوعة وموقوفة - أو نقلت عمن ليس قوله حجة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ردًا على اللذين يتوسلون بذوات الأنبياء أو جاههم أو حرمتهم أو نحو ذلك :

« السؤال بحق الأنبياء ، فهذا فيه نزاع ، وقد تقدم عن أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز ، ومن الناس من يجوِّز ذلك .

فنقول : قول السائل لله تعالى : أسألك بحق فلان وفلان من الملائكة والأنبياء والصالحين وغيرهم ، أو بجاه فلان ، أو بحرمة فلان ، يقتضي أن هؤلاء لهم عند الله جاه ، وهذا صحيح ، فإن هؤلاء لهم عند الله منزلة وجاه وحرمة يقتضي أن يرفع الله درجاتهم ، ويعظم أقدارهم ، ويقبل شفاعتهم إذا شفعوا ، مع أنه سبحانه قال : ﴿ مَن ذَا الذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ [(١)] ويقتضي - أيضًا - أن من اتبعهم واقتدى بهم فيما سن له الاقتداء بهم فيه كان سعيدًا ، ومن أطاع أمرهم الذي بلغوه عن الله كان سعيدًا .

ولكن ليس نفس مجرد قدرهم وجاههم ما يقتضي إجابة دعائه إذا سأل الله بهم حتى يسأل الله بذلك ، بل جاههم ينفعه إذا اتبعهم وأطاعهم فيما أمروا به عن الله ، أو تأسى بهم فيما سنوه للمؤمنين ، وينفعه - أيضًا - إذا دعوا له وشفعوا فيه ، فأما إذا لم يكن منهم دعاء ولا شفاعة ، ولا منه سبب يقتضي الإجابة ، لم يكن متشفعًا بجاههم ، ولم يكن سؤاله بجاههم نافعًا له عند الله ، بل يكون قد سأل بأمر أجنبي عنه ليس سببًا لنفعه . . .

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥٥) .

نعم ، لو سأل الله بإيمانه بمحمد ﷺ ، ومحبته له ، وطاعته له ، واتباعه له ، لكان قد سأل بسبب عظيم يقتضي إجابة الدعاء ، بل هذا أعظم الأسباب والوسائل » (١) .

وقال - أيضًا - :

« والذي قاله أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من العلماء - من أنه لا يجوز أن يسأل الله تعالى بمخلوق ، لا بحق الأنبياء ولا غير ذلك - يتضمن شيئين كما تقدم :

أحدهما : الإقسام على الله ﷻ به ، وهذا منهي عنه عند جماهير العلماء كما تقدم ، كما ينهى أن يقسم على الله بالكعبة والمشاعر باتفاق العلماء .

والثاني : السؤال به ، فهذا يجوِّزه طائفة من الناس ، ونقل في ذلك آثار عن بعض السلف ، وهو موجود في دعاء كثير من الناس ، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف بل موضوع ، وليس عنه حديث ثابت قد يظن أن لهم فيه حجة » (٢) .

وقد بَيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية - وغيره من العلماء المحققين - ضعف ما استدل به هؤلاء المجوزين للتوسل الممنوع (٣) .

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص (٩٩) .

(٢) المصدر السابق ص (١١٤) .

(٣) انظر : المصدر السابق ص (١١٥) وغيرها ، وقاعدة في الوسيلة لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية ص (٦٧) وغيرها ، ومعها ملحق في محنة الشيخ بمصر وملاحق أخرى ، تحقيق : علي بن عبد العزيز الشبل ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، والتوسل أنواعه وأحكامه ص (٥٥) وما بعدها ، والبروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية لعبد الله بن علي النجدي القصيمي ص (٢٦) وما بعدها ، مكتبة رياض الجنة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م ، والفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم لعبد الله بن علي النجدي القصيمي ص (٨٩ - ١١٧) ، مكتبة رياض الجنة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م ، والتوسل المشروع وما يضاده ص (٣٥) وما بعدها .

ثانيًا : التبرك :

وهو من الأمور التي خدش بها الزبيدي توحيد الألوهية ، والمراد به في اللغة : حصول البركة ، وتأتي على عدة معاني [١] :

١- الثبوت واللزوم والاستقرار ، ومنه قولك : برك البعير ، إذا استقر على الأرض .

٢- النماء والزيادة وكثرة الخير ، ومنه قولك : بارك الله فيه ، أي : زاده ونَمَّاه .

أما في الشرع ، فالتبرك هو : طلب حصول الخير بمقاربة المتبرَّك به وملابسته [٢] .

وهو نوعان : تبرك مشروع وتبرك ممنوع .

والمشروع هو : ما ثبت الدليل على مشروعيته ، سواء في الأشخاص أو الأشياء أو الأماكن أو الأزمان .

والتبرك الممنوع هو : ما لم يثبت الدليل على مشروعيته ، سواء في الأشخاص أو الأشياء أو الأماكن أو الأزمان .

وهذا النوع من التبرك بدعي ، وقد يصل بصاحبه إلى الشرك الأكبر إذا اعتقد المتبرِّك في المتبرَّك به أنه يهب البركة بنفسه استقلالاً أو نحو ذلك [٣] .

والزبيدي وقع في التبرك الممنوع ، فقال في استحباب تأخير تقديم الوليمة إذا كان الغائب ممن يتبرك به :

---

(١) انظر : المصباح المنير ص (١٨) ، والتاج (١٣/٥١٤) .

(٢) انظر : التبرك أنواعه وأحكامه للدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع ص (٣٩) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، والتبرك المشروع والتبرك الممنوع للدكتور علي بن نفيع العلياني ص (٢١) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

(٣) انظر : المصدرين السابقين ، وتسهيل العقيدة الإسلامية ص (٢٨٧) ، وقواعد ومسائل في توحيد الإلهية لعبد العزيز بن ريس الريس ص (١٦٣ - ١٦٨) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

« إذا كان الغائب من ذوي الشرف والفضل والكمال ، وممن يتبرك به ، فلا بأس في التأخير لانتظار مجيئه ؛ إكرامًا لحاله ، وجبرًا لخاطره » (١) .

وله في جواز التبرك بالأولياء الشيء الكثير ، حتى عداه إلى قبورهم ومشاهدهم ، كما سأوضح ذلك - بمشيئة الله تعالى - في فقرة مستقلة ؛ لعناية الزبيدي بذلك ، وإكثاره منه .

كما أن الزبيدي يقرر التبرك الممنوع في الأماكن كجبل الطور ، وغار حراء ، وغيرها .

فيقول عن الطور :

« جبل بالقدس عن يمين المسجد ، ويعرف بطور زيتا ، وقد صعدته ، وتبركت به » (٢) .

وقال عن حراء :

« فيه غار ، تحنث فيه النبيﷺ ، وقد تشرفت بزيارته » (٣) .

وحث على تتبع المساجد والمشاهد المباركة - كما وصفها بذلك - بالمدينة المنورة ، وهي ثلاثون مسجدًا أو موضعًا (٤) ، وكذلك المساجد التي بين المدينة ومكة (٥) ، وهي عشرون موضعًا (٦) ، وقال :

« وإنما كان ابن عمر يصلي في هذه المواضع للتبرك ، وهذا لا ينافي ما روي من

---

(١) الإتحاف (٥/٦٤٩) .

(٢) التاج (٧/١٤٨) .

(٣) المصدر السابق (١٩/٣١٦) .

(٤) انظر : الإتحاف (٤/٧١٨) .

(٥) **مكة** : وتسمى بكة ؛ لأنها تبك - أي : تدق - أعناق الجبابرة إذا ألحدوا فيها بظلم ، ولها أسماء غير ذلك ، بها المسجد الحرام ، والكعبة المشرفة ، والمشاعر المقدسة ، وهي أعظم البلاد وأشرفها ، والحج ليس إلا فيها . انظر : معجم البلدان (٥/٢١٠) .

(٦) انظر : الإتحاف (٤/٧٢١) .

كراهة أبيه عمر لذلك ؛ لأنه محمول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك ، وابنه عبد الله مأمون من ذلك ، وكان عمر رضي الله عنه يقول : إن هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله ﷺ ليست من المشاعر ، ولا لاحقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم » [1] .

وقال في تقريره للتبرك الممنوع في الأشياء ، كمياه العيون ونحوها ، كسُلْوان ، والحجر الأسود .

فقال عن عيون سلوان :

« عين معروفة بالقدس ، عجيبة ، لها جرية أو جريتان في اليوم فقط ، يتبرك بها ، وقد تبركت بها أيام زيارتي ، ولله در القائل :

قلبي المقدس لَمَّا أن حللت به لكنه ليس فيه عين سلوان » [2]

وقال عن بئر أريس – بالقرب من مسجد قباء – :

« ويشرب من مائها تبركًا » [3] .

وقال في استلام الحجر الأسود :

« معناه اللمس باليد ، تحريًا لقبول السلام منه ، تبركًا به » [4] .

والزبيدي وأضرابه ، إنما اعتمدوا هذا النوع من التبرك الممنوع ، إما بقياس مرفوض ، أو بحديث موضوع ، أو بأثر مقطوع ، وما صح فغير مقبول ؛ لأن الاستدلال به ليس في محله .

قال الشاطبي – رافضًا القياس بين النبي والولي في جواز التبرك به وآثاره :

---

(١) الإتحاف (٤/٧٢٣) .
(٢) التاج (١٩/٥٣٤) .
(٣) الإتحاف (٤/٧١٨) .
(٤) التاج (١٦/٣٥٢) .

« ثبت في الصحاح عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يتبركون بأشياء من رسول الله ﷺ . . .

فالظاهر في مثل هذا النوع أن يكون مشروعًا في حق من ثبتت ولايته ، واتباعه لسنة رسول الله ﷺ وأن يتبرك بفضل وضوئه ، ويتدلك بنخامته ، ويستشفى بآثاره كلها ، ويرجى فيها مما كان في آثاره المتبوع الأعظم ﷺ .

إلا أنه عارضنا في ذلك أصل مقطوع به في متنه ، مشكل في تنزيله ، وهو أن الصحابة رضي الله عنهم بعد موته عليه السلام لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه ؛ إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كان خليفته ، ولم يفعل به شيء من ذلك ، ولا عمر رضي الله عنهما ، وهو كان أفضل الأمة بعده ، ثم كذلك عثمان ، ثم علي ، ثم سائر الصحابة الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة ، ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح معروف أن متبركًا تبرك به على أحد تلك الوجوه أو نحوها ، بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال والأقوال والسِّير التي اتبعوا فيها النبي ﷺ ، فهو إذًا إجماع منهم على ترك تلك الأشياء كلها » (١) .

وقد أجاد شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على المتبركين بالأماكن ونحوها – مما لم يثبت فيه دليل كجبل الطور ، وغار حراء ونحوها – بقوله :

« وقد كان أصحاب النبي ﷺ لما فتحوا هذه البلاد – بلاد الشام والعراق ومصر وخراسان (٢) والمغرب وغيرها – لا يقصدون هذه البقاع ، ولا يزورونها ، ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها » (٣) .

وقال – أيضًا – :

---

(١) الاعتصام (٤٨١/١ – ٤٨٢) .

(٢) **خراسان** : بلاد واسعة ، أول حدودها مما يلي العراق أَزَاذْوار ، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان ، وتشتمل على أمهات من البلاد ، منها : نيسابور ، وهراة ، ومرو ، وغيرها . انظر : معجم البلدان (٤٠١/٢) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٣٨/٢٧) .

« كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجًا وعمارًا ومسافرين ، ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبًا لكانوا إليه أسبق ، فإنهم أعلم بسنته ، وأتبع لها من غيرهم » (١) .

وأما ما ادعاه الزبيدي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يتتبع مواضع النبي ﷺ ، فيصلي فيها ، قاصدًا التبرك بها ، فمردود من وجوه (٢) :

١- أن ابن عمر رضي الله عنهما كان حريصًا على بركة الاقتداء بالنبي ﷺ لا على بركة الأماكن التي صلى فيها رسول الله ﷺ ، وهذا مشهور معروف من سيرته رضي الله عنه من الاتباع للرسول ﷺ ، وتشدده في ذلك .

٢- أن ابن عمر رضي الله عنهما انفرد بهذا الفعل عن جمهور الصحابة رضي الله عنهم حيث خالفوه ، ولم يفعلوا فعله ، بل قد نهوا عن ذلك ، ومنهم أبوه .

فاستدلال الزبيدي بفعل ابن عمر رضي الله عنهما على التبرك بالأماكن ، ليس بحجة كما عرفت (٣) .

وكذلك ما ذهب إليه الزبيدي من التبرك بقبور الأولياء وأضرحتهم ، ليس له فيه حجة ، بل الحجة عليه ، وهو ما سأوضحه في النقطة التالية .



---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٥٦/٢) ، تحقيق : الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

(٢) انظر : المصدر السابق (٧٥٣/٢) .

(٣) انظر في الرد على أدلة المجوزين للتبرك الممنوع : التبرك أنواعه وأحكامه للجديع ص (٣١٥) وما بعدها ، والتبرك المشروع والتبرك الممنوع للعلياني ص (٥١) وما بعدها ، وتسهيل العقيدة الإسلامية ص (٢٨٧ - ٣٠٨) .

ثالثًا : المشاهد والمزارات :

وهي تشكل في حياة الزبيدي شيئًا كبيرًا ، واعتنى بها عناية فائقة ، فقد رحل من اليمن – منشأه ، وديار شيوخه ، ورسم لقبه – إلى مصر ، بسببها ، والشوق إليها ، والحرص عليها ، فهو يحدثنا عن شيخه عبد الرحمن العيدروس فيقول :

« وهو الذي شوقني إلى دخول مصر بما وصفه لي من علمائها وأمرائها وأدبائها ، وما فيها من المشاهد الكرام ، فاشتاقت نفسي لرؤياها ، وحضرت مع الركب ، وكان الذي كان » (١) .

وَعَمَلُ الأَضْرِحة على القبور ، وإيقادها ، والتبرك بها ، من سيرة الزبيدي ، فتلميذه الجبرتي يخبرنا بما فعله حينما ماتت زوجته الأولى ، حيث يقول :

« فحزن عليها حزنًا كثيرًا ، ودفنها عند المشهد المعروف بمشهد السيدة رقية ، وعمل على قبرها مقامًا ومقصورة وستورًا وفرشًا وقناديل ، ولازم قبرها أيامًا كثيرة ، وتجتمع عنده الناس والقراء والمنشدون ، ويعمل لهم الأطعمة والثريد والكسكسو والقهوة والشربات ، واشترى مكانًا بجوار المقبرة المذكورة ، وعمره بيتًا صغيرًا ، وفرشه ، وأسكن به أمها ، ويبيت به أحيانًا ، وقصده الشعراء بالمراثي ، فيقبل منهم ذلك ، ويجيزهم عليه » (٢) .

ومن حرص الزبيدي على المشاهد والمزارات أن أعدَّ لنفسه قبرًا بجانب زوجته بالمشهد المعروف بالسيدة رقية (٣) .

وقد جَوَّز الزبيدي شد الرحل إلى المشاهد ، ووصفها بأنها فاضلة ، ومشاهد خير ، ونحو ذلك (٤) .

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٣/٢) .

(٢) المصدر السابق (٧٧/٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٨٠/٢) .

(٤) انظر : الإتحاف (٤٨٥/٤) .

كما أن الزبيدي يقرر أن قبور الأولياء والعلماء تزار لقصد التبرك بها [1] .

ولذلك نجد الزبيدي عندما يترجم لأولئك الأعلام ، ينص على أن الدعاء عند قبورهم مستجاب ، والاستشفاء بقبورهم أمر مجرب مُجاز .

يقول عن معروف الكرخي :

« معروف بن فيروز الكرخي من المشايخ الكبار ، مجاب الدعوة ، يستشفى بقبره ، يقول البغداديون : قبر معروف ترياق مجرب » [2] .

ويقول في ترجمة صالح بن الإمام أحمد :

« كنيته أبو الفضل ، وأمه عباسة بنت الفضل ، من العرب ، وهي أول زوجات أبيه ، أقامت معه ثلاثين سنة ، وما تزوجها إلا بعد أربعين ، مولده سنة (٢٠٣) وتوفي في شهر رمضان سنة (٢٦٦) عن ثلاثة وستين سنة بأصبهان ، وقبره عند قبر حممة بن أبي حممة الدوسي الصحابي ، يزار ، والدعاء عنده مستجاب ، وكان المعتمد قد ولاه القضاء بها ، سمع من أبيه مسائل كثيرة ، إلا أنه قلت روايته عن أبيه ؛ لاشتغاله بكثرة عياله » [3] .

وقد حرص الزبيدي على تتبع القبور ، وزيارتها ، والتبرك بها – مما يدل على أن ما يخبر به من أن قبر فلان يستشفى به أو يتبرك به أو يزار ، أو نحو ذلك ، ليس مجرد إخبار ، وإنما هو تقرير وإقرار – يقول عن مدينة الخليل بالقدس :

« وقد دخلت هذه المدينة في سنة (١١٦٨) وتشرفت بزيارة من بها من الأنبياء الكرام عليهم السلام ، وهي مدينة عظيمة ، بين جبال عليها سور عظيم ، يقال : إنه من بناء الجن ، يسكنها طوائف من العرب » [4] .

---

(١) انظر : الإتحاف (٧/٤٢٤) .

(٢) المصدر السابق (١/٢٦٨) .

(٣) المصدر السابق (٧/٥٧٩) .

(٤) التاج (١٤/٢٠٩) .

وقال - أيضًا - :

« وبها [أي : سَقْطُ القُدُور بأسفل مصر] توفي عبد الله بن جَزْء الزُّبَيْدي ، آخر من مات من الصحابة بمصر ، وقبره ظاهر يزار ، زرته مرارًا » (١) .

وقال كذلك :

« الشمس محمد بن أحمد بن علي الأسدي ، المعروف بالبلاَّغ ، أحد من أخذ عنه سيدي عبد القادر الجيلاني ، وله بالجذبة من أرض اليمن مقام مشهور ، وقد زرته » (٢) .

وقال في موضع آخر :

« والسقاف ، كشداد ، مَنْ يعاني عمل السُّقوف ، ولقب به : عماد الدين أبو الغوث عبد الرحمن بن محمد بن علي بن علوي الحسيني ، ولد سنة (٩٤٨) وتوفي سنة (١٠١١) بتريم إحدى قرى حضرموت ، وقبره ترياق مجرب » (٣) .

وقال عن الدسوقي :

« أحد الأقطاب الأربعة : البرهان إبراهيم بن أبي المجد الدسوقي ، صاحب الكرامات والبركات ، وقد تشرفت بزيارته مرتين » (٤) .

والنصوص عن الزبيدي في مثل هذا كثيرة جدًا ، حتى بلغ به ترويج الترهات والخرافات والتحايلات التي تذكر عن هذه المقامات والمشاهد .

يقول :

« خَرْتَنْك : بفتح فسكون ، وفتح المثناة ، وسكون النون ، قرية ما بين بخارى

---

(١) التاج (٢٨٢/١٠) .
(٢) المصدر السابق (٣٠/١١) .
(٣) المصدر السابق (٢٧٧/١٢) .
(٤) المصدر السابق (١٣٨/١٣) .

وسمرقند ، وبها توفي الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وقبره بها يشم منه رائحة المسك ، يزار ، ويتبرك به » (١) .

ويقول عن زيارته لمشهد الخليل إبراهيم – عليه الصلاة والسلام – :

« وقد اتفق لي أني لما وردت لزيارته ، كان معي جماعة نحو الخمسة ، فلما فرغت من الزيارة ، إذا أنا بسماط ممدود ، وفيه من أنواع الأطعمة ، فتعجبت لكوني ما أعرف هناك أحدًا ، فمن أين هذا ؟ فقال لي واحد : لا تتعجب ، هذه ضيافة الخليل عليه السلام وهي لكل قادم إلى زيارته ، ثم إني كنت في ضيافته ثلاثة أيام في أرغد عيش – صلى الله عليه وعلى ولده وسلم – » (٢) .

ويقول عن قبر عيصون بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام :

« وقد تشرفت بزيارته ، والمبيت عنده في ضيافته ، وهو أبو الروم » (٣) .

ولا ينسى الزبيدي قبر النبي ﷺ وشد الرحل إليه ، بل هو من أهم القربات ، فيقول بعد إيراده الأدلة على جواز زيارة قبر النبي ﷺ :

« وإذا فهمت ذلك ، فاعلم أن زيارة قبر النبي ﷺ من أهم القربات ، ويندب أن ينوي الزائر مع التقرب بزيارته ﷺ التقرب بالمسافرة إلى مسجده الشريف بالصلاة ؛ كيلا تفوته فضيلة شد الرحال » (٤) .

فشد الرحل للزيارة أولاً ، ثم المسجد ثانيًا ، ولذلك نجده يسأل الله زيارة القبر ، لا زيارة المسجد ، فيقول :

« بَلَّغنا الله إلى زيارته العام ، في إقبال وإنعام ، وسلامة الأحوال والإكرام ، عليه

---

(١) التاج (١٣/٥٥١) .
(٢) الإتحاف (٥/٦٢٨) .
(٣) التاج (١٩/٦٢٩) .
(٤) الإتحاف (٤/٧٠٣) .

أزكى الصلاة وأتم السلام » (١) .

ويذهب الزبيدي إلى تقرير جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد وفاته ، وطلب المغفرة منه ، مع إنكاره لما يفعل عند الزيارة من رفع الأصوات ، وترامي العامة على شباك الحجرة ، وتقبيلهم إياها معللاً ذلك بأنه من عادة اليهود والنصارى (٢) .

وهو بذلك يقصد النص على هذه الصورة - وهو تحكم منه من غير دليل - ليجوِّز ما يذهب إليه من التبرك بتربة القبر ، والدعاء عنده ، ونحو ذلك مما عرفت من النصوص التي نقلتها عنه .

بل إن لفظ الزيارة عند الزبيدي - كما مرَّ - يدل على أنه يريد بها الزيارة البدعية لا الشرعية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« صار لفظ (زيارة القبر) في عرف كثير من المتأخرين يتناول : الزيارة البدعية ، والزيارة الشرعية ، وأكثرهم لا يستعملونها إلا بالمعنى البدعي لا الشرعي » (٣) .

والزبيدي خالف نصوص الكتاب والسنة ، الدالة على تحريم الاستغاثة بالأموات ، والاستعانة بهم ، وطلب المدد منهم ، والفزع إليهم عند الشدائد ، وكذا تعلية القبور ، وإيقادها ، والتبرك بها ، وغير ذلك (٤) .

قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۚ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا

---

(١) التاج (٦٣٥/١٣) .

(٢) انظر : الإتحاف (٧١٠/٤ ، ٧١١ ، ٧٧٨) .

(٣) مجموع الفتاوى (١١٩/٢٧) .

(٤) انظر : تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد لمحمد ناصر الدين الألباني ص (٩ - ٢٠) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، والقول الصريح عن حقيقة الضريح لمحمود المراكبي ص (١٦ - ٢٠) ، مطابع التجارية ، قليوب ، مصر ، والآيات البينات في تحريم دعاء الأموات لعلي بابكر ص (٣٤ - ١٩١) ، الطبعة الثانية ، ١٤٢١هـ .

يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ (٣) .

وقال ﷺ : « **لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبورهم أنبيائهم مساجد** » (٤) ، قالت عائشة رضي الله عنها : « **ولولا ذلك لأبرز قبره ، غير أني أخشى أن يتخذ مسجدًا** » ، وقال ﷺ : « **لعن الله زائرات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسُّرُج** » (٥) ، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الهياج الأسدي (٦) : « **ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته** » (٧) .

---

(١) سورة فاطر ، آية رقم (١٣ - ١٤) .

(٢) سورة الأعراف ، آية رقم (١٩٤) .

(٣) سورة النحل ، آية رقم (٢٠ - ٢١) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٨) كتاب الجنائز (٢٣) باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (٦٢) حديث رقم (١٣٣٠) ، ومسلم في صحيحه (٣١٥/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) باب النهي عن بناء المساجد على القبور (٣) حديث رقم (٥٢٩) .

(٥) أخرجه الترمذي في سننه (١٣٦/٢) ، أبواب الأذان ، باب كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا (٢٣٨) حديث رقم (٣٢٠) وقال : حديث حسن ، وأبو داود في سننه (٥٥٨/٣) كتاب الجنائز (١٥) باب في زيارة النساء القبور (٨٢) حديث رقم (٣٢٣٦) ، والنسائي في سننه (٩٥/٤) كتاب الجنائز (٢١) باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور (١٠٤) حديث رقم (٢٠٤٣) ، وابن ماجه في سننه (٥٠٢/١) كتاب الجنائز (٦) باب النهي عن زيارة النساء القبور (٤٩) حديث رقم (١٥٧٤) ، وصححه الألباني بلفظ « زوَّارات » صحيح سنن ابن ماجه (٢٦٣/١) برقم (١٢٧٩) ، صحيح سنن ابن ماجه لمحمد ناصر الدين الألباني ، إشراف : زهير الشاويش ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٦) **هو** : أبو الهياج ؛ حيان بن حصين الأسدي الكوفي ، تابعي ، ثقة . انظر : تقريب التهذيب ص (١٨٤) .

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٥٥/٢) كتاب الجنائز (١١) باب الأمر بتسوية القبر (٣١) =

قال الشوكاني :

« وفي هذا أعظم دلالة على أن تسوية كل قبر مشرف بحيث يرتفع زيادة على القدر المشروع واجبة متحتمة ، فمن إشراف القبور : أن يرفع سمكها ، أو يجعل عليها القباب أو المساجد ، فإن ذلك من المنهي عنه بلا شك ولا شبهة » (١) .

وقال ردًا على من استثنى أهل الفضل برفع القباب على قبورهم :

« وكيف يكون فعل بعض الأمة وصلاحه مسوغًا لفعل هذا المنكر على قبره ؟ وأصل الفضل ومرجعه هو رسول الله ﷺ ، وأي فضل ينسب إلى فضله أدنى نسبة ، أو يكون له بجنبه أقل اعتبار ؟ فإن كان هذا محرمًا منهيًا عنه ملعونًا فاعله في قبر رسول الله ﷺ ، فما ظنك بقبر غيره من أمته ؟ وكيف يستقيم أن يكون للفضل مدخل في تحليل المحرمات وفعل المنكرات ؟ اللهم غفرًا » (٢) .

وذكر أن من مفاسد رفع القبور وتشييدها ، ما يفعل عندها من أمور شركية ، من نذر وذبح وغير ذلك (٣) .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذه المشاهد لم يكن لها وجود في القرون الثلاثة المفضلة ، وإنما هي حادثة بعدهم ، فقال :

« لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء في بلاد الإسلام ، لا في الحجاز ، ولا اليمن ، ولا الشام ، ولا العراق ، ولا مصر ، ولا خراسان ، ولا المغرب ، ولم يكن قد أحدث مشهد ، لا على قبر نبي ، ولا صاحب ، ولا أحد من أهل البيت ، ولا صالح أصلاً ، بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك ، كان ظهورها وانتشارها

= حديث رقم (٩٦٩) .

(١) شرح الصدور بتحريم رفع القبور لمحمد بن علي الشوكاني ص (١٣) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .

(٢) المصدر السابق ص (٢٥) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢١) .

حين ضعفت خلافة بني العباس ، وتفرقت الأمة ، وكثر فيهم الزنادقة الملبسون على المسلمين ، وفشت فيهم كلمة أهل البدع ، وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة » [١] .

ولذلك بيَّن أن عامة القبور المنسوبة إلى الأنبياء أو الصحابة والصالحين ، أمر مضطرب مختلق ، لا يكاد يوقف منه على العلم إلا في قليل منها بعد بحث شديد ، مستثنيًا قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه ؛ لتواتر الخبر فيهم [٢] .

وبيَّن – أيضًا – أن الحرص على معرفة هذه المشاهد ؛ لزيارتها ، وبناء المساجد عليها ، ليس من شريعة الإسلام ، وليس من الذكر الذي تكفل الله بحفظه للأنام ، ولذلك فكثير منها كذب وافتراء [٣] .

ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم لا يذهبون إلى زيارة قبور الأنبياء – وهم في نفس البلد – فضلاً عن شد الرحل إليهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« فإن الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – في خلافة أبي بكر الصديق ، وعمر وعثمان وعلي ومن بعدهم إلى انقراض عصرهم ، لم يسافر أحد منهم إلى قبر نبي ولا رجل صالح .

وقبر الخليل عليه السلام بالشام لم يسافر إليه أحد من الصحابة ، وكانوا يأتون البيت المقدس فيصلون فيه ، ولا يذهبون إلى قبر الخليل عليه السلام » [٤] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٤٦٦/٢٧) .

(٢) المصدر السابق (٤٤٤/٢٧) وما بعدها .

(٣) انظر : المصدر السابق (١٦٩/٢٧ ، ٤٤٧) ، والقول الصريح عن حقيقة الضريح ص (٧٩) وما بعدها .

(٤) الجواب الباهر في زوار المقابر لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص (٣٧) ، تحقيق : أبو يعلى محمد أيمن الشبراوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

وقال - أيضًا - :

« ولم يكن أحد من الصحابة يسافر إلى المدينة لأجل قبر النبي ﷺ ، بل كانوا يأتون فيصلون في مسجده ، ويسلمون عليه في الصلاة ، ويسلم من يسلم عند دخول المسجد والخروج منه ، وهو ﷺ مدفون في حجرة عائشة رضي الله عنها فلا يدخلون الحجرة ، ولا يقفون خارجًا عنها في المسجد عند السور ، وكان يقدم في خلافة أبي بكر الصديق وعمر ابن الخطاب أمداد اليمن . . . ويصلون في مسجده - كما ذكرنا - ولم يكن أحد يذهب إلى القبر ، ولا يدخل الحجرة ، ولا يقوم خارجها في المسجد ، بل السلام عليه من خارج الحجرة » (١) .

وقد بيَّن العلماء أن الأحاديث المروية في زيارة قبر النبي ﷺ كلها ضعيفة بل موضوعة ، وإنما المشروع في زيارته كالمشروع في زيارة غيره ، من السلام على الميت ، والدعاء له ، وتذكر الآخرة ، كما صحت بذلك الأدلة (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« والأحاديث الكثيرة المروية في زيارة قبره ، كلها ضعيفة بل موضوعة ، لم يرو الأئمة ولا أهل السنن المتبعة - كسنن أبي داود والنسائي ونحوهما - فيها شيئًا » (٣) .

وقال ابن باز (٤) :

« ليست زيارة قبر النبي ﷺ واجبة ، ولا شرطًا في الحج كما يظنه بعض العامة

---

(١) الجواب الباهر في زوار المقابر ص (٣٨) .

(٢) انظر : زيارة القبور - الشرعية والشركية - لمحيي الدين محمد البركوي ص (٣٢) ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٣) مجموع الفتاوى (١١٩/٢٧) .

(٤) **هو** : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز ، العلامة ، الفقيه ، المحدث ، تولى الإفتاء العام بالسعودية ، ورأس هيئة كبار العلماء فيها ، ولد بالرياض سنة ثلاثين وثلاثمائة وألف ، ومات سنة عشرين وأربعمائة وألف . انظر : علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب (٧٧/١) ، دار النقائي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .

وأشباههم ، بل هي مستحبة في حق من زار مسجد الرسول ﷺ ، أو كان قريبًا منه .

أما البعيد عن المدينة فليس له شد الرحل ؛ لقصد زيارة القبر ، ولكن يُسن له شد الرحل لقصد المسجد الشريف ، فإذا وصله زار القبر الشريف ، وقبر الصاحبين ، ودخلت الزيارة لقبره عليه السلام وقبر صاحبيه تبعًا لزيارة مسجده ﷺ . . .

والقول بشرعية شد الرحال لزيارة قبره ﷺ يفضي إلى اتخاذه عيدًا ، ووقوع المحذور الذي خافه النبي ﷺ ، من الغلو والإطراء ، كما قد وقع الكثير من الناس في ذلك بسبب اعتقادهم شرعية شد الرحال لزيارة قبره عليه السلام .

وأما ما يروى في هذا الباب من الأحاديث التي يحتج بها من قال بشرعية شد الرحال إلى قبره عليه السلام ، فهي أحاديث ضعيفة الأسانيد ، بل موضوعة ، كما قد نبه على ضعفها الحفاظ : كالدارقطني ، والبيهقي ، والحافظ ابن حجر وغيرهم ، فلا يجوز أن يعارض بها الأحاديث الصحيحة الدالة على تحريم شد الرحال لغير المساجد الثلاثة » [١] .

وهذه الزيارة البدعية لقبر النبي ﷺ جَرَّت إلى أمور شركية ، من الاستغاثة به ، وطلب المغفرة منه ، ونحو ذلك ، وقد جاءت الآيات القرآنية في النهي عن ذلك - كما ذكرها سابقًا - .

وقد أجاد حافظ حكمي [٢] في رده على القبوريين ، فقال :

هذا ومن أعمال أهل الشرك	**من غير ما تردد أو شك**
ما يقصد الجهال من تعظيم ما	**لم يأذن الله بأن يعظما**
كمن يلذ ببقعة أو حجر	**أو قبر ميت أو ببعض الشجر**
متخذًا لذلك المكان	**عيدًا كفعل عابدي الأوثان**

---

(١) أحكام الزيارة وآدابها لعبد العزيز بن عبد الله بن باز ص (٢٦) ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(٢) **هو** : حافظ بن أحمد بن علي الحكمي ، ولد بجازان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة وألف ، ومات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وألف . انظر ترجمته بقلم ابنه : الدكتور أحمد ، ضمن معارج القبول (١/١١) .

ثم الزيـــارة علـــى أقـــسام ثلاثـــة يـــا أمـــة الإســـلام

فإن نـوى الزائـر فيمـا أضـمره في نفـــسه تـــذكرة بـــالآخرة

ثم الـــدعا لـــه وللأمـــوات بـــالعفو والـــصفح عـــن الـــزلات

ولم يكـــن شـــد الرحـــال نحوهـــا ولم يقـــل هجـــرًا كقـــول الـــسُّفها

فتلـــك ســـنة أتـــت صـــريحة في الـــسنن المثبتـــة الـــصحيحة

أو قـــصد الـــدعاء والتوســـلا بهـــم إلى الـــرحمن جـــل وعـــلا

فبدعـــــة محدثـــــة ضـــــلالة بعيـــدة عـــن هـــدي ذي الرســـالة

وإن دعـــا المقبـــور نفـــسه فقـــد أشـــرك بـــالله العظـــيم وجحـــد

لـــن يقبـــل الله تعـــالى منـــه صَـــرْفًا ولا عـــدلاً فيعفـــو عنـــه

إذ كـــل ذنـــب موشـــك الغفـــران إلا اتخـــاذ النـــد للـــرحمن

ثم قال :

ومن علـــى القـــبر ســـراجًا أوقـــدا أو ابـــتنى علـــى الـــضريح مـــسجدا

فإنـــــه مجـــــدد جهـــــارا لـــسنن اليهـــود والنـــصارى

كم حذر المختـــار عـــن ذا ولعـــن فاعلـــه كمـــا روى أهـــل الـــسنن

بل قد نهـــى عـــن ارتفـــاع القـــبر وأن يـــزاد فيـــه فـــوق الـــشبر

وكـــل قـــبر مـــشرف فقـــد أمـــر بـــأن يـــسوى هكـــذا صـــح الخـــبر

وحـــذر الأمـــة عـــن إطرائـــه فغـــرهم إبلـــيس باســـتجرائه

فخـــالفوه جهـــرة وارتكبـــوا مـــا قـــد نهـــوا عنـــه ولم يجتنبـــوا

فـــانظر إلـــيهم قـــد غلـــوا وزادوا ورفعـــوا بناءهـــا وشـــادوا

بالـــشيد والآجـــر والأحجـــار لا ســـيما في هـــذه الأعـــصار

وللقناديـــل عليهـــا أوقـــدوا وكـــم لـــواء فوقهـــا قـــد عقـــدوا

ونـــصبوا الأعـــلام والرايـــات وافتتنـــوا بـــالأعظم الرُّفـــات

بـــل نحـــروا في ســـواحها النحـــائر فعـــل أولي التـــسييب والبحـــائر

والتمسوا الحاجــات مــن موتــاهم　　　واتخــــذوا إلههـــم هــــواهم

قـــد صـــادهم إبلـــيس في فخاخـــه　　　بل بعضهم قد صار من مـــن أفراخـــه

يـــدعو إلى عبـــادة الأوثـــان　　　بالمـــال والـــنفس وباللـــسان

فليت شـعري مــن أبــاح ذلــك　　　وأورط الأمــــة في المهالـــــك

فيـــا شـــديد الطـــول والإنعـــام　　　إليـــك نـــشكو محنـــة الإســـلام (١)

ولا شك أنها محنة عظيمة ، وبلية كبيرة ، افتتن بها كثير من الدول الإسلامية ، والآن تُرَوِّج لها القنوات الفضائية ، والصحف والمجلات الإعلامية ، نسأل الله تعـــالى أن يقينـــا شرها ، ويهيئ لها من يقضي عليها ، ويطهر بلاد المسلمين منها .

وبعد هذا يتضح أن الزبيدي وقع في بدع القبور ، مخالفًا بذلك المنـــهج القـــويم ، والطريق السديد ، والصراط المستقيم ، الذي عليه أهل السنة والجماعة .

يا ربّ ثبتنـــا علـــى ديـــن الهـــدى　　　وعلـــى ســـلوك طريقـــه البيـــضاء

واردد بتوفيـــق إليهـــا مَـــنْ نـــأى　　　ممن قـــد اســـتهوى أولـــو الأغـــواء

يا ربنـــا فاكـــشف غطـــاء قلوبنـــا　　　بـــالنور أخرجنـــا مـــن الظلمـــاء

واسلك بنـــا نهـــج النَّجـــاة ونجِّنـــا　　　مِـــنْ حـــيرةٍ وضـــلالةٍ عميـــاء

واجعل كتابـــك يـــا كـــريم إمامنـــا　　　ورســـولك المقـــدام للحنفـــاء (٢)

تلكم بعض المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية ، والتي خالف الزبيدي في تقريرها منهج أهل السنة والجماعة .

وأما المسائل التي وافق الزبيدي في تقريرها منهج أهل السنة والجماعة فهي :

---

(١) سلم الوصول إلى علم الأصول لحافظ بن أحمد الحكمي (٣٤/١) ضمن معارج القبول ، تحقيق : عمـــر ابن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٢) همزية الإصلاح لحافظ بن أحمد الحكمي (٥٤٢/٢) ضمن معارج القبول ، تحقيق : عمـــر بـــن محمـــود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

رابعًا : السحر :

وهو في اللغة : كل ما خفي ولطف سببه ، ومنه السَّحور : وهو ما يؤكل في السَّحَر آخر الليل ؛ وذلك لخفائه وعدم ظهوره ، ومنه – أيضًا – قوله ﷺ : « **إن من البيان لسحرًا** » (١) ، فكل ما خفي سببه ، ودَقَّ مأخذه سمي سحرًا (٢) .

والسحر في الاصطلاح : عزائم ورقى وعقد ، وأدوية وعقاقير ، تؤثر في القلوب والأبدان ، فتمرض ، وتقتل ، وتصرف الزوج عن زوجته أو تعطفه عليها (٣) .

والسحر ينقسم – بناءً على التعريف السابق – إلى قسمين (٤) :

١ – عزائم ورقى وعقد :

وهذا يكون بواسطة الشياطين ، بحيث يقوم الساحر بقراءات وتمتمات وطلاسم يتوصل بها إلى استخدام الشياطين للإضرار بالمسحور ، قال تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ . . . الآية ﴾ (٥) .

وهذا شرك ؛ لأنه في الغالب لا يتهيأ للإنسان إلا به ، فالشياطين لا تخدم الإنسان إلا بعد وقوعه في الشرك .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٩) كتاب الطب (٧٦) باب إن من البيان سحرًا (٥١) حديث رقم (٥٧٦٧) .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة (١٣٨/٣) ، والتاج (٥٠٠/٦) ، والتكملة (٥٥٨/٢) .

(٣) انظر : حاشية كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ص (١٨٦) ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٥/٢) .

(٤) انظر : تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ص (٣٨٤) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م ، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٥/٢) .

(٥) سورة البقرة ، آية رقم (١٠٢) .

٢- أدوية وعقاقير :

وهي الواسطة في حصول الضرر بالمسحور ، فتؤثر على بدنه ، وعقله وإرادته ، وميله ، فتجده ينصرف ويميل ، وهو ما يسمى عندهم بالصرف والعطف ، وهذا ليس للشياطين فيه دخل .

وهذا ليس بشرك ، ولكنه عدوان وظلم ، وفاعل ذلك يسمى ساحرًا تجوُّزًا ، ومراعاة للمعنى اللغوي .

وبهذا التقسيم نُخَرِّجُ خلاف العلماء في كفر الساحر من عدمه .

قال سليمان بن عبد الله آل الشيخ (١) :

« وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف ، فإن من لم يُكَفِّر ، لظنه أنه يتأتى بدون الشرك ، وليس كذلك ، بل لا يأتي السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب ، ولهذا سماه الله كفرًا في قوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣) . . . وأما سحر الأدوية والتدخين ونحوه ، فليس بسحر ، وإن سمي سحرًا فعلى سبيل المجاز ، كتسمية القول البليغ والنميمة سحرًا ، ولكنه يكون حرامًا ؛ لمضرته ، يعزر من يفعله تعزيرًا بليغًا » (٤) .

وقال ابن عثيمين :

« التقسيم السابق الذي ذكرناه يتبين به حكم هذه المسألة ، فمن كان سحره

(١) **هو** : سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، من آل الشيخ ، من حفدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، برع في التفسير والحديث والفقه ، ولد سنة مائتين وألف ، ومات مقتولاً سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف . انظر : الأعلام (٢/١٢٩) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٠٢) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (١٠٢) .

(٤) تيسير العزيز الحميد ص (٣٨٤) .

بواسطة الشياطين فإنه يكفر ، ومن كان سحره بالأدوية والعقاقير ونحوها فلا يكفر ، ولكن يعتبر عاصيًا معتديًا » [1] .

والزبيدي عَرَّف السحر بماله اتصال بالشياطين ، فقال عنه :

« وهو العمل بما يقرب فيه إلى الشيطان ، وبمعونة منه ، وأصله صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره ، فكان الساحر لما رأى الباطل في صورة الحق ، وخيل الشيء على غير حقيقته فقد سحر الشيء عن وجهه أي صرفه » [2] .

وهو مع ذلك يرى أن هناك من السحر ما ليس له اتصال بالشياطين ، كالأدوية المزيلة للعقل ونحوها مما ذكرها في أقسام السحر [3] .

ولذلك بعد أن نقل الخلاف عن العلماء في حال الساحر : هل يكفر أم لا ؟ وكذلك في قبول توبته : هل تقبل أم لا ؟ قال :

« وقد ظهر بالآيات والأخبار أن سائر أنواعه كفر ، وقال به كثيرون ، فلا أقل من كونها كبيرة ، لا سيما مع ما ورد فيه من الوعيد الشديد ، والزجر البليغ » [4] .

فظهر بذلك أن الزبيدي يجعل الساحر كافرًا ، إذا كان سحره بواسطة الشياطين ، وأما إذا كان بغير الشياطين فليس بكافر ، ولكنه ارتكب محرمًا ، وكبيرة من الذنوب .

السحر ثابت وموجود :

ذهب الزبيدي إلى أن السحر حق ثابت بالقرآن والسنة ، وله تأثير ، فقال :

« علم السحر حق ثابت ، إذ شهد القرآن له في قصة هاروت وماروت قال تعالى :

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/٦) .

(٢) الإتحاف (١/٢٢٦) .

(٣) انظر : المصدر السابق (١٠/٦٣٦) .

(٤) انظر : المصدر السابق .

﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾ ﴾ (٢)، وقال تعالى : ﴿ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴿٤﴾ ﴾ (٥) والنفاثات : السواحر » (٦) .

واستدل من السنة على أن النبي ﷺ قد سُحِرَ (٧) ، وذكر الطرق في ذلك (٨) .

ولا يشكل على ذلك قول الزبيدي : « وسُمِّي السحر عضْهًا ؛ لأنه كذب وتخييل لا حقيقة له » (٩) .

إذ أنه يريد بذلك أن يشير إلى أن من أنواع السحر : التخيلات والأخذ بالعيون ،

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم (١٠٢) .
(٢) سورة طه ، آية رقم (٦٩) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية رقم (٣) .
(٤) سورة طه ، آية رقم (٦٦) .
(٥) سورة الفلق ، آية رقم (٤) .
(٦) الإتحاف (٣٤٢/١) .
(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٨) كتاب الطب (٧٦) باب السحر (٤٧) حديث رقم (٥٧٦٣) ، وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٧٢/٤) كتاب السلام (٣٩) باب السحر (١٧) حديث رقم (٢١٨٩) ، والحديث من رواية عائشة رضي الله عنها قالت : « سَحَرَ رسول الله ﷺ يهوديٌّ من يهود بني زريق ، يقال له : لبيد بن الأعصم ، قالت : حتى كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله . . . » الحديث .
(٨) انظر : الإتحاف (٣٤٢/١) .
(٩) التاج (٦٦/١٩) .

كما أن قلب الأعيان إلى أعيان أخرى لا يقدر عليه إلا الله ﷻ ، وأما السحر فحقيقته في الأبدان والقلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه (١) .

قال حافظ حكمي :

« قد ثبت وتقرر من هذا وغيره تحقق السحر وتأثيره بإذن الله ، بظواهر الآيات والأحاديث وأقوال عامة الصحابة ، وجماهير العلماء بعدهم رواية ودراية ، فأما القتل به ، والأمراض ، والتفرقة بين المرء وزوجه ، وأخذه بالأبصار فحقيقة لا مكابرة فيها ، وأما قلب الأعيان كقلب الجماد حيوانًا ، وقلب الحيوان من شكل إلى آخر فليس بمحال في قدرة الله ﷻ ولا غير ممكن ، فإنه هو الفاعل في الحقيقة ، وهو الفعال لما يريد ، فلا مانع من أن يحول الله ذلك عندما يلقي الساحر ما ألقى امتحانًا وابتلاء وفتنة لعباده ، ولكن الذي أخبرنا الله تعالى به في الواقع من سحرة فرعون في قصتهم مع موسى إنما هو التخييل والأخذ بالأبصار ، حتى رأوا الحبال والعصي حيات ، فنؤمن بالخبر ونصدقه ولا نتعداه ، ولا نبدل قولاً غير الذي قيل لنا ، ولا نقول على الله ما لا نعلم ، وبالله التوفيق » (٢) .

وقال ابن عثيمين :

« السحر يؤثر بلا شك ، لكنه لا يقلب الأعيان إلى أعيان أخرى ؛ لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله ﷻ وإنما يخيل للمسحور أن هذا الشيء انقلب ، وهذا الشيء تحرك ، أو مشى ، وما أشبه ذلك كما جرى لموسى – عليه الصلاة والسلام – أمام سحرة آل فرعون ، حيث كان يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى » (٣) .

وقول الزبيدي في أن السحر ثابت ، وله حقيقة ، وتأثير في القلوب والأبدان ، هو قول أهل السنة والجماعة .

---

(١) انظر : الإتحاف (٦٣٦/١٠) .

(٢) معارج القبول (٥٤٨/٢) .

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد (٦/٢) .

وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد (١) ، منهم القرطبي (٢) ، فقال :

« ذهب أهل السنة إلى أن السحر ثابت ، وله حقيقة . . . وعلى هذا أهل الحل والعقد ، الذين ينعقد بهم الإجماع ، ولا عبرة مع اتفاقهم بحثالة المعتزلة ، ومخالفتهم أهل الحق » (٣) .

وقول المنكرين لحقيقة السحر مردود ؛ لمخالفته نصوص الكتاب والسنة ، وما تواتر عن الصحابة ، وسلف الأمة ، واتفق عليه المفسرون والمحدثون والفقهاء ، وقال به عامة العقلاء من العرب وغيرهم من سائر الأمم (٤) .

قال الخطابي (٥) :

« السحر ثابت ، وحقيقته موجودة ، وقد اتفق أكثر الأمم من العرب ، والفرس ، والهند ، وبعض الروم على إثباته ، وهؤلاء من أفضل سكان واسطة الأرض ، وأكثرهم علمًا وحكمة ، وقد ذكر الله ﷻ أمر السحر في كتابه في قصة سليمان : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ

---

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (١٥٢/١) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ؛ محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي القرطبي ، المفسر ، صاحب التصانيف والفوائد الكثيرة ، توفي سنة إحدى وسبعين وستمائة . انظر : شذرات الذهب (٣٣٥/٥) ، والأعلام (٣٢٢/٥) ، ومعجم المؤلفين (٥٢/٣) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (٢٧٦/٢) ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

(٤) انظر : بدائع الفوائد لشمس الدين ابن قيم الجوزية (٢٢٧/٢) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ .

(٥) **هو** : أبو سليمان ؛ حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي ، الحافظ ، ولد سنة تسع عشرة وثلاثمائة ، ومات سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٣/١٧) ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٥٤٦/١) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، وشذرات الذهب (١٢٧/٣) ، ومعجم الأدباء (٢٤٦/٤) .

وَمَـٰرُوتَ ﴾ (1) ، وأمر بالاستعاذة منه فقال : ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴿٤﴾ ﴾ (2) وورد في ذلك عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم أخبار كثيرة ، لا ينكرها لكثرتها إلا من أنكر العيان ، وجحدوا الضرورة ، ولذلك فرَّع الفقهاء في كتبهم من الأحكام في السحرة ، وما يلزمهم من العقوبات فيما يأتونه من أفعالهم ، كما فعلوه في سائر الجنايات التي يقترفوها الجناة من أهل العبث والفساد ، ولا يبلغ ما لا أصل له ولا حقيقة ، هذا المبلغ من الشهرة والاستفاضة ، فنفي السحر جهل » (3) .

والمنكرون لحقيقة السحر إنما اعتمدوا على رأيهم الفاسد ، وظنهم الباطل ، من أن الخارق للعادة لا يظهر إلا على يد نبي ؛ إذ الخارق هو الآية على صدقه ، ولو جاز لغيره لحصل اللبس بينهما (4) .

وقولهم هذا ظاهر الفساد والبطلان ؛ إذ أن دلائل الأنبياء ليست محصورة في المعجزات ، بل هي كثيرة جدًا ، منها : ما يعرفه الناس من أحوال الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – الظاهرة ، الدالة على صدقهم (5) .

كما أن الفارق بين آيات الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – وما يفعله السحرة والكهنة والأدعياء واضحة للأنام ، وساطعة لمن نظر فيها بعين التأمل والاستبصار (6) .

فالقول بأن السحر لا حقيقة له ، مكابرة للعيان ، ومجانبة للقول الصواب .

---

(1) سورة البقرة ، آية رقم (١٠٢) .

(2) سورة الفلق ، آية رقم (٤) .

(3) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٢/١٥٠٠) ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

(4) انظر : النبوات لابن تيمية ص (١٧٥) .

(5) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١٤٠) .

(6) انظر : النبوات لابن تيمية ص (٢١٤ – ٢١٦ ، ٤٣٩) وما بعدها .

النبي ﷺ قد سُحِرَ :

ذهب الزبيدي إلى أن النبي ﷺ سُحِرَ ، مستدلاً على ذلك بما ثبت في الصحيحين (١) ثم قال :

« اعلم أن السحر مرض من الأمراض ، وعارض من العلل ، غير قادح في نبوته ، وطاح بذلك طعن الملحدة – قاتلهم الله – وأنه كان يخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله ، فذلك مما يجوز طرقه عليه في أمر دنياه دون ما أمر بتبليغه » (٢) .

والزبيدي يشير بكلامه هذا في الرد على المنكرين لهذا الحديث ، بزعم أنه يحط من منصب النبوة ويشكك فيها ، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع .

على أن هذا الادعاء باطل ؛ لأن الدلائل القطعية قامت على صدقه ﷺ وصحته ، وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ ، والمعجزة شاهدة بذلك ، وتجويز ما قام الدليل بخلافه باطل .

كما أن النبي ﷺ بشر يعتريه ما يعتري البشر في أمور دنياهم ، فيتخيل من أمور الدنيا ما لا حقيقة له – كما يتخيل غيره في المنام ونحوه – وهو غير قادح في نبوته .

والزبيدي وافق أهل السنة في هذه المسألة ، من أن النبي ﷺ سُحِر .

قال القاضي عياض (٣) :

« فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شيء من تبليغه أو شريعته أو يقدح في صدقه ؛ لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا ، وإنما هذا فيما يجوز طرده عليه في أمر دنياه التي لم يبعث بسببها ، ولا فضل من أجلها ، وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر ، فغير بعيد أن يخيل إليه من أمورها ما لا حقيقة له ، ثم ينجلي عنه كما

---

(١) تقدم تخريجه ص (٣٦٣) .

(٢) الإتحاف (١/٣٤٤) .

(٣) **هو** : أبو الفضل ؛ عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبي ، المالكي ، إمام وقته ، مات سنة أربع وأربعين وخمسمائة . انظر : الديباج المذهب (٢/٤٦) ، وشذرات الذهب (٤/١٣٨) .

كان » (١) .

وقال ابن القيم :

« وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث ، متلقى بالقبول بينهم ، لا يختلفون في صحته ، وقد اعتاض على كثير من أهل الكلام وغيرهم ، وأنكروه أشد الإنكار ، وقابلوه بالتكذيب » (٢) .

وقد أجاب العلماء على هذا الحديث بأجوبة ، منها : أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه ، لا على عقله وقلبه واعتقاده (٣) .

وعلى كل فالنبي ﷺ قد سُحِر ، وذلك بدلالة الكتاب ، حيث أنزل عليه ﷺ سورة الفلق رقية له من سحره ، وهذا باتفاق المفسرين (٤) ، كما أن السنة الصحيحة الثابتة قد دلت على تعرضه لذلك (٥) .



---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي – بشرح القاري – (٣٣٣/٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (٢٢٣/٢) .

(٣) انظر : الشفاء – بشرح القاري – (٣٣٤/٢) ، وشرح صحيح مسلم (٢٥١/١٤) ، وفتح الباري (٢٣٧/١٠) .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن (٢٧٦/٢) .

(٥) تقدم تخريجه ص (٣٦٣) .

خامسًا : الكهانة :

وهي حِرْفَةُ الكاهن : وهو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدعي معرفة الأسرار (١) .

فالكاهن يدعي علم الغيب الذي استأثر الله به ، كما قال تعالى : ﴿ **قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ** ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ **عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾** ﴾ (٣) .

والكاهن كافر بالله كفرًا أكبر ؛ لادعائه علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله .

وقد عرَّف الزبيدي به بقوله :

« الكاهن : هو الذي يخبر عن الكوائن في مستقبل الزمان ، ويدعي معرفة الأسرار في المكان .

وقيل : هو الساحر والمنجم إذا ادعى العلم بالحوادث الآتية ، فهو مثل الكاهن ، وفي معناه الرمال » (٤) .

وقد بيَّن الزبيدي أن « تصديق الكاهن بما يخبر به من الغيب كفر ؛ لقوله تعالى : ﴿ **لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ** ﴾ (٥) ، ولقوله عليه السلام : « **من أتى كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**

---

(١) انظر : لسان العرب (٣٦٣/١٣) .

(٢) سورة النمل ، آية رقم (٦٥) .

(٣) سورة الجن ، آية رقم (٢٦ – ٢٧) .

(٤) الإتحاف (٤٥١/٢) .

(٥) سورة النمل ، آية رقم (٦٥) .

ﷺ » [1] » [2] .

وقد نقل الزبيدي عن بعض العلماء الإجماع على حرمة حُلْوان الكاهن ، وهو ما يأخذه على حرفته [3] .

كما أشار إلى واجب ولي الأمر وكل قادر تجاه الكهنة ومن في معناهم ، من السعي في إزالة هؤلاء ، ومنعهم ، والأخذ على أيديهم [4] .

وهذا الذي قرره الزبيدي في الكهانة هو منهج أهل السنة والجماعة .

قال الطحاوي :

« ولا نصدق كاهنًا ولا عرافًا ، ولا من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة » [5] .

وقال حافظ حكمي :

ومَنْ يُصدِّق كاهنًا فقد كفر   بما أتى به النبيُّ المعتبر [6]

قال ﷺ : « **من أتى كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد** ﷺ » [7] .

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/٢٢٥) كتاب الطب (٢٢) باب في الكاهن (٢١) حديث رقم (٣٩٠٤) ، وابن ماجه في سننه (١/٢٠٩) كتاب الطهارة (١) باب النهي عن إتيان الحائض (١٢٢) حديث رقم (٦٣٩) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على أبي داود (٢/٧٣٩) برقم (٣٣٠٤) .

(٢) الإتحاف (٢/٤٥١) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٤٥٢) .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) العقيدة الطحاوية لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ص (٢٠) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٦) سلم الوصول إلى علم الأصول - ضمن المعارج - (٢/٥٦٧) .

(٧) تقدم تخريجه في هامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

والحديث دال على كفر الكاهن عن طريق الأولى ، فإذا كان من سأله عن شيء فصدقه بما يقول كفر ، فكيف بالكاهن نفسه فيما ادعاه ؟! (١) .

وقد حذر الشارع عن مجرد إتيان الكهان – فضلاً عن تصديقهم – فقال ﷺ : « **من أتى عرَّافًا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة** » (٢) .

وبيَّن ﷺ أن الكهان ليسوا بشيء – وإن كان في كلامهم بعض الحق الذي استرقوه ، فإنهم يخلطون معه مائة كذبة – فقال لمن سأله عن الكهان : « **ليسوا بشيء** » قالوا : يا رسول الله فإنهم يحدثون أحيانًا الشيء يكون حقًا ، قال رسول الله ﷺ : « **تلك الكلمة من الجن يخطفها الجني فيقرُّها في أُذن وليه قَرَّ الدجاجة ، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة** » (٣) .

ونهى ﷺ عن حُلْوان الكاهن – وهو ما يأخذه على تكهنه – ، فعن أبي مسعود الأنصاري (٤) رضي الله عنه : « **نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن** » (٥) .

فالشارع أغلق باب الكهانة ؛ لما فيه من الدجل والكذب ، وتولي الشيطان ،

---

(١) انظر : قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ص (١٤٢) ، تحقيق : بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد ، الرياض ، ومكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، ومعارج القبول (٢/٥٧١) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٣٩٧) كتاب السلام (٣٩) باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٣٥) حديث رقم (٢٢٣٠) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٨) كتاب الطب (٧٦) باب الكهانة (٤٦) حديث رقم (٥٧٦٢) ، ومسلم في صحيحه (٤/١٣٩٦) كتاب السلام (٣٩) باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٣٥) حديث رقم (٢٢٢٨) .

(٤) **هو** : أبو مسعود ؛ عقبة بن عمرو بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري ، شهد العقبة ، واختلف في شهوده بدرًا مع اشتهاره بالبدري ، مات سنة اثنتين وأربعين ، وقيل : غير ذلك . انظر : الاستيعاب (٤/٣١٨) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٨) كتاب الطب (٧٦) باب الكهانة (٤٦) حديث رقم (٥٧٦١) ، ومسلم في صحيحه (٣/٩٧١) باب المساقاة (٢٢) باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور (٩) حديث رقم (١٥٦٧) .

ومنازعة الرحمن في ربوبيته ، من ادعاء الغيب الذي استأثر الله بعلمه ، فلا يعلمه ملك مقرب ، ولا نبي مرسل إلا من طريق الوحي ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (١) .

وقد اعترف الملائكة والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بنفي علم الغيب عنهم - إلا ما أعلمهم الله منه - ؛ إذ هو من صفاته التي استأثر بها ، فقال تعالى عن الملائكة : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ (٢) ، وقال تعالى عن نوح عليه السلام : ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ (٣) ، وقال عن هود عليه السلام : ﴿ قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ ﴾ (٤) ، وقال عن نبينا محمد ﷺ : ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾ (٦) ، وقال - أيضًا - : ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ (٧) ، وغيرها من الآيات الدالة على أن علم الغيب لا يعلمه إلا الله عز وجل وهو من صفات الربوبية ، فلا منازع له فيه .

---

(١) سورة الجن ، آية رقم (٢٦ - ٢٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (٣١ - ٣٢) .

(٣) سورة هود ، آية رقم (٣١) .

(٤) سورة الأحقاف ، آية رقم (٢٣) .

(٥) سورة الأعراف ، آية رقم (١٨٨) .

(٦) سورة الأحقاف ، آية رقم (٩) .

(٧) سورة الأنعام ، آية رقم (٥٠) .

والكاهن قد ادعى علم الغيب - وكذلك يلحق به كل من ادعى معرفة المغيبات ، كالعرَّاف ، والرَّمَّال ، والضارب بالحصى ، والمنجم ، وغيرهم ممن يتكلم في معرفة الأمور الغائبة - وقد عرفت من خلال النصوص السابقة ذم الشارع له ، والنهي عن إتيانه وحلوانه ، وبيان كفره ، وكفر من صدَّقه .

والزبيدي قرر ما قررته هذه النصوص ، فوافق في ذلك منهج أهل السنة والجماعة .



سادسًا : التنجيم :

تفعيل من نَجَمَ الشيء يَنْجُمُ نُجُومًا : إذا ظهر وطلع ، والنجم : الكوكب ، فالتنجيم : هو الوقت المضروب بظهور الكوكب وطلوعه (١) .

وفي الاصطلاح : هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية (٢) .

قال الزبيدي :

« علم النجوم : علم بأحكام يستدل بها إلى معرفة الحوادث الكائنة في عالم الكون من الصلاح والفساد بالتشكيلات الفلكية – وهي أوضاع الأفلاك والكواكب ، كالمقارنة والمقابلة والتثليث والتربيع إلى غير ذلك – » (٣) .

وقد قسمه بعض العلماء إلى أقسام عدة ، يمكن إرجاعها إلى قسمين (٤) ، هما :

١– علم التأثير :

وهو ثلاثة أقسام :

أ– أن يعتقد أن هذه النجوم مؤثرة فاعلة بذاتها ، فهذا شرك أكبر .

ب– أن يجعلها سببًا يدعي به علم الغيب ، فهذا كفر أكبر ؛ لادعائه علم الغيب ، كأن يقول : هذا الإنسان سيكون سعيدًا ؛ لأنه ولد في النجم الفلاني ، وذاك ستكون حياته شقاء ؛ لأنه ولد في النجم الفلاني .

---

(١) انظر : الصحاح (٢٠٣٩/٥) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (١٩٢/٣٥) ، وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب (٥٢٧/٢) ، تحقيق : الدكتور الوليد بن عبد الرحمن آل فريان ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٣) الإتحاف (٣٤٨/١) .

(٤) انظر : القول المفيد على كتاب التوحيد (١٠٢/٢) ، والمدخل للبريكان ص (١٤٦) ، والتنجيم والمنجمون – وحكمهم في الإسلام – لعبد المجيد بن سالم المشعبي ص (٣٤) ، مكتبة الصديق ، الطائف ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

ج- أن يعتقد أنها سبب لحدوث الخير والشر ، فهذا شرك أصغر .

٢- علم التسيير :

وهذا ينقسم إلى قسمين :

أ- أن يستدل بسيرها على المصالح الدينية ، فهذا مطلوب ، كالاستدلال على جهة القبلة ، وأوقات الصلوات .

ب- أن يستدل بسيرها على المصالح الدنيوية ، فهذا لا بأس به ، وهو نوعان :

- أن يستدل بها على الجهات ، وهذا جائز ، قال تعالى : ﴿ وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ (١) .

- أن يستدل بها على الفصول ، وهو ما يعرف بتعلم منازل القمر ، فهذا كرهه بعض السلف ، وأباحه آخرون ، وهو الصحيح .

وخلاصة الأمر :

أن علم النجوم متى ما استُدِلَّ به على أن النجوم مؤثرة ، أو سبب في الحصول أو ادعي بها الغيب ، حرم الاشتغال به .

ومتى ما استُدِلَّ به بأمور حسية أو مشاهدة أو معلومة ، هيأها الله تعالى لعباده ؛ لمعرفة ما يحتاجون إليه من أمور دينهم ودنياهم ، فهذا جائز لا بأس به ، والله أعلم (٢) .

والزبيدي قسم علم النجوم إلى ثلاثة أقسام ، مفادها يرجع إلى ما ذكرناه سابقًا ، فقال :

« وهو عند الإطلاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) سورة النحل ، آية رقم (١٦) .

(٢) انظر : معالم السنن لأبي سليمان الخطابي (٤/٢٣٠) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

قسم حسابي : وهو يقيني في علمه شرعًا ، وقد نطق القرآن بأن سير الكواكب محسوب إذ قال تعالى : ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ ﴾ (١) ، أي : يجريان بحسبان وتقدير لا يعلمه إلا من أطلعه من خلقه عليه . . . وقال تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩ ﴾ (٢) . . .

والثاني : قسم طبيعي ، كالاستدلال بانتقال الشمس في البروج الفلكية على تغير الفصول بالحر والبرد والاعتدال ، وهذا ليس بمردود شرعًا أيضًا .

والثالث : قسم وهمي ، ويسمى علم الأحكام . . . حاصله يرجع إلى الاستدلال على الحوادث الكونية بالأسباب من اتصال الكواكب بطريق العموم والخصوص ، وهذا لا استناد له إلى أصل شرعي ، فهو مردود شرعًا » (٣) .

وقد أورد اعتراضًا لمن أشكل عليه عدم جواز القسم الثالث ، وأجاب عن ذلك الاعتراض ، فقال :

« فإن قيل : لِمَ لا يجوز أن يكون بعض الأجرام العلوية أسبابًا للحوادث السفلية ، فيستدل المنجم العاقل من كيفية حركات النجوم باختلاف مناظرها وانتقالاتها من برج إلى برج على بعض الحوادث الكائنة قبل وقوعها ، كما يستدل الطبيب الحاذق بكيفية حركة النبض على حدوث العلة قبل وقوعها .

يقال : يمكن هذا على طريق إجراء العادة ، أن يكون بعض الحوادث سببًا لبعضها ، لكن لا دليل فيه على كون الكوكب أسبابًا وعللاً للسعادة والنحوسة لا حسًا ولا عقلاً ولا سماعًا » (٤) .

---

(١) سورة الرحمن ، آية رقم (٥) .

(٢) سورة يس ، آية رقم (٣٩) .

(٣) الإتحاف (١/٣٤٨) .

(٤) المصدر السابق (١/٣٥٠) .

ثم ذكر طائفة من النصوص في الإمساك عن النجوم وعدم الاشتغال بها على الوجه المذموم ، منها :

قوله ﷺ : « **إذا ذكر القدر فأمسكوا ، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا ، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا** » (١) .

وقوله ﷺ : « **أخاف على أمتي ثلاثًا : حيف الأئمة ، وإيمان بالنجوم ، وتكذيب بالقدر** » (٢) ، قال الزبيدي : « والرواية إيمانًا وتكذيبًا بالنصب فيهما ، وإنما نكر إيمانًا ليفيد الشيوع ، فيدل على التحذير من التصديق بأي شيء كان من ذلك جزئيًا أو كليًا مما كان من أحد ، فسمى علم النجوم وهو علم التأثير لا التسيير فإنه غير ضار كما تقدم » (٣) .

وقال في قوله ﷺ عند رؤية الهلال : « **ربي وربك الله** » (٤) :

« هذا تنزيه للخالق أن يشاركه في تدبير ما خلق شيء ، وفيه رد للأقاويل الداحضة في الآثار العلوية بألطف إشارة » (٥) .

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/١٠٨) ، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع (١/١٥٥) برقم (٥٤٥) .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٧٩٥) ، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، وصححه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٣/١١٨) برقم (١١٢٧) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٣) الإتحاف (١/٣٥١) .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٥/٤٧٠) كتاب الدعوات (٤٩) باب ما يقول عند رؤية الهلال (٥١) حديث رقم (٣٤٥١) وقال : حديث حسن .

(٥) الإتحاف (٥/٣٦٦) ، وانظر في بيان فساد صناعة التنجيم والرد على شبه المنجمين : التنجيم والمنجمون ص (١٦٩ - ٢٥٢) ، وتقويم الزمان لإرشاد ذوي الألباب لمعرفة مبادئ السنين والشهور من طريق الحساب لعبد الله بن إبراهيم السليم ص (٩٥ - ١٠٢) ، المطابع الأهلية للأوفست ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

وقد ذكر الزبيدي في علم النجوم المذموم أبياتًا فقال :

علم النجوم على العقول وبال **وطلاب شيء لا ينال ضلال**
ماذا طلا بك علم شيء غيبت **من دونه الخضراء ليس ينال**
هيهات ما أحد بغامض فطنة **يدري متى الأرزاق والآجال**
إلا الذي من فوق عرش ربنا **فوجهه الإكرام والإجلال** (١)

وختم الزبيدي الكلام على علم النجوم ، ببيان علة التحريم في الاشتغال به ، من أنه مضر بأكثر الخلق ؛ لما يقع في نفوسهم من أن الكواكب هي المؤثرة ، وكذلك فإن أحكام النجوم غالبها تخمين محض ، كما أنه لا فائدة فيه ؛ لأن المقدر مكتوب وسيقع ، من موت وحياة ، وسعادة وشقاوة ، وغير ذلك ، فالعبد عليه أن يشغل وقته بالعمل الصالح ، لا الحرص على ما سيحدث غدًا (٢) .

والزبيدي وافق في تقريره ما يتعلق بالنجوم منهج أهل السنة والجماعة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« النجوم التي من السحر نوعان :

أحدهما : علمي ، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث ، من جنس الاستقسام بالأزلام .

الثاني : عملي ، وهو الذي يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية ، كطلاسم ونحوها ، وهذا من أرفع أنواع السحر ، وكل ما حرمه الله ورسوله فضرره أعظم من نفعه » (٣) .

وقال في موضع آخر ردًا على من زعم أن علم النجوم صنعة إدريس عليه السلام :

---

(١) الإتحاف (٣٥٢/١) .
(٢) انظر : المصدر السابق .
(٣) مجموع الفتاوى (١٧١/٣٥) .

« رابعًا : لا ريب أن النجوم نوعان : حساب وأحكام .

فأما الحساب فهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب ، وصفاتها ، ومقادير حركاتها ، وما يتبع ذلك ، فهذا في الأصل علم صحيح لا ريب فيه ، كمعرفة الأرض وصفتها ، ونحو ذلك . . . فإن كان أصل هذا مأخوذًا عن إدريس فهذا ممكن ، والله أعلم بحقيقة ذلك . . .

وأما الأحكام التي هي من جنس السحر فمن الممتنع أن يكون نبي من الأنبياء كان ساحرًا ، وهم يذكرون أنواعًا من السحر ، ويقولون : هذا يصلح لعمل النواميس أي : الشرائع والسنن ، ومنها ما هو دعاية الكواكب ، وعبادة لها ، وأنواع من الشرك الذي يعلم كل من آمن بالله ورسوله بالاضطرار أن نبيًا من الأنبياء لا يأمر بذلك ولا علمه » [1] .

وقال ابن رجب [2] :

« علم التأثير باطل محرم ، وفيه ورد الحديث المرفوع : « **ومن اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر** » [3] ، خرجه أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعًا . . .

وأما علم التسيير ، فإذا تعلم منه ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطريق كان جائزًا عند الجمهور ، وما زاد عليه فلا حاجة إليه ، وهو يشغل عما هو أهم منه » [4] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/١٨١) ، وانظر : التنجيم والمنجمون ص (٩٢ - ١٠٦) .

(٢) **هو** : أبو الفرج ؛ عبد الرحمن بن أحمد بن أبي أحمد رجب عبد الرحمن البغدادي الدمشقي الحنبلي ، اشتهر بابن رجب ، وهو صاحب التصانيف المفيدة ، مات سنة خمس وتسعين وسبعمائة . انظر : شذرات الذهب (٦/٣٣٩) ، وهدية العارفين (١/٥٢٧) ، والبدر الطالع (١/٣٢٨) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤/٢٢٦) كتاب الطب (٢٢) باب في النجوم (٢٢) حديث رقم (٣٩٠٥) ، وحسنه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٤٣٥) برقم (٧٩٣) .

(٤) فضل علم السلف على الخلف لأبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي ص (٢٠) ، تحقيق : محمد عبد الحكيم القاضي ، دار الحديث ، مصر .

ولقد أبطل الشارع ما عليه أمر الجاهلية من اعتقاد في النجوم من أنها المؤثرة ، أو السبب في حصول الأمطار ونحو ذلك ، فقال ﷺ : « **أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن : الفخر في الأحساب ، والطعن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة** » (١) ، وقال ﷺ بعد صلاة الصبح على إثر سماء كانت من الليل : « **هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته ، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا ، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب** » (٢) .

ولقد تفشت هذه الخصلة الجاهلية عند طبقة من العوام ، والفلكيين ، حيث ينسبون المطر إلى بعض الكواكب أو إلى بعض الظواهر الطبيعية ، كالمنخفضات الجوية أو المناخ ونحوه (٣) ، وكذلك « ما يذكر في بعض كتب التوقيت : وقل أن يخلف نوؤه ، أو : هذا نوؤه صادق ، وهذا لا يجوز ، وهو الذي أنكره الله ﷻ على عباده ، وهذا شرك أصغر ، ولو قال : بإذن الله ، فإنه لا يجوز ؛ لأن كل الأسباب من الله » (٤) .

ولذلك وجب التنبيه على هذا الخطأ العظيم ، والبلاء الجسيم ، ولقد أجاد الزبيدي وعلماء السنة في الكشف عن التنجيم ، وبيان الحق فيه ، كما قد عرفت .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٣٦/٢) كتاب الجنائز (١١) باب التشديد في النياحة (١٠) حديث رقم (٩٣٤) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠٦) كتاب الاستسقاء (١٥) باب قول الله تعالى : ﴿ **وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (٢٨) حديث رقم (١٠٣٨) ، ومسلم في صحيحه (٨٢/١) كتاب الإيمان (١) باب بيان كفر من قال : مطرنا بالنوء (٣٢) حديث رقم (٧١) .

(٣) انظر : الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد للدكتور صالح بن فوزان الفوزان (٩٤/١) ، الرئاسة العامة للإفتاء ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ ، وبهجة الناظرين شرح رياض الصالحين لسليم بن عيد الهلالي (٢١٦/٣) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، وشرح المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية للدكتور يوسف بن محمد السعيد (٦٧٥/٢) ، دار المؤيد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد (١٢٩/٢) .

سابعًا : الطيرة :

وهي في اللغة : « بكسر الطاء ، وفتح الياء - وقد تسكن - وهي التشاؤم بالشيء ، وهو مصدر تطَيَّر » (١) .

قال الزبيدي :

« الطَّيْرُ : الاسم من التَّطَيُّر . . . والطَّيْرُ : الحَظُّ . . . والطَّيْرُ : الشُّؤْمُ » (٢) .

فأصل التطير مأخوذ من الطير ؛ وذلك أن العرب إذا أراد أحدهم سفرًا أو حاجة ، فرأى الطير ، طار جهة اليمين ، أقدم على ما عزم عليه ومضى ، تيمنًا به ، وإن رآه طار جهة اليسار أحجم عما عزم عليه ، وتركه تشاؤمًا ، واعتقادًا أن سوءًا سيصيبه ، وربما كان أحدهم يزجر الطير ليطير فيعتمدها ، وكانوا يسمونه بالسانح والبارح ، والسانح : ما ولاك ميامنه - بأن يمر عن يسارك إلى يمينك - والبارح بالعكس ، وكانوا يتيمنون بالسانح ، ويتشاءمون بالبارح ، ثم توسعوا في ذلك حتى شمل : الأشخاص والأماكن والأزمان ، ولم تقتصر على الطير فقط (٣) .

ولهذا يمكن أن نعرف التطير في الاصطلاح بأنه : ما أمضاك أو ردك من مرئي أو مسموع أو معلوم (٤) .

فالمرأي : كما لو رأى طيرًا فتشاءم لكونه موحشًا ، والمسموع : مثل من هَمَّ بأمر فسمع صوت غراب أو غيره ، والمعلوم : كالتشاؤم ببعض الأزمان من الشهور والأيام ،

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٥٢/٣) .

(٢) انظر : التاج (١٥٧/٧) .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٥٢/٣) ، ومفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٢٧٢/٣) ، تحقيق : علي بن حسن ابن عبد الحميد الحلبي الأثري ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، والتاج (١٥٤/٧) .

(٤) انظر : القول المفيد على كتاب التوحيد (٧٧/٢) .

وكذلك التشاؤم ببعض الأسماء - فهذه لا ترى ولا تسمع - (١) .

والتطير من خصال الجاهلية ، وقد أكثر شعراؤهم منها ، فقال زهير بن أبي سلمى (٢) :

جرت سنحًا فقلت لها أجيزي	**نوى شمولة فمتى اللقاء** (٣)

وقال عنترة (٤) :

ظعن الذين فراقهم أتوقع	**وجرى بينهم الغراب الأبقع**
حَرقَ الجناح كأن لَحْيَيّ رَأْسِهِ	**جَلَمانَ بالأخيار رهشٌ مولَعُ**
فزجَرته ألا يفرخ عشه	**أبدًا ويصيح واحدًا يتفجع** (٥)

ولقد سرى هذا الداء العضال منذ ذلك الزمان إلى هذا الزمان - ولا سيما في المجتمعات التي يغلب على أهلها الجهل - وأخذ صورًا كثيرة (٦) ، منها :

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٧٧/٢) .

(٢) **هو** : زهير بن أبي سلمة ربيعة بن رباح المزني ، أحد الثلاثة المقدمين على سائر شعراء الجاهلية ، ولد سنة خمسمائة وعشرين ميلادية ، وتوفي قبل مبعث رسول الله ﷺ قبل عام عشر وستمائة ميلادية ، عني بشعره حتى إنه لا يخرج القصيدة إلا بعد عام ، ولذلك عرفت قصائده بالحوليات . انظر : شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الحسين الزوزني ص (١٣٢) ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، وجواهر الأدب في أبيات وإنشاء لغة العرب لأحمد الهاشمي (٤٦/٢) ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ص (٧٥) ، شرحه وقدم له : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٩م .

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى ص (١٤) ، شرحه وقدم له : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٤) **هو** : عنترة بن شداد العبسي ، أحد شعراء الجاهلية ، مات قبيل البعثة ، واشتهر بفنين من فنون الشعر : الغزل والحماسة . انظر : شرح المعلقات السبع ص (١٠٤) ، وجواهر الأدب (٥٢/٢) .

(٥) ديوان عنترة ص (٢٦٢) ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٦) انظر : السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات لمحمد عبد السلام الشقيري ص (١٣٧ - ١٣٨) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، وتحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في =

١- التشاؤم ببعض الأزمان من الشهور والأيام ، كالتشاؤم بشهر صفر وشوال ، ومن الأيام كيوم الجمعة ويوم الأربعاء .

٢- ومنها : التشاؤم ببعض الأماكن ، كالمكان الذي تصيبهم المصائب فيه ، كأن يقتل فيه أحد ما أو غير ذلك .

٣- ومنها : التشاؤم ببعض الأشخاص من ذوي العيب والعاهات ، كالأعور ، والأسود ، والأحدب ، والمجذوم .

٤- ومنها : التشاؤم ببعض الأشجار المتجردة من أغصانها ، وببعض النبات كالياسمين والسفرجل .

٥- ومنها : التشاؤم ببعض الأسماء ، وبتسمية الأبناء على الآباء وهم أحياء .

٦- ومنها : التشاؤم ببعض الأصوات ، كصوت الغراب والبومة ، وصوت المطافي والإسعاف .

٧- ومنها التشاؤم ببعض الألوان ، كالأسود والأزرق .

٨- ومنها : التشاؤم بالمقص إذا كان مفتوحًا ، وبتقليم الأظافر ليلاً ، وبالسباحة ليلاً بقصد النظافة ، وبالضحك الكثير ، وبمشاهدة ما يسوء أول النهار ، وبحكة الرِّجل ، ورفة العين اليسرى ، وبالعطاس ، وبالمرآة المكسورة ، والتعثر في الطريق ، وبقشر البيض والملح . . . إلى غير ذلك من الاعتقادات الخرافية

= الدين لأحمد بن حجر آل بوطامي ص (١١٣) ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ، وتطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات لأحمد بن حجر آل بوطامي ص (٧٤ - ٧٥) ، مطابع علي بن علي ، الدوحة ، والطيرة والفأل في ضوء الكتاب والسنة لمحمود بن خليفة الجاسم ص (١٠٠ -١٠٢) ، دار ابن حزم ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، ورسالة في توضيح ما يجوز من الشؤم وما لا يجوز لنايف بن محمد العتيبي ص (٣١ - ٣٣) ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، والطير والطيرة في القرآن والسنة للدكتورة سهام بنت عبد الله روادي ص (٦١ - ١٠٧) ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

التي تعارف عليها الناس ، فتمسكوا بها على أنها من الدين ، وليست في الحقيقة من الدين في شيء ، وإنما هي إيحاءات شيطانية ، وتصورات عقلانية بعيدة عن الكتاب والسنة . بل الكتاب والسنة جاءا بالنهي عن ذلك كله ، وذمه ، والتحذير منه ، قال تعالى – خبرًا عن أعداء الرسل لرسلهم – : ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨﴾ قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ۚ أَئِن ذُكِّرْتُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ (١) .

قال ابن عطية (٢) :

« قال بعض المتأوِّلين : إن أهل القرية أسرع فيهم الجذام عند تكذيبهم المرسلين ، فلذلك قالوا : ﴿ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ﴾ . . . ومعناه : تشاءمنا بكم ، مأخوذ من الحكم بالطير ، وهو معنى متداول في الأمم ، وقلما يستعمل (تطيرت) إلا في الشؤم ، وأما حكم الطير عند مستعمليه ففي التيمن والشؤم ، والأظهر أن تطير هؤلاء إنما كان بسبب ما دخل قريتهم من اختلاف الكلمة وافتتان الناس ، وهذا على نحو تطير قريش بمحمد ﷺ ، وعلى نحو ما خوطب به موسى عليه السلام . . . وقولهم عليهم السلام : ﴿ قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ﴾ معناه : حظكم وما صار لكم من شر أو خير معكم أي : من أفعالكم وبكسباتكم ، ليس هو من أَجْلنا ولا بسببنا ، بل ببغيكم وكفركم » (٣) .

---

(١) سورة يس ، آية رقم (١٨ – ١٩) .

(٢) **هو** : أبو محمد ؛ عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي ، المفسر ، والفقيه ، والمحدث ، والأديب ، نشأ وتربى في بيت علم وفضل ، ولد سنة إحدى وثمانين وأربعمائة ، ومات سنة إحدى وأربعين وخمسمائة . انظر : الأعلام (٣/٢٨٢) ، ومعجم المؤلفين (٢/٥٩) .

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – المعروف بتفسير ابن عطية – لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (٧/٢٤٠) ، تحقيق وتعليق : الرحالة الفاروق وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العناني ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

وأما السنة فقد وردت في النهي عن الطيرة وما شابهها من الصفر ، والهامة ، والعدوى ، والغول ونحوها مما يقدح في التوكل على الله ﷻ ، أو ينسب التأثير في جلب النفع أو دفع الضر إلى غير الله ﷻ من تلك الأشياء وغيرها ؛ ولذلك نفى الشارع هذا الاعتقاد وأبطله ، وأخبر أنه لا تأثير لتلك الأشياء في جلب نفع أو دفع ضر ، بل الأمر إلى الله ﷻ فلا خالق غيره ، ولا مقدر سواه سبحانه وتعالى .

قال ﷺ : « **الطيرة شرك ، وما منا إلا ، ولكن الله يذهبه بالتوكل** » (١) ، وقال ﷺ : « **لا طيرة ، وخيرها الفأل ، قالوا : وما الفأل ؟ قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم** » (٢) ، وقال ﷺ : « **لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر** » (٣) ، وقال ﷺ : « **لا عدوى ولا طيرة ولا غول** » (٤) ، وقال ﷺ : « **لا عدوى ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ، والدابة** » (٥) .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤٨٦/١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حديث رقم (٣٦٨٦) ، وأبو داود في سننه (٢٣٠/٤) كتاب الطب (٢٢) باب في الطيرة (٢٤) حديث رقم (٣٩١٠) ، والترمذي في سننه (١٣٧/٤) كتاب السير (٢٢) باب في الطيرة (٤٧) حديث رقم (١٦١٤) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في سننه (١١٧٠/٢) كتاب الطب (٣١) باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (٤٣) حديث رقم (٣٥٣٨) ، وقد ذكر كثير من الحفاظ أن جملة : « وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل » من كلام ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٧) كتاب الطب (٧٦) باب الطيرة (٤٣) حديث رقم (٥٧٥٤) ، ومسلم في صحيحه (١٣٩٢/٤) كتاب السلام (٣٩) باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (٣٤) حديث رقم (٢٢٢٣) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٣٠) كتاب الطب (٧٦) باب لا هامة (٥٣) حديث رقم (٥٧٧٠) ، ومسلم في صحيحه (١٣٩٠/٤) كتاب السلام (٣٩) باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر (٣٣) حديث رقم (٢٢٢٠) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٩٢/٤) كتاب السلام (٣٩) باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح (٣٣) حديث رقم (٢٢٢٢) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٧) كتاب الطب (٧٦) باب الطيرة (٤٣) حديث رقم (٥٧٥٣) ، ومسلم في صحيحه (١٣٩٣/٤) كتاب السلام (٣٩) باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (٣٤) حديث رقم (٢٢٢٥) .

وقد عرفنا – فيما سبق – المراد بالطيرة ، أما **الصفر** فقد اختلف في المراد به (١) :

فقيل : المراد بالصفر هو داء يأخذ البطن ، فيصيب الماشية والناس ، وهو أعدى من الجرب عند العرب – أي : أنهم يعتقدون فيه ما يعتقدون في العدوى – فأبطل النبي – عليه الصلاة والسلام – أنها تعدي .

وقيل : المراد بالصفر الشهر – أي شهر صفر – وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يتشاءمون بشهر صفر ، ويقولون : إنه شهر مشؤوم ، فلا يتزوجون فيه ، ولا يسافرون ، فأبطل النبي ﷺ ذلك .

وأما **الهامة** فقد اختلف في المراد بها (٢) – أيضًا – :

فقيل : الهامة مِن نوع الطيور – قيل : هي البومة – كانوا يتشاءمون منها إذا وقعت على بيت أحدهم ، على أنها تنعي صاحب الدار أو أحدًا من أهله ، وقيل غير ذلك .

وقيل : الهامة داء يصيب المريض ، وينتقل إلى غيره – بمعنى أنهم يعتقدون فيها ما يعتقدون في العدوى – .

وأما **العدوى** : فهي انتقال المرض من المريض إلى الصحيح ، وقد اختلف في المراد بنفيها على أقوال (٣) ، أحسنها وأوجهها قول من قال : قوله : « **لا عدوى** » نفي لاعتقاد الجاهلية أن ذلك يعدي بطبعه ، ولم ينف تأثير العدوى بفعل الله وقدره ، فهذا أمر يثبته الواقع ، والأحاديث الأخرى (٤) .

---

(١) انظر : لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ص (١٤٨) ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، وفتح الباري (١٠/١٨١) ، وتيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ص (٤٣٣) ، وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (٢/٥١٥) ، وحاشية كتاب التوحيد ص (٢١٦) .

(٢) انظر : الدر النضيد على أبواب التوحيد لسليمان بن عبد الرحمن الحمدان ص (١٩٠) ، مكتبة الصحابة ، جدة ، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٢/٨١) .

(٣) انظر هذه الأقوال في : مفتاح دار السعادة (٣/٣٦٢ – ٣٧٩) ، وفتح الباري (١٠/١٦٨ – ١٧٢) .

(٤) انظر : السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٧/٢١٦) ، دار الفكر ، وزاد المعاد =

وأما **الغُول** – بالضم – فالمراد به جنس من الجن والشياطين تتلون للمسافر بألوان مفزعة مخيفة ، فتضعف توكله على الله تعالى في الخروج لما أراده ، فنفى النبي ﷺ تأثيرها في ذلك ، وأرشد إلى عدم الالتفات إليها ، لا أنه ينفي وجودها [(١)] .

والزبيدي قد بيَّن أن هذه الأعمال – ونحوها مما سبق من السحر والكهانة والتنجيم وما يلحق بها – من أفعال الجاهلية ، وقد جاء الشرع في النهي عنها ، وذم الاشتغال بها [(٢)] .

فقال في ذم النجوم وما في معناه :

« كانت أهل الجاهلية تفعله ، فكان بعضهم ينظر في النجوم وما في أحكامها من التسديس والتثليث والتربيع والمقابلة ، ومنهم من ينظر في الكف فيخبر عن حوادث كونية ، ومنهم من يخط على الرمل خطوطًا فيخبر به عن غائب ، ومنهم من يزجر الطيور والسوانح والبوارح فيخبر بها عن أمور ستقع ، وكل ذلك حرمها الشارع ، وأبطل الاشتغال بها » [(٣)] .

وبعد أن عَرَّف بالسحر وعلومه قال :

« فكل ما ذكر من ذلك فهو مذموم شرعًا ، لا يباح الاشتغال به » [(٤)] .

وجعل ما يفعل بالمصحف مما يسمونه بفأل المصحف ، وهو أن يفتحوا المصحف

= في هدي خير العباد لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (١٤٨/٤) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة والعشرون ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م ، ولطائف المعارف ص (١٣٨) ، والآداب الشرعية والمنح المرعية لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (٣٦٣/٣) ، دار أحد .

(١) انظر : الدر النضيد على أبواب التوحيد ص (١٩١) ، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٨٧/٢) .

(٢) انظر : التاج (٤٥٥/٦ – ٤٥٦) ، (١٥٤/٧ – ١٥٥) ، (٣٩٨/١٤) ، (٥٥٧/١٥ ، ٥٦٣) ، (٧٧١/١٧) ، (٥٤٣/١٨) ، (٦٦٤/١٩) ، والتكملة (١٦٦/٤) وغيرها من المواضع .

(٣) الإتحاف (٣٣٢/٨) .

(٤) المصدر السابق (٢٢٦/١) .

وينظرون في أول الصحيفة أي حرف وافق من الحروف المركبة من (تسخلاكم) حكموا بأنه غير مستحسن ، وفي سائر الحروف بخلاف ذلك ، من أن هذا تلاعب بالقرآن (١) .

ثم قال :

« ولإبطال هذه الأشياء جعل النبي ﷺ صلاة الاستخارة ، وبعدها الدعاء المأثور كما هو المشهور ، وقد ورد ما خاب من استخار ولا ندم من استشار » (٢) .

ثم نقل عن ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية بيان الواجب على ولي الأمر تجاه هذه الأعمال ، فقال :

« وقال شارح الطحاوية : الواجب على ولي الأمر ، وكل قادر أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجمين والكهان والعرافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى والقرع والفالات ، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت أو الطرقات أن يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك . . . » (٣) .

ثم قال الزبيدي بعد ذلك :

« وبالجملة ، فالعلم بالغيب أمر تفرد به سبحانه ، ولا سبيل إليه للعباد إلا بإعلام منه وإلهام بطريق المعجزة أو الكرامة أو إرشاد إلى الاستدلال بالأمارات فيما يمكن فيه ذلك » (٤) .

هذا ، وقد وجه الزبيدي ما ورد في الحديث من أن : « **الشؤم في ثلاث : المرأة ، والدار ، والدابة** » (٥) ، على أن هذا ليس فيه إثبات الشؤم ، بل نفيه ، بمعنى : أنه لو كان الشؤم في شيء لكان في هذه الأشياء الثلاثة التي يخاف عاقبتها ، ودليل ذلك

---

(١) الإتحاف (٤٥٢/٢) .

(٢) المصدر السابق (٤٥٢/٢) .

(٣) المصدر السابق (٤٥٢/٢) ، وانظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٧٦٣) .

(٤) الإتحاف (٤٥٣/٢) .

(٥) تقدم تخرجه ص (٣٨٥) .

- الرواية الأخرى - وهي قوله ﷺ : « **إن يكن من الشؤم شيء حق ، ففي الفرس والمرأة والدار** » (1) .

قال الزبيدي :

« والشؤم : بالضم ، ولا يعتد بالإطلاق لشهرته ولِرَسْمِهِ بالواو ، ضد اليُمْنِ ، ومنه الحديث : « **إن كان الشؤم ففي ثلاث** » معناه : إن كان فيما يكره عاقبته ، ويخاف ، ففي هذه الثلاث » (2) .

وهذا أحد الأقوال في المسألة ، وهناك أقوال أخرى - وُجِّهَ بها الحديث - ذكرها الزبيدي وغيره (3) .

وقد أشار الزبيدي إلى الفرق بين الفأل والطيرة ، من أن الطيرة تكون عن سوء ظن بالله ﷻ مع ما فيها من تعلق الإنسان بالمتطير به ، وضعف توكله على الله ﷻ ، بينما الفأل يزيد في ثقة العبد بربه - تبارك وتعالى - وحسن ظنه به ، وهو أمر مطلوب على كل حال (4) .

ولقد كان من هدي النبي ﷺ التفاؤل بالكلمة الحسنة الصالحة الطيبة ، فكان يعجبه إذا خرج لحاجة أن يسمع : يا راشد ، يا نجيح (5) .

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٩٤/٤) كتاب السلام (٣٩) باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (٣٤) حديث رقم (٢٢٢٥) .

(2) التاج (٣٧٩/١٦) .

(3) انظر : شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٣١٣/٤) ، تحقيق : محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ومفتاح دار السعادة (٣٣٢/٣ - ٣٤٤) ، ولطائف المعارف ص (١٤٩ - ١٥٠) ، وفتح الباري (٧٢/٦ - ٧٤) ، والإتحاف (٢٧٢/٧) .

(4) انظر : فتح الباري (٢٢٥/١٠) ، والإتحاف (٦٢٤/١٤) ، والتاج (٥٦٣/١٥) ، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٨٩/٢) .

(5) أخرجه الترمذي في سننه (١٣٨/٤) كتاب السير (٢٢) باب ما جاء في الطيرة (٤٧) حديث رقم (١٦١٦) وقال : حديث حسن غريب صحيح .

كما أنه ﷺ كان لا يتطير من شيء ، وكان إذا بعث عاملاً ، سأل عن اسمه ، فإذا أعجبه اسمه فرح به ، ورؤي بشر ذلك في وجهه ، وإن كره اسمه رؤي كراهية ذلك في وجهه [1] .

وقد أرشد الزبيدي مَنْ عَرَضَ له التطير ، أن يتوكل على الله ، ويمضي فيما عزم عليه ، يقول – كما في الحديث – : « **اللهم لا خير إلا خيرك ، ولا طير إلا طيرك ، ولا إله غيرك** » [2] .

بهذا تم ما يتعلق بالمطلب الثاني : توحيد الألوهية ، ويليه المطلب الثالث : توحيد الربوبية .



(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٣٦/٤) كتاب الطب (٢٢) باب في الطيرة (٢٤) حديث رقم (٣٩٢٠) وحسنه ابن حجر كما في الفتح (٢٢٦/١٠) ، وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود (٧٤٢/٢) برقم (٣٣١٩) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٨٩/٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما برقم (٧٠٤٢) ، وصححه أحمد شاكر كما في شرحه للمسند (١٠/١٢) برقم (٧٠٤٥) دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة .



المطلب الثالث

توحيد الربوبية

توحيد الربوبية هو : إفراد الله تعالى بأفعاله ، كالخلق ، والملك ، والتدبير ، وغير ذلك [1] .

وقد أقر به جميع البشر قاطبة حتى المشركين ، كما حكى الله ﷻ عنهم ذلك في الكتاب الكريم في مواضع كثيرة ، منها : قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾** ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾** ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾** ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾** ﴾ [5] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿٩﴾** ﴾ [6] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**

---

(١) انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٨/١) ، جمع وترتيب : فهد ابن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ ، وتوحيد الربوبية وتوحيد الإلهية ومذاهب الناس بالنسبة إليهما لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ص (٢٧) ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، والنهج الرشيد على القول السديد لمحمد ابن عبد الرحمن آل إسماعيل ص (٣٢) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(٢) سورة العنكبوت ، آية رقم (٦١) .

(٣) سورة العنكبوت ، آية رقم (٦٣) .

(٤) سورة لقمان ، آية رقم (٢٥) .

(٥) سورة الزمر ، آية رقم (٣٨) .

(٦) سورة الزخرف ، آية رقم (٩) .

﴿٨٧﴾ ﴾ (١) ، إلى غير ذلك من الآيات .

فتوحيد الربوبية قد فطرت القلوب « على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات ، كما قالت الرسل عليهم السلام فيما حكى الله عنهم : ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٢) » (٣) .

وهذا الإقرار لم يعهد عن أحد من بني آدم ذهب إلى نقيضه إلا ما عرف عن فرعون من تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع ، بل قد ادعى ذلك كما قال الله تعالى عنه : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾ ﴾ (٤) ، ولكن مع إنكار فرعون لربوبية الله عز وجل إلا أن ذلك كان في الظاهر ، أما في الباطن فقد كان فرعون وقومه مقرين بذلك ، مستيقنين به ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ (٥) ، وأخبر سبحانه وتعالى عن موسى عليه السلام أنه قال له : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ (٦) .

ففرعون في الحقيقة مقر بتوحيد الربوبية ، وإن كان في الظاهر منكرًا له ، وهذا يدل على أنه لم ينازع أحد من بني آدم في أصله ، وإنما نازعوا في بعض تفاصيله .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« كل واحد من وحدانية الربوبية ، والإلهية ، وإن كان معلومًا بالفطرة الضرورية البديهية ، وبالشرعية النبوية الإلهية ، فهو – أيضًا – معلوم بالأمثال الضرورية التي هي المقاييس العقلية ، لكن المتكلمون إنما انتصبوا لإقامة المقاييس العقلية على توحيد الربوبية ،

(١) سورة الزخرف ، آية رقم (٨٧) .

(٢) سورة إبراهيم ، آية رقم (١٠) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٦) .

(٤) سورة النازعات ، آية رقم (٢٤) .

(٥) سورة النمل ، آية رقم (١٤) .

(٦) سورة الإسراء ، آية رقم (١٠٢) .

وهذا لم ينازع في أصله أحد من بني آدم ، وإنما نازعوا في بعض تفاصيله ، كنزاع المجوس ، والثنوية ، والطبيعية ، والقدرية ، وأمثالهم من ضلال المتفلسفة والمعتزلة ، ومن يدخل فيهم » [1] .

ويؤكد ابن أبي العز كلام شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله :

« ولما كان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال ، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثَمَّ خالقًا خلق بعض العالم كما يقوله الثنوية في الظلمة ، وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان ، وكما يقوله الفلاسفة الدهرية في حركة الأفلاك أو حركات النفوس أو الأجسام الطبيعية ، فإن هؤلاء يثبتون أمورًا محدثة بدون إحداث الله إياها ، فهم مشركون في بعض الربوبية » [2] .

إذًا فتوحيد الربوبية قد فطرت عليه القلوب ، وأقرت به النفوس ، إذ كل ما في الوجود يدل على بديع صنعه ، وإتقان فعله ، وتفرده عن خلقه .

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد [3]

ولذلك لم يتكلم العلماء في ذلك كثيرًا ، ولم يفصلوا فيه تفصيلاً إلا بعد أن نبغت نابغة من المتكلمة ، والمتفلسفة ، ومن نحا نحوهم ممن أضاع وقته ، وشرد بذهنه ، وأتعب نفسه في إثبات الربوبية مقتصرًا على المقاييس العقلية أو معوِّلاً عليها ، فكان نتيجة ذلك أن رجعوا بالخسران ، والتخبط ، والضلال ، حتى ظن بعضهم أنه هو التوحيد المطلوب ، وليس هو كذلك .

والزبيدي مضطرب في كلامه في هذا الموضوع – كعادته – ، فهو يفسر توحيد الألوهية بمعنى الربوبية ، إلا أنه يتناقض ويفسره مرة أخرى بمعنى الألوهية ، كما سيتضح

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٣٧) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص (٣٨) .

(٣) ديوان أبي العتاهية ص (١١٢) ، قدم له وشرحه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

ذلك من خلال دراسة المسألتين التاليتين ، وهما :

المسألة الأولى : إثبات الوحدانية في الربوبية .

المسألة الثانية : الفطرة .

وإليك رأي الزبيدي في هاتين المسألتين .



المسألة الأولى : إثبات الوحدانية في الربوبية :

رأي الزبيدي :

اقتفى الزبيدي طريقة المتكلمين في إثبات الوحدانية لله تعالى في ربوبيته ، حيث إنه :

١- فسر كلمة (إله) بالربوبية ، من استغناء الرب عن غيره ، وافتقار غيره إليه ونحو ذلك مما يوافق فيه أهل الكلام الذين فسروا هذه الكلمة بالقادر على الاختراع .

قال الزبيدي :

« معنى : لا إله إلا الله : لا مستغني عن كل ما سواه ، ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله ، ومعنى الألوهية : استغناء الإله عن كل ما سواه ، وافتقار كل ما عداه إليه » (١) .

وفي موضع آخر يفسر قول الله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ (٢) ، فيقول :

« فشهادة الله بذلك : إعلامه وبيانه وحكمه ، وشهادة الملائكة ومن معهم : إقرارهم بذلك ، وقد بينها بعضهم بعبارة أخرى فقال : شهادة الله بوحدانيته هي : إيجاد ما يدل على وحدانيته في العالم وفي نفوسنا » (٣) .

فالزبيدي يحمل الآية على توحيد الربوبية ، وهذا - الخطأ - ليس بغريب منه إذا عرفنا أنه يجعل التوحيد المطلوب هو توحيد الربوبية ، حيث يعرف التوحيد بقوله :

« التوحيد ، وهو اعتقاد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال » (٤) .

---

(١) الإتحاف (٢٦/٢) .
(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (١٨) .
(٣) الإتحاف (١٠٠/١) .
(٤) المصدر السابق (٢٠١/٢) .

فأين توحيد الألوهية في التعريف ؟!!! .

ويؤكد الزبيدي على أن التوحيد المطلوب هو توحيد الربوبية ، فينقل – مقررًا – عن بعضهم قوله :

« إن التوحيد : هو نفي القسيم لذاته ، ونفي الشبيه في حقه وصفاته ، ونفي الشريك معه في أفعاله ومصنوعاته » [1] .

ولذلك نجد الزبيدي يقع في الخطأ ، حينما يقدر الخبر في كلمة التوحيد بـ (موجود) ، حيث يقول تحت عنوان : مهمة وفيها فوائد :

« السادسة : المنفي بلا قد يكون وجودًا لاسم نحو : لا إله إلا الله ، والمعنى : لا إله موجود أو معلوم إلا الله » [2] .

والزبيدي يُصِرُّ على هذا التقدير – كما جاء عنه في أكثر من موضع – مع إشارته إلى أن المعنى غير متوقف عليه – أي على التقدير – والتقدير بكلمة (موجود) لا كلمة (حق) ؛ لأنه كما عرفت يفسر كلمة التوحيد بما يدل على الربوبية لا الألوهية ، فيقول :

« ومنها [أي : تعيين تقدير المحذوف] الصناعة النحوية ، فقد توجب التقدير ، وإن كان المعنى غير متوقف عليه ، كقولهم في لا إله إلا الله : إن الخبر محذوف أي : موجود .

وقد أنكره الفخر الرازي وقال : هذا كلام لا يحتاج إلى تقدير ، وتقدير النحاة فاسد ؛ لأن نفي الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدة ، فإنها إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القيد ، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر .

---

(١) الإتحاف (٣٨١/١) .

(٢) التاج (٤٠٦/٢٠) .

ورُدَّ بأن تقدير موجود يستلزم نفي كل إله غير الله قطعًا ، فإن العدم لا كلام فيه ، فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة ، ثم لا بد من تقدير خبر لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهر أو مقدر ، وإنما يقدر النحوي لأجل أن يعطي القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهومًا » (١) .

ومع ذلك نجد الزبيدي – في مواضع أخرى – يجعل معنى كلمة التوحيد : لا معبود بحق إلا الله ، فيقول :

« ولا إله إلا الله ، كلمة تدل على التوحيد ؛ إذ معناها لا معبود بحق إلا الله » (٢) .

كما أنه يشير – أيضًا – إلى أن هذه الكلمة لا تنفع قائلها بمجرد النطق فقط ، بل لا بد مع النطق بها من وجود الإخلاص والصدق ، فيقول :

« جماعة يقولون بلسانهم : لا إله إلا الله ، ولكن حملهم على ذلك خوف أو استظهار بالمسلمين ، وتحمل بهم ، واستمداد من مالهم ، أو لأجل التعصب بنصرة مذهب الآباء ، وهؤلاء إذا لم تحملهم الكلمة على الكمال الصالح فلا تخرجهم الكلمة عن الظلمة إلى النور ، بل أولياؤهم الطاغوت ، يخرجونهم من النور إلى الظلمات ، أما من أثرت فيه الكلمة بحيث ساءته سيئته ، وسرته حسنته ، فهو خارج من محض الظلمة ، وإن كان كثير المعصية » (٣) .

وقال في موضع آخر في بيان فضل كلمة التوحيد ، من أن أهلها ليس عليهم وحشة في قبورهم ولا في النشور :

« يعني من نطق بها عن صدق وإخلاص ، فمن قدم على ربه وهو مصر على الذنوب فليس من أهل هذه الكلمة ، بل من أهل قولها ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ

(١) الإتحاف (٥/١٦١) .
(٢) المصدر السابق (١١/٩٧) .
(٣) المصدر السابق (١٠/٤١٢) .

أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ (١) ، أي : عن صدق لا إلـه إلا الله ، و لم يقل عما كانوا يقولون » (٢) .

وقد أصاب الزبيدي حينما أشار إلى أن معنى كلمة التوحيد : لا معبود بحق إلا الله ، كما أحسن حينما نبَّه على أن كلمة التوحيد لا تنفع قائلها إلا إذا توفرت شروطها من الصدق والإخلاص وغيرها .

إلا أن الزبيدي مع ذلك يخدش توحيد الألوهية – كما سبق بيانه في المطلب المتقدم – ؛ لأنه في الحقيقة يرى أن التوحيد المطلوب هو توحيد الربوبية ، ولذلك فَسَّر عدم الإشراك في الألوهية بعدم الإشراك في أفعال الربوبية من التدبير والخلق ونحو ذلك ، فقال :

« والمراد من التوحيد هنا : عدم التشريك في الألوهية وخواصها ، كتدبير العالم ، واستحقاق العبادة ، وخلق الأجسام » (٣) .

فالزبيدي – وأضرابه من المتكلمين – يجعل الربوبية هو معنى الألوهية ، كما أن الإله هو الرب ؛ ولذلك اعتنى بالربوبية على أنه التوحيد المطلوب ، والذي من مقتضياته : إفراد الله تعالى في الألوهية – وهو توحيد العبادة – الذي يُسَلِّم به الزبيدي في الجملة ، ولذلك وقع منه المخالفة في هذا التوحيد – أي : توحيد العبادة – على ما سبق بيانه في المطلب المتقدم .

وبهذه المنهجية وافق الزبيدي أهل الكلام في توحيد الربوبية .

٢- كما وافقهم في طريقة الاستدلال على وجود الله تعالى عن طريق حدوث الأجسام ، كما استدل بآيات من القرآن الكريم على ذلك – وسأذكرها قريبًا إن شاء الله تعالى – .

---

(١) سورة الحجر ، آية رقم (٩٢ – ٩٣) .

(٢) الإتحاف (١٩٩/٥) .

(٣) المصدر السابق (١٤٦/٢) .

والزبيدي يركز في الاستدلال على وجود الله تعالى على دليل الحدوث .

والمراد به : حدوث العالم ، وهو ما سوى الله تعالى من الموجودات جواهر كانت أو أعراضًا .

والجوهر – وقد يعبر بعضهم عنه بالجسم – ما له قيام بذاته ، بمعنى أنه لا يفتقر إلى محل يقوم به .

أما العَرَض فهو ما يفتقر إلى محل يقوم به – وهو الجوهر (الجسم) – .

والجواهر – الأجسام – لا تخلو من الحركة والسكون ، وهما حادثان ؛ – لتعاقبهما أو انقضاء أحدهما – وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، فالجواهر – الأجسام – حادثة .

وإذا ثبت حدوث الجواهر – الأجسام – فحدوث الأعراض من باب أولى ؛ لافتقارها في تحققها إلى الجواهر – الأجسام – .

وإذا ثبت حدوث الجواهر والأعراض ثبت حدوث العالم – المتألف منهما – وإذا كان العالم حادثًا ، فلا بد له من مُحْدِث وهو الله تعالى (١) .

بهذا الدليل استدل الزبيدي – وأضرابه من المتكلمين – على وجود الله تعالى .

يقول الزبيدي :

« فالعالم آلة في الدلالة على مُوجده ، ولهذا أحالنا عليه في معرفة وحدانيته ، فقال : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٢) » (٣) .

---

(١) انظر : الصواعق المرسلة (١١٨٧/٣) ، والإتحاف (١٤٨/٢) ، ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (٣٥٤/١) .

(٢) سورة الأعراف ، آية رقم (١٨٥) .

(٣) التاج (٤٩٨/١٧) .

وقد استدل الزبيدي بآيات من القرآن على وجود الله تعالى ، منها :

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَـٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ۝٧ وَخَلَقْنَـٰكُمْ أَزْوَٰجًا ۝٨ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ۝٩ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝١٠ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ۝١١ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ۝١٢ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ۝١٣ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ۝١٤ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ۝١٥ وَجَنَّـٰتٍ أَلْفَافًا ۝١٦ ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝١٦٤ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۝١٥ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ۝١٦ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ۝١٨ ﴾ (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ۝٥٩ ﴾ إلى قوله : ﴿ نَحْنُ جَعَلْنَـٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَـٰعًا لِّلْمُقْوِينَ ۝٧٣ ﴾ (٤) .

يقول الزبيدي مشيرًا إلى دلالة هذه الآيات على وجود الله تعالى :

« ففي كل ذلك تذكير ببعض ما يعاينه الإنسان من عجائب صنعته الدالـة علـى

(١) سورة النبأ ، آية رقم (٦ - ١٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٦٤) .

(٣) سورة نوح ، آية رقم (١٥ - ١٨) .

(٤) سورة الواقعة ، آية رقم (٥٨ - ٧٣) .

وجوده ، وكمال قدرته » [1] .

بل يصرح [2] بأن هذه الآيات يترتب عليها الدليل العقلي - على وجود الله تعالى - وهو دليل الحدوث الذي سبق بيانه .

فالزبيدي يوافق المتكلمين على أن الدليل على وجود الله تعالى هو دليل الحدوث .

٣- كذلك نجد الزبيدي يوافق المتكلمين في الاعتماد على دليل التمانع لإثبات وحدانية الله تعالى في ربوبيته .

وقد اختلفت عبارات المتكلمين في تقرير هذا الدليل ، وتنوعت أمثلتهم فيه ، وخلاصة القول فيه أنه [3] :

لو كان للعالم صانعان ، فأراد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه :

- فإما أن يحصل مرادهما ، وهذا ممتنع ؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين .
- أو لا يحصل مرادهما ، وهذا ممتنع - أيضًا - ؛ لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون ، وهو ممتنع ، ويستلزم - أيضًا - عجز كل منهما ، والعاجز لا يكون إلهًا .
- أو يحصل مراد أحدهما دون الآخر ، فيكون هذا هو الإله القادر ، والآخر يكون عاجزًا لا يصلح للإلهية ، وهذا يدل على أن صانع الأشياء واحد .

وقد زعم الزبيدي - موافقة للمتكلمين - أن معنى دليل التمانع في القرآن هو قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [4] ، وذلك ناشئ من اعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الألوهية الذي بينه القرآن ، ودعت إليه الرسل

---

(١) الإتحاف (٢/١٤٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/١٤٧) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٢٠٤) .

(٤) سورة الأنبياء ، آية رقم (٢٢) .

عليه السلام وليس الأمر كذلك - كما أشرت إليه سابقًا - .

ولذلك نجد الزبيدي يضيف إلى هذه الآية آيات أخرى في الاستدلال بها على إثبات وحدانية الله تعالى في ربوبيته ، منها : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَـٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ۝٤ ﴾ (٥) ، إلى غير ذلك من الآيات .

ثم قال بعد إيراده لهذه الأدلة : « فقد ثبت أن صانع العالم واحد » (٦) .

وبعد ذلك ختم كلامه على دليل التمانع من أنه دال على وحدانية الله تعالى في الربوبية ، بقوله :

« ثبت مما تقدم أن الإله هو الذي لا يمانعه شيء ، وأن نسبة الأشياء إليه على السوية ، وبهذا يبطل قول المجوس ، وكل من أثبت مؤثرًا غير الله من علة أو طبع أو ملك أو إنس أو جن ؛ إذ دلالة التمانع تجري في الجميع » (٧) .

وبالجملة فقد خالف الزبيدي منهج أهل السنة والجماعة فيما قرره من إثبات وحدانية الله تعالى في ربوبيته كما سيتضح في السطور التالية .

---

(١) سورة النحل ، آية رقم (٥١) .
(٢) سورة الإخلاص ، آية رقم (١) .
(٣) سورة البقرة ، آية رقم (١٦٣) .
(٤) سورة آل عمران ، آية رقم (١٨) .
(٥) سورة الصافات ، آية رقم (٤) .
(٦) الإتحاف (٢/٢١٥) .
(٧) المصدر السابق (٢/٢١٥) .

قول أهل السنة والجماعة :

١- سبق - في المطلب الثاني وهو توحيد الألوهية - بيان أن معنى الإله : المألوه أي : المعبود ، كما أن الألوهية معناها العبودية ، هذا ما تعرفه العرب من لسانها (١) .

أما ادعاء الزبيدي - وغيره من المتكلمين - أن معنى الإله : الرب ، والألوهية : القادر على الاختراع ، أو الخالق ، أو المستغني عن غيره ، والمفتقر إليه ما سواه ، ونحو ذلك من العبارات ، فهذا لم يقل به أحد من أهل اللغة المتقدمين ، ولا كان معروفًا عند العرب السابقين .

وقد حكى سليمان آل الشيخ إجماع العلماء على أن معنى الإله : المألوه ، أي : المعبود ، وقال :

« خلافًا لما يعتقده عباد القبور وأشباههم في معنى الإله أنه الخالق ، أو القادر على الاختراع ، أو نحو هذه العبارات ، ويظنون أنهما إذا قالوها بهذا المعنى ، فقد أتوا من التوحيد بالغاية القصوى » (٢) .

وبيَّن القنوجي (٣) أن من فسر الإله بالقادر على الاختراع ، لا يعرف حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ﷺ فقال :

« والإله هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة ، وليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق .

فإذا فسر المفسر (الإله) بمعنى القادر على الاختراع ، واعتقد أن هذا أخص وصف

---

(١) انظر : مختصر العين (١/٣٨٦) ، ومعجم مقاييس اللغة (١/١٢٧) .

(٢) تيسير العزيز الحميد ص (٧٦) .

(٣) **هو** : أبو الطيب ؛ محمد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ، صاحب التصانيف الكثيرة ، تقلد الوزارة ، ثم تزوج بالملكة ، ولد سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف ، ومات سنة سبع وثلاثمائة وألف . انظر : الأعلام (٦/١٦٧) ، ومعجم المؤلفين (٣/٣٥٨) .

الإله ، وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد - كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمي الصفاتية - . . . لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ؛ فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء ، وكانوا مع هذا مشركين » (١) .

ويكفي في الرد على من فسر (الإله) بمعنى القادر على الاختراع ، أنه لو كان كذلك لم يكن بين الرسول ﷺ وبين المشركين نزاع ، ولبادروا إلى إجابته ، ولبَّوا دعوته ؛ لأنهم يقرون بأن الخالق هو الله ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ (٢) ، ولكن القوم - أهل اللسان العربي - علموا أن معناها : عبودية لله وحده ، ونبذ عبودية ما سواه من آلهة مدَّعاة ، ولهذا لم يستجيبوا للرسول ﷺ في دعوته ، ولم يذعنوا إليه في أمره ونصيحته ، بل نازعوه في ذلك وقالوا : ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥ ﴾ (٣) ، وكان من شأنهم : ﴿ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ۝٣٦ ﴾ (٤) .

فبان بهذا أن قول الزبيدي - وأضرابه من المتكلمين - بأن معنى الإله هو القادر على الاختراع ، أو نحو ذلك من العبارات ، قول باطل .

ومما ترتب على هذا القول الباطل أن أصحابه اعتقدوا أن توحيد الربوبية هو التوحيد المطلوب - الذي لا غاية بعده - وليس الأمر كذلك ؛ إذ توحيد الربوبية لم ينازع في أصله أحد من بني آدم ، وإنما نازعوا في بعض تفاصيله ، فالقلوب قد فطرت عليه ، والنفوس قد أقرت به ؛ إذ كل ما في الوجود يدل على بديع صنعه ، وإتقان فعله ، وتفرده عن خلقه ، وقد أوضحت ذلك في مطلع هذا المطلب بما يغني عن الإعادة - هنا - .

وبهذا يتبين أن التوحيد المطلوب هو توحيد الألوهية ؛ إذ معنى (الإله) المألوه ،

---

(١) الدين الخالص (١/٥٩) .

(٢) سورة الزخرف ، آية رقم (٨٧) .

(٣) سورة ص ، آية رقم (٥) .

(٤) سورة الصافات ، آية رقم (٣٥ - ٣٦) .

أي : المعبود ، وهو الله ﷻ ، الذي تألهه القلوب محبة ، وإجلالاً ، وإنابة ، وإكرامًا ، وتعظيمًا ، وذلاً ، وخضوعًا ، وخوفًا ، ورجاءً ، وتوكلاً ، ودعاءً ، وغير ذلك مما لا يصلح إلا لله ﷻ (١) .

وهذا التوحيد هو الذي بعث الرسول ﷺ من أجله ، ووقعت الخصومة بينه وبين قومه ، فهو الغاية العظمى ، والمقصد الأسمى .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« إثبات الإلهية يوجب إثبات الربوبية ، ونفي الربوبية يوجب نفي الإلهية ؛ إذ الإلهية هي الغاية ، وهي مستلزمة للبداية كاستلزام العلة الغائية للفاعلية » (٢) .

٢- وأما الاستدلال بدليل الحدوث على وجود الله تعالى - كما قال به الزبيدي وغيره من المتكلمين - فباطل من وجوه (٣) :

أ- أن الأخذ بهذه الطريقة للاستدلال بها على وجود الله تعالى بدعة في الدين ، أحدثها المعتزلة والجهمية ، ولم تعرف عن أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

قيل لأبي العباس بن سريج (٤) : ما التوحيد ؟ قال : « توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وتوحيد

---

(١) انظر : التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية لفالح بن مهدي آل مهدي ص (٧٧/٢) ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

(٢) مجموع الفتاوى (٣٧/٢) .

(٣) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٣٢٠/١) وغيرها من المواضع ، وشرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٣٣) وما بعدها ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

(٤) **هو** : أبو العباس ؛ أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، الشافعي ، الفقيه ، القاضي ، صاحب التصانيف ، ولد سنة تسع وأربعين ومائتين ، ومات سنة ست وثلاثمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٠١/١٤) ، وطبقات الشافعية الكبرى (٢١/٣) .

أهل الباطل : الخوض في الأعراض والأجسام ، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك » (١) .

ب- أن هذه الطريقة فيها من التطويل والغموض والصعوبة بحيث تنتهي إلى نتيجة يمكن للعقل أن يصل إليها بأقصر وأوضح وأسهل منها ، وهذا على فرض صحتها ، فكيف وهي باطلة !!! .

ج- أن هذه الطريقة ذمها وبيَّن فسادها جمهور العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين - فضلاً عن أئمة الدين - (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر كلامًا للخطابي في ذم هذه الطريقة - :

« وهذا الذي ذكره الخطابي ، يبين أن طريقة الأعراض من الكلام المذموم ، الذي ذمه السلف والأئمة ، وأعرضوا عنه ، كما ذكر ذلك الأشعري وغيره ، وأن الذين سلكوها سلوكها لكونهم لم يسلكوا الطرق النبوية الشرعية ، فمن لم يسلك الطرق الشرعية احتاج إلى الطرق البدعية ، بخلاف من أغناه الله بالكتاب والحكمة » (٣) .

ثم نقل كلامًا عن الأشعري يُبيّن فيه فساد هذه الطريقة (٤) ، كما ذكر أن كثيرًا من الفلاسفة يبطل هذه الطريقة كأرسطو وأتباعه (٥) .

د- أن هذه الطريقة التزم القائلون بها لوازم باطلة ، من إنكار الصفات ، ومنع التسلسل - في الآثار - في الماضي والمستقبل ونحوها .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٨٥) .

(٢) انظر : الصفدية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (١/٢٧٤) وما بعدها ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، دار الهدي النبوي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/٢٩٤) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٧/٢٠٩ - ٢١٢) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٧/٢٩٥) .

قال ابن القيم – عن حقيقة هذه الطريقة ولوازمها – :

« فهي مستلزمة لإنكار جميع الصفات والأفعال والعلو والكلام ، وذلك يستلزم نفي الرسالة ، فحقيقتها جحد الرسالة والمرسل ، ولوازمها الباطلة أكثر من مائة لازم لا تحصى إلا بكلفة ، فأول لوازمها نفي الصفات ، ونفي الأفعال ، ونفي العلو ، ونفي الكلام ، ونفي الرؤية ، ومن لوازمها القول بخلق القرآن . . . ومن لوازمها أن الرب تعالى كان معطلاً عن الفعل من الأزل ، والفعل ممتنع عليه ، ثم انتقل من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بغير موجب في ذلك الوقت دون ما قبله » (١) .

والطوائف تختلف في الالتزام بهذه اللوازم على حسب اعتقادها – مع العلم أنها لازم كلها لمن قال بدليل الحوادث – ولذلك وقع كثير منهم في التناقض ، والاضطراب والحيرة والشك .

هـ– أن الاستدلال على وجود الصانع ، والإقرار به أمر فطري ضروري بيِّن ، فالمحدث لا بد له من محدث ، والعقل يعلم ضرورة ذلك ، ويقطع به .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« الإقرار بالله قسمان : فطري ، وإيماني ، فالفطري : وهو الاعتراف بوجود الصانع ، ثابت في الفطرة ، كما قرره الله في كتابه في مواضع . . . فلا يحتاج هذا إلى دليل ، بل هو أرسخ المعارف ، وأثبت العلوم ، وأصل الأصول » (٢) .

و– أن طريقة القرآن الكريم في الاستدلال على وجود الصانع هي الاستدلال بحدوث الأشياء لا على حدوثها ، وفرق بين الأمرين ، فالأول – وهو حدوث الأشياء – معلوم بالحس والمشاهدة أو بالضرورة ، فلا يحتاج إلى دليل على حدوثه – وهو الثاني – .

---

(١) الصواعق المرسلة (١١٩١/٣) .

(٢) مجموع الفتاوى (٧٢/٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« الطريقة المذكورة في القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهدة ونحوها على وجود الخالق سبحانه وتعالى ، فحدوث الإنسان يستدل به على المحدِث ، لا يحتاج أن يستدل على حدوثه بمقارنة التغير أو الحوادث له ، ووجوب تناهي الحوادث .

والفرق بين الاستدلال بحدوثه والاستدلال على حدوثه بيِّن ، والذي في القرآن هو الأول لا الثاني ، كما قال تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (1) ، فنفس حدوث الحيوان ، والنبات ، والمعدن ، والمطر ، والسحاب ، ونحو ذلك معلوم بالضرورة ، بل مشهود لا يحتاج إلى دليل وإنما يعلم بالدليل ما لم يعلم بالحس وبالضرورة .

والعلم بحدوث هذه المحدثات علم ضروري لا يحتاج إلى دليل ، وذلك معلوم بالحس أو بالضرورة : إما بإخبار يفيد العلم الضروري ، أو غير ذلك من العلوم الضرورية .

وحدوث الإنسان من المني ، كحدوث الثمار من الأشجار ، وحدوث النبات من الأرض ، وأمثال ذلك ، ومن المعلوم بالحس أن نفس الثمرة حادثة بعد أن لم تكن ، وكذلك الإنسان وغيره ، كما قال تعالى : ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾ ﴾ (2) ، وقال تعالى : ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴿٩﴾ ﴾ (3) .

ومعلوم أن هذه المخلوقات خلقت من غيرها كما خلق الإنسان من نطفة ، والطائر من بيضة ، والثمر من شجرة ، والشجرة من نواة ، والسنبلة من حبة . . .

---

(1) سورة الطور ، آية رقم (٣٥) .

(2) سورة مريم ، آية رقم (٦٧) .

(3) سورة مريم ، آية رقم (٩) .

وإذا كان كذلك فالطريقة المذكورة في القرآن هي المعلومة بالحس والضرورة ، ولا يحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث من الأعيان ، بل يستدل بذلك على وجود المحدِث تعالى » [1] .

وبهذا الكلام الرصين تحمل الآيات التي استدل بها الزبيدي على وجود الله تعالى ، فهو استدلال - من القرآن الكريم - بحدوث تلك الأشياء على وجود الله تعالى لا على حدوثها ، لما قد علمت أن حدوثها مما علم ضرورة أو حسًا ومشاهدة ، فلا حاجة للاستدلال على حدوثها .

ثم إن هذه الآيات ، وإن كانت دالة على وجود الصانع - بطريق الأولى - فهي قد سيقت لإثبات وحدانية الله تعالى بالألوهية .

قال ابن جرير في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ . . . ﴾ الآية [2] :

« والصواب من القول في ذلك : أن الله تعالى ذِكْرُه نبّه عباده على الدلالة على وحدانيته وتفرده بالألوهية دون كل ما سواه من الأشياء بهذه الأشياء . . . فإن الله إنما حاجَّ بذلك قومًا كانوا مقرين بأن الله خالقهم ، غير أنهم يشركون في عبادته ، عبادة الأصنام والأوثان ، فحاجَّهم تعالى ذكره » [3] .

ويؤكد ابن كثير قول إمام المفسرين - ابن جرير - عند قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾ [4] الآية ، بقوله :

« وهذه الآية دالة على توحيده تعالى بالعبادة وحده لا شريك له ، وقد استدل به

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢١٩/٧ - ٢٢٣) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٦٤) .

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (٦٢/٢) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٢٢) .

كثير من المفسرين - كالرازي وغيره - على وجود الصانع تعالى ، وهي دالة على ذلك بطريق الأولى » (١) .

٣- وأما الاستدلال بدليل التمانع على إثبات وحدانية الله تعالى في ربوبيته - كما صنع الزبيدي وغيره من أهل الكلام - فهو دليل صحيح ، وبرهان تام ، معلوم بالفطرة الضرورية من امتناع صدور العالم عن اثنين متماثلين (٢) .

إلا أن الزبيدي - وأضرابه من أهل الكلام - قد أخطأوا حينما جعلوا المقصود بدليل التمانع من القرآن هو قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٣) ؛ إذ أن هذه الآية دليل التمانع في الألوهية لا الربوبية ، بدليل (٤) :

أ- أن الله تعالى قال : ﴿ ءَالِهَةٌ ﴾ ولم يقل : أرباب ، وفرق بين معنى : الإله ، ومعنى : الرب - كما قد أشرت إليه سابقًا - .

ب- أن الله تعالى قال : ﴿ لَفَسَدَتَا ﴾ وهذا فساد بعد الوجود ، ولم يقل : لم يوجدا ، وفرق بين الاثنين : فالإيجاد وعدمه متعلق بالربوبية ، أما الفساد وعدمه فمتعلق بالألوهية ؛ إذ لا صلاح للخلق إلا بطاعة الله ﷻ .

ج- أن السموات والأرض لم تفسدا ، فدلت الآية على أن الإله واحد ، وهو الله تعالى ؛ لأنه لو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« المقصود هنا أن هؤلاء اعتقدوا أن قوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ

(١) تفسير القرآن العظيم (١/٦١) .
(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٧ - ٢٨ ، ٤٠) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية رقم (٢٢) .
(٤) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٠) .

لَفَسَدَتَا ﴾ (١) إنما يدل على نفي الشركة في الربوبية ، وهو أنه ليس للعالم خالقان ، ثم صار كل منهم يذكر طريقًا في ذلك . . . وبالجملة : فالدلائل العقلية على هذا متعددة ، وإن كان من الناس من يزعم أن دليل ذلك هو السمع ، لكن هذا المطلوب الذي أثبتوه هو متفق عليه بين العقلاء ، ومقصود القرآن توحيد الإلهية ، وهو مستلزم لما ذكروه من غير عكس . . . وهؤلاء قصَّروا في معرفة التوحيد ، ثم أخذوا يثبتون ذلك بأدلة ، وهي وإن كانت صحيحة فلم تُنازع في هذا التوحيد أمة من الأمم ، وليست الطرق المذكورة في القرآن هي طرقهم ، كما أنه ليس مقصود القرآن هو مجرد ما عرفوه من التوحيد » (٢) .

وقد بيَّن أئمة التفسير ذلك – من أن تلك الآيات سيقت في الألوهية لا الربوبية ، ردًا على الزبيدي وأمثاله ممن عكس القضية – ، وسأكتفي بذكر كلامهم في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٥١﴾ ﴾ (٣) ؛ لئلا يطول بنا المقال ؛ إذ القول فيها هو نفسه في غيرها من الآيات .

قال ابن جرير :

« يقول تعالى ذكره : وقال الله لعباده : لا تتخذوا لي شريكًا أيها الناس ، ولا تعبدوا معبودين ، فإنكم إذا عبدتم معي غيري جعلتم لي شريكًا ، ولا شريك لي ، إنما هو إله واحد ، ومعبود واحد ، وأنا ذلك ، فإياي فارهبون ، يقول : فإياي فاتقوا وخافوا عقابي بمعصيتكم إياي إن عصيتموني ، وعبدتم غيري ، أو أشركتم في عبادتكم لي شريكًا » (٤) .

وقال السعدي (٥) :

---

(١) سورة الأنبياء ، آية رقم (٢٢) .

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٨) .

(٣) سورة النحل ، آية رقم (٥١) .

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن (٧/٥٩٥) .

(٥) **هو** : عبد الرحمن بن ناصر السعدي النجدي الحنبلي ، الفقيه ، الأصولي ، المفسر ، المحدث ، ولد في عنيزة بالقصيم سنة سبع وثلاثمائة وألف ، ومات سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف . انظر : معجم المؤلفين =

« يأمر تعالى بعبادته وحده لا شريك له ، ويستدل على ذلك بانفراده بالنعم والوحدانية ، فقال : ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓا إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ ﴾ أي : تجعلون له شريكًا في إلهيته ، وهو ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ متوحد في الأوصاف العظيمة ، متفرد بالأفعال كلها ، فكما أنه الواحد في ذاته ، وأسمائه ، ونعوته ، وأفعاله ، فلتوحدوه في عبادته ، ولهذا قال : ﴿ فَإِيَّـٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٥١﴾ ﴾ أي : خافوني ، وامتثلوا أمري واجتنبوا نهيي من غير أن تشركوا بي شيئًا من المخلوقات ، فإنها كلها لله تعالى مملوكة » (١) .

وبعد هذا اتضحت الجوانب التي خالف فيها الزبيدي أهل السنة والجماعة في إثبات وحدانية الله تعالى في ربوبيته – وهي المسألة الأولى من المسائل المتعلقة بتوحيد الربوبية – ، وسيأتي الكلام على المسألة الثانية : وهي الفطرة ، في الصفحات التالية .



= (١٢١/٢) .

(١) تيسير الكريم الرحمن ص (٤٤٢) .

المسألة الثانية

الفطرة

بالكسر : الخِلْقة التي خلق عليها المولود في بطن أمه ، وتأتي بمعنى : الدين ، وكذلك تأتي بمعنى : الابتداء والاختراع ، كما تأتي بمعنى : السنة [(١)] .

وقد وردت مادة : (فطر) في القرآن في مواضع عدة منها :

قوله تعالى : ﴿ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [(٢)] ، وقوله تعالى : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ ﴾ [(٣)] ، وقوله تعالى : ﴿ يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِىٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ [(٤)] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [(٥)] ، إلى غير ذلك من الآيات التي استعملت فيها مادة : (فطر) بمعنى : خلق وابتدأ ، كما قد استعملت تلك المادة في بعض الآيات بمعنى : الإسلام والدين - كما نقل ذلك عن عكرمة ومجاهد والحسن وقتادة وغيرهم - كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [(٦)] ، وكما في الحديث الصحيح [(٧)] الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله

---

(١) انظر : الصحاح (٧٨١/٢) ، والقاموس المحيط مع التاج (٣٥١/٧) ، والتكملة (٨٦/٣) ، (٢٢٣/٥) .

(٢) سورة الأنعام ، آية رقم (٧٩) .

(٣) سورة الإسراء ، آية رقم (٥١) .

(٤) سورة هود ، آية رقم (٥١) .

(٥) سورة يس ، آية رقم (٢٢) .

(٦) سورة الروم ، آية رقم (٣٠) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (١٦٣) كتاب الجنائز (٢٣) باب إذا أسلم الصبي (٨٠) حديث رقم =

ﷺ قال : « **ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تُنْتَجُ البهيمةُ بهيمةً جمعاء** (١) **هل تحسون فيها من جدعاء** (٢) » ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ .

وقد ذهب عامة السلف إلى هذا القول – بأن الفطرة في الآية والحديث بمعنى الإسلام – وهو الراجح – كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى – .

وذهب بعض العلماء مذاهب أخرى (٣) – في معنى الفطرة في الآية والحديث – ، وسأقتصر بذكر القول الذي مال إليه الزبيدي ؛ إذ هو المقصود في بحثنا – لأخذ الزبيدي به – وعرضه على القول الصحيح ؛ لبيان موافقته له أو مخالفته إياه .

وقبل أن أذكر رأي الزبيدي في الفطرة ، أود التنبيه على أن سبب اختلاف العلماء في الفطرة ، أن القدرية كانوا يحتجون بالحديث على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله عز وجل بل مما ابتدأه الناس وأحدثوه من عند أنفسهم ، فحاول جماعة من العلماء الرد عليهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ، فقالوا ما قالوا ، ولا حاجة لذلك ؛ لأنه لا يلزم من القول بأن معنى : الفطرة الإسلام ، موافقة مذهب القدرية ؛ لأن قوله : « **فأبواه يهودانه أو ينصرانه** . . . » محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ولذلك قال الإمام مالك

= (١٣٥٨) ، ومسلم في صحيحه (١٦٢٤/٤) كتاب القدر (٤٦) باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث رقم (٢٦٥٨) .

(١) **البهيمة الجمعاء** : هي السليمة من العيوب ، بمعنى : مجتمعة الخلق ، كاملة الأعضاء والأطراف . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٩٦/١) .

(٢) **البهيمة الجدعاء** : هي المقطوعة الأطراف والأعضاء أو واحدها . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٧/١) .

(٣) انظر هذه المذاهب – الأقوال – في : التمهيد (٦٨/١٨ – ٦٩) ، وشرح النووي على صحيح مسلم (٢٠٨/١٦) ، ودرء تعارض العقل والنقل (٣٥٩/٨ – ٤٣٥) ، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ص (٤٧٠ – ٥٠٥) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، وفتح الباري (٢٩٢/٣ – ٢٩٤) .

حينما قيل له : إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث ، قال : احتج عليهم بآخره : « **الله أعلم بما كانوا عاملين** » (١) .

رأي الزبيدي في الفطرة :

ذهب الزبيدي إلى أن الفطرة هي الإقرار بالصانع والمعرفة به ، ولذلك جعلها من الأدلة على وجوده ﷻ (٢) .

وقد عبَّر عن ذلك بقوله – عندما تعرض لبيان قول الله تعالى : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ ﴾ (٣) حيث قال – :

« فطرة الإنسان أي : ما ركز فيه من قوته على معرفة التوحيد » (٤) .

وقد بَيَّنْتُ في المسألة السابقة أن مراد الزبيدي من التوحيد هو توحيد الربوبية من الإقرار بوحدانية الصانع ووجوده .

ويؤكد ذلك حينما تعرَّض الزبيدي للتعريف بالفطرة في اللغة والاصطلاح – الذي يراه – حيث يقول :

« الفطرة : الخِلقة ، أنشد ثعلب :

هَوِّن عليك فقد نال الغِنى رَجُلٌ   في فِطْرَة الكَلْبِ لا بالدِّين والحَسَبِ

والفطرة : ما فطر الله عليه الخلق من المعرفة به » (٥) .

وقد أشار الزبيدي إلى شيء من الأقوال الأخرى في المسألة (٦) .

---

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٣٧٧/٨) ، وشفاء العليل ص (٤٧٦) .

(٢) انظر : الإتحاف (١٤٧/٢) .

(٣) سورة الروم ، آية رقم (٣٠) .

(٤) الإتحاف (١٤٧/٢) .

(٥) التاج (٣٥١/٧) .

(٦) انظر : الإتحاف (٦٨٤/٢) ، والتاج (٣٥١/٧) ، (١٢٦/١٣) .

وقول الزبيدي في الفطرة قال به جماعة من أهل الفقه والنظر ، ورجحه ابن قتيبة وغيره .

قال ابن قتيبة :

« فرق ما بيننا وبين أهل القدر في هذا الحديث [أي : حديث الفطرة] أن الفطرة عندهم الإسلام (١) ، وإليه ذهب أبو عبيد ، ومن سأله عنه (٢) فاضطرب عليهم الأمر ، وعسر المخرج ، والفطرة عندنا الإقرار بالله والمعرفة به لا الإسلام » (٣) .

وما ذهب إليه ابن قتيبة من التفريق بين القول بأن الفطرة هي الإقرار بالله والمعرفة به ، وبين القول بأن الفطرة الإسلام – كما سيأتي – صحيح إذا أراد مجرد الإقرار بالصانع فقط ، أما إذا أراد إقرارًا يتبعه عبودية لله بالحب والتعظيم وإخلاص الدين له – وهذا هو الحنيفية – فغير مسلَّم له التفريق بين القولين ؛ إذ بذلك يكون القولان بمعنى واحد .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « **كل مولود يولد على الفطرة** » (٤) ، وقوله فيما يرويه عن ربه : « **خلقت عبادي حنفاء** » (٥) ونحو ذلك ، لا يتضمن مجرد

---

(١) هذه وجهة نظر خاصة به ، وإلا فالقول بأن معنى الفطرة : الإسلام ، هو قول عامة السلف ، وأما القدرية ونحوهم من المتكلمين فلا يرون أحدًا يولد على الإسلام أصلاً ، ولا جعل الله أحدًا مسلمًا ولا كافرًا ؛ لأنه لو كان كذلك لكان الله ظالمًا ، ولكن الله دعاهما إلى الإسلام ، وأزاح علتهما ، وأعطاهما قدرة مماثلة فيهما تصلح للإيمان والكفر ، ولم يختص المؤمن بسبب يقتضي حصول الإيمان ، وهذا قول عامة القدرية ، وإن كان بعض متأخريهم يقول : إنه خص المؤمن بداعي الإيمان ، ويقول : عند الداعي والقدرة يجب وجود الإيمان ، فهذا في الحقيقة موافق لأهل السنة . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٣٧٨/٨) ، وشفاء العليل ص (٤٧٦) .

(٢) الضمير يعود إلى حديث الفطرة .

(٣) إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ص (٥٨) ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٤) تقدم تخريجه ص (٤١٤) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧٤١/٤) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٥١) باب الصفات التي =

الإقرار بالصانع فقط ، بل إقرارًا يتبعه عبودية لله بالحب والتعظيم وإخلاص الـدين لـه ، وهذا هو الحنيفية » [١] .

ولذلك نَبَّه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنه لا منافاة بين هـذا القـول - في معـنى الفطرة - وبين القول بأنها الإسلام أو المعرفة الأولى يوم أخذ الميثاق ؛ إذ الكل مقصودهما واحد ، وغايتهما واحدة ، فقال :

« وأما قول من يقول : ولدوا على فطرة الإسلام ، أو على الإقرار بالصانع - وإن لم يكن ذلك وحده إيمانًا - أو على المعرفة الأولى ، يوم أخذ الميثاق عليهم ، فهذه الثلاثة ، لا منافاة بينها ، بل يحصل بها المقصود » [٢] .

فقول الزبيدي في الفطرة موافق لقول جمهور السلف - وهو الراجح - كما سأبينه في الفقرة التالية .

قول أهل السنة والجماعة في الفطرة :

الفطرة : الإسلام والدين والملة ، وهو قول جمهور السلف ، ورجحه ابن تيميـة ، وابن القيم ، وغيرهما .

واحتجوا لذلك :

١- بقوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [٣] .

فقد أثر عن أهل العلم بالتأويل - كعكرمة ومجاهد والحسن وقتادة وغيرهم - أنهـم

= يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (١٦) حديث رقم (٢٨٦٥) .

(١) درء تعارض العقل والنقل (٣/١٣٦) .

(٢) المصدر السابق (٨/٤٥٤) .

(٣) سورة الروم ، آية رقم (٣٠) .

قالوا : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ دين الله الإسلام ، ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ قالوا : لـدين الله (١) .

وقد أشار أبو هريرة رضي الله عنه إلى ذلك في الحديث بقوله : اقرؤوا إن شئتم : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ (٢) .

٢- واحتجوا – أيضًا – بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء** » ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ (٣) .

قالوا : فقد شبه النبي ﷺ المولود بالبهيمة في وقوع التغيير عليهما ، فذاك تغيير لما خلقت عليه نفسه ، وتلك تغيير ما خلق عليه بدنه .

وأيضًا : لو لم يكن المراد بالفطرة الإسلام لما سأل الصحابة – كما في آخر الحديث (٤) – النبي ﷺ عمن يموت من أطفال المشركين وهو صغير ؛ إذ لا فائدة من السؤال إذا لم يكن هناك ما يغير تلك الفطرة .

قالوا : بل صرحت الرواية بأنه يولد على الملة ، مثل قوله : « **على الملة** » ، « **وعلى هذه الملة** » (٥) .

---

(١) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (١٠/١٨٣ – ١٨٤) .

(٢) سورة الروم ، آية رقم (٣٠) .

(٣) تقدم تخريجه ص (٤١٤) .

(٤) الذي أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٦٢) كتاب القدر (٨٢) باب الله أعلم بما كانوا عاملين (٣) حديث رقم (٦٦٠٠) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٦٢٥) كتاب القدر (٤٦) باب معنى كل مولود يولد على الفطرة =

٣- واحتجوا - أيضًا - بقوله ﷺ : « **خمس من الفطرة** » [١] ، وفي رواية : « **عشر من الفطرة** » [٢] ، يعني : فطرة الإسلام .

إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على صحة هذا القول ، ولا يرد عليه ما قيل من أن القول بأن الفطرة الإسلام أو الدين أو الملة ، أن المولود حين يخرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريده !! فليس كذلك .

إذ « ينبغي أن يعلم أنه إذا قيل : إنه ولد على الفطرة ، أو على الإسلام ، أو على هذه الملة ، أو خلق حنيفًا ، فليس المراد به أنه حين خرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريده ، فإن الله يقول : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [٣] ، ولكن فطرته تستلزم الإقرار بخالقه ومحبته وإخلاص الدين له ، وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئًا بعد شيء ، بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض » [٤] .

وبهذا يتضح أن القول بأن الفطرة هي : الإسلام والدين والملة ، هو القول الصحيح الموافق لدلالة الكتاب والسنة والآثار .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« والآثار المنقولة عن السلف لا تدل إلا على هذا القول الذي رجحناه ، وهو أنهم ولدوا على الفطرة ، ثم صاروا إلى ما سبق في علم الله فيهم من شقاوة وسعادة ، لا تدل

= (٦) حديث رقم (٢٦٥٨) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٤٨) كتاب اللباس (٧٧) باب قص الشارب (٦٣) حديث رقم (٥٨٨٩) ، ومسلم في صحيحه (١٨٦/١) كتاب الطهارة (٢) باب خصال الفطرة (١٦) حديث رقم (٢٥٧) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٧/١) كتاب الطهارة (٢) باب خصال الفطرة (١٦) حديث رقم (٢٦١) .

(٣) سورة النحل ، آية رقم (٧٨) .

(٤) شفاء العليل ص (٤٧٨) .

على أنه حين الولادة لم يكن على فطرة سليمة مقتضية للإيمان ، مستلزمة له ، لولا المعارض » [1] .

وقال ابن القيم الجوزية :

« فقد تبين بدلالة الكتاب والسنة والاثار واتفاق السلف على أن الخلق مفطورون على دين الله ؛ الذي هو معرفته ، والإقرار به ، ومحبته ، والخضوع له ، وأن ذلك موجب فطرهم ومقتضاها ، يجب حصوله فيها إن لم يحصل ما يعارضه ، ويقتضي حصول ضده » [2] .

وقد أشرت سابقًا إلى أن قول الزبيدي في الفطرة من أنها : الإقرار بالله والمعرفة به ، جعله يوافق القول الصحيح - وهو أن الفطرة الإسلام - ولا منافاة بين القولين ؛ لأن مقصودهما واحد .

وبهذا تم ما يتعلق بالمطلب الثالث - وهو توحيد الربوبية - ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المطلب الرابع : وهو توحيد الأسماء والصفات .



(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/٤١٠) .

(٢) شفاء العليل ص (٤٩٩) .



المطلب الرابع

توحيد الأسماء والصفات

وهو : « إفراد الله ﷻ بما له من الأسماء والصفات » (١) .

ومعنى ذلك : أن نَصِفَ الله ﷻ بما وصف به نفسه في كتابه ، وبما وصفه به رسوله ﷺ في سنته ، من الأسماء الحسنى والصفات العلى ، مع بيان معانيها ، وعدم التعرض لكيفيتها – وهو المراد من كلام السلف : أمروها كما جاءت – ، إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل (٢) .

هذه هي المنهجية الصحيحة ، والطريقة المستقيمة في توحيد الأسماء والصفات ، الذي عَزَّ سالمه ، وكثر هالكه ، وخبط فيه أقوام ، وظفر به أعلام ، وصار فيصلاً بين أهل الاتباع ، وأهل الزيغ والابتداع .

وقد جمعت كلامًا للزبيدي في هذا الموضوع ، يمكننا – عن طريقه – أن نعرف موقفه من ذلك من خلال المسائل التالية .

المسألة الأولى : التعريف بالاسم والصفة ، والفرق بينهما :

ذكر الزبيدي أن الاسم مشتق من السمو : وهو العلو ، أو من الوَسْم : وهو العلامة ، وهو ما دل على معنى في نفسه – غير مقترن بالأزمنة الثلاثة – يوضع على الشيء فيعرف به (٣) .

وأما الصفة فهي النعت – وهما مترادفان – وهي حال وراء الذات أو ما قام بالذات من المعاني والنعوت – بمعنى : أنها زائدة على مفهوم الذات مع عدم انفكاك أحدهما عن

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١٢/١) .

(٢) انظر : مدارج السالكين (٤١٣/٣) ، وأعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة لحافظ ابن أحمد حكمي ص (٢٥) ، تحقيق : حازم القاضي ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤٢٠هـ ، وتقريب التدمرية لمحمد بن صالح العثيمين – ضمن مجموع فتاويه ورسائله – (١١٩/٤ – ١٣٦) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

(٣) انظر : التاج (٥٣٨/٩) .

الآخر – أي : الذات والصفات – [١] .

قال الزبيدي :

« [الأوصاف] جمع وصف ، هو والنعت مترادفان ، وبعضهم جعل النعت أخص منه ، فلا يقال : نعت إلا فيما هو محقق ، بخلاف الوصف ، والظاهر الأول » [٢] .

وقد ذكر الزبيدي الفرق بين الاسم والصفة بقوله :

« الصفة : عبارة عن مجرد العِلْمِ والقُدْرَةِ بدون الذات ، والاسم : عبارة عن الذات » [٣] .

والزبيدي أصاب القول في التعريف بالاسم والصفة ، ولكنه أخطأ في بيان الفرق بينهما ، وسأشير إلى الرد عليه من خلال بيان قول أهل السنة والجماعة في هذه المسألة – كما في الفقرة التالية – .

قول أهل السنة والجماعة :

مَيَّز أهل السنة والجماعة بين صفة وأخرى ، وصرحوا بأن هذه الصفة غير تلك الصفة ، ولم يجيزوا تفسير إحداهما بالأخرى – كتفسير اليد بالقدرة ، والعلم بالحياة ، ونحو ذلك – ؛ لأن هذا في الحقيقة تعطيل للصفات ، وإن ظن القائل بذلك أنه مثبت لها .

والزبيدي وقع في هذا الأمر – كما مرَّ – حيث جعل الفرق بين الاسم والصفة ، أن الصفة هي مجرد العلم والقدرة ، بمعنى : أن معاني الصفات الواردة لله تعالى ترجع إلى هذين المعنيين ونحوهما – كالإرادة – .

وقد خالف الزبيدي – بذلك – منهج أهل السنة والجماعة الذين ميزوا بين كل صفة

---

(١) انظر : الإتحاف (٤٧/٢ ، ٢٤٥) .

(٢) المصدر السابق (٢٨/٢) .

(٣) المصدر السابق (٢٥٠/٢) .

وأخرى .

قال أبو حنيفة :

« وله يد ، ووجه ، ونفس ، كما ذكره الله تعالى في القرآن ، فما ذكره الله تعالى في القرآ، من ذكر الوجه ، واليد ، والنفس ، فهو له صفات بلا كيف ، ولا يقال : إن يده قدرته ، أو نعمته ؛ لإن فيه إبطال الصفة » (١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« الله ﷻ أخبرنا أنه عليم ، قدير ، سميع ، بصير ، غفور ، رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميِّز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات » (٢) .

كما أن الزبيدي خالف أهل السنة والجماعة حينما جعل الاسم عبارة عن الذات فقط ؛ - إذ حقيقة هذا تعطيل ما دلت عليه الأسماء من الصفات ، بل تعطيل للأسماء نفسها - .

والصحيح أن الاسم يدل على الذات بالتضمن ، كما يدل - أيضًا - على الصفة بالتضمن ، ويدل عليهما معًا بالمطابقة ، ويدل على الصفات الأخرى باللزوم (٣) .

---

(١) الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي - ضمن شرحه للقاري - ص (٥٨) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٢) التدمرية ص (١٠٠) .

(٣) يقسم المناطقة الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام :

١- دلالة المطابقة : وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له ذلك اللفظ ، كدلالة الرجل على الإنسان الذكر ، والمرأة على الإنسان الأنثى ، ودلالة اسم الله (العليم) على ذاته وعلمه معًا ، وسميت مطابقة ؛ لتطابق الوضع والفهم ، فالمفهوم من اللفظ هو عين المعنى الموضوع له اللفظ .

٢- دلالة التضمن : وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه في ضمن كله ، كدلالة الإنسان الذكر على زيد وحده ، وعلى عمرو وحده ، وكدلالة اسم الله (العليم) على الذات وحدها ، وعلى صفة العلم =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« كل اسم من أسمائه يدل على ذاته ، وعلى ما في الاسم من صفاته ، ويدل أيضًا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم » (١) .

وقال ابن القيم الجوزية :

« الاسم من أسمائه – تبارك وتعالى – كما يدل على الذات والصفة التي اشتق منها بالمطابقة ، فإنه يدل عليه دلالتين أخريين بالتضمن واللزوم ، فيدل على الصفة بمفردها بالتضمن ، وكذلك على الذات المجردة عن الصفة ، ويدل على الصفة الأخرى باللزوم .

فإن اسم (السميع) يدل على ذات الرب وسمعه بالمطابقة ، وعلى الذات وحدها ، وعلى السمع وحده بالتضمن ، ويدل على اسم (الحي) وصفة الحياة بالالتزام ، وكذلك سائر أسمائه وصفاته ، ولكن يتفاوت الناس في معرفة اللزوم وعدمه .

ومن ههنا يقع اختلافهم في كثير من الأسماء والصفات والأحكام ، فإن من علم أن الفعل الاختياري لازم للحياة ، وأن السمع والبصر لازم للحياة الكاملة ، وأن سائر الكمال من لوازم الحياة الكاملة ، أثبت من أسماء الرب وصفاته وأفعاله ما ينكره من لم يعرف لزوم ذلك ، ولا عرف حقيقة الحياة ولوازمها ، وكذلك سائر صفاته .

= وحدها ، وسميت تضمنية ؛ لفهم الجزء من الكل بدخوله فيه .

٣- دلالة الالتزام : وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له ، كدلالة العدد : أربعة – مثلاً – على الزوجية ، ودلالة الإنسان على العقل ، ودلالة اسم الله (العليم) على صفة الحياة وغيرها من الصفات لله ﷻ ، وسميت التزامية ؛ لأنه يلزم من فهم المعنى المطابقي فهم ذلك الخارج اللازم .

انظر : آداب البحث والمناظرة لمحمد الأمين الشنقيطي (١/١٣) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ومكتبة العلم ، جدة ، وخلاصة المنطق لعبد الهادي الفضلي ص (١٥) ، دار الصفوة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

(١) مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية – ضمن مجموع الفتاوى – (١٣/٣٣٤) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

فإن اسم (العظيم) له لوازم ينكرها من لم يعرف عظمة الله ولوازمها .

وكذلك اسم (العلي) واسم (الحكيم) وسائر أسمائه . . . فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه ، وكذلك سائر أسمائه الحسنى » (١) .

وبهذا يتبين خطأ الزبيدي فيما ذكره من الفرق بين الاسم والصفة ، بل وخطورة ذلك .

وأما أهل السنة والجماعة فقد ذكروا فروقًا بين الاسم والصفة (٢) ، منها :

١- أن الاسم يشتق منه الصفة ، أما الصفة فلا يشتق منها الاسم .

فمثلاً : يشتق من أسماء الله : الرحيم ، والقادر ، والعظيم ، صفات : الرحمة ، والقدرة ، والعظمة ، ولكن لا نشتق من صفات الله مثل : الإرادة ، والمجيء ، والنزول ، اسم : المريد ، والجائي ، والنازل .

٢- أن أسماء الله ﷻ يتسمى بها بـ (عبد) بينما صفاته لا يتسمى بها بـ (عبد) .

فمثلاً : تقول في أسماء الله : الرحمن ، والعزيز ، عبد الرحمن ، وعبد العزيز ، ولا يجوز أن تقول في صفة الرحمة ، والعزة ، عبد الرحمة ، وعبد العزة .

٣- أن أسماء الله تعالى يدعى بها ، أما صفاته فلا يجوز الدعاء بها .

فمثلاً : تقول في اسم الله : الرحمن ، يا رحمن ، ولا يجوز في صفة الرحمة أن تقول : يا رحمة الله ، ولكن يجوز دعاء الله بصفة من صفاته ، كأن تقول : اللهم ارحمنا برحمتك ، ونحو ذلك .

---

(١) مدارج السالكين (٥٤/١) .

(٢) انظر : الصفات الإلهية في الكتاب والسنة لمحمد بن أمان الجامي ص (١٧٥) ، دار الفنون ، جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، وصفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة ص (١٦) .

فأهل السنة والجماعة يثبتون الأسماء وما تضمنته من المعاني ، كما يثبتون الصفات ، ويميزون بين صفة وأخرى ؛ - إذ كل صفة تدل على معنى غير معنى الصفة الأخرى - ويثبتون معانيها على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل .

والزبيدي خالف هذا المنهج السديد ، والسبيل المستقيم ، فأرجع معاني الصفات إلى العلم والقدرة ، وجعل الاسم عبارة عن الذات ، من غير اعتبار لما تضمنه من الصفات .

هذه المسألة الأولى - من المسائل المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات - التي تكلم فيها الزبيدي ، وإليك المسألة الثانية .



المسألة الثانية : أقسام الصفات

رأي الزبيدي :

سلك الزبيدي في تقسيمه للصفات طرقتين ، وهما :

الطريقة الأولى :

قسم الصفات فيها إلى قسمين وهما :

١- صفات الذات .

٢- صفات الفعل .

وذكر ضابط كل منهما ، فقال :

« اعلم أن الصفات ضربان : صفات الذات ، وصفات الفعل ، والفرق بينهما : أن كل ما وصف الله به تعالى ، ولا يجوز أن يوصف به وبضده ، فهو من صفات الذات ، كالقدرة ، والعلم ، والعزة ، والعظمة .

وكل ما يجوز أن يوصف به وبضده ، فهو من صفات الفعل ، كالرأفة ، والرحمة ، والسخط ، والغضب » (١) .

الطريقة الثانية :

قسم الصفات فيها إلى ثلاثة أقسام ، وهي :

١- صفات نفسية .

٢- صفات سلبية .

٣- صفات معان .

(١) الإتحاف (٢/٢٥٠) .

ثم بين المراد بهذه الصفات ، فقال :

« اعلم أن صفات الله تعالى على ثلاثة أقسام : نفسية ، وسلبية ، ومعان ، ومن أثبت الأحوال زاد : المعنوية .

فالصفة النفسية : الوجود ، وهي الحال الواجب للذات ، ما دامت الذات غير معللة بعلة . . . وأما القسم الثاني وهو خمس صفات : القدم ، والبقاء ، ومخالفته تعالى للحوادث – أي لا يماثله شيء منها مطلقًا لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال – وقيامه تعالى بنفسه – أي غير مفتقر إلى محل ومخصص – والوحدانية وهي سلب التعدد في الذات والصفات والأفعال . . . [والقسم الثالث] : صفات المعاني ، ويقال لها – أيضًا – صفات الذات ، وصفات الإكرام ، وصفات الثبوت . . . وإنما سميت صفات المعاني ؛ لأنها صفات موجودة في نفسها ، وكل صفة موجودة في نفسها تسمى صفة معنى ؛ لأنها معان زائدة على معنى الذات العلية ، وعند المتقدمين : لا فرق بين المعاني والمعنوية » (١) .

ثم ذكر صفات المعاني وهي : الحياة ، والقدرة ، والعلم ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام (٢) .

والزبيدي – وبعض المتكلمة – يتفق مع أهل السنة في الطريقة الأولى – عمومًا – وإن كان يختلف معهم فيما يثبتونه ، وطريقة إثباتهم .

أما الطريقة الثانية فقد خالف فيها الزبيدي أهل السنة – ووافق فيها أهل الكلام – وهي طريقة مبتدعة باطلة ، كما سأوضح ذلك في الفقرة التالية .

قول أهل السنة والجماعة :

يقسم أهل السنة الصفات تقسيمات متنوعة (٣) ، وذلك بحسب الاعتبارات المتعلقة

---

(١) الإتحاف (٣٩/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٣٩/٢ – ٤٧) .

(٣) انظر : الصفات الإلهية – تعريفها ، أقسامها – للدكتور محمد بن خليفة التميمي ص (٥٧ – ٧٢) ، =

بكل تقسيم ، وهذه التقسيمات هي :

أولاً : باعتبار ثبوتها ونفيها ، تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصفات الثبوتية :

وهي ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، كالعلم والحياة والاستواء والنزول ونحوها ، وهي صفات مدح وكمال ، مع تضمنها تنزيه الله تعالى عما يضاده من كل عيب ونقص .

القسم الثاني : الصفات السلبية :

وهي ما نفاه الله تعالى عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، كالسِّنة والنوم والجهل والنسيان ونحوها ، وهي صفات نقص وعيب في حقه تعالى ، ولذلك يجب نفيها عن الله تعالى مع إثبات ضدها من الكمال .

ثانيًا : باعتبار أدلة ثبوتها ، تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : صفات سمعية (خبرية أو نقلية أو شرعية) :

وهي التي لا طريق إلى إثباتها إلا النقل عن الله أو عن رسوله ﷺ ، كالوجه واليدين والرضا والاستواء والنزول ونحوها .

القسم الثاني : صفات سمعية عقلية :

وهي التي يشترك في إثباتها الدليل السمعي والعقلي والفطري ، كالعلم والسمع والبصر والعلو ونحوها .

= أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، والمجلى في شرح القواعد المثلى لكاملة الكواري ص (١٨٦ - ٢٠١) ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

ثالثًا : باعتبار تعلقها بالله ﷻ تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصفات الذاتية :

وهي التي لا تنفك عن الله تعالى أزلاً وأبدًا ، بمعنى : أنه ﷻ لم يزل ولا يزال متصفًا بها ، كالوجه واليدين والأصابع والقدم والعلم والحياة ونحوها .

القسم الثاني : الصفات الفعلية :

وهي التي تنفك عن الله تعالى ، بمعنى : أنها تتعلق بمشيئته وقدرته ، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها ، كالاستواء والمجيء والخلق والرزق والإتيان والنزول ونحوها ، مع التفطن أنه ﷻ متصف بها أزلاً وأبدًا .

هذه تقسيمات أهل السنة للصفات ، وهي – كما ترى – مستنبطة من الكتاب والسنة ، وبها قال أعلام وأئمة الأمة ، كأبي حنيفة (١) ، والكناني (٢) ، وأحمد (٣) ، وابن تيمية (٤) ، وغيرهم (٥) .

والزبيدي مع موافقته لأهل السنة في هذا التقسيم – عمومًا – لم يقتف طريقتهم في

---

(١) انظر : الفقه الأكبر مع شرحه للقاري ص (٢٥) .

(٢) انظر : التدمرية ص (١٥٠) .

والكناني هو : عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكناني المكي ، من تلاميذ الشافعي ، يلقب بالغول لدمامته ، مات سنة أربعين ومائتين . انظر : الفهرست ص (٣٢٠) ، وشذرات الذهب (٩٥/٢) ، والأعلام (٢٩/٤) .

(٣) انظر : التدمرية ص (١٥٠) .

(٤) انظر : المصدر السابق ص (١٤٩) ، والصفدية (١٠٢/١) .

(٥) انظر : الاعتقاد للبيهقي ص (٥١) ، والأسماء والصفات للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (٨٨/١) ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ومختصر الصواعق المرسلة (٤٢٩/٢) ، ودعوة التوحيد ص (١٩) ، والصفات الإلهية للجامي ص (١٩٩) ، والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد بن صالح العثيمين – ضمن مجموع فتاوية ورسائله – (٢٨٤/٣) وما بعدها ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

الإثبات ، ولا فيما أثبتوه ؛ إذ أنه خالفهم بما ذهب إليه من تفويض أو تأويل - كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى قريبًا - .

وأما ما ذهب إليه الزبيدي من الطريقة الثانية في تقسيم الصفات - والتي خالف فيها أهل السنة والجماعة - فباطلة من وجوه (1) :

١- أنها طريقة مبتدعة - مستندها يرجع إلى أهل الكلام - وليس في القرآن ولا في السنة ولا كلام أعلام الأمة ما يتوافق معها ، ويساندها .

٢- أن هذه الطريقة فيها إلحاد وتعطيل ؛ إذ تحصر الصفات في إحدى وعشرين صفة - بل في الحقيقة أقل من ذلك - حيث جعلوا الصفات - كما سبق - ثلاثة أقسام : الصفة النفسية : وهي واحدة وهي الوجود ، والصفة السلبية : وهي خمس صفات وهي : القدم ، والبقاء ، ومخالفة الحوادث ، والقيام بالنفس ، والوحدانية ، وصفات المعاني : وهي سبع ، وهي : الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصرة ، والإرادة ، والكلام ، ومن قال بالصفات المعنوية ، وهي سبع كونه حيًا ، وعالمًا ، وقادرًا ، وسميعًا ، وبصيرًا ، ومريدًا ، ومتكلمًا - وهذه من حماقات المتكلمين ، وإلا فهي كسابقتها ، أي : المعاني - .

٣- أن هذه الطريقة من تقسيم الصفات ، جعل أصحابها يرجعون الصفات الأخرى الثابتة في القرآن والسنة إلى صفة العلم أو القدرة أو الإرادة ، وهذا في الحقيقة تعطيل للصفة لا إثبات لها - وإن تظاهروا بذلك - .

٤- أن ما أثبتوه من هذه الصفات - كصفة الكلام - لم يقتفوا فيها المنهج الصحيح - الموافق للكتاب والسنة - مما يدل على أنهم في الحقيقة معطلة لهذه

---

(1) انظر : الماتريدية للأفغاني (٤٣٠/٢) وما بعدها ، والصفات الإلهية للتميمي ص (٧٥) وما بعدها ، وفي مجال العقيدة - نقد وعرض - لغازي التوبة ص (٤٥ - ٥٠) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م .

الصفات .

فالزبيدي سواء أخذ بهذه الطريقة الباطلة – والتي تبين بطلانها من الوجوه السابقة – في تقسيم الصفات ، أو بالطريقة الأولى – التي وافق فيها أهل السنة في الظاهر ؛ إذ لم يسر على طريقتهم – فهو في الحقيقة ينهج في تقسيم الصفات طريقة المتكلمين .



المسألة الثالثة : الاسم والمسمى

رأي الزبيدي :

اختلف الناس في هذه المسألة : هل الاسم هو المسمى أو غيره [1] ؟ .

وذهب الزبيدي إلى أن الاسم غير المسمى ، فقال :

« اعلم أن الأسماء جمع اسم ، وهو كلمة وضعت بإزاء شيء متى أطلقت فهم منها ، إذ هي إما معرفة أو مخصصة .

قيل : والاسم عين المسمى ؛ لقوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ [2]، وقوله تعالى : ﴿ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ ﴾ [3] ، ثم قال : يا يحيى ، فنادى الاسم .

وَرُدَّ بأنه يلزم عليه أن من قال : النار ، احترق لسانه ، والعسل ، ذاق حلاوته ، وهو بديهي البطلان .

ولا حجة في الآيتين ؛ لأن ﴿ سَبِّحِ ﴾ بمعنى : اذكر أو على حقيقته ، وأُريد بتنزيه الاسم نفسه ؛ – إذ أسماؤه تعالى توقيفية ، فيجب تنزيهها عن أن يخترع له تعالى ما لم يصح عنه أو عن رسوله ، لقصور من عداهما عن أن يحيط بما يناسب جلاله العلي – ومعنى النداء : يا أيها الغلام المسمى يحيى .

فالصواب أنه غيره – كما عرف من الحد – . . . وهذا إن أريد اللفظ ، وهو الذي الكلام فيه ، ومنه : وعلم آدم الأسماء كلها ، فإن أريد به الذات فعينه ، ومنه : ما تعبدون

---

(١) انظر هذه المسألة في : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٠٤/١ – ٣١٥) ، وطبقات الحنابلة (٢٩٩/٢) ، وبدائع الفوائد (١٦/١ – ٢٢) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١٠٢) ، ولوامع الأنوار البهية (٢٩/١) ، ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للدكتور محمد بن خليفة التميمي ص (٢٦٥ – ٣٠٨) ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

(٢) سورة الأعلى ، آية رقم (١) .

(٣) سورة مريم ، آية رقم (٧) .

من دونه إلا أسماء . . . » [1] .

ويذكر الزبيدي في بعض المواضع أن كل اسم له مسمى ، إذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى [2] .

كما أنه أشار إلى أن لكل شيء في الوجود أربع مراتب [3] :

١- وجود في الأعيان .

٢- وجود في الأذهان .

٣- وجود في اللسان .

٤- وجود في البياض المكتوب عليه .

وقد مثَّل على ذلك بالنار ، وبيَّن أن خاصية الإحراق فيها يكون في وجود الأعيان دون غيرها - من المراتب الأخرى - إذ لو كان كذلك لاحترق اللسان ، وكذلك البياض المكتوب عليه .

وظاهر هذا الكلام ، أن الاسم - في اللفظ - غير المسمى - وهو موافق لما قاله سابقًا - .

وقد علَّق الزبيدي على قول الشافعي : إذا سمعتم الرجل يقول : الاسم غير المسمى أو الاسم المسمى ، فاشهدوا عليه أنه من أهل الكلام ، ولا دين له ، بقوله :

« قال ابن السبكي ، وهذا وأمثاله مما روي في ذم الكلام ، وقد رُوي ما يعارضه ، وللحافظ ابن عساكر في التبيين على أمثال هذه الكلمة كلام لا مزيد على حسنه » [4] .

---

(١) الإتحاف (٨/٣٠٤) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٦٥) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٢٣٥) .
(٤) المصدر السابق (٢/٧٤) .

ولذلك نجد الزبيدي يخوض في هذه المسألة ، ويدلي برأيه فيها .

والذي ظهر لي – بعد سبر كلامه كما ذكرته عنه آنفًا – أنه يرى أن الاسم والمسمى له حالتان :

الحالة الأولى : يطلق الاسم ويراد به اللفظ الدال على المسمى – وهذا من حيث اللفظ – وعَبَّر عن ذلك بقوله : أن الاسم غير المسمى .

والحالة الثانية : يطلق الاسم ويراد به المسمى – وهذا إذا أريد به الذات – .

إلا أن الزبيدي – في تقريره هذا – أخطأ خطأً كبيرًا عندما عبر عن الحالة الأولى بأن الاسم غير المسمى – وصَوَّب هذا – لما في لفظ الغير من الإجمال ، كما أن ظاهره فيه موافقة للجهمية ومن وافقهم ممن قصد بذلك أن أسماء الله مخلوقة .

فالزبيدي في الحقيقة – كما يظهر لي – أنه وافق أهل السنة فيما قرره في هذه المسألة معنًى ، وخالفهم لفظًا ، ولا شك أن موافقتهم في اللفظ والمعنى أسلم وأكمل .

وسأعرض – الآن – قول أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ؛ ليستضاء به ، ويهتدى إليه ، ويعمل به .

قول أهل السنة والجماعة :

ذهب – غالب – أهل السنة والجماعة إلى أن الاسم للمسمى ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (٢) ، وقال ﷺ : « **إن لله تسعة وتسعين اسمًا** » (٣) ، وقال : « **إن لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأحمد ، وأنا الماحي ، الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر ، الذي**

---

(١) سورة الأعراف ، آية رقم (١٨٠) .

(٢) سورة الإسراء ، آية رقم (١١٠) .

(٣) تقدم تخريجه ص (١٤١) .

يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب » (١) .

وإلى هذا القول ذهب ابن جرير (٢) ، وقال به ابن تيمية (٣) ، وتلميذه ابن القيم (٤) ، وهو اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره ، وذلك لدلالة الكتاب والسنة والعقل عليه (٥) .

ومفهوم هذا القول : أن الاسم تارة يطلق ويراد به المسمى ، وتارة يطلق ويراد به اللفظ الدال عليه .

قال ابن أبي العز الحنفي :

« قولهم : الاسم عين المسمى أو غيره ، وطالما غلط كثير من الناس في ذلك ، وجهلوا الصواب فيه ، فالاسم يراد به المسمى تارة ، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى ، فإذا قلت : قال الله كذا ، أو سمع الله لمن حمده ، ونحو ذلك ، فهذا المراد به المسمى نفسه ، وإذا قلت : الله ، اسم عربي ، والرحمن ، اسم عربي ، والرحمن من أسماء الله تعالى ، ونحو ذلك ، فالاسم هاهنا للمسمى ، ولا يقال غيره ؛ لما في لفظ الغير من الإجمال » (٦) .

وهذه المسألة من المسائل الحادثة ، أحدثها أهل البدع والزندقة من الجهمية ومن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٩) كتاب المناقب (٦١) باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ (١٧) حديث رقم (٣٥٣٢) ، ومسلم في صحيحه (١٤٥٨/٤) كتاب الفضائل (٤٣) باب في أسمائه ﷺ (٣٤) حديث رقم (٢٣٥٤) .

(٢) انظر : صريح السنة لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ص (٥٢) ، اعتنى به : فواز أحمد زمرلي ، مكتب البحوث الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٣) انظر : قاعدة في الاسم والمسمى لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن مجموع الفتاوى - (٢٠٦/٦) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٤) انظر : بدائع الفوائد (١٧/١) .

(٥) انظر : قاعدة في الاسم والمسمى - ضمن مجموع الفتاوى - (١٨٧/٦) .

(٦) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١٠٢) .

وافقهم ممن قال : بأن الاسم غير المسمى ، قاصدين بذلك : أن أسماء الله تعالى مخلوقة (1).

ولقد تصدى لذلك بعض المنتسبين للسنة (2) – فأخطأوا الطريق ، وضلوا السبيل – فقالوا : الاسم هو المسمى وبه قالت طائفة من الأشاعرة والماتريدية – وقد استدلوا بأدلة رد عليها العلماء وناقشوها – (3) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« و لم يعرف عن أحد من السلف أنه قال : الاسم هو المسمى ، بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة ، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم » (4) .

ولذلك حث العلماء على السكوت عن هذه المسألة ، وعدم الخوض فيها ، والحديث عنها بلا دليل .

قال ابن جرير :

« ثم حدث في زماننا حماقات خاض فيها أهل الجهل والعناد ، ونَوْكي (5) الأمة والرعاع ، يُتْعِبُ إحصاؤها ، ويُحِلُّ ويكثر تعدادها ، منها : القول في اسم الشيء ، أهو هو أم هو غيره » (6) .

وقال – أيضًا – :

---

(1) انظر : معارج القبول (1/122) .

(2) انظر : الاعتقاد للبيهقي ص (52) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (1/204) ، وشرح السنة للبغوي (5/29) .

(3) انظر : قاعدة في الاسم والمسمى – ضمن مجموع الفتاوى – (6/190 – 202) ، وبدائع الفوائد (1/17 – 22) .

(4) قاعدة في الاسم والمسمى – ضمن مجموع الفتاوى – (6/187) .

(5) **النوك** : – بالضم والفتح – الحُمْقُ ، ورجل أَنْوَك ومُسْتنوِك ، وهم نُوْكَي . انظر : معجم مقاييس اللغة (5/372) .

(6) صريح السنة ص (22) .

« وأما القول في الاسم هو المسمى أو غيره ؟ فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع ، ولا قول من إمام فيستمع ، فالخوض فيه شين ، والصمت عنه زين » (١) .

وقد سبقت الإشارة إلى كلام الشافعي بالشهادة على من قال : بأن الاسم غير المسمى أو الاسم هو المسمى من أنه من أهل الكلام ولا دين له (٢) .

والحاصل أن الاسم للمسمى ، وتارة يطلق ويراد به المسمى ، وتارة يطلق ويراد به اللفظ الدال عليه .

هذا ما قرره غالب أهل السنة والجماعة في المسألة ، وهو مفاد كلام الزبيدي – وإن لم ينص عليه لفظًا – .



(١) صريح السنة ص (٥٢) .

(٢) انظر : ص (٤٣٦) .

المسألة الرابعة : الاسم الأعظم

جاءت بعض النصوص عن النبي ﷺ أن لله ﷻ اسمًا أعظمًا ، إذا دُعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى ، ومن هذه النصوص :

قوله ﷺ لمن سمعه يقول : اللهم إني أسألك أني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت ، الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوًا أحد ، قال : « **والذي نفسي بيده لقد سأل الله باسمه الأعظم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى** » (١) .

وقوله ﷺ : « **اسم الله الأعظم في سور من القرآن ثلاث : في البقرة ، وآل عمران ، وطه** » (٢) .

ولذلك اختلف أهل العلم في تعيين الاسم الأعظم على أقوال كثيرة (٣) .

وسبب تعدد هذه الأقوال – في الدرجة الأولى – أنه لم يرد نص عن المصطفى ﷺ في تعيين الاسم الأعظم ؛ ولذلك ساغ الاجتهاد في البحث عنه ، وإبداء الرأي فيه .

والزبيدي ممن أبدى رأيه في الاسم الأعظم ، كما سأوضحه في الأسطر التالية .

رأي الزبيدي :

اختار الزبيدي القول بأن اسم الله الأعظم هو : (الله) وهو الوارد في بعض الأحاديث – والأدعية – بـ (اللهم) حيث الأصل فيه : (يا الله) ، فحذفت الياء من

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢/١٦١) كتاب الصلاة (٢) باب الدعاء (٣٥٨) حديث رقم (١٤٩٣)، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن أبي داود (١/٢٧٩) برقم (١٣٢٤) .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٢٦٧) كتاب الأدب (٣٤) باب اسم الله الأعظم (٩) حديث رقم (٣٨٥٦) ، وحسنه الألباني كما في صحيحه على سنن ابن ماجه (٢/٣٢٩) برقم (٣١١٠) .

(٣) انظر : فتح الباري (١١/٢٢٧) ، وأسماء الله الحسنى للغصن ص (٩٠) ، والنهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى لمحمد بن حمد الحمود (١/٥٥) ، مكتبة الإمام الذهبي ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

أوله ، وزيدت الميم في آخره ؛ ليرجع المعنى الذي في (يا الله) .

قال الزبيدي :

« الله : أعظم الأسماء ؛ لدلالته على الذات الجامعة للصفات الإلهية كلها ، حتى لا يشذ منها شيء » (1) .

وفي موضع آخر ، عن بعض الحكماء أنه سمع رجلاً يقول في دعائه : اللهم إن استغفاري إياك . . . إلى قوله : أدخل عظيم جرمي في عظيم عفوك يا أرحم الراحمين ، قال الزبيدي :

« وهو من الأدعية الجامعة لشروطها من البداية بالاسم الأعظم الذي هو : اللهم ، ثم الإقرار بالذنب ثم إثبات سعة العفو والوفاء بالوعد ، ثم السؤال مع التضرع ، ثم الختم باسمه الأعظم الذي هو : أرحم الراحمين » (2) .

ولا يعني هذا أنه يميل إلى القول بأن الاسم الأعظم هو (الرحمن) وإنما يشير إلى أن هذا من الأقوال ؛ بدليل أنه قال – في موضع آخر – عن قول الداعي : إنك أرحم الراحمين .

« قيل : هو اسم الله الأعظم ، ولذلك حسن ختم الدعوات به » (3) .

والزبيدي قد أشار إلى بعض هذه الأقوال في الاسم الأعظم ، كيا بديع السموات والأرض (4) ، ويا ذا الجلال والإكرام (5) ، والقيوم (6) ، وغيرها (7) .

---

(1) تنبيه العارف البصير ص (٣٨) .

(2) الإتحاف (٥/٢٩٤) .

(3) المصدر السابق (٧/٤٧٢) .

(4) انظر : التاج (١١/٨) .

(5) انظر : المصدر السابق (١١/٨) ، وتنبيه العارف البصير ص (٧٠) .

(6) انظر : التاج (١٧/٥٩٥) .

(7) انظر : تنبيه العارف البصير ص (٣٩) .

والذي يظهر لي أن القول بأن اسم الله الأعظم هو (الله) هو أقوى الأقوال ، وذلك [1] :

١- أن هذا الاسم ورد ذكره في جميع الأحاديث الصحيحة الثابتة عن الرسول ﷺ في بيان الاسم الأعظم ، بخلاف غيره من الأسماء ، فإنه يذكر في حديث ، ولا يذكر في حديث آخر .

٢- أن هذا الاسم ورد ذكره - أيضًا - في السور الثلاث - البقرة ، آل عمران ، طه - التي ذكر النبي ﷺ أن الاسم الأعظم فيها .

٣- أن هذا الاسم يدل على جميع الأسماء الحسنى ، والصفات العليا ، بالدلالات الثلاث .

وقال بهذا القول جماعة من السلف [2] ، ورجحه الطحاوي [3] وغيره [4] .

وذهب بعضهم إلى أن الاسم الأعظم هو : (الحي) وبعضهم يجعل معه : (القيوم) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« فالحي - نفسه - مستلزم لجميع الصفات ، وهو أصلها ، ولهذا كان أعظم آية في القرآن : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [5] ، وهو الاسم

---

(١) انظر : مدارج السالكين (١/٥٥) ، وأسماء الله الحسنى للغصن ص (١٩٥) ، والنهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى للحمود (١/٥٨ - ٥٩) .

(٢) كأبي الشعثاء جابر بن زيد ، والشعبي ، وابن المبارك وغيرهم . انظر : أسماء الله الحسنى للغصن ص (٩٦ - ٩٧) .

(٣) انظر : مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (١/٦٢) ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٣هـ .

(٤) كابن العربي ، والطرطوشي ، والسفاريني ، والمباركفوري وغيرهم . انظر : أسماء الله الحسنى للغصن ص (٩٦) .

(٥) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥٥) .

الأعظم » [1] .

وقال ابن القيم في نونيته [2] :

اسمُ الإله الأعْظم اشتملا على اسْـــ	**ـمِ الحَـــيِّ والقيـــوم مُقْتَرِنَـــانِ**
فالكل مَرْجِعُهَـا إلى الإسْـمَين يَـدْ	**رِي ذاك ذو بـصر بهـذا الـشان**

ونجد ابن القيم في مدارج السالكين [3] يشير إلى أن اسم (الله) ترجع إليه جميـع الأسماء الحسنى ، والصفات العليا ، مما يشعر أنه يرى أنه هو الاسم الأعظم .

وهذان القولان من أقوى الأقوال في المسألة ، ولا غضاضة في هذا الخلاف طالما هو دائر في أسماء الله تعالى الثابتة بالكتاب والسنة ، والله أعلم .

والزبيدي قد اختار أقوى هذه الأقوال – وهو القول بـأن الاسـم الأعظـم هـو (الله) – ؛ وذلك للأدلة السالفة الذكر ، والله الموفق .



(١) مجموع الفتاوى (٣١١/١٨) .

(٢) نونية ابن القيم المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية – ضمن متن القصيدتين النونية والميمية – ص (٢٨) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

(٣) انظر : (٥٥/١) .

المسألة الخامسة : طريقة الزبيدي في الأسماء والصفات

تتمثل طريقة الزبيدي في الأسماء والصفات في النقاط التالية :

أولاً : أسماء الله توقيفية :

أي أن إثباتها يتوقف على ورودها في الكتاب والسنة ؛ إذ هي من الأمور الغيبية التي لا سبيل لنا إلى معرفتها إلا عن طريق الوحي .

يقول الزبيدي :

« أسماؤه تعالى توقيفية ، فيجب تنزيهها عن أن يخترع له تعالى ما لم يصح عنه أو عن رسوله ؛ لقصور من عداهما عن أن يحيط بما يناسب جلاله العلي » (١) .

وقال في موضع آخر :

« القدم : هي صفة سلبية على الأصح ، أي : ليست بمعنى موجود في نفسه كالعلم مثلاً ، وإنما هي عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود ، وإن شئت قلت : هو عبارة عن سلب الأولية للوجود ، وإن شئت قلت : هو عبارة عن سلب الافتتاح للوجود ، والثلاثة بمعنى واحد ، هذا معنى القدم في حقه تعالى وفي حق صفاته . . . وهل يجوز أن يتلفظ بالقديم في حقه تعالى ؟ فمن راعى معناه جَوَّزه ، ومن راعى كونه لم يرد نصًا منع ؛ لأن الأسماء توقيفية ، ومنهم من أورد فيه نصًا من السنة ، فعلى هذا يصح ، وقد أشرنا إلى ذلك » (٢) .

ثانيًا : أن أسماء الله تعالى لها معاني :

يبين الزبيدي أن لكل اسم معنى ، وإن كانت كلها – أي الأسماء – تدل على ذات

---

(١) الإتحاف (٣٠٤/٨) .

(٢) المصدر السابق (١٥٤/٢) ، وقد سبق الكلام على حديث : « إن لله تسعة وتسعين اسمًا . . . » وسرد الأسماء فيه ، على أن الحديث صحيح دون سرد الأسماء ، فالرواية فيها ضعيفة ، وهي التي يريدون الاحتجاج بها . انظر : ص (١٤١ – ١٤٣) من هذه الرسالة .

واحدة ، بمعنى أن هذه الأسماء مترادفة من حيث دلالتها على الذات ، ومتباينة من حيث دلالتها على الصفات ، حيث يقول :

« والأسماء الإلهية ، وإن دلت على ذات واحدة ، فإنها تتميز في أنفسها من طريقين : الواحد : من اختلاف ألفاظها ، والثاني : من اختلاف معانيها ، وإن تقاربت غاية القرب ، وتشابهت غاية الشبه ، فإنه لا بد فيها من فارق كالرحيم والرحمن ، هذا في غاية الشبه ، وأسماء المقابلة في غاية البعد كالضار والنافع ، والمعز والمذل ، والمحيي والمميت ، فلا بد من مراعاة حكم ما تدل عليه من المعاني ، ومراعاة قصد الحق تعالى في ذلك أولى من غيره » (١) .

ثالثًا : من طرق معرفة معاني أسماء الله الكشف :

عجبًا !! يجعل الزبيدي السبيل إلى معرفة معاني أسماء الله تعالى أمرًا اجتهاديًا ، فكل بحسب مقامه واجتهاده ، والكشف هو أعلى هذه المقامات وأصدقها عنده !!! فيقول :

« لا يحيط مخلوق حق حقيقة ذات الخالق إلا بالحيرة والدهشة ، وأما اتساع المعرفة والإدراك فإنما يكون في معرفة أسمائه وصفاته ، وكل يعطى على قدر مقامه واجتهاده ، فتفاوت المراتب إنما هو في معرفة الأسماء والصفات ، فتأمل » (٢) .

ويقرر أن الصفات لا سبيل إلى معرفتها المعرفة الحقيقية إلا عن طريق الكشف (٣) ، ويقول :

« لا يدركها إدراكًا كما ينبغي ويليق إلا من كان له قلب واع متيقظ لتلقي أسرار تلك المحاسن بالانكشاف » (٤) .

ولذلك نجد الزبيدي ينكر على السحرة وإخوانهم ما يتلفظون به من كلمات

---

(١) الإتحاف (٣٥٩/٤) .

(٢) المصدر السابق (٢٨/٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٩٣/٥) .

(٤) المصدر السابق (٢٨/٢) .

لا يعرف معناها لا تخلو من الكفر والفحش المخالف للشرع ، ولكنه يستثني – في مقابل ذلك – ما جاء عن كبار الصوفية – الكشفية – فيقول :

« ويستثنى من ذلك ما ثبت صحته بمعنى الأسماء الحسنى عن كبار المشايخ الكاملين ، المقطوع لهم بالولاية مع العلوم الشرعية ، كما ورد في أهيا ، إشراهيا ، أذوناي ، أصبات ، آل شداي ، هملوخيم ، والأسماء التي في أول الدائرة الشاذلية ، وهي : طهور يدعى محببه صوره محببه ، سقفاطين ، سقاطيم ، أهون ، وادم ، حم ، هاء ، آمين ، والأسماء التي في أثناء حزب سيدي إبراهيم الدسوقي – قدس سره – والبرهتية المسماة بالعهد السليماني وأمثالها » (١) .

رابعًا : إثبات جميع الصفات بالتفويض أو التأويل :

يثبت الزبيدي جميع الصفات بطريق التفويض أو التأويل – عند الحاجة – إلا سبع صفات فإنه يثبتها بمعانيها على الحقيقة – كما يتوهم – وهي :

الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، ويسميها بصفات المعاني ، والعقل دل عليها ، وفي الحقيقة أن بعض هذه الصفات لم تسلم من التأويل كصفة الكلام .

والزبيدي يقول بالتأويل عند الحاجة أو الاضطرار ، وينبه على أن يكون التأويل وفق الأصول – أي أصول المتكلمين من تقديم العقل ونحو ذلك – .

يقول فيمن أوَّل واعترض عليه :

« والمقصود من هذه المعارضة أنه يعرف أن الخصم يضطر إلى التأويل ، فلتكن التأويلات على وفق الأصول » (٢) .

وإلا فالزبيدي يرى التفويض – أولاً – ولذلك ذَمَّ من اعتقد معاني الصفات لله تعالى

---

(١) الإتحاف (١/٣٤٥) .

(٢) المصدر السابق (٢/١٧٦) .

فقال :

« فأما من كان حظه من معاني ما يتعلق بالله تعالى بأن يسمع لفظًا ، ويفهم تفسيره في اللغة ووضعه ، ويعتقد في القلب وجود معناه لله تعالى ، فهو مبخوس الحظ ، نازل الدرجة ، وهو نقص ظاهر بالإضافة إلى ذروة الكمال » [1] .

وقال في موضع آخر :

« وقد ثبت عندك تنزيه الواجب عن النقائص والحوادث ، ولا بد أن يثبت عندك ؛ إذ هو أصل دينك ، وعرفت أن ذلك اللفظ حيث أطلق على المعنى الإلهي واستعمل فيه فقد استعمل في معناه الأصلي ، فخذ ذلك المعنى مجردًا عن جميع اللواحق المادية ، والأحوال الخلقية ، بحيث يكون ذلك المعنى إلهيًا ، فإن ظفرت بعبارة محصلة يمكنك الإفصاح بها عن ذلك المعنى المجرد الإلهي ، فذلك ، وإلا فسلِّم الأمر للعالم به ، واعتقد أن ذلك المعنى الذي لا يمكنك التعبير عنه هو الأصل للموضوع له ذلك اللفظ ، فاعرف ذلك ، والله أعلم » [2] .

خامسًا : حمل معاني الصفات بعضها على بعض :

وهذه جزء من النقطة السابقة إلا أني أفردها للتنبيه على أن الزبيدي وإن كان يقول : بأن لكل اسم معنى ، وأن الصفات في معانيها تتباين إلا أنه في الحقيقة التزم ببعض معاني الصفات – كالقدرة والإرادة والعلم – وحمل معاني باقي الصفات عليها ، كقوله في صفة القرب بأنها بمعنى العلم [3] ، وقوله في صفة الأصابع بأنها بمعنى القدرة والقهر [4] ونحو ذلك .

وأحيانًا يصرح بالمجاز أو الكناية أو نحو ذلك مما يصرف به المعنى الحقيقي للصفة إلى

---

(١) الإتحاف (٥١٥/٩) ، وانظر : – أيضًا – (٥٧٣/١١) .

(٢) المصدر السابق (٢٤٩/٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٣٨/٢) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١٧٦/٢) .

معنى صفة أخرى أو إلى أمر آخر تمامًا (١) .

سادسًا : تنـــزيه الله ﷻ بالألفاظ المجملة !!! :

يعرف الزبيدي التنزيه بقوله :

« هو تبرئة الله ﷻ عما لا يليق بجلاله وقدره من كل عيب ونقص ، ومن كل صفة لا كمال فيها ولا نقصان على قول » (٢) .

وقد سلك الزبيدي طريق المتكلمين في تنزيـــه الله تعـــالى ، وذلـــك بالتفـــصيل في السلوب ، وكذلك استعمال الألفاظ المجملة - كالجسمية والتحيز والتركيب ، والجهـــة ونحوها - والتي يراد بها في الحقيقة نفي الصفات عن الله تعالى ، أو صرفها عن حقيقتها ، كصفة النزول والاستواء والغضب والضحك ونحوها .

يقول الزبيدي في إثبات صفتي السمع والبصر لله تعالى :

« أنه تعالى سميع بصير ، بلا جارحة وحدقة ولا أذن ، كما أنه تعالى عليم بلا دماغ وقلب ، فليس سمعه كسمع المخلوق الذي هو قوة مودعة في مقعـــر الـــصماخ يتوقـــف إدراكها للأصوات على حصول الهواء الموصل إلى الحاسة وتـــأثر الحاســـة ، ولا كتـــأثر المخلوق الذي هو قوة مودعة في العصبتين المجوَّفتين الخارجتين من الدماغ ، بـــل المـــراد بالسمع صفة وجودية قائمة بالذات شأنها إدراك كل مسموع وإن خفي ، والمراد بالبصر صفة وجودية قائمة بالذات شأنها إدراك كل مبصر وإن لطف » (٣) .

ويقول في موضع آخر :

« أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تنزهه عن الحلول والاتحـــاد ، والظهور والبطون ، والابتداء والانتهاء ، والاستتار والاحتجاب ، وتقدس ذاته المقدسة عن

(١) كصرفه لصفة التجلي له سبحانه بظهور أمره . انظر : الإتحاف (٢/٢٨) .
(٢) المصدر السابق (٢/٣٥) .
(٣) المصدر السابق (٢/٢٢٦) .

مقالات أولي الجهالات من الكم والكيف ، والأين والمكان والزمان والإياب والذهاب ، ونمجده فيما أبرزه بحكمته من الأكوان لا عن التفكر والتدبر والمعاونة والمشاورة والراحة والنصب والانتصاب ، ونعظمه عن التشبيه والتمثيل والتعديل والتحويل والتبديل والتركيب والارتكاب » (١) .

وهكذا يسير الزبيدي في تنزيه الله تعالى بالألفاظ المجملة ليتوصل بذلك إلى صرف بعض الصفات عن حقيقتها .

ومن أمثلة ذلك تنزيهه لله تعالى عن الجسمية ؟! حيث يقول :

« ولما ثبت انتفاء الجسمية بالمعنى المذكور ، ثبت انتفاء لوازمها ، وانتفاء الملزوم يستلزم انتفاء لازمه المساوي ، ولوازم الجسمية هي : الاتصاف بالكيفيات المحسوسة بالحس الظاهر أو الباطن من اللون والرائحة والصورة والعوارض النفسانية من اللذة والألم والفرح والغم ونحوها ، ولأن هذه الأمور تابعة للمزاج المستلزم للتركيب المنافي للوجوب الذاتي ، ولأن البعض فيها تغيرات وانتقالات ، وهي على الباري تعالى محال ، وما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضا والغضب والفرح ونحوها يجب التنزيه عن ظاهره » (٢) .

هذه طريقة الزبيدي في الأسماء والصفات :

- وقد أصاب القول بأن أسماء الله توقيفية إلا أنه أخطأ الفهم في تطبيق ذلك ، حيث أدخل بعض الأسماء – مما هي في الحقيقة ليست بأسماء له ﷻ – كالقديم ، وضمير الغيبة (هو) مما سيأتي ذكره في المسألة القادمة – إن شاء الله تعالى – .

- كما أنه أصاب القول – أيضًا – في أن لكل اسم معنى ، وأن الأسماء مترادفة في دلالتها على الذات ، ومتباينة في دلالتها على الصفات ، ومع ذلك فقد أخطأ حينما حمل معاني بعض الصفات على بعض – مما قد أوضحته عند كلامي على الفرق بين الاسم والصفة ، فلا حاجة للإعادة – ، كما أنه أخطأ عندما اعتبر

---

(١) الإتحاف (٥/٤) .

(٢) المصدر السابق (٢/١٦٣) .

الكشف طريقًا لمعرفة هذه المعاني – وقد سبق الرد على الكشف عند كلامي على مصادره – .

- وأخطأ الزبيدي عندما اعتمد التفويض أو التأويل في الأسماء والصفات ، واستعمل الألفاظ المجملة في التنزيه – وقد تناولت الرد على هذه الأمور عند حديثي على منهجه الكلامي مما يغني عن الإعادة هنا – .

وفي الجملة فالزبيدي خالف منهج أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات ، وهو ما سأوضحه في الفقرة التالية .

قول أهل السنة والجماعة :

يذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات مذهبًا حسنًا ، موافقًا للكتاب والسنة ، يتمثل فيما يلي (1) :

1- إثبات ما أثبته الله لنفسه ، وأثبته له رسوله ﷺ ، ونفي ما نفاه الله عن نفسه ، ونفاه عنه رسوله ﷺ ، – إثبات بلا تكييف ولا تمثيل ، وتنزيه بلا تحريف ولا تعطيل – .

2- أن أسماء الله وصفاته تثبت بأحاديث الآحاد ، كما تثبت بالتواتر .

3- أن أسماء الله تعالى كلها حسنى ، وصفاته كلها كاملة عليا .

4- يُجْرُون الصفات على ظاهرها ، ويعتقدون أن لها معنى حقيقيًا يليق بجلال الله ﷻ ، وهو المعنى الذي يظهر من اللفظ كما تفهمه العرب من كلامها .

---

(1) انظر : أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (٩٧ – ١٤٠) ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، والصفات الإلهية بين السلف والخلف لعبد الرحمن الوكيل ص (١١٧) ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ونواقض توحيد الأسماء والصفات للدكتور ناصر القفاري ص (٨) ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ، ومعتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات للدكتور محمد بن خليفة التميمي ص (٥٦ – ٧٦) ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

٥- يُجْمِلُون في النفي ويُفَصِّلون في الإثبات .

٦- يعتصمون في باب الأسماء والصفات بألفاظ نصوص الوحيين من الكتاب والسنة ، ويُعْرِضون عن الألفاظ المبتدعة ، ويستفسرون عن مراد القائل منها ، فإن أراد بها حقًا قبل المعنى ورد اللفظ ، وإن أراد به باطلاً رد المعنى واللفظ .

هذا مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ، كما أوضحوه بألسنتهم ، ودوَّنوه في كتبهم (١) .

قال الإمام أحمد :

« ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف نفسه ، قد أجمل الله الصفة فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء ، وصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه . . . ولا نتعدى القرآن والحديث » (٢) .

وقال الإمام ابن خزيمة (٣) :

« نحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر ،

---

(١) انظر على سبيل المثال : السنة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني ، رمادي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، والسنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، تحقيق : الدكتور عطية الزهراني ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، والسنة لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، والحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - (٥/٥ - ١٢٠) ، والتحفة المدنية في العقيدة السلفية لآل معمر ، والتنبيهات السنية على العقيدة الواسطية لعبد العزيز بن ناصر الرشيد ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، وغيرها كثير ، ولله الحمد والمنة .

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن قيم الجوزية الدمشقي ص (١٣٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٣) **هو** : أبو بكر ؛ محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي ، النيسابوري ، الإمام ، الحافظ ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، ومات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . انظر : شذرات الذهب (٢٦٢/٢) ، والأعلام (٢٩/٦) ، ومعجم المؤلفين (١٢١/٣) .

مذهبنا : أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه ، نقر بذلك بألسنتنا ، ونصدق بقلوبنا ، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين ، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين ، وجل ربنا عن مقالة المعطلين ، وعز أن يكون عدمًا كما قاله المبطلون ؛ لأن ما لا صفة له عدم ، تعالى الله عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله ، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ » (١) .

ويشير الإمام البربهاري (٢) إلى أن طريق النجاة في أسماء الله وصفاته هو الكتاب والسنة ، فيقول :

« اعلم – رحمك الله – أن الكلام في الرب تعالى محدث ، وهو بدعة وضلالة ، ولا يتكلم في الرب إلا بما وصف به نفسه ﷻ في القرآن ، وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه » (٣) .

ويؤكد الإمام ابن أبي زَمَنِين (٤) على أن هذا هو طريق النجاة ، فيقول :

« اعلم أن أهل العلم بالله ، وبما جاءت به أنبياؤه ورسله ، يرون الجهل بما لم يخبر به تبارك وتعالى عن نفسه علمًا ، والعجز عما لم يدع إيمانًا ، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه ، وعلى لسان نبيه » (٥) .

---

(١) التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٦/١) ، دراسة وتحقيق : الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

(٢) **هو** : أبو محمد ؛ الحسن بن علي بن خلف البربهاري ، الثقة ، المتقن ، ولد سنة ثلاث وثلاثين ومائتين ، ومات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة . انظر : شذرات الذهب (٣١٩/٢) ، والأعلام (٢٠١/٢) ، ومعجم المؤلفين (٥٦٨/١) .

(٣) شرح السنة لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ص (٢٤) ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني ، رمادي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .

(٤) **هو** : أبو عبد الله ؛ محمد بن عبد الله بن عيسى الألبيري الأندلسي ، المعروف بابن أبي زمنين ، الحجة ، الإمام ، ولد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، ومات سنة تسع وتسعين وثلاثمائة . انظر : شذرات الذهب (١٥٦/٣) ، والأعلام (٢٢٧/٦) ، ومعجم المؤلفين (٤٤٨/٣) .

(٥) أصول السنة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زمنين ص (٦٠) ، تحقيق وتخريج وتعليق : عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري ، الغرباء ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

ويوجز شيخ الإسلام ابن تيمية طريقتهم بقوله :

« قد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها : إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه – مع ما أثبته من الصفات – من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته » (١) .

ويقول في أحد المواضع :

« المشهور عند أصحاب الإمام أحمد : أنهم لا يتأولون الصفات التي من جنس الحركة : كالمجيء والإتيان والنزول والهبوط والدنو والتدلي ، كما لا يتأولون غيرها متابعة للسلف الصالح ، وكلام السلف في هذا الباب يدل على إثبات المعنى المتنازع فيه » (٢) .

ويبين ابن أبي العز أن طريقة السلف – في الإثبات والنفي – هي طريقة القرآن الكريم ، فيقول :

« يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً ، والنفي مجملاً ، عكس طريقة أهل الكلام المذموم ، فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل ، يقولون : ليس بجسم ، ولا شبح ، ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص ، ولا جوهر ، ولا عرض . . . ولا يحيط به مكان ، ولا يجري عليه زمان ، ولا يجوز عليه المماسة ولا العزلة ، ولا الحلول في الأماكن ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم ، ولا يوصف بأنه متناه . . . وفي هذه الجملة حق وباطل ، ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة ، وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه ، فيه إساءة أدب ، فإنك لو قلت للسلطان : أنت لست بزبال ، ولا كسَّاح ، ولا حجام ، ولا حائك ! لأدبك على هذا الوصف ، وإن كنت صادقًا ، وإنما تكون مادحًا إذا أجملت النفي ، فقلت : أنت لست مثل أحد من رعيتك ، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل ، فإذا أجملت في النفي ، أجملت في

---

(١) التدمرية ص (٧) .

(٢) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٧٦) ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

الأدب ، والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة » (١) .

ويمتدح القنوجي طريقة السلف في التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية ، ويذم طريقة المخالفين لهم – من استعمال الألفاظ المجملة – ويبين الموقف منها ، فيقول :

« الأصل في هذا الباب : أن كل ما ثبت في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ وجب التصديق به ، مثل : علو الرب ، واستوائه على عرشه ، ونحو ذلك ، وأما الألفاظ المبتدعة في النفي والإثبات مثل قول القائل في جهة ، وهو متحيز ، أو ليس بمتحيز ، ونحوها من الألفاظ التي تنازع فيها الناس ، فليس مع أحدهما نص ، لا عن الرسول ولا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا أئمة المسلمين ، فإن هؤلاء لم يقل أحد منهم إن الله في جهة ، ولا قال : ليس هو في جهة ، ولا قال : هو متحيز ، بل ولا قال : هو جسم أو جوهر ، ولا قال : ليس بجسم ولا جوهر ، فهذه الألفاظ ليست منصوصة في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع ، والناطقون بها قد يريدون معنى صحيحًا ، وقد يريدون معنى فاسدًا ، فمن أراد معنى صحيحًا موافق الكتاب والسنة كان ذلك مقبولاً منه ، وإن أراد معنى فاسدًا مخالف الكتاب والسنة كان ذلك المعنى مردودًا عليه » (٢) .

هذه ملامح الطريقة السلفية النورانية في الأسماء والصفات ، والتي لم يوفق الزبيدي – عفا الله عنه وغفر له – للأخذ بها ، والسير عليها .

وسأتناول في المسألة التالية – وهي الأخيرة من هذا المطلب : توحيد الأسماء والصفات – بعض الأسماء والصفات عند الزبيدي ، والتي تبين منهجه وطريقته المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة .



(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٩) .

(٢) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لمحمد صديق حسن خان القنوجي ص (٤٥) ، تحقيق : الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤٢٢هـ .

المسألة السادسة : دراسة للأسماء والصفات عند الزبيدي

تطرق الزبيدي لكثير من الأسماء والصفات ، ولو أردت دراستها كلها ؛ لطال بي المقام ، ولَحِدْتُ عن المرام ؛ - لأنها تحتاج إلى مؤلف مستقل - والمقصود بيان طريقته ، وكشف منهجه في الأسماء والصفات ، وهذا حاصل بدراسة بعض الأمثلة عليه .

وسأبدأ - بمشيئة الله تعالى - أولاً فيما يتعلق بالأسماء ، ثم أعقبها بما يتعلق بالصفات .

أولاً : الأسماء :

أدخل الزبيدي أسماء ليست في الحقيقة بأسماء لله ﷻ ، كما أنه صرف معاني الأسماء عن حقيقتها ، وحمل بعضها على بعض ، ومن أمثلة ذلك :

١- القديم :

أثبت الزبيدي هذا الاسم لله تعالى ، معتمدًا في ذلك على [1] :

أ- الإجماع المزعوم في وصفه تعالى به .

ب- دلالة القرآن عليه في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ** ﴿٦٠﴾ ﴾ [2] .

ج- ورود ذكره في بعض الأحاديث التي سردت الأسماء .

وقد رددت على الزبيدي في هذا عند حديثي على منهجه الكلامي - بما يغني عن الإعادة هنا - وبينت أن القديم ليس من أسماء الله تعالى .

---

(١) انظر : الإتحاف (٣١/٢ ، ١٥٤) .

(٢) سورة الواقعة ، آية رقم (٦٠) .

٢- الفرد :

أثبت الزبيدي هذا الاسم لله تعالى ، معتمدًا في ذلك على [١] :

أ- الإجماع المزعوم .

ب- دلالة القرآن في وصفه تعالى بذلك ، والمنبه عليه بقوله : ﴿ وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [٢] ، فهو فرد يخالف الأشياء كلها في الازدواج .

قال الزبيدي :

« يطلق الفرد في أوصافه تعالى ، ويراد به أن يخالف الأشياء كلها في الازدواج المنبه عليه بقوله : ﴿ وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [٣] ، وقيل : هو المستغني عن كل شيء المنبه عليه بقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ ﴾ [٤] ، وإذا قيل : إنه منفرد بوحدانيته ، فمعناه : أنه مستغن عن كل تركيب وازدواج ، تنبيهًا على أنه بخلاف كل موجود » [٥] .

وفي موضع آخر نقل الإجماع !! على إطلاق اسم الفرد على الله تعالى [٦] .

وهذا واضح في أن الزبيدي لم يفرق بين ما هو من باب الأسماء ، وما هو من باب الإخبار ، إذ يجوز أن يخبر عن الله تعالى بأنه : قديم ، وفرد ، وشيء ، ونحو ذلك ، ولا يجوز أن يسمى بذلك ؛ لعدم ثبوت النص فيها ، كما أنها ليست بحسنى ، وأسماؤه ﷻ حسنى ، بل غاية في الحسن لا يعتريها نقص ، وأما باب الإخبار فلا يجب أن يكون

(١) انظر : الإتحاف (٢/٢٩) .
(٢) سورة الذاريات ، آية رقم (٤٩) .
(٣) سورة الذاريات ، آية رقم (٤٩) .
(٤) سورة العنكبوت ، آية رقم (٦) .
(٥) الإتحاف (٢/٢٩) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٢/٢٩) .

توقيفيًا (١) .

وقد ثبت اسمي الله ﷻ الأحد والواحد ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٣٩ ﴾ (٣) ، وفيهما معنى الفردية ، والاستغناء بما ثبت أصح منهجًا مما لم يثبت .

وأما الإجماع المزعوم – على تسمية الله بالفرد – فلا يتعدى كونه زعمًا ، لا حقيقة له ؛ إذ أن كثيرًا من أهل العلم لم يعتبر الفرد من أسماء الله تعالى (٤) ، كما أن ذكر الزبيدي للإجماع – في هذه المسألة ومثيلاتها – فيه تلبيس ، قد بينته عند كلامي على مصدره : الإجماع ، فراجعه إن شئت .

٣- ضمير الغيبة (هو) :

أغرب الزبيدي فعدَّ ضمير الغيبة (هو) من أسماء الله تعالى ، موافقة لمنهجه الصوفي.

وقد حاول تقرير هذا الاسم بالدفاع عن الصوفية – كعادته – بأنه خاص بهم ، ويناسب أحوالهم – من الاستغراق والفناء – فهو اسم مستقل لا ضمير غيبة ، فقال تعليقًا على كلام الشاذلي في حزبه الكبير (٥) : يا من هو هو هو يا هو .

« خاطبوه بخطاب الغائبين ، فقالوا : يا هو ؛ إذ لا يسبق إلى قلوبهم غير ذلك الحق ، فلا يحتاج إذ ذاك إلى بيان له ، لاستهلاكهم في حقائق القرب باستيلاء ذكر الله على أسرارهم وامتحائهم عن شواهدهم فضلاً عن إحساسهم بمن سواه ، والإشارة بـ (هو) مختصة بأهل الاستغراق والتحقق في الهوية الحقيقية ، والمشار إليه لما كان واحدًا كانت الإشارة المطلقة لا تكون إلا إليه ؛ لفقد ما سواه في شعورهم ؛ لفنائهم عن الرسوم البشرية

---

(١) انظر : بدائع الفوائد (١٦٢/١) .

(٢) سورة الإخلاص ، آية رقم (١) .

(٣) سورة يوسف ، آية رقم (٣٩) .

(٤) انظر : أسماء الله الحسنى للغصن ص (٣٦١) .

(٥) ص (٢٩ ، ٣٠) ضمن شرحه التنبيه .

بالكلية وذلك غاية في التوحيد ، هذا مقتضى حال القوم من وجدانهم وذوقهم ، فهو عندهم اسم مستقل بمعناه لا ضمير غيبة .

فيعترض بأنه : لم يسمع في كلام العرب إلا نداء ضمير الخطاب على خلاف فيه ، حتى قال أبو حيان في شرح التسهيل : فكلام جهلة الصوفية في قولهم : يا هو ، ويا أنا ، ليس جاريًا على كلام العرب ، وذلك بناء منه على أنه ضمير غيبة في كلامهم ؛ لجهله بحالهم ومقاصدهم ، وقد قيل : لا تجعلوا لأهل الظاهر حجة على أهل الباطن ، فمن نسبهم إلى الجهل فهو أحق به ؛ لأنه كذب بما لم يحط به علمًا : ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ** ﴾ (1) ، انتهى ما نقله الشارح عن المحشي مع الاختصار » (2) .

فالزبيدي لم يرتض الرد على الصوفية في اعتبارهم (هو) اسمًا لله تعالى ، مما يدل على موافقته لهم في ذلك .

ويكفي في معرفة بطلان ذلك ، أن جُعِلَ هذا الاسم خاصًا بالصوفية دون غيرهم !!! .

وقد عاب العلماء على الصوفية بالذكر بالاسم المفرد – مظهرًا أو مضمرًا – .

قال ابن الجوزي فيمن قرر الذكر الصوفي بتكرار : الله ، الله ، الله . . .

« عزيز عليَّ أن يصدر هذا الكلام من فقيه ، فإنه لا يخفى قبحه ، إنه على الحقيقة طي لبساط الشريعة التي حثت على تلاوة القرآن وطلب العلم ، وعلى هذا المذهب فقد رأيت الفضلاء من علماء الأمصار ، فإنهم ما سلكوا هذه الطريق وإنما تشاغلوا بالعلم أولاً » (3) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :

---

(1) سورة الإسراء ، آية رقم (٣٦) .

(2) تنبيه العارف البصير ص (٨١) .

(3) تلبيس إبليس ص (٣٩٣) .

« وأما الاسم المفرد - مظهرًا أو مضمرًا - فليس بكلام تام ، ولا جملة مفيدة ، ولا يتعلق به إيمان ولا كفر ، ولا أمر ولا نهي ، ولم يذكر ذلك أحد من سلف الأمة ، ولا شرع ذلك رسول الله ﷺ ، ولا يعطي القلب بنفسه معرفة مفيدة ، ولا حالاً نافعًا ، وإنما يعطيه تصورًا مطلقًا لا يحكم عليه بنفي ولا إثبات ، فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه ، وإلا لم يكن فيه فائدة ، والشريعة إنما تَشْرَعُ من الأذكار ما يفيد بنفسه ، لا ما تكون الفائدة حاصلة بغيره ، وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الإلحاد ، وأنواع من الاتحاد . . . والذكر بالاسم المضمر المفرد أبعد عن السنة ، وأدخل في البدعة ، وأقرب إلى ضلال الشيطان ، فإن من قال : هو يا هو ، أو : هو هو ، ونحو ذلك ، لم يكن الضمير عائدًا إلا إلى ما يصوره قلبه ، والقلب قد يهتدي وقد يضل » (١) .

٤- رمضان :

أثبت الزبيدي هذا الاسم لله تعالى ، معتمدًا في ذلك على ما جاء عن مجاهد وغيره .

فقال تعليقًا على كلام الفيروز آبادي : « ورمضان - إن صح - من أسماء الله تعالى » (٢) .

قال الزبيدي :

« قال شيخنا [أي : الفاسي] : هو أغرب من إطلاق الدهر ؛ لأنه ورد في الحديث ، وإن حمله عياض على المجاز كما مر ، ولم يرد إطلاق رمضان عليه تعالى ، فكيف يصح ، وبأي معنى يطلق عليه ﷻ .

قلت [أي : الزبيدي] : وهذا الذي أنكره شيخنا من إطلاق اسم رمضان عليه

---

(١) العبودية لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي ص (١٦٩) وما بعدها ، تحقيق : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ، دار الأصالة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٢) القاموس مع التاج (١٠/٦٨) .

سبحانه ، فقد نقله أبو عمر الزاهد المطرز في ياقوتته ، ونصه : كان مجاهد يكره أن يجمع رمضان ، ويقول : بلغني أنه اسم من أسماء الله ﷻ .

ولذا قال المصنف [الفيروز آبادي] : إن صح ، إشارة إلى قول مجاهد هذا ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ » (١) .

ولذلك قال الزبيدي :

« فإذا أوتر العبد ، انبغى له أن يقنت ولا سيما في رمضان ، فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، فتأكد الدعاء في وتر رمضان أكثر من غيره من الشهور ، فاعلم » (٢) .

والصحيح أن رمضان ليس باسم من أسماء الله تعالى ، وما ورد فيه من الحديث فضعيف .

قال ابن كثير :

« أبو معشر [أحد رواة الحديث] هو نجيح بن عبد الرحمن المدني ، إمام المغازي والسير ، ولكن فيه ضعف ، وقد رواه ابنه محمد عنه فجعله مرفوعًا عن أبي هريرة ، وقد أنكره عليه الحافظ بن عدي ، وهو جدير بالإنكار ، فإنه متروك ، وقد وهم في رفع هذا الحديث » (٣) .

٥- العلي :

أثبت الزبيدي هذا الاسم لله تعالى ، معتمدًا في ذلك على ما ثبت من النصوص فيه ، إلا أن الزبيدي لم يعط الاسم معناه الحقيقي الكامل ، وإنما اقتصر على بعض معناه دون البعض ، فقال :

---

(١) التاج (١٠/٦٨) .

(٢) الإتحاف (٣/٦٠٤) .

(٣) تفسير القرآن العظيم (١/٢٢٢) وقد أورد ابن كثير الحديث بلفظ : « لا تقولوا رمضان ، فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، ولكن قولوا : شهر رمضان » .

« هو الذي لا رتبة فوق رتبته ، وجميع المراتب منحطة عنه » [1] .

ولا شك أن (العلي) اسم ثابت لله تعالى ، كما جاءت بذلك النصوص ، ولكن اقتصار الزبيدي في بيان معنى هذا الاسم على علو المرتبة والقدر أو القهر دون علو الذات ، منهج باطل ؛ إذ معنى العلي يشمل العلو المطلق بأنواعه الثلاثة : علو الذات ، والقدر (المرتبة) ، والقهر .

قال السعدي في بيان معنى : (العلي) :

« أي الذي له العلو المطلق بجميع الوجوه والاعتبارات :

فهو العلي بذاته قد استوى على العرش ، وعلا على جميع الكائنات وباينها .

العلي بقدره وهو علو صفاته وعظمتها ، فإن صفاته عظيمة لا يماثلها ولا يقاربها صفة أحد ، بل لا يطيق العباد أن يحيطوا بصفة واحدة من صفاته .

العلي بقهره حيث قهر كل شيء ، ودانت له الكائنات بأسرها ، فجميع الخلق نواصيهم بيده ، فلا يتحرك منهم متحرك ، ولا يسكن ساكن إلا بإذنه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن » [2] .

٦- الودود :

أثبت الزبيدي هذا الاسم لله تعالى ، معتمدًا في ذلك على ما ثبت من النصوص فيه إلا أنه يصرف معناه عن حقيقته ، حيث يقول :

« الودود - في أسماء الله تعالى - فعول بمعنى مفعول ، فالله مودود أي : محبوب في

---

(١) تنبيه العارف البصير ص (٣٩) .

(٢) فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ص (٤٤) ، تحقيق : عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

قلوب أوليائه ، أو فعول بمعنى فاعل : أي يحب عباده الصالحين ، بمعنى يرضى عنهم » (1).

فانظر كيف يصرف الزبيدي معنى : الودود في حق الله تعالى على أن عباده هم الذين يحبونه ، أو أنه يودهم بمعنى أنه يرضى عنهم ، والعجيب أن الزبيدي يؤول صفة الرضى ونحوها في حق الله تعالى بالإرادة ، ولذلك نجده يصرح في موضع آخر على أن الودود بمعنى : إرادته تعالى الكرامة والنعمة للمودود ، فيقول :

« وكما أن معنى رحمته تعالى إرادته الخير للمرحوم ، وكفايته له ، وهو منزه عن رقة الرحمة ، فكذلك وده : إرادته الكرامة والنعمة للمودود وإحسانه وإنعامه ، وهو منزه عن ميل المودة » (2) .

ولا شك أن (الودود) اسم ثابت لله تعالى كما جاءت بذلك النصوص ، ولكن ما ذهب إليه الزبيدي من تأويل معناه إلى الإرادة فباطل ، والصحيح أن الودود بمعنى : الواد ، وبمعنى : المودود أي : أنه يحب عباده الصالحين ويحبونه .

قال السعدي في بيان معنى : (الودود) :

« أي : المتودد إلى خلقه بنعوته الجميلة ، وآلائه الواسعة ، وألطافه الخفية ، ونِعَمه الخفية والجليَّة ، فهو الودود بمعنى الواد ، وبمعنى المودود ، يحب أولياءه وأصفياءه ويحبونه ، فهو الذي أحبهم وجعل في قلوبهم المحبة ، فلما أحبوه أحبهم حبًا آخر جزاء لهم على حبهم » (3) .

هذه بعض الأمثلة الدالة على منهج الزبيدي في الأسماء ، فهو وإن كان يقول بالتوقيف إلا أنه خرج عن منهج السلف في فهم ذلك ، حيث أدخل في أسماء الله تعالى ما ليست منها ، وصرف معاني الأسماء الثابتة لله تعالى عن حقيقتها – غالبًا – واقتصر على بعض معانيها – أحيانًا – .

---

(1) التكملة (2/330) .

(2) الإتحاف (3/445) .

(3) فتح الرحيم الملك العلام ص (57) .

وإتمامًا للفائدة ، وتلبية لرغبة من أراد الاستزادة من الأمثلة ، سأشير - بمشيئة الله تعالى - إلى بقية الأسماء التي ذكرها الزبيدي ، وسار بها على نفس المنهج الذي ذكرته في الأمثلة السابقة ، وهذه الأسماء هي :

- الله [1] .
- المبدئ [2] .
- المعيد [3] .
- الرب [4] .
- الرقيب [5] .
- الوهاب [6] .
- المقيت [7] .
- الباعث [8] .
- الأحد [9] .
- الواحد [10] .

---

(١) انظر : الإتحاف (٥/٤ ، ١٨٣) ، (٢٠٢/٦) ، (٣٤٣/١٣) ، والتاج (٦/١٩) .
(٢) انظر : الإتحاف (٤٤٤/٣) ، والتاج (١٠٩/١) .
(٣) انظر : الإتحاف (٤٤٤/٣) ، والتاج (١٤٢/٥) .
(٤) انظر : التاج (٤/٢) .
(٥) انظر : المصدر السابق (٢٩/٢) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٤٧٨/٢) .
(٧) انظر : المصدر السابق (١١٢/٣) .
(٨) انظر : المصدر السابق (١٧١/٣) ، والتكملة (٦/١) .
(٩) انظر : الإتحاف (٢٨/٢) ، والتاج (٣٢٩/٤) ، والتكملة (٣٢٦/٢) .
(١٠) انظر : الإتحاف (٢٨/٢) ، والتاج (٣٠٠/٥) .

- الحميد [١] .

- الرشيد [٢] .

- الشهيد [٣] .

- الصمد [٤] .

- المجيد [٥] .

- الواجد [٦] .

- الودود [٧] .

- الأول [٨] .

- الآخر [٩] .

- الظاهر [١٠] .

- الباطن [١١] .

---

(١) انظر : الإتحاف (٤٤٤/٣) ، والتاج (٤٢٦/٤) .

(٢) انظر : التاج (٤٥٣/٤) .

(٣) انظر : الإتحاف (٣٧/٢) ، والتاج (٤٦/٥) .

(٤) انظر : الإتحاف (٣١/٢) ، والتاج (٦٦/٥) .

(٥) انظر : التاج (٢٤٤/٥) .

(٦) انظر : المصدر السابق (٢٩٦/٥) ، والتكملة (٣٢٤/٢) .

(٧) انظر : الإتحاف (٤٤٤/٣) ، والتاج (٣٠٥/٥) ، والتكملة (٣٣٠/٢) .

(٨) انظر : الإتحاف (٣٤/٢) ، والتاج (٧٦٨/١٥) ، والتكملة (٣٠٩/٦) .

(٩) انظر : الإتحاف (٣٤/٢) ، والتاج (١٥/٦) .

(١٠) انظر : الإتحاف (٣٤/٢) ، والتاج (١٦٩/٧) .

(١١) انظر : الإتحاف (٣٤/٢) ، والتاج (٦٤/١٨) ، والتكملة (١٥١/٧) .

- البر [1] .
- السميع [2] .
- البصير [3] .
- الجبار [4] .
- الخبير [5] .
- الشكور الشاكر [6] .
- الصبور الصابر [7] .
- المصور [8] .
- النافع الضار [9] .
- المتكبر الكبير [10] .
- النور [11] .

---

(1) انظر : التاج (٧٠/٦) .
(2) انظر : المصدر السابق (٢٢٧/١١) ، والتكملة (٣٦٩/٤) .
(3) انظر : التاج (٩٦/٦) .
(4) انظر : الإتحاف (٢٢٤/١٠) .
(5) انظر : التكملة (٤٨٧/٢) .
(6) انظر : الإتحاف (٤٤٧/٢) ، والتاج (٥٠/٧) .
(7) انظر : الإتحاف (٤٤٧/٢) ، والتاج (٧٥/٧) .
(8) انظر : الإتحاف (٢٢٤/١٠) ، والتاج (١١٤/٧) .
(9) انظر : التاج (١٢٦/٧) ، والتكملة (٤٧٥/٤) .
(10) انظر : الإتحاف (٢٢٤/١٠) ، والتاج (٤٣٣/٧) ، والتكملة (١١٨/٣) .
(11) انظر : التاج (٥٦٨/٧) ، والتكملة (١٧٧/٣) .

- الوتر [1] .
- العزيز [2] .
- الرافع الخافض [3] .
- الباسط القابض [4] .
- الحفيظ [5] .
- البديع [6] .
- الجامع [7] .
- المانع [8] .
- الواسع [9] .
- الرؤوف [10] .
- اللطيف [11] .

(١) انظر : الإتحاف (٦٦١/٢) ، (٥٩٩/٣) ، (٦٠٤/٣) ، والتاج (٥٨٣/٧) ، والتكملة (١٨٥/٣) .
(٢) انظر : الإتحاف (٢٢٤/١٠) ، والتاج (١٠٥/٨) ، والتكملة (٢٥٦/٣) .
(٣) انظر : الإتحاف (٢٨٦/٥) ، والتاج (٤٨/١٠) ، (١٧١/١١) ، والتكملة (٣٤٥/٤) .
(٤) انظر : التاج (١٣٤/١٠ ، ١٩٣) ، والتكملة (١٢٤/٤) .
(٥) انظر : التاج (٤٦٦/١٠) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٨/١١) .
(٧) انظر : المصدر السابق (٧٧/١١) ، والتكملة (٣٠٥/٤) .
(٨) انظر : التاج (٤٦٣/١١) ، والتكملة (٤٦٦/٤) .
(٩) انظر : التاج (٥١٠/١١) .
(١٠) انظر : المصدر السابق (٢٢١/١٢) ، والتكملة (٥٥/٥) .
(١١) انظر : التاج (٤٨٠/١٢) .

- الحق [1] .
- الخالق الخلاق [2] .
- العدل [3] .
- الوكيل [4] .
- الحكم الحكيم الحاكم [5] .
- الرحمن الرحيم [6] .
- السلام [7] .
- المقدم المؤخر [8] .
- القيوم القيام [9] .
- الكريم [10] .
- المنتقم [11] .

---

(١) انظر : التاج (٧٩/١٣) .
(٢) انظر : المصدر السابق (١٢١/١٣ ، ١٢٦) ، والتكملة (٢٢٣/٥) .
(٣) انظر : التاج (٤٧٥/١٥) ، والتكملة (١٩١/٦) .
(٤) انظر : التاج (٧٨٦/١٥) ، والتكملة (٣١٧/٦) .
(٥) انظر : التاج (١٦٥/١٦) ، والتكملة (٤٠٧/٦) .
(٦) انظر : الإتحاف (٢٠٢/٦) ، والتاج (٢٧٨/١٦) ، والتكملة (٤٦١/٦) .
(٧) انظر : التاج (٣٤٨/١٦) .
(٨) انظر : الإتحاف (٢٨٦/٥) ، والتاج (٥٥٩/١٧) ، والتكملة (٢١/٧) .
(٩) انظر : الإتحاف (٣٢/٢) ، والتاج (٥٩٥/١٧) .
(١٠) انظر : التاج (٦١٢/١٧) ، والتكملة (٤٥/٧) .
(١١) انظر : التاج (٧٠٧/١٧) .

- الحنان [1] .

- المتين [2] .

- المهيمن [3] .

- الباقي [4] .

- المحصي [5] .

- الغني المغني [6] .

- القوي [7] .

- الولي الوالي [8] .

- الهادي [9] .

- الحسيب [10] .

- الحليم [11] .

---

(١) انظر : التاج (١٦٢/١٨) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٥٢٣/١٨) ، والتكملة (٣٨٠/٧) .

(٣) انظر : التاج (٥٨٨/١٨) ، والتكملة (٤١٥/٧) .

(٤) انظر : التاج (٢١١/١٩) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٣٢٧/١٩) .

(٦) انظر : الإتحاف (٤٤٤/٣) ، والتاج (٣١/٢٠) .

(٧) انظر : التاج (١١١/٢٠) .

(٨) انظر : المصدر السابق (٣١٥/٢٠) .

(٩) انظر : الإتحاف (٢٤٠/٣) ، والتاج (٣٣٢/٢٠) .

(١٠) انظر : التكملة (١٧٧/١) .

(١١) انظر : الإتحاف (٢٩٥/٥) ، والتكملة (٤١٢/٦) .

- الرازق الرزاق [1] .
- المعز المذل [2] .
- البارئ [3] .
- الكافي [4] .
- الصادق [5] .
- المتفضل المتطول [6] .
- رفيع الدرجات [7] .
- العظيم [8] .

هذه طائفة من الأسماء التي نص الزبيدي عليها ، وهناك أسماء أخرى نص الزبيدي على الصفة فيها ، كاسم : الفتاح ، والعليم ، والعالم ، والعلام ، والغفور ، والغافر ، والغفار . . . الخ مما سيأتي ذكرها فيما يتعلق بالصفات في الفقرة التالية .

ثانيًا : الصفات :

نجد الزبيدي ممن يحمل لواء التفويض والتأويل في صفات الله ﷻ ويجنح إلى تأويل الصفات للحاجة إلى ذلك ، والاضطرار إليه - زعم - ومن أمثلة ذلك :

---

(١) انظر : التكملة (٥/٢٤١) .
(٢) انظر : الإتحاف (٥/٢٨٦) ، والتاج (٨/١٠٥) ، والتكملة (٣/٢٥٦) .
(٣) انظر : الإتحاف (١٠/٢٢٤) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٣/٤٤٤) .
(٥) انظر : المصدر السابق (١٣/١٢٨) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٢/٥٠) .
(٧) انظر : المصدر السابق (٢/٣٧) .
(٨) انظر : تنبيه العارف البصير ص (٣٩) .

١- صفة اليدين :

يؤول الزبيدي صفة اليدين بالقوة والقدرة ، وأنها كناية عن الحفظ والوقاية والدفاع ، فيقول في قوله تعالى : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١) : « أي : قوته فوق قواهم » (٢) .

ويقول في موضع آخر :

« يد الله : كناية عن الحفظ والوقاية والدفاع » (٣) .

وقال معلقًا على كلام الغزالي : والسموات مطويات بيمينه (٤) : « أي : قدرته » (٥) .

ولا شك أن هذا في حقيقته تعطيل لصفة اليدين لله تعالى ، ونفي لهما ، وجهل بلغة العرب .

قال ابن خزيمة ردًا على من زعم أن اليد هي القوة :

« وهذا من التبديل - أيضًا - وهو جهل بلغة العرب ، والقوة إنما تسمى الأيد في لغة العرب ، لا اليد ، فمن لا يفرق بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة .

قد أعلمنا الله ﷻ أنه خلق السماء بأيد ، واليد واليدان غير الأيد ، إذ لو كان الله خلق آدم بأيد كخلقه السماء ، دون أن يكون الله خص خلق آدم بيديه لما قال لإبليس :

---

(١) سورة الفتح ، آية رقم (١٠) .

(٢) التاج (٣٥٣/٢٠) .

(٣) المصدر السابق (٣٥٧/٢٠) .

(٤) الإحياء مع الإتحاف (٤٠/٢) .

(٥) الإتحاف (٤٠/٢) .

﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (١) .

ولا شك ولا ريب : أن الله ﷻ قد خلق إبليس – عليه لعنة الله – أيضًا بقوته ، أي : إذا كان قويًا على خلقه فما معنى قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (٢) عند هؤلاء المعطلة ، والبعوض والنمل وكل مخلوق فالله خلقهم عنده بأيد وقوة » (٣) .

وقال تقي الدين المقدسي :

« ومن صفاته سبحانه الواردة في كتابه العزيز ، الثابتة عن رسوله المصطفى الأمين : اليدان ، قال الله ﷻ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (٤) ، وقال ﷻ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (٥) ، وروى أبو هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : « **التقى آدم وموسى ، فقال موسى : يا آدم ، أنت أبونا ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، خيبتنا ، وأخرجتنا من الجنة ، فقال آدم : أنت موسى ، كلمك الله تكليمًا ، وخط لك التوراة بيده ، واصطفاك برسالته ، فبكم وجدت في كتاب الله : ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝١٢١ ﴾ (٦) قال : بأربعين سنة ، قال : فتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة ؟! قال النبي ﷺ : فحج آدم موسى** » (٧) .

---

(١) سورة ص ، آية رقم (٧٥) .

(٢) سورة ص ، آية رقم (٧٥) .

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١٩٩/١) .

(٤) سورة المائدة ، آية رقم (٦٤) .

(٥) سورة ص ، آية رقم (٧٥) .

(٦) سورة طه ، آية رقم (١٢١) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٩١٦) كتاب التفسير (٦٥) باب : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ۝١١٧ ﴾ (٣) حديث رقم (٤٧٣٨) ، ومسلم في صحيحه (١٦٢١/٤) كتاب القدر (٤٦) باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢) حديث رقم (٢٦٥٢) .

فلا نقول : يد كيد ، ولا نكيف ، ولا نشبه ، ولا نتأول اليدين على القدرتين ، كما يقول أهل التعطيل والتأويل ، بل نؤمن بذلك ، ونثبت له الصفة من غير تحديد ولا تشبيه ، ولا يصح حمل اليدين على القدرتين ، فإن قدرة الله ﷻ واحدة ، ولا على النعمتين ، فإن نعم الله ﷻ لا تحصى ، كما قال ﷻ : ﴿ **وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ** ﴾ (١) ، وكل ما قال الله ﷻ في كتابه ، وصح عن رسوله ﷺ بنقل العدل عن العدل ، مثل : المحبة ، والمشيئة ، والإرادة ، والضحك ، والفرح ، والعجب ، والبغض ، والسخط ، والكره ، والرضا ، وسائر ما صح عن الله ورسوله ، وإن نبت عنها أسماع بعض الجاهلين ، واستوحشت منها نفوس المعطلين » (٢) .

٢- صفة الوجه :

يؤول الزبيدي صفة الوجه لله تعالى بالذات ، ويشير إلى التفويض فيها ، فيقول تعليقًا على كلام الفيروز آبادي في خاتمة كتابه القاموس : راجيًا أن يكون خالصًا لوجه الله الكريم (٣) .

قال : أي الزبيدي :

« لوجه الله الكريم : أي ذاته المقدسة عند الأكثر أو المعنى المراد له تعالى ؛ لأن الوجه من المتشابه ، والقولان فيه مشهوران » (٤) .

والزبيدي يجانب بهذا المسلك منهج أهل السنة والجماعة ، الذين يثبتون صفة الوجه على ما يليق به ﷻ دون تفويض أو تأويل .

---

(١) سورة إبراهيم ، آية رقم (٣٤) .

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد لتقي الدين عبد الغني المقدسي ص (١١٢ - ١٢٣) ، تحقيق : الدكتور أحمد ابن عطية الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٣) القاموس مع التاج (٢٠/٤٤٢) .

(٤) التاج (٢/٤٤٢) .

قال ابن خزيمة :

« أقول وبالله توفيقي ، وإياه أسترشد : قد بين الله ﷻ في محكم تنزيله الذي هـو مثبت بين الدفتين : أن له وجهًا ، وصفه بالجلال والإكرام والبقاء ، فقال - جل وعلا -: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ (١) ، ونفى ربنا - جل وعلا - عن وجهه الهلاك في قوله : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ (٢) .

وزعم بعض جهلة الجهمية : أن الله ﷻ إنما وصف في هذه الآية (نفسه) التي أضاف إليها الجلال ، بقوله : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾ ﴾ (٣) وزعمت أن الرب هو : ذو الجلال والإكرام ، لا الوجه .

قال أبو بكر : أقول وبالله توفيقي : هذه دعوى يدعيها جاهل بلغة العرب ؛ لأن الله ﷻ قال : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ (٤) فذكر الوجه مضمومًا في هذا الموضع ، مرفوعًا ، وذكر الرب - بخفض الباء - بإضافة الوجه ، ولو كان قوله : ﴿ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ مردودًا إلى ذكر الرب في هذا الموضوع لكانت القراءة : ذي الجلال والإكرام مخفوضًا ، كما كان الباء مخفوضًا في ذكر الرب - جل وعلا - ألم تسمع قوله تبارك وتعالى : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾ ﴾ (٥) فلما كان الجلال والإكرام في هذه الآية صفة للرب ، خفض ذي خفض الباء الذي ذكر في قوله : ﴿ رَبِّكَ ﴾ ، ولما كان الوجه في تلك الآية مرفوعًا كانت صفة الوجه مرفوعة (٦) ، فقال : ﴿ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ .

---

(١) سورة الرحمن ، آية رقم (٢٧) .

(٢) سورة القصص ، آية رقم (٨٨) .

(٣) سورة الرحمن ، آية رقم (٧٨) .

(٤) سورة الرحمن ، آية رقم (٢٧) .

(٥) سورة الرحمن ، آية رقم (٧٨) .

(٦) في الأصل خطأ صححه المحقق - الدكتور عبد العزيز الشهوان - وهو ما أثبته - .

فتفهموا يا ذوي الحجا هذا البيان ، الذي هو مفهوم في خطاب العرب ، لا تغالطوا فتتركوا سواء السبيل ، وفي هاتين الآيتين دلالة أن وجه الله صفة من صفات الله – صفات الذات – لا أن وجه الله هو : الله ، ولا أن وجهه غيره ، كما زعمت المعطلة الجهمية ؛ لأن وجه الله لو كان الله لقرئ : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ » [1] .

وقال القنوجي بعد أن ذكر طائفة من صفات الله تعالى ومنها : الوجه :

« فكل هذه الصفات تساق مساقًا واحدًا ، ويجب الإيمان بها على أنها صفات حقيقية ، لا تشبه صفات المخلوقين ، ولا يمثل ، ولا يعطل ، ولا يرد ، ولا يجحد ، ولا يؤول بتأويل يخالف ظاهره » [2] .

٣– صفة النفس :

أوَّل الزبيدي صفة النفس الثابتة لله تعالى بالغيب ، وجعله أجود من تأويلها بالعند ، فقال :

« والنفس : العند ، وشاهده قوله تعالى حكاية عن عيسى – عليه وعلى نبينا محمد أفضل الصلاة والسلام – : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [3] ، أي : تعلم ما عندي ولا أعلم ما عندك ، ولكن يتعين أن تكون الظرفية حينئذٍ ظرفية مكانة لا مكان ، أو حقيقتي وحقيقتك . قال ابن سيده : أي : لا أعلم ما حقيقتك ، ولا ما عندك علمه ، فالتأويل : تعلم ما أعلم ولا أعلم ما تعلم ، والأجود في ذلك قول ابن الأنباري : إن النفس هنا الغيب ، أي : تعلم غيبي ؛ لأن النفس لما كانت غائبة أوقعت على الغيب ، ويشهد بصحته قوله في آخر الآية : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ [4]

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/٥١) .

(٢) قطف الثمر ص (٧٢) .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم (١١٦) .

(٤) سورة المائدة ، آية رقم (١١٦) .

كأنه قال : تعلم غيبي يا علام الغيوب » (١) .

وقول الزبيدي هذا مخالف لمنهج السلف الصالح ، الذين يثبتون صفة النفس لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته (٢) .

قال ابن عثيمين :

« النفس ثابتة لله تعالى بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، قال الله تعالى : ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ** ﴾ (٣) ، وقال عن عيسى أنه قال : ﴿ **تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ** ﴾ (٤) ، وقال النبي ﷺ : « **سبحان الله وبحمده ، عدد خلقه ، ورضا نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته** » (٥) ، وأجمع السلف على ثبوتها على الوجه اللائق به ، فيجب إثباتها لله من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل » (٦) .

٤- صفة النزول :

أوَّل الزبيدي صفة النزول الثابتة لله تعالى بنزول رحمته !!! أو قضائه وقدره ، فقال :

« والعرش : عرش الله ، ما لا يعلمه البشر إلا بالاسم ، وليس كما تذهب أوهام العامة ، سمي به تشبيهًا بسرير الملك في تمكنه عليه عند الحكم ؛ لنزول أحكام قضائه وقدره منه ، ولذا أضافه إلى الجلال وهو التناهي في عظم القدر » (٧) .

---

(١) التاج (٩/١٥) .

(٢) انظر : تيسير لمعة الاعتقاد للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود ص (١٠٣) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم (٥٤) .

(٤) سورة المائدة ، آية رقم (١١٦) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١١٦٠) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٨) باب التسبيح أول النهار وعند النوم (١٩) حديث رقم (٢٧٢٦) .

(٦) شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين ص (٥١) .

(٧) الإتحاف (٣/٤) .

وقال في حديث النزول : « **إن الله تعالى يمهل حتى إذا كان ثلث الليل الأخير نزل إلى السماء . . .** » (١) :

« والمراد بنزوله : رحمته ، وانتقاله من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانقام إلى مقتضى صفة الإكرام المقتضية للرحمة والإكرام » (٢) .

وتأويل الزبيدي لصفة النزول بما قد ذكر نفي لحقيقة هذه الصفة الثابتة لله تعالى بما يليق بجلاله وعظمته .

قال الصابوني :

« ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب ﷻ كل ليلة إلى السماء الدنيا ، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ، ولا تمثيل ، ولا تكييف ، بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ ، وينتهون فيه إليه ، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره ، ويكلون علمه إلى الله » (٣) .

وقال تقي الدين المقدسي :

« وتواترت الأخبار ، وصحت الآثار بأن الله ﷻ ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيجب الإيمان به ، والتسليم له ، وترك الاعتراض عليه ، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول » (٤) .

ويرد ابن تيمية ما ادعاه البعض من أن تأويل النزول بنزول الأمر أو الرحمة أو نحو ذلك ، أنه مأثور عن السلف ، بقوله :

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/٤٤٠) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه (٢٤) حديث رقم (٧٥٨) .

(٢) الإتحاف (٣/٤) .

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص (١٩١) .

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ص (١٠٠) .

« والصواب أن جميع هذه التأويلات مبتدعة ، لم يقل أحد من الصحابة شيئًا منها ، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان ، وهي خلاف المعروف المتواتر عن أئمة السنة والحديث : أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة » (١) .

٥- صفة العلو والفوقية :

أوَّل الزبيدي صفة العلو والفوقية بالاقتدار والقهر ، فقال :

« ناسب وصف الرب بالأعلى في السجود ؛ لأن العبد في حال سجوده في غاية السفل ، وقد وضع أشرف أعضائه على أحقر موجود ، وهو التراب ، فناسب وصفه تعالى لها بالعلو في الاقتدار ، وكان في الركوع انحناء وفيه مذلة العبد ، فناسب وصفه تعالى بالعظمة » (٢) .

ويحمل الزبيدي الفوقية في النصوص على فوقية القهر والاستيلاء ، فيقول :

« ويدل لذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ (٣) ، ؛ لأن ذكر العبودية في وصف من الله فوقه ، يؤكد احتمال فوقية القهر والاستيلاء » (٤) .

والزبيدي ينفي صفة العلو – على حقيقتها – عن الله تعالى بقوله : بنفي الجهة – وهي من الألفاظ المجملة – (٥) .

وقد تظافرت نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة في إثبات صفة العلو لله تعالى على حقيقتها كما يليق بجلاله ﷻ (٦) .

---

(١) شرح حديث النزول لابن تيمية ص (٢٢٣) .

(٢) الإتحاف (٣/١٠٨) .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم (١٨) .

(٤) الإتحاف (٢/١٧٠) .

(٥) انظر : الإتحاف (٥/٢٤٤) .

(٦) انظر في إثبات ذلك والرد على المخالفين : مختصر العلو للعلي الغفار لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م ، وإثبات علو الله على خلقه والرد على =

قال أبو المُطَرِّف (١) في حديث الأمة السوداء (٢) :

« وفي هذا الحديث بيان أن الله – تبارك وتعالى – في السماء فوق عرشه ، وهو في كل مكان بعلمه ، قال الله – تبارك وتعالى – : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ (٣) ، إلى آخر الآية ، يعني : يحيط بهم علمًا ، ويعلم ما يسرون وما يعلنون » (٤) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مقررًا صفة العلو والفوقية لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته :

« فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره ، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها ، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين ، ثم كلام سائر الأئمة ، مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى هو العلي الأعلى ، وهو فوق كل شيء ، وهو على كل شيء ، وأنه فوق العرش ، وأنه فوق السماء » (٥) .

ثم ساق طائفة من نصوص القرآن والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ثم قال :

= المخالفين لأسامة بن توفيق القصاص ، تحقيق : عبد الرزاق بن خليفة الشايجي ، دار الهجرة ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

(١) **هو** : أبو المطرف ؛ عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري القنازعي القرطبي الأندلسي المالكي ، ولد سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، ومات سنة ثلاث عشرة وأربعمائة . انظر : شذرات الذهب (١٩٨/٣) ، والأعلام (٣٣٧/٣) ، ومعجم المؤلفين (١٢٣/٢) .

(٢) وفيه : قال النبي ﷺ لها : « أين الله ؟ » قالت : في السماء ، قال : « مَنْ أنا ؟ » قالت : أنت رسول الله ، فقال [لسيدها] : « أعتقها فإنها مؤمنة » . أخرجه مسلم في صحيحه (٣١٨/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) باب تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته (٧) حديث رقم (٥٣٧) .

(٣) سورة المجادلة ، آية رقم (٧) .

(٤) تفسير الموطأ لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي (٤٠١/١) ، تحقيق : الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

(٥) الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية – ضمن الفتاوى – (١٢/٥) .

« ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئين أو ألوفًا » (١) .

ويجيب ابن عثيمين على من عطَّل صفة العلو عن الله تعالى بقوله :

« وعند أهل التعطيل هي بقولها : (في السماء) إذا أرادت أنه في العلو ؛ هي كافرة !! لأنهم يرون أن من أثبت أن الله في جهة فهو كافر ؛ إذ يقولون : إن الجهات خالية منه ، واستفهام النبي ﷺ بـ (أين) يدل على أن لله مكانًا .

ولكن يجب أن نعلم أن الله تعالى لا تحيط به الأمكنة ؛ لأنه أكبر من كل شيء ، وأن ما فوق الكون عدم ، ما ثَمَّ إلا الله ، فهو فوق كل شيء » (٢) .

وصفة العلو من الصفات التي دلت عليها الأدلة العقلية والفطرية فضلاً عن الأدلة النقلية .

وينقسم العلو إلى ثلاثة أقسام : علو القهر ، وعلو القدر ، وعلو الذات ، وهي ثابتة لله تعالى ، خلافًا للمبتدعة الذين ينكرون علو الذات (٣) .

٦- صفة الكلام :

وهي من الصفات السبع ، التي يزعم الزبيدي إثباتها لله تعالى من غير تفويض أو تأويل ، والحقيقة أنها لم تسلم من التأويل فيها ، والخروج بها عن طريق السلف الصالح ، حيث قرر أن صفة الكلام لله تعالى كلام نفساني بغير مشيئة ، ولا حرف ، ولا صوت - وإن كان لا يشنع على من أثبت الصوت كما سبق في سمات منهجه ؛ لثبوت الأحاديث بذلك - .

---

(١) الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - (١٥/٥) .

(٢) شرح العقيدة الواسطية لمحمد الصالح العثيمين (٤٣/٢) ، خرَّج أحاديثه واعتنى به : سعد بن فواز الصميل ، ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ .

(٣) انظر : التنبيهات السَّنية على العقيدة الواسطية لعبد العزيز بن ناصر الرشيد ص (١٣٤) ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

قال الزبيدي موجزًا القول في صفة الكلام :

« وهي الصفة السادسة من صفات المعاني ، وهي صفة أزلية قائمة بذاته ، تتعلق بما تعلق به العلم ، وهو كل واجب ، وكل مستحيل ، وكل جائز ، لا تقبل العدم ، ولا ما في معناه من السكوت ، ولا التجديد ، ولا البعض ، ولا الكل ، ولا التقديم ، ولا التأخير ، ولا اللحن ، ولا الإعراب ، ولا الحرف ، ولا الصوت ، ولا سائر أنواع التغيرات » (١) .

وقال في موضع آخر :

« اعلم أن البحث في هذا المقام يرجع إلى أمرين : الأول : أنه تعالى متكلم ، والثاني : أنه تعالى متكلم بكلام نفسي قائم بذاته » (٢) .

ولذلك لم يقبل كلام ابن أبي العز الحنفي في الرد على من قال بأن الكلام نفساني ، فقال :

« ولما تأملته حق التأمل ، وجدته كلامًا مخالفًا لأصول مذهب إمامه ، وهو في الحقيقة كالرد على أئمة السنة ، كأنه تكلم بلسان المخالفين ، وجازف وتجاوز عن الحدود حتى شبه قول أهل السنة بقول النصارى ، فليتنبه لذلك » (٣) .

والزبيدي في تقريره ما سبق في صفة الكلام ، يخالف المنهج الصحيح الذي عليه أهل السنة والجماعة ، من أن كلام الله تعالى حقيقة ، بحرف وصوت ، غير مخلوق ، ومتعلق بمشيئته وقدرته (٤) .

---

(١) الإتحاف (٢/٤٥) .

(٢) المصدر السابق (٢/٢٢٩) .

(٣) المصدر السابق (٢/٢٣٢) .

(٤) انظر : شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هراس ص (٩٦) ، تصحيح وتعلق : إسماعيل الأنصاري ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، السعودية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، وشرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة للأمين الحاج محمد أحمد ص (١١١) ، مكتبة دار المطبوعات الحديثة ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

قال تقي الدين المقدسي :

« ومن مذهب أهل الحق : أن الله ﷻ لم يزل متكلمًا بكلام مسموع ، مفهـوم ، مكتوب ، . . . والقرآن كلام الله ﷻ ووحيه ، وتنزيله ، والمسموع من القارئ كلام الله ﷻ . . . وهو محفوظ في الصدور ، . . . وأجمع أئمة السلف ، والمقتدى بهم من الخلـق على أنه غير مخلوق ، ومن قال : مخلوق ، فهو كافر ، . . . ونعتقد أن الحروف المكتوبة ، والأصوات المسموعة عين كلام الله ﷻ لا حكاية ، ولا عبارة ، . . . فمن لم يقل إن هذه الأحرف عين كلام الله ﷻ فقد مرق من الدين ، وخرج عن جماعة المسلمين ، ومن أنكر أن يكون حروفًا فقد كابر العيان ، وأتى بالبهتان » (١) .

وللقنوجي كلام قريب من هذا (٢) .

ولقد أحسن ابن تيمية في إبراز قول السلف في صفة الكلام لله تعـالى ، مـن أنـه سبحانه وتعالى متكلم بكلام حقيقة ، بحرف وصوت ، متعلق بمشيئته وقدرته ، وأن القرآن – غـير مخلوق – وهو كلام الله ، حروفه ومعانيه ، وليس القرآن اسمًا لمجرد المعـنى ، ولا لمجـرد الحرف ، بل لمجموعهما ، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط ، ولا المعاني فقط ، وأن الله ليس كمثله شيء ، فكما أن علمه وقدرته وحياته لا يشبه علم وقـدرة وحيـاة المخلوق ، فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق ، ولا معانيه تشبه معانيه ، ولا حروفـه تشبه حروفه ، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد ، فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وصفاته ، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وصفاته (٣) .

كما أن ابن القيم أجاد وأفاد ، وأوضح الحق المستطاب – الذي عليه أهـل الـسنة

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص (١٣٠ – ١٤١) .

(٢) انظر : قطف الثمر ص (٧٤ – ٧٨) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (١٢/٢٤٣) ، وقد تناول شيخ الإسلام ابن تيمية صفة الكلام في رسائل مستقلة ، منها : قاعدة في القرآن وكلام الله – ضمن الفتاوى – (١٢/٦ – ٣٧) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، والمسألة المصرية في القرآن – ضمن الفتاوى – (١٢/١٦٢ – ٢٣٥) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بـن محمـد ابن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

والجماعة في صفة الكلام – فقال في نونيته (١) :

والله جـــل جلالـــه مـــتكلم   بالنقـــل والمعقـــول والبرهـــان
قد أجمعـت رسـل الإلـه عليـه لم   ينكـــره مـــن أتبـــاعهم رجـــلان
فكلامـــه حقًـــا يقـــوم بـــه وإلا   لم يكـــن متكلمًـــا بقـــرآن
والله قـــال وقائـــل وكـــذا يقـــول   الحـــق لـــيس كلامـــه بالفـــاني
ويكلـــم الـــثقلين يـــوم معـــادهم   حقًـــا فيـــسمع قولـــه الـــثقلان

إلى أن قال :

والله قـــد نـــادى الكلـــيم وقبلـــه   سمـــع النـــدا في الجنـــة الأبـــوان
وأتـــى النـــدا في تـــسع آيـــات لـــه   وصـــفًا فراجعهـــا مـــن القـــرآن

إلى أن قال :

واذكـــر حـــديثًا في صـــحيح محمـــد   ذاك البخـــاري العظـــيم الـــشان

إلى أن قال :

أيـــصح في عقـــل وفي نقـــل نـــدا   ءٌ لـــيس مـــسموعًا لنـــا بـــأذان
أم أجمـــع العلمـــاء والعقـــلاء مِـــنْ   أهل اللـسان وأهـل كـل لـسان

إلى أن قال :

إن الندا الـصوتُ الرفيـعُ وضِـدُّهُ   فهـــو النَّجـــاءُ كلاهمـــا صـــوتان
والله موصـــوف بـــذاك حقيقـــة   هـــذا الحـــديث ومحكـــم القـــرآن
واذكر حديثًا لابـن مـسعود صـر   يحًـــا أنـــه ذو أحـــرف ببيـــان
الحرف منه في الجَزَا عَشْرٌ مِـنَ الـــ   حـــسناتِ مـــا فـــيهن مـــن نقـــصان

(١) ص (٣٣) .

إلى أن قال :

وَيَـــدلُّ أنَّ كلامـــه هُـــوَ نَفْـــسُهَا لا غيرُهَـــا والحـــقُّ ذُو تبيَـــان

ولقد أكثر العلماء القول في صفة الكلام ؛ - لكثرة النزاع والاضـطراب فيهـا ، ووقوع الافتتان والامتحان بها - وأبانوا الحق فيها - الموافق للمنقول والمعقـول - وردوا على الطوائف المخالفة في ذلك (١) .

هذا ، وقد سبق أن تناولت عند حديثي على منهج الزبيدي الكلامي بعض الأمثلـة في تأويل الزبيدي للصفات - أو تفويضه لها - كالاستواء ، والمجيء ، وغيرهما ، فراجعـه إن شئت .

هذه بعض الأمثلة التي توضح طريقة الزبيدي في الصفات - وهـي التفـويض أو التأويل - والتي خالف بها منهج أهل السنة والجماعة - كما قد عرفت - .

وسأختم كلامي في الصفات عند الزبيدي بالإشارة إلى طائفة من الـصفات الـتي تطرق إليها وتكلم فيها - وذلك لمن أراد الاستزادة من الأمثلة - وهذه الصفات هي (٢) :

- التكوين (٣) .

---

(١) انظر على سبيل المثال : الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن لأبي الحسن عبد العزيز بن يحيى ابن عبد العزيز الكناني ، تحقيق : الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، واللآلئ البهية شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية لأحمد بن عبـد الله المرداوي الحنبلي ص (٤٦ - ٧٩) ، تعليق : الدكتور صالح بن فوزان الفوزان ، دار المسلم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، والعقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيـل المبتدعـة الردية لعبد الله بن يوسف الجديع ، دار السياسة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٢) نلاحظ الزبيدي يذكر بعض هذه الصفات تحت اسم من الأسماء - ولكنه ينص علـى الـصفة فيـه دون الاسم - كاللطيف ، والرفيق ، وغيرهما ، ولذلك يمكننا أن نضيف هذه الأسماء إلى الأسماء الأخرى في الفقرة السابقة .

(٣) المراد به : إخراج الشيء من العدم إلى الوجود .

وقد اشتهرت الماتريدية بإثبات هذه الصفة ، وقالوا : إنها صفة أزلية قديمة قائمة بذات الله تعالى ، والصفات الفعلية - المتعدية من الإيجاد والإحياء والتخليق والترزيق وغيرها - من متعلقاتها ، فبها يوجد ويعـدم ، =

- العجب [١] .

- المكر [٢] .

- الغضب [٣] .

- السخط [٤] .

- الوارث [٥] .

- سبوح ، قدوس [٦] .

= فهي لو تعلقت بالوجود تسمى إيجادًا ، وبالحياة تسمى إحياء ، وهكذا .

وذهبت الأشاعرة إلى نفي هذه الصفة ، وأن التكوين ليست إلا الإرادة والقدرة ، والصفات الفعلية من متعلقاتهما .

وقد اشترك الفريقان في نفي الصفات الفعلية – الاختيارية – عن الله تعالى . انظر : شرح الفقه الأكبر ص (٣٤ – ٤٠) ، والروضة البهية ص (٦٣ – ٦٩) .

والزبيدي يثبت صفة التكوين – مع الصفات السبع الأخرى وهي : العلم ، والحياة ، والإرادة ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والكلام – وهذا أحد الوجوه الدالة على أنه ماتريدي العقيدة .

قال الزبيدي مقررًا هذه الصفات الثمان :

« أفترى من قال : إن الله تعالى موجود لا في محل ، وأنه سميع ، بصير ، عالم ، مريد ، متكلم ، حي ، قادر ، فاعل [أي : صفة التكوين] وللإنسان أيضًا كذلك ، فقد شبه قائل هذا إذًا ، وأثبت المثل ، هيهات ليس الأمر كذلك » . الإتحاف (٤١٩/٤) .

ويقرر الزبيدي – أيضًا – أن صفة التكوين أزلية قديمة ، فيقول بعد توجيه الإشكالات الواردة على القائلين بذلك :

« وإذا أحطت بجميع ما ذكرناه ، وتأملت حق التأمل ، عرفت اندفاع وجوه من الإشكالات الواردة على القائلين بقدم صفة التكوين » . الإتحاف (٢٥٥/٢) .

(١) انظر : التاج (٢٠٩/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢٠٩/٢) ، (٤٩٣/٧) ، والإتحاف (٣٦٢/١) ، (٤٣٤/٢) ، (٤٣١/١٠) .

(٣) انظر : الإتحاف (٣٦٩/٥) ، (٢٥٧/٩) ، والتاج (٢٨٩/٢) .

(٤) انظر : الإتحاف (٣٤٦/٥) .

(٥) انظر : التاج (٢٧٦/٣) .

(٦) انظر : المصدر السابق (١٥٠/٤) .

- الفتاح [١] .
- الفرد [٢] .
- الصورة [٣] .
- الغفور ، الغفار ، الغافر [٤] .
- القدير ، القادر [٥] .
- القاهر ، القهار [٦] .
- الحُجْزَةُ [٧] .
- التبشبش [٨] .
- البطش [٩] .
- الشخص [١٠] .
- القبضة [١١] .

(١) انظر : التاج (٤/١٥٠) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٥/١٥٧) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٧/١١٠) ، والإتحاف (١٠/٦٤٨) .
(٤) انظر : التاج (٧/٣١٤) .
(٥) انظر : المصدر السابق (٧/٣٧٢ ، ٣٧٤) ، والإتحاف (٢/٢١٧) ، والتكملة (٣/٩٣) .
(٦) انظر : الإتحاف (٢/٣٩) ، والتاج (٧/٤٢٦) .
(٧) انظر : التاج (٨/٤٤) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٩/٦١) .
(٩) انظر : الإتحاف (٢/٢٧) ، والتاج (٩/٦٢) .
(١٠) انظر : التاج (٩/٦٢) .
(١١) انظر : المصدر السابق (١٠/١٣٣) .

- السيد [١] .
- الجنب [٢] .
- المخادعة [٣] .
- السميع [٤] .
- المعية [٥] .
- الكَنَف [٦] .
- اللطيف [٧] .
- الرازق ، الرزاق [٨] .
- الرفيق [٩] .
- تبارك [١٠] .
- ذو الجلال ، الجليل [١١] .

---

(١) انظر : التاج (١٩٦/١٠) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٣٦٢/١٠) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٨٨/١١) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٢٢٤/١١ ، ٢٢٧) ، والإتحاف (٢٢٦/٢) ، (٩٤/٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٩) .
(٥) انظر : الإتحاف (٧٠٨/٨) ، والتاج (٤٦٠/١١) ، والتكملة (٤٦٤/٤) .
(٦) انظر : التاج (٤٦٦/١٢) .
(٧) انظر : المصدر السابق (٤٨٠/١٢) .
(٨) انظر : المصدر السابق (١٦٥/١٣) .
(٩) انظر : المصدر السابق (١٧٠/١٣) .
(١٠) انظر : المصدر السابق (٥١٥/١٣) .
(١١) انظر : المصدر السابق (١١٢/١٤) .

- الجمال (الجميل) [1] .
- الحليم [2] .
- الرحمة [3] .
- المودة [4] .
- العليم ، العالم ، العلام [5] .
- الكلام [6] .
- الدَّيَّان [7] .
- الاستحياء [8] .
- المعيد [9] .
- الجابر [10] .
- النظيف [11] .

---

(١) انظر : التاج (١٢١/١٤) .
(٢) انظر : المصدر السابق (١٧٠/١٦) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٢٧٤/١٦) ، والإتحاف (٤٤٥/٣) .
(٤) انظر : الإتحاف (٤٤٥/٣) .
(٥) انظر : المصدر السابق (١١٧/١) ، (٢١٩/٢) ، والتاج (٥٠٠/١٧) ، والتكملة (٥٦١/٦) .
(٦) انظر : الإتحاف (٢٢٩/٢) ، والتاج (٦٢٣/١٧) .
(٧) انظر : التاج (٢١٧/١٨) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٣٦٦/١٩) .
(٩) انظر : التكملة (٢٧٢/٢) .
(١٠) انظر : الإتحاف (٣٩/٢) ، والتكملة (٤٢٧/٢) .
(١١) انظر : التكملة (١٦٢/٥) .

- الفاصل [١] .
- العظيم [٢] .
- العلو [٣] .
- القرب (الدنو) [٤] .
- الاستواء [٥] .
- التجلي [٦] .
- التدبير [٧] .
- الملل [٨] .
- المجيء [٩] .
- الرضى [١٠] .
- المجيد [١١] .

---

(١) انظر : التكملة (٢٣١/٦) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٥٥٨/٦) .

(٣) انظر : تنبيه العارف البصير ص (٦٩) .

(٤) انظر : الإتحاف (٣٧/٢) ، (٣٣/٣ ، ٢٤٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨) ، (٧٣٠/٩) ، (٣٤/١٠) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٣٦/٢ ، ١٧٢) .

(٦) انظر : المصدر السابق (٢٨/٢) .

(٧) انظر : المصدر السابق (٤٣/٢) .

(٨) انظر : التاج (٦٩٩/١٥) .

(٩) انظر : الإتحاف (١٦٠/٥) .

(١٠) انظر : التاج (٤٦٢/١٩) ، وتنبيه العارف البصير ص (٣٨) .

(١١) انظر : الإتحاف (٢٥/٢) .

- الوجود [١] .

- العشق [٢] .

- النسيان (بمعنى الترك) [٣] .

- الرِّجل (القدم) [٤] .

- الساق [٥] .

- العين [٦] .

- الدائم (الباقي) [٧] .

- التكبر [٨] .

- الحياة [٩] .

- الإرادة [١٠] .

- البصر [١١] .

---

(١) انظر : الإتحاف (٣٢/٢) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٦٣٥/٧) ، (٤٣٥/١٢) .
(٣) انظر : التاج (٢٤٠/٢٠) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٥٥٤/١٧) .
(٥) انظر : المصدر السابق (٤٨٥/١٢) ، (٢٢٦/١٣) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٤٠٤/١٨) .
(٧) انظر : الإتحاف (٣٤/٢) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٤٧٣/١) .
(٩) انظر : المصدر السابق (٣٩/٢ ، ٢٢٠) .
(١٠) انظر : المصدر السابق (٤١/٢ ، ٢٢٢) .
(١١) انظر : المصدر السابق (٤٤/٢ ، ٢٢٦) .

- الرؤية [1] .

- الاستهزاء [2] .

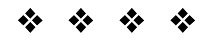
- الهرولة [3] .

- الأصابع [4] .

- الكيد [5] .

وبالجملة فالزبيدي قد أدخل من الصفات ما ليس منها : كالعشق ، وما ثبتت به النصوص مما قال بها فهو – في الحقيقة – معطل لها ؛ إذ لم تسلم من تأويله – أو تفويضه – إياها ، وبذلك خالف منهج أهل السنة والجماعة ، القائم على إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت – ببيان معناها – من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ، ولا تمثيل .

وبهذا تم ما يتعلق بالمبحث الأول من الباب الثاني ، والله أعلم .



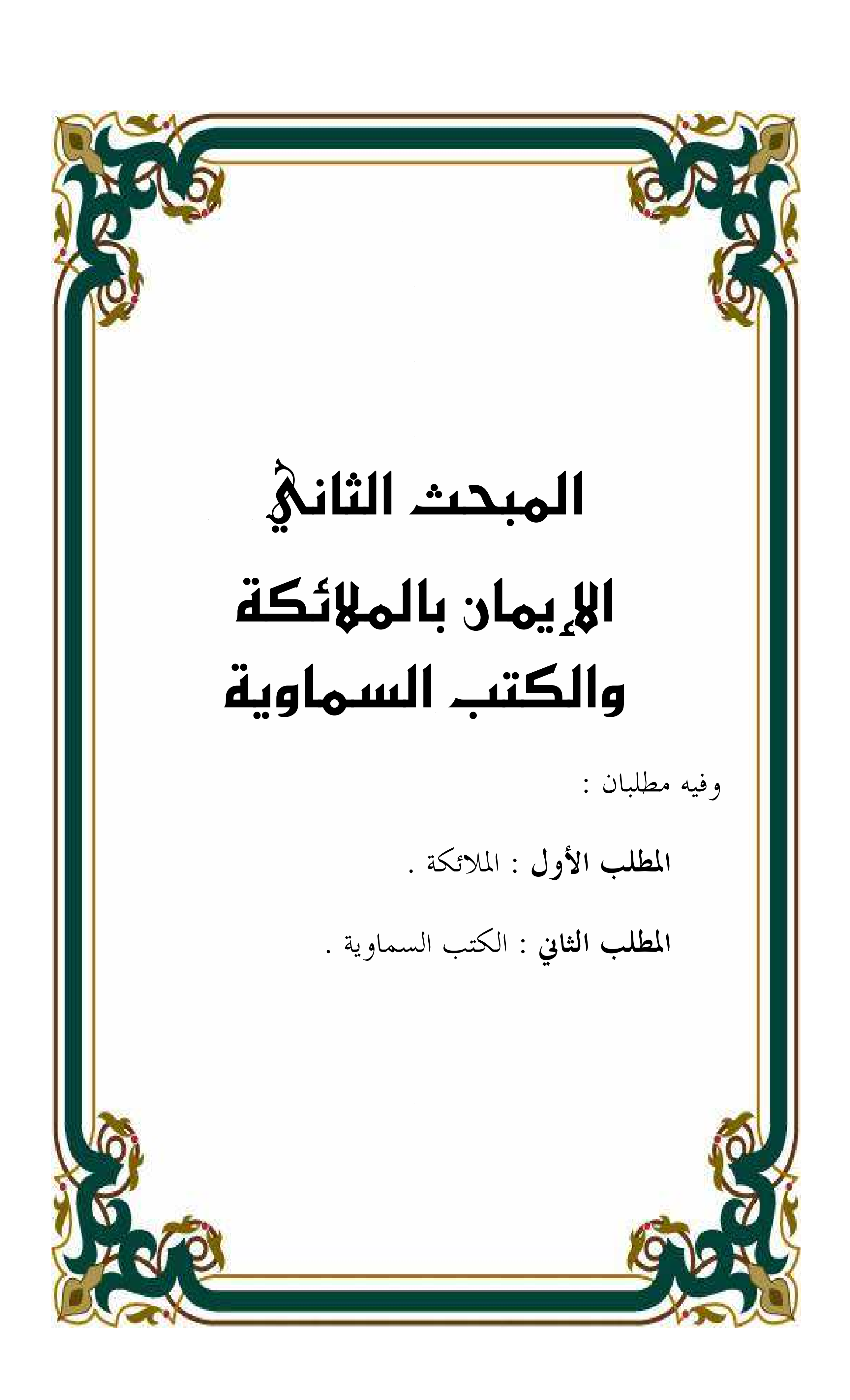
(١) انظر : الإتحاف (٣٨/٢ ، ١٨٢ – ١٩٨) ، (٢٠٢/٥ ، ٣٢٧) ، (٣٧٤/١٢ ، ٤٩٦) ، (٦١٩/١٤) ، والتاج (١٤٢/١٨) .

(٢) انظر : التاج (٤٥٤/٤) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٣١/١١) .

(٤) انظر : الإتحاف (٦٤٨/١٠) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٤٣١/١٠) ، والتاج (٢٣٢/٥) .



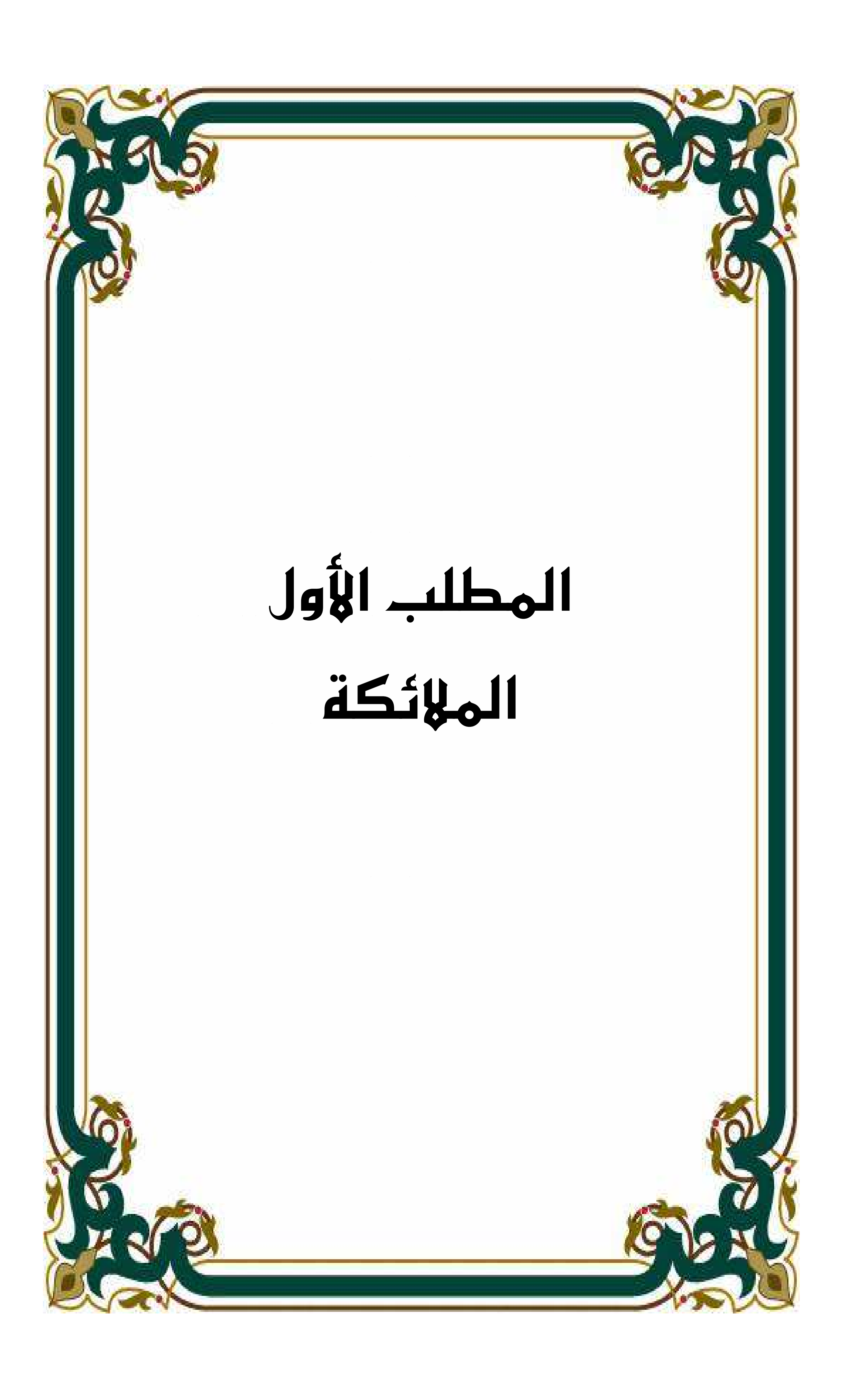
المبحث الثاني

الإيمان بالملائكة والكتب السماوية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الملائكة .

المطلب الثاني : الكتب السماوية .



المطلب الأول

الملائكة

الإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان ، لا يتم إيمان العبد إلا به ، قال تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ (١) ، وقال ﷺ لما سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان ، فأجاب قائلاً : « **الإيمان : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره** » (٢) .

والملائكة عالم غيبي ، لا سبيل لمعرفة شيء عنهم إلا بخبر الله أو خبر الرسول ﷺ ، ولذلك امتدح الله تعالى المؤمنين المصدقين بذلك فقال تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُولَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ (٣) .

وقد جاءت نصوص من الكتاب والسنة كشفت شيئًا عن هذا العالم الغيبي ، تقوية وتثبيتًا للإيمان بهم ، وإشارة لعظمة – وأحقية عبودية – خالقهم ، وردًا وتفنيدًا للمنكرين وجودهم .

والزبيدي وافق أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالملائكة الكرام ، حيث قرر ما جاءت به النصوص مما سأذكره عنه في المسائل التالية .



(١) سورة البقرة ، آية رقم (١٧٧) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٣) كتاب الإيمان (٢) باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة (٣٧) حديث رقم (٥٠) ، ومسلم في صحيحه (٤٦/١) كتاب الإيمان (١) باب الإيمان والإسلام والإحسان (١) حديث رقم (٨) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (١ – ٥) .

المسألة الأولى : التعريف بهم :

يُعرِّف الزبيدي بمادة (ملائكة) في اللغة بقوله :

« الملك واحد الملائكة مشتق فيه ، وأصله مألك ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع اللام فقيل : مَلأك . . . ثم خففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، فقيل : ملك . . . والجمع ملائكة » (١) .

ثم بَيَّن أن أصل كلمة (ملك) هو (ألك) والملائكة مشتقة من لفظ الألوك ، وقيل : المألك ، وقيل : لأك ، وكلها بمعنى الإرسال ، ومن هنا جاءت مناسبة تسمية الملك بذلك ؛ لأنه يبلغ الرسالة عن الله ﷻ (٢) .

ويعرف الزبيدي بالملائكة في الاصطلاح بقوله :

« هي الوسائط بين الله تعالى وبين خلقه ، وهم الوفود منه بالخيرات ، والواصلون إليه وعنه بالباقيات الصالحات ، قال الله ﷻ : ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ** ﴾ (٣) أي : ما يرد عن الله ﷻ إما بواسطة ملك أو إلقاء في روع أو مكاشفة بحقيقة أو ضرب المثل مع العلم بتأويله » (٤) .

وقال في موضع آخر :

« أنهم عباد الله المعصومون ، لا يتصفون بذكورة ولا أنوثة ، وأنهم الوسائط في

---

(١) التاج (٥١١/١٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٦٣٤/١٣ ، ٦٣٧ ، ٦٥٠) ، وانظر في أصل الكلمة في اللغة : معجم مقاييس اللغة (٣٥١/٥) ، والمصباح المنير ص (٨) .

(٣) سورة الشورى ، آية رقم (٥١) .

(٤) الإتحاف (٤٩٦/١) .

الإفاضات [1] » [2] .

ويقول عنهم – أيضًا – :

« ويجب حب الملائكة لشرفهم في ذواتهم ، ولما أصلح الله بهم الأنبياء ، ونفع بهم العباد » [3] .

هؤلاء هم الملائكة – كما عرفهم الزبيدي – إلا أن لي عليه ملحظ ، وهو ما أومأ إليه من الكشف والفيض من الملائكة إلى الخلق ، فإن أراد بالخلق الرسل والأنبياء فلا إشكال ، وإن أراد بهم الإشارة إلى الأولياء ، فترجع المسألة إلى ما تناولته في مصادر الزبيدي وهو الكشف وأضرابه – من الإلهام والفيض – حيث رددت على ذلك ، وبينت أنه منهج صوفي .

كما أن حب الملائكة لإيمانهم بربهم ، وطاعتهم له ، لا لذواتهم ، إذ لا يحب لذاته إلا الله ﷻ [4] .

قال حافظ حكمي في التعريف بالملائكة :

« هم عباد الله المكرمون ، والسفرة بينه تعالى وبين رسله – عليهم الصلاة والسلام – الكرام خَلْقًا وخُلقًا ، والكرام على الله تعالى ، البررة الطاهرين ذاتًا وصفة وأفعالاً ، المطيعين لله ﷻ وهم عباد من عباد الله ﷻ ، خلقهم الله تعالى من النور لعبادته ، ليسوا بناتًا لله ﷻ ولا أولادًا ، ولا شركاء معه ، ولا أندادًا ، تعالى الله عما يقول الظالمون

---

(١) **الإفاضات** : من فاض يفيض فيضًا ، وأفاض بالألف لغة ، وهو يدل على جريان الشيء وسيلانه وكثرته ، والمراد بها : الوحي المنزل على الرسل – عليهم الصلاة والسلام – . انظر : معجم مقاييس اللغة (٤/٤٦٥) ، والمصباح المنير ص (١٨٥) .

(٢) الإتحاف (١/٥٢٨) .

(٣) المصدر السابق (١٢/٤٥٨) .

(٤) انظر : عقيدة أهل السنة والجماعة لمحمد بن صالح العثيمين – ضمن فتاويه – (٣/٢٥٩) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ١٤١٣هـ ، والمدخل للبريكان ص (١٩١ – ١٩٢) .

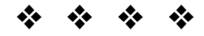
والجاحدون والملحدون علوًا كبيرًا » (١) .

وقال ابن عثيمين – أيضًا – :

« الملائكة : جمع ملك ، وأصل (ملك) كما يقول النحويون الذين يحللون ألفاظ اللغة العربية يقولون : أصله (مألك) ثم زحزحت الهمزة إلى مكان اللام وقدمت اللام فصار (ملاك) ، ثم حذفت الهمزة للتخفيف فصار (ملك) ، لماذا ؟ قالوا : لأن ملائكة مأخوذة من (ألالوكة) وهي الرسالة ، والهمزة في (ألالوكة) مقدمة على اللام ، فالملائكة إذن هم الرسل كما قال الله تعالى : ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾ (٢) .

وإذا أردنا أن نعرفهم نقول : هم عالم غيبي ، خلقهم الله عز وجل من نور : ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (٣) يقومون بأمر الله : ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾ ﴾ (٤) .

والإيمان بالملائكة أحد أركان الإيمان الستة ، فهذا مرتبته في الدين ، ومن أنكر الملائكة فهو كافر ؛ لأنه مكذب لله ورسوله وإجماع المسلمين » (٥) .



(١) معارج القبول (٦٥٦/٢) .
(٢) سورة فاطر ، آية رقم (١) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية رقم (٢٠) .
(٤) سورة التحريم ، آية رقم (٦) .
(٥) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٥٩/٣) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر ابن إبراهيم السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

المسألة الثانية : صفاتهم :

وردت نصوص من الكتاب والسنة تبين أن الملائكة خلق عظيم ، وأنهم خلقوا من نور ، وأنهم لا يأكلون ولا يشربون ، ولا يَمَلُّون ولا يتعبون ، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يأمرون ، وهم كرام بررة ، لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة ، وعندهم قدرة على التشكل بغير أشكالهم ، وهم أولوا أجنحة ، ومنظمون في شؤونهم ، وعندهم علم وفير علمهم الله إياه ، ويوصفون بالحياء والجمال ، ويتفاوتون في الخلق والمقدار ، وهم عدد كثير لا يحصيه إلا الله العزيز الغفور (١) .

قال تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُولِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ ﴾ (٢) ، وقال ﷻ عنهم : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾ (٣) ، وقال سبحانه - أيضًا - في وصفهم : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (٤) ، وقال - ﷻ - ردًا على من زعم أنهم بنات الله : ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ ﴾

---

(١) انظر : نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي لحسن كافي الأقحصاري البوسنوي ص (١٨١) ، تحقيق : زهدي عادلوفيتش البوسنوي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، وعالم الملائكة الأبرار للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (٩ - ٢٥) ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ودار النفائس ، الأردن ، الطبعة السادسة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

(٢) سورة فاطر ، آية رقم (١) .

(٣) سورة عبس ، آية رقم (١١ - ١٦) .

(٤) سورة الأنبياء ، آية رقم (١٩ - ٢٠) .

إلى قوله : ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾ ﴾ (١) ، إلى غير ذلك من الآيات في ذكر الملائكة الكرام عليهم السلام .

وأما الأحاديث ، فقد جاءت ببيان بعض أوصافهم ، ومن ذلك قوله ﷺ : « **خلقت الملائكة من نور ، وخلق الجان من مارج من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم** » (٢) ، وقال - ﷺ - : « **أذن لي أن أحدث عن أحد حملة العرش ما بين شحمة أذنه وعاتقه مسيرة سبعمائة عام** » (٣) ، وقال ﷺ في عثمان (٤) رضي الله عنه : « **ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة** » (٥) إلى غير ذلك من الأحاديث في ذكر الملائكة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« اسم الملائكة والملك يتضمن أنهم رسل الله . . . وملائكة الله لا يحصي عددهم إلا الله . . . ومن المعلوم أن الملائكة لهم من العلوم ، والأحوال ، والإرادات ، والأعمال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال ، ووصفهم في القرآن بالتسبيح والعبادة لله أكثر من أن يذكر هنا » (٦) .

والزبيدي يذكر بعض هذه الأوصاف - كما نقل عن شيخه الفاسي - من أهم

(١) سورة الصافات ، آية رقم (١٥١ - ١٦٦) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٨١٤/٤) كتاب الزهد والرقائق (٥٣) باب في أحاديث متفرقة (١٠) حديث رقم (٢٩٩٦) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٩٦/٥) كتاب السنة (٣٤) باب في الجهمية (١٩) حديث رقم (٤٧٢٧) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن أبي داود (٨٩٥/٣) برقم (٣٩٥٣) .

(٤) **هو** : ثالث الخلفاء الراشدين ، أبو عبد الله عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي ، تزوج بابنتي رسول الله ﷺ رقية - وبعد وفاتها - أخذ أم كلثوم ، وله مناقب كثيرة ، ولد في السنة السادسة بعد الفيل ، ومات مقتولاً سنة خمس وثلاثين . انظر : الاستيعاب (١٥٥/٣) ، والإصابة (٢٢٣/٤) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٨٦/٤) كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (٤٤) باب من فضائل عثمان ابن عفان رضي الله عنه (٣) حديث رقم (٢٤٠١) .

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١٩/٤ - ١٢١) .

خلقوا من نور ، وأنهم معصومون ، ولا يتناسلون ، ولا يتصفون بذكورة ولا أنوثة (١) .

كما نقل طائفة من الأخبار في ذلك (٢) .

وقال عن منكر ونكير :

« شخصان أسودان أزرقان مهيبان هائلان أي : فظان غليظان ، شعورهما إلى أقدامهما ، تلمع النار بين أنيابهما ، يشقان الأرض بهما ، كلامهما كالرعد القاصف ، وأعينهما كالبرق الخاطف ، بأيديهما مقامع من حديد » (٣) .

وقال عن ملك الموت :

« عظيم هائل المنظر ، رأسه في السماء العليا ، ورجلاه في تخوم الأرض السفلى ، ووجهه مقابل اللوح المحفوظ ، والخلق بين عينيه ، وله أعوان بعدد من يموت ، يترفق بالمؤمن ، ويأتيه في صورة حسنة » (٤) .

وقال عن حملة العرش :

« أقدامهم على تخوم الأرض السفلى ، والأرضون والسموات إلى حجزهم ، والعرش على مناكبهم ، لهم زجل بالتسبيح كما ورد ذلك في الخبر » (٥) .

وهذه الأوصاف عن هؤلاء الملائكة وردت فيها أخبار ضعفها بعض أهل العلم وتجاوزها آخرون فقالوا بها (٦) .

---

(١) انظر : التاج (١١٧/١٨) .

(٢) انظر : الإتحاف (٤١٠/١٣ - ٤١٣) .

(٣) المصدر السابق (٥٥/٢) .

(٤) المصدر السابق (٥٥/٢) .

(٥) المصدر السابق (٤٤٨/١٤) .

(٦) انظر : أصول السنة لابن أبي زمنين ص (١٥١) ، واقرأ كلام المحقق في تضعيف الحديث ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٥٤/٢) ، وقد ضعّف حديث الصور الطويل وفيه ما جاء عن حملة العرش - كما ذكر الزبيدي - ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (٦/٢) ، ومعارج القبول للحكمي (٦٦١/٢ ، =

والأصل في الدليل أن نأخذ منه ما صح - دون الضعيف فضلاً عن الموضوع - وما صح من الدليل فيه الغنية وبه تحصل الغاية .



= ٦٦٨ ، ٨٠٠ - ٨٠٧) .

المسألة الثالثة : وظائفهم :

وَكَّل الله ﷻ الملائكة وكلفهم بأعمال ووظائف لا يحصيها إلا هو ﷻ ، وقد جاءت نصوص من الكتاب والسنة بشيء منها .

قال القنوجي :

« ولله تعالى ملائكة موكلون بكتابة الأعمال ، وحفظ العباد عن المهالك والمهاوي ، والدعوة إلى الخيرات والحسنات ، ويلمون للعبد بالخير والرشد ، لكل واحد منهم مقام معلوم لا يتجاوز عنه » (١) .

وقال حافظ حكمي في أقسام الملائكة وخصائصهم :

« ثم هم بالنسبة إلى ما هيأهم الله تعالى له ، ووكلهم به على أقسام » (٢) .

ثم ذكر طائفة من الأعمال والوظائف التي كلفوا بها - كما جاءت بذلك نصوص الوحيين - .

وقال ابن عثيمين :

« ونؤمن بأن للملائكة أعمالاً كلفوا بها ، فمنهم جبريل الموكل بالوحي . . . ومنهم ميكائيل الموكل بالمطر والنبات ، ومنهم إسرافيل الموكل بالنفخ في الصور . . . ومنهم ملك الموت الموكل بقبض الأرواح عند الموت ، ومنهم ملك الجبال الموكل بها ، ومنهم مالك خازن النار ، ومنهم ملائكة موكلون بالأجنة في الأرحام ، وآخرون موكلون بحفظ بني آدم ، وآخرون موكلون بكتابة أعمالهم - لكل شخص ملكان - . . . وآخرون موكلون بسؤال الميت . . . ومنهم الملائكة الموكلون بأهل الجنة » (٣) .

---

(١) قطف الثمر ص (١٣٣) .

(٢) معارج القبول (٦٥٨/٢ - ٦٧١) .

(٣) عقيدة أهل السنة والجماعة لا بن عثيمين - ضمن فتاويه - (٢٣٩/٣) .

والزبيدي ذكر طائفة من وظائف الملائكة – مما جاءت به نصوص الكتاب والسنة – ومن ذلك :

– الموكل بالوحي من الله تعالى إلى رسله – عليهم الصلاة والسلام – ، وهو جبريل عليه السلام قال الزبيدي عنه :

« جبريل عليه السلام إنما سمي روحًا لأنه يأتي بما فيه حياة القلب ، فإنه المتولي لإنزال الكتب السماوية الإلهية التي بها تحيا الأرواح الربانية ، والقلوب الجسمانية ، وهو الأمين عليها » (١) .

– الموكل بالأرزاق والقطر من السماء ، وهو ميكائيل عليه السلام قال الزبيدي عنه :

« ملك من الملائكة معروف ، موكل بالأرزاق » (٢) .

– الموكل بالصور والنفخ فيه ، وهو إسرافيل عليه السلام قال الزبيدي عنه :

« وهو صاحب الصور » (٣) ، وقال – أيضًا – : « حين ينفخ فيه [أي : الصور] سيدنا إسرافيل عليه السلام » (٤) .

– الموكل بقبض الأرواح ، وهو ملك الموت عليه السلام قال الزبيدي عنه :

« وملك الموت : الموكل بقبض الأرواح » (٥) .

– الموكل بفتنة القبر ، وهما منكر ونكير عليهما السلام قال الزبيدي عنهما :

« منكر ونكير ، كمحسن وكريم ، اسما ملكين ، وقال ابن سيده : هما فتانا

---

(١) الإتحاف (٦/٢٥٥) .
(٢) التاج (١٥/٦٩٩) .
(٣) الإتحاف (٢/٦٤٢) .
(٤) المصدر السابق (١١/١٥٢) .
(٥) المصدر السابق (٣/٤٣) .

القبور » (١) .

- الموكلون بالجنة ، وهم خزنتها ، قال الزبيدي عنهم :

« وهم كثيرون ، ومقدمهم رضوان عليه السلام » (٢) .

- الموكلون بالنار ، وهم خزنتها ، قال الزبيدي في قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ ﴾ (٣) قال في خزنتها :

« جمع خازن ، والمراد الملائكة الموكلون بها » (٤) .

وقد بين أن الزبانية من هؤلاء ، فقال عنهم :

« وهم طائفة من الملائكة يدفعون أهل النار إليها » (٥) ، ونقل عن بعض العلماء (٦) أنهم سموا بذلك لغلظتهم وشدتهم ، ولذلك فهم يدفعون أهل النار إليها بالأيدي والأرجل ، فهم أقوى ، ولذلك قال الله عنهم : ﴿ عَلَيْهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ ﴾ (٧) .

- الموكلون بحمل العرش ، كما قال تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَـٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ ﴾ (٨) ، قال الزبيدي :

---

(١) التاج (٥٥٨/٧) ، وانظر - أيضًا - : (٤٢٧/١٨) .

(٢) الإتحاف (٥٧٢/١٤) .

(٣) سورة الملك ، آية رقم (٨) .

(٤) الإتحاف (٣٩٣/٢) .

(٥) المصدر السابق (٦٤٢/٢) .

(٦) كقتادة والزجاج . انظر : التاج (٢٥٥/١٨) .

(٧) سورة التحريم ، آية رقم (٦) .

(٨) سورة الحاقة ، آية رقم (١٧) .

« وهم الملائكة الموكلون بحمله » (١) ، وأشار إلى أن مفهوم الآية أنهم اليوم ليسوا بثمانية ، ونص على أنهم أربعة (٢) .

وهل الكُرُوبيُّون هم حملة العرش ؟ قال الزبيدي عنهم :

« مخففة الراء ، وحكي التشديد فيه . . . سادة الملائكة ، منهم : جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، هم المُقَرَّبون . . . وفي لسان العرب : الكَرْب : القُرْب ، والملائكة الكربيون أقرب الملائكة إلى حملة العرش . قلت : [أي : الزبيدي] فكلامه صريح في أنه من الكَرْب بمعنى القرب ، وقيل : إنه من كَرْب الخَلْقِ أي في قوته وشدته ؛ لقوتهم وصبرهم على العبادة ، وقيل : من الكَرْب وهو الحُزْنُ ؛ لشدة خوفهم من الله تعالى وخشيتهم إياه – أشار إليه شيخنا – » (٣) .

- الموكلون بحفظ العبد – في كل أحواله – وهم المعقبات ، قال الزبيدي عنهم :

« المعقبات : الحفظة في قوله ﷻ : ﴿ **لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ** ﴾ (٤) ، والمعقبات : ملائكة الليل والنهار ؛ لأنهم يتعاقبون ، وإنما أَنَّثَ لكثرة ذلك منهم ، نحو نسَّابة وعلاَّمة » (٥) .

- الموكلون بحفظ عمل العبد – من خير وشر – وهم الكرام الكاتبون ، قال الزبيدي عنهم :

« وهم الكرام الكاتبون » (٦) ، « وهم ملائكة اليمين

---

(١) الإتحاف (٣٧/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٤٤٨/١٤) ، وقد عَوَّل الزبيدي على أنهم اليوم أربعة على ما جاء به الخبر ، فقد روى ابن جرير الطبري بسنده إلى ابن زيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يحمله اليوم أربعة ، ويوم القيامة ثمانية » [جامع البيان في تأويل آي القرآن (٢١٤/١٢ – ٢١٥)] .

(٣) التاج (٣٦٩/٢) .

(٤) سورة الرعد ، آية رقم (١١) .

(٥) التاج (٢٥٠/٢) .

(٦) الإتحاف (٧٧/١٠) .

والشمال » [1] ، « وهما الملكان الموكلان بكل شخص منهم ، فيكتبان الآثار ، ويحفظان الأعمال » [2] .

إلى غير ذلك مما ذكره الزبيدي من الوظائف والأعمال التي يقوم بها الملائكة الكرام  [3] .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الإتحاف (٩/٧٧٧) .

(٢) المصدر السابق (١١/٢٦) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٣/٢٥٦ ، ٤١٥) ، (١١/٦٥٧) ، والتاج (٦/٣٩٠ ، ٥٢٨) ، (١٧/٥٧٤) ، والتكملة (٢/٢٦) ، (٧/٢٨) .

المسألة الرابعة : أسماؤهم :

من الإيمان بالملائكة الإيمان بمن علمنا اسمه منهم باسمه ، ولم يرد من أسمائهم - في الكتاب والسنة - إلا القليل ، وقد ذكر الزبيدي شيئًا منها ، وهي :

- جبريل :

وقد ذكر الزبيدي أن معناه : عبد الله أو عبد الرحمن أو عبد العزيز (١) ، كما أنه يُعْرف بروح القدس والأمين (٢) .

قال الزبيدي :

« وقد ذكر بهذه الأسماء في القرآن ، فجبريل : سريانية ، معناه : عبد الله ، وسمي روح القدس ؛ لأن الروح ما به حياة الأنفس ، وأضيف إلى القدس لنزاهته وصفاء إشراقه ، وسمي الأمين لأمانته في تبليغ وحي الله تعالى إلى رسله » (٣) .

وقد دل على هذا الاسم قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ (٤) .

- ميكائيل :

ذكره الزبيدي في أكثر من موضع (٥) ، ودل عليه من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ (٦) .

---

(١) انظر : التاج (٦/١٦٢) ، (١٤/٩٧) ، والتكملة (٢/٤٢٨) .

(٢) انظر : التاج (٨/٤٠٧) .

(٣) الإتحاف (١١/١٤٨) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٩٧) .

(٥) انظر : التاج (١٥/٦٩٩) ، (١٨/٥٥٩) ، (٢٠/١٩٦) ، والتكملة (٧/٤٠٠) .

(٦) سورة البقرة ، آية رقم (٩٨) .

- **إسرافيل :**

نص عليه الزبيدي [1] ، ودل عليه من السنة قوله ﷺ : « **اللـــهم رب جبرائيـــل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم** » [2] .

- **مالك :**

قال الزبيدي عنه :

« وهو رئيس خزنة النار » [3] .

ودل عليه من القرآن قوله تعـــالى : ﴿ وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [4] .

- **رضوان :**

ذكر الزبيدي أنه يعرف - أيضًا - بِزُفَر ، فقال :

« وزُفَرُ : اسم خازن الجنة ، ولقبه رضوان ، وقيل بالعكس » [5] .

قال ابن عثيمين :

« أما رضوان فموكل بالجنة ، واسمه هذا ليس ثابتًا ثبوتًا واضحًا - كثبوت مالك -

(١) انظر : الإتحاف (٦٤٢/٢) ، والتاج (٣٤٤/١٤) ، (٢٧٧/١٨) ، والتكملة (٢٧٥/٧) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤٤٩/١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٢٦) حديث رقم (٧٧٠) .

(٣) الإتحاف (٥٤٠/١٤) .

(٤) سورة الزخرف ، آية رقم (٧٧) .

(٥) التاج (٤٦٧/٦) ، وانظر : التكملة (٥٤٣/٢) .

لكنه مشهور عند أهل العلم بهذا الاسم ، والله أعلم » [1] .

وأما زفر فلم يذكر الزبيدي مستنده في ذلك ، - ولعله نقلــه دون تمحــيص ، أو اعتمد على إسرائيليات أو أخبار ضعيفة - ، ولذلك لم أجد لكثير من أهل العلم ممن ذكر أسماء الملائكة أن ذكروا هذا الاسم ، والله أعلم .

- هاروت :

ذكره الزبيدي [2] ، ودل عليه من القرآن قوله تعــالى : ﴿ **وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ** ﴾ [3] .

- منكر ونكير :

ذكرهما الزبيدي [4] ، وصحح الحديث الوارد فيهمــا [5] - وإن ضــعفه بعــض العلماء [6] - ونقل في سبب تسميتهما بذلك : أن منكرًا لأن الكــافر ينكــره إذا رآه ، ونكيرًا لأنه هو الذي ينكر على الكافر فعله [7] .

- عزرائيل :

ذكر الزبيدي أنه اسم ملك الموت ، ومعناه : عبد الجبار [8] ، وقد أكثر الزبيدي من

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٣/١٦١) .
(٢) انظر : التاج (٣/١٥٧) ، والتكملة (١/٤١١) .
(٣) سورة البقرة ، آية رقم (١٠٢) .
(٤) انظر : التاج (٧/٥٥٨) .
(٥) انظر : الإتحاف (٢/٣٣٩) .
(٦) انظر : مجموع فتاوى ابن عثيمين (٣/١٦١) .
(٧) انظر : الإتحاف (٢/٣٣٩) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٢/٥٥) .

ذكر ملك الموت بهذا الاسم (١) .

وهذا الاسم لم يثبت في القرآن الكريم ، ولا في الأحاديث الصحيحة ، ولعله من الإسرائيليات (٢) .

- إسرائيل :

ذكره الزبيدي بقوله :

« إسرائيل : بالكسر ، أهمله صاحب القاموس ، وقال ابن السكيت في المبدل : إنه بدل من إسرائين ، وهو اسم مَلَك ، واسم يعقوب عليه السلام » (٣) .

وهذا الاسم لم يثبت في الكتاب ولا في السنة ، ولعله من الإسرائيليات .

- إسماعيل :

نص عليه الزبيدي ، وذكر أنه أمين ملائكة سماء الدنيا (٤) .

و لم أجد لكثير من أهل العلم ممن دقق في أسماء الملائكة أن ذكروا هذا الاسم ، ولعل الزبيدي اعتمد على رواية ضعيفة ، والله أعلم .

هذه جملة الأسماء التي ذكرها الزبيدي للملائكة الكرام عليهم السلام .

وقد تعرَّض الزبيدي لمسألة : المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر ، ومسألة : هل إبليس من الملائكة ؟ .

وقد ظهر لي من صنيع الزبيدي أنه في المسألة الأولى - المفاضلة بين الملائكة وصالحي

---

(١) انظر : الإتحاف (٣١/١٤) ، والتاج (٢١٥/٧) ، والتكملة (١٢٤/٤) ، (١٩٥/٦) .

(٢) انظر : أحكام الجنائز وبدعها لمحمد ناصر الدين الألباني ص (١٥٦) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م ، ومجموع فتاوى ابن عثيمين (١٦١/٣) .

(٣) التكملة (١٣٦/٦) ، وانظر - أيضًا - : (٢٧٤/٧) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١٤٦/٦) .

البشر – أنه يميل إلى تفضيل صالحي البشر على الملائكة (١) .

وفي المسألة الثانية – هل إبليس من الملائكة ؟ – يميل الزبيدي إلى أن إبليس ليس من الملائكة ، بل هو من الجن بمنزلة آدم من الإنس (٢) .

هذه جملة ما يتعلق بالملائكة الكرام عليهم السلام مما جاء عن الزبيدي فيهم ، وهو كما ترى لم يخرج عن منهج أهل السنة والجماعة في ذلك .

وبذلك تم ما يتعلق بالمطلب الأول : الملائكة ، ويليه – بمشيئة الله تعالى – المطلب الثاني : الكتب السماوية .



---

(١) انظر : الإتحاف (٢/٥٣) ، (١٣/٤١٣) ، وهذا أحد الأقوال في المسألة ، وقال قوم : بأن الملائكة أفضل من صالحي البشر ، وتوقف آخرون ، وتوسط محققون فقالوا : الملائكة أفضل في الحال ، وصالحوا البشر أفضل في المآل . انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/٣٤٣ – ٣٩٢) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤١٠ – ٤٢٣) ، ومجموع فتاوى ابن عثيمين (١/٢٨١) ، وعالم الملائكة الأبرار للأشقر ص (٨٥ – ٨٩) .

(٢) انظر : التاج (١٨/١١٧) وهذا أحد الأقوال في المسألة – وهو الأصوب ، والله أعلم – ونقل الزبيدي عن بعض أهل العلم أن إبليس من الملائكة . انظر : الإتحاف (١٣/٢٩٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في سجود الملائكة لآدم عليه السلام : « مذهب المسلمين واليهود والنصارى ما أخبر الله به في القرآن ، ولم يكن في المأمورين بالسجود أحد من الشياطين ، لكن أبوهم إبليس هو كان مأمورًا فامتنع وعصى ، وجعله بعض الناس من الملائكة لدخوله في الأمر بالسجود ، وبعضهم من الجن ؛ لأن له قبيلاً وذرية ، ولكونه خلق من نار والملائكة خلقوا من نور .

والتحقيق : أنه كان منهم باعتبار صورته ، وليس منهم باعتبار أصله ولا باعتبار مثاله ، ولم يخرج من السجود لآدم أحد من الملائكة : لا جبرائيل ولا ميكائيل ولا غيرهما » . مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/٣٤٦) .



المطلب الثاني

الكتب السماوية

من أصول الإيمان الذي لا يتم إيمان العبد إلا به الإيمان بالكتب المنزلة من عند الله ﷻ على رسله وأنبيائه - عليهم الصلاة والسلام - .

قال تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَـٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ﴾ (٣) .

وقال ﷺ في حديث سؤالات جبريل عليه السلام : « **الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره** » (٤) .

ومعنى الإيمان بكتب الله ﷻ أن نعتقد بأنها منزلة من عند الله ﷻ على رسله وأنبيائه - عليهم الصلاة والسلام - ، وأنهم بلغوها للناس ، وأنها تتفاضل وأفضلها القرآن الكريم ، وأنها مطهرة من الكذب والزور ومن كل باطل ومن كل مالا يليق بها ، وأن نؤمن بكل ما جاء فيها من الشرائع ، وإن كان واجبًا على الأمم الذين نزلت إليهم الكتب الأولى الانقياد لها والحكم بما فيها ، ونؤمن بأن الكتب السماوية يصدق بعضها بعضًا لا يكذبه ، ومن أنكر شيئًا مما أنزله الله فيها فهو كافر ، ونصدق بنسخ الكتب الأولى بعضها ببعض - كما نسخ بعض شرائع التوراة بالإنجيل - وأن نصدق أن القرآن الكريم نسخ بعض آياته

(١) سورة النساء ، آية رقم (١٣٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٥) .

(٣) سورة الشورى ، آية رقم (١٥) .

(٤) تقدم تخريجه ص (٤٩٤) .

ببعض ، وأنه نسخ الكثير مما في التوراة والإنجيل ، وأنه يجب علينا تجاه القرآن الكريم : أن نمتثل أوامره ، ونجتنب نواهيه ، ونحلل حلاله ونحرم حرامه ، ونعتــبر بأمثالــه ، ونــتعظ بقصصه ، ونعمل بمحكمه ، ونسلم لمتشابهه ، ونقف عند حدوده ، ونتلوه آنــاء الليــل وأطراف النهار ، ونذب عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، ونقوم بالنصيحة له ظاهرًا وباطنًا بجميع معانيها (١) .

ومن الإيمان بالكتب : أن نؤمن بما علمنا اسمه باسمــه – كــالتوراة ، والإنجيــل ، والزبور ، والقرآن ، وصحف إبراهيم ، وصحف موسى – وما لم نعلم اسمه نــؤمن بــه إجمالاً ؛ لأن الله لا يضيع خلقه بل ينزل عليهم الكتب ليبين لهم الحق (٢) .

قال ابن أبي العز :

« وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين ، فنؤمن بما سَمَّى الله تعالى منها في كتابه ، من التوراة والإنجيل والزبور ، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه ، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى » (٣) .

وقال حافظ حكمي :

« ثم الإيمان بكتب الله ﷻ يجب إجمالاً فيما أجمل ، وتفصيلاً فيما فصل ، فقد سمى الله تعالى من كتبه : التوراة على موسى ، والإنجيــل علــى عيــسى ، والزبــور علــى داود » (٤) .

والزبيدي يقرر وجوب الإيمان بكتب الله (٥) ﷻ المنزلة على رسله وأنبيائه – عليهم الصلاة والسلام – وتصديق ما أنزل فيها من الأحكام والقــصص والأمثــال (٦) ، وأن

---

(١) انظر : معارج القبول (٦٧١/٢ – ٦٧٥) .
(٢) انظر : مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٦٣/٣) .
(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٢٤) .
(٤) معارج القبول (٦٧٥/٢) .
(٥) انظر : الإتحاف (٥٢٨/١ ، ٧٢٢) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٥٢٨/١) .

أعظمها الكتب الأربعة [١] – التوراة والإنجيل والزبور والقرآن – وأشرف هذه الكتب الأربعة : القرآن الكريم [٢] .

قال الزبيدي عن التوراة :

« أي : الكتاب الذي أنزل على سيدنا موسى عليه السلام » [٣] .

وبيَّن أن التوراة يسمى فرقانًا – كالقرآن – ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [٤][٥] .

ونقل الخلاف – بين الكوفيين والبصريين – في أصل ووزن كلمة (تـوراة) ، ثم قال :

« ونقل شيخنا المذهبين ، واختلاف وزن الكلمة عندهما ، وقال في آخره ما نصه : وقد تعقب المحققون كلامهم بأسره ، وقالوا : هو لفظ غير عربي ، بل هو عبراني اتفاقًا ، وإذا لم يكن عربيًا فلا يعرف له أصل من غيره إلا أن يقال إنهم أجروه بعد التعريب مجرى الكَلِم العربية ، وتصرفوا فيه بما تصرفوا فيها ، والله أعلم » [٦] .

وقال عن الإنجيل :

« بالكسر كإكليل وإخريط ، ويفتح . . . وهو اسم كتاب الله ، المنزل على عيسى – عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام – والجمع : أناجيل . . . واختلف في لفظ الإنجيل ، فقيل : اسم عبراني ، وقيل : سرياني ، وقيل : عربي ، وعلى الأخير قيل : مشتق من النَّجْل وهو الأصل ، أو من نَجَلْت الشيء أي أظهرته ، أو من نَجَلَه إذا استخرجه ،

(١) انظر : الإتحاف (١/٧٢٢) .
(٢) انظر : المصدر السابق (١٢/٣٠١) .
(٣) المصدر السابق (٨/٢٥) .
(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٥٣) .
(٥) انظر : التاج (١٣/٣٩٦) .
(٦) المصدر السابق (٢٠/٢٨٨) .

وقيل : غير ذلك .

وحكى شمر عن الأصمعي : الإنجيل : كل كتاب مكتوب وافر السطور ، وهو إفعيل من النَجْل » (١) .

وقال عن الزبور :

« وهو أحد الكتب الأربعة المنزلة ، وكان نزوله بعد التوراة على سيدنا داود عليه السلام » (٢) .

وفي موضع آخر يقول عنه :

« والزَّبور بالفتح : الكتاب ، بمعنى المزبور . . . وقد غلب الزبور على كتاب داود – عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام – وكل كتاب زبور ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ ﴾ (٣) ، قال أبو هريرة : الزبور ، ما أنزل على داود ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ ﴾ من بعد التوراة .

وفي البصائر : وسمي كتاب داود زبورًا لأنه نزل من السماء مسطورًا ، والزبور الكتاب المسطور ، وقيل : هو كل كتاب يصعب الوقوف عليه من الكتب الإلهية ، وقيل : هو اسم للكتاب المقصور على الحكمة العقلية دون الأحكام الشرعية ، والكتاب لم يتضمن الأحكام » (٤) .

والبحث في أصل أسماء هذه الكتب لا يتعلق به اعتقاد ، وإنما الاعتقاد يتعلق بالإيمان بهذه الأسماء الثابتة في القرآن الكريم على وجه الخصوص – كما أسلفنا – .

وأما ما نقله الزبيدي – و لم يعقب عليه – من سبب تسمية الزبور بذلك ، فإنه

---

(١) التاج (٧١٨/١٥) .
(٢) الإتحاف (٥٨٧/٦) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية رقم (١٠٥) .
(٤) التاج (٤٥٠/٦) .

يحتاج إلى خبر ثابت عن المصطفى ﷺ ؛ إذ أنه لا يعدو أن يكون غيبيًا – في كونه نزل من السماء مسطورًا – أو موجودًا مرئيًا – حتى يحكم عليه بأنه لا يتضمن الأحكام – والأمر ليس كذلك ، وما يذكر في العهد القديم من المزامير ليست هـي الزبـور المـذكور في القرآن (١) ، كما أن القول بأن الزبور : هو كل كتاب يصعب الوقوف عليه من الكتب الإلهية ، فهذا خلاف الحكمة من إنزال الكتب الإلهية ، إذ الكتب الإلهية تَنَزَّلت للأخـذ بها ، والعمل بما فيها ، وهذا يستوجب أن تكون ميسرة الفهم .

وقد ذكر الزبيدي القرآن الكريم – وهو أحد الكتب الأربعة التي أشار إليها – وبين أنه أشرف هذه الكتب وأعظمها ، وأنه يجب علينا التحاكم إليه والعمل بما فيه – وقـد سبق ذكر شيء من ذلك في مصادره ، مما يغني عن الإعادة هنا – .

والزبيدي وإن أقر بالإيمان بالكتب الإلهية ، إلا أنه وقع في أخطاء مترتبة على أخطائه في تقرير صفة الكلام لله تعالى – مما أشرت إليه في موضعه – .

ومن هذه الأخطاء قوله :

« وأن القرآن والتوراة والإنجيل والزبور كتبه المنزلة على رسله ، أي : الحروف إنما هي عبارة عنه [أي : الكلام] والعبارة غير المعبر عنه ، فلـذلك اختلفـت بـاختلاف الألسنة ، وإذا عبرت عن تلك الصفة القائمة بذاته تعالى بالعربيـة فقـرآن ، وبالعبرانيـة فتوراة ، وبالسريانية فإنجيل وزبور والاختلاف في العبارات دون المسمى . . . » (٢) .

وفساد هذا القول معلوم بالضرورة ، ويلزم منه أن يكون العلـم والقـدرة والإرادة والحياة شيئًا واحدًا (٣) .

قال ابن أبي العز :

---

(١) انظر : دراسات في اليهودية والمسيحية وأديان الهند للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ص (١٦٥) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

(٢) الإتحاف (٤٦/٢) .

(٣) انظر : المسألة المصرية في القرآن لابن تيمية – ضمن الفتاوى – (١٦٥/١٢ – ١٦٦) .

« وهذا الكلام فاسد ، فإن لازمه أن معنى قوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ (١) هو معنى قوله : ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (٢) ، ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدَّين ، ومعنى سورة الإخلاص هو معنى : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ ﴾ (٣) ، وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساده ، وعلم أنه مخالف لكلام السلف .

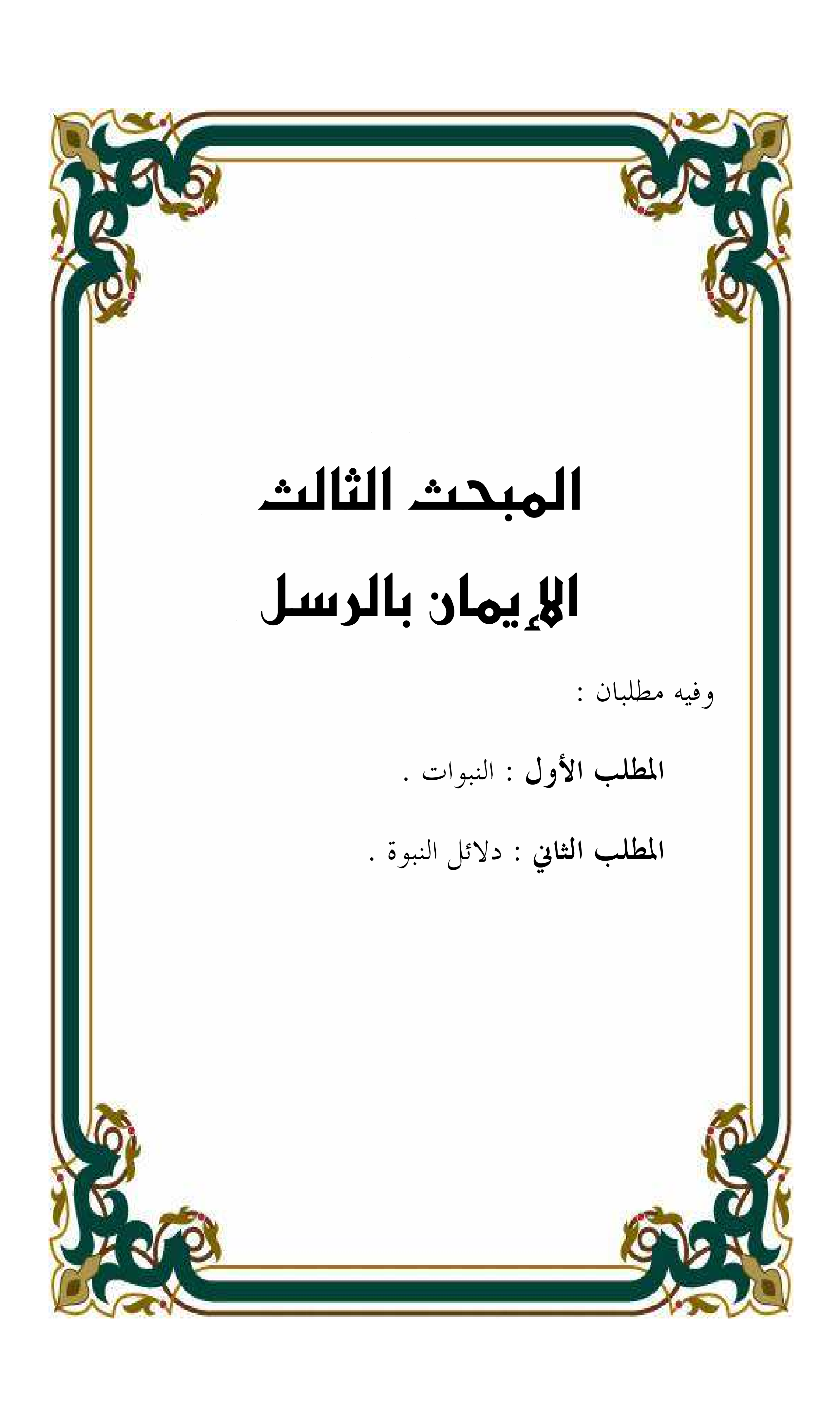
والحق أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة ، وكلام الله تعالى لا يتناهى ، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء ، إذا شاء ، كيف شاء ، ولا يزال كذلك . . . ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله ، وليس هو كلام الله ، لما حَرُمَ على الجنب والمحدِث مَسَّه ، ولو كان ما يقرؤه القارئ ليس كلام الله لما حَرُمَ على الجنب قراءة القرآن ، بل كلام الله محفوظ في الصدور ، مقروء بالألسنة ، مكتوب في المصاحف . . . وهو في هذه المواضع كلها حقيقة » (٤) .

وبعد هذا يتضح أن الزبيدي حصل عنده خلل في الإيمان بكتب الله ﷻ بحسب الخلل الذي حصل عنده في صفة الكلام ، وذلك للارتباط الوثيق بينهما .

تم ما يتعلق بالمبحث الثاني من الباب الثاني ، ويليه – بمشيئة الله تعالى – المبحث الثالث ، وهو الإيمان بالرسل – عليهم الصلاة والسلام – .



(١) سورة الإسراء ، آية رقم (٣٢) .
(٢) سورة البقرة ، آية رقم (٤٣) .
(٣) سورة المسد ، آية رقم (١) .
(٤) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١٨٩) .



المبحث الثالث

الإيمان بالرسل

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : النبوات .

المطلب الثاني : دلائل النبوة .



المطلب الأول

النبوات

الإيمان بالأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – أصل من أصول الإيمان ، الذي لا يتم إيمان العبد إلا به (١) .

قال تعالى : ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ (٢) .

ومن لم يؤمن بالرسل والأنبياء فقد ضل وخسر ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾ ﴾ (٣) .

بل الكفر بواحد منهم كفر بالجميع ، قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ ﴾ (٦) ، وقال : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ ﴾ (٧) ، ومعلوم أن كل أمة إنما كذبت رسولها ، إلا أن التكذيب برسول واحد يعد تكذيبًا بالرسل جميعهم ، وذلك أن الرسل حملة رسالة واحدة ، ودعاة دين واحد ، ومرسلهم واحد ، والمتقدم منهم يبشر بالمتأخر ، كما أن المتأخر يصدق المتقدم ،

---

(١) انظر : نور اليقين في أصول الدين ص (١٨٢) ، ومعارج القبول (٦٧٥/٢) ، والرسل والرسالات للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (١٥ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٥٩) ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ودار النفائس ، الأردن ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (٨٤) .

(٣) سورة النساء ، آية رقم (١٣٦) .

(٤) سورة الشعراء ، آية رقم (١٠٥) .

(٥) سورة الشعراء ، آية رقم (١٢٣) .

(٦) سورة الشعراء ، آية رقم (١٤١) .

(٧) سورة الشعراء ، آية رقم (١٦٠) .

فهم وحدة واحدة ، التكذيب بأحدهم تكذيب بالجميع .

والنبوة منحة إلهية ، ونعمة ربانية ، يصطفي سبحانه وتعالى لها من يشاء من عباده ، لا كسب للعبد فيها ، ولا جد ولا اجتهاد للحصول عليها ، قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾ (٢) ، وقال لموسى عليه السلام : ﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي ﴾ (٣) ، وقال يعقوب لابنه يوسف عليهما السلام : ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ ﴾ (٤) .

وبعثة الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – رحمة من الله تعالى بعباده ، امتن بها عليهم ، وتفضل بالإرسال إليهم ، وتكرم بزيادة النعم عليهم ، قال تعالى في إرسال محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾ (٥) ، وقال تعالى – أيضًا – : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ (٦) .

والغاية من بعثة الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – إصلاح أمور الدنيا والآخرة ، ولذلك فحاجة الناس إليها أشد من حاجتهم إلى الطعام والشراب والدواء والكساء .

قال ابن قيم الجوزية :

---

(١) سورة الأنعام ، آية رقم (١٢٤) .

(٢) سورة الحج ، آية رقم (٧٥) .

(٣) سورة الأعراف ، آية رقم (١٤٤) .

(٤) سورة يوسف ، آية رقم (٦) .

(٥) سورة آل عمران ، آية رقم (١٦٤) .

(٦) سورة الأنبياء ، آية رقم (١٠٧) .

« ومن ههنا تعلم اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول ، وما جاء به ، وتصديقه فيما أخبر به ، وطاعته فيما أمر ، فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في الدنيا ، ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل ، ولا سبيل إلى معرفة الطيب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم ، ولا يُنال رضى الله البتة إلا على أيديهم ، فالطيب من الأعمال والأقوال والأخلاق ، ليس إلا هديهم وما جاؤوا به ، فهم الميزان الراجح الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم توزن الأقوال والأخلاق والأعمال ، وبمتابعتهم يتميز أهل الهدى من أهل الضلال ، فالضرورة إليهم أعظم ، ومن ضرورة البدن إلى روحه ، والعين إلى نورها ، والروح إلى حياتها ، فأي ضرورة وحاجة فُرِضَتْ ، فضرورةُ العبد وحاجته إلى الرسل فوقها بكثير » (١) .

ولذلك مما ينبغي على العبد تجاههم : حبهم ، والدفاع عنهم ، وتنزيههم عما لا يليق بهم ، فهم أمناء الله في أرضه ، والمبلغون عنه وحيه - فصلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - .

والزبيدي قرر ما ذُكِرَ عن الرسل سابقًا - موافقًا بذلك أهل السنة والجماعة - ومن هذه التقريرات :

قوله في بيان أن الإيمان بالرسل من أصول الدين لا يتم إيمان العبد إلا به ، حيث يقول مفسرًا لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ (٢) ، « أي : يكفر به ، ولو بتكذيب نبيه ؛ لأن من جحد نبوة الرسول عليه السلام مثلاً فهو كافر ، ولو لم يجعل مع الله إلهًا آخر ، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف » (٣) .

ويقرر الزبيدي أن من كذب رسولاً واحدًا من رسل الله تعالى فقد كذب بجميع

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية (٦٩/١) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة والعشرون ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (٤٨) .

(٣) الإتحاف (٣٩٤/٢) .

الرسل ؛ لقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ (١)(٢) .

كما يقرر الزبيدي أن النبوة اصطفاء واختيار من الله تعالى ، لا اكتساب للعبد فيها ، فيقول :

« اعلم أن النبوة ليست صفة ذاتية للنبي . . . ولا مكتسبة . . . وإنما يرجع إلى اصطفاء عبد بأن يوحى إليه ، قال الله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (٣) » (٤) .

ويقرر الزبيدي – أيضًا – أن بعثة الأنبياء لطف من الله تعالى ورحمة امتن بها على عباده ، لا أنها واجبة عليه ، إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله على نفسه : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ (٥)(٦) .

ويقرر الزبيدي – في موضع آخر – أن الغاية من بعثة الأنبياء : إصلاح أمور الدنيا والآخرة ، فيقول :

« والغرض من بعثة الأنبياء : إصلاح أمور الدنيا ، وأمور الآخرة ، فإصلاح أمور الآخرة بمعرفة الله تعالى ، وتلقي شرائعه التي شرعها الله لعباده ، وإصلاح أمور الدنيا بانتظام معايشهم واتفاقهم على كلمة الحق ، وحسن معاملتهم ، وكل ذلك لا يتم إلا بائتمار المعروف بينهم ، والانتهاء عن كل ما نهى الله عنه وأنكره » (٧) .

ويقول كذلك :

---

(١) سورة الشعراء ، آية رقم (١٠٥) .

(٢) انظر : التاج (٥٩١/١٧) .

(٣) سورة الحج ، آية رقم (٧٥) .

(٤) الإتحاف (٣١٥/٢) .

(٥) سورة الأنبياء ، آية رقم (٢٣) .

(٦) انظر : الإتحاف (٣١٣/٢) .

(٧) المصدر السابق (٤/٧) .

« المقصود من بعثة الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – الدعوة إلى العقائد الدينية الحقة ، والأعمال الصالحة » (١) .

ويقرر الزبيدي أن محبة الأنبياء واجبة (٢) ، كما أنه ينبغي علينا الدفاع عنهم ، وتنزيههم عما يلفق بهم من أخبار كاذبة ، وروايات مزيفة ، فيقول عن القصص والحكايات عن الأمم السالفة :

« فإن مثل ذلك مما يندر صحته ، خصوصًا ما ينقل عن بني إسرائيل ، وفي قصة داود ويوسف من المحال الذي ينزه عنه الأنبياء ، بحيث إذا سمعه الجاهل هانت عنده المعاصي » (٣) .

ويبين الزبيدي أن هؤلاء الرسل – عليهم الصلاة والسلام – هم السفراء بين الله وبين خلقه في تبليغ وحيه ، فيقول عنهم :

« بأنهم أمناء الله على خلقه في تبليغ ما أمروا به » (٤) .

ولم يقتصر الزبيدي على هذه التقريرات فحسب ، بل تناول موضوعات أخرى ، مما سأوضحه في المسائل التالية :



(١) الإتحاف (٢/١٨٥) .
(٢) المصدر السابق (١٢/٤٥٨) .
(٣) المصدر السابق (١/٣٨٩) .
(٤) المصدر السابق (١/٥٢٨) .

المسألة الأولى : النبي والرسول والفرق بينهما :

النبي في اللغة [1] مشتق من النبأ وهو الخبر ، قال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝ ﴾ [2] ، وعلى هذا تكون المناسبة بين هذا اللفظ والأنبياء عليهم السلام أنهم مخبَرون – أي : أن الله تعالى أخبرهم وحيه – مخبِرون – أي : أنهم مبلغون عن الله وحيه – .

وقيل : النبي مشتق من النَّبْوَة ، وهو ما ارتفع من الأرض ، وعلى هذا تكون المناسبة بين هذا اللفظ والأنبياء عليهم السلام أنهم ذو رفعة وقدر عظيم في الدنيا والآخرة .

وقيل : النبي مشتق من النَّبِي ، وهو الطريق الواضح ، وعلم من أعلام الأرض التي يهتدى بها ، وعلى هذا تكون المناسبة بين هذا اللفظ والأنبياء عليهم السلام أنهم أعلام النور ، وطرق الهداية والسرور .

فالأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – هم المخبَرون بوحي الله عز وجل والمخبِرون به ، وهم أشرف الخلق ، وأعلاهم قدرًا ومنزلة في الدنيا والآخرة ، وهم الأعلام والطرق – الواضحة والبينة – الموصلة إلى ما فيه صلاح الدنيا والآخرة .

قال الزبيدي :

« النبوة : سفارة بين الله وبين ذوي العقول من عبيده ، لإزاحة عللهم في معاشهم ومعادهم ، والنبي سمي به لكونه منبئًا بما تسكن إليه العقول الزكية ، ويصح كونه فعيلاً بمعنى فاعل ، وكونه بمعنى مفعول » [3] .

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٥/٣٨٤ – ٣٨٥) ، والمصباح المنير ص (٢٢٦) ، والتاج (٢٠/٢١٢ – ٢١٤) .

(٢) سورة النبأ ، آية رقم (١ – ٢) .

(٣) الإتحاف (٥/٥) .

أما الرسول في اللغة (١) فمشتق من الرَّسْل ، وهو الانبعاث ، وعلى هــذا تكــون المناسبة بين هذا اللفظ والرسل – عليهم الصلاة والسلام – أنهم مبعوثون مــن قبــل الله عز وجل .

ويأتي الإرسال بمعنى : التوجيه ، قال تعالى – مخبرًا بقول ملكة ســبأ – : ﴿ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (٢) ، وعلى هــذا فالرســل – عليهم الصلاة والسلام – إنما سموا بذلك لأنهم وجهوا من قبل الله تعــالى إلى خلقــه لإبلاغ وحيه .

قال الزبيدي :

« وأصل الرسل : الانبعاث على تؤدة ، ومنه ناقة رسله أي : سهلة الانقياد ، وإبل مراسيل ، ويصدر منه تارة الرفق ، وتارة الانبعاث ، ومنه اشتق الرسول ، والجمع : رُسُل بضمتين ، ويطلق الرسول تارة على المتحمل بالرسالة ، وتارة على القول المتحمل ، وتارة يطابق ما يراد به ، وتارة يفرد وإن أريد به غير الواحد ، وقد يراد بالرسل الملائكة » (٣) .

وفي موضع آخر يقول :

« والرسالة : من الرسل ، وهو الانبعاث على تؤدة ، وقد أرسله الله فهو رســول ومرسل ، سمي به لتتابع الوحي عليه ، وهو باعتبار الملائكة أعم من النبي ، إذ قد يكون من الملائكة ، وباعتبار البشر أخص منه ، إذ الرسول رجل بعثه الله لتبليغ الأحكام » (٤) .

هذا ما يتعلق بالتعريف اللغوي للنبي والرسول ، وأما في الاصطلاح فقــد اختلــف العلماء في حدهما (٥) .

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٣٩٢/٢) ، والمصباح المنير ص (٨٦) ، والتاج (٢٧٩/١٤ – ٢٨٤) .

(٢) سورة النمل ، آية رقم (٣٥) .

(٣) الإتحاف (٧٦/١) .

(٤) المصدر السابق (٥/٥) .

(٥) انظر : شرح العقيدة الطحاويــة لابــن أبي العــز ص (١٥٥) ، ومعــارج القبــول (٦٧٥/٢) ، =

وقد ذهب الزبيدي إلى الأخذ بالتعريف المشهور والشائع عند العلماء [1] ، وهو :

أن الرسول : هو من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه .

والنبي : هو من أوحي إليه و لم يؤمر بالتبليغ .

وعلى هذا فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولاً .

قال الزبيدي :

« النبي وحقيقته : إنسان خصه الله بسماع وحي و لم يؤمر بالتبليغ ، وحقيقة الرسول : إنسان بعثه الله ليبلغهم ما أوحي إليه من الأحكام الشرعية .

وحقيقة الرسالة : الأمر بتبليغ الوحي ، وحقيقة النبوة : الاختصاص بالوحي .

قيل : النبي أعم ؛ لأنه يطلق على من أوحي إليه أمر بالتبليغ أو لم يؤمر ، والرسول أخص ، والكلية تدخل على الأخص ، فكل رسول نبي ولا عكس . وإنما بعض النبي رسول إذا أمر ، وليس برسول إذا لم يؤمر .

وقيل : الرسول أعم ؛ لأنه يطلق على الملائكة وعلى البشر ، بخلاف النبي فإنه خاص بالبشر ، والكلية تدخل على الأخص ، فتقول : كل نبي رسول ولا عكس ، وإنما البعض كالنبي ﷺ وسائر إخوانه المرسلين من البشر ، وبعض من كان رسولاً و لم يكن نبيًا كجبريل عليه السلام .

ومنهم من اعتبر ما يزيد كل واحد منهما ، فقال : بينهما عموم وخصوص من وجه ، يجتمعان فيمن أوحي إليه وأمر بالتبليغ من البشر ، وتنفرد النبوة فيمن أوحي إليه و لم يؤمر بالتبليغ ، وتنفرد الرسالة بالملائكة » [2] .

= والرسل والرسالات ص (١٣ – ١٥) .

(١) انظر : لوامع الأنوار البهية (٤٩/١) .

(٢) الإتحاف (٥٢/٢) .

وهذا التعريف في الفرق بين النبي والرسول - الذي أثبته الزبيدي وقال به - عليه بعض المؤاخذات (١) ، منها :

١- أن الله تعالى نص على أنه أرسل الأنبياء كما أرسل الرسل ، قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ ﴾ (٢) ، والإرسال يقتضي البلاغ سواء من النبي أو الرسول ، وعلى ذلك فالقول بأن الفارق بينهما هو الأمر بالبلاغ غير صحيح .

٢- أن نصوص الوحيين دلت على أن الأنبياء مأمورون بالبلاغ ، وأنهم يتفاوتون في مدى الاستجابة لهم ، قال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِىٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ ۝ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِىٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝ ﴾ (٣) .

يقول السعدي - مفسرًا للآيتين - :

« يقول تعالى : إن هذه سنتنا في الخلق أن لا نتركهم هملاً ، فكم ﴿ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِىٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ ۝ ﴾ يأمرونهم بعبادة الله وحده لا شريك له ، ولم يزل التكذيب موجودًا في الأمم ، ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِىٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝ ﴾ جحدًا لما جاء به ، وتكبرًا على الحق » (٤) .

وهذا التفسير موافق لقول المصطفى ﷺ : « **عرضت عليَّ الأمم ، فرأيت النبي ومعه الرهط ، والنبي ومعه الرجل والرجلان ، والنبي وليس معه أحد** » (٥) .

(١) انظر : الرسل والرسالات ص (١٤) .
(٢) سورة الحج ، آية رقم (٥٢) .
(٣) سورة الزخرف ، آية رقم (٦ - ٧) .
(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ص (٧٦٣) .
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٥٢) كتاب الرقاق ص (٨١) باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب (٥٠) حديث رقم (٦٥٤١) ، ومسلم في صحيحه (١٦٨/١) كتاب الإيمان (١) باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٩٤) حديث رقم (٢٢٠) .

٣- إن الله تعالى قد توعد من يكتم علمًا بعد أن بيَّنه في الكتاب ، فكيف بكتمان وحي لم يَبْلغه العباد ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ (١) .

فالقول بأن الفرق بين النبي والرسول هو التبليغ ، فمن أُمر به فهو رسول ونبي ، ومن لم يؤمر به فهو نبي ليس برسول ، فيه نظر ، وإن كان هو القول المشهور والشائع بين العلماء (٢) .

وذهب طائفة من العلماء إلى أن الفرق بين النبي والرسول هو الشريعة - وكلاهما مأموران بالبلاغ - فمن أوحي إليه بشرع جديد فهو رسول ، ومن أوحي إليه لتقرير شرع من قبله فهو نبي (٣) .

ورأى طائفة من العلماء أن الفرق بين النبي والرسول هم الناس المبعوث إليهم ، فإن كانوا مؤمنين فهو نبي ، وإن كانوا مشركين فهو رسول ، سواء بعث برسالة جديدة أم لا (٤) .

وهذا القول في الفرق بين النبي والرسول أقوى الأقوال ؛ لسلامته من الاعتراضات

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم (١٥٩ - ١٦٠) .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١٥٥) ، ولوامع الأنوار البهية (٢/٢٥٨) ، وعقيدة المؤمن لأبي بكر جابر الجزائري ص (٢٦٩) ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد للدكتور صالح ابن فوزان الفوزان (٢/١٥٤) ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ ، والجواهر الكلامية في إيضاح العقيدة الإسلامية لطاهر الجزائري ص (٤١) ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

(٣) انظر : الرسل والرسالات ص (١٥) .

(٤) انظر : الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (٢/١٥٤) .

والمؤاخذات ، وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول :

« النبي هو الذي ينبئه الله ، وهو ينبئ بما أنبأ الله به ، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول ، وأما إذا كان يعمل بالشريعة قبله ، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة فهو نبي وليس برسول ، قال تعالى : ﴿ **وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ** ﴾ (١) وقوله : ﴿ **مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ** ﴾ فذكر إرسالاً يعم النوعين ، وقد خص أحدهما بأنه رسول ، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أَمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح ، وقد ثبت في الصحيح أنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض ، وقد كان قبله أنبياء كشيث وإدريس عليهما السلام وقبلهما آدم كان نبيًا مكلمًا .

قال ابن عباس : كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام ، فأولئك الأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم لكونهم مؤمنين بهم ، كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبلون ما يبلغه العلماء عن الرسول ، وكذلك أنبياء بني إسرائيل يأمرون بشريعة التوراة ، وقد يوحى إلى أحدهم وحي خاص في قصة معينة ، ولكن كانوا في شرع التوراة كالعالم الذي يفهمه الله في قضية معنى يطابق القرآن ، كما فهم الله سليمان حكم القضية التي حكم فيها هو وداود ، فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره ، وهم ينبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي ، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له ، ولا بد أن يكذب الرسل قوم ، قال تعالى : ﴿ **كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾** ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ **مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ** ﴾ (٣) ، فإن الرسل ترسل إلى مخالفين ، فيكذبهم بعضهم . . . فقوله : ﴿ **وَمَآ**

---

(١) سورة الحج ، آية رقم (٥٢) .

(٢) سورة الذاريات ، آية رقم (٥٢) .

(٣) سورة فصلت ، آية رقم (٤٣) .

أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ دليل على أن النبي مرسل ، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق ؛ لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه ، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعالم . . . وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة ، فإن يوسف كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم ، وداود وسليمان كانا رسولين وكانا على شريعة التوراة ، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُم بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولًا ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ (٢) » (٣) .

وعلى هذا فالنبي والرسول كلاهما مبعوثان بوحي الله ﷻ ومأموران بإبلاغه ، إلا أن النبي يرسل إلى قوم مؤمنين بما يعرفون أنه حق ، والرسول يرسل إلى قوم كافرين يدعوهم إلى توحيد الله وعبادته ، ولا يلزم أن يأتي بشرع جديد .

هذا وقد أغرب بعض العلماء إلى أنه لا فرق بين النبي والرسول (٤) ، وقولهم لا يصح لمخالفته ظاهر النصوص ، فالله ﷻ يقول : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ

---

(١) سورة غافر ، آية رقم (٣٤) .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (١٦٣ - ١٦٤) .

(٣) النبوات لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية ص (٢٨١ - ٢٨٢) ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الرحمن عوض ، دار الريان للتراث ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٤) انظر : الإيمان بالأنبياء بجملتهم لعبد الله بن زيد آل محمود ص (٣ - ٢٦) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، والرسل والرسالات ص (١٤) .

﴿ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ ﴾ (١) فعطف النبي على الرسول ، والعطف يقتضي المغايرة .

كما أن الله ﷻ وصف بعض رسله بالنبوة والرسالة مما يدل على أن الرسالة أمر زائد على النبوة ، قال تعالى في حق موسى عليه السلام : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾ ﴾ (٢) .

وقد أشار النبي - ﷺ - إلى الفرق بين النبي والرسول في قوله للبراء بن عازب (٣) رضي الله عنه : « **إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، وقل : اللهم أسلمت نفسي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رهبة ورغبة إليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت ، فإن مت مت على الفطرة ، فاجعلهن آخر ما تقول** » فقلت : اسْتَذْكِرُهُنَّ : وبرسولك الذي أرسلت ، قال : لا . « **وبنبيك الذي أرسلت** » (٤) .

فالقول بأنه لا فرق بين النبي والرسول قول ضعيف ، مصادم لنصوص الكتاب والسنة - كما ترى - والله أعلم .



---

(١) سورة الحج ، آية رقم (٥٢) .

(٢) سورة مريم ، آية رقم (٥١) .

(٣) **هو** : أبو عمارة ، البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي الأنصاري ، صحابي جليل ، استصغره رسول الله ﷺ يوم بدر ، وشهد مع علي رضي الله عنه الجمل وصفين والنهروان ، ثم نزل الكوفة ومات بها في إمارة مصعب بن الزبير ، قيل : سنة اثنتين وسبعين . انظر : الاستيعاب (٢٣٩/١) ، والإصابة (١٤٧/١) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢١٤) كتاب الدعوات (٨٠) باب إذا بات طاهرًا (٦) حديث رقم (٦٣١١) ، ومسلم في صحيحه (١٦٥٣/٤) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٨) باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (١٧) حديث رقم (٢٧١٠) .

المسألة الثانية : أسماء الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ :

من الإيمان بالأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – الإيمان بمن علمنا اسمه منهم باسمه ، وما لم نعلم نؤمن بهم إجمالاً .

وقد ذكر الله ﷻ في كتابه خمسة وعشرين نبيًا ورسولاً ، وهم :

آدم ، ونوح ، وإدريس ، وهود ، وصالح ، وإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، ويوسف ، ولوط ، وشعيب ، ويونس ، وموسى ، وهارون ، وإلياس ، وزكريا ، ويحيى ، واليسع ، وذو الكفل ، وداود ، وسليمان ، وأيوب ، وعيسى ، ومحمد – عليهم الصلاة والسلام – .

قال تعالى – بعد أن ذكر جملة من هؤلاء الأنبياء والرسل – : ﴿ وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ (١) .

وقد تساهل الزبيدي في تسمية بعض الأنبياء – مما لم ترد أسماؤهم في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة – معتمدًا في ذلك على أقوال علماء التفسير والسير ، أو النقل عن بني إسرائيل .

ومن أمثلة ذلك :

قوله عن جرجيس : « جرجيس نبي عليه السلام من أهل فلسطين ، وكان قد أدرك بعض الحواريين ، وبعث إلى ملك الموصل ، وهو بعد المسيح عليه السلام كذا في المعارف لابن قتيبة ، نقله شيخنا رحمه الله » (٢) .

وقال عن خالد بن سنان : « ومخزوم – أيضًا – قبيلة من عبس ، وهو ابن مالك بن

---

(١) سورة النساء ، آية رقم (١٦٤) .

(٢) التاج (٢٢٢/٧) .

غالب بن قطيعة بن عبس ، منهم : خالد بن سنان بن غيث بن مريطة بن مخزوم ، قيل : إنه نبي ﷺ وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام » (١) .

وقال عن كالب بن يوقا : « من أنبياء بني إسرائيل في زمن سيدنا موسى عليه السلام كما في الكشاف في أثناء القصص ، والعناية في المائدة ، نقله شيخنا » (٢) .

قال الدكتور عمر الأشقر :

« نرد هذا كله ؛ لأنه ثبت في الحديث الصحيح أنه ليس بين عيسى بن مريم وبين رسولنا - صلوات الله وسلامه عليهما - نبي (٣) . . . وما ورد من أن خالد بن سنان نبي عربي ضيعه قومه فهو حديث لا يصح (٤) ، وهو مخالف لحديث صحيح أخبر الرسول ﷺ فيه أن عدد الأنبياء الذين من العرب أربعة (٥) ، أما ما ورد عن بني إسرائيل من أخبار بتسمية بعض الأنبياء مما لا دليل عليه من الكتاب والسنة فلا نكذبه ولا نصدق به ؛ لأن خبرهم يحتمل الصدق والكذب » (٦) .

إذًا لا بد من التثبت في تسمية الأنبياء ، وذلك بالتعويل على ما تقوم به الحجة من الكتاب والسنة ، إذ في تسميتهم إثبات لنبوتهم ، ولا نثبت النبوة لأحد إلا بدليل ، والله أعلم .



---

(١) التاج (٢١٠/١٦) .

(٢) المصدر السابق (٣٨٨/٢) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٦٣) كتاب أحاديث الأنبياء (٦٠) باب قول الله : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (٤٨) حديث رقم (٣٤٤٢) ، ومسلم في صحيحه (١٤٦٥/٤) كتاب الفضائل (٤٣) باب فضائل عيسى عليه السلام (٤٠) حديث رقم (٢٣٦٥) .

(٤) أخرجه الحاكم في مستدركه (٥٩٩/٢) كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ، وضعفه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٩٨/١) برقم (٢٨١) .

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧٦/٢) كتاب البر والإحسان ، باب ما جاء في الطاعات وثوابها ، حديث رقم (٣٦١) ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٦) الرسل والرسالات ص (٢٦) .

المسألة الثالثة : المختلف في نبوتهم :

تعرض الزبيدي لبيان حال بعض من اختلف في نبوتهم ، ومن هؤلاء :

١- عزير :

قال الزبيدي عنه :

« عزير تصغير عَزْر : اسم نبي مختلف في نبوته » (١) .

وفي شرحه لكلام الغزالي : وأوحى الله تعالى إلى عزير (٢) ، قال :

« مصغرًا ، نبي من أنبياء بني إسرائيل عليه السلام » (٣) .

فالذي يظهر أن الزبيدي يميل إلى القول بنبوة عزير ، وذلك لقوله : اسم نبي مختلف في نبوته ، حيث أثبت له النبوة بقوله : اسم نبي ، ولم يقل : اسم رجل مختلف في نبوته .

ويؤكد هذا الأمر أنه صرح في شرحه لكلام الغزالي : أنه نبي من أنبياء بني إسرائيل .

هذا أحد الأقوال في المسألة ، وهناك من ذهب إلى القول بأن عزير عبد صالح (٤) .

والأولى التوقف في نبوته ؛ لتوقف النبي ﷺ حيث قال : « **ما أدري أعزير نبي هو أم لا** » (٥) .

---

(١) التاج (٧/٢١٤) .

(٢) الإحياء مع الإتحاف (٧/٤٠١) .

(٣) الإتحاف (٧/٤٠١) .

(٤) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ص (٣٦١) .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٥/٥٤) كتاب السنة (٣٤) باب في التخيير بين الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - (١٤) حديث رقم (٤٦٧٤) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على أبي داود (٣/٨٨٤) برقم (٣٩٠٨) .

٢- تبع :

قال الزبيدي عنه :

« وتبع الحميري أول من كسا الكعبة » (١) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ **أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ** ﴾ (٢) :

« قال الزجاج : جاء في التفسير أن تبعًا كان ملكًا من الملوك ، وكان مؤمنًا ، وأن قومه كانوا كافرين ، وجاء - أيضًا - أنه نُظِرَ إلى كتاب على قبرين بناحية حمير : هذا قبر رَضْوَى وقبر حُبَّى ابنتي تبع لا تشركان بالله شيئًا . . . وقيل : اسمه أسعد أبو كرب » (٣) .

والذي يظهر من كلام الزبيدي أنه يميل إلى القول بأن تبعًا ملك صالح .

ولعل هذا القول هو الأقرب للصواب ، وذلك أن النبي ﷺ في شأن تبع ، كانت له معه - كما يبدو لي - ثلاث حالات :

الحالة الأولى : التوقف في نبوته ، ولذلك قال ﷺ : « **ما أدري تبع أنبيًا كان أم لا** » (٤) .

الحالة الثانية : علمه ﷺ من أن تبعًا ليس بنبي ، وإنما هو مَلِك ، ولكن هل كان مَلِكًا مؤمنًا أم كافرًا ؟ فتوقف ﷺ ، ولذلك قال : « **ما أدري أتبع لعين هو أم لا** » (٥) .

---

(١) الإتحاف (٦٥٢/١) .

(٢) سورة الدخان ، آية رقم (٣٧) .

(٣) التاج (٣٩/١١) .

(٤) أخرجه الحاكم في مستدركه (٣٦/١) كتاب الإيمان ، وصححه ، ووافقه الذهبي ، ورواه البغوي في تفسيره - معالم التنزيل - (١٣٨/٤) ، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٩٦٩/٢) برقم (٥٥٢٤) .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٥٤/٥) كتاب السنة (٣٤) باب في التخيير بين الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - (١٤) حديث رقم (٤٦٧٤) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن أبي داود =

الحالة الثالثة : علمه ﷺ بأن تبعًا قد أسلم ، ولذلك قال : « **لا تسبوا تبعًا فإنه كان قد أسلم** » (١) ، ولذلك كانت عائشة رضي الله عنها تقول : « **لا تسبوا تبعًا فإنه كان رجلاً صالحًا** » (٢) ، وكان كعب (٣) يقول : « **ذم الله قومه ولم يذمه** » (٤) .

٣- ذو القرنين :

يقول الزبيدي عنه :

« هل كان نبيًا أو ملكًا صالحًا ؟ فيه اختلاف ، وكذا في اسمه ، والمشهور أنه الإسكندر ، وفي سبب تلقيبه أقوال ، وقد ذكرت طرفًا منه في شرح القاموس » (٥) .

وفي الموضع المشار إليه (٦) أطال الزبيدي الكلام في ذي القرنين ، بذكر اسمه ، وسبب تلقيبه ، ثم ختم الكلام بحديث المصطفى ﷺ : « **لا أدري أذو القرنين نبيًا كان أم لا** » (٧) .

والذي يظهر أن الزبيدي يرى التوقف في نبوة ذي القرنين كما توقف النبي ﷺ .

وهذا أحد الأقوال في المسألة – وهو أقواها ؛ لصحة الحديث الوارد فيه – وهناك

= (٨٨٤/٣) برقم (٣٩٠٨) .

(١) رواه البغوي في تفسيره – معالم التنزيل – (١٣٨/٤) ، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة (٢٥٢/٥ ، ٥٤٨) برقم (٢٤٢٣) ، وصحيح الجامع الصغير (١٢٢٣/٢) برقم (٧٣١٩) .

(٢) معالم التنزيل (١٣٨/٤) .

(٣) **هو** : إبو إسحاق ؛ كعب بن مانع ، من حمير من آل ذي رعين ، يعرف بكعب الأحبار ؛ لأنه كان على دين يهود فأسلم زمن أبي بكر رضي الله عنه ، ثم قدم المدينة في إمرة عمر رضي الله عنه وروى عنه ، ثم خرج إلى الشام فسكن حمص ، وتوفي بها سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل : خمس وثلاثين . انظر : المعارف ص (٢٤٤) ، وشذرات الذهب (٤٠/١) .

(٤) معالم التنزيل (١٣٨/٤) .

(٥) الإتحاف (٤٢٣/٧) .

(٦) انظر : التاج (٤٤٦/١٨ – ٤٤٧) .

(٧) أخرجه الحاكم في مستدركه (٣٦/١) كتاب الإيمان ، وصححه ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير (٩٦٩/٢) برقم (٥٥٢٤) .

أقوال أخرى مذكورة في مظانها من التفاسير (١) .

٤- لقمان :

قال الزبيدي عنه :

« هو الذي أثنى الله تعالى عليه في كتابه ، اختلف في نبوته ، قيل : كان حكيمًا ، وقيل : كان رجلاً صالحًا ، وكان خياطًا ، أو نجارًا ، أو راعيًا ، وقيل : حبشيًا ، وقيل : نوبيًا ، كل ذلك نقله الزجاج » (٢) .

وفي موضع آخر قال :

« ولقمان الحكيم الذي أثنى عليه الله في كتابه ، اختلف في نبوته ، فقيل : كان حكيمًا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَـٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾ (٣) ، وقيل : كان رجلاً صالحًا ، وقيل : كان خياطًا ، وقيل : نجارًا ، وقيل : راعيًا .

وروي في التفسير : أن إنسانًا وقف عليه وهو في مجلسه ، فقال : ألست الذي كنت ترعى معي في مكان كذا وكذا ؟ قال : بلى ، قال : فما بلغ بك ما أرى ؟ قال : صدق الحديث ، وأداء الأمانة ، والصمت عما لا يعنيني .

وقيل : كان حبشيًا غليظ المشافر ، مشَقَّق الرِّجلين ، هذا كله قول الزجاج .

وليس يضره ذلك عند الله ﷻ ؛ لأن الله شرفه بالحكمة » (٤) .

والذي يظهر أن الزبيدي يريد بالحكمة : العلم والفقه في الدين ، بدليل قوله في

---

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠٦/٣) ، والدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي (٦٢٦/٩ - ٦٥٩) ، تحقيق : د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، والرسل والرسالات ص (٢١) .

(٢) الإتحاف (١٤١/١) .

(٣) سورة لقمان ، آية رقم (١٢) .

(٤) التاج (٦٥٥/١٧) .

موضع آخر :

« ولقمان : كعثمان ، صاحب النُّسُور ، تنسبه الشعراء إلى عاد ، يقال : عاش حتى أدرك لقمان الحكيم ، وأخذ عنه العلم ، كذا في الروض » (١) .

ولما عُلِمَ من أن الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – أكمل الناس خَلْقًا » (٢) .

وعلى ذلك فالظاهر أن الزبيدي يميل إلى القول بأن لقمان عبد صالح ليس بنبي – وهو ما عليه جمهور السلف – وهو الأقوى (٣) .

قال ابن كثير :

« اختلف السلف في لقمان ، هل كان نبيًا ، أو عبدًا صالحًا من غير نبوة ؟ على قولين ، الأكثرون على الثاني » (٤) . ثم ساق الآثار عنهم ، وقال بعد ذلك : « فهذه الآثار منها ما هو مصرح فيه بنفي كونه نبيًا ، ومنها ما هو مشعر بذلك ؛ لأن كونه عبدًا قد مسه الرق ينافي كونه نبيًا ؛ لأن الرسل كانت تبعث في أحساب قومها ، ولهذا كان جمهور السلف على أنه لم يكن نبيًا ، وإنما ينقل كونه نبيًا عن عكرمة ، إن صح السند إليه ، فإنه رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عكرمة قال : كان لقمان نبيًا ، وجابر هذا هو ابن يزيد الجعفي ، وهو ضعيف ، والله أعلم » (٥) .

٥- الخضر :

تطرق الزبيدي لذكر اسم الخضر ، ولقبه ، وحياته ، ونبوته ، مرجحًا القول بأنه نبي

---

(١) التكملة (٧١/٧) .

(٢) انظر : الرسل والرسالات ص (٧٨) .

(٣) انظر : تفسير القرآن لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي (٥٣٨/٢) ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهيبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، والدر المنثور (٦٢٧/١١ – ٦٣٠) .

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤٥٢/٣) .

(٥) المصدر السابق (٤٥٢/٣) .

معمر [1] .

قال الزبيدي :

« والصحيح من هذه الأقوال كلها أنه نبي معمر ، محجوب عن الأبصار ، وأنه باق إلى يوم القيامة ، لشربه من ماء الحياة ، وعليه الجماهير واتفاق الصوفية ، وإجماع كثير من الصالحين » [2] .

ولذلك نجد الزبيدي يقبل ما جاء من أن فلانًا رأى الخضر وصافحه ، حيث يقول :

« والبَتِّير : بفتح ، فتشديد تاء فوقية ، فسكون ياء تحتية : قرية بالشام ، وإليه نسب شيخ مشايخنا أبو محمد صالح ، كان ممن رأى الخضر عليه السلام وصافحه » [3] .

والزبيدي قد أصاب القول في ترجيحه نبوة الخضر ، ولكنه أخطأ في قوله بتعميره إلى الآن .

ومن الأدلة الدالة على نبوة الخضر عليه السلام [4] :

أولاً : من القرآن الكريم :

فقد دل سياق قصة الخضر مع موسى عليهما السلام في سورة الكهف على نبوته من وجوه :

١- قوله تعالى في الخضر عليه السلام : ﴿ ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ [5] ، والجمهور

(١) انظر : التاج (٣٥٢/٦ - ٣٥٣) ، والتكملة (٤٩٨/٢) .

(٢) التاج (٣٥٢/٦) .

(٣) المصدر السابق (٤٦/٦) .

(٤) انظر : الزهر النضر في حال الخضر لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ص (٩٥ - ١٠٠) ، تحقيق : صلاح الدين مقبول أحمد ، مكتبة أهل الأثر ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، وموسى والخضر عليهما السلام لمحمود المراكبي ص (٩٥ - ١٠١) ، الطبعة الثانية .

(٥) سورة الكهف ، آية رقم (٦٥) .

من المفسرين على أن المراد بالرحمة هنا هي النبوة ، بدليل إطلاقها في مواضع من القرآن على ذلك ، كما قال تعالى على لسان شعيب عليه السلام : ﴿ **وَءَاتَـٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ** ﴾ (١) .

٢- قول الخضر لموسى عليهما السلام في تعليله لتلك الأفعال التي قام بها : ﴿ **رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ** ﴾ (٢) ، أي : لم تكن من تلقاء نفسي ، وإنما أُمرت بها ، وأوحي إليَّ فيها .

٣- يقول الله عز وجل : ﴿ **عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ** ﴾ (٣) ، فقد دلت الآيات على أن علم الغيب مما استأثر الله به إلا لشيء منه لمن ارتضى من رسول ، وفي قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ما يدل على أنه كان مظهرًا على شيء من الغيب ، وهذا ليس لأحد غير نبي .

إلى غير ذلك من الوجوه الدالة - من سياق سورة الكهف - على نبوة الخضر عليه السلام .

ثانيًا : من السنة :

وردت أحاديث في السنة تدل على نبوة الخضر عليه السلام منها :

١- قوله - صلى الله عليه وسلم - : « **وددت أن موسى صبر حتى يقص علينا من أمرهما** » (٤) ، ففي تمني النبي صلى الله عليه وسلم الاطلاع على الكثير مما يقع بينهما دليل على أن الخضر

(١) سورة هود ، آية رقم (٢٨) .

(٢) سورة الكهف ، آية رقم (٨٢) .

(٣) سورة الجن ، آية رقم (٢٦ - ٢٧) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٢) كتاب أحاديث الأنبياء (٦٠) باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام (٢٧) حديث رقم (٣٤٠١) ، ومسلم في صحيحه (١٤٧٣/٤) كتاب الفضائل (٤٣) باب من فضائل الخضر عليه السلام (٤٦) حديث رقم (٢٣٨٠) .

يوحى إليه ، إذ لو لم يكن كذلك لما جاز هذا التمني من النبي ﷺ ، إذ كيف يتمنى ﷺ أمرًا غير موحى به من إنسان غير موحى إليه ؟!! .

٢- تأويل الخضر عليه السلام في قتل الغلام ، كما جاء في الحديث : « **وأما الغلام فطبع يوم طبع كافرًا ، وكان أبواه قد عطفا عليه ، فلو أنه أدرك أرهقهما طغيانًا وكفرًا ، فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرًا منه زكاة وأقرب رحمًا** » وزاد في رواية : « **ووقع أبوه على أمه فعلقت فولدت منه خيرًا منه زكاة وأقرب رُحْمًا** » (١) . فالإخبار بهذه الأشياء من الأمور الغيبية المحضة التي لا مجال للاطلاع عليها إلا من طريق النبوة والوحي ، وهذا من أقوى الأدلة على أن الخضر عليه السلام كان نبيًا .

إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على نبوة الخضر عليه السلام .

أما ما قيل في حياة الخضر عليه السلام وتعميره إلى الآن ، فجميع ما ورد في ذلك لا يصح منها شيء (٢) .

بل جاءت الأدلة على عدم حياته وبقائه إلى الآن ، ومن ذلك (٣) :

قوله تعالى : ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ** ﴿٣٤﴾ ﴾ (٤) ، فلو كان الخضر عليه السلام حيًا إلى الآن لكان خالدًا - وهو منافي للآية - ولا يجوز تخصيصه بالخلود إلا بدليل صحيح ، ولا دليل صحيح على ذلك .

وقال ﷺ : « **أرأيتكم ليلتكم هذه ؟ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على ظهر الأرض ممن هو اليوم عليها أحد** » (٥) ، وقال - أيضًا - : « **ما من نفس منفوسة**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٧٦/٤) كتاب الفضائل (٤٣) باب من فضائل الخضر عليه السلام (٤٦) حديث رقم (٢٣٨٠) .

(٢) انظر : الزهر النضر ص (١١٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق ص (١٢١) ، وموسى والخضر عليهما السلام ص (٥٩ - ٦١) .

(٤) سورة الأنبياء ، آية رقم (٣٤) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٧) كتاب العلم (٣) باب السَّمر في العلم (٤١) حديث رقم =

يأتي عليها مائة سنة وهي يومئذٍ حية » (١) ، وهذه الأحاديث عامة ، والخضر عليه السلام داخل فيها ، ولا يستثنى منها إلا ما دل الدليل الصحيح عليه .

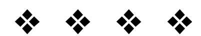
كما أن الخضر عليه السلام لو كان حيًا ، للزمه المجيء إلى النبي ﷺ ، والإيمان به ، واتباعه .

والعجيب من المشايخ ممن ادعى رؤية الخضر عليه السلام ومصافحته له ، كيف انطلت عليه هذه الحيلة ، فكيف يجوز لعاقل أن يلقى شخصًا لا يعرفه ، فيقول له : أنا فلان ، فيصدقه ، أما قد يكون هذا المرئي - الموهوم - جني أو إنسي كذاب (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الصحابة رضي الله عنهم مع الخضر عليه السلام ومشيرًا إلى أنه قد مات ، وأن الذي يأتي الناس ، إنما هو جني أو إنسي كذاب :

« ولا كان فيهم من قال إنه أتاه الخضر ، فإن خضر موسى مات - كما بين هذا في غير هذا الموضع - والخضر الذي يأتي كثيرًا من الناس إنما هو جني تصور بصورة إنسي أو إنسي كذاب ، ولا يجوز أن يكون ملكًا مع قوله : أنا الخضر ، فإن الملك لا يكذب ، وإنما يكذب الجني والإنسي ، وأنا أعرف ممن أتاه الخضر وكان جنيًا مما يطول ذكره في هذا الموضع ، وكان الصحابة أعلم من أن يروج عليهم هذا التلبيس » (٣) .

وبعد هذا يتضح أن القول الصواب في الخضر عليه السلام أنه نبي غير معَمَّر - أي : قد مات - والله أعلم .



= (١١٦) ، ومسلم في صحيحه (١٥٦٠/٤) كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - (٤٤) حديث رقم (٢٥٣٧) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٦١/٤) كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - (٤٤) حديث رقم (٢٥٣٧ ، ٢٥٣٨ ، ٢٥٣٩) .

(٢) انظر : الزهر النضر ص (١١٢) .

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص (١٦١) .

المسألة الرابعة : خصائص نبوة محمد ﷺ :

سيادته - عليه الصلاة والسلام - :

ثبتت سيادته ﷺ على ولد آدم بقوله - عليه الصلاة والسلام - : « **أنا سيد ولد آدم يوم القيامة** » (١) .

قال الطحاوي : « وسيد المرسلين » (٢) .

وقال حافظ حكمي :

« وأفضل الخلق كلهم على الإطلاق بلا استثناء ، قال الله - تبارك وتعالى - : ﴿ **تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ** ﴾ (٣) ، قال أئمة التفسير من الصحابة فمن بعدهم : هو محمد ﷺ ، وتقدم قوله ﷺ : « **أنا سيد ولد آدم ولا فخر** » (٤) » (٥) .

والزبيدي يقرر سيادة النبي محمد - ﷺ - على الخلق بقوله :

« هو نبينا محمد ﷺ ، ثبتت سيادته على البشر بنص الكتاب ، وبقوله ﷺ فيما رواه البخاري في صحيحه : « **أنا سيد ولد آدم يوم القيامة** » (٦) » (٧) .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٠٦) كتاب التفسير (٦٥) باب : ﴿ **ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا** ﴿٣﴾ ﴾ (٥) حديث رقم (٤٧١٢) ، ومسلم في صحيحه (١/١٥٧) كتاب الإيمان (١) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) حديث رقم (١٩٤) .

(٢) العقيدة الطحاوية ص (٩) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥٣) .

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٤٤٠) كتاب الزهد (٣٧) باب ذكر الشفاعة (٣٧) حديث رقم (٤٣٠٨) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن ابن ماجه (٢/٤٣٠) برقم (٣٤٧٧) .

(٥) معارج القبول (٣/١١٢١) .

(٦) تقدم تخريجه قريبًا في هامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

(٧) الإتحاف (١/٧٧) .

وفي موضع آخر يقول :

« ثبتت سيادته على ولد آدم بالأخبار الصحيحة » (١) .

وقال تعليقاً على كلام الغزالي في الرسول محمد ﷺ : وفضَّله على سائر الأنبياء (٢) .

قال الزبيدي :

« بأنواع من الفضائل ؛ لخصوصية فضله بها في ذاته ، بها ارتفع كمالاً فوق المراتب الكمالية ، إنسانية كانت أو ملكية ، قال الله تعالى : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَـٰتٍ ۚ ﴾ (٣) ذلك البعض هو الحقيقة المحمدية ؛ إذ هو أول نور تلقى من حضرة الوجوب ، بل لا متلقى على الحقيقة إلا هو ، فكان له ﷺ حيثيتان : حيثية ابتدائية ، وبها حصل الكمال الاختصاصي المتوحد ، وحيثية انتهائية وبها حصل الكمال المتكثر الذي انقسم على الحقائق النبوية ، وله عليه السلام منه الحظ الأفر الجامع بين كمالاتهم كلهم ، فمن حيث الكمال الاختصاصي كان رسولاً لجميع العالم ، ومن حيث كماله الجمعي الاشتراكي كان رسولاً للإنس والجن ، فاعلم من ذلك رسالته ﷺ العامة منه والخاصة ، وكماله الخصوصي المتحد ، وكماله العلمي المشترك ، أوليته وآخريته » (٤) .

ولذلك يعلق الزبيدي على كلام الغزالي : وسيد الأمة (٥) ، بقوله :

« بالسيادة المطلقة على الكل من الأزل » (٦) .

وقد أخطأ الزبيدي في قوله بالنور المحمدي المتلقى من نور الله تعالى كدليل على

(١) الإتحاف (٤/١١) .

(٢) الإحياء مع الإتحاف (٥٣/٢) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥٣) .

(٤) الإتحاف (٥٣/٢ - ٥٤) .

(٥) الإحياء مع الإتحاف (٤٤٨/٤) .

(٦) الإتحاف (٤٤٨/٤) .

أفضليته من وجوه [1] :

١- أن الحديث الوارد فيه [2] موضوع مكذوب على الرسول ﷺ ، لا يوجد في شيء من الكتب المعتمدة .

٢- أن هذا الحديث مخالف لصريح الكتاب والسنة ، الدالة على أن آدم خلق مما وصف لنا ، كما قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ** ﴿٢٦﴾ ﴾ [3] وغيرها من الآيات .

٣- ثبت أن الملائكة خلقت من نور ، و لم يضف ذلك النور إلى محمد ، مما يدل على أن هذا الحديث – النور المحمدي – كذب عليه .

٤- ثبت أن النبي ﷺ قال : « **أنا سيد ولد آدم ولا فخر** » [4] ، فكيف يصح في

---

(١) انظر : الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية لسليمان بن سحمان النجدي الحنبلي ص (٣٣ – ٥٥) ، تحقيق : عبد السلام بن برجس العبد الكريم ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

(٢) ونصه : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله – بأبي أنت وأمي – أخبرني عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء ؟ قال النبي ﷺ : « إن الله خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره ، فجعل ذلك النور يدور في القدر حيث شاء الله ، و لم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم ، ولا جنة ولا نار ، ولا ملك ، ولا سماء ولا أرض ، ولا شمس ولا قمر ، ولا جني ولا إنسي ، فلما أراد أن يخلق الخلق ، قسم ذلك النور أربعة أجزاء . . . » الحديث . [أورده أبو الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس (١/١١٣) ، تصحيح : أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ] .

قال الألباني – تعليقًا على حديث : « خلقت الملائكة من نور . . . » تقدم تخريجه ص (٤٩٩) : « قلت : وفيه إشارة إلى بطلان الحديث المشهور على ألسنة الناس : « أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر » ونحوه من الأحاديث التي تقول بأنه ﷺ خلق من نور ، فإن هذا الحديث دليل واضح على أن الملائكة فقط هم الذين خلقوا من نور ، دون آدم وبنيه ، فتنبه ولا تكن من الغافلين » سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٧٤١) حديث رقم (٤٥٨) .

(٣) سورة الحجر ، آية رقم (٢٦) .

(٤) تقدم تخريجه ص (٥٤٥) .

الأذهان أن يكون آدم عليه السلام مخلوقًا من نور أفضل ولده ؟!! .

٥- من المعلوم أن صفات الله تعالى غير مخلوقة ، ونور الله الذي هو صفته غير مخلوق ، وليس من الله شيء مخلوق ، والأشياء إنما تكون وتخلق بأمره وتكوينه وأفعاله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢ ﴾ (١) .

٦- أن ما صحت به الأخبار عن الرسول ﷺ في سيادته وفضائله ، فيها الغنية الكفاية عما يُذْكر من الأكاذيب الموضوعة ، والأحاديث المصنوعة .

هذا وقد ترتب على قول الزبيدي بالنور المحمدي تكلفه القول في تقرير عموم بعثته ﷺ ، كما سأوضحه في النقطة التالية .

عموم بعثته ﷺ :

مما اختص الله تعالى به رسالة محمد ﷺ عمومها للإنس والجن ، قال تعالى في شأن الجن : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ۝٢٩ قَالُوا۟ يَـٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَـٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٣٠ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣١ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٣٢ ﴾ (٢) ، وكذا سورة الجن دالة على أن النبي ﷺ أرسل إليهم (٣) .

---

(١) سورة يس ، آية رقم (٨٢) .

(٢) سورة الأحقاف ، آية رقم (٢٩ - ٣٢) .

(٣) انظر : عالم الجن والشياطين للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (٤٤) ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

وأما في شأن الإنس ، فقد قال تعالى : ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٢) ، وقال ﷺ : « **أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي** » وذكر منها : « **وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة** » (٣) ، وقال : « **والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار** » والآيات والأحاديث الدالة على عموم بعثته للناس كثيرة (٤) .

واختلف العلماء في إرساله ﷺ إلى الملائكة – وغيرهم من المخلوقات – على قولين ، الأصح أنه لم يكن مرسلاً إليهم ؛ لعدم وجود الدليل الصحيح الصريح في ذلك ، ولأنهم مسخرون ومجبولون على طاعة الله وعبادته ، غير مكلفين بالقيام بشريعته ﷺ .

وبهذا جزم جمع من المحققين ، وهو ظاهر كلام العلماء (٥) .

قال الطحاوي :

« وهو المبعوث إلى عامة الجن ، وكافة الورى ، بالحق والهدى ، وبالنور والضياء » (٦) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

« ومما يجب أن يعلم أن الله بعث محمدًا ﷺ رسولاً إلى جميع الإنس والجن ، فلم يبق إنسي ولا جني إلا ويجب عليه الإيمان بمحمد ﷺ واتباعه ، فعليه أن يصدقه فيما أخبر ،

---

(١) سورة الأعراف ، آية رقم (١٥٨) .

(٢) سورة سبأ ، آية رقم (٢٨) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٨٦) ، كتاب التيمم (٧) باب (١) حديث رقم (٣٣٥) ، ومسلم في صحيحه (٣١٠/١) ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) حديث رقم (٥٢١) .

(٤) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١٦٧ – ١٧٠) ، ومعارج القبول ص (١٠٩٤ – ١٠٩٩) .

(٥) انظر : لوامع الأنوار البهية (٢٧٩/٢) .

(٦) العقيدة الطحاوية ص (٩) .

ويطيعه فيما أمر ، ومن قامت عليه الحجة برسالته فلم يؤمن به فهو كافر ، سواء كان إنسيًا أو جنيًا ، فمحمدﷺ مبعوث إلى الثقلين باتفاق المسلمين » (١) .

وقال السفاريني :

« والحاصل أن نبينا محمدًاﷺ مبعوث إلى الثقلين بالإجماع ، ورسالته مطبقة جميع الأكوان » (٢) .

ويؤكد حافظ حكمي على ذلك بقوله :

« والمقصود أن الله – تبارك وتعالى – اختصه بعموم الرسالة إلى الثقلين ، ولم يقبل من أحد صرفًا ولا عدلاً إلا باتباعه ، ولا يصل أحد دار السلام التي دعا الله إليها عباده إلا من طريقه » (٣) .

والزبيدي يتكلف القول في عموم رسالتهﷺ ليأخذ بالقولين معًا – كما سبق النقل عنه (٤) – فقد قرر :

١– أنهﷺ مرسل إلى جميع العالم ، وذلك بالحيثية الابتدائية ، والتي يعني بها الاستمداد من النور المحمدي .

قال تعليقًا على كلام الغزالي : وصلى الله على النبي محمد ، المستغرق بنور الهدى أطراف العالم وأكنافه (٥) :

« فيه إشارة إلى عموم تبليغهﷺ إلى الثقلين ، ويحتمل أنه أشار به إلى سائر العوالم الحسية والمعنوية ، فكلهم يستمدون من أنواره » (٦) .

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص (٣٥٧) .

(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/٢٧٩) .

(٣) معارج القبول (٣/١٠٩٩) .

(٤) انظر : ص (٥٤٦) .

(٥) الإحياء مع الإتحاف (٢/٤٨٠)

(٦) الإتحاف (٢/٤٨٠) .

وقد سبق إبطال ما قيل في النور المحمدي المتلقى من حضرة الوجوب ، بما يغني عن الإعادة (١) .

٢- أنه ﷺ مرسل إلى الثقلين - الإنس والجن - خاصة ، وذلك بالحيثية الانتهائية ، والتي يعني بها النبوة - وهي محل بحثنا - والتي وافق فيها الزبيدي ظاهر قول العلماء والمحققين .

قال الزبيدي عن النبي ﷺ :

« ثم بعثه متممًا لمكارم الأخلاق إلى كافة الخلق إنسًا وجانًا » (٢) . والعبارة واضحة في اقتصار عموم شريعته ﷺ إلى الثقلين ، الإنس والجن .

وقال في موضع آخر :

« اعلم أن الله ﷻ قد أرسل محمدًا ﷺ إلى الخلق أجمعين بالهدى ودين الحق ، والمراد من الخلق المخلوق ؛ لأن إرساله إلى من يعقل من الجن والإنس » (٣) .

وقد أشار الزبيدي - أكثر من مرة - إلى الخلاف في دخول الملائكة في عموم رسالته ﷺ فقال :

« وكونه مبعوثًا إلى الثقلين خاصة ، اختاره الحليمي والبيهقي ، بل حكى الفخر الرازي والنسفي عليه الإجماع .

ومنهم من زاد : والملائكة ، وانتصر له السبكي ، مستدلاً بآية : ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ﴾ (٤) ، وخبر : أرسلت إلى الخلق كافة (٥) ، ونازع فيما حكي

---

(١) انظر : ص (٥٤٧) .

(٢) الإتحاف (٣/٧) .

(٣) المصدر السابق (٣١٦/٢) .

(٤) سورة الفرقان ، آية رقم (١) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٣١١/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) حديث رقم (٥٢٣) .

عن الحليمي بأن البيهقي نقله عنه ، وتبرأ منه .

والحليمي وإن كان سنيًا ، لكن وافق المعتزلة في تفضيل الملك على البشر ، فظاهر حاله بناؤه عليه ، وبأن الاعتماد على تفسيرهما في حكاية إجماع انفردا بحكايته لا ينهض حجة عند أئمة النقل » [١] .

ويشير إلى الخلاف في موضع آخر بقوله :

« قال بعض العلماء : وإلى الملائكة ، نقل ذلك التقي السبكي ، وصرح الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ﴾ [٢] بعدم دخول الملائكة في عموم من بعث ﷺ إليهم » [٣] .

وفي موضع آخر يشير إلى الخلاف ، وذلك عندما أجاب عن الإشكال في اختصاصه ﷺ بعموم البعثة ، بأن آدم ونوح عليهما السلام كانا كذلك ، حيث يقول – عن حديث الخصائص – :

« صريح في اختصاص عموم البعثة ، واستشكل بآدم ، فإنه بعث لجمع بنيه ، وكذا نوح بعد خروجه من السفينة ، وأجيب بأجوبة ، أصحها : أن المراد البعثة إلى الأصناف ، والأقوام ، وأهل الملل المختلفة ، وآدم ونوح ليسا كذلك ، « **وبعثت إلى الناس عامة** » وفي رواية مسلم : « **كافة** » بدل « **عامة** » ، والمراد ناس في زمنه فمن بعدهم إلى يوم القيامة ، ولم يذكر الجن ؛ لأن الإنس أصل ، أو مقصود بالذات ، أو المتنازع فيه ، أو أكثر اعتناء ، أو أن الناس يشمل الثقلين ، بل خبر : « **وأرسلت إلى الخلق** » يفيد إرساله للملائكة كما عليه السبكي » [٤] .

وكأن عبارة الزبيدي الأخيرة تشعر بأنه يرى دخول الملائكة في عموم بعثته

---

(١) الإتحاف (٥٣/٢) .
(٢) سورة الفرقان ، آية رقم (١) .
(٣) الإتحاف (٣١٦/٢) .
(٤) المصدر السابق (٥٠١/١٤) .

ﷺ ، إلا أن هذا يُستبعد ؛ لقوله – كما سبق – : « والمراد من الخلق المخلوق ؛ لأن إرساله إلى من يعقل من الجن والإنس » (١) ، ولم يذكر الملائكة ، مما يدل على أنه يريد الإشارة إلى الخلاف في المسألة فحسب ، بدليل اقتصاره في بيان عموم بعثته ﷺ إلى الثقلين الإنس والجن – كما نقلت عنه سابقًا – ، وعلى فرض قوله بدخول الملائكة في عموم رسالته ﷺ ، فهو محمول على استمدادهم من أنواره ، وهو ما أشرنا إلى رده وبطلانه وبيان تكلفه في ذلك .

وخلاصة المسألة : أن الزبيدي يوافق ظاهر قول العلماء والمحققين من أن رسالته ﷺ عامة للثقلين – الإنس والجن – ، والله أعلم .

ختمه ﷺ للنبوات :

خصَّ الله ﷻ النبي الكريم محمدًا ﷺ بختمه للنبوات ، فكان خاتم الأنبياء ، قال تعالى : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾ (٢) ، وقال ﷺ : « **إن مَثلي ومَثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتًا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ، ويعجبون له ، ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ، قال : فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين** » (٣) . وقال – عليه الصلاة والسلام – : « **فضلت على الأنبياء بست** » وذكر منها : « **وختم بي النبيون** » (٤) .

والأدلة النقلية على ختم النبي محمد ﷺ للنبوة كثيرة جدًا ، وشهدت بذلك الكتب السابقة ، وأجمع عليها العلماء (٥) .

---

(١) الإتحاف (٣١٦/٢) .

(٢) سورة الأحزاب ، آية رقم (٤٠) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٩) كتاب المناقب (٦١) باب خاتم النبيين ﷺ (١٨) حديث رقم (٣٥٣٥) ، ومسلم في صحيحه (١٤٢٨/٤) كتاب الفضائل (٤٣) باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين (٧) حديث رقم (٢٢٨٦) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٣١١/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) حديث رقم (٥٢٣) .

(٥) انظر : عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية لأحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ص (١٩ – ٧٠) ، دار =

قال الطحاوي - في تقريره عقيدة ختم النبوة بمحمد ﷺ - : « وأنه خاتم الأنبياء » (١) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية مؤكدًا على ذلك : « ولا بد في الإيمان من أن تؤمن أن محمدًا ﷺ خاتم النبيين لا نبي بعده » (٢) .

ويؤكد حافظ حكمي - أيضًا - هذه العقيدة ، ويشير إلى أن ختم النبوة ختم للرسالة كذلك ، فيقول - بعد أن ذكر طائفة من النصوص في تقرير هذه العقيدة - :

« محمد ﷺ ختام الرسل فلا نبي بعده ، والرسالة من باب أولى ، إذ لا رسول إلا بعد أن يتنبأ » (٣) .

وقد قرر الزبيدي هذه العقيدة مشيرًا إلى أنها مما أجمع عليها أهل السنة ، وثبتت بالكتاب والسنة ، فقال :

« هذا مما أجمع عليه أهل السنة ، وثبت بالكتاب والسنة ، فالكتاب : قوله تعالى : ﴿ **وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ** ﴾ (٤) ، والسنة : فمما روي : « **وإني لخاتم النبيين وآدم منجدل بين الماء والطين** » (٥) ، وفي الصحيحين : « **إن مثلي ومثل الأنبياء قبلي كمثل رجل بنى دارًا فكملها وأحسنها وترك فيها موضع لبنة ، فصار يقال : ما أحسنها لو تمت ، فأنا اللبنة التي تم بها بناء الأنبياء** » (٦) ، ويروى - أيضًا - : « **لا نبي**

= طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(١) العقيدة الطحاوية ص (٩) .

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص (٧٨) .

(٣) معارج القبول (١١٢١/٣) .

(٤) سورة الأحزاب ، آية رقم (٤٠) .

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٣٩٨/٢) برقم (٨٦٥) ، وضعفه المحقق ، والألباني كما في ضعيف الجامع الصغير وزيادته ص (٣٠٥) برقم (٢٠٩١) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٦) تقدم تخريجه ص (٥٥٣) .

بعدي » (١) ، فقد جاء حديث الختم من طرق كثيرة بألفاظ مختلفة ، والإجماع : فقد اتفقت الأمة على ذلك ، وعلى تكفير من ادعى النبوة بعده » (٢) .

وقال - موضحًا أن ختم النبوة ختم للرسالة - :

« يقال : خاتم بفتح التاء وبكسرها ، وقد قرئ بهما ، فالفتح بمعنى الختام والانتهاء ، والمعنى أنه انتهاء النبيين ، فهو كالخاتم والطابع الذي يكون عنده الانتهاء ، وإذا كان انتهاء النبيين كان انتهاء المرسلين ؛ لما تقدم من أن كل رسول نبي ، ورفع الأعم يستلزم رفع الأخص ، والكسر بمعنى : أنه ختمهم أي : جاء آخرهم فلم يبق بعده نبي ، وبالجملة : فبه انتهت النبوة والرسالة » (٣) .

وبعد هذا يتضح أن عقيدة ختم النبوة بمحمد ﷺ عقيدة ثابتة راسخة ، ومخالفتها - بأي صورة كانت - خروج عن الإسلام ، ومضادة لشريعة الإيمان (٤) .

تم ما يتعلق بالمطلب الأول ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المطلب الثاني ، وهو : دلائل النبوة .



(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/٤٥٠) كتاب الفتن والملاحم (٢٩) باب ذكر الفتن ودلائلها (١) حديث رقم (٤٢٥٢) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن أبي داود (٢/٨٠١) برقم (٣٥٧٧) .

(٢) الإتحاف (٢/٣١٧) .

(٣) المصدر السابق (٢/٣١٧) .

(٤) انظر : عقيدة ختم النبوة ص (١٤٠) .



المطلب الثاني

دلائل النبوة

أيَّد الله ﷻ الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – بالحجج والبينات الدالة على صدقهم ، فقال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (١) .

وهذه البينات والدلائل كثيرة ومتنوعة ، فما من نبي إلا وأوتي من الآيات والبراهين ما يدل على صدقه في نبوته ، قال ﷺ : « **ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيت وحيًا أوحاه الله إليَّ فأرجو أني أكثرهم تابعًا يوم القيامة** » (٢) .

ودلائل النبوة ليست محصورة في المعجزات ، بل تتعدى إلى غير ذلك ، من النظر في أحوال الأنبياء ، وكذا في شريعتهم ، وكذلك نصر الله لهم وتأييده إياهم على من خالفهم ، بالإضافة إلى بشارة السابقين منهم باللاحقين (٣) .

قال ابن أبي العز الحنفي :

« والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر ، تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات ، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات ، وقرروا ذلك بطرق مضطربة ، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك .

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح ، لكن الدليل غير محصور في المعجزات ، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين ، أو أكذب الكاذبين ، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على

---

(١) سورة الحديد ، آية رقم (٢٥) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٨٧) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (٩٦) باب قول النبي ﷺ : « بعثت بجوامع الكلم » (١) حديث رقم (٧٢٧٤) ، ومسلم في صحيحه (١٢١/١) كتاب الإيمان (١) باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته ص (٧٠) حديث رقم (١٥٢) .

(٣) انظر : شرح العقيدة الأصفهانية ص (١٢٠ – ١٩٧) ، والرسل والرسالات ص (١١٩) .

أجهل الجاهلين ، بل قرائن أحوالهما تُعْربُ عنهما ، وتُعرِّفُ بهما ، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دعوى النبوة ، فكيف بدعوى النبوة ؟! » (١) .

والزبيدي يوافق السلف في أن دلائل النبوة ليست منحصرة في المعجزات ، بل المعجزات جزء منها لا كلها – كما سيأتي – .

ومن المعلوم أن ثبوت نبوة محمد ﷺ ثبوتٌ لنبوة سائر الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – ؛ وذلك لصحة جميع ما أخبر به ، ومن جملة ذلك نبوتهم .

قال الزبيدي :

« اعلم أنه إذا ثبتت نبوته ﷺ ثبتت نبوة سائر الأنبياء ؛ لثبوت كل ما أخبر به ﷺ ؛ لأنه صادق في مقالته ، ونبوتهم من جملته » (٢) .

ويزيد الشوكاني الكلام وضوحًا بقوله :

« فثبوت نبوته يستلزم ثبوت نبوة سائر الأنبياء ، ووجه ذلك : أن ثبوت نبوته يستلزم ثبوت جميع ما أخبر به وصحته ، ومما أخبر به ثبوت نبوة جميع الأنبياء ، فكان في ذكر دلائل نبوته ﷺ ما يغني عن ذكر دلائل نبوة سائر الأنبياء ، ولهذا اقتصرنا على ذلك » (٣) .

وهذا ما صنعه الزبيدي – أيضًا – ومن جملة تلك الدلائل التي ذكرها :

١- المعجزات :

اسم اصطلح عليه المتأخرون ، وأما المتقدمون فيسمونها بدلائل النبوة ، وآيات

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص (١٤٠) .

(٢) الإتحاف (٣٣٤/٢) .

(٣) إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات لمحمد بن علي الشوكاني ص (٦٨) ، صححه وضبطه : جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

النبوة ، والقرآن والسنة لم يرد فيهما لفظ المعجزة ، وإنما ورد فيهما لفظ : الآية ، والبينة ، والبرهان ، والحجة ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ قَالُوا يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ (٢) ، وقال تعالى لموسى عليه السلام : ﴿ اسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ ﴾ (٤) ، وقد سبق قول النبي ﷺ : « **ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر** » (٥) ، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث .

قال الزبيدي :

« اعلم أن كبار الأئمة يسمون معجزات الأنبياء : دلائل النبوة ، وآيات النبوة ، و لم يرد – أيضًا – في القرآن لفظ المعجزة ، بل ولا في السنة – أيضًا – وإنما فيهما لفظ : الآية ، والبينة ، والبرهان » (٦) .

ويذكر الزبيدي الفرق بين الآية والمعجزة بقوله :

« الآية : العلامة على صدقه [أي : الرسول ﷺ] والمعجزة هي الآية مع التحدي بها ، فكل معجزة آية لا العكس . . . وحقيقة المعجزة : أمر خارق للعادة ، مقرون

---

(١) سورة الإسراء ، آية رقم (١٠١) .

(٢) سورة هود ، آية رقم (٥٣) .

(٣) سورة القصص ، آية رقم (٣٢) .

(٤) سورة الأنعام ، آية رقم (٨٣) .

(٥) تقدم تخريجه ص (٥٥٧) .

(٦) الإتحاف (٣٠٩/٨) .

بالتحدي ، موافق للدعوى ، سالم من المعارض ، على يد مدعي النبوة » [1] .

وفي موضع آخر قال :

« المعجزة إذا أطلق فإنه لا يدل على كون ذلك آية ، إلا إذا فسر المراد به ، وذكرت شرائطه ، وقد كان كثير من أهل الكلام لا يسمي معجزًا إلا ما كان للأنبياء فقط ، ومن أثبت للأولياء خوارق عادات سماها كرامات ، والسلف كانوا يسمون هذا وهذا معجزًا ، كالإمام أحمد وغيره ، بخلاف ما كان آية وبرهانًا على نبوة النبي ، فإن هذا يجب اختصاصه به ، وقد يسمون الكرامات آيات لكونها تدل على نبوة من اتبعه ذلك الولي ، فإن الدليل مستلزم للمدلول ، يمتنع ثبوته بدون ثبوت المدلول ، فكذلك ما كان للولي آية وبرهانًا ، فإذا عرفت ذلك فاعلم أن المعجزة : هي الأمر الخارق للعادة ، المقرون بالتحدي ، الدال على صدق الأنبياء عليهم السلام ، سميت بذلك ؛ لعجز البشر عن الإتيان بمثلها » [2] .

وتعريف الزبيدي للمعجزة - بما ذكره سابقًا - فيه نظر من وجوه ، منها [3] :

١- أن المعجزة في اللغة ، وفي عرف العلماء السابقين - كالإمام أحمد وغيره - لا يشترط فيها التحدي ، فتشمل جميع المعجزات التي أيد الله بها نبيه ﷺ ، وتلك الشروط - في تعريف المعجزة عند الزبيدي وغيره - تخرج بعض المعجزات التي أجراها الله على يدي نبيه ﷺ ، ولم تقترن بالتحدي .

٢- أنه ليس في الكتاب والسنة تعليق الحكم بهذا الوصف ، بل ولا ذكر خرق العادة ، ولا لفظ المعجز ، إنما فيه آيات وبراهين .

---

(١) الإتحاف (٣١٩/٢) .

(٢) المصدر السابق (٣٠٩/٨) .

(٣) انظر : النبوات ص (٥٩ ، ١٧٥ - ١٩٧ ، ٢٣٤ - ٢٤٠) ، والمعجزة وكرامات الأولياء لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٢٧) وما بعدها ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وآية صدق النبي ﷺ للدكتورة إحسان عبد الغفار مرزا ص (١٧ - ٦٤) ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٣- اشتراط خرق العادة في المعجزة ، وصف غير منضبط - وإن كان لا بد أن تكون آيات الأنبياء خارقة للعادة بمعنى : أنها ليست معتادة للآدميين - ؛ وذلك لأن نفس النبوة معتادة للأنبياء خارقة للعادة بالنسبة إلى غيرهم ، والكهانة والسحر معتادة للسحرة والكهان ، خارقة للعادة بالنسبة إلى غيرهم ، وهكذا ، فليس في هذا ما يختص بالنبي ﷺ .

٤- أن آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي بها ، ولا تحديه بالإتيان بمثلها ، بل هي دليل على نبوته ، وإن خلت عن هذين القيدين ، وهذا كإخبار من تقدم بنبوة محمد ﷺ ، فإنه دليل على صدقه وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به ، ولا يستدل به ، وأيضًا ما كان يظهره الله على يديه من الآيات كتكثير الطعام والشراب ، ونبع الماء بين أصابعه ، وغير ذلك ، كله من دلائل النبوة ، ولم يكن يظهرها للاستدلال بها ، ولا يتحدى بمثلها ، بل لحاجة المسلمين إليها ، ولم ينقل عنه ﷺ التحدي إلا في القرآن خاصة .

٥- قد تتوفر تلك الشروط فيمن يدعي النبوة من الكذّابين ، كالأسود العنسي ، ومسيلمة الكذاب وغيرهما ، ومع ذلك فدعواهم النبوة باطلة ، فهؤلاء قد ادعوا النبوة ، وأتوا بخوارق من جنس خوارق الكهان والسحرة ، ولم يعارضهم أحد في ذلك المكان والزمان ، وكانوا كذابين .

وبهذا يتبين أن ما ذكره الزبيدي من الفرق بين الآية والمعجزة ، غير مسلم له فيه ، والأولى التمسك بالألفاظ الشرعية - ففيها السلامة والمتانة - كلفظ الآية ، والبينة ، والبرهان ، والتي يراد بها : الأدلة والعلامات المستلزمة لصدق الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - (١) ، وآيات النبي ﷺ ومعجزاته كثيرة جدًا ، يصعب عَدُّها ، والإحاطة بها (٢) .

---

(١) انظر : النبوات ص (٥٨) .

(٢) انظر على سبيل المثال : أعلام النبوة لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ص (٩٣) وما بعدها ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، =

قال الزبيدي :

« وبالجملة ؛ فمعجزاته ﷺ على قسمين : باقية دائمة يشاهدها من كان وسيكون ، وذلك هو القرآن العظيم ، وغير دائمة وهو ما صدر عنه ﷺ من الخوارق الفعلية أو الغيوب القولية مما يتعلق بماض أو حال أو مستقبل ، وهي لا تحصى عدة بالتحقيق » (١) .

وقال – أيضًا – بعد ذكر طائفة كثيرة من معجزات النبي ﷺ :

« ومعجزاته ﷺ أكثر من أن تحصى أو تعد ، فإنك إن تأملتها وجدتها شاملة للعلوي والسفلي ، والصامت والناطق ، والساكن والمتحرك ، والمائع والجامد ، والسابق واللاحق ، والغائب والحاضر ، والباطن والظاهر ، والعاجل والآجل إلى غير ذلك مما لو أعيد لطال » (٢) .

ومن هذه المعجزات التي ذكرها الزبيدي :

– **القرآن الكريم :**

وهو أعظم معجزات النبي ﷺ قدرًا ، وأبينها أثرًا ، وأوضحها برهانًا ، وهو معجزة النبي ﷺ الخالدة ، التي تحدى الله بها الخلق أجمعين ، فقال تعالى : ﴿ **قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾** ﴾ (٣) ، بل تحداهم بأن يأتوا بعشر سور مثله ، فقال تعالى : ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن**

= ودلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٦٥/١) إلى آخر الكتاب (٢٧٠/٧) ، تحقيق : الدكتور عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ومن معجزات النبي ﷺ لعبد العزيز المحمد السلمان ص (٣ – ١٣٤) ، مطابع المدينة ، الرياض ، الطبعة الحادية والعشرون ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

(١) الإتحاف (٣٢٠/٢) .

(٢) المصدر السابق (٣٥٦/٨) .

(٣) سورة الإسراء ، آية رقم (٨٨) .

دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ (١) ، بل ويتحداهم – مؤكدًا عجزهم – بأن يأتوا بسورة مثله ، فقال تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ (٢) ، « فلم يقدروا على ذلك ، وكاعوا عنه ، وعجزوا على رؤوس الأشهاد ، وكان أكابر بلغائهم ، وأعاظم فصائحهم ، إذا سمعوا القرآن اعترفوا بأنه لا يشبه نظمهم ولا نثرهم ، وأقروا ببلاغته » (٣) .

وقد أشار الزبيدي إلى مكانة هذه المعجزة بقوله :

« اعلم أن معجزاته ﷺ كثيرة ، وهي أخص الشمائل ، وأكملها ، وأشرفها ، وأعمها : القرآن » (٤) .

وبيَّن أن من أوجه إعجازه كون الآتي به أمي لا يقرأ ولا يكتب ، فقال :

« وبعثه الله رسولاً ، وهو لا يكتب ولا يقرأ من كتاب ، كانت هذه الخلة إحدى آياته المعجزة ؛ لأنه ﷺ تلا عليهم كتاب الله منظومًا تارة بعد أخرى بالنظم الذي أنزل عليه ، فلم يغيره ، ولم يبدل ألفاظه ، ففي ذلك أنزل الله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ (٥) » (٦) .

---

(١) سورة هود ، آية رقم (١٣ – ١٤) .
(٢) سورة البقرة ، آية رقم (٢٣ – ٢٤) .
(٣) إرشاد الثقات ص (٤٨) .
(٤) الإتحاف (٣١١/٨) .
(٥) سورة العنكبوت ، آية رقم (٤٨) .
(٦) الإتحاف (٢٣١/١) .

بل ويشير الزبيدي إلى أن أوجه إعجاز القرآن لا تنحصر ، وقد قرر بعضهم فيها ستة أوجه [١] :

أحدها : أن وجه إعجازه هو الإيجاز والبلاغة ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ** ﴾ [٢] ، فجمع في كلمتين عدد حروفهما عشرة أحرف معاني كلام كثير .

والثاني : أن إعجازه هو الوصف الذي صار به خارجًا عن جنس كلام العرب ، من النظم والنثر ، والخطب والشعر ، والرجز والسجع ، فلا يدخل في شيء منها ، ولا يختلط بها ، مع كون ألفاظه وحروفه جنس كلام العرب ، ومستعملة في نظمهم ونثرهم ، ولذلك تحيرت عقولهم ، وتدلهت أحلامهم ، ولم يمتدوا إلى مثله في جنس كلامهم .

والثالث : أن وجه إعجازه أن قارءه لا يمله ، وسامعه لا يمجه ، بل الإكباب على تلاوته تزيده حلاوة ، وتوجب له محبة وطلاوة ، بخلاف غيره من الكلام ولو بلغ من الحسن والبلاغة ما بلغ .

والرابع : أن وجه إعجازه ما فيه من الأخبار الماضية مما علموه ومما لم يعلموه ، فإذا سألوا عنه عرفوا صحته ، وتحققوا صدقه .

والخامس : أن وجه إعجازه ما فيه من علم الغيب والإخبار بما يكون فيوجد على صدقه وصحته .

والسادس : أن وجه إعجازه كونه جامعًا لعلوم كثيرة لم يتعاط العرب الكلام فيها ، ولا يحيط بها من علماء الأمم واحد منهم ، ولا يشتمل عليها كتاب .

وذكر بعض العلماء عشرين وجهًا من أوجه إعجاز القرآن الكريم [٣] .

---

(١) الإتحاف (٣٥٧/٨) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (١٧٩) .

(٣) انظر : أعلام النبوة ص (٩٧ – ١٢٥) .

قال الزبيدي – تعليقًا على آيات التحدي بأن يأتوا بسورة من مثله – :

« وهذا أحسن ما يقال في هذا المجال وأبدعه وأكمله ، فإنه نادى عليهم بالعجز قبل المعارضة ، وبالتقصير قبل بلوغ الغرض في المناقضة ، صارخًا بهم على رؤوس الأشهاد ، فلم يستطع أحد منهم الإلمام به مع توفر الدواعي ، وتظاهر الاجتهاد » (١) .

– ومن معجزاته ﷺ – التي ذكرها الزبيدي – انشقاق القمر :

وهو من أمهات معجزات النبي ﷺ وخواصها ، وقد أشار القرآن الكريم إليها بقوله تعالى : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ ﴾ (٢) .

قال الزبيدي :

« والدليل على وقوعه ظاهر الآية ، وأجمع عليه أهل السنة ، وهو من أمهات معجزاته ﷺ وخواصها ، إذ ليس في معجزات الأنبياء ما يقاربه ؛ لأنه ظهر في الملكوت الأعلى خارجًا عن طباع هذا العالم ، فلا حيلة في الوصول إليه » (٣) .

وقد أورد الزبيدي بعض الأحاديث الواردة في ذلك ، ومنها : حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين ، فقال النبي ﷺ : « **اشهدوا** » (٤) ، وفي حديث آخر قال : انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ بمنى فقال : « **اشهدوا** » .

وذهبت فرقة نحو الجبل ، وقال أبو الضحى عن مسروق عن عبد الله : « **انشق**

(١) الإتحاف (٨/٣٥٨) .

(٢) سورة القمر ، آية رقم (١) .

(٣) الإتحاف (٨/٣١٢) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٩٤) كتاب المناقب (٢٦) باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فآراهم انشقاق القمر (٢٧) حديث رقم (٣٦٣٦) ، ومسلم في صحيحه (٤/١٧١١) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠) باب انشقاق القمر (٨) حديث رقم (٢٨٠٠) .

بمكة » [1] .

وبناء على ذلك قال الزبيدي : « ومحل الانشقاق كان بمكة ، وقيل : بمنى » [2] .

وقد نقل الزبيدي جواب ابن حجر فيمن أنكر هذه المعجزة بحجة أنه لو وقع لم يَخْفَ على أحد من أهل الأرض و لم يختص بأهل مكة ، بقوله :

« ورد بأنه وقع ليلاً لحظة وقت الغفلة والنوم ، فلا مانع من خفائه على من بعد عن تلك الأقاليم » [3] .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « **انشق القمر بمكة حتى صار فرقتين ، فقال كفار أهل مكة : هذا سحر يسحركم به ابن أبي كبشة** [4] **، انظروا السُّفَّار فإن كانوا رأوا ما رأيتم فقد صدق ، وإن كانوا لم يروا ما رأيتم فهو سحر سحركم به ، قال : فسئل السفار ، قال : وقدموا من كل وجه ، فقالوا : رأينا** » [5] .

وهذا يدل على أن انشقاق القمر ليس خاصًا بأهل مكة ، كما أن هذه المعجزة من كبار معجزاته ﷺ .

والزبيدي ذكر طائفة كثيرة من معجزات النبي ﷺ [6] ، أكتفي بما ذكرته خشية الإطالة .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٣٤) كتاب مناقب الأنصار (٦٣) باب انشقاق القمر (٣٦) حديث رقم (٣٨٦٩) ، ومسلم في صحيحه (١٧١١/٤) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠) باب انشقاق القمر (٨) حديث رقم (٢٨٠٠) .

(٢) الإتحاف (٣٢٠/٢) .

(٣) المصدر السابق (٣١٣/٨) .

(٤) يقصد به النبي ﷺ ، ونسب إلى أبي كبشة – وهو جده من قبل أمه – تشبيهًا به ؛ لمخالفته قريشًا في عبادة الأوثان ، وقيل : غير ذلك . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٤٤/٤) .

(٥) أخرجه البيهقي في الدلائل (٢٦٦/٢) .

(٦) انظر : الإتحاف (٣١٩/٢ – ٣٣٤) ، (٣١١/٨ – ٣٥٦) .

٢- إخباره ﷺ بالمغيبات :

ومن دلائل نبوته -ﷺ التي ذكرها الزبيدي - : إخباره - عليه الصلاة والسلام - بالمغيبات .

وهي من دلائل نبوته ﷺ العظيمة ، التي لا يجد الجاحدون إلى جحدها سبيلاً ؛ لموافقتها الواقع في الحاضر والمستقبل ، والصدق فيما مضى ، مما يدل على أنه من عليم حكيم ، لا تعليم بشر ، ولا سحر ساحر ، فيوحي الله ﷻ إليه بواسطة جبريل وهو في موضعه الذي يسأله فيه أهل الكتاب والمشركون تعنتًا عن أمور ماضية ، بالخبر الصادق ، والجواب الكافي لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، وذلك كسؤالهم له عن أهل الكهف ، وعن ذي القرنين ، وعن الروح ونحو ذلك ، بل قد يخبرهم ابتداء بشيء من أحوال الأنبياء لم تكن في التوراة - التي هي مرجع أهل الملل - ولم يسمع عن أحد من أهل الكتاب أنه زور ذلك ، أو كذبه ، بل انبهروا ، وأعجبوا منه (١) .

ولو لم يكن من دلائل نبوته ﷺ إلا ما وقع من الإخبار بالأمور الغيبية التي وقعت كما أخبر به ، ولم يتخلف شيء منها ، وهي كثيرة جدًا ؛ لكفى بها دلالة على نبوته ﷺ (٢) .

ومن هذه الغيوب التي ذكرها الزبيدي مستدلاً بها على نبوته ﷺ :

- إخباره ﷺ بأن عثمان بن عفان رضي الله عنه تصيبه بلوى بعدها الجنة .

وقد ذكر الزبيدي طرق الحديث - في ذلك - مقتصرًا على الشاهد منه (٣) ، ونص الحديث كاملاً : عن أبي موسى الأشعري (٤) رضي الله عنه قال : كنت مع النبي ﷺ في حائط

---

(١) انظر : إرشاد الثقات ص (٤٤) .

(٢) انظر : المصدر السابق ص (٥٠) .

(٣) انظر : الإتحاف (٣٢٩/٨) .

(٤) **هو** : أبو موسى ؛ عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري ، الصحابي الجليل ، كان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن ، وأحد الحكمين في صفين ، مات بالكوفة ، وقيل : بمكة ، سنة أربع وأربعين ، وقيل : =

من حيطان المدينة ، فجاء رجل فاستفتح ، فقال النبي ﷺ : « **افتح له وبشره بالجنة** » ففتحت له ، فإذا أبو بكر ، فبشرته بما قال النبي ﷺ ، فحمد الله ، ثم جاء رجل فاستفتح ، فقال النبي ﷺ : « **افتح له وبشره بالجنة** » ففتحت له ، فإذا هو عمر ، فأخبرته بما قال النبي ﷺ ، فحمد الله ، ثم استفتح رجل ، فقال لي : « **افتح له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه** » فإذا عثمان ، فأخبرته بما قال رسول الله ﷺ ، فحمد الله ثم قال : الله المستعان (١) .

- إخباره ﷺ بأن عمار بن ياسر (٢) تقتله الفئة الباغية .

وقد ذكر الزبيدي الحديث بطرقه (٣) ، ونصه : كنا نحمل في بناء المسجد لبنة لبنة ، وعمار لبنتين لبنتين ، فرآه النبي ﷺ فجعل ينفض التراب عنه ، ويقول : « **ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار** » (٤) .

وقد وقعت هذه الأحداث كما أخبر بذلك المصطفى ﷺ ، مما يدل على صدقه ونبوته .

وقد ذكر الزبيدي غيرها ، ولكن حسبي منها ما يتم به الغرض ، وإلا فإخباره ﷺ بالغيوب الدالة على نبوته - عليه الصلاة والسلام - كثيرة جدًا لا تحصى عدة كما ذكر الزبيدي (٥) .

= غير ذلك . انظر : الاستيعاب (١٠٣/٣) ، (٣٢٦/٤) ، والإصابة (١١٩/٤) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٠٥) كتاب فضائل الصحابة (٦٢) باب مناقب عمر بن الخطاب (٦) حديث رقم (٣٦٩٣) ، ومسلم في صحيحه (١٤٨٧/٤) كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (٤٤) باب من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه (٣) حديث رقم (٢٤٠٣) .

(٢) **هو** : أبو اليقطان ؛ عمار بن ياسر بن مالك العَنْسي ، صحابي جليل ، عُذِّب هو وأمه على الإسلام ، وهاجر إلى الحبشة ، وصلى إلى القبلتين ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، مات مقتولاً سنة سبع وثلاثين في صفين ، وكان مع علي رضي الله عنهما . انظر : الاستيعاب (٢٢٧/٣) ، والإصابة (٢٧٣/٤) .

(٣) انظر : الإتحاف (٣٣٠/٨) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٧) كتاب الصلاة (٨) باب التعاون في بناء المسجد (٦٣) حديث رقم (٤٤٧) .

(٥) انظر : الإتحاف (٣٢٠/٢) .

٣- قرائن أحواله ﷺ :

ومن دلائل نبوته ﷺ – التي ذكرها الزبيدي – ما يظهر من سيرته وأحواله ، وهيئته وأنواره ، مما يدل على صدقه ونبوته .

ولقد أحسن القائل [١] :

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت بديهته تأتيك بالخبر

وقال نفطويه [٢] في قوله تعالى : ﴿ **يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ** ﴾ [٣] :

« هو مثل ضربه الله لنبيه ، يقول : يكاد منظره يدل على نبوته ، وإن لم يتل قرآنًا » [٤] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وإيمان خديجة ، وأبو بكر ، وغيرهما من السابقين الأولين كان قبل انشقاق القمر ، وقبل إخباره بالغيوب ، وقبل تحديثه بالقرآن ، لكن كان بعد سماعهم القرآن ، الذي هو نفسه آية مستلزمة لصدقه ، ونفس كلامه وإخباره : بأني رسول الله ، مع ما يعرف من أحواله مستلزم لصدقه ، إلى غير ذلك من آيات الصدق وبراهينه » [٥] .

---

(١) البيت منسوب إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه . انظر : شرح العقيدة الأصفهانية ص (١٢١) ، وكذا ينسب البيت إلى عبد الله بن رواحة رضي الله عنه . انظر : الإصابة (٦٧/٤) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله ؛ إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي الواسطي ، لقب بنفطويه لدمامته – أي : سمرته – ، وكان عالمًا بارعًا ، له تصانيف حسان ، ولد سنة أربع وأربعين ومائتين ، ومات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة . انظر : الفهرست ص (١٣٠) ، وشذرات الذهب (٢٩٨/٢) ، والأعلام (٦١/١) .

(٣) سورة النور ، آية رقم (٣٥) .

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (٥١١/٦) ، تحقيق : الدكتور علي بن حسن بن ناصر ، والدكتور عبد العزيز بن إبراهيم العسكر ، والدكتور حمدان بن محمد الحمدان ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤١٤هـ .

(٥) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٥١١/٦) .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى بعض القرائن التي تقترن بخبر الواحد مما يعلم بها صدقه ، ومن تلك الدلائل والقرائن [١] :

- أن تكون صفات في المخبر ، من علمه ، ودينه ، وتحريه الصدق ، بحيث يعلم قطعًا أنه لا يتعمد الكذب .

- أن تكون صفات في المخْبَر به ، مختصة بذلك الخبر أو بنوعه ، يعلم بها أن ذلك المخبِر لا يكذب مثل ذلك الخبر .

- وقد تكون الدلائل : سماع من شاركه في العلم بذلك الخبر ، وإقراره عليه .

- وقد تكون القرائن : صفات في المخبِر تقترن بخبره ، من حُمْرة الوجه ، وصفرته ، ونحو ذلك .

ثم قال بعد ذلك : « والرجل الصادق البار يظهر على وجهه من نور صدقه ، وبهجة وجهه سيما يعرف بها ، وكذلك الكاذب الفاجر ، وكلما طال عمر الإنسان ظهر هذا الأثر فيه ، حتى إن الرجل يكون في صغره جميل الوجه ، فإذا كان من أهل الفجور مصرًا على ذلك ، يظهر عليه في آخر عمره من قبح الوجه ما أثّره باطنه ، وبالعكس . . . والمقصود أن ما في القلوب من قصد الصدق ، والمحبة ، والبر ، ونحو ذلك ، قد يظهر على الوجه حتى يعلم ذلك علمًا ضروريًا من أبلغ العلوم الضرورية ، وكذلك ما فيها من قصد الكذب ، والبغض ، والفجور ، وغير ذلك » [٢] .

ولا شك أن الاستدلال بأحواله ﷺ على إثبات نبوته دليل صحيح [٣] .

وقد استدلت خديجة رضي الله عنها بذلك ، حينما أخبرها النبي ﷺ الخبر فيما بُدِءَ به من الوحي ، وقال : « **قد خشيت على نفسي** » فقالت له : كلا ، أبشر ، فوالله لا يخزيك

---

(١) انظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٤٨٢/٦ - ٤٨٧) .

(٢) المصدر السابق (٤٨٩/٦ - ٤٩١) .

(٣) انظر : شرح العقيدة الأصفهانية ص (١٢١) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١٤٠) .

الله أبدًا ، إنك لتصل الرحم ، وتصدق الحديث ، وتحمل الكلَّ ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق (١) .

فكانت ﵂ عارفة بأحواله ﷺ التي تستلزم نفي كذبه وفجوره ، وتلاعب الشيطان به .

والوقائع والأحداث في الاستدلال بأحواله ﷺ وبهاء وجهه ، وحسن كلامه على إثبات نبوته كثيرة (٢) .

قال عبد الله بن سلام (٣) ﵁ : « **لما قدم رسول الله ﷺ المدينة جئته لأنظر إليه ، فلما استبنت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب** » (٤) .

والزبيدي ممن سلك هذه الطريق ، فاستدل بأحوال النبي ﷺ وصفاته على إثبات نبوته ، فقال :

« ما يعرف به صحة النبوة : إما عقلية ، وإما حسية ، فالأولى : يعرفها أولوا البصائر من الصديقين ومن يجري مجراهم ، والثانية : يدركها أولوا الأبصار من العامة .

وحق النبي أن يكون من أكرم تربة في العالم ، حيث يكون عقل أربابها أوفر ، وأن يكون من عنصر كريم ، وأن تكون عليه أنوار تروق من رآها ، وأخلاق تلذ من ابتلاها ، وأن يكون كلامه ذا حجة وبيان ، يشفي سامعه إذا كان متخصصًا بنور العقل ، وهذه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٣٤) كتاب التعبير (٩١) باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة (١) حديث رقم (٦٩٨٢) ، ومسلم في صحيحه (١/١٢٦) كتاب الإيمان (١) باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (٧٣) حديث رقم (١٦٠) .

(٢) انظر : الجواب الصحيح (٦/٥٠٥ - ٥١٦) .

(٣) **هو** : أبو يوسف ؛ عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ثم الأنصاري ، أسلم إذ قدم النبي ﷺ المدينة ، وكان أحد الأحبار ، مات بالمدينة في خلافة معاوية ﵁ سنة ثلاثة وأربعين . انظر : الاستيعاب (٣/٥٣) ، والإصابة (٤/٨٠) .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٤/٥٦٢) كتاب صفة القيامة والرقائق والورع (٣٨) باب (٤٢) حديث رقم (٢٤٨٥) وقال : هذا حديث صحيح .

الأحوال إذا حصلت ، لا يحتاج ذو البصيرة معها إلى معجزة ، ولا يطلبها كما لا يطلب الأنبياء من الملائكة فيما يخبرونهم حجة ، فنبينا ﷺ أكرم الأنبياء أصلاً ، وأحسنهم في هذه الأوصاف تحققًا ، فما وقع بصر أحد عليه إلا وأقر بتصديقه ، وعلم أنه على الحق من غير تلعثم » (1) .

وفي كلام الزبيدي ما يدل على قوة هذه الدلالة في إثبات نبوة محمد ﷺ – وهو كذلك – .

كما أن فيه إشارة إلى الرد على من حصر دلائل النبوة في المعجزات فقط كالمعتزلة .

ولذلك نجد الزبيدي يُخَرِّج كلام بعض العلماء ممن قال : إنه لا يمكن نصب دليل على النبوة سوى المعجزة . على أن هذا محمول على ما يصلح أن يكون دليلاً على الإطلاق والعموم ، ويصلح أن يكون حجة على المنكرين ، وإلا فدلائل النبوة سوى المعجزة كثيرة ، منها ما ذُكر (2) .

وبهذا يتبين أن الزبيدي وافق منهج السلف في أن دلائل النبوة كثيرة ومتنوعة ، وليست منحصرة في المعجزات .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« والمقصود هنا أن طرق العلم بالرسالة كثيرة جدًا متنوعة ، ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علمنا علمًا يقينًا أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة . . . » (3) .

وبه تم المبحث الثالث ، ويليه المبحث الرابع ، وهو الإيمان باليوم الآخر .

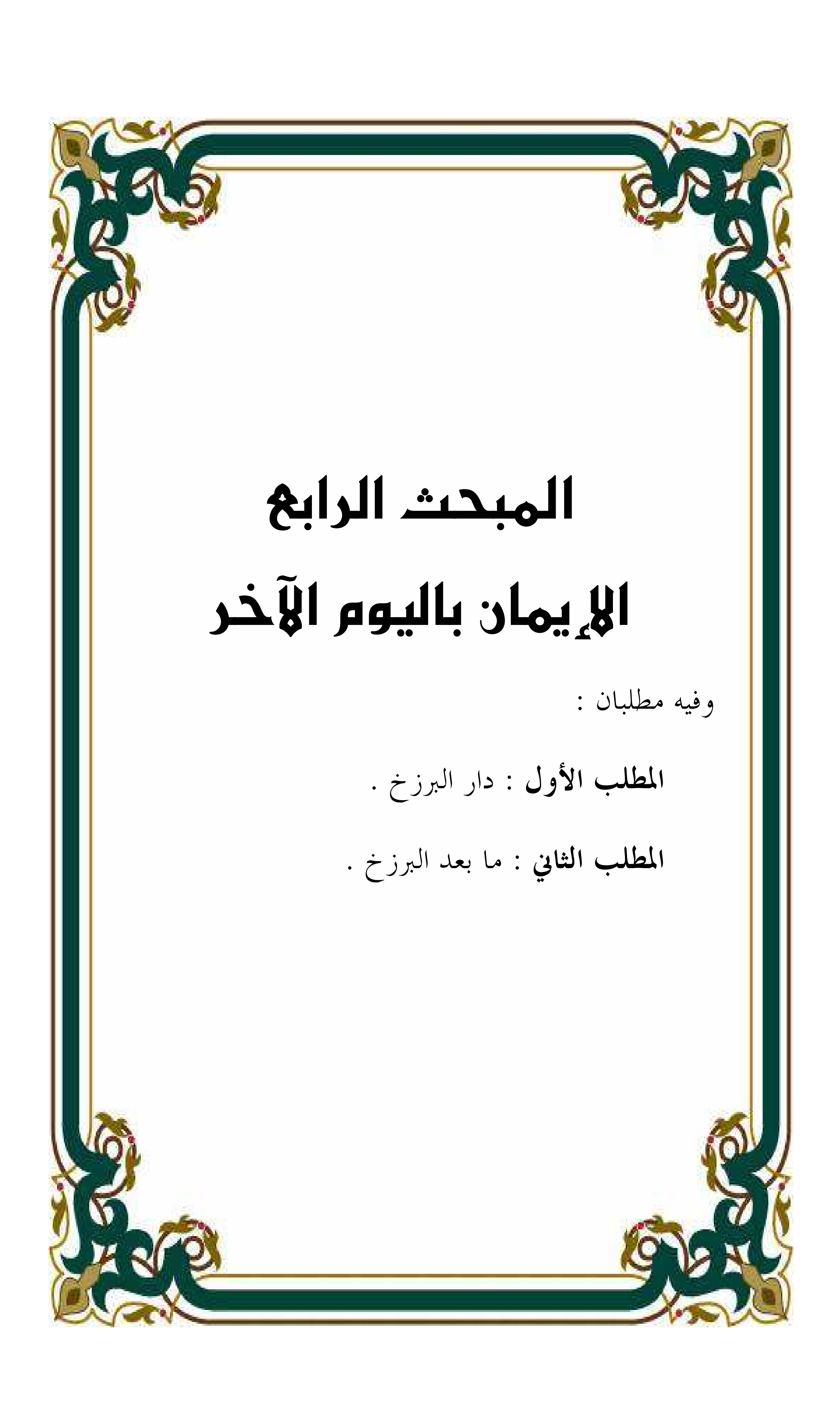


---

(1) الإتحاف (٥٨٧/٨) .

(2) انظر : المصدر السابق (٥١/٢) .

(3) شرح العقيدة الأصفهانية ص (١٣٨) .



المبحث الرابع

الإيمان باليوم الآخر

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : دار البرزخ .

المطلب الثاني : ما بعد البرزخ .



المطلب الأول
دار البرزخ

الإيمان باليوم الآخر أحد أركان الإيمان ، ومبانيه العظام ، قال تعالى – في وصف المؤمنين المفلحين – : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (٢) ، والآيات في ذلك كثيرة .

وقد تقدم حديث جبريل المشهور ، وفيه : « **أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر** » والأحاديث في ذلك – أيضًا – كثيرة .

قال الصابوني :

« ويؤمن أهل الدين والسنة بالبعث بعد الموت يوم القيامة ، وبكل ما أخبر الله سبحانه من أهوال ذلك اليوم الحق ، واختلاف أحوال العباد فيه والخلق ، فيما يرونه ويلقونه هنالك في ذلك اليوم الهائل ، من أخذ الكتب بالأيمان والشمائل ، والإجابة عن المسائل ، إلى سائر الزلازل والبلابل الموعودة في ذلك اليوم العظيم ، والمقام الهائل ، من الصراط ، والميزان ، ونشر الصحف التي فيها مثاقيل الذر من الخير والشر وغيرها . . . » (٣) .

وقد وافق الزبيدي منهج أهل السنة والجماعة في تقرير الإيمان باليوم الآخر ؛ وذلك لاعتماده – فيه – على الكتاب والسنة – كما سيأتي عنه في المسائل التالية إن شاء الله تعالى – .

قال الزبيدي :

« ومما يجب اعتقاده : أن اليوم الآخر حق ، وهو من يوم الحشر إلى ما لا يتناهى ،

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٤) .

(٢) سورة النمل ، آية رقم (٤) .

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص (٢٥٧) .

أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار » (١) .

فأحداث هذا اليوم وأهواله من الحشر ، ولكن أول منازله هو القبر .

يقول الزبيدي في القبر : هو « أول منازل من منازل الآخرة » (٢) ، وفي موضع آخر يقول فيمن استعاذ من عذابه : « استعاذ منه ؛ لأنه أول منزل من منازل الآخرة ، فنسأل الله تعالى أن لا يتلقاه في أول قدم يضعه في الآخرة في قبره عذاب ربه » (٣) .

والقبر هو دار البرزخ ؛ لأنه الغالب ، وإلا فكل من مات فهو في البرزخ ، قُبِرَ أو لم يُقْبَر ، إذ « البرزخ : عالم بين عالمين ، وهو من يوم يموت إلى يوم يبعث » (٤) .

قال الزبيدي في القبر : « هو البرزخ بين العالمين » (٥) ، وقال في موضع آخر عند كلامه على ما يحصل للمقبور من سؤال الملكين : « أي بعد تمام دفنه ، هذا في حق المقبور ، وفي غيره بعد الموت . . . ولو تمزقت أعضاؤه ، أو أكلته السباع في أجوافها ، وكذا الغريق ، والحريق وإن ذري في الريح » (٦) ، وفي موضع آخر قال : « ومجمل القول فيه : أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ ، وأضيف إلى القبر ؛ لأنه الغالب ، وإلا فكل ميت أراد الله تعذيبه ناله ما أراده ، قُبِرَ أو لم يُقْبَرَ » (٧) .

ولذلك سأوضح - بمشيئة الله تعالى - موافقة الزبيدي لأهل السنة والجماعة فيما يتعلق باليوم الآخر في دار البرزخ في مسألتين :

الأولى : القبر عذابه ونعيمه .

الثانية : الروح .

---

(١) الإتحاف (٥٧/٢) .
(٢) المصدر السابق (٣٣٨/٣) .
(٣) المصدر السابق (٣٤٢/٥) .
(٤) التكملة (٩٨/٢) ، وانظر : التاج (٢٦٠/٤) .
(٥) الإتحاف (٢٥٦/١) .
(٦) المصدر السابق (٥٥/٢) .
(٧) المصدر السابق (٥٦/٢) ، وانظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٧٩) .

المسألة الأولى : القبر عذابه ونعيمه

يُثْبِتُ أهل السنة والجماعة حقيقة عذاب القبر ونعيمه ؛ للنصوص الواردة من الكتاب والسنة .

قال تعالى : ﴿ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [1] ، فآل فرعون يعذبون في قبورهم بالنار غدوًا وعشيًا حتى تقوم الساعة فينالهم العذاب الأكبر [2] .

وقال تعالى : ﴿ فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [3] ، والمراد به : عذاب القبر ، وهو الأظهر ، وقيل : غير ذلك [4] .

وأما الأحاديث فكثيرة جدًا ، منها : ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بقبرين ، فقال : « **إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة ، فدعا بجريدة رطبة فشقها نصفين ، وقال : لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا** » [5] .

---

(١) سورة غافر ، آية رقم (٤٥ - ٤٦) .

(٢) انظر : معالم التنزيل (٤/٨٨) ، والنكت والعيون - المعروف بتفسير الماوردي - ، لأبي الحسن علي ابن محمد بن حبيب الماوردي (٥/١٥٩) ، مراجعة وتعليق : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) سورة الطور ، آية رقم (٤٥ - ٤٧) .

(٤) انظر : معالم التنزيل (٤/٢٢١) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٧٣) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥) كتاب الوضوء (٤) باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (٥٥) حديث رقم (٢١٦) ، ومسلم في صحيحه (١/٢٠٣) كتاب الطهارة (٢) باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه (٣٤) حديث رقم (٢٩٢) .

وفي الحديث الطويل الذي رواه البراء بن عازب رضي الله عنه وفيه : أن النبي ﷺ قال : « **أعوذ بالله من عذاب القبر** » ثلاث مرات (١) .

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « **إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار ، فمن أهل النار ، فيقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة** » (٢) .

قال الطحاوي – في عقيدته – :

« ونؤمن بملك الموت ، الموكل بقبض أرواح العالمين ، وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً ، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ ، وعن الصحابة – رضوان الله عليهم – ، والقبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران » (٣) .

ويؤكد ابن قدامة المقدسي هذا الاعتقاد – في لمعته – بقوله :

« وعذاب القبر ونعيمه حق ، وقد استعاذ النبي ﷺ منه ، وأمر به في كل صلاة ، وفتنة القبر حق ، وسؤال منكر ونكير حق » (٤) .

ويشير القرطبي في – تذكرته – إلى أن هذا الاعتقاد هو مذهب أهل السنة والجماعة

(١) أخرجه أبو داود في سننه (١١٤/٥) كتاب السنة (٣٤) باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٢٧) حديث رقم (٤٧٥٣) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن أبي داود (٩٠١/٣) برقم (٣٩٧٩) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٨) كتاب الجنائز (٢٣) باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي (٩٠) حديث رقم (١٣٧٩) ، ومسلم في صحيحه (١٧٤٣/٤) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (١٥) باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه (١٧) حديث رقم (٢٨٦٦) .

(٣) العقيدة الطحاوية (١٧) .

(٤) لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ص (٢٢) ، تحقيق : عبد القادر بدران وبشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

- من لدن الصحابة وتابعيهم إلى يومنا هذا - حيث يقول :

« الإيمان بعذاب القبر وفتنته : واجب ، والتصديق به : لازم ، حسب ما أخبر به الصادق ، وأن الله تعالى يحيي العبد المكلف في قبره برد الحياة إليه ، ويجعله من العقل في مثل الوصف الذي عاش عليه ، ليعقل ما يسأل عنه ، وما يجيب به ، ويفهم ما أتاه من ربه ، وما أعد له في قبره من كرامة أو هوان ، وبهذا نطقت الأخبار عن النبي المختار ﷺ وعلى آله آناء الليل وأطراف النهار ، وهذا مذهب أهل السنة ، والذي عليه الجماعة من أهل الملة ، ولم تفهم الصحابة الذين نزل القرآن بلسانهم ولغتهم من نبيهم عليه السلام غير ما ذكرناه ، وكذلك التابعون بعدهم إلى هلم جرا » [(١)] .

والزبيدي موافق لأهل السنة والجماعة في هذا الاعتقاد ، حيث يقول عن عذاب القبر ونعيمه :

« وأن يؤمن بعذاب القبر ، وأنه حق ثابت ؛ لما في حديث مسلم [(٢)] المرفوع : « **إن هذه الأمة تبتلى في قبورها ، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه ، ثم أقبل ﷺ بوجهه علينا فقال : تعوذوا بالله من عذاب القبر** » الحديث ، وفي البخاري [(٣)] عن أسماء بنت أبي بكر قالت : قام فينا رسول الله ﷺ خطيبًا فذكرفتنة القبر التي يفتتن بها المرء ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة . . . ومما يجب اعتقاده : أن نعيم القبر حق ؛ لما ورد في ذلك من النصوص ، ولا يختص بمؤمني هذه الأمة ، كما أنه لا يختص بالمقبور ، ولا بالمكلفين ، فيكون لمن زال عقله - أيضًا - وتعتبر الحالة التي زال عقله وهو عليها من كفر وإيمان ونحوهما ، ومن نعيمه توسيعه ، وفتح طاق فيه من الجنة ، ووضع قنديل فيه ، وامتلاؤه بالروح والريحان ، وجعله روضة من رياض

---

(١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (١/١٦٠) ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٢) تقدم تخريجه ص (٢٠٨) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٧) كتاب الجنائز (٢٣) باب ما جاء في عذاب القبر (٨٧) حديث رقم (١٣٧٣) .

الجنة ، وكل هذا محمول على الحقيقة عند العلماء » (١) .

وقد حكى الزبيدي إجماع العلماء على هذا الاعتقاد (٢) ، وذكر طائفة كبيرة من نصوص الكتاب والسنة عليه (٣) .

كما أنه ردَّ على من أنكر عذاب القبر ، وفنَّد شبههم (٤) ، وقال : « وأمور البرزخ لا تقاس بأمور بالدنيا » (٥) .

ويقرر الزبيدي أن عذاب القبر نوعان : دائم ، ويكون على الكفار ، ومنقطع ، ويكون على العصاة ، فيقول :

« وهو قسمان : دائم ، وهو عذاب الكفار ، ومنقطع ، وهو عذاب العصاة » (٦) .

قال ابن القيم – جوابًا لمن سأل عن أنواع عذاب القبر – :

« أنه نوعان :

نوع دائم ، سوى ما ورد في بعض الأحاديث أنه يخفف عنهم ما بين النفختين ، فإذا قاموا من قبورهم ، قالوا : ﴿ قَالُوا يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ ﴾ (٧) ، ويدل على دوامه قوله تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ ﴾ (٨) ، . . . النوع الثاني : إلى مدة ثم ينقطع ، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفَّت جرائمهم ، فيعذب بحسب جرمه ، ثم يخفف عنه كما يعذب في النار مدة ثم يزول عنه العذاب » (٩) .

---

(١) الإتحاف (٢/٥٦) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٣٤١) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٣٤١) ، (١٤/٣٣٤ – ٣٤٥ ، ٣٥٩ – ٣٧١) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٢/٣٤٠ – ٣٤٧) ، (١٤/٣٤٦ – ٣٤٧) .

(٥) المصدر السابق (٢/٣٤٠) .

(٦) المصدر السابق (٢/٥٦) ، وانظر – أيضًا – : (٥/٣٣٤) .

(٧) سورة يس ، آية رقم (٥٢) .

(٨) سورة غافر ، آية رقم (٤٥ – ٤٦) .

(٩) الروح لشمس الدين أبي عبد الله بن قيم الجوزية ص (١٢٣) ، تحقيق : محمد اسكندر يلدا ، دار الكتب =

ويقرر الزبيدي أن عذاب القبر ونعيمه يكون على الروح والجسد معًا ، فيقول :

« ومحله الروح والبدن جميعًا باتفاق » (١) .

قال ابن أبي العز الحنفي :

« عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة والجماعة ، تَنْعَمُ النَّفسُ وتُعذَّبُ مفردةً عن البدن ومتصلة به » (٢) .

ويُرجِّحُ الزبيدي أن سؤال القبر خاص بهذه الأمة ، ويُسْتَثْنَى منهم الأنبياء والشهداء وأطفال المسلمين ، فيقول :

« وهذا السؤال خاص بهذه الأمة ، والمراد بها أمة الدعوة ، فيدخل المؤمنون والمنافقون والكافرون ، وورد في حق جماعة أنهم لا يسألون كالمرابط والشهيد بأنواعه ، والمراد به التخفيف لا مطلقًا ، وفي سؤال الأطفال الوقف ، وجزم السيوطي بعدم السؤال لعدم تكليفهم كالملائكة لا الجن » (٣) .

ويقول في موضع آخر :

« والأصح أن الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – لا يسألون في قبورهم ؛ لعلو مقامهم المقطوع لهم بسببه بالسعادة العظمى ، ولعصمتهم ، وكذلك الشهداء كما في صحيح مسلم (٤) وسنن النسائي (٥) ، وكذلك أطفال المؤمنين ؛ لأنهم مؤمنون غير

= العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(١) الإتحاف (٥٦/٢) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٧٩) .

(٣) الإتحاف (٥٥/٢ – ٥٦) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٢٠٧/٣) كتاب الإمارة (٣٣) باب فضل الرباط في سبيل الله ﷻ (٥٠) حديث رقم (١٩١٣) ونص الحديث : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله ، وأجري عليه رزقه ، وأمن الفتَّان » .

(٥) أخرجه النسائي في سننه (٩٩/٤) كتاب الجنائز (٢١) باب الشهيد (١١٢) حديث رقم (٢٠٥٣) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن النسائي (٤٤١/٢) برقم (١٩٤٠) ونص الحديث : =

مكلفين ، واختلف في سؤال أطفال المشركين ودخولهم الجنة أو النار ، فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره ، فلم يحكموا فيهم بسؤال ولا بعدمه ، ولا بأنهم من أهل الجنة ولا من أهل النار ، وقد وردت فيهم أخبار متعارضة بحسب الظاهر ، فالسبيل تفويض أمرهم إلى الله تعالى ؛ لأن معرفة أحوالهم في الآخرة ليست من ضروريات الدين ، وليس فيها دليل قطعي ، وقد نقل الأمر بالإمساك عن الكلام في حكم الأطفال في الآخرة مطلقًا . . . » (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وأما الفتنة في القبور فهي الامتحان والاختبار للميت حين يسأله الملكان ، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم (محمد) ؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ، فيقول المؤمن : الله ربي ، والإسلام ديني ، ومحمد نبيي . . . وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة . . . وهي عامة للمكلفين ، إلا النبيين فقد اختلف فيهم ، وكذلك اختلف في غير المكلفين كالصبيان والمجانين ، فقيل : لا يفتنون ؛ لأن المحنة إنما تكون للمكلفين ، وهذا قول القاضي وابن عقيل ، وعلى هذا فلا يلقنون بعد الموت ، وقيل : يلقنون ويفتنون – أيضًا – وهذا قول أبي حكيم ، وأبي الحسن بن عبدوس ، ونقله عن أصحابه ، وهو مطابق لقول من يقول إنهم يكلفون يوم القيامة ، كما هو قول أكثر أهل العلم ، وأهل السنة ، من أهل الحديث والكلام ، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه عن أهل السنة ، واختاره ، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد » (٢) .

فظاهر كلام ابن تيمية ترجيح قول من قال بسؤال غير المكلفين ، وإلى ذلك مال ابن القيم كما في كتابه الروح (٣) .

= أن رجلاً قال : يا رسول الله ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد ، قال : « كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة » .

(١) الإتحاف (٢/٣٤٠ – ٣٤١) .

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٢٥٧) .

(٣) انظر : ص (١٢١) .

كما أن ابن القيم رَجَّح – بعد نقله للأقوال الثلاثة في خصوصية سؤال القبر لهذه الأمة أو عمومه أو التوقف – القول بعموم السؤال ، فقال :

« والظاهر – والله أعلم – أن كل نبي مع أمته كذلك ، وأنهم معذبون في قبورهم بعد السؤال لهم ، وإقامة الحجة عليهم ، كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجة ، والله سبحانه وتعالى أعلم » (١) .

فلا إشكال إذًا فيما رجحه الزبيدي من خصوصية السؤال لهذه الأمة ، واستثناء الأطفال منه ، إذ هي مسألة خلافية بين أهل السنة والجماعة .

ويقرر الزبيدي أن ضغطة القبر تشمل الجميع حتى الصغار ، ويستثنى من ذلك الأنبياء فلا ضمة لهم ، فيقول :

« وقد عرف مما تقدم من الأخبار والآثار أن ضمة القبر لكل أحد ، فدخل فيه الصبيان الذين ماتوا صغارًا » (٢) .

ونقل عن بعض العلماء قوله :

« وأما الأنبياء عليهم السلام فلا نعلم أن لهم في القبور ضمة ولا سؤالاً لعصمتهم » (٣) .

---

(١) الروح ص (١٢١) ، وقد أجاب ابن القيم على أدلة القائلين بخصوصية السؤال لهذه الأمة – مستدلين بقوله ﷺ : « إن هذه الأمة تبتلى في قبورها » [تقدم تخريجه ص (٢٠٨)] ونحوه من الأحاديث – من ثلاثة أوجه :

الأول : أن قوله ﷺ : « إن هذه الأمة » لا يدل على اختصاص السؤال بهذه الأمة دون غيرها ، بل قد يراد به أمة الناس ، قال تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ [سورة الأنعام ، آية رقم (٣٨)] ، وكل جنس من أجناس الحيوان يسمى أمة .

الثاني : أننا لو تنزلنا أن المراد به أمته ﷺ الذي بعث فيهم ، لم يكن في النصوص ما ينفي سؤال غيرهم من الأمم .

الثالث : قد عُلِمَ أن هذه الأمة ، لها من الفضل والشرف ما خصها الله عز وجل بها على سائر الأمم ، فإذا كانت تفتتن في قبورها ، فالأمم السابقة عليها من باب أولى . [انظر : الروح ص (١٢٠ – ١٢١)] .

(٢) الإتحاف (١٤/٣٧٧) .

(٣) المصدر السابق (١٤/٣٧٨) .

وقد أورد الزبيدي حديثًا فيه استثناء فاطمة بنت أسد (١) ، أم علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضغطة (٢) .

قال السفاريني :

« ما ورد في ضغطة القبر وظلمته لكل واحد . . . والمراد غير من استثناه النبي ﷺ ، وهو فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، أم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ وذلك لأنها ضمت المصطفى . . . » (٣) .

ومما علل به السفاريني كون الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – لا ضمة لهم ، أنهم المخبرون عن الله تعالى شرعه ، الدالون عليه خلقه ، المجتهدون في إنقاذ عباده من عقابه وغضبه إلى مرضاته بإذنه (٤) .

فالزبيدي إذًا لم يخرج في تقريره فيما يتعلق بعذاب القبر ونعيمه عن منهج أهل السنة والجماعة .



(١) هي : فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية ، والدة علي بن أبي طالب وإخوته ، كانت أَبرَّ الناس بالنبي ﷺ بعد أبي طالب ، وهي أول هاشمية ولدت خليفة ، وكانت امرأة صالحة ، وكان النبي ﷺ يزورها ويقيل في بيتها ، أسلمت وهاجرت إلى المدينة ، وماتت بها في حياة النبي ﷺ . انظر : الاستيعاب (٤/٤٤٥) ، والإصابة (٨/١٦٠) .

(٢) انظر : الإتحاف (١٤/٣٧٧) ، والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/٨٧) برقم (٦٩٣٥) [المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ] ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٢١٠) : « وفيه : سعدان بن الوليد ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » [مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢هـ] .

(٣) لوامع الأنوار البهية (٢/١٤ – ١٦) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٢/١٦) .

المسألة الثانية : الروح

سَعِدَ أهل السنة والجماعة بالقول الصحيح في الروح ؛ وذلك - كما هي طريقتهم - لتمسكهم بالكتاب والسنة .

قال ابن القيم - في بعض مسائل الروح كتميز بعضها من بعض بعد مفارقة الأبدان - :

« هذه مسألة لا تكاد تجد من تكلم فيها ، ولا يظفر فيها من كتب الناس بطائل ولا غير طائل . . . ولا يمكن جواب هذه المسألة إلا على أصول أهل السنة التي تظاهرت عليها أدلة القرآن ، والسنة ، والآثار ، والاعتبار ، والعقل » (١) .

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن الروح مخلوقة محدثة ، قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ (٢) ، والروح شيء ، فهي داخلة في هذا العموم ، وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١ ﴾ (٣) ، والإنسان اسم لروحه وجسده ، كما أن الروح توصف بالوفاة والقبض ، والإمساك والإرسال ، وهذا شأن المخلوق المحدث (٤) .

كما ذهبوا إلى أن الروح مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس ، « وهو جسم نوراني علوي خفيف ، حي متحرك ، ينفذ في جوهر الأعضاء ، ويسري فيها سريان الماء في الورد ، وسريان الدهن في الزيتون ، والنار في الفحم ، فما دامت هذه الأعضاء صالحة

---

(١) الروح ص (٥٤) .

(٢) سورة الزمر ، آية رقم (٦٢) .

(٣) سورة الإنسان ، آية رقم (١) .

(٤) انظر في تقرير قول أهل السنة بخلق الروح والرد على من قال بقدمها : الروح ص (١٩٣ - ٢١٠) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٦٢ - ٥٦٥) ، واليوم الآخر - القيامة الصغرى - للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (٩٣ - ٩٩) ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

لقبول الآثار الفائضة عليها من هذ الجسم اللطيف ، بقي ذلك الجسم اللطيف مشابكًا لهذه الأعضاء ، وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية ، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها ، وخرجت عن قبول تلك الآثار ، فارق الروح البدن ، وانفصل إلى عالم الأرواح » [١] .

قال ابن القيم :

« وهذا القول هو الصواب في المسألة ، وهو الذي لا يصح غيره ، وكل الأقوال سواه باطلة ، وعليه دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل والفطرة » [٢] ، ثم ساق الأدلة على ذلك [٣] .

وقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الروح خلقت للبقاء لا للفناء ، وأن معنى موتها هو مفارقتها للأبدان لا غير .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« الأرواح مخلوقة بلا شك ، وهي لا تعدم ولا تفنى ، ولكن موتها مفارقة الأبدان ، وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان » [٤] .

ويقرر ابن أبي العز هذا الكلام بقوله :

« واختلف الناس : هل تموت الروح أم لا ؟ فقالت طائفة : تموت ؛ لأنها نفس ، وكل نفس ذائقة الموت . . . وقال آخرون : لا تموت الأرواح ، فإنها خلقت للبقاء ، وإنما تموت الأبدان . . . والصواب أن يقال : موت النفوس هو مفارقتها لأجسادها ، وخروجها منها ، فإن أريد بموتها هذا القدر ، فهي ذائقة الموت ، وإن أُريد أنها تُعْدَمُ وتفنى بالكلية ، فهي لا تموت بهذا الاعتبار ، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في

(١) الروح ص (٢٤٢) .

(٢) المصدر السابق ص (٢٤٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق ص (٢٤٢ - ٢٩٠) .

(٤) مجموع الفتاوى (٤/٢٧٩) .

عذاب » [1] .

وقد اختلف الناس في مسمى النفس والروح ، والذي يظهر أنهما شيء واحد – وبه قال الجمهور – ، وإن كان لكل منهما مدلوله ، فقد يتحدا تارة ، ويختلفا أخرى [2] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ﴾ [3] :

« والنفس هنا هي الروح » [4] ، وفي قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [5] ، قال : « والمقبوض المتوفى هي الروح » [6] ، ثم قال بعد ذلك : « وبيان مسمى الروح والنفس وما فيه من الاشتراك كثير » [7] .

وقال ابن القيم :

« أما الروح التي تُتَوَفَّى وتُقْبَضُ فهي روح واحدة ، وهي النفس » [8] .

ويقول ابن أبي العز الحنفي :

« وأما اختلاف الناس في مسمى النفس والروح : هل هما متغايران ؟ أو مسماها واحد ؟ فالتحقيق : أن النفس تطلق على أمور ، وكذلك الروح ، فيتحد مدلولهما تارة ، ويختلف تارة » [9] .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٧٠) .
(٢) انظر : الروح ص (٢٩٠ – ٢٩٢) .
(٣) سورة الفجر ، آية رقم (٢٧) .
(٤) مجموع الفتاوى (٤/٢٢٥) .
(٥) سورة الزمر ، آية رقم (٤٢) .
(٦) مجموع الفتاوى (٤/٢٢٥) .
(٧) المصدر السابق (٤/٢٢٦) .
(٨) الروح ص (٢٩٣) .
(٩) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٦٧) .

فالنفس التي بها الحياة والموت ، والصعود والنزول ، والاتصال والانفصال ، والخروج والذهاب والمجيء ، والحركة والسكون ، ونحو ذلك هي الروح .

ويقرر أهل السنة والجماعة أن الروح في دار البرزخ لها مستقر حتى يرجعها الله ﷻ يوم القيامة .

والمعول عليه في ذلك ما ثبت من نصوص الكتاب والسنة لا غير ؛ إذ الأمر غيبي ، ولا سبيل إلى معرفته والاطلاع عليه إلا عن طريقهما .

قال ابن القيم بعد أن ذكر أقوال الناس في مستقر الأرواح :

« فهذا ما تلخص لي من جمع أقوال الناس في مصير أرواحهم بعد الموت ، ولا تظفر به مجموعًا في كتاب واحد غير هذا البتة ، ونحن نذكر مأخذ هذه الأقوال ، وما لكل قول ، وما عليه ، وما هو الصواب من ذلك ، الذي دل عليه الكتاب والسنة ، على طريقتنا التي مَنَّ الله بها ، وهو مرجو الإعانة والتوفيق » (١) .

ثم تناول بعد ذلك تلك الأقوال بالمناقشة والبيان ، حتى استغرقت منه الإجابة ثلاثين صفحة تقريبًا (٢) ، وبعدها ذكر أن القول الراجح هو أن الأرواح متفاوتة في مستقرها تفاوتًا عظيمًا (٣) : فمنها : أرواح في أعلى عليين في الملأ الأعلى ، وهي أرواح الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - وهم متفاوتون في منازلهم .

ومنها : أرواح في حواصل طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ، وهي أرواح بعض الشهداء لا كلهم ، بل منهم من تحبس روحه عن دخول الجنة لِدَيْنٍ عليه أو غيره ، ومنهم من يكون محبوسًا على باب الجنة ، ومنهم من يكون محبوسًا في قبره ، ومنهم من يكون مقره باب الجنة ، ومنهم من يكون محبوسًا في الأرض .

---

(١) الروح ص (١٢٩) .
(٢) انظر : المصدر السابق ص (١٢٩ - ١٥٧) .
(٣) انظر : المصدر السابق ص (١٥٧ - ١٥٨) .

ومنها : أرواح تكون في تنور الزناة والزواني .

ومنها : أرواح في نهر الدم تسبح فيه وتلقم الحجارة .

إلى غير ذلك مما ثبتت به السنة ، وبينت أن الأرواح – سعيدها وشقيها – ليس مستقرها واحد ، بل روح في أعلى عليين ، وأخرى أرضية سفلية لا تصعد عن الأرض .

ثم ختم كلامه بقوله :

« وأنت إذا تأملت السنن والآثار في هذا الباب ، وكان لك بها فضل اعتناء ، عرفت حجة ذلك ، ولا تظن أن بين الآثار الصحيحة في هذا الباب تعارضًا ، فإنها كلها حق يصدق بعضها بعضًا ، لكن الشأن في فهمها ومعرفة النفس وأحكامها ، وأن لها شأنًا غير شأن البدن » (١) .

هذا قول أهل السنة والجماعة في الروح ، وقد سلك الزبيدي منهجهم في ذلك ، وقال بقولهم .

فقال في تعريف الروح :

« الروح الذي هو اللطيفة الإنسانية المنفوخة فيه ، فيما يصدر منه بواسطة هذا الجسم من أعمال صلاة ، وصدقة ، وحج ، وإماطة ، وتلفظ بذكر ، كل ذلك أعمال موصلة إلى الله تعالى ، والسعادة الأبدية ، والجسم هو المباشر لها ، والروح بواسطته » (٢) .

وفي موضع آخر قال :

« الأرواح : أجسام لطيفة متخللة في البدن ، تذهب الحياة بذهابها ، وقيل : جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر ، وبه جزم النووي » (٣) .

---

(١) الروح ص (١٥٨) .

(٢) الإتحاف (٤/٥٠٨) .

(٣) المصدر السابق (٢/٥٥) .

وفي شأن مسمى النفس والروح ، يرى الزبيدي أنهما بمعنى واحد ، وإن كان لكل منهما إطلاقاته .

فيقول في موضع :

« الرُّوح بالضم ، مذكر ، وإنما أُنِّث لأنه في معنى النفس ، وهي لغة معروفة » (١) .

وقد ذكر أن النفس تطلق على الإنسان جميعه ، فقال :

« النَّفْسُ - بالفتح - الإنسان جميعه ، روحه وجسده ، وإنما عبَّر بها عن الجملة لغلبة أوصاف الجسد على الروح حتى صار يسمى نفسًا » (٢) .

ولذلك قرر الزبيدي أن النفس والروح ، وإن كانا بمعنى واحد ، فليس على الإطلاق ، بل للروح إطلاقات ، كما أن للنفس إطلاقات (٣) .

ويقرر الزبيدي أن الروح مخلوقة ، وأنها باقية غير فانية ، وأن النصوص الدالة على ذلك ترد على من قال بفنائها وقدمها (٤) .

كما أن الزبيدي يقرر أن الأرواح بعد مفارقتها للأبدان فهي في مستقر تتفاوت فيه تفاوتًا عظيمًا ؛ وذلك حسبما جاءت به الأخبار ، فيقول :

« اعلم أن الأخبار الواردة في مقر الأرواح بعد الموت كثيرة ، وفيها اختلاف ، فمنها في أرواح المؤمنين عامة ، ومنها في الشهداء منهم خاصة ، ومنها في ولدان المؤمنين وأطفالهم الذين لم يبلغوا الحنث ، ومنها في أرواح الكفار » (٥) .

ثم ساق الأخبار الواردة في ذلك ، ونقل عن بعض العلماء - كابن القيم وغيره -

---

(١) التكملة (٢/٢٣) .
(٢) المصدر السابق (٣/٤٦٠) .
(٣) انظر : التاج (٩/١٦) .
(٤) انظر : الإتحاف (١٤/٢٩٧) .
(٥) المصدر السابق (١٤/٣١٥) .

أقوال الناس في مستقر الأرواح [1] .

وبَيَّن الزبيدي أنَّ على النفوس أن تلزم حَدَّها في معرفة الروح ، ولا تتجاوزه إلى ما خفي عليها ، وغُيِّبَ عنها ، فقال :

« لم يوجد الاختلاف بين أرباب النقل والعقل في شيء كـالاختلاف في ماهيـة الروح ، ولو لزمت النفوس حدَّها معترفة بعجزها كان ذلك أجدر بها وأولى » [2] .

فالزبيدي يشير إلى أن الواجب على الإنسان أن يقف في أمر الروح على ما جاء به الكتاب والسنة ، فهما السبيل القويم ، والصراط المستقيم .

قال ابن القيم – في بيان حقيقة الروح وما يتعلق بها من مسائل – :

« هذه مسائل قد تكلم الناس فيها من سائر الطوائف ، واضطربت أقوالهم فيهـا ، وكثر فيها خطؤهم ، وهدى الله أتباع الرسول أهل سنته لما اختلفوا فيه من الحق بإذنـه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » [3] .

وقد اتضح مما سبق أن الزبيدي وافق أهل السنة والجماعة في ذلك ، فللـه الحمـد والمنة .



(١) انظر : الإتحاف (١٤/٣١٥ – ٣٢٤) .

(٢) المصدر السابق (٢/١١٢) .

(٣) الروح ص (٢٣٧) .



المطلب الثاني

ما بعد البرزخ

ما بعد البرزخ من أحداث وأهوال ، كالبعث والنشور ، والصراط ، والميزان ، والجنة النار . . . الخ هو اليوم الآخر ، وقد وافق الزبيدي أهل السنة والجماعة في تقرير تلك الأمور ، ولم يخرج عن منهجهم فيها ، وهذا ما سنقف عليه - بمشيئة الله تعالى - في المسائل التالية .

المسألة الأولى : البعث والنشور :

البعث والنشور والحشر والمعاد ألفاظ يراد بها [1] :

إعادة الله تعالى للموتى ، وإخراجهم من قبورهم أحياء - كما بدأهم أول مرة - وذلك للحساب والجزاء .

يقول السفاريني :

« وأما النشور فهو يرادف البعث في المعنى ، يقال : نشر الميت ينشر نشورًا ، إذا عاش بعد الموت ، وأنشره الله أي : أحياه ، ومنه قولهم : يوم البعث والنشور » [2] .

ويؤكد الزبيدي قول السفاريني بقوله :

« البعث والنشور عبارة عن معنى واحد ، وهو الإخراج من القبور بعد جمع جميع الأجزاء الأصلية ، وإعادة الروح إليها » [3] .

وفي موضع آخر يقول :

« البعث . . . الإحياء من الله للموتى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ بَعَثْنَـٰكُم مِّنۢ بَعْدِ**

---

(١) انظر : الحياة الآخرة - ما بين البعث إلى دخول الجنة أو النار - للدكتور غالب بن علي عواجي (٦١/١ - ٦٩) ، المكتبة العصرية الذهبية ، جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٢) لوامع الأنوار (١٥٨/٢) .

(٣) الإتحاف (٥٧/٢) .

مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ (١) ، أي : أحييناكم ، والبعث : النشر ، بَعَثَ الموتى : نشرهم ليوم البعث ، وبعث الله الخلق يبعثهم بعثًا : نشرهم » (٢) .

وقد عرف الزبيدي بالحشر والنشر ، بقوله :

« هو إحياء الخلق بعد موهم ، وسوقهم إلى موقف الحساب ، ثم إلى الجنة أو النار » (٣) .

ويشير عبد الرحمن بن قاسم النجدي (٤) إلى تقارب تلك الألفاظ في المعنى بقوله :

« والنشور يرادف البعث في المعنى ، يقال : نشر الميت وأنشره : أحياه ، وأما الحشر فهو في اللغة : الجمع ، تقول : حشرت الناس إذا جمعتهم ، والمراد : جمع أجزاء الإنسان بعد تفرقها ، ثم إحياء الأبدان بعد موتها ، فيبعث الله جميع العباد ، ويعيدهم بعد موهم ، ويسوقهم إلى محشرهم ؛ لفصل القضاء » (٥) .

وقد أثبت أهل السنة والجماعة حقيقة البعث والنشور ، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة .

قال تعالى : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٧﴾ ﴾ (٦) ، وقال سبحانه : ﴿ أَوَلَمۡ يَرَ

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٥٦) .

(٢) التاج (١٧١/٣) .

(٣) الإتحاف (٣٣٤/٢) .

(٤) **هو** : أبو عبد الله ؛ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني ، الحنبلي ، ولد بقرية البير من قرى المحمل قرب الرياض سنة تسع عشرة وثلاثمائة وألف ، ومات سنة ثنتي وتسعين وثلاثمائة وألف . انظر : معجم المؤلفين (١٢٢/٢) .

(٥) حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ص (٨٦) ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .

(٦) سورة التغابن ، آية رقم (٧) .

ٱلإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ (١) ، إلى غير ذلك من الآيات التي سلك القرآن فيها طرقًا عديدة للاستدلال بها على حقيقة البعث ، والرد على المنكرين له (٢) .

وأما الأحاديث في هذا الشأن فكثيرة جدًا ، منها : قوله ﷺ : « **قال الله : كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك ، وشتمني ولم يكن له ذلك ، فأما تكذيبه إياي ، فقوله : لن يعيدني كما بدأني ، وليس أول الخلق بأهون عليَّ من إعادته ، وأما شتمه إياي ، فقوله : اتخذ الله ولدًا ، وأنا الأحد الصمد ، لم ألد ولم أولد ، ولم يكن لي كفوًا أحد** » (٣) ، وقوله ﷺ : « **إن في الإنسان عظمًا لا تأكله الأرض أبدًا فيه يركب يوم القيامة ، قالوا : أي عظم هو يا رسول الله ؟ قال : عجب الذنب** » (٤) .

قال السفاريني :

« اعلم أنه يجب الجزم شرعًا أن الله تعالى يبعث جميع العباد ، ويعيدهم بعد إيجادهم بجميع أجزائهم الأصلية ، وهي التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ، ويسوقهم إلى محشرهم لفصل القضاء ، فإن هذا حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، مع

---

(١) سورة يس ، آية رقم (٧٧ – ٨٠) .

(٢) انظر : إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي بكر بن قيم الجوزية (١٨٦/١ – ١٩٤) ، تحقيق : عبد الرحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٥٩٠ – ٥٩٩) ، والحياة الآخرة (٧٨/١ – ٩٤) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ص (٩٨٩) كتاب التفسير (٦٥) سورة الإخلاص (١١٢) باب (١) حديث رقم (٤٩٧٤) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧٩٦/٤) كتاب الفتن وأشراط الساعة (٥٢) باب ما بين النفختين (٢٨) حديث رقم (٢٩٥٥) ، قال القرطبي : « عجم وعجب – بالميم والباء – لغتان ، وهو جزء لطيف في أصل الصلب ، وقيل : هو رأس العصعص » التذكرة (٢٠٤/١) .

كونه من الممكنات التي أخبر بها الشارع » [١] .

والزبيدي يقرر قول أهل السنة والجماعة في البعث والنشور ، فيقول :

« ومما يجب اعتقاده : أن البعث حق ، وهو إعادتهم بعد إحيائهم بجميع أجزائهم الأصلية التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ، قد وردت بذلك الآيات والآثار » [٢] .

وفي موضع آخر قال :

« قد شهدت قواطع بالحشر والنشر والانبعاث للحساب والعرض والعقاب والثواب ، وذلك مذكور في الكتاب العزيز على وجه لا يقبل التأويل في نحو ستمائة موضع » [٣] .

وقد رد الزبيدي على من أنكر هذه الحقيقة الواضحة الجلية ، فقال تفسيرًا لقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ ﴾ [٤] :

« فيه تقبيح بليغ ، لإنكارهم الحشر ، حيث عجب منه ، وجعله إفراطًا في الخصومة بيننا ، ومنافاة الجحود لقدرته على ما هو أهون مما عمله في بداية خلقه ، ومقابلة النعمة التي لا مزيد عليها ، وهي خلقه من أخس شيء وأمهنه شريفًا مكرمًا بالعقوق والتكذيب » [٥] .

ورجح الزبيدي أن الحشر يكون - أيضًا - للوحوش وسائر الدواب ، بل وحتى الذباب ، وذلك للقصاص ، حيث ورد بذلك الحديث [٦] ، وهو الصواب .

---

(١) لوامع الأنوار (١٥٨/٢) .

(٢) الإتحاف (٥٦/٢) .

(٣) المصدر السابق (٣٣٦/٢) .

(٤) سورة يس ، آية رقم (٧٧) .

(٥) الإتحاف (٣٥٣/١٣) ، (٣٢٦/١٤) .

(٦) انظر : التاج (٢٧٨/٦) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وأما البهائم فجميعها يحشرها الله – سبحانه – ، كما دل عليه الكتاب والسنة . . . ومن قال : إنها لا تحيا فهو مخطئ في ذلك أقبح الخطأ ، بل هو ضال أو كافر » [1] .

وذهب الزبيدي إلى أن أرض المحشر غير هذه الأرض ، ذاتًا وصفة – وهو الصواب – ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [2] ، فقال : عطف على الأرض ، وتقديره : السموات غير السموات ، والتبديل يكون في الذات وفي الصفة ، والآية تحتملهما » [3] ثم ساق من الأحاديث والآثار ما يدل على ذلك [4] .

ومع ذلك نجد الزبيدي في بعض المواضع يذكر أن أرض المحشر هي بلاد الشام [5] ، ولعله أراد بذلك : الحشر الذي يكون في آخر عمر الدنيا ، حين تخرج النار من قعر عدن ، وتحشر الناس إلى بلاد الشام ، وهذا مقتضى الجمع بين النصوص ، وبه قال المحققون من العلماء ، كالقرطبي [6] ، وابن كثير [7] ، وابن حجر [8] ، وغيرهم [9] .



---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤٨/٤) .
(٢) سورة إبراهيم ، آية رقم (٤٨) .
(٣) الإتحاف (٤٣٥/١٤) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٤٣٥/١٤ – ٤٣٦) ، والحياة الآخرة (٢٥١/١ – ٢٥٦) ، وفيه بيان الأدلة على أن هذا القول هو الأرجح .
(٥) انظر : التاج (٢٧٨/٦) ، (٥٢٧/٧) ، والتكملة (٤٧٠/٢) .
(٦) انظر : التذكرة (٢٣٨/١ ، ٢٤٦) .
(٧) انظر : البداية والنهاية (٢٥٩/١) .
(٨) انظر : فتح الباري (٣٧٩/١١) .
(٩) انظر في تقرير هذا القول : أشراط الساعة ليوسف بن عبد الله الوابل ص (٤٢٦) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، واليوم الآخر – القيامة الصغرى – ص (٢٨٨) .

المسألة الثانية : صحائف الأعمال

ومن جملة أحداث ما بعد البرزخ صحائف الأعمال ، وهي : كتب الملائكة التي تخط فيها وتحصي أعمال العباد من حسنات وسيئات (1) .

قال تعالى : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾ (2) ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ (3) ، إلى غير ذلك من الآيات .

ومن الأحاديث : قوله ﷺ : « **قال الله ﷻ : إذا هَمَّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه ، فإن عملها فاكتبوها سيئة ، وإذا هَمَّ بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة ، فإن عملها فاكتبوها عشرًا** » (4) ، وفي حديث آخر : قال ﷺ : « **قالت الملائكة : رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة – وهو أبصر به – فقال : ارقبوه ، فإن عملها فاكتبوها له بمثلها ، وإن تركها فاكتبوها له حسنة ، إنما تركها من جَرَّايَ** » (5) ، إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على كتابة الملائكة لأعمال العباد – حسنها وسيئها – إلى أن يلقى الله ﷻ .

قال السفاريني :

« والحاصل أن نشر الصحف وأخذها باليمين والشمال ، مما يجب الإيمان به ، وعقد

---

(1) انظر : معارج القبول (٢/٨٤٠) .

(2) سورة ق ، آية رقم (١٧ – ١٨) .

(3) سورة الزخرف ، آية رقم (٨٠) .

(4) أخرجه مسلم في صحيحه (١/١٠٩) كتاب الإيمان (١) باب إذا هَمَّ العبد بحسنة كتبت وإذا هَمَّ بسيئة لم تكتب (٥٩) حديث رقم (١٢٨) .

(5) أخرجه مسلم في صحيحه (١/١٠٩) كتاب الإيمان (١) باب إذا هَمَّ العبد بحسنة كتبت وإذا هَمَّ بسيئة لم تكتب (٥٩) حديث رقم (١٢٩) .

القلب بأنه حق ؛ لثبوته بالكتاب والسنة والإجماع » (١) .

ويؤكد عبد الرحمن بن محمد بن قاسم هذا الاعتقاد بقوله :

« يجب الجزم بأخذ الصحف ، جمع صحيفة ، وهي صحف الأعمال ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴿١٠﴾ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾ (٣) ، ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ ﴾ (٤) فنشر الصحف ، وأخذها باليمين ، أو الشمال ، يجب الإيمان به ؛ لثبوته بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة » (٥) .

والزبيدي ممن قرر هذا المعتقد بقوله :

« ويدخل في جملة أمور الآخرة : اعتقاد أن أخذ الصحف حق ، وهي كتب الأعمال التي تكتبها الملائكة ما فعلوها في الدنيا ، والرافع للصحف الريح من خزانة تحت العرش ، وأن كل أحد يدعى فيعطى صحيفته ، إما باليمين ، وهو المؤمن الطائع ، أو بالشمال ، وهو الكافر ، والمؤمن العاصي ملحق بالطائع على المشهور » (٦) .

والحاصل : أن صحائف الأعمال – وأخذها باليمين أو بالشمال – مما يجب الإيمان به واعتقاده ؛ – لثبوته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة – ، وأما ما ذُكر مما يتعلق بهذه الصحف من بيان الرافع لها ، وأول من يعطى كتابه بيمينه ، وإلحاق المؤمن العاصي بالطائع ، ونحو ذلك ، فتحتاج إلى أدلة صحيحة صريحة ، وإلا فالأولى الإمساك عن ذلك ، والله أعلم (٧) .

---

(١) لوامع الأنوار (١٨١/٢) .
(٢) سورة التكوير ، آية رقم (١٠) .
(٣) سورة الحاقة ، آية رقم (١٩) .
(٤) سورة الحاقة ، آية رقم (٢٥) .
(٥) حاشية الدرة المضية ص (٨٨) .
(٦) الإتحاف (٥٧/٢) .
(٧) انظر : التذكرة (٣١٣/١) وكلام المحقق على الأحاديث التي أوردها القرطبي ، والحياة الآخرة (٨٧٥/٢ ، ٨٨٣) .

المسألة الثالثة : الميزان

ومن جملة أحداث ما بعد البرزخ : الميزان ، وهو ذو الكفتين واللسان ، توزن به الأعمال ، والعامل ، وصحيفة عمله .

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على حقيقة الميزان .

قال تعالى : ﴿ **وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾** ﴾ [(١)] ، وقال تعالى : ﴿ **فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾** ﴾ [(٢)] ، إلى غير ذلك من الآيات .

وأما الأحاديث فكثيرة ، منها : قوله ﷺ : « **كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم** » [(٣)] ، وقوله ﷺ : « **الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان . . .** » الحديث [(٤)] .

قال السفاريني :

« ولا تنكرن جهلاً وعنادًا الميزان ، الذي توزن به الحسنات والسيئات ؛ لأنه حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع أهل الحق » [(٥)] .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية رقم (٤٧) .

(٢) سورة المؤمنون ، آية رقم (١٠٢ – ١٠٣) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٣٠) كتاب الدعوات (٨٠) باب فضل التسبيح (٦٥) حديث رقم (٦٤٠٦) ، ومسلم في صحيحه (١٦٤٥) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٨) حديث رقم (٢٦٩٤) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/١٧٢) كتاب الطهارة (٢) باب فضل الوضوء (١) حديث رقم (٢٢٣) .

(٥) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية – شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار =

وقد قرر أهل الحق حقيقة الميزان ، وأن له كفتان ولسان ، كما صحت بذلك الأحاديث والآثار .

قال ابن قدامة المقدسي :

« والميزان له كفتان ولسان ، يوزن به أعمال العباد » [1] .

وقد عزا القرطبي إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « **توزن الحسنات والسيئات في ميزان له لسان وكفتان** » [2] .

ويشير ابن أبي العز إلى ذلك بقوله :

« ونؤمن بالميزان . . . والذي دلت عليه السنة : أن ميزان الأعمال له كفتان حِسِّيَّتان مشاهدتان » [3] .

ويوافق الزبيدي أهل الحق في إثبات حقيقة الميزان ، ويرد على من أنكره أو تأوله ، حيث يقول :

« الميزان : ذو الكفتين واللسان توزن فيه أعمال العباد حسنها وسيئها ، والإيمان به واجب ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة . . . خلافًا لمن أنكره من الجهمية والقدرية وقوم من قدماء المعتزلة يقال لهم الوزنية أنكروا الميزان ، وقالوا : إنما هو العدل ، وهو اختيار الجهمية ، ومنهم من شك في ذلك ، لكن قال : يجوز أن ينصب الله تعالى في القيامة ميزانًا يجعل رجحانه علامة لمن يدخل الجنة ، وخفته علامة لمن يدخل النار ، ويروى عن مجاهد والضحاك والأعمش : أن الميزان بمعنى العدل والقضاء [4] ، قال القرطبي في

= السلفية – لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١٧٨/٢) ، تحقيق : عبد الله بن محمد البصيري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

(١) لمعة الاعتقاد ص (٢٣) .

(٢) التذكرة (٣٨٣/١) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٠٨ – ٦٠٩) .

(٤) انظر الرواية عنهم في ذلك في : جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤٣٣/٥) .

التذكرة : وهذا القول ليس بشيء ، وإن كان شائعًا في اللغة ، للسنة الثابتة في الميزان الحقيقي ، ووصفه بكفتين ولسان ، وأن كل كفة منها طباق السموات والأرض ، قال : ولو جاز حمل الميزان على ما ذكروه لجاز حمل الصراط على الدين الحق ، والجنة والنار على ما ترد على الأرواح دون الأجسام من الأحزان والأفراح ، والشياطين والجن على الأخلاق المذمومة ، وهذا كله فاسد لما جاء به الصادق ﷺ ا.هـ » (١) .

والزبيدي كثيرًا ما يذكر في صفات الميزان أنه ذو كفتين ولسان (٢) ، إلا أنه قد يتساهل – أحيانًا – في ذكر بعض الصفات – التي تحتاج في إثباتها إلى دليل صحيح – من أن كفة الحسنات من نور ، وكفة السيئات من ظلام (٣) ، كما أن كفة الحسنات عن يمين العرش مقابل الجنة ، وكفة السيئات عن يسار العرش مقابل النار (٤) ، أو أن القائم على الميزان هو جبريل عليه السلام (٥) .

ولا شك أن هذه الأمور تحتاج لإثباتها – فضلاً عن اعتقادها – إلى أدلة صحيحة ، وإلا فالإمساك عنها هو الأولى ؛ إذ هي أمور غيبية بحتة (٦) .

وقد رجح الزبيدي أن الميزان واحد ، وما ورد في النصوص بصيغة الجمع فللتفخيم والتعظيم ، حيث يقول :

« قد ذكر الله تعالى في كتابه الميزان بلفظ الجمع ، وجاءت السنة بلفظ الإفراد والجمع ، فقيل : إن صورة الإفراد محمولة على أن المراد الجنس جمعًا بين الكلامين ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون تعددها بتعدد الأعمال ، فيكون هناك موازين للعامل الواحد ، يوزن بكل ميزان منها صنف من أعماله ، وذهبت طائفة إلى أنها ميزان واحد يوزن بها للجميع ، وإنما ورد في الآية بصيغة الجمع للتفخيم ، وليس المراد حقيقة العدد ، وهو نظير

---

(١) الإتحاف (١٤/٤٦٨) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٢/١٢٩) ، (٥/٤٠٣) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٥٧ ، ٣٤٢) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٢/٥٧) ، (١٤/٤٧٠) .
(٥) انظر : المصدر السابق (٢/٥٧ ، ٣٤٤) ، (١٤/٤٧١) .
(٦) انظر : الحياة الآخرة (٣/١١٢٤) .

قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [1] والمراد : رسول واحد ، وهذا هو المعتمد ، وعليه الأكثرون ، والله أعلم » [2] .

وممن رجح هذا القول : ابن حجر [3] ، والسفاريني [4] ، وابن عثيمين [5] ، وغيرهم .

والمسألة خلافية - كما أشار الزبيدي - والأمر فيها واسع ؛ إذ لا دليل يقطع بقوة قول صاحبه ، وضعف قول مخالفه ، والله أعلم .

والزبيدي يشير - أيضًا - إلى أن هناك خلاف بين العلماء في الذي يوضع في الميزان : أهو العمل ؟ أو صحيفة الأعمال ؟ [6] .

وقد رجح الزبيدي هذا تارة ، وذاك تارة ، ولعل هذا إشارة منه بصحة القولين ؛ إذ لا منافاة بينهما ، والدليل يدل عليهما ، ولا تعارض بينهما ، أو يكون صنيعه هذا اضطراب منه في المسألة .

قال في ترجيحه بأن الذي يوضع في الميزان هو العمل :

« والصحيح أن الأعمال هي التي توزن ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال : « **ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن** » [7] » [8] .

---

(١) سورة الشعراء ، آية رقم (١٠٥) .

(٢) الإتحاف (٤/٤٦٨) .

(٣) انظر : فتح الباري (١٣/٥٣٨) .

(٤) انظر : لوامع الأنوار (٢/١٨٦) ، ولوائح الأنوار (٢/١٩٤) .

(٥) انظر : المجموع الثمين من فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢/٥٧ - ٥٨) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

(٦) انظر : الإتحاف (٢/٥٧ - ٥٨) .

(٧) أخرجه الترمذي في سننه (٤/٣١٨) كتاب البر والصلة (٢٨) باب ما جاء في حسن الخلق (٦٢) حديث رقم (٢٠٠٢) وقال : « وهذا حديث حسن صحيح » .

(٨) الإتحاف (٢/٣٤٣ - ٣٤٤) .

وقال في موضع آخر مرجحًا أن الذي يوضع في الميزان هي صحيفة الأعمال :

« واختلف في الموزون نفسه ، فالمشهور الراجح أنه توزن الصحف ، التي كتب فيها أعمال العباد وأقوالهم ، ويدل لذلك حديث البطاقة المشهور (١) » (٢) .

وقد أغفل الزبيدي القول الثالث في المسألة ، وهو أن الذي يوضع في الميزان العامل نفسه ، كما دل على ذلك قوله ﷺ : « **إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة ، لا يزن عند الله جناح بعوضة** » (٣) .

والصحيح أنه لا منافاة بين الأقوال كلها ، فالذي يوضع في الميزان : العامل ، وعمله ، وصحيفة أعماله ، كما دل على ذلك النصوص ، ولا تعارض بينها ، والله أعلم .

قال حافظ حكمي :

« قلت : والذي استظهر من النصوص - والله أعلم - أن العامل ، وعمله ، وصحيفة عمله ، كل ذلك يوزن ؛ لأن الأحاديث التي في بيان القرآن قد وردت بكل من ذلك ، ولا منافاة بينها » (٤) .

وقد ذكر الزبيدي أن من حِكَمِ نَصْبِ الميزان بين الخلق (٥) :

١- إظهار فضله ﷻ عند العفو ، وعدله عند العقاب .

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١٤٣٧/٢) كتاب الزهد (٣٧) باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة (٣٥) حديث رقم (٤٣٠٠) وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن ابن ماجه (٤٢٨/٢) برقم (٣٤٦٩) .

(٢) الإتحاف (٤٧٠/١٤) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٩١٣) كتاب التفسير (٦٥) سورة الكهف (١٨) باب (٦) ﴿ أُولَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ ﴾ حديث رقم (٤٧٢٩) ، ومسلم في صحيحه (١٧٠٣/٤) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠) كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، حديث رقم (٢٧٨٥) .

(٤) معارج القبول (٨٤٨/٢) .

(٥) انظر : الإتحاف (٥٨/٢) ، (٤٧٠/١٤) .

٢- امتحان الخلق بالإيمان بذلك في الدنيا .

٣- جعل ذلك علامة لأهل السعادة والشقاوة يوم القيامة .

٤- لإقامة الحجة على الخلق ، فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله .

٥- ليعرف العباد ما لهم من الجزاء على الخير والشر .

قال ابن أبي العز :

« لو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله - سبحانه - لجميع عباده ، فلا أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ، فكيف ووراء ذلك من الحِكَمِ ما لا اطلاع لنا عليه » (١) .

وعلى كل حال ، فالزبيدي يوافق أهل السنة والجماعة في إثبات حقيقة الميزان ، ولم يخرج عن أقوالهم فيه .



(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦١٣) .

المسألة الرابعة : الصراط

ومن جملة أحداث ما بعد البرزخ : الصراط ، وهو جسر ممدود على متن جهنم ، أَحَدُّ من السيف ، وَأَدَقُّ من الشعرة ، يمر عليه الخلائق بقدر أعمالهم (١) .

وقد دلت نصوص الوحيين على ثبوت الصراط وحقيقته .

قال تعالى : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾ ﴾ (٢) ، على أن الورود - هنا - بمعنى المرور على الصراط - وهو أحد الأقوال في معنى الورود - (٣) .

وقال ﷺ - في حديث طويل - : « **ويضرب جسر جهنم ، فأكون أول من يُجِيز ، ودعاء الرسل يومئذٍ : اللهم سَلِّم سَلِّم ، وبه كلاليب مثل شوك السعدان ، أما رأيتم شوك السعدان ، قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان ، غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله ، فتخطف الناس بأعمالهم ، منهم الموبق بعمله ، ومنهم المخردل ثم ينجو** » (٤) ، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « **بلغني أن الجسر أدق من الشعرة ، وأحَدُّ من السيف** » (٥) .

وأهل السنة والجماعة يثبتون حقيقة الصراط - كما جاءت بذلك الأحاديث

---

(١) انظر : معارج القبول (٨٥٠/٢) .

(٢) سورة مريم ، آية رقم (٧١ - ٧٢) .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٣٨/٣) ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (٣٧/٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٥٧) كتاب الرقاق (٨١) باب الصراط جسر جهنم (٥٢) حديث رقم (٦٥٧٣) ، ومسلم في صحيحه (١٤٣/١) كتاب الإيمان (١) باب معرفة طريق الرؤية (٨١) حديث رقم (١٨٢) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٧/١) كتاب الإيمان (١) باب معرفة طريق الرؤية (٨١) حديث رقم (١٨٣) .

والآثار – ولا يتأولونه :

قال الإمام أحمد :

« الصراط حق ، يوضع على شفير جهنم ، ويمر الناس عليه ، والجنة من وراء ذلك – نسأل الله ﷻ السلامة في الجواز – » (١) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

« والصراط منصوب على متن جهنم – وهو الجسر الذي بين الجنة والنار – يمر الناس عليه على قدر أعمالهم ، فمنهم من يمر كلمح البصر ، ومنهم من يمر كالبرق الخاطف ، ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم من يمر كالفرس الجواد ، ومنهم من يمر كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدوًا ، ومنهم من يمشي مشيًا ، ومنهم من يزحف زحفًا ، ومنهم من يخطف فيلقى في جهنم ، فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم ، فمن مر على الصراط دخل الجنة » (٢) .

وقد رد السفاريني على من أنكر حقيقة الصراط ، وتأوله على أن المراد به طريق الجنة وطريق النار ونحو ذلك بقوله :

« وكل هذا هذيان وخرافات وبهتان ؛ لوجوب حمل النصوص على حقائقها الظاهرة ، وليس العبور على الصراط بأعجب من المشي على الماء ، أو الطيران في الهواء أو الوقوف فيه » (٣) .

والزبيدي يوافق أهل السنة في إثبات حقيقة الصراط – كما جاءت بذلك النصوص – ويشير إلى الرد على المتأولين ، بقوله :

---

(١) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة (٢/٢٠٨) ، جمع وتحقيق ودراسة : عبد الإله بن سلمان الأحمدي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

(٢) العقيدة الواسطية – ضمن مجموع الفتاوى – (٣/١٤٦) .

(٣) لوائح الأنوار (٢/٢١٥ – ٢١٦) ، ولوامع الأنوار (٢/١٩٢) .

« وأن يؤمن بأن الصراط حق ، ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وهو لغة : الطريق الواضح ؛ لأنه يبلغ المارة ، وشرعًا : جسر ممدود على متن جهنم ، يرده الأولون والآخرون ، ذاهبين إلى الجنة ؛ لأن جهنم بين الموقف والجنة ، أحدُّ من السيف ، وأدقُّ من الشعر ، ومذهب أهل السنة بقاؤه على ظاهره مع تفويض علم حقيقته إليه ﷻ خلافًا للمعتزلة . . . ومرور العباد عليه متفاوت في سرعة النجاة وعدمها ، وهم فريقان . . . تزل به أقدام الكافرين . . . وتثبت عليه أقدام المؤمنين . . . » (١) .

وقد ردَّ الزبيدي على منكري الصراط بقوله :

« وقد أنكرت المعتزلة الصراط ، وقالوا : عبور الخلائق على ما هذه صفته غير ممكن ، وحملوا الصراط على الصراط المستقيم ، صراط الله تعالى ، وهذا التأويل يأباه ما قال الله تعالى في كتابه العزيز مخاطبًا للملائكة : ﴿ **ٱحْشُرُوا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾** ﴾ (٢) ، وقد أجمع المفسرون على تفسيره بما ذكرناه . . . بل هو – سبحانه – قادر على أن يخلق للإنسان قدرة المشي في الهواء ، ولا يخلق في ذاته هويًا ، إلى أسفل ولا في الهواء انخراقًا ، وليس المشي على الصراط بأعجب من هذا ، كما ورد في الصحيحين : أن رجلاً قال : يا نبي الله كيف يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة ؟ فقال : « **أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادر على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة** » (٣) » (٤) .

والزبيدي يشير إلى الخلاف في معنى الورود في قوله تعالى : ﴿ **وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا**

---

(١) الإتحاف (٥٨/٢) .

(٢) سورة الصافات ، آية رقم (٢٢ – ٢٤) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ص (١٢٥٠) كتاب الرقاق (٨١) باب كيف الحشر (٤٥) حديث رقم (٦٥٢٣) ، ومسلم في صحيحه (١٧١٤/٤) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٥٠) باب يحشر الكافر على وجهه (١١) حديث رقم (٢٨٠٦) .

(٤) الإتحاف (٣٤٥/٢) .

وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾ ﴾ (١) فيقول :

« على اختلاف في معنى الورود ، إذ قيل ، ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ۚ ﴾ أي : داخلها ، أو مار عليها ، أو واصلها وحاضر دونها ، ﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ﴾ أي : كان ذلك الورود واجبًا أوجبه الله على نفسه ، وقضى بأن وعد به وعدًا لا يمكن تخلفه ، وقيل : أقسم عليه ، ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ﴾ فيساقون إلى الجنة ، وقرئ ﴿ ثَمَّ ﴾ بفتح الثاء ، أي هناك ، ﴿ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ على أنفسهم أي نتركهم ﴿ فِيهَا ﴾ أي في النار ﴿ جِثِيًّا ﴾ منهارة بهم كما كانوا ، وهو دليل على أن المراد بالورود : الجثو حواليها ، وأن المؤمنين يفارقون الفجرة إلى الجنة بعد تجاثيهم ، وتبقى الفجرة فيها منهارة بهم على هيئاتهم » (٢) .

وفي موضع آخر ، قال – تفسيرًا للورود – :

« أي إلا واصلها وحاضرها يعني جهنم . . . فيمر بها المؤمن وهي خامدة ، وفي الخبر : « **إذا دخل أهل الجنة الجنة قال بعضهم لبعض** : **أليس قد وعدنا ربنا أن نرد النار ؟ فيقال لهم** : **قد وردتموها وهي خامدة** » (٣) ، قيل : المراد بورودها الجواز على الصراط فإنه ممدود عليها » (٤) .

وقد صرح الزبيدي بأن رأيه في الورود بأنه المرور على الصراط لا الدخول في النار ، فقال – تفسيرًا للآية – :

---

(١) سورة مريم ، آية رقم (٧١ – ٧٢) .
(٢) الإتحاف (١٤/٥٣٨) .
(٣) رواه الطبري بسنده إلى خالد بن معدان في جامع البيان في تأويل القرآن (٨/٣٦٤) .
(٤) الإتحاف (١٠/٦٥٩) .

« والمراد بالورود العرض عليها ، لا الدخول فيها » (١) .

وأكد على ذلك – أيضًا – بقوله :

« ورود الصراط هو ورود النار لكل أحد ، المذكور في قوله تعالى : ﴿ **وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا** ﴾ وبذلك فسر ابن مسعود والحسن وقتادة ، ثم قال تعالى : ﴿ **ثُمَّ نُنَجِّى الَّذِينَ اتَّقَوا** ﴾ فلا يسقطون فيها ، ﴿ **وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾** ﴾ أي : يسقطون » (٢) .

ونقل الزبيدي عن بعض علماء اللغة الإجماع على أن الورود ليس بدخول (٣) .

والقول بأن الورود – في الآية السابقة – بمعنى المرور على الصراط هو الأظهر ، والله أعلم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« وأما الورود المذكور في قوله تعالى : ﴿ **وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا** ﴾ فقد فسره النبي ﷺ في الحديث الصحيح – رواه مسلم في صحيحه (٤) عن جابر – بأنه المرور على الصراط ، والصراط هو الجسر ؛ فلا بد من المرور عليه لكل من يدخل الجنة ، من كان صغيرًا في الدنيا ومن لم يكن » (٥) .



(١) الإتحاف (٣٧٦/١٢) .
(٢) المصدر السابق (٣٤٦/٢) .
(٣) انظر : التاج (٣٠٩/٥) .
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٤٢/٤) كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (٤٤) باب من فضائل أصحاب الشجرة ، أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم (٣٧) حديث رقم (٢٤٩٦) .
(٥) مجموع الفتاوى (٢٧٩/٤) .

المسألة الخامسة : الحوض

ومن جملة أحداث ما بعد البرزخ : الحوض ، وهو ما أكرم الله به نبيه محمدًا ﷺ يوم القيامة ؛ غياثًا لأمته ، ممن لم يبدل ويغير بعده ﷺ (١) .

وقد تواترت الأحاديث في إثبات الحوض وصفاته ، من أنه : حوض عظيم ، ومورد كريم ، واسع الأرجاء ، كثير الأباريق ، فيه ميزابان يمدانه من الجنة أحدهما من ذهب والآخر من فضة ، ماؤه أشد بياضًا من اللبن ، وأحلى من العسل ، وأبرد من الثلج ، وأطيب ريحًا من المسك ، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا (٢) .

ومن هذه الأحاديث : قوله ﷺ : « **حوضي مسيرة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه كنجوم السماء ، من شرب منها فلا يظمأ أبدًا** » (٣) ، وقوله ﷺ : « **يَغُتُّ** (٤) **فيه ميزابان يمدانه من الجنة ، أحدهما من ذهب والآخر من وَرِق** » (٥) ، وقوله ﷺ : « **إني لكم فرط على الحوض ، فإياي ، لا يأتين أحدكم فَيُذَبُّ عنّي كما يُذَبُّ البعير الضَّال ، فأقول : فيم هذا ؟ فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول : سُحْقًا** » (٦) إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة (٧) .

---

(١) انظر : مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية لعبد العزيز المحمد السلمان ص (١١٦) ، مطابع المدينة ، الرياض ، الطبعة الثاني عشر ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

(٢) انظر : العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى - (٣/١٤٦) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٨٠) ، والقيامة الكبرى للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (٢٤٨) ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الثالثة عشرة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ص (١٢٥٨) كتاب الرقاق (٨١) باب في الحوض (٥٣) حديث رقم (٦٥٧٩) ، ومسلم في صحيحه (٤/١٤٣١) كتاب الفضائل (٤٣) باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٩) حديث رقم (٢٢٩٢) .

(٤) **يَغُتُّ** : أي : يصبان فيه الماء صبًا دائمًا متتابعًا . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٣٤٢) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٤٣٥) كتاب الفضائل (٤٣) باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٩) حديث رقم (٢٣٠١) .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٤٣١) كتاب الفضائل (٤٣) باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٩) حديث رقم (٢٢٩٥) .

(٧) انظر : البعث والنشور لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ص (٨٨ - ١١٠) ، تحقيق : محمد السعيد =

وقد أثبت أهل الحق الحوض كما جاءت بذلك الأحاديث :

قال ابن قدامة المقدسي :

« ثم الإيمان بأن لرسول ﷺ حوضًا ترده أمته كما صح عنه » (١) .

وقال ابن أبي العز الحنفي :

« والأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر . . . والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض : أنه حوض عظيم ، ومورد كريم ، يمد من شراب الجنة ، من نهر الكوثر الذي هو أشد بياضًا من اللبن ، وأبرد من الثلج ، وأحلى من العسل ، وأطيب ريحًا من المسك ، وهو في غاية الاتساع ، عرضه وطوله سواء ، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر » (٢) .

والزبيدي يوافق أهل السنة في إثبات حقيقة الحوض وصفاته ، فيقول :

« ومما يجب اعتقاده . . . أن يؤمن بالحوض المورود ، وهو حوض نبينا محمد ﷺ ، الذي يعطاه في الآخرة ، وهو جسم مخصوص متسع الجوانب ، ترده هذه الأمة . . . وتخصيص حوض نبينا ﷺ بالذكر ؛ لوروده بالأحاديث البالغة مبلغ التواتر » (٣) .

وفي موضع آخر ، يقول : « وهو المعروف بالكوثر ، الثابت بالأحاديث الصحيحة » (٤) .

ويقول – أيضًا – : « حوض الرسول ﷺ هو الكوثر ، اللهم اسقنا منه من غير سابقة عذاب » (٥) .

= ابن بسيوني زغلول الإبياني ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص (١٦٨) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٧٧ – ٢٨١) .

(٣) الإتحاف (٢/٥٩) .

(٤) المصدر السابق (٣/٤٧٢) .

(٥) التكملة (٤/٨٦) .

والزبيدي لا يقصد بقوله : أن الحوض هو الكوثر ، أنه النهر الذي أعطيه الرسول ﷺ في الجنة – وذلك لاختلافهما [١] – وإنما مراده بيان الاتصال بينهما ؛ إذ حوض المصطفى ﷺ الذي في الموقف يمد من شراب الكوثر الذي بالجنة ؛ ولذلك سماه بالحوض الأصغر ، فقال :

« ونصلي على رسوله الذي يصدر . . . المؤمنون . . . عن حوضه الأصغر ، وهو الكوثر ، الذي وعده الله – سبحانه – له ﷺ ، رواء . . . أي مرتوين ، بعد ورودهم عليه ، أي على الحوض ، عطاشًا من هول الموقف ، وحر الشمس والزحام ، فيردون بعد حسابهم ، وقد ذبلت شفاههم ، وتدلت ألسنتهم ، وييست جلودهم ، فيشربون من ذلك الحوض حتى يجري الري في أظفارهم ، ثم يؤمر بهم إلى الجنة » [٢] .

وقد ذكر الزبيدي طائفة كبيرة من أحاديث الحوض ، حتى قال بعد ذلك :

« فهذا ما تيسر لي من جمع أحاديث الحوض في وقت الكتابة ، ولو استوفيت النظر في مجموع ما عندي من الفوائد والأجزاء والتعاليق والتخاريج ربما بلغ أكثر مما ذكرت ، والله الموفق » [٣] .

كما أن الزبيدي أجاب عما ورد من ذكر مسافات الحوض ، والاختلاف فيها بقوله :

« وهذه المسافات كلها متقاربة ، وظن بعضهم أنه وقع اضطراب في ذلك ، وليس كذلك » [٤] .

ومال الزبيدي إلى أن الحوض بجانب الجنة ، فقال :

---

(١) انظر : الحياة الآخرة (١٥٠٩/٣) .

(٢) الإتحاف (٢٤٧/٦) .

(٣) المصدر السابق (٥٣٦/١٤) .

(٤) المصدر السابق (٥٣٦/١٤) ، وانظر في الجمع بين هذه النصوص : الحياة الآخرة (١٤٣٣/٣ – ١٤٥١) .

« وظواهر الأحاديث أنه بجانب الجنة » (١) .

ولذلك رجح أنه بعد الصراط والميزان ، مستدلاً بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : سألت النبي ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة ، فقال : « **أنا فاعل** » قال : قلت : يا رسول الله ، فأين أطلبك ؟ قال : « **أطلبني أول ما تطلبني على الصراط** » قال : قلت : فإن لم ألقك على الصراط ؟ قال : « **فاطلبني عند الميزان** » قلت : فإن لم ألقك عند الميزان ؟ قال : « **فاطلبني عند الحوض ، فإني لا أخطئ هذه الثلاث المواطن** » (٢) .

قال الزبيدي تعليقًا على هذا الحديث :

« يلوح على الترتيب : الصراط ثم الميزان ثم الحوض ، وهي مسألة توقف فيها أكثر أهل العلم » (٣) .

وقال – أيضًا – :

« وجاء ذكره [أي الحوض] في الأخبار الصحيحة ، وعرضه وطوله وعدد أباريقه ، يشرب منه المؤمنون بعد جواز الصراط على الصحيح » (٤) .

وبيَّن – الزبيدي – أن الخلاف في مكان الحوض ، لا يضر بالاعتقاد ، فقال :

« ولكن جهل تقدمه [أي الحوض] على الصراط أو تأخره عنه ، لا يضر بالاعتقاد ، وإنما الواجب اعتقاد ثبوته » (٥) .

والمسألة خلافية – كما يفيده كلام الزبيدي – والذي يظهر لي – أن الحوض قبل الصراط ؛ وذلك :

---

(١) الإتحاف (٥٩/٢) .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٥٣٧/٤) كتاب صفة القيامة والرقائق والورع (٣٨) باب ما جاء في شأن الصراط (٩) حديث رقم (٢٤٣٣) وقال : « حديث حسن غريب » .

(٣) الإتحاف (٣٤٦/٢) .

(٤) المصدر السابق (٣٤٦/٢) .

(٥) المصدر السابق (٥٩/٢) .

١- أن الحديث الذي استدل به الزبيدي - وغيره - لا يدل على الترتيب - بين هذه الأمور الثلاثة - جزمًا ، وإنما غاية ما فيه : الإخبار بأنه ﷺ إما أن يوجد في هذا المكان أو ذاك المكان دون ملاحظة الترتيب .

٢- أن من أحاديث الحوض ما دلت على أن أناسًا يذادون ويبعدون عنه إلى النار ، وهذا لا يستقيم لمن جاز الصراط ؛ إذ كل من جاز الصراط فقد نجا .

فالحوض - إذًا - قبل الصراط ، ولكن هل هو قبل الميزان أم بعده ؟ الله أعلم بذلك ؛ إذ لا دليل يقطع بأسبقية أحدهما على الآخر ، وما ذكره بعض العلماء من تعليلات للقول بتقديم أحدهما على الآخر فلا يلتفت إليها ؛ إذ الأمر غيبي يحتاج إلى دليل لا إلى تعليل ، والله أعلم (١) .



(١) للاستزادة انظر : التذكرة (٣٦٨/١) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٨١ - ٢٨٢) ، ولوامع الأنوار (١٩٥/٢) ، ولوائح الأنوار (١٦٩/٢) ، والحياة الآخرة (١٤٥٩/٣ - ١٤٦٨) ، والقيامة الكبرى ص (٢٤٧) .

المسألة السادسة : الجنة والنار

ومن جملة أحداث ما بعد البرزخ : الجنة والنار ، وهما دارا النعيم والعذاب لأولياء الله تعالى وأعدائه اللئام (1) .

وقد جاءت نصوص الكتاب والسنة على أنهما مخلوقتان موجودتان الآن ، لا تفنيان ولا تبيدان .

قال تعالى – عن الجنة – : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ (2) ، وقال : ﴿ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ (3) ، وقال سبحانه – عن النار – : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ (4) ، وقال ﷺ – عن الجنة والنار – : « **لما خلق الله الجنة والنار ، أرسل جبريل إلى الجنة ، فقال : اذهب فانظر إليها ، وإلى ما أعددت لأهلها فيها . . . ثم أرسله إلى النار ، قال : اذهب ، فانظر إليها ، وإلى ما أعددت لأهلها فيها** . . . » (5) ، والآيات والأحاديث في خلق الجنة والنار وأنهما حق موجودتان الآن كثيرة جدًا .

كما أن الآيات والأحاديث جاءت ببيان أنهما لا تفنيان ولا تبيدان ، فقال تعالى – عن الجنة – : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ (6) ، وقال : ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾ (7) ، وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ

(1) انظر : الجنة والنار للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (١١ ، ١١٧) ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(2) سورة آل عمران ، آية رقم (١٣٣) .

(3) سورة الحديد ، آية رقم (٢١) .

(4) سورة آل عمران ، آية رقم (١٣١) .

(5) أخرجه أبو داود في سننه (١٠٨/٥) كتاب السنة (٣٤) باب في خلق الجنة والنار (٢٥) حديث رقم (٤٧٤٤) ، وصححه الألباني كما في صحيحه على سنن أبي داود (٨٩٨/٣) برقم (٣٩٧٠) .

(6) سورة التوبة ، آية رقم (١٠٠) .

(7) سورة الحجر ، آية رقم (٤٨) .

ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُولَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ (١) ، وقال – في النار – : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُولَـٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٦﴾ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾ ﴾ (٤) ، وقال ﷺ – في خلود الجنة والنار وخلود أهلها فيها – : « **يُدْخِل الله أهل الجنة الجنةَ ، ويدخل أهـــل النـــارِ النارُ ، ثم يقوم مؤذن بينهم ، فيقول : يا أهل الجنة : لا موت ، ويـــا أهـــل النـــار : لا موت ، كل خالد فيما هو فيه** » (٥) ، وقال – أيضًا – عليه الصلاة والسلام : « **يقال لأهل الجنة : يا أهل الجنة خلود لا موت ، ولأهل النـــار : يـــا أهـــل النـــار خلـــود لا موت** » (٦) .

وأهل السنة والجماعة قرروا ما جاءت به نصوص الوحيين – في الجنة والنار – .

فقال الطحاوي :

« والجنة والنار مخلوقتان ، لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان ، وإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق ، وخلق لهما أهلاً ، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه ، ومن شاء منـــهم إلى

---

(١) سورة البينة ، آية رقم (٧ – ٨) .

(٢) سورة البينة ، آية رقم (٦) .

(٣) سورة الجن ، آية رقم (٢٣) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (١٦٧) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٥٣) كتاب الرقاق (٨١) باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب (٥٠) حديث رقم (٦٥٤٤) ، ومسلم في صحيحه (١٧٣٥/٤) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلـــها (٥١) باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء (١٣) حديث رقم (٢٨٥٠) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٥٣) كتاب الرقاق (٨١) باب يدخل الجنة سبعون الفًا بغير حساب (٥٠) حديث رقم (٦٥٤٥) .

النار عدلاً منه ، وكل يعمل لما قد فرغ له ، وصائر إلى ما خلق له » (١) .

وعَلَّق ابن أبي العز على هذا الكلام قائلاً :

« أما قوله : إن الجنة والنار مخلوقتان ، اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن ، ولم يزل على ذلك أهل السنة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك ، وقالت : بل ينشئهما الله يوم القيامة . . . وقوله : لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان ، هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف ، وقال ببقاء الجنة وفناء النار جماعة منهم من السلف والخلف ، والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرها » (٢) .

والقول بفناء النار خاصة ، إن صح عن بعض السلف والخلف (٣) ، فهو قول خاطئ ؛ لمخالفته الأدلة القطعية من الكتاب والسنة ، الدالة على خلود النار وبقائها أبد الآباد – كما قررته النصوص الشرعية السابقة – .

والزبيدي يوافق القول الصحيح – في هذه المسألة – من أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان ، لا تفنيان ولا تبيدان ، وذكر الأدلة الدالة على ذلك (٤) .

ومما قاله في تقرير أنهما حق ، مخلوقتان موجودتان الآن ، قوله :

« الجنة والنار حقان ممكنتان ؛ لأنه أمر ضروري من جهة العقل ، واقعتان لما دل به السمع ، وهو ضروري من الدين ؛ إذ الكتاب والسنة وآثار الأمة مملوءة بذكر ذلك ، ولا يتوقف فيه إلا كافر ، وأنهما مخلوقتان الآن ، اتفق على ذلك أهل السنة والجماعة عملاً

---

(١) العقيدة الطحاوية (١٧) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦١٤ – ٦٢١) .

(٣) ينسب هذا القول لبعض العلماء خطأ أو كذبًا . انظر : كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية للدكتور علي بن علي جابر الحربي اليماني ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، والرد على من قال بفناء الجنة والنار لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، دراسة وتحقيق : الدكتور محمد بن عبد الله السمهري ، دار بلنسية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

(٤) انظر : الإتحاف (٢/٣٤٦ – ٣٤٧) ، (٩/٧٣٠) ، (١٤/٥٥٦) .

بالقرآن ، وما ورد في ذلك من الآثار » (١) .

وقال عن خلود الجنة والنار وخلود أهلهما فيهما :

« وهي [أي جهنم] الطبقة العليا من النار ، وهي التي فيها العصاة من الموحدين ، وهذه الطبقة هي التي تخلى ، وأما ما عداها فلا تخلى من أهلها ، معذبين فيها تخليدًا كتخليد أهل الجنة » (٢) .

ودحض الزبيدي شبهات المعتزلة – ومن نحا نحوهم – في إنكار وجود الجنة والنار الآن ، ومما أورده من شبهاتهم (٣) :

قولهم : لو خلقتا لهلكتا ؛ لقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٤) واللازم باطل ؛ للإجماع على دوامهما .

وأجاب على ذلك : بأنهما مخصصتين من عموم آية الهلاك – جمعًا بين الأدلة – والمعنى : أن كل شيء هالك مما كتب الله عليه الفناء والهلاك ، والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء .

ومما أورده من شبهاتهم – أيضًا – قولهم : إنه لا فائدة في خلقهما قبل يوم الجزاء ؛ لأنه عبث ، وهو لا يليق بالحكيم .

ورد عليهم : بأن نفي الفائدة في خلق الجنة الآن ممنوع ؛ لأن الله تعالى أسكن فيها من يوحده ويسبحه من الحور والولدان والطير ، وهذه فائدة ، مع أن نفي الفائدة في تعقل الزاعم لا ينفي وجود الحكمة في نفس الأمر ، وإن لم يحط بهما علمًا ؛ لأن الله تعالى : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ (٥) .

---

(١) الإتحاف (٢/٣٤٦) .

(٢) المصدر السابق (٢/٦١) ، وانظر – أيضًا – : (٥/٢٩٩) ، (١٠/٦٥٠) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٣٤٦ – ٣٤٧) .

(٤) سورة القصص ، آية رقم (٨٨) .

(٥) سورة الأنبياء ، آية رقم (٢٣) .

وذهب الزبيدي إلى أن الجنة فوق السموات ، وأما النار فالعلم بها إلى الله تعـــالى ، فقال :

« اختلف العلماء في محلهما ، والأكثر على أن الجنة فوق السموات عمـــلاً بقولـــه تعالى : ﴿ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾ (١) ، وقوله عليه السلام في وصف جنة الفردوس : « **سقفها عرش الرحمن** » (٢) ، وعلى أن النار تحت الأرض ، وهذا لم يرد فيه نص صريح ، وإنما هي ظواهر ، والحق في ذلك تفويض العلم إلى الله ، وبـــالله التوفيق » (٣) .

ولعدم صراحة الأدلة في هذه المسألة ساغ الخلاف فيها بين أهل العلم (٤) ، ولا شك أن الجزم بها أو بأي أمر من أمور الآخرة إذا لم يأت دليل صحيح صريح فيها وإلا فالتوقف أولى وأقوم .



---

(١) سورة النجم ، آية رقم (١٤ – ١٥) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ص (٥٣٩) كتاب الجهاد والسير (٥٦) بـــاب درجـــات المجاهـــدين في سبيل الله (٤) حديث رقم (٢٧٩٠) .

(٣) الإتحاف (٣٤٧/٢) .

(٤) انظر في ذلك : البعث والنشور ص (٢٥١ – ٢٥٣) ، ولوامع الأنوار (٢٣٧/٢ – ٢٣٩) ، والجنـــة والنار ص (٢١) .

المسألة السابعة : الشفاعة

ومن جملة أحداث ما بعد البرزخ : الشفاعة ، وهي سؤال الخير للغير بعد رضا المسؤول وإذنه [1] .

والآيات وردت تارة بإثبات الشفاعة والشفيع ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾ ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [3] ، وتارة وردت الآيات بنفي الشفاعة والشفيع كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ [5] .

والحاصل من ذلك : أن الشفاعة المنفية هي التي تطلب من غير الله تعالى ، كما قال تعالى : ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ۖ ﴾ [6] ، وأما الشفاعة المثبتة فلا تقبل إلا بشروط ، وهي [7] :

١- قدرة الشافع على الشفاعة ، قال تعالى : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن

(١) انظر : حاشية الدرة المضية ص (٩٢) .
(٢) سورة طه ، آية رقم (١٠٩) .
(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥٥) .
(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٤٨) .
(٥) سورة الأنعام ، آية رقم (٥١) .
(٦) سورة الزمر ، آية رقم (٤٤) .
(٧) انظر : الشفاعة لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ص (١٢ - ١٣) ، دار الأرقم ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ (١) .

٢- إسلام المشفوع له ، قال تعالى : ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ ﴾ (٢) .

٣- الإذن للشافع ، قال تعالى : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ﴾ (٤) .

٤- الرضا عن المشفوع له ، قال تعالى : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ (٥) .

وقد تضافرت الأحاديث بإثبات الشفاعة - بأنواعها - للنبي ﷺ ولغيره ؛ وإلى هذا ذهب أهل السنة والجماعة (٦) .

قال ابن أبي العز :

« الشفاعة أنواع : منها ما هو متفق عليه بين الأمة ، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع » (٧) ، ثم ذكر هذه الأنواع بأدلتها ، وبعدها قال : « ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال : فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ

---

(١) سورة الزخرف ، آية رقم (٨٦) .

(٢) سورة غافر ، آية رقم (١٨) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥٥) .

(٤) سورة يونس ، آية رقم (٣) .

(٥) سورة النجم ، آية رقم (٢٦) .

(٦) انظر : العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى - (١٤٧/٣ - ١٤٨) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٨٢ - ٢٩٢) ، ولوامع الأنوار (٢٠٤/٢ - ٢٠٧ ، ٢٠٩ - ٢١٢) ، والشفاعة ص (١٧ - ٢٧) .

(٧) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٨٢) .

وغيرهم يجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا ، والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر ، وأما أهل السنة والجماعة فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر ، وشفاعة غيره ، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له ، ويحد له حدًا » (١) .

ويؤكد الإمام محمد بن عبد الوهاب كلام ابن أبي العز – في الشفاعة – بقوله :

« وأومن بشفاعة النبي ﷺ ، وأنه أول شافع ، وأول مشفع ، ولا ينكر شفاعة النبي ﷺ إلا أهل البدع والضلال ، ولكنها لا تكون إلا من بعد الإذن والرضى . . . وهو لا يرضى إلا التوحيد ، ولا يأذن إلا لأهله ، وأما المشركون فليس لهم من الشفاعة نصيب » (٢) .

ويوجز عبد الله (٣) بن الإمام محمد بن عبد الوهاب قول أهل السنة والجماعة في الشفاعة ، فيقول :

« ونثبت الشفاعة لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة حسب ما ورد ، وكذلك نثبتها لسائر الأنبياء والملائكة والأولياء والأطفال حسب ما ورد أيضًا ، ونسألها من المالك لها ، والأذن فيها لمن يشاء من الموحدين – الذين هم أسعد الناس بها – كما ورد » (٤) .

والزبيدي يوافق أهل السنة والجماعة في إثبات الشفاعة بأنواعها للنبي ﷺ ولغيره .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٩٣ – ٢٩٤) .

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية – مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد ابن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا – (٣١/١) ، جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني النجدي ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

(٣) **هو** : عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، ولد ونشأ بالدرعية ، وتفقه على أبيه وغيره ، وكان مرجع القضاة في الدولة السعودية في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد ، وابنه سعود ، وحفيده عبد الله بن سعود ، ولد سنة خمس وستين ومائة وألف ، ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين وألف . انظر : الأعلام (١٣١/٤) ، ومعجم المؤلفين (٢٩١/٢) .

(٤) الدرر السنية (٢٣١/١) .

وقد عَرَّف بها بقوله :

« اعلم أن الشفاعة لغة : الوسيلة والطلب ، وعرفًا : سؤال الخير للغير » (١) .

وفي موضع آخر قال :

« هي كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره » (٢) .

وقد أورد الزبيدي شيئًا من الآيات والأحاديث التي جاءت في إثبات الشفاعة ، مبينًا لها ، ومعلقًا عليها (٣) .

كما أنه ذكر أنواع الشفاعات الخاصة بالنبي ﷺ ، وما يشاركه فيها غيره منها (٤) .

وناقش – أيضًا – المعتزلة والخوارج في إنكارهم الشفاعة لأهل الكبائر فقال :

« اعلم أنه قد أنكر بعض المعتزلة والخوارج الشفاعة في إخراج من أدخل من المذنبين في النار ، وتمسكوا بقوله تعالى : ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ ۝٤٨** ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ **مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨** ﴾ (٦) .

وأجاب أهل السنة : بأن هذه الآيات في الكفار . . . وقد جاءت الروايات من الأخبار التي بلغ مجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين » (٧) .



(١) الإتحاف (٦١/٢) .
(٢) التاج (٢٥٠/١١) ، وانظر : التكملة (٣٨٠/٤) .
(٣) انظر : الإتحاف (٤٩٨/١٤ – ٥١٥) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٦٢/٢) ، (٥١٢/١٤ – ٥١٥) .
(٥) سورة المدثر ، آية رقم (٤٨) .
(٦) سورة غافر ، آية رقم (١٨) .
(٧) الإتحاف (٤٩٧/١٤) .

المسألة الثامنة : رؤية الله تعالى

ومن جملة أحداث ما بعد البرزخ : رؤية الله تعالى ، وهي النظر إلى وجه الله تعالى يوم القيامة عيانًا بالأبصار (١) .

وهي أعلى نعيم أهل الجنة ؛ ولذا آثرت ذكرها - هنا - في هذا المطلب ، أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يمنحنا إياها .

وقد جاءت نصوص الكتاب والسنة في إثبات رؤية الله تعالى يوم القيامة (٢) :

قال تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ (٣) ، قال السعدي في تفسير الآية :

« ذكر [سبحانه وتعالى] ما يدعو إلى إيثار الآخرة ببيان حال أهلها وتفاوتهم فيها ، فقال في جزاء المؤثرين للآخرة على الدنيا : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ أي : حسنة بهية ، لها رونق ونور ، مما هم فيه من نعيم القلوب ، وبهجة النفوس ، ولذة الأرواح ، ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ أي : تنظر إلى ربها على حسب مراتبهم ، فمنهم من ينظره كل يوم بكرة وعشيًا ، ومنهم من ينظره كل جمعة مرة واحدة ، فيتمتعون بالنظر إلى وجهه الكريم ، وجماله الباهر ، الذي ليس كمثله شيء ، فإذا رأوه نسوا ما هم فيه من النعيم ، وحصل لهم من اللذة والسرور ما لا يمكنه التعبير عنه ، ونضرت وجوههم ، وازدادوا جمالاً إلى جمالهم ، فنسأل الله الكريم أن يجعلنا معهم » (٤) .

---

(١) انظر : الجنة والنار ص (٢٥٤) وما بعدها .

(٢) انظر : الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي ص (٨٣ - ٨٥) ، تحقيق : الدكتور علي بن محمد الفقيهي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ورؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها للدكتور أحمد ابن ناصر آل حمد ص (١٧٩ - ٢٣٨) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٣) سورة القيامة ، آية رقم (٢٢ - ٢٣) .

(٤) تيسير الكريم الرحمن ص (٨٩٩ - ٩٠٠) .

وقال تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (١) ، فالحسنى : الجنة ، والزيادة : هي النظر إلى وجه الله تعالى ، بهذا فَسَّر النبي ﷺ . فعن صهيب (٢) رضي الله عنه قال : قرأ رسول الله ﷺ : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (٣) قال : « **إذا دخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، نادى منادٍ : يا أهل الجنة ، إن لكم عند الله موعدًا ويريد أن ينجزكموه ، فيقولون : ما هو ؟ ألم يثقل موازيننا ، ويبيض وجوهنا ، ويدخلنا الجنة ، ويُجِرْنا من النار ؟ فيكشف الحجاب ، فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه ، وهي الزيادة** » (٤) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن ناسًا في زمن رسول الله ﷺ قالوا : يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال رسول الله ﷺ : « **نعم ، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة صحوًا ليس معها سحاب ، وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر صحوًا ليس فيها سحاب ؟** » قالوا : لا يا رسول الله ، قال : « **ما تضارون في رؤية الله – تبارك وتعالى – يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما** » (٥) .

قال ابن قدامة المقدسي :

« أجمع أهل الحق ، واتفق أهل التوحيد والصدق أن الله تعالى يُرى في الآخرة ، كما

---

(١) سورة يونس ، آية رقم (٢٦) .

(٢) **هو** : صهيب بن سنان الرومي ، عُرِف بذلك لأنه أخذ لسان الروم إذ سبوه وهو صغير ، وهو نمري من النمر بن قاسط ، ممن شهد بدرًا ، ومناقبه كثيرة جدًا ، مات سنة تسع وثلاثين ، وقيل : غير ذلك . انظر : الاستيعاب (٢٨٢/٢ – ٢٨٧) ، والإصابة (٢٥٤/٣) .

(٣) سورة يونس ، آية رقم (٢٦) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٢/١) كتاب الإيمان (١) باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى (٨٠) حديث رقم (١٨١) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤١٨) كتاب التوحيد (٩٧) باب قول الله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣ ﴾ (٢٤) حديث رقم (٧٤٣٩) ، ومسلم في صحيحه (١٤٥/١) كتاب الإيمان (١) باب معرفة طريق الرؤية (٨١) حديث رقم (١٨٣) .

جاء في كتابه ، وصح عن رسولهﷺ » (١) .

وقال ابن أبي العز :

« المخالف في الرؤية : الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية ، وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة ، وقد قال بثبوت الرؤية : الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين ، وأهل الحديث ، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة ، وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلِّها ، وهي الغاية التي شمَّر إليها المشمِّرون ، وتنافس فيها المتنافسون ، وحُرِمَها الذين هم عن ربهم محجوبون ، وعن بابه مطرودون » (٢) .

والزبيدي يثبت رؤية الله تعالى يوم القيامة عيانًا بالأبصار كما دلت على ذلك نصوص القرآن والسنة والآثار ، حيث يقول : « مرئي الذات بالأبصار مِنَّةً مِنْهُ وفضلاً » (٣) .

وفَسَّر (الزيادة) في قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (٤) بالنظر إلى وجه الله الكريم (٥) .

واستدل على ثبوت الرؤية بقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ (٦) .

وأيضًا استدل بقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص (١٢٥) .
(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٠٧ - ٢٠٨) .
(٣) الإتحاف (٣٨/٢) .
(٤) سورة يونس ، آية رقم (٢٦) .
(٥) انظر : الإتحاف (١٨٣/٢) ، (٢٠٢/٥) ، والتاج (١٤٢/١٨) .
(٦) سورة القيامة ، آية رقم (٢٢ - ٢٣) . انظر : الإتحاف (٦٢٠/١٤) .

﴿١٥﴾ ﴾ (١) ، فقال :

« خبر فيه عن الكفار أنهم محجوبون عن رؤيته ، فدل على أن المؤمنين ينظرون إلى الله تعالى ، وإنهم غير محجوبون عن رؤيته » (٢) .

وكذلك استدل بقوله تعالى : ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ﴾ (٣) ، فقال :

« ومعلوم أن اللقاء ههنا لا يكون إلا عن معاينة ، يراهم الله ويرونه ، ويسلم عليهم ويكلمهم ويكلمونه وغير ذلك » (٤) .

وحشد الأدلة من الأحاديث والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ومن أتى بعدهم في إثبات رؤية الله تعالى يوم القيامة ، وأشار إلى أن العقل لا يحيل ذلك بل يجيزه (٥) .

وبهذا يوافق الزبيدي أهل السنة في شيء من الحق ، ولكنه يخالفهم فيما هو أولى بالحق منه ، وذلك حينما يريد أن يثبت رؤية الله تعالى في غير جهة ولا مقابلة ، حيث يقول :

« الرؤية نوع علم خاص يخلقه الله تعالى في الحي غير مشروط بمقابلة ولا غيرها مما ذكر » (٦) .

وهذا تناقض من الزبيدي ؛ إذ نفي المقابلة والجهة نفي لحقيقة الرؤية ، ومذهب أهل السنة والجماعة هو أن المؤمنين يرون ربهم عز وجل يوم القيامة من فوقهم – من جهة العلو – على وجه يليق به سبحانه وتعالى (٧) .

---

(١) سورة المطففين ، آية رقم (١٥) .

(٢) الإتحاف (١٤/٦٢٠) .

(٣) سورة الأحزاب ، آية رقم (٤٤) .

(٤) الإتحاف (١٤/٦٢٠) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٢/١٨٢ – ١٨٤) ، (١٤/٦٢٠ – ٦٢٤) .

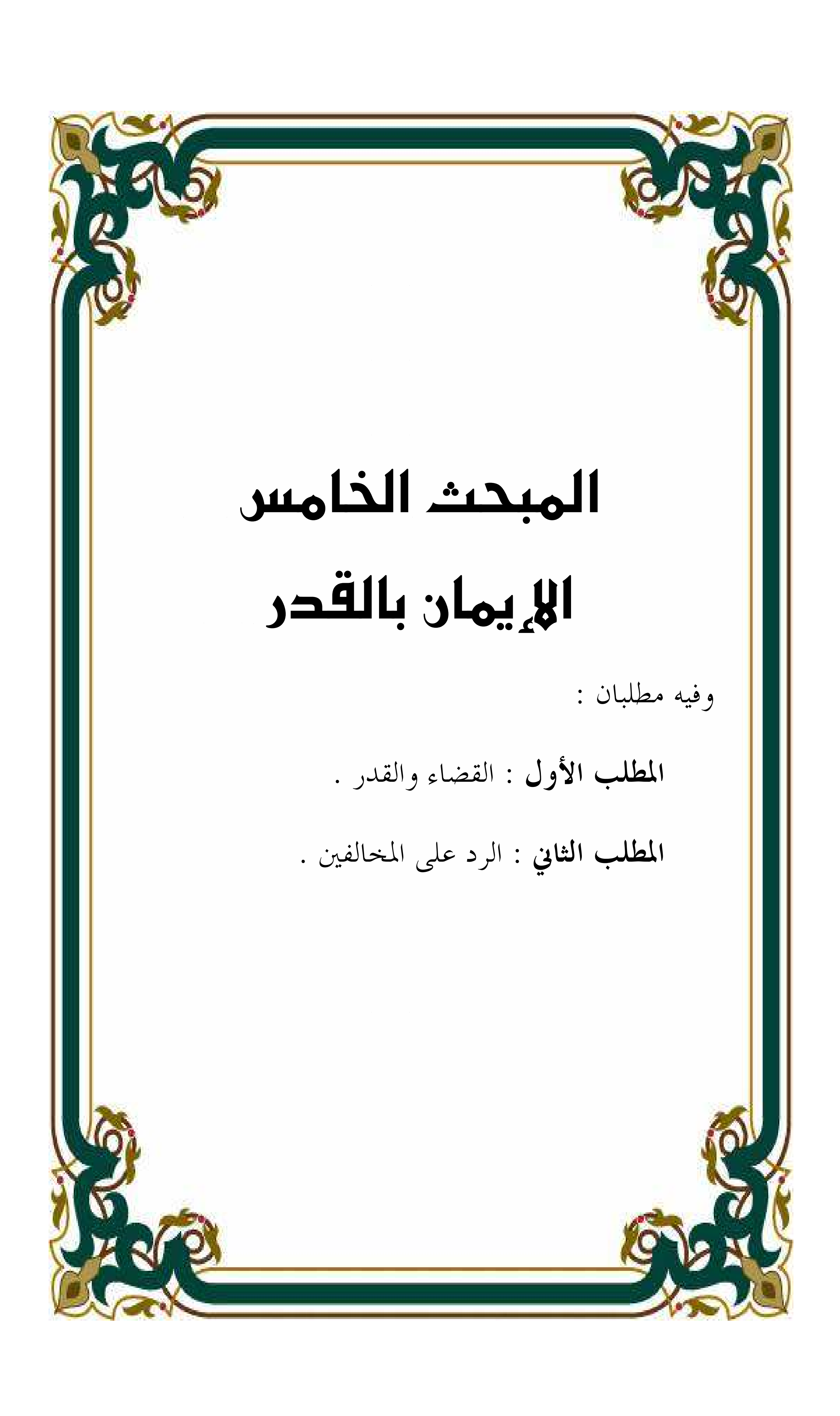
(٦) المصدر السابق (٢/١٨٧) .

(٧) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٢١٩ – ٢٢١) .

أسأل الله ﷻ أن يغفر للزبيدي ، ويعفو عنه ، ويرزقه لذة النظر إليـــه ﷻ ، اللهم آمين .

تم المبحث الرابع ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المبحث الخـــامس ، وهـــو الإيمـــان بالقدر .





المبحث الخامس

الإيمان بالقدر

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : القضاء والقدر .

المطلب الثاني : الرد على المخالفين .



المطلب الأول
القضاء والقدر

الإيمان بالقضاء والقدر أصل من أصول الإيمان الستة التي لا يتم إيمان العبد إلا بها .

وقد جاءت نصوص الكتاب والسنة دالة على ذلك :

قال تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ (1) ، وقال : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾ ﴾ (2) ، وقال : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ (3) ، وقال : ﴿ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ (4) .

وأما الأحاديث : فقوله ﷺ – في جوابه لسؤال جبريل عن الإيمان – : « **أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره** » (5) ، وقوله – عليه الصلاة والسلام – : « **وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل** » (6) .

ومع ذلك فقد جاءت الأحاديث في النهي عن الخوض في القدر بالجهل والباطل ومجرد العقل والهوى ، فقال ﷺ : « **إذا ذكر أصحابي فأمسكوا ، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا ، وإذا ذكر القدر فأمسكوا** » (7) .

قال الزبيدي – تعليقًا على الحديث – :

---

(1) سورة القمر ، آية رقم (٤٩) .

(2) سورة الفرقان ، آية رقم (٢) .

(3) سورة الأحزاب ، آية رقم (٣٨) .

(4) سورة الأنفال ، آية رقم (٤٢) .

(5) تقدم تخريجه ص (٤٩٤) .

(6) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٢٩/٤) كتاب القدر (٤٦) باب في الأمر بالقوة وترك العجز ، والاستعانة بالله ، وتفويض المقادير لله (٨) حديث رقم (٢٦٦٤) .

(7) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٣٩/١) ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير – مع شرحه فيض القدير – (٣٤٧/١) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت ، وصححه الألباني كما في صحيحه على الجامع (١٥٥/١) برقم (٥٤٥) ، والسلسلة الصحيحة (٤٢/١) برقم (٣٤) .

« أي لما في الخوض في الثلاثة من المفاسد التي لا تحصى . . . قال البغوي : القدر سر الله ، لم يطلع عليه ملكًا مقربًا ، ولا نبيًا مرسلاً ، لا يجوز الخوض في البحث عنه من طريق العقل ، بل يعتقد أنه تعالى خلق الخلق فجعلهم فريقين : أهل يمين خلقهم للنعيم فضلاً ، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلاً » (١) .

وأهل الحق امتثلوا قول المصطفى ﷺ في النهي عن الخوض في القدر بالباطل ومجرد العقل ، واعتمدوا النصوص من الكتاب والسنة – كما هي طريقتهم – فقرروا هذا الركن العظيم ، والأصل الأصيل – بناء على ذلك – وبينوه وأوضحوه غاية البيان والإيضاح ، وكشفوا مذاهب المنحرفين ، وردوا شبهات المخالفين (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – جوابًا لمن سأله عن القدر – :

« مذهب أهل السنة والجماعة – في هذا الباب وغيره – ما دل عليه الكتاب والسنة ، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، وهو : أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان ، القائمة بأنفسها ، وصفاتها القائمة بها ، من أفعال العباد ، وغير أفعال العباد ، وأنه سبحانه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته ، لا يمتنع عليه شيء شاءه ، بل هو قادر على كل شيء ، ولا يشاء شيئًا إلا وهو قادر عليه ، وأنه سبحانه يعلم ما كان ، وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف يكون ، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها ، وقد قدّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم ، قدر آجالهم وأرزاقهم وأعمالهم ، وكتب ذلك ، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة ، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء ، وقدرته على كل شيء ، ومشيئته لكل ما كان ، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون ، وتقديره لها ، وكتابته إياها قبل أن تكون » (٣) .

---

(١) الإتحاف (٧٨/٢) ، وانظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير لمحمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي (٣٤٧/١ – ٣٤٨) ، دار المعرفة ، بيروت .

(٢) انظر : القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود ص (١٧ – ١٩) ، دار النشر الدولي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٣) مجموع الفتاوى (٤٤٩/٨ – ٤٥٠) .

القضاء والقدر ومعناهما :

القضاء والقدر لفظان - كالإسلام والإيمان والفقير والمسكين ونحو ذلك - إذا افترقا اجتمعا - أي شمل كل منهما الآخر - وإذا اجتمعا افترقا - أي كان لكل منهما معنى ، وإن اختلف الناس في تحديد معناهما - (١) .

فالقضاء في اللغة (٢) :

يدل على إحكام الأمر وإتقانه وإنفاذه ، ومن معانيه : الأمر ، والحكم ، والأداء ، والفراغ ، والإعلام ، والإنهاء ، والحتم ، والموت ، إلى غير ذلك من المعاني - التي ذكرتها كتب اللغة - وقد يأتي بمعنى القدر .

أما القدر في اللغة (٣) :

فيدل على مبلغ الشيء ونهايته وكنهه ، ومن معانيه : الحكم ، والطاقة ، والتضييق ، والغنى ، واليسار ، والقوة ، وتدبير الأمر ، وقياس الشيء ، إلى غير ذلك من المعاني - التي ذكرتها كتب اللغة - وقد يأتي بمعنى القضاء .

ومن خلال التعريف اللغوي لِلَفْظَيّ : القضاء والقدر ، يتبين ما بينهما من ترابط وصلة ، حيث قد يطلق أحدهما ويشمل الآخر ، ولذا فإن التعريف الشرعي - المختار - للقضاء والقدر هو :

تقدير الله تعالى الأشياء في القدم ، وعلمه بوقوعها في أوقات معلومة عنده ، وعلى

---

(١) انظر : الدرر السنية (٥١٢/١ - ٥١٣) ، والقضاء والقدر للمحمود ص (٣٠ - ٣٣) ، والإيمان بالقضاء والقدر لمحمد بن إبراهيم الحمد ص (١٥ - ١٧) ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٢) انظر : مختصر العين (٥٨٤/١) ، والصحاح (٢٤٦٣/٦) ، ومعجم مقاييس اللغة (٩٩/٥) ، ولسان العرب (١٨٦/١٥) .

(٣) انظر : مختصر العين (٥٥٧/١) ، والصحاح (٧٨٦/٢) ، ومعجم مقاييس اللغة (٦٢/٥) ، والمصباح المنير ص (١٨٧) .

صفات مخصوصة ، حسب مشيئته وإرادته ، وإيجاده - خلقه - لها حسب ما قدرها ، وكتابته لذلك [1] .

وقد ذكر أهل العلم للقضاء والقدر تعريفات كثيرة [2] ، إلا أن الأقوى منها - في نظري - هو ما ذكرته ، وذلك لسببين :

١- لاشتماله على المراتب الأربع للقضاء والقدر ، والتي لا يتم إيمان العبد - بالقضاء والقدر - إلا بها ، وهي :

أ- مرتبة العلم .

ب- مرتبة الكتابة .

ج- مرتبة المشيئة والإرادة .

د- مرتبة الخلق .

٢- لأن هذا التعريف مستقى من مفهوم كلام العلماء السابقين ، كالبيهقي [3] ، وابن تيمية [4] ، وابن القيم [5] ، وغيرهم .

وقد أشار الزبيدي إلى الخلاف في معنى القضاء والقدر ، فقال :

---

(١) انظر : القضاء والقدر للمحمود ص (٣٠) ، والقضاء والقدر للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (٢٥) ، دار النفائس ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٢) انظر على سبيل المثال : لوائح الأنوار (٢/١١٣ - ١١٨) ، ولوامع الأنوار (١/٣٤٥ ، ٣٥٧ - ٣٥٩) ، والدين الخالص (٣/١٥٣ - ١٥٥) ، وعقيدة المؤمن ص (٤٣٢) ، والإرشاد إلى تصحيح الاعتقاد ص (٢٧١) ، والقضاء القدر للمحمود ص (٣٠ - ٣٣) ، والقضاء والقدر للأشقر ص (٢٥ - ٢٨) ، والإيمان بالقضاء والقدر للحمد ص (١٥ - ١٧) .

(٣) انظر : الاعتقاد للبيهقي ص (١٠٥) .

(٤) انظر : العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى - (٣/١٤٨ - ١٥٠) ، والتدمرية ص (٢٠٩) .

(٥) انظر : شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ص (٥٥) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

« القضاء عند الأشاعرة يرجع إلى الإرادة ، والقدر إلى الخلق - كما في شرح المواقف - وعند الماتريدية هما غير الإرادة ، فالقضاء بمعنى الخلق ، والقدر بمعنى التقدير خلافًا للأشاعرة ، وغير العلم خلافًا للفلاسفة » (١) .

وذهب الزبيدي - فيما ظهر لي - إلى ما قررته : من أن القضاء والقدر يشمل أحدهما الآخر عند الانفراد ، ويكون لكل منهما معنى عند الاقتران .

فعند تحليله لكلمتي : القضاء (٢) والقدر (٣) ، أَوْمَأَ إلى أن كلاً منهما عند الانفراد يأتي بمعنى الآخر .

ونَصَّ على أن الفرق بينهما عند الاقتران : أن القضاء بمعنى العلم الأزلي السابق ، والقدر هو الخلق والإيجاد على حسب العلم السابق ، فقال :

« معنى قضائه تعالى : علمه أزلاً بالأشياء على ما هي عليه ، ومعنى قدره : إيجاده إياه على ما يطابق العلم » (٤) .

وبهذا الفرق قال جمهور أهل السنة (٥) ، وبعضهم عكس : فجعل القدر هو التقدير الأزلي السابق ، والقضاء هو الخلق والإيجاد على وفقه (٦) .

وعلى كلٍ فلا إشكال في تحديد المعنى للقضاء والقدر - عند الاقتران - إذ كل منهما لازم للآخر - لا ينفك عنه - ، فأحدهما بمنزلة الأساس ، والآخر بمنزلة البناء ، ومن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه (٧) .

---

(١) الإتحاف (٢٧١/٢) .

(٢) انظر : التاج (٨٤/٢٠) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٣٧٠/٧) .

(٤) الإتحاف (٤٢/٢) .

(٥) انظر : القضاء والقدر للمحمود ص (٣٢) .

(٦) انظر : الدين الخالص (١٥٤/٣) .

(٧) انظر : التاج (٨٤/٢٠) .

هذا ، وقبل أن أكشف عن قول الزبيدي في أفعال العباد – وهل وافق في ذلك أهل السنة والجماعة أو خالفهم – أَوَدُّ أن أذكر رأيه في بعض المسائل ، والتي منها :

المسألة الأولى : تعليل أفعال الله تعالى :

والمراد به : أن الله تعالى يفعل لحكمة وعلة وباعث ، عَلِمَه مَنْ عَلِمَه ، وَجَهِلَه مَـــنْ جَهِلَه [1] .

وقد ذهب أهل السنة للقول بذلك ، مستدلين بالآيات والأحاديث الدالة على أن الله تعالى حكيم ، وأنه لا يفعل شيئًا إلا لحكمة ، قد يطلع مَنْ يشاء مِنْ عباده عليها ، وقـــد لا يطلعهم .

قال تعـــالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [2] ، وقـــال سبحانه : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ [3] ، وقال عز مـــن قائل : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾ [4] ، ونظائر ذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – جوابًا لمن سأل عن تعليل أفعال الله – :

« فالذي عليه جمهور المسلمين – من السلف والخلف – أن الله تعالى يخلق لحكمة ، ويأمر لحكمة ، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم ، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام من المعتزلة والكرامية وغيرهم ، وذهب طائفة من أهل الكلام ، ونفاة القياس إلى نفي التعليل في خلقه وأمره ، وهو قول الأشعري ، ومن وافقه . . . واعتقدوا أن التعليـــل يـــستلزم الحاجة والاستكمال بالغير ، وأنه يفضي إلى التسلسل ، والمعتزلة أثبتت التعليل ، لكن على أصولهم الفاسدة في التعليل والتجويز ، وأما أهل الفقه والعلم وجمهور المسلمين ، الـــذين

---

(١) انظر : مفتاح دار السعادة (٢/٣١٤ – ٣١٧) .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم (٣٢) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (١٤٣) .

(٤) سورة الذاريات ، آية رقم (٥٦) .

يثبتون التعليل فلا يثبتونه على قاعدة القدرية ، ولا ينفونه نفي الجهمية . . . لكن قول الجمهور هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والمعقول الصريح ، وبه يثبت أن الله حكيم ، فإنه من لم يفعل شيئًا لحكمة لم يكن حكيمًا » (١) .

ولقد أجاد ابن القيم وأفاد في بيان قول جمهور أهل السنة والجماعة - في مسألة التعليل - والرد على المخالفين لهم بما لا يدع لِنَافٍ حجة ولا شبهة إلا وأبطلها (٢) .

والزبيدي يكثر من ذكر الحكمة الإلهية ، ويذكر أن من أسمائه تعالى : الحكيم والحاكم وأحكم الحاكمين ، حيث يقول :

« الحَكَمُ : محركة ، والحكيم والحاكم وأحكم الحاكمين من أسمائه ﷻ ، والحكيم : فعيل بمعنى فاعل أو هو الذي يُحْكم الأشياء ويتقنها ، فهو فعيل بمعنى مُفْعِل ، وقيل : هو ذو الحكمة ، والحكمة : عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم ، ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها : حكيم » (٣) .

وقال في موضع آخر :

« الحكمة الإلهية : هي العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه ، والعمل بمقتضاها » (٤) .

ويقول - أيضًا - :

« الحكمة : العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه ، والعمل بمقتضاها ، ولهذا انقسمت إلى علمية وعملية ، ويقال : هي هيئة القوة العقلية العلمية ، وهذه هي الحكمة

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٧٧/٨ - ٣٧٨) .

(٢) انظر : مفتاح دار السعادة (٤٠٩/٢) وما بعدها ، وشفاء العليل ص (٣٤٧ - ٤٤٢) ، ومدارج السالكين (١١١/١ - ١١٨) .

(٣) التكملة (٤٠٧/٦) .

(٤) الإتحاف (٨٣/١) .

الإلهية ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَـٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾ (١) ، فالمراد به : حجة العقل على وفق أحكام الشريعة ، وقيل : الحكمة : إصابة الحق بالعلم والعمل ، فالحكمة من الله : معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام ، ومن الإنسان : معرفته وفعل الخيرات » (٢) .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ (٣) :

« أي : إنا خلقنا كل شيء مقدرًا ومرتبًا على مقتضى الحكمة » (٤) .

ومن مقتضى الحكمة – عند الزبيدي – خلق المسببات عند خلق الأسباب !!! حيث يقول :

« اقتضت حكمة رب الأرباب : خلق المسببات عند خلق الأسباب ، فيخلق الري عند شرب الماء ، ويخلق الشبع عند أكل الخبز ، وهذا العلم واجب ؛ لأنه من نفس الإيمان بالقدرة ، ومن اعتقد غير ذلك فقد جعل لله شريكًا في أفعاله ، وما أنزل بذلك من سلطان » (٥) .

وقال في بيان أن المريض إذا منع الطعام والشراب والدواء يموت :

« وذلك لأن حكمة الله تعالى اقتضت بملاءمة الأدوية للأمراض بحسب طبائعها ، فإذا منع منه ذلك الدواء الملائم لمرضه فإنه يكون سببًا لازدياد المرض ، وإزهاق الروح ، وأما الطعام والشراب فمن اللوازم للمريض وغيره ، ولكن معاهدته بهما أكثر اقتضاء ، فإن الصحيح ربما يصبر عنهما بالرياضة مثلاً » (٦) .

---

(١) سورة لقمان ، آية رقم (١٢) .
(٢) التاج (١٦١/١٦) .
(٣) سورة القمر ، آية رقم (٤٩) .
(٤) الإتحاف (٥٧٠/١٠) .
(٥) المصدر السابق (٥٦٧/١٠) .
(٦) المصدر السابق (١٣٥/١) .

ولذلك يقول عن الأسباب والمسببات :

« هكذا جرت عادة الله – سبحانه – في خلقه بربط الأسباب بمسبباها » (١) .

وهو يعني بذلك ما قد سبق من خلق المسببات عند خلق الأسباب ، بحيث يحصل هذا عند هذا ، لا أنه يخلق هذا لهذا ، ولا هذا لهذا ، وبذلك يكون – الزبيدي – مخالفًا لأهل السنة والجماعة في الأسباب .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – موضحًا قول أهل السنة والجماعة في الأسباب – :

« ومع هذا لا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب التي يخلق بها المسببات ، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ ﴾ (٤) ، فأخبر أنه يفعل بالأسباب ، ومن قال : يفعل عندها لا بها ، فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوى التي في الحيوان التي يفعل الحيوان بها مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله ، وأضاف فعله إلى غيره » (٥) .

فالزبيدي يخالف أهل السنة والجماعة في الأسباب ، ولذلك خالفهم في تعليل أفعال الله تعالى ؛ وإن قال بالحكمة ؛ إذ مقصده منها : العلم والإيجاد بمقتضى العلم – كما مَرَّ – لا حصول المصلحة والغرض ، حيث يقول :

---

(١) الإتحاف (٥/٣٩٠) .

(٢) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٧) .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم (١٦) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٢٦) .

(٥) التدمرية ص (٢١٠ – ٢١١) .

« ومن معتقد أهل السنة والجماعة [يعني بذلك الأشاعرة والماتريدية] أن الصانع - جل وعلا - لا يفعل شيئًا لغرض ؛ لأنه لو فعل لغرض لكان ناقصًا لذاته ، مستكملاً بغيره ، وهو محال » (١) .

وهذا تناقض من الزبيدي ؛ إذ حقيقته نفي للحكمة وإن ادعاها !!! .

قال ابن القيم :

« وفي الحكمة ثلاثة أقوال للناس :

أحدها : أنها مطابقة علمه لمعلومه ، وإرادته ومشيئته لمراده ، هذا تفسير الجبرية ، وهو في الحقيقة نفي حكمته ؛ إذ مطابقة المعلوم والمراد ، أعم من أن يكون (حكمة) أو خلافها ، فإن السفيه من العباد : يطابق علمه وإرادته لمعلومه ومراده ، مع كونه سفيهًا .

الثاني : مذهب القدرية النفاة : إنها مصالح العباد ومنافعهم العائدة عليهم ، وهو إنكار لوصفه تعالى بالحكمة ، وردوها إلى مخلوق من مخلوقاته .

الثالث : قول أهل الإثبات والسنة : إنها الغايات المحمودة المطلوبة له - سبحانه - بخلقه وأمره ، التي أمر لأجلها ، وقدر وخلق لأجلها ، وهي صفته القائمة به كسائر صفاته : من سمعه وبصره ، وقدرته وإرادته أو علمه وحياته وكلامه .

وللرد على طائفتي الجبرية ، والقدرية موضع غير هذا ، والله أعلم » (٢) .

وخلاصة القول : أن الزبيدي يذهب إلى نفي التعليل في أفعال الله تعالى خلافًا لأهل السنة والجماعة القائلين بذلك .

قال ابن القيم :

« وجمهور الأمة يثبت حكمته سبحانه ، والغايات المحمودة في أفعاله ، فليس مع

---

(١) الإتحاف (٣٠٩/٢) .

(٢) مدارج السالكين (٤٥٠/٢ - ٤٥١) .

النفاة سمع ولا عقل ولا إجماع ، بل السمع والعقل والإجماع والفطرة تشهد ببطلان قولهم ، والله الموفق للصواب ، وجماع ذلك : أن كمال الرب تعالى ، وجلاله ، وحكمته ، وعدله ، ورحمته ، وقدرته ، وإحسانه ، وحمدَه ، ومجدَه ، وحقائق أسمائه الحسنى ، تمنع كون أفعاله صادرة منه لا لحكمةٍ ، ولا لغايةٍ مطلوبة ، وجميع أسمائه الحسنى تنفي ذلك وتشهد ببطلانه ، وإنما نَبَّهنا على بعض طرق القرآن ، وإلا فالأدلة التي تضمنها إثبات ذلك أضعافُ أضعافِ ما ذكرنا ، وبالله التوفيق » [1] .



(١) شفاء العليل ص (٣٤٣) .

المسألة الثانية : التحسين والتقبيح

هذه المسألة مرتبطة بما قبلها ، فمن قال بتعليل أفعال الله تعالى ، قال بالتحسين التقبيح العقليين ، ومن نفي التعليل في أفعال الله تعالى ، نفى الحسن والقبح العقليين (١) .

ومحل النزاع في المسألة هو :

هل الفعل حسن أو قبيح ، بمعنى كونه مَتَعَلَّق المدح والذم عاجلاً ، والثواب والعقاب آجلاً ، من جهة العقل أو الشرع ، مع اتفاق الجميع على أن الفعل حسن أو قبيح ، بمعنى الملاءمة والمنافرة - الحب والبغض - والكمال والنقصان ، عقليان (٢) .

وقد توسط أهل السنة والجماعة - في التحسين والتقبيح - بين طرفين ، فقالوا : بالحسن والقبح العقليين ، بمعنى أن بعض الأشياء حسنة في نفسها ، وبعضها قبيح ، لكن لا يجب على المكلف شيء قبل ورود الشرع ، كما أن الثواب والعقاب متوقف على بعثة الرسل - عليهم الصلاة والسلام - ، كما قال تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴿١٥﴾** ﴾ (٣) .

وأما الطرفان : فالمعتزلة - ومن وافقهم من الماتريدية وغيرهم - قالوا : بالحسن والقبح العقليين ، ولكن رتبوا على ذلك بأن الإنسان مكلف قبل ورود الشرع بما دل عليه العقل .

وأما الأشاعرة - ومن وافقهم - قالوا : بنفي الحسن والقبح العقليين ، بمعنى أنه لا يجب على العباد شيء قبل ورود الشرع ، والعقل لا يدل على حسن شيء ولا على قبحه في حكم التكليف ؛ لأن الأشياء في نفسها سواء قبل ورود الشرع ، والحسن والقبح ليسا صفتين ذاتيتين للأشياء ؛ إذ ليس شيء منها يقتضي في نفسه مدح فاعله وثوابه ، ولا ذمه

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٤٢٨/٨ - ٤٣٦) .

(٢) انظر : مفتاح دار السعادة (٤١٢/٢) .

(٣) سورة الإسراء ، آية رقم (١٥) .

وعقابه .

والزبيدي يوافق الأشاعرة في هذه المسألة ، ويصفهم بأنهم أهل الحق فيها !!! (١) .

كما أنه يشير إلى أن قول المعتزلة - ومن وافقهم - بالتحسين والتقبيح العقليين باطل ، حيث يقول - عند رده على شبهات القائلين بوجوب الأصلح على الله تعالى ، وهم المعتزلة - :

« فلم تبق شبهة إلا أنه باعتبار الحسن والقبح العقليين ، وهو باطل - كما سيأتي - فثبت أنه لا يجب على الله شيء بوجه من الوجوه » (٢) .

وقال - بعد أن تناول هذه المسألة بتقرير ما عليه الأشاعرة ، والرد على شبهات المعتزلة ، ومن وافقهم (٣) - :

« ولا شك أن العقل لا يهتدي لوقوع ممكن ، والأفعال كلها ممكنة أن تكون حسنة أو قبيحة باعتبار ما يعرض لها من تعلق الطلب ، وتعلق الطلب غيب ، فلا يعلم إلا بالتوقيف السمعي النبوي ، أو بما يؤول إليه ، فإذا الحسن والقبح لا يدرك بمجرد العقل ، فلا حسن ولا قبح عقلاً ، وهو المطلوب ، والله أعلم » (٤) .

ولقد أحسن ابن القيم في بيان القول الحق ، الذي عليه أهل السنة والجماعة - في هذه المسألة - ودحض أقوال المخالفين لهم من المعتزلة والأشاعرة ، حيث يقول :

« ههنا أمران متغايران - أن لا تلازم بينهما - :

أحدهما : هل الفعل نفسه مشتمل على صفة اقتضت حسنه وقبحه ، بحيث ينشأ الحسن والقبح منه ، فيكون منشأ لهما أم لا ؟ .

---

(١) انظر : الإتحاف (٢/٢٩٩) .

(٢) المصدر السابق (٢/٢٨٣) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٥١ ، ٢٩٩ - ٣٠٩) .

(٤) المصدر السابق (٢/٣٠٩) .

والثاني : أن الثواب المرتب على حسن الفعل ، والعقاب المرتب على قبحه ثابت - بل واقع - بالعقل ، أم لا يقع إلا بالشرع ؟ .

ولما ذهب المعتزلة - ومن وافقهم - إلى تلازم الأصلين استَطَلْتُم عليهم ، وتمكنتم من إبداء تناقضهم وفضائحهم .

ولما نفيتم أنتم [يعني الأشاعرة ومن وافقهم] الأصلين جميعًا ، استَطَالُوا عليكم ، وأبدوا من فضائحكم وخلافكم لصريح العقل والفطرة ما أبدوه .

وهم غلطوا في تلازم الأصلين ، وأنتم غلطتم في نفي الأصلين .

والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل : أنه لا تلازم بينهما ، وأن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة ، كما أنها نافعة وضارة ، والفرق بينهما كالفرق بين : المطعومات والمشمومات والمرئيات ، ولكن لا يترتب عليهما ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي ، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحًا موجبًا للعقاب مع قبحه في نفسه ، بل هو في غاية القبح ، والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل ، فالسجود للشيطان والأوثان ، والكذب والزنا ، والظلم والفواحش ، كلها قبيحة في ذاتها ، والعقاب عليها مشروط بالشرع .

فالنفاة يقولون : ليست في ذاتها قبيحة ، وقبحها والعقاب عليها إنما ينشأ بالشرع .

والمعتزلة تقول : قبحها والعقاب عليها ثابتان بالعقل .

وكثير من الفقهاء من الطوائف الأربع يقولون : قبحها ثابت بالعقل ، والعقاب متوقف على ورود الشرع » [1] .

ثم ذكر - ابن القيم - بعد ذلك الأدلة من القرآن على أنه لا تلازم بين الأمرين ، وأنه لا يعاقب إلا بإرسال الرسل ، وأن الفعل نفسه حسن وقبيح [2] .

---

(١) مدارج السالكين (٢٤٦/١ - ٢٤٧) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢٤٧/١ - ٢٥٧) .

فالزبيدي في قوله بالتحسين والتقبيح الشرعيين دون العقليين مخالف لقول أهل السنة والجماعة .



المسألة الثالثة : وجوب فعل الأصلح

ذهب جمهور الأمة من أهل السنة والجماعة والأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم إلى أنه لا يجب على الله فعل الأصلح ، بل له ﷻ أن يفعل ما يشاء ، ويحكم بما يريد ، وهذا أحد القولين في المسألة .

والقائلون بهذا اختلفوا :

فمنهم من نفى حكمة الله تعالى فيما أمر وخلق ، وقالوا : بأن الأمر والخلق متعلق بمحض المشيئة ، لا يتوقف على مصلحة ، وهؤلاء هم الجهمية ومن وافقهم - وقولهم خاطئ - .

ومنهم من أثبت حكمة الله تعالى فيما أمر وخلق ، وقالوا : بأن فعل المأمور وترك المنهي فيه مصلحة لكل فاعل وتارك ، ونفس الأمر وإرسال الرسل فيه مصلحة عامة للعباد ، وإن تضمن شرًا لبعضهم ، فلله في ذلك حكمة أخرى ، كما أن في بعض ما يخلقه الله تعالى - كالذنوب - فيه ضرر على بعض الناس أو هو سبب ضرر ، ومع ذلك ففيها من الحكم والمصالح ما لأجلها خلقت ، وهذا قول جمهور أهل السنة والجماعة ومن وافقهم ، وهو الصواب (١) .

والقول الآخر : ذهب إليه المعتزلة ومن وافقهم - وهو باطل - على أنه يجب على الله تعالى فعل الأصلح ، وقد اختلفوا فيما بينهم :

فقال بعضهم : يجب على الله تعالى فعل الأصلح لعباده في الدين والدنيا ، وعلى ذلك أوجبوا على الله تعالى : الخلق ، وتكليف العباد ، والثواب والعقاب في الآخرة .

وقال بعضهم : يجب على الله تعالى فعل الأصلح لعباده في الدين فقط ، ولذلك لم يوجبوا على الله تعالى خلق العالم ، ولا تكليف العباد ؛ ولكن إذا كلفهم وجب عليه

---

(١) انظر : حاشية الدرة المضية ص (٥٦) ، والقضاء والقدر للمحمود ص (١٧٦) .

تمكين العباد وإقدارهم باللطف وبأقصى درجات الصلاح [1] .

وقد وافق الزبيدي أصحاب القول الأول ، في أنه لا يجب على الله تعالى فعل الأصلح .

وبيَّن أن هذه المسألة قد اشتهرت عن المعتزلة ، وهي مرتبطة بمسألة التحسين والتقبيح العقليين ، وهي باطلة ، وما بني على باطل فهو باطل [2] .

وذكر أن من مشهور دفع المعتزلة بإبطال ما زعموه : مناظرة أبي الحسن الأشعري مع أبي علي الجبائي [3] – رأس أهل الاعتزال في أواخر الثلاثمائة – [4] .

كما أنه أورد مناقشة الماتريدية للمعتزلة ، وردهم عليهم بالنقل والعقل [5] .

وأجاب – هو – عن شبهة المعتزلة : في أن ترك رعاية الأصلح بخل يجب تنزيهه تعالى عنه ، بقوله :

« الجواب . . . أنه ليس يلزم في تمام الكرم ، ونفي البخل بالنسبة للسيد بلوغ أقصى الغايات الممكنة في الإحسان إلى كل عبد ، بل هو سبحانه الحكيم ، يفعل ما هو مقتضى حكمته الباهرة ، من الإعطاء لمن يشاء ، والمنع لمن يشاء ، دون إيجاب يسلب الاختيار والمشيئة ، كما قال تعالى : ﴿ **ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ** ﴾ [6] » [7] .

ولقد أجاد ابن القيم في إيضاح القول الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة ومن

---

(1) انظر : الإتحاف (٢/٢٩٤) .

(2) انظر : المصدر السابق (٢/٢٩٤) .

(3) **هو** : أبو علي ؛ محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي ، من أئمة المعتزلة ، وإليه تنسب الطائفة الجبائية ، له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب ، ولد سنة خمس وثلاثين ومائتين ، ومات سنة ثلاث وثلاثمائة . انظر : الأعلام (٦/٢٥٦) ، ومعجم المؤلفين (٣/٤٧٢) .

(4) انظر : الإتحاف (٢/٢٩٤) .

(5) انظر : المصدر السابق (٢/٢٩٦ – ٢٩٧) .

(6) سورة الحديد ، آية رقم (٢١) .

(7) الإتحاف (٢/٢٩٨) .

وافقهم ، وإبطال ما عليه مخالفوهم من المعتزلة (القدرية) ، والجهمية (الجبرية) ، ثم قال بعد ذلك :

« وقد ظهر بهذا بطلان قول طائفتين معًا :

الذين وضعوا لله شريعة بعقولهم ، أوجبوا عليه وحَرَّموا منها ما لم يوجبه على نفسه ، ولم يُحرِّمه على نفسه .

وكذلك بطلان قول الطائفة التي جَوَّزت عليه كل شيء ، وأنكرت حكمته » (١) .

وقال ابن حجر – عند شرحه لحديث : « **إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه** . . . » (٢) الحديث – :

« استدل له على أنه لا يجب على الله رعاية الأصلح ، خلافًا لمن قال به من المعتزلة ؛ لأن فيه : أن بعض الناس يذهب جميع عمره في طاعة الله ، ثم يختم له بالكفر – والعياذ بالله – فيموت على ذلك فيدخل النار ، فلو كان عليه رعاية الأصلح لم يحبط جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها ، ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره » (٣) .

وبهذا يتضح بطلان قول المعتزلة ومن وافقهم : في وجوب فعل الأصلح على الله تعالى ، وصحة قول أهل السنة والجماعة ومن وافقهم : في عدم الوجوب ، وهو ما قال به الزبيدي ، والله أعلم .



(١) مفتاح دار السعادة (٣/١١) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ص (٦٧) كتاب بدء الخلق (٥٩) باب ذكر الملائكة (٦) حديث رقم (٣٢٠٨) ، ومسلم في صحيحه (٤/١٦١٦) كتاب القدر (٤٦) باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه ، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (١) حديث رقم (٢٦٤٣) .

(٣) فتح الباري (١١/٤٩٠) .

المسألة الرابعة : تكليف ما لا يطاق

أشار الزبيدي إلى أن المسألة مختلف فيها (١) ، وذكر فيها قولين (٢) :

الأول : جواز تكليف ما لا يطاق ، وهو قول جمهور الأشاعرة ، وبه قال الغزالي .

الثاني : عدم جواز تكليف ما لا يطاق ، وهو قول المعتزلة والماتريدية وبعض الأشاعرة .

وقد أخذ الزبيدي بالقول الثاني – وهو عدم جواز تكليف ما لا يطاق – واستدل له بقوله :

« ولنا من النقل : قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (٣) ، أي : طاقتها ، ووجه الدلالة : أنه لو جاز التكليف به لجاز كذب هذا الخبر ، وهو محال ، فالملزوم مثله . . .

ومن العقل : أن تكليف العاجز بالفعل سفه في الشاهد ، كتكليف الأعمى النظر ، فكذا في الغائب .

ولأن فائدة التكليف الأداء – كما هو مذهب المعتزلة – أو الابتلاء – كما هو مذهبنا – وهذا لا يتصور فيما لا يطاق ، أما الأداء فظاهر ، وأما الابتلاء فكأنه إذا كان بحال لا يتصور وجوده لا يتحقق معنى الابتلاء ، وهو إنما يتحقق في أمر لو أتى به يثاب عليه ، ولو امتنع يعاقب عليه ، وذا فيما يتصور وجوده ، لا فيما يمتنع وجوده » (٤) .

وأجاب الزبيدي على أدلة القائلين بالجواز ، فقال :

---

(١) انظر : الإتحاف (٢/٢٨٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٢٨٤ – ٢٨٥) .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٦) .

(٤) الإتحاف (٢/٢٨٦) .

« وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ (١) ، استعاذة عن تحميل ما لا يطاق ، نحو أن يلقى عليه جدارًا أو جبلاً لا يطيقه تعذيبًا فيموت ، ولا يجوز أن يكلفه تحمل جبل بحيث لو فعل يثاب عليه ، ولو امتنع يعاقب عليه ؛ لأنه يكون سفهًا .

وقوله تعالى : ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ (٢) مع عدم عملهم بذلك ، ليس بتكليف بالإنباء ، بل هو خطاب تعجيز . . . وهذا كأمر الله تعالى المصورين بإحياء الصور يوم القيامة ، فليس بتكليف ، بل هو نوع تعذيب لهم . . .

وقولهم : كلف أبا جهل (٣) بالإيمان ، وعلم أنه لا يؤمن ، وخلاف ما هو معلوم الله تعالى محال ، فكان تكليف ما لا يطاق ؛ إذ لو قدر على الإيمان لقدر على تغيير علمه ، وهو محال ، قلنا : المحال ما لا يمكن تقدير وجوده في العقل ، والجائز ما يمكن تقدير وجوده في العقل ، وعلم الله تعالى بعدم الشيء الممكن في ذاته لا يجعله ممتنعًا لذاته ، ولا يمنعه عن أن يكون مقدور قادر ؛ لأنه إنما يقدر وجود الشيء وعدمه بالنظر إلى ذاته ، لا بالنظر إلى علمه . . . ولو جاز أن يصير الشيء واجب الوجود لعلمه تعالى بوجوده ، أو ممتنع الوجود لعلمه تعالى أنه لا يوجد ، لم يكن لما هو جائز الوجود تحقق ، وبطل تقسيم العقلاء : بالواجب والجائز والممتنع » (٤) .

والصواب في المسألة : التفصيل ؛ لأن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق أو عدمه ، من البدع الحادثة في الإسلام ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٥) .

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (٣١) .

(٣) وقيل : أبا لهب . انظر : الإتحاف (٢/٢٨٥) .

(٤) الإتحاف (٢/٢٨٦) ، وانظر في الرد على أدلة القائلين بالجواز : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٥٣ - ٦٥٤) .

(٥) انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/٦٥) .

وعلى ذلك فالمراد بتكليف ما لا يطاق على وجهين [1] :

الأول : ما لا يطاق ؛ للعجز عنه .

ومثاله : تكليف الزمن المشي ، وتكليف الإنسان الطيران ، ونحو ذلك ، وهذا ليس بواقع في الشريعة ، ولا يجوز تكليفه .

الثاني : ما لا يطاق ؛ للاشتغال بضده .

ومثاله : تكليف الكافر الإيمان حال كفره ، وتكليف القاعد القيام حال قعوده ، ونحو ذلك ، وهذا جائز ، وليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء - خلافًا للمعتزلة - وقد اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة ، ولكن لا يطلق عليه أنه من قبيل تكليف ما لا يطاق خلافًا لمن قال بذلك .

والزبيدي لم يوفق إلى هذا التفصيل - الذي قال به أهل السنة والجماعة - وإنما أطلق القوم بعدم الجواز ، ولقد علمت ما في ذلك من الإجمال ، فضلاً عما فيه من موافقة أهل الاعتزال .



(١) انظر : منهاج السنة النبوية (٣/١٠٤ - ١٠٥) ، ودرء تعارض العقل والنقل (١/٦٠ - ٦٥) ، ومجموع الفتاوى (٨/٢٩٨ - ٣٠٢) .

المسألة الخامسة : الإرادة والمحبة

فَرَّق عامة أهل السنة والجماعة بين الإرادة والمحبة ، بمعنى : أنه ليس كل ما يريده الله تعالى يستلزم محبته ورضاه ؛ ولذلك قالوا : الإرادة نوعان :

١- إرادة كونية قدرية - مرادفة للمشيئة - : وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث - من كفر وإيمان ، وطاعة وعصيان ، وخصب وجدب ونحو ذلك - ومن أمثلتها : قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ ﴾ (٣) ، ونظائر ذلك .

٢- إرادة شرعية دينية أمرية : وهي المتضمنة للمحبة والرضى ، ومن أمثلتها : قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾ ﴾ (٦) ، ونظائر ذلك .

والفرق بين الإرادتين ثابت شرعًا وعقلاً وفطرة (٧) ، وهذا أحد القولين في المسألة

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٢٥٣) .

(٢) سورة الرعد ، آية رقم (١١) .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم (١٢٥) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (١٨٥) .

(٥) سورة النساء ، آية رقم (٢٧) .

(٦) سورة الأحزاب ، آية رقم (٣٣) .

(٧) انظر : مدارج السالكين (٢٦٥/١ - ٢٦٨) ، والقضاء والقدر للمحمود ص (١٩٨ - ٢٠٠) ، والإيمان بالقضاء والقدر للحمد ص (٧٣ - ٧٧) .

- وهو الصحيح - وبه أخذت الماتريدية (١) .

وذهب آخرون - من المعتزلة والجهمية وجمهور الأشاعرة - إلى أن الإرادة والمحبة شيء واحد - بمعنى : أن كل ما يريده الله تعالى يستلزم محبته ورضاه ثم اختلفوا :

فقالت المعتزلة القدرية : المعاصي والذنوب ليست محبوبة لله تعالى ولا مرضية له ، فبالتالي فهي ليست مقدرة ولا مقضية ، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه .

وقالت الجهمية - ومن وافقهم من الأشاعرة - : الكون كله بقضاء الله تعالى وقدره ، فبالتالي يكون محبوبًا له ، مرضيًا عنده .

وهذا القول باطل ؛ لمخالفته نصوص الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة (٢) .

قال ابن أبي العز - مبينًا القول الحق ، ومفندًا للقول الباطل - :

« ومنشأ الضلال : من التسوية بين المشيئة والإرادة ، وبين المحبة والرضا ، فسوَّى بينهما الجبرية والقدرية ، ثم اختلفوا :

فقالت الجبرية : الكون كله بقضائه وقدره ، فيكون محبوبًا مرضيًا ، وقالت القدرية النفاة : ليست المعاصي محبوبة لله ، ولا مرضية له ، فليست مقدرة ولا مقضية ، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه ، وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة : الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة » (٣) ثم ساق هذه الأدلة (٤) .

وقد وافق الزبيدي قول أهل السنة والجماعة - في هذه المسألة - وقال بالفرق بين الإرادة والمحبة ، وأشار إلى الرد على القائلين بعدم الفرق بينهما ، حيث يقول - في بيان

---

(١) انظر : شرح الفقه الأكبر ص (٦٨) ، والإتحاف (٤٣/٢) .

(٢) انظر في بيان هذه الأقوال والفرق بين المشيئة والمحبة : مجموع الفتاوى (٤٧٤/٨ - ٤٨٠) ، ومدارج السالكين (٢٦٤/١ - ٢٦٨) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٣٢٤) .

(٤) انظر : المصدر السابق ص (٣٢٤ - ٣٣٦) .

أن الأمر غير الإرادة – :

« أن لا تلازم بينهما ، كما لا تلازم بين الرضا والمحبة وبين الإرادة ، وهم [يعني المعتزلة] قد بنوا مذهبهم على أن الأمر والنهي يرجعان إلى الإرادة ، والحق مغايرة أحدهما عن الآخر » (١) .

وقد أطال الزبيدي في مناقشة المعتزلة – ومن قال بقولهم – بإيراد أدلتهم ، والرد عليها (٢) ، حتى قال بعد ذلك :

« فالمعاصي واقعة بإرادته ومشيئته لا بأمره ورضاه ومحبته ؛ لما قررناه » (٣) .

وفي هذا إشارة منه إلى انقسام الإرادة إلى شرعية وكونية ، وقد صرح بذلك عند بيانه لقول القائل : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، حيث يقول :

« وهذه هي الإرادة الكونية ، ولا يتخلف متعلقها متى تعلقت بشيء وجب وجوده » (٤) .

وبيَّن أن المشيئة مرادفة للإرادة ، فقال :

« وهي [أي : المشيئة] والإرادة مترادفتان ، أراد تعالى حدوث كل ما علم حدوثه على الوجه الذي علم حدوثه عليه ، ولا يكون في سلطانه إلا ما يريد كونه ، ولا ينتفي من ملكه إلا ما أراد انتفاءه » (٥) .

ومع أن الزبيدي وافق أهل السنة والجماعة – في هذه المسألة – إلا أنه خالفهم في معنى المحبة والرضا لله تعالى – كما بينته عند كلامي على منهجه في الصفات – حيث

---

(١) الإتحاف (٢/٢٧٦) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٢٧٢ – ٢٧٧) .
(٣) المصدر السابق (٢/٢٧٧) .
(٤) المصدر السابق (٢/٤٢) .
(٥) المصدر السابق (٢/٤٢) .

يقول :

« رضا الله تعالى : بمعنى أنه يثني على فاعله ، ويمدحه ، ويثيبه ، ويريد به الزلفى والقربى ، وضده بخلاف ذلك ، ومعنى كراهيته له أنه لا يثني على فاعله بل يذمه ، ويريد عقابه ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ (١) ، وليس معناه : أن الله تعالى لم يقدره عليه » (٢) .

هذه بعض المسائل التي أردت بيان رأي الزبيدي فيها قبل أن أكشف عن قوله في أفعال العباد ؛ وذلك لما بين هذه المسائل ومسألة أفعال العباد من الاتصال (٣) ، حيث إن من انحرف به القول في تلك المسائل – أو بعضها – انحرف به القول في مسألة أفعال العباد – كالزبيدي وأضرابه من المعتزلة والجهمية والأشاعرة والماتريدية وغيرهم ، وإن كان بينهم تفاوتًا – ومن استقام به القول في تلك المسائل كلها ، استقام به القول في مسألة أفعال العباد – وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة – كما سيتضح هذا من خلال الفقرة التالية :



(١) سورة الزمر ، آية رقم (٧) .

(٢) الإتحاف (٢/٢٧٦) .

(٣) انظر : القضاء والقدر للمحمود ص (١٦١ – ٢٠٢) .

أفعال العباد :

لما أصاب أهل السنة والجماعة الحق في المسائل السابقة ، أصابوا الحق في مسألة أفعال العباد ، فقالوا :

الله ﷻ خالق أفعال العباد ، واستطاعتهم ، وقدرتهم ، وإرادتهم ، وأنهم فاعلون بفعل حقيقة ، ومستطيعون باستطاعة حقيقة ، وقادرون بقدرة حقيقة ، ومريدون بإرادة حقيقة ، فهم المصلون ، الصائمون ، المزكون ، الظالمون ، السارقون . . . الخ .

ومع القول بذلك فإن تلك القدرة والإرادة والاستطاعة لا تستقل وحدها بالتأثير في حدوث الفعل ، بل لا بد من تعلق المشيئة الإلهية بهذا الفعل ؛ لأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا يقع في ملكه إلا ما يريد .

وقول أهل السنة والجماعة هو - لا غير - الموافق لمجموع نصوص الوحي ، حيث إن الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، قررت أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وأن العباد هم الفاعلون لها حقيقة ، وهي لا تخرج عن مشيئة الله تعالى وإرادته .

ومن أصرح نصوص الوحي في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، قوله سبحانه : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ (١) سواء كانت (ما) مصدرية ، بمعنى : والله خلقكم وخلق عملكم ، أو كانت (ما) موصولة ، بمعنى : والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم من الأصنام ، فيدخل في ذلك نحت الأصنام ، والأصنام ذاتها ، فكلا المعنيين في الآية دال على أن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ (٢) .

---

(١) سورة الصافات ، آية رقم (٩٦) .

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٥٠٤/١٠) ، والنكت والعيون (٥٧/٥) ، ومعالم التنزيل (٢٧/٤) ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٥/٤) ، دار الريان للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، والدر المنثور (٤٢٥/١٢) ، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (٤٣٤/٤) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، وتيسير الكريم الرحمن ص (٧٠٥) .

وقول النبي ﷺ : « **إن الله خالق كل صانع وصنعته** » (١) ظاهر الدلالة على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى .

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على أن الله تعالى هو الخالق وحده ، وأنه خالق كل شيء ، وأفعال العباد شيء ، فهي داخلة في عموم مخلوقاته .

هذا ، ومن الأدلة الدالة على أن العبد مختار لفعله ، ومريد له ، وقادر عليه حقيقة : قوله تعالى : ﴿ **وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ** ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ **نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾** ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ ۖ** ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ **وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ** ﴾ (٥) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على إثبات مشيئة العباد ، وتعليق أفعالهم عليها ، فهم الذين يؤمنون باختيارهم وإرادتهم ، ويكفرون كذلك ، فكان لهم المدح والذم ، والثواب والعقاب على ذلك .

ومع ذلك ، فقد دلت الآيات على أن مشيئة العبد تحت مشيئة الرب ﷻ فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾** ﴾ (٦) ، وقال سبحانه : ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾** ﴾ (٧) وغيرها من

---

(١) أخرجه البخاري – بنحوه – في خلق أفعال العباد ص (٣٩ – ٤٠) ، تحقيق : بدر البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، وأخرجه الحاكم في مستدركه (٣١/١) واللفظ له ، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع (٣٦٦/١) برقم (١٧٧٧) .

(٢) سورة الكهف ، آية رقم (٢٩) .

(٣) سورة المدثر ، آية رقم (٣٦ – ٣٧) .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨) .

(٥) سورة النساء ، آية رقم (٣٩) .

(٦) سورة الإنسان ، آية رقم (٣٠) .

(٧) سورة التكوير ، آية رقم (٢٩) .

الآيات .

فأهل السنة والجماعة وُفِّقوا إلى الأخذ بمجموع هذه النصوص ، فأصابوا الحق ، وتوسطوا في القول .

وأما الطوائف الأخرى المخالفة لهم ، فقد ضلوا الطريق ، وكانوا على طرفي نقيض ، بين إفراط وتفريط :

فذهبت طائفة إلى الأخذ بالنصوص الدالة على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، ولكن صرفوا أنظارهم عن النصوص الدالة على أن العباد فاعلون ومريدون وقادرون حقيقة ، فصرح بعضهم بنفي قدرة العباد تمامًا ، وهم الجبرية المحضة ، وقال بعضهم بإثبات قدرة العباد ، لكنها غير مؤثرة - وسموها كسبًا أو اختيارًا - ، وهؤلاء هم جمهور الأشاعرة وبعض الماتريدية ، ويسمون بالجبرية المتوسطة .

وذهبت طائفة أخرى - في مقابلة سابقتها - إلى الأخذ بالنصوص الدالة على أن العباد هم الفاعلون والمريدون والمختارون لأفعالهم حقيقة ، وعموا أبصارهم عن النصوص الدالة على أن الله ﷻ هو خالق أفعال العباد ، وهؤلاء هم المعتزلة النفاة ، ومن تأثر بهم من الماتريدية ممن أثبت للعباد إرادة جزئية ، وهي غير مخلوقة ، وأمرها بأيديهم (١) .

والزبيدي يوافق جمهور الأشاعرة والماتريدية في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وهي كسب لهم ، فيقول :

« أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، لا خالق سواه ، وأنها وإن كانت كذلك ، لا يخرجها من كونها مكتسبة للعباد ، وإنها وإن كانت كسبًا للعباد ، فلا تخرج عن أن تكون مرادة لله تعالى ، وأنه تعالى متفضل بالخلق والاقتراح » (٢) .

---

(١) انظر : أقوال الناس في أفعال العباد : مجموع الفتاوى (١١٧/٨ - ١١٨) ، ومفتاح دار السعادة (٣٠٣/٣) ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٣٩ - ٦٤٠) ، ولوامع الأنوار (٢٩٧/١ - ٣١٩) ، والقضاء والقدر للمحمود ص (٢٠٣ - ٢١٦) ، والقضاء والقدر للأشقر ص (٣٧ ، ٥٣ ، ٧٢) .

(٢) الإتحاف (١٤٢/٢) .

ويذكر الزبيدي أن هذا القول – الذي اختاره – هو قول أهل السنة والجماعة !!! من الأشاعرة والماتريدية ، وهو القول الوسط بين القدرية – المعتزلة – والجبرية الخالصة ، فيقول مبينًا أقوال الناس في أفعال العباد :

« فمن قائل إنه جبر محض ، أي : خالص ، وهؤلاء هم الجبرية الخالصة ، يسندون فعل العبد إلى الله تعالى ، ولا يثبتون للعبد كسبًا ، ومن قائل أنه اختراع صرف من فعل العبد ، وهؤلاء هم القدرية ، ومن متوسط بين الجبر المحض – والمقيد – مائل إلى أنه كسب ، فيسندون الفعل إلى الله ، ويثبتون للعبد كسبًا في الفعل ، وهؤلاء هم الأشاعرة من أهل السنة والجماعة ، ومن وافقهم في هذه المسألة من الماتريدية ، إلا أنهم سموه جزءًا اختياريًا ، وهؤلاء هم المتوسطة » (١) .

ويبين الزبيدي أنه لا فرق بين الكسب والاختيار ، فيقول :

« والصحيح أن الاختيار والكسب عبارتان عن معبر واحد ، ولكن الأشعري آثر لفظ الكسب ؛ لكونه منطوق القرآن ، والماتريدي آثر لفظ الاختيار ؛ لما فيه من إشعار قدرة العبد » (٢) .

ويفسر الزبيدي الكسب بأنه ما أوجده الله تعالى مقارنًا لقدرة العبد واختياره (٣) .

ولذلك يقول :

« والحاصل أن ما ذهب إليه أهل الحق [يعني بهم الأشاعرة والماتريدية] لا يلزم الجبر المحض – كما زعم الخصم – إذ كانت الحركة المذكورة متعلق قدرة العبد ، داخلة في اختياره ، وهذا التعلق هو المسمى عندهم بالكسب ، ومعنى الجبر المحض : أن لا تأثير لقدرة العبد أصلاً في إيجاد الأفعال » (٤) .

---

(١) الإتحاف (٥٧١/١٠) .

(٢) المصدر السابق (٢٦٢/٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢٦٢/٢) ، وانظر في بيان الكسب والمراد به : مجموع الفتاوى (١١٩/٨) ، وشفاء العليل ص (٢٠٦ – ٢٢٨) ، ولوامع الأنوار (٢٩١/١ – ٢٩٣) .

(٤) الإتحاف (٢٦٤/٢) .

بل ويصرح الزبيدي بنفي تأثير قدرة العبد في الفعل ، فيقول عنها :

« ليس له قدرة حقيقية ، وإنما القدرة الحقيقية لله تعالى ، وهو القادر المطلق ، الذي يخترع كل موجود اختراعًا ينفرد به ، ويستغني فيه عن معاونة غيره ، وأما العبد فله قدرة على الجملة ، ولكنها ناقصة ؛ إذ لا تتناول إلا بعض الممكنات ، ولا تصلح للاختراع » (١) .

وبهذا يتضح أن الزبيدي يخالف قول أهل السنة والجماعة في أفعال العباد .

وقول أهل السنة والجماعة وأدلتهم - التي سقتها سابقًا - رد على الزبيدي - وأضرابه - في هذه المسألة (٢) .

ومع أن الزبيدي خالف أهل السنة والجماعة في أفعال العباد ، إلا أنه أحسن في الرد على المعتزلة القدرية ، والجبرية الخالصة ، وهو ما سأتناوله في المطلب التالي .



(١) الإتحاف (١٠/٣٨) .

(٢) انظر في إيراد أدلة الأشاعرة والماتريدية والرد عليها : القضاء والقدر للمحمود ص (٢٢٧ - ٢٢٩ ، ٢٤٢ - ٢٤٣) .



المطلب الثاني

الرد على المخالفين

أشهر من خالف أَهْلَ السنةِ والجماعة في القدر طائفتان متناقضتان ، وهما : القدرية (المعتزلة) من جهة ، والجبرية الغالية من جهة أخرى .

فقالت الجبرية : الله وحده خالق أفعال العباد ، وهم مجبرون عليها ، لا قدرة لهم فيها ، ولا إرادة ، ولا اختيار ، وإنما تنسب إليهم مجازًا ، فهم كالريشة في مهب الريح (١) .

وهذا القول فاسد ، ويكفي في تصور فساده أنه يلزم منه (٢) :

١- إسقاط الأمر والنهي ؛ لأنه كيف يؤمر وينهى من لا قدرة له على امتثال الأمر ، واجتناب النهي ؟! .

٢- إسقاط الحدود عن جميع أهل الجرائم ؛ إذ كيف يعاقبون ، وتقام عليهم الحدود ، وهم مجبرون على ذلك غير قادرين على دفعه ؟! .

٣- تعطيل الأسباب الدينية والدنيوية ، وذلك أن الله ﷻ جعل الأسباب موصلة إلى مسبباها ، وأمر العباد بسلوك كل سبب نافع لهم في دينهم ودنياهم ، فكيف يؤمرون بذلك ، وهم مجبرون غير قادرين ؟! .

٤- أن تنسب الأفعال جميعها إلى الله ﷻ فيكون هو المصلي ، والمزكي ، والصائم ، والزاني ، والسارق !!! تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا .

وقد استدلت الجبرية بالأدلة الدالة على إثبات المشيئة لله تعالى ، ونسبة الأفعال إليه - من الهداية والإضلال وغير ذلك - دون الإنسان ، كقوله تعالى : ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلاَّ**

---

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٣٩) .

(٢) انظر : الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية لعبد الرحمن ناصر السعدي ص (٢٣) ، مكتبة المعارف ، الرياض ، طبعة جديدة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ، وشرح القصيدة النونية - المسماة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية - للدكتور محمد خليل هراس (٤١٢/١) ، والقضاء والقدر للأشقر ص (٧٨) ، والإيمان بالقضاء والقدر للحمد ص (٦٧) .

﴿ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) إلى غير ذلك من الآيات .

وعموا عما يقابلها من الآيات الدالة على إثبات المشيئة للعبد ، وتعلقها به ، ونسبة الأفعال إليه ، من الإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ (٤) إلى غير ذلك من الآيات .

وعلى كل حال ، فكل دليل صحيح يقيمه الجبري ، فإنما غايته الدلالة على أن الله ﷻ خالق كل شيء ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته ، ولا يدل على أن العبد مجبور على فعله ، وليست له إرادة ، ولا اختيار (٥) .

وقول الجبرية – في الحقيقة – فيه فساد الدين والدنيا ، مع ما فيه من مخالفة الكتاب والسنة وإجماع الأئمة المهتدين ، ومخالفة المعقول والمحسوس ، بل ومخالفة الفطر السليمة .

وأما المعتزلة (القدرية) : فقد زعموا أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى ، وإنما العباد هم الخالقون لها .

وهذا القول فاسد كسابقه ، ويكفي في تصور فساده ، أنه يلزم منه :

١– أنه يقع في ملك الله ما لا يريد ، فالله يريد شيئًا ، والعبد يريد شيئًا آخر ، فتقع

---

(١) سورة الإنسان ، آية رقم (٣٠) .

(٢) سورة السجدة ، آية رقم (١٣) .

(٣) سورة الكهف ، آية رقم (٢٩) .

(٤) سورة الإسراء ، آية رقم (٩٤) .

(٥) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٤٠) .

مشيئة العبد دون مشيئة الرب !!! .

٢- تعدد الخالقين ، ولذلك فهم شابهوا المجوس الذين أثبتوا خَالِقَين ، وهؤلاء أثبتوا خَالِقِين .

وقد استدلت المعتزلة بالآيات الدالة على إثبات المشيئة للعبد ، وتعلقها به ، ونسبة الأفعال إليه من الإيمان والكفر ، والهداية والضلال ، والطاعة والمعصية ، كقوله تعالى : ﴿ **قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا** ﴿٥٧﴾ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ **وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ** ﴾ (٢) ، وقوله عن موسى - عليه الصلاة والسلام - : ﴿ **رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى** ﴾ (٣) إلى غير ذلك من الآيات .

وعموا عما يقابلها من الآيات الدالة على إثبات المشيئة لله تعالى ، ونسبة الأفعال إليه - من الهداية والإضلال وغير ذلك - دون الإنسان ، كقوله تعالى : ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ** ﴿٢٩﴾ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴿١٣﴾ ﴾ (٥) إلى غير ذلك من الآيات .

والحاصل أن كل دليل صحيح يقيمه القدري ، فإنما غايته الدلالة على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، ومختار له حقيقة ، ومريد له حقيقة ، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق ، ولا يدل على أن الله ﷻ غير قادر على فعل العبد ، وأنه واقع بغير مشيئته

(١) سورة الفرقان ، آية رقم (٥٧) .
(٢) سورة النساء ، آية رقم (٣٩) .
(٣) سورة القصص ، آية رقم (١٦) .
(٤) سورة التكوير ، آية رقم (٢٩) .
(٥) سورة السجدة ، آية رقم (١٣) .

وقدرته [1] .

وقد رد أئمة الإسلام ، وأعلام الأنام ، على الجبرية والقدرية ، فبينوا تناقضهم ، وأبطلوا استدلالاتهم [2] .

والزبيدي ممن رد على هاتين الطائفتين ، إلا أن رده على المعتزلة ومناقشته لهم أكثر من رده على الجبرية الخالصة ومناقشته لهم ، وذلك – في نظري – يرجع إلى :

١- ظهور بطلان مذهب الجبرية الخالصة ببداهة العقول الصريحة ، والفطر السليمة ؛ إذ لا يمكن طرد هذا القول الشنيع في حق المخلوق فضلاً عن أن يكون في حق الخالق ؛ فإذا كان الجبري لا يعذر من ظلمه وتعدى عليه ، مع اعتذار المعتدي بالقدر ، فكيف يسلك هذا المسلك مع ربه ، وهو لا يرتضية لنفسه من غيره ؟! [3] .

٢- قوة الاتصال بين القول الذي أخذ به الزبيدي – في أفعال العباد – وبين قول الجبرية الخالصة ؛ إذ كلاهما جبر ، وإن كان أحدهما غالٍ ، والآخر متوسط [4] .

٣- اتفاق القولين – أعني بهما : قول الجبرية الخالصة ، والجبرية المتوسطة – في الأدلة غالبًا .

ومع ذلك فقد عَرَّف الزبيدي بقول الجبرية الخالصة – على سبيل الذم والرد – فقال :

« وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى من غير أن نثبت للعبد قدرة لا مؤثرة ولا

---

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٤٠) .

(٢) انظر : المصدر السابق ص (٦٤١ – ٦٥٢) ، والقضاء والقدر للمحمود ص (٢١٧ – ٢٢٦) .

(٣) انظر : الدرة البهية ص (٢٢) .

(٤) انظر : القضاء والقدر لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ص (٣١ – ٣٥) ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

كاسبة ، وهو مذهب جهم بن صفوان وأتباعه » (١) .

وفي موضع آخر يذكر الزبيدي أن هذه الطائفة من أهل الأهواء والبدع (٢) .

كما أنه يصفهم بالجبرية المحضة أو الخالصة ؛ إشارة – منه – إلى بطلان قولهم في نفي قدرة العبد على الفعل تمامًا (٣) .

بل قد أشار إلى أن لا زم قولهم فيه : إسقاط التكاليف ؛ إذ كيف يكلف من لا يقدر على امتثال الأمر واجتناب النهي ؟!! (٤) .

وأما المعتزلة ، فقد عَرَّف بقولهم – في القدر – قائلاً :

« ومن ذلك التكذيب بالقدر – أي أن الله يقدر على عبده الخير والشر – كما زعمه المعتزلة ، فإنهم يقولون : إن العبد يخلق أفعال نفسه من دون الله تعالى ، فهم ينكرون القدر ، فسموا بذلك قدرية » (٥) .

وقد حكم الزبيدي عليهم بأنهم من أهل الأهواء والبدع والضلال (٦) .

كما أنه أورد الأدلة الدالة من القرآن والسنة والعقل في بطلان قولهم (٧) .

وأطال في مناقشتهم والرد عليهم (٨) ، ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ (٩) على أن الآية دالة على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، حيث

---

(١) الإتحاف (١٢/٦٨) .
(٢) انظر : المصدر السابق (١٠/٦١٠ ، ٦٣٠) ، والتاج (٦/١٦٠) .
(٣) انظر : الإتحاف (١٠/٥٧١) .
(٤) انظر : التاج (٦/١٦٠) .
(٥) الإتحاف (١٠/٦٣٠) .
(٦) انظر : المصدر السابق (١٠/٦١٠ ، ٦٣٠) .
(٧) انظر : المصدر السابق (٢/٢٥٧ – ٢٦٠) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٢/٤٣ ، ٢٧١ – ٢٧٦) .
(٩) سورة الصافات ، آية رقم (٩٦) .

يقول :

« ووجه الدلالة فيها : إما على أن (ما) مصدرية ، أي : موصولاً حرفيًا لا يحتاج إلى عائد ، فيستغنى عن تقدير الضمير المحذوف ، فلو جعلت موصولاً اسميًا ، فظاهر للتصريح بأن العمل ، وهو الفعل مخلوق ، والمعنى : والله خلقكم وخلق عملكم . . .

واعترضت المعتزلة : بأن معنى الآية إنكار السيد إبراهيم عليهم عبادة مخلوق ينحتونه بأيديهم ، والحال أن الله تعالى خلقهم وخلق ذلك المنحوت ، والمصدرية تنافي هذا الإنكار ؛ إذ لا طباق بين إنكار عبادة ما ينحتون وبين خلق عملهم .

وحاصل الجواب : المعارضة ببيان حصول الطباق مع المصدرية ، إذ المعنى عليها ، أتعبدون منحوتًا تصيرونه بعملكم صنمًا ، والحال أن الله خلقكم وخلق عملكم الذي يصير به المنحوت صنمًا ، فقد ظهر الطباق ، وكذا على أن تكون (ما) موصولة ، والتقدير أي معمولكم ، فإن نزاع الخصم إنما هو في الآثار التي هي الحركات والسكنات المعمولات ، لا في التأثير المتعلق بها ، إذ هي نسبة اعتبارية » (١) .

فـ (ما) عند الزبيدي سواء كانت مصدرية أو موصولة ، فالآية دالة على أن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، ومع ذلك فهو يرجح كون (ما) مصدرية ؛ لدلالتها صراحة على أن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، خلافًا للمعتزلة النفاة ، حيث يقول :

« (ما) مصدرية ، أي : وعملكم ، وهذا هو الحق المقبول الراجح عند ذوي الأبصار . . . وما سوى هذا ضلال ، نعوذ بالله من ذلك » (٢) .

وهذا ما صنعه ابن كثير ، حيث يقول :

« يحتمل أن تكون (ما) مصدرية ، فيكون تقدير الكلام : خلقكم وعملكم ، ويحتمل أن تكون بمعنى (الذي) تقديره : والله خلقكم والذي تعملونه ، وكلا القولين

---

(١) الإتحاف (٢/٢٥٧ - ٢٥٨) .

(٢) المصدر السابق (١٠/٥٦٧) .

متلازم ، والأول أظهر » [1] .

وذهب ابن القيم وغيره – كشيخه ابن تيمية [2] والشوكاني [3] – إلى ترجيح أن (ما) موصولة ، ومع ذلك فهي دالة على أن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ؛ إفحامًا للمعتزلة القدرية ، الذين يظنون أن (ما) إذا كانت موصولة فهي دالة على مذهبهم في القدر ، حيث يقول مبينًا أن الكلام عن الآية في مقامين : مقام إثبات ، ومقام سلب .

« فأما مقام السلب : فزعمت القدرية أن الآية حجة لهم في كونهم خالقين أعمالهم ، قالوا : لأن الله – سبحانه – أضاف الأعمال إليهم ، وهذا يدل على أنهم هم المحدثون لها ، وليس المراد ههنا نفس الأعمال ، بل الأصنام المعمولة ، فأخبر – سبحانه – أنه خالقهم وخالق تلك الأصنام التي عملوها ، والمراد مادتها ، وهي التي وقع الخلق عليها ، وأما صورتها ، وهي التي صارت بها أصنامًا ، فإنها بأعمالهم ، وقد أضافها إليهم ، فتكون بإحداثهم وخلقهم ، فهذا وجه احتجاجهم بالآية .

وقابلهم بعض المثبتين للقدر ، وأن الله هو خالق أفعال العباد ، فقالوا : الآية صريحة في كون أعمالهم مخلوقة لله ، فإن (ما) ههنا مصدرية ، والمعنى : والله خلقهم وخلق أعمالهم . . . والصواب : أنها موصولة ، وأنها لا تدل على صحة مذهب القدرية ، بل هي حجة عليهم مع كونها موصولة » [4] .

والمختار – كما قدمناه – من أن الآية دالة على أن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، سواء كانت (ما) مصدرية أو موصولة ، والله أعلم .

وبعد هذا يظهر ما للزبيدي من حسنة في رده على المعتزلة القدرية ، والجبرية الخالصة ، وإن خالف منهج أهل السنة والجماعة – في الجملة – في مسائل القدر – كما قدر عرفت في المطلب الأول – .

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/١٥) ، دار الريان للتراث .

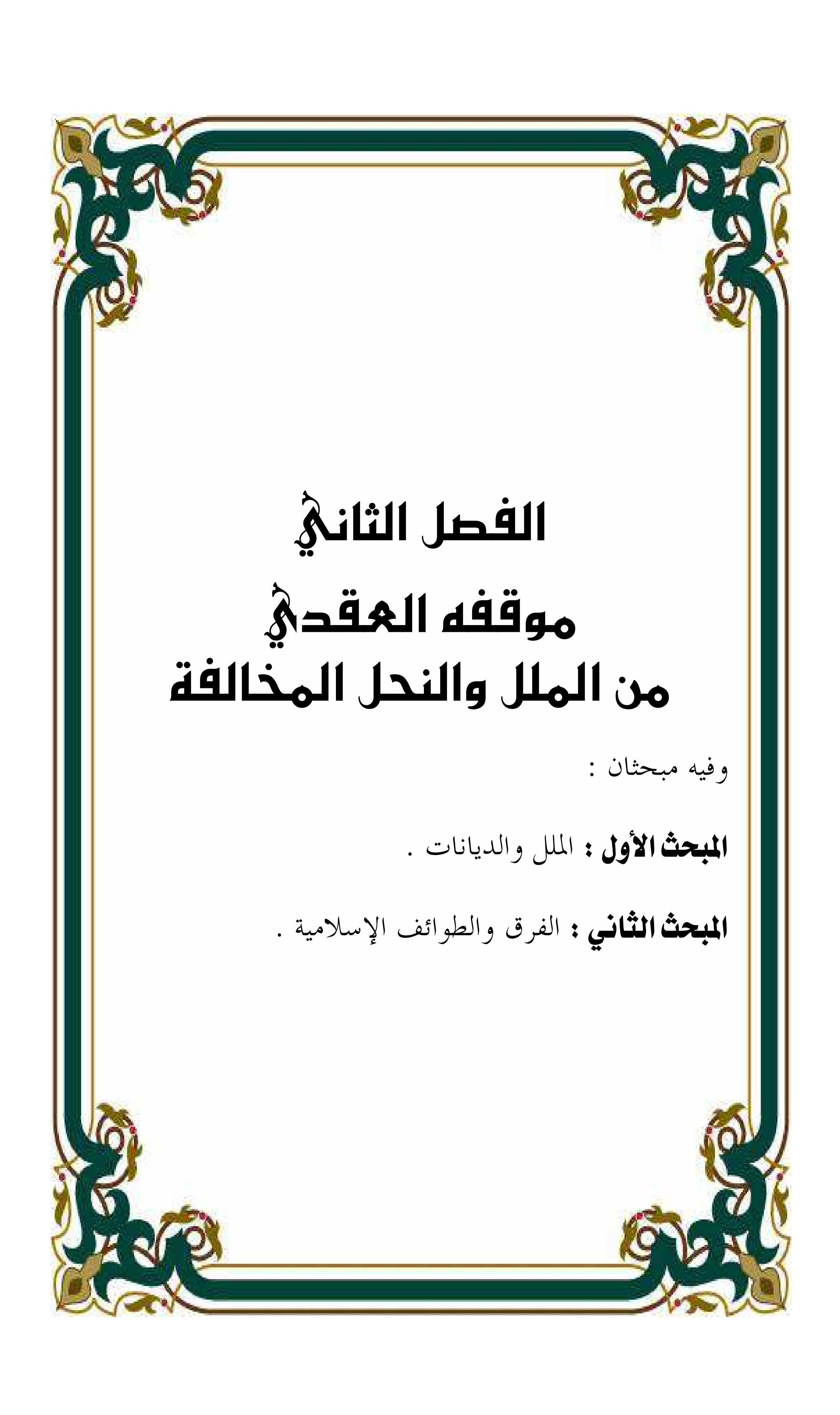
(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٨/١٢١) .

(٣) انظر : فتح القدير (٤/٤٦٠) .

(٤) بدائع الفوائد (١/١٤٨ – ١٤٩) .

بهذا تم الفصل الأول من الباب الثاني ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - الفصل الثـــاني ، والذي هو بعنوان : موقف الزبيدي العقدي من الملل والنحل المخالفة .





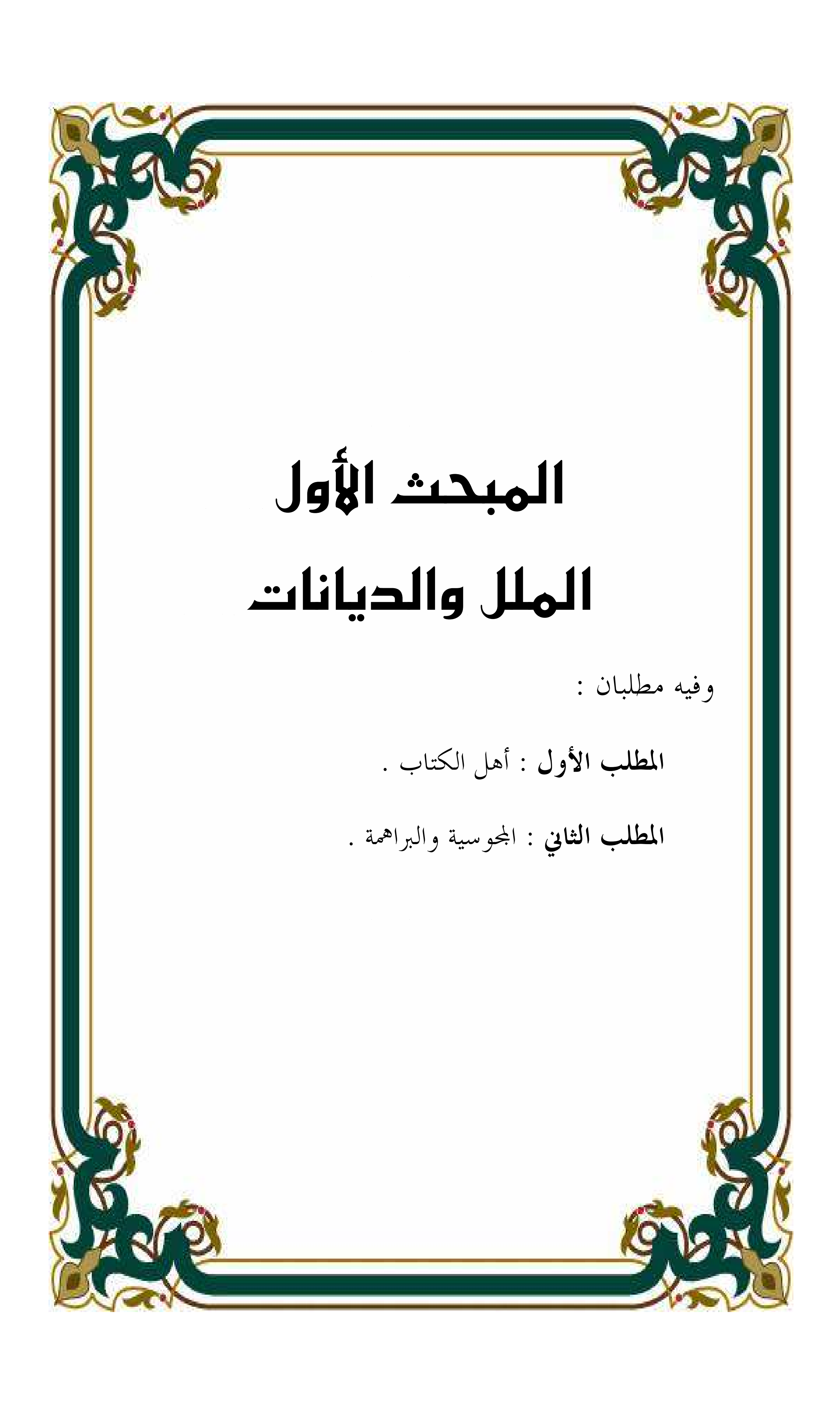
الفصل الثاني

موقفه العقدي من الملل والنحل المخالفة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الملل والديانات .

المبحث الثاني : الفرق والطوائف الإسلامية .



المبحث الأول

الملل والديانات

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أهل الكتاب .

المطلب الثاني : المجوسية والبراهمة .



المطلب الأول

أهل الكتاب

أهل الكتاب : هم قُرَّاء التوراة والإنجيل ، وهم اليهود - المغضوب عليهم - والنصارى الضالون [١] .

أما اليهود [٢] :

فرسولهم موسى عليه السلام وكتابهم التوراة ، ولكنهم خالفوا رسولهم ، وحَرَّفوا كتابهم ، واتبعوا أهواءهم ، فضلاً عن نسخ رسالتهم وشريعتهم [٣] .

وسموا باليهودية : نسبة إلى يهوذا أحد أسباط بني إسرائيل ، وقيل : إلى دولة يهوذا التي كانت في فلسطين بعد سليمان عليه السلام ، وقيل : سموا بذلك ، نسبة إلى الهَوَد ، وهو التوبة والرجوع ، ومنه قوله تعالى عن موسى عليه السلام : ﴿ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [٤] أي : تبنا ورجعنا إليك يا ربنا [٥] .

ولقد ضلت اليهودية - بعد التوحيد - ضلالاً بعيدًا ، فأشركوا بالله العظيم ، وقتلوا الأنبياء والمرسلين [٦] ، وتلاعبوا بحقيقة يوم الدين [٧] ، وحرفوا شريعة رب العالمين [٨] ،

---

(١) انظر : التكملة (١٥/٦ ، ١٧٣) ، والإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان لبكر بن عبد الله أبو زيد ص (٦) ، أضواء البيان ، الرياض ، ١٤٢١هـ .

(٢) انظر : الملل والنحل (٢٣٠/٢ - ٢٤٤) ، واليهودية للدكتور أحمد شلبي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢م ، واليهود في موكب التاريخ للدكتور صابر طعيمة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩م .

(٣) انظر : الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان ص (٣٣) .

(٤) سورة الأعراف ، آية رقم (١٥٦) .

(٥) انظر : اليهودية والنصرانية للدكتور سعود بن عبد العزيز الخلف ص (٣٤) ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، والموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة للدكتور ناصر القفاري ، والدكتور ناصر العقل ص (١٨) ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٦) انظر : الله جل جلاله والأنبياء عليهم السلام في التوراة والعهد القديم للدكتور محمد علي البار ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٧) انظر : اليوم الآخر بين اليهودية والمسيحية والإسلام للدكتور فرج الله عبد الباري أبو عطا الله ، دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٨) انظر : إظهار الحق في الأديان والفرق وأبرز التيارات والحركات المعاصرة للدكتور محمد مختار ضرار المفتي =

فاستحقوا بذلك اللعنة والغضب والعذاب الأليم ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُولَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ (٣) .

واليهودية فرق شتى ، يلعن بعضهم بعضًا ، ويكفر بعضهم بعضًا ، منهم : السامريون ، والفريسيون ، والصدوقيون ، وغيرهم كثير (٤) .

وقد تَخَلَّوا عن كل خلق حسن ، وتَحَلَّوا بكل خلق سيء ، فهم أهل الكذب والبهتان ، والحسد والعدوان ، والغدر والمكر ، والغش والبغي . . . (٥) .

قال تعالى : ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ إلى قوله : ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٠﴾ ﴾ (٦) ،

= ص (٣٦- ٤٢) ، دار الإسراء ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤م ، والموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص (٢١ - ٣١) .

(١) سورة المائدة ، آية رقم (٦٠) .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم (٦٤) .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم (٧٨) .

(٤) انظر : الفرق والمذاهب اليهودية منذ البدايات لعبد المجيد همو ، مراجعة وتدقيق : إسماعيل الكردي ، الأوائل ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م ، واليهودية والنصرانية للخلف ص (١١٨ - ١٢٧) .

(٥) انظر : اليهودية والنصرانية للخلف ص (١٢٨ - ١٣١) ، والموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص (٣٢ - ٣٥) .

(٦) سورة النساء ، آية رقم (٤٦ - ٥٠) .

وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٣٧﴾ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا ۖ ﴾ (٤) .

ولا يزال اليهود في عداء ضد الإسلام وأهله – منذ فجر الإسلام – يكيدون بهم المكائد ، ويتربصون بهم الدوائر ، فكذبوا الرسول الكريم ، وألبّوا عليه الناس الجاهلين ، وأشعلوا الفتن في صفوف المسلمين ، وروّجوا للأفكار الفاسدة ، وساهموا في ظهور الفرق المارقة . . . قاتلهم الله وأخزاهم ، ونصر عليهم المسلمين وأقصاهم ، اللهم آمين (٥) .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الديانة اليهودية ، بأن عَرَّف بهم ، وذكر بعض عقائدهم ، وبيَّن الحكم فيهم .

فذكر أنهم أتباع موسى عليه السلام وكتابهم التوراة ، فقال :

« اليهود . . . من أتباع سيدنا موسى » (٦) .

وفي موضع آخر ، قال :

« التوراة : وهي الكتاب الذي أنزل على موسى عليه السلام وهل هو سرياني أو عربي ، وعلى الأخير اختلف في اشتقاقه على أقوال ، ذكرتها في شرحي على

(١) سورة النساء ، آية رقم (٥٤) .
(٢) سورة النساء ، آية رقم (٣٧) .
(٣) سورة البقرة ، آية رقم (٩٦) .
(٤) سورة المائدة ، آية رقم (٨٢) .
(٥) انظر : اليهودية والماسونية لعبد الرحمن الدوسري ص (٢٥) وما بعدها ، دار السنة ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
(٦) الإتحاف (٣١٨/٢) .

القاموس » [1] .

وذكر الزبيدي أن لغة الشريعة الموسوية هي السريانية ، فقال مشيرًا إلى أن لغة الشريعة المحمدية هي العربية :

« بخلاف غيرها من الشرائع التي تقدمت ، فإنها باللغة السريانية » [2] .

وذكر الزبيدي أن سبب تسمية اليهود بذلك : نسبة إلى قبيلة معروفة باسم اليهود ، كما أن اليهود سموا بذلك ، اشتقاقًا من هادوا ، أي : تابوا [3] .

وذكر الزبيدي أن مكان تعبد اليهود يسمى كنيسة - كما عند النصارى - فقال :

« الكنائس : جمع كنيسة ، وهي متعبد اليهود » [4] .

وذكر الزبيدي عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ﴾ [5] أنهم اليهود ، فقال :

« أي فرقًا مختلفين ، كل فرقة تكفر الفرقة المخالفة لها ، يعني به : اليهود والنصارى » [6] .

وذكر الزبيدي من هذه الفرق ، فرقة السامرة ، فَعَرَّف برئيسها ، وأشار إلى بعض أقوالها ، فقال عن السامري - زعيمها - :

« منسوب إلى قبيلة من بني إسرائيل يقال لها : السامرة ، والسامري هذا ، اسمه :

---

(١) الإتحاف (٢٦٥/٣) .
(٢) المصدر السابق (٢٣١/١) .
(٣) انظر : التاج (٣٣٩/٥ - ٣٤٠) .
(٤) الإتحاف (٤٢١/٣) .
(٥) سورة الأنعام ، آية رقم (١٥٩) .
(٦) التاج (٢٥٧/١١) .

موسى بن ظفر ، كان علجًا (١) منافقًا من كرمان (٢) ، وقيل : من باجرمي (٣) ، قال المسعودي : السامرة فرقة من اليهود تخالفهم في أكثر الأحكام ، وينكرون نبوة داود عليه السلام وما بعده من الأنبياء ، وقالوا : لا نبي بعد موسى ، وجعلوا رؤساءهم من ولد هارون بن عمران ، ويقولون : لا مساس ، ويزعمون أن نابلس (٤) هي بيت المقدس ، وهم صنفان : الكوشان (٥) والدوشان (٦) » (٧) .

ومن الفرق اليهودية التي ذكرها الزبيدي - أيضًا - العيسوية ، وذلك حينما تعرض لذكر بعض عقائد اليهود ، والتي منها :

إنكار نبوة نبينا محمد ﷺ ، فذكر الزبيدي قولهم هذا ، ورد عليهم فقال :

« من أكبر الجاحدين لنبوة نبينا ﷺ اليهود ، وقد ورد فيهم أنهم قوم بهت كما في الصحيح .

وهم فرقتان :

---

(١) **العلْج** : هو الرجل من كفار العجم وغيرهم . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٢٨٦) .

(٢) **كَرْمان** : بالفتح - وربما كسرت - ثم سكون ، سميت بذلك ؛ نسبة إلى كرمان بن فلوج بن لنطي ابن يافث بن نوح عليه السلام ، وقيل : غير ذلك ، وهي بلاد كبيرة وواسعة ، وبها مدن وقرى كثيرة ، وهي بين فارس ومكران وسجستان وخراسان . انظر : معجم البلدان (٤/٥١٥) .

(٣) **باجرمي** : أو باجرما ، بفتح الجيم ، وسكون الراء ، وميم ، وألف مقصورة ، قرية من أعمال البَليخ قرب الرِّقَّة من أرض الجزيرة . انظر : معجم البلدان (١/٣٧٢) .

(٤) **نابلس** : مدينة مشهورة بأرض فلسطين ، بها جبل كزيرم ، لليهود فيه اعتقاد عظيم ، والسامرة تصلي إليه . انظر : معجم البلدان (٥/٢٨٨) .

(٥) **الكوشان** : ويقال لها : الكوستانية ، ومعناها : الجماعة الصادقة ، وهم يقرون بالآخرة والثواب والعقاب فيها . انظر : اليهودية والمسيحية وأديان الهند للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ص (٢٢٨) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٦) **الدوشان** : ويقال لها : الدوستانية ، ومعناها : الفرقة المتفرقة الكاذبة ، وهم يزعمون أن ليس الثواب والعقاب إلا في هذه الدنيا ، ويعرفون بالألفانية نسبة إلى رجل يقال له : الألفان . انظر : اليهودية والمسيحية وأديان الهند للأعظمي ص (٢٢٨) .

(٧) الإتحاف (١٢/٦٦) ، وانظر - أيضًا - : (٩/٧٣٤) ، والتاج (٦/٥٤٤) .

الأولى : امتنعت عن تصديقه لما تضمنت شريعته من نسخ بعض أحكام شريعة موسى عليه السلام ، فمنهم من زعم استحالة النسخ عقلاً ؛ لما فيه من البداء - على زعمهم - والبداء محال على الله تعالى ، ومنهم من زعم أن موسى عليه السلام نص على أن شريعته لا تنسخ ، وأنه قال : تمسكوا بالسبت أبدًا .

الفرقة الثانية : العيسوية ، أتباع أبي عيسى الأصبهاني ، قالوا : هو رسول ، لكن إلى العرب خاصة ، وكذا قولهم : أن عيسى عليه السلام مبعوث في قومه ، وبمثل هذا القول قال - أيضًا - بعض النصارى » (١) .

ثم أجاب على الفرقة الأولى بقوله :

« أما من زعم إحالة النسخ ؛ لما فيه من البداء ، فإن عني به : أن الله تعالى ظهر له من الحكمة ما كان خافيًا ، فذلك محال على الله تعالى ، ولا نسلم أن النسخ مستلزم لذلك ، فإنه لو استلزم تصرفه في أن يمنع ما أطلقه في وقت ما وإطلاق ما منعه في وقت آخر ، ذلك ؛ للزم منع تصرفه فيهم بأفعاله من نقلهم من الصحة إلى المرض ، ومن الغنى إلى الفقر ، ومن الحياة إلى الموت ، وعكس ذلك ، البداء ، وإذا لم يدل شيء من ذلك على البداء فكذلك لا يدل تصرفه فيهم بالقول عليه .

ثم إن من المعلوم أنه لا يمتنع في الحكمة أن يأمر الحكيم مريضًا باستعمال دواء في وقت ثم ينهاه عنه في وقت آخر ؛ لتعلق صلاحه بذلك في الحالين ، إن روعيت قاعدة الصلاح ، والتزم في تصرفات الباري تعالى ذلك ، وإلا فالله تعالى يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد .

ثم نقول : وقوع الخارق على وفق دعوى المتحدي مع العجز عن معارضته ، لا يخلو إما أن يدل على صدق مدعي الرسالة أو لا ، فإن لم يدل وجب أن لا تقوم دلالة على صدق موسى عليه السلام ، وإن دل وجب تصديق محمد صلى الله عليه وسلم ، وتصديق عيسى عليه السلام ، وقد جاءا بالنسخ فيثبت .

---

(١) الإتحاف (٣١٨/٢) .

ثم من نص التوراة : أن الله ﷻ قال لنوح عليه السلام حين خرج من السفينة : إني جاعل كل دابة مأكلاً لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ما خلا الدم ، وقد حرم بعد ذلك في التوراة كثيرًا منها (١) .

وفي التوراة : أن من شريعة آدم عليه السلام جواز نكاح الأخت ، وقد حرمتم ذلك (٢) .

وقد كان في شرع يعقوب - عليه السلام - الجمع بين الأختين ، وقد حرمتم ذلك (٣) .

وقد كان العمل في السبت قبل شريعة موسى عليه السلام مباحًا ، وقد حرمتم ذلك (٤) .

و لم يكن الختان واجبًا لدى الولادة ، وقد أوجبتموه (٥) .

وأما من ادعى منع ذلك بطريق النقل ، فهوما لقنه لهم ابن الراوندي ، ولو كان ذلك النقل حقًا ، لاحتج به اليهود على النبي ﷺ ، وقد بالغوا في طمس آياته بكل وجه حتى غَيَّروا صفته في التوراة ، ولو احتجوا به لنقل ، وحيث لم ينقل دل على انتفائه » (٦) .

وقال الزبيدي جوابًا على الفرقة الثانية :

« وأما العيسوية - ومن رأى رأيهم من النصارى - فإذا سلموا أنه نبي ، فقد سلموا صدقه ، وقد أخبر بعموم رسالته ، وأنه مبعوث إلى الأحمر والأسود ، مع قوله تعالى :

---

(١) انظر بعض هذه النصوص في : الكتاب المقدس ، طبع دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط .
- الكتاب المقدس - العهد القديم - سفر التكوين - الإصحاح التاسع - ص (١١٤) .
- والكتاب المقدس - العهد القديم - سفر اللاويين - الإصحاح الحادي عشر - ص (١٧٤) .

(٢) انظر : الكتاب المقدس - العهد القديم - سفر اللاويين - الإصحاح الثامن عشر ص (١٨٧) ، والإصحاح العشرون ص (١٩١) .

(٣) انظر : الكتاب المقدس - العهد القديم - سفر اللاويين - الإصحاح الثامن عشر ص (١٨٧) .

(٤) انظر : الكتاب المقدس - العهد القديم - سفر التثنية - الإصحاح الخامس ص (٢٨٧) .

(٥) انظر : الكتاب المقدس - العهد القديم - سفر اللاويين - الإصحاح الثاني عشر ص (١٧٤) .

(٦) الإتحاف (٣١٨/٢ - ٣١٩) .

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾ (٢) » (٣) .

ومن عقائد اليهود التي ذكرها الزبيدي : نسبتهم الولد إلى الله تعالى ، كقولهم في عزير أنه ابن الله ؛ لحفظه التوراة عن ظهر قلب ، قال : « تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا » (٤) .

وذكر – أيضًا – من عقائدهم : أنهم مشبهة في الصفات ، وقد رد عليهم بما فسر به اسم الله تعالى (الصمد) بأنه : هو الذي لا جوف له ، فقال :

« ففيه إبطال قول المشبهة من اليهود والهشامية ، الذين زعموا أن معبودهم صورة مجوفة ، وقالوا : نصفه الأعلى مجوف ، ونصفه الأسفل مصمد ، كما ذهب إليه هشام وسالم ، فأخبر الله أنه صمد ليس له جوف » (٥) .

وذكر – أيضًا – من عقائدهم : الطعن في مريم أم المسيح عليه السلام ، وقد قرر أن حال عيسى عليه السلام كانت دالة على صدق مقالته في التوحيد والنبوة ، وبراءة أمه (٦) .

وذكر – أيضًا – من عقائدهم : أن جبل الطور الذي بمصر هو جبل التجلي ، ورد عليهم بقوله :

« وزعمت طائفة من اليهود أنه جبل التجلي ، وهو كذب » (٧) .

وذكر – أيضًا – من عقائدهم : أن الذبيح إسحاق لا إسماعيل ، وأن الذبح كان

---

(١) سورة سبأ ، آية رقم (٢٨) .
(٢) سورة الأعراف ، آية رقم (١٥٨) .
(٣) الإتحاف (٣١٩/٢) .
(٤) المصدر السابق (٥٨٠/١) .
(٥) المصدر السابق (٣٠/٢) .
(٦) المصدر السابق (٨٤/٢) .
(٧) التاج (١٤٨/٧) .

عند جبل نابلس ، ولهم في الجبل اعتقاد عظيم ، وهو مذكور في التوراة ، والسامرة – إحدى فرقهم – تصلي إليه [1] .

والزبيدي يبين أن اليهودية من الديانات الخارجة عن الإسلام ، فيقول :

« فأما الخارجون عن ملة الإسلام ففريقان :

أحدهما : دهرية ينكرون الصانع . . . والفريق الثاني : مقرون بالصانع ، ولكنهم مختلفون . . . وفيهم المفرط في إثبات الصفات والجوارح له تعالى ، حتى يدخل في باب التشبيه بينه وبين خلقه ، كاليهود الذين زعموا أن معبودهم على صورة الإنسان في الأعضاء والجوارح والحد والنهاية ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا » [2] .

ولذلك يصف الزبيدي اليهودية بالإلحاد – أي الإشراك – في دين الله تعالى [3] .

كما أنه يرشد – امتثالاً لما ثبت عنه ﷺ من عدم ابتداء أهل الكتاب بالسلام – إلى تصغير شأن اليهود وتحقيره ، حيث يقول :

« لأن السلام إعزاز وإكرام ، ولا يجوز ذلك لهم ، بل ينبغي الإعراض عنهم ، وترك الالتفات ؛ تصغيرًا لشأنهم وتحقيرًا » [4] .

وبهذا يتضح موقف الزبيدي من اليهودية .

أما النصارى [5] :

---

(١) انظر : التاج (٣/٩) .

(٢) الإتحاف (١٦٧/٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٣٦٥/٨) .

(٤) المصدر السابق (٢١٩/٧) .

(٥) انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري (١٣/٢ – ٢١٧) ، تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم نصر ، والدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ، ومحاضرات في النصرانية لمحمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨١هـ – ١٩٦١م ، والمسيحية للدكتور أحمد شلبي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، ١٩٩٠م .

فرسولهم عيسى عليه السلام وكتابهم الإنجيل ، ولكنهم خالفوا رسولهم ، وحَرَّفوا كتابهم ، واتبعوا أهواءهم ، فضلاً عن نسخ شريعتهم ورسالتهم (١) .

وسموا بالنصرانية : نسبة إلى ناصرة – أو نصرانه أو نصوريه – وهي القرية التي ولد – وقيل : نشأ – فيها المسيح عليه السلام ، وقيل : سموا بذلك ؛ لنصرهم عيسى عليه السلام وتناصرهم فيما بينهم ، وهذا يخص المؤمنين منهم في أول الأمر ، ثم أطلق عليهم كلهم من باب التغليب ، ويشهد لذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ (٢)(٣) .

والنصرانية – بعد أن كانت موحدة – تخبطت في دياجير الظلام ، ووقعت في أوحال الشرك وأنواع الضلال ، فقالت : بالتثليث ، ومرادهم به : أن الله تعالى ذو أقانيم ثلاثة ، وهي : الأب ويعنون به الله ، والابن ويعنون به عيسى ، وروح القدس ويعنون به الروح التي حلت في مريم ، وقالوا – أيضًا – بالصلب والفداء للإله الابن ؛ وذلك من أجل تكفير خطايا بني آدم ، كما قالوا بأن المسيح هو الذي يتولى محاسبة الناس يوم القيامة ، إلى غير ذلك من الكفريات التي اعتقدوها وقالوا بها (٤) .

والنصرانية فرق شتى ، وطوائف عدة ، منهم : الملكانية ، والنسطورية ، واليعقوبية وغيرهم (٥) .

وقد حكم الله تعالى على النصرانية – بعد التحريف – بالكفر والضلال ، فقال سبحانه : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ

---

(١) انظر : إظهار الحق لرحمة الله بن خليل الرحمن الهندي ص (١٤٧ – ٢٤٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

(٢) سورة الصف ، آية رقم (١٤) .

(٣) انظر : اليهودية والنصرانية للخلف ص (١٣٣) ، والموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص (٦٤) .

(٤) انظر : إظهار الحق ص (٢٤٧ – ٢٨٩) ، واليهودية والنصرانية للخلف ص (٢٢٥ – ٢٩٣) .

(٥) انظر : تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان ص (٢١٢ – ٢١٧) ، واليهودية والمسيحية وأديان الهند للدكتور الأعظمي ص (٤٦١ – ٤٧٨) .

وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ (١) .

والنصرانية – الكافرة – أشهرت العداء للإسلام وأهله – قديمًا وحديثًا – وقد تحالفت مع اليهودية في المؤامرة عليه ، والقضاء على أهله – خسروا وخابوا – مع أن الديانتين بينهما عداء سافر ، وحروب طاحنة – منذ القدم – فقد طعن بعضهم في بعض ، وكفَّر بعضهم بعضًا ، وتاريخهم يشهد بذلك (٢) .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الديانة النصرانية ، بأن عَرَّف بهم ، وذكر بعض عقائدهم ، وبيَّن الحكم فيهم .

فقال – عنهم – :

« النصارى . . . من أتباع سيدنا عيسى » (٣) .

وذكر أنهم سموا بذلك : نسبة إلى ناصرة – أو نَصْرانَة – قيل : هي القرية التي ولد فيها المسيح عليه السلام ، وقيل : بل هي القرية التي نشأ فيها ، وسكن بها – لا أنها مكان مولده – ونسب إليها ، ومنها اشتق اسم النصارى (٤) .

وقد أشار الزبيدي أن لغة الشريعة العيسوية هي السريانية (٥) .

كما أنه أشار إلى تفرق النصرانية إلى فرق عدة ، يكفر بعضهم بعضًا (٦) .

وذكر من هذه الفرق :

– **النسطورية** : أصحاب نسطور الحكيم ، ظهر زمن الخليفة العباسي المأمون ،

---

(١) سورة المائدة ، آية رقم (٧٣) .

(٢) انظر : حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى وأثرها على العالم الإسلامي للدكتور أحمد محمد زايد ، دار المعالي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

(٣) الإتحاف (٣١٨/٢) .

(٤) انظر : التاج (٥٣٠/٧) .

(٥) انظر : الإتحاف (٢٣١/١) .

(٦) انظر : التاج (٢٥٧/١١) .

وقال : إن الله واحد ذو أقانيم ثلاثة ، وتصرف في الإنجيل بحكم رأيه (١) .

- **اليعقوبية (أو اليعاقبة)** : قال عنها : « اليعقوبية . . . فرقة . . . من النصارى ، آل يعقوب البرداعي ، وهم يقولون : باتحاد اللاهوت والناسوت ، وهم أشد النصارى كفرًا وعنادًا » (٢) ، وفي موضع آخر ، قال : « اليعاقبة : فرقة من النصارى ، أشدهم كفرًا وعنادًا » (٣) .

ويذكر الزبيدي أن مكان تعبد النصارى يسمى : البِيَع وكذلك الكنائس ، فقال :

« البِيَع - بكسر ففتح - جمع بيعة ، وهي متعبد النصارى . . . وقد تطلق الكنيسة على متعبد النصارى - أيضًا - » (٤) .

وتطرق الزبيدي لبعض عقائد النصارى ، فبينها ورد عليها ، من ذلك :

- إنكارهم لنبوة نبينا محمد ﷺ ، وقد رد عليهم بما ذكرناه عنه سابقًا عند رده على اليهودية المنكرين لنبوته ﷺ (٥) .

- القول بالتثليث :

وأشار إلى أن هذا القول خاص بالنصارى (٦) ، وفسره بقوله :

« وهو قولهم : إن الله ثالث ثلاثة ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا » (٧) .

ورد عليهم - في التثليث - من وجوه :

---

(١) انظر : التاج (٧/٥٢٤) .
(٢) المصدر السابق (٢/٢٥٧) .
(٣) التكملة (١/٣٠٧) .
(٤) الإتحاف (٣/٤٢١) .
(٥) انظر : ص (٦٧٨) .
(٦) انظر : الإتحاف (١/٥٨٠) .
(٧) المصدر السابق (١/٣٧٨) .

١- أن هذا القول مناقض لكلمة التوحيد - لا إله إلا الله - [١] .

٢- بيان بطلان القول بإلوهية المسيح عليه السلام حيث رد عليهم بتفسير اسم الله تعالى (الصمد) بأنه الذي لا يطعم ، فقال :

« وفي ذلك : إبطال قول من زعم من النصارى أن عيسى - عليه الصلاة والسلام — إله ، وقال الله تعالى في عيسى وأمه - عليهما الصلاة والسلام - : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ [٢] فبين ذلك أن الذي يأكل ويشرب لا يكون إلهًا ، وفي ذلك دلالة على أن كل محتاج إلى شيء فهو غير إله ، والإله هو الغني عماه سواه » [٣] .

٣- بيان بطلان القول بالاتحاد والحلول ، الذي يقولون به ، سواء أرادوا : أن عيسى هو الله ، أو أن الناسوت تدرع باللاهوت ، أو اتحد به ، حيث يقول :

« وكل هذه أغلاط فاحشة ، تقتضي المروق عن الدين ، والوقوع في الكفر الصريح » [٤] .

وبذلك حكم الزبيدي على النصرانية المحرفة ، ووصفها بالإلحاد - أي : الإشراك - في دين الله تعالى [٥] ، وقد أرشد إلى عدم ابتدائهم بالسلام - امتثالاً لقول سيد الأنام ﷺ - ؛ تصغيرًا لشأنهم وتحقيرًا [٦] ، كما أنه يرى جواز لعنهم ؛ - لكفرهم - ، حيث يقول مبينًا أن ما حصل في المساجد والبيوت من الزخارف التي تلهي المصلي عن صلاته ومناجاته لربه :

---

(١) انظر : الإتحاف (٣٧٨/١) .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم (٧٥) .

(٣) الإتحاف (٣٠/٢) .

(٤) المصدر السابق (٣٥٤/١٢) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٣٦٥/٨) .

(٦) انظر : المصدر السابق (٢١٩/٧) .

« وما أظن ذلك إلا من جملة دسائس الإفرنج - لعنهم الله تعالى - التي أدخلوها على المسلمين ، وهم غافلون عنها ، لا يدرون عن ذلك ، وأغرب من ذلك أني رأيت بساطًا في مسجد من المساجد ، عليه نقش ، وفي داخل النقش صورة الصليب ، فازداد تعجبي من ذلك ، وتيقنت أنه من دسائس النصارى » (١) .

وفيما ذكرت عن اليهودية والنصرانية كفاية في بيان موقف الزبيدي من أهل الكتاب .



(١) الإتحاف (٢٠١/٣) .



المطلب الثاني

المجوسية والبراهمة

أما المجوسية (١) :

فهم عبدة النار ، والقائلون بإلهين اثنين ، إله للخير وإله للشر ، وهما النور والظلمة – على اختلاف بينهم في قدم الظلمة أو حدوثها ، وكذا هل النور فوقها أو بجانبها أو أن كل واحد منهما مباين لصاحبه – (٢) .

كما أن لهم اعتقاد عظيم في النار ، حيث بنوا لها بيوتًا كثيرة جدًا ، واتخذوا لها الوقوف والسدنة والحجاب ، فلا يتركوها تخمد لحظة واحدة ، وقد اتخذوها طوافًا لهم ، وبعضهم تقرب إليها بإلقاء نفسه أو ولده ، أو حبيبه فيها ، والأكثر منهم من يحرم ذلك ، وبعضهم زهاد وعباد يجلسون حول النار صائمين ، عاكفين عليها (٣) .

والمجوسية لا يدفنون موتاهم في الأرض إلا أن يستعملوا قبله بول البقر ونحوه ، ولا يرون قتل الحيوانات ولا ذبحها ، ويغسلون وجوههم ببول البقر تبركًا به ، ويستحلون فروج المحرمات ، إلى غير ذلك من الشرائع التي يصيرون إليها (٤) .

والمجوسية فرق شتى منهم : المزدكية ، والزرادشتية ، والديصانية ، والكيومرتية ، والثنوية ، والمانوية ، وغيرها كثير (٥) .

ومن هذه الفرق : الخرمية – وهم شر طوائفهم – لا يقرون بصانع ولا معاد ، ولا نبوة ، ولا حلال ، ولا حرام (٦) .

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٢/٢٥٧ – ٢٨٧) ، وتلبيس إبليس ص (٩٤ – ٩٦) ، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٢/٥٧٢ – ٥٧٣ ، ٥٨١ – ٥٨٤) ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار ابن زيدون ، بيروت ، وتلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان ص (٢١٨ – ٢٢٢) .

(٢) انظر : إغاثة اللهفان (٢/٥٧٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٥٧٢ – ٥٧٣) .

(٤) انظر : تلبيس إبليس ص (٩٤) .

(٥) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٢/٢٦١ – ٢٨٧) ، وإغاثة اللهفان (٢/٥٨٤) .

(٦) انظر : إغاثة اللهفان (٢/٥٨٤) .

والمجوسية سميت بذلك : نسبة إلى رجل اسمه – أو وصفه – مجوس ، فنسبت إليه ، وقيل : نسبة إلى قبيلة من قبائل الفرس تسمى بذلك ، وقيل : سميت بذلك وصفًا لعبادة النار التي يقومون بها [1] .

والمجوسية ليسوا بأهل كتاب – وهو الأظهر – خلافًا لمن قال بأنهم أهل كتاب ، ومما يدل على ذلك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [2] ففي هذه الآية لم يذكر الله تعالى المجوس مع الديانات الكتابية الأربع ، ممن يجازى على إيمانه وعمله الصالح ، وإنما ذكرهم في قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [3] فذكرهم مع المشركين في عد الديانات ، وفيه إشارة إلى أنهم – أي المجوس – يلحقون بالمشركين لا بالأمم الكتابية ، والله أعلم [4] .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من المجوسية ، بأن عَرَّف بها ، وذكر عقائدها ، وبيَّن الحكم فيها .

فذكر الزبيدي أن المجوسية دين قديم ، منسوب إلى رجل اسمه مجوس ، وزرادشت الفارسي جَدَّده وأظهره وزاد فيه ، لا أنه هو الذي أسسه [5] .

ويميل الزبيدي – فيما يظهر لي – إلى أن المجوسية أهل كتاب ، فيقول :

---

(١) انظر : الموسوعة الميسرة (١١٣٩/٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم (٦٢) .

(٣) سورة الحج ، آية رقم (١٧) .

(٤) انظر : الموسوعة الميسرة (١١٣٩/٢ – ١١٤٠) .

(٥) انظر : التاج (٤٦٩/٨) .

« المجوس : أمة من الناس ، ولا تحل مناكحتهم ، وإن كان لهم شبهة كتاب ، وتؤخذ منهم الجزية ، واختلف فيهم : هل لهم شبهة كتاب أم لا ؟ فقال الأكثرون : نعم لهم كتاب ، فبدلوا ، فأصبحوا وقد أسري به ، وقيل : إنه لا كتاب لهم ؛ لما روي أن النبي ﷺ قال : « **سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ، ولا آكلي ذبائحهم** » (١) رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ ، هذا مشعر بأنه لا كتاب لهم ، وعلى القولين : لا تحل مناكحتهم ؛ لأنه لا كتاب لهم اليوم ، ولا نعلم بوجود الكتب قبل يقينا ، فنحتاط » (٢) .

ويعرف الزبيدي ببعض فرق المجوسية ، فيقول عن المزدكية :

« مزدك . . . اسم رجل خرج في أيام قباذ والد كسرى ، فأباح الأموال والنساء ، وعظم أمره ، وكثر أتباعه ، فلما هلك قباذ ، قتله كسرى مع جملة من أصحابه ، وبقي منهم جماعة يقال لهم : المزدكية » (٣) .

وفي موضع آخر ، قال :

« وبقي منهم جماعة يقال لهم : الخُرَّمِيَّةُ - ؛ لأنه كان يلقب خُرَّما - والمزدكية » (٤) .

ويقول عن الخرمية (البابكية) - وصلتها بالمزدكية - :

« بابك الخرمي : الطاغية الذي كاد أن يستولي على الممالك زمن المعتصم ، وكان

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٣٣/١) كتاب الزكاة (١٧) باب جزية أهل الكتاب والمجوس (٢٤) حديث رقم (٤٢) واللفظ له ، الموطأ لمالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار زمزم ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، وأخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٥) كتاب الجزية والموادعة (٥٨) باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة الحرب (١) حديث رقم (٣١٥٧) بلفظ : « لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر » .

(٢) الإتحاف (١٠١/٦) .

(٣) التاج (٦٤٠/١٣) .

(٤) التكملة (٤٥٨/٥) .

يرى رأي المزدكية من المجوس الذين خرجوا أيام قباذ ، وأباحوا النساء والمحرمات ، وقتلهم أنوشروان » (١) .

وفي موضع آخر ، يقول :

« والبابكية : طائفة من ذوي العقائد الزائغة ، أتباع بابك الخرمي . . . قال ابن السمعاني : وبقي منهم اليوم جماعة بجبل البُدَ ، لهم يوم في السنة يجتمع فيه رجالهم ونساؤهم ، ويطفئون السُّرُج ، ويثب فيها كل رجل منهم على من ظفر بها من نسائهم ، ويزعمون أنه كان لهم نبي قبل الإسلام ، يقال له : شروين ، هو أفضل الأنبياء ، ينوحون عليه في محافلهم وخلواتهم ، ويعرفون اليوم بالدُّروز » (٢) .

ويقول عن المانوية :

« الصواب أن الزنديق نسبة إلى الزَّنْد ، وهو كتاب ماني المجوسي ، الذي كان في زمن بَهرام بن هُرمز بن سابور ، ويدَّعي متابعة المسيح عليه السلام وأراد الصيت فوضع هذا الكتاب وخبأه في شجرة ثم استخرجه ، والزند بلغتهم : التفسير ، يعني : هذا تفسير لكتاب زرادشت الفارسي ، واعتقد فيه الإلهين : النور والظلمة ، النور يخلق الخير ، والظلمة يخلق الشر ، وحَرَّم إتيان النساء ؛ لأن أصل الشهوة من الشيطان ، ولا يتولد من الشهوة إلا الخبيث ، وأباح اللواط لانقطاع النسل ، وحَرَّم ذبح الحيوانات ، وإذا ماتت حل أكلها ، وكان قد بقيت منهم طائفة بنواحي الترك والصين وأطراف العراق وكرمان إلى أيام هارون الرشيد ، فأحرق كتابه وقلنسوة له كانت معهم ، وأكثر القتل فيهم ، وانقطع أثرهم ، والحمد لله على ذلك » (٣) .

وقد ذكر الزبيدي أبرز عقائد المجوسية ، وهو القول بإلهين ، ورد عليهم – في مواضع عدة – فقال في موضع :

---

(١) التاج (٢٠١/١٦) .

(٢) التكملة (٣٩١/٥) .

(٣) التاج (٢٠١/١٣) ، وانظر : التكملة (٢٥٦/٥) .

« وعلى هذا [أي : الإقرار لله تعالى بالربوبية] درجت كل العقلاء إلا من لا عبرة بمكابرته ، وهم بعض الدهرية ، وإنما كفروا بالإشراك بأن دعوا مع الله إلهًا آخر ، كالمجوس بالنسبة إلى النار ، والوثنيين بسبب الأصنام ، والصابئة بسبب الكواكب حيث عبدوها من دون الله تعالى ، وكفروا – أيضًا – بنسبة بعض الحوادث إلى غيره تعالى كهؤلاء أيضًا ، فإن المجوس ينسبون الشر إلى أهرمن ، والوثنيين ينسبون بعض الآثار إلى الأصنام ، والصابئين ينسبون بعض الآثار إلى الكواكب ، تعالى الله عما يشركون » (١) .

وفي موضع آخر يرد عليهم بدلالة التمانع في الربوبية ، حيث يقول بعد أن قرر ذلك :

« يثبت مما تقدم أن الإله هو الذي لا يمانعه شيء ، وأن نسبة الأشياء إليه على السوية ، وبهذا يبطل قول المجوس ، وكل من أثبت مؤثرًا غير الله من علة أو طبع أو ملك أو إنس أو جن ؛ إذ دلالة التمانع تجري في الجميع » (٢) .

وفي موضع ثالث يشير إلى بطلان قولهم ، لما يلحق بالإله الحق من العجز والقصور في أن يقع في ملكه ما لا يريد (٣) .

والزبيدي يجعل المجوسية من الديانات الخارجة عن الإسلام ، فيقول :

« فأما الخارجون عن ملة الإسلام ، ففريقان : أحدهما : دهرية ينكرون الصانع . . . والفريق الثاني : مقرون بالصانع ، ولكنهم مختلفون : فمنهم من يقول بإثبات صانعين هما : النور والظلمة » (٤) .

ويرشد الزبيدي المصلي إلى أنه ينبغي ألا يجعل بين يديه قنديلاً أو شمعًا أو كانون نار ؛ لما في ذلك من التشبه بعبادة المجوس (٥) .

---

(١) الإتحاف (٢/١٤٦) .
(٢) المصدر السابق (٢/٢١٥) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٣٩) .
(٤) المصدر السابق (٢/١٦٧) .
(٥) المصدر السابق (٣/٢٠٢) .

وبهذا يتبين موقف الزبيدي من المجوسية .

أما البراهمة (١) :

فهي من ديانات أهل الهند ، ينتسبون إلى رجل يقال له : برهام ، وقد أخطأ من نسبهم إلى إبراهيم عليه السلام فإن هؤلاء القوم مخصصون بنفي النبوات أصلاً ورأسًا ، فكيف يقولون بإبراهيم عليه السلام (٢) .

وللبراهمة في استحالة إرسال الأنبياء عقلاً شبه مدحوضة (٣) ، واعتقادات باطلة مرفوضة (٤) .

ثم إن البراهمة افترقوا فرقًا شتى ، فمنهم : أصحاب البدد ، ومنهم : أصحاب الفكرة الخيالية ، ومنهم : أصحاب التناسخ (٥) .

ولقد لَبَّس إبليس على البراهمة بأنواع من الضلالات والكفريات على أنها هدايات وإيمانيات ، وبأنواع من الخرافات على أنها قربات ، فحسن لهم إحراق النفس بالنار ، أو إغراق النفس في النهر ، أو الهيمان في الأرض حتى الموت تقربًا ، وحسن لهم عدم إتيان النساء ، وعدم ستر الجسد – إلا العورة – عن الأنام ، إلى غير ذلك من الهذيانات التي يضيع الزمان بذكرها (٦) .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من البراهمة ، بأن عَرَّف بها ، وذكر بعض عقائدها ، وبين الحكم فيها .

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٣/٧٠٦ – ٧١٦) ، وتلبيس إبليس ص (٨٢ – ٨٨) ، وتلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان ص (٢٢٨ – ٢٣١) .

(٢) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٣/٧٠٦) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٣/٧٠٨) ، وتلبيس إبليس ص (٨٣ – ٨٦) .

(٤) انظر : تلبيس إبليس ص (٨٢) .

(٥) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٣/٧٠٩ – ٧١٦) .

(٦) انظر : تلبيس إبليس ص (٨٧ – ٨٨) .

فقال عنها :

« البراهمة : قوم لا يُجَوِّزُون على الله تعالى بعثة الرسل . . . وهم طائفة من أصحاب برهم . . . وهو مجوس الهند ، وهم ثلاث فرق ، ويسمون عابدهم على معتقدهم بِرْهَمَن . . . مكسور الأول » [1] .

ويرد الزبيدي على البراهمة في ادعائهم أنهم على دين إبراهيم عليه السلام بعبارة وجيزة ، حيث يقول :

« البراهمة : طائفة من حكماء الهند ، يزعمون أنهم على دين إبراهيم عليه السلام » [2] .

ويذكر الزبيدي من فرق البراهمة : الجوكية ، ويقول عنها :

« والجوكية – بالضم – طائفة من البراهمة ، يقولون بتناسخ الأرواح » [3] .

ويشير الزبيدي إلى أن الأصل في عقيدة البراهمة : إنكار النبوات – إلا أن بعضهم أثبت نبوة آدم فقط ، وبعضهم لم ير غير إبراهيم عليهما السلام [4] .

وقد رد الزبيدي على البراهمة في جحدهم للنبوات من وجوه [5] :

١– أن العقل لا يهتدي إلى الأفعال المنجية في الآخرة ، كما لا يهتدي إلى الأدوية المفيدة للصحة إلا عن طريق الأطباء ، فحاجة الخلق إلى الأنبياء عليهم السلام كحاجتهم إلى الأطباء .

٢– أن العقل وإن دل على اعتبار المصالح والمفاسد ، لا يستقل بإدراك كل الأمور ، لا سيما عند تعارضها ، بل يدرك البعض استقلالاً ، ويقصر عن

---

(١) التاج (٥١/١٦) .

(٢) الإتحاف (٣١٠/٢) .

(٣) التكملة (٤٠١/٥) ، وانظر : التاج (٥٣٤/١٣) .

(٤) انظر : الإتحاف (٣١١/٢) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٣١١/٢ – ٣١٢) .

إدراك البعض فلا يهتدي إليه بوجه ، ويتردد في البعض ، وما قصر عن إدراكه ، أو تردد فيه ، فيحتاج إلى نبي يخبره بذلك .

٣- ولو سلمنا - جدلاً - أن العقول تستقل بدركه ، فما المانع من أنبائهم بذلك ؛ للتنبيه على الغافلين ، والعقلاء مجمعون على تكرير المواعظ .

٤- أن العقول تتفاوت ، فقد تستحسن جماعة فعلاً ، ويستقبحه آخرون ، فالتفويض إليها يؤدي إلى الفساد والتقاتل والخراب للتنازع المؤدي إليهما ، والنهي المخبر به النبي يحسم هذه المادة .

قال الزبيدي :

« وهذا القدر كاف في الرد على منكري البعثة ، كالبراهمة والصابئة ، حيث قالوا : لا فائدة فيها ، مع أن من فوائد البعثة : تكميل النفوس البشرية بحسب استعداداتها المختلف في العلميات والعمليات ، وتعليم الأخلاق الفاضلة المتعلقة بصلاح الأشخاص ، والسياسات الكاملة المتعلقة بصلاح الجماعات من أهل المنازل والمدن ، وبيان منافع الأغذية والأدوية ومضارها التي لا تفي بها التجربة إلا بعد أدوار وأطوار مع ما فيها من الخطر .

وما أورد المنكرون من أن البعث يتوقف على علم المبعوث بأن الباعث له هو الله تعالى ، ولا سبيل له إليه ؛ إذ لعله من إلقاء الجن ، فممنوع . وسند المنع :

أولاً : أنه قد ينصب الباعث تعالى للمبعوث دليلاً يعلم به أن الباعث هو الله تعالى ، بأن يظهر له آيات ومعجزات ليس مثلها في شأن مخلوق ، تفيده هذا العلم .

وثانيًا : قد يخلق للمبعوث علم ضرورة ، بأن الباعث له هو الله تعالى » (١) .

وأطال الزبيدي في إيراد ما اعترض به منكروا النبوات ، ورد عليهم (٢) .

---

(١) الإتحاف (٣١٢/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٣٣٢/٢ - ٣٣٤) ، ودراسات في العقيدة الإسلامية - الإلهيات والنبوات - =

ويذكر الزبيدي من شناعات البراهمة ، ما اعتقدوه من إلقاء أنفسهم في النار ، خلاصًا من محن الدنيا ، وطلبًا لسعادة الآخرة ، وحكم عليهم بأن هذا غاية في الضلال والخسران ، فقال :

« فهم صدقوا في أول ظنهم : وهو كون الدنيا دار محنة وبلاء ، ولكن أخطأوا في طريق الوصول إلى سعادة الآخرة . . . وهو غاية الضلال والخسران ، وقد تمكن منهم الشيطان حتى سوَّل لهم ذلك ، ولهذه الطائفة فضائح كثيرة من هذا الجنس » (١) .

والزبيدي في تعريفه بالبراهمة ، وما هم عليه من عقائد فاسدة - كجحد النبوات - يجعلهم من الملل الخارجة عن الإسلام .

وبهذا يتبين موقف الزبيدي من ديانة البراهمة .

ويلاحظ من خلال كلام الزبيدي على الديانات : أن بين بعضهم تأثرًا في الأفكار ، ومشاركة في الأسماء ، وهذا ملاحظ - أيضًا - بين الطوائف والفرق المنتسبة إلى الإسلام ، مما سنطلع عليه في المبحث التالي .



= للأستاذ الدكتور أحمد محمد أحمد الجلي ص (٢٠٦ - ٢٠٩) ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

(١) الإتحاف (٩/٦٥٥) .



المبحث الثاني

الفرق والطوائف الإسلامية

وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : الخوارج والشيعة .

المطلب الثاني : المعتزلة والجهمية .

المطلب الثالث : الأشاعرة والماتريدية .

المطلب الرابع : الفلاسفة .

المطلب الخامس : الصوفية .

المطلب السادس : الباطنية .



المطلب الأول

الخوارج والشيعة

أما الخوارج (١) :

فهم أول الفرق ظهورًا في الإسلام ، وسموا بذلك ؛ لانشقاقهم من جيش الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخروجهم عليه ، كما أنهم يسمون بالمحكمة ؛ لرفضهم التحكيم ، وقولهم : لا حكم إلا لله ، ويسمون - أيضًا - بالحرورية ؛ نسبة إلى المكان الذي انحازوا إليه في أول أمرهم ، وسموا أنفسهم بالشراة ؛ زعمًا منهم أنهم باعوا أنفسهم لله ، وهم المارقة ؛ لمروقهم من الدين ، كما قال ﷺ : « **يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية** » (٢) ، وهم النواصب ؛ لمبالغتهم في نصب العداء لعلي بن أبي طالب ، وجلّ الصحابة رضي الله عنهم وهم الشكاكة ؛ لقولهم لعلي رضي الله عنه : شككت في أمرك ، وحكمت عدوك في نفسك (٣) .

والخوارج فرق شتى ، منهم : الأزارقة ، والإباضية ، والبيهسية ، والعجاردة ، والفضلية ، والنجدات ، وغيرها ، وكل فرقة من هذه الفرق منسوبة إلى شيخها والمنشق بها (٤) .

والخوارج يذهبون إلى القول بخلق القرآن ، وكفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار ، والخروج على الإمام الجائر ، وتكفير عثمان وعلي رضي الله عنهما ، وأصحاب الجمل ،

---

(١) انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (١/١٦٧ - ٢١٢) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، والخوارج للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ، والخوارج والشيعة للدكتور أحمد محمد أحمد الجلي ص (٥١ - ١٤٩) ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٢٣) كتاب استتابة المرتدين (٨٨) باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفر الناس عنه (٧) حديث رقم (٦٩٣٣) ، ومسلم في صحيحه (٢/٦١٠) كتاب الزكاة (١٢) باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٤٧) حديث رقم (١٠٦٤) .

(٣) انظر : فرق معاصرة - تنتسب إلى الإسلام ، وبيان موقف الإسلام منها - للدكتور غالب بن علي عواجي (١/٦٨ - ٦٩) ، مكتبة لينة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

(٤) انظر : عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني (١/١٨ - ٢٣) ، تحقيق : محمد بن عبد الله زربان الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

والحكمين ، وكل من رضي بتحكيمهما ، إلى غير ذلك مما اتفقوا عليه أو انفردت به فرقة من فرقهم عن غيرها (١) .

والخوارج وردت فيهم أحاديث صحاح ، في ذمهم ، وعدم الاغترار بعبادتهم وأفعالهم ، والأجر لمن قاتلهم (٢) .

قال الآجري :

« لم يختلف العلماء – قديمًا وحديثًا – أن الخوارج قوم سوء ، عصاة لله ﷻ ، ولرسوله ﷺ ، وإن صلوا وصاموا ، واجتهدوا في العبادة ، فليس ذلك بنافع لهم ، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وليس ذلك بنافع لهم ؛ لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهوون ، ويُمَوِّهُون على المسلمين ، وقد حذرنا الله ﷻ منهم ، وحذرنا النبي ﷺ ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده ، وحذرناهم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان – رحمة الله تعالى عليهم – والخوارج : هم الشراة ، الأنجاس الأرجاس ، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج ، يتوارثون هذا المذهب – قديمًا وحديثًا – ويخرجون على الأئمة والأمراء ، ويستحلون قتل المسلمين » (٣) .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الخوارج ، بأن عرف بهم ، وذكر بعض عقائدهم ، وبيَّن الحكم فيهم .

فقال عنهم :

« الخوارج : قوم من أهل الأهواء ، لهم مقالة على حدة . . . وهم الحرورية ، والخارجية طائفة منهم ، وهم سبع طوائف ، سموا بهم لخروجهم على . . . الناس أو عن

---

(١) انظر : الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني ص (٧٢ – ١١٣) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، والفصل في الملل والأهواء والنحل ص (٥١ – ٥٦) ، والملل والنحل للشهرستاني (١/١٠٦ – ١٣٧) .

(٢) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧/١٢٣١ – ١٢٣٤) .

(٣) الشريعة ص (٣٢) .

الدين أو عن الحق ، أو عن علي - كرم الله وجهه - بعد صفين ، أقوال » (1) .

وفي موضع آخر ، قال عنهم :

« وهم الحرورية ، الذين خرجوا على علي رضي الله عنه » (2) .

ويشير الزبيدي إلى أن الخوارج فرق شتى (3) ، ويذكر منهم :

- **الإباضية** ، يقول عنها :

« وهم قوم من الحرورية ، وزعموا أن مخالفهم كافر لا مشرك ، تجوز مناكحته ، وكفروا عليًا وأكثر الصحابة ، وكان مبدأ ظهوره [أي : عبد الله بن إباض] في خلافة مروان الحمار » (4) .

- **الأزارقة** ، يقول عنها :

« صنف من الحرورية ، نسبوا إلى نافع بن الأزرق . . . قالوا : كفر علي بالتحكيم ، وقَتْلُ ابن ملجم له بحق ، وكفروا الصحابة » (5) .

- **الصُّفْرية (أو الزِّيادية)** ، يقول عنها :

« والزيادية من الخوارج ، فرقة نسبوا إلى زياد بن الأصفر ، ويقال لهم : الصفرية - أيضًا - » (6) ، وذكر أن سبب تسميتهم بالصفرية أقوال ، فقيل : لصفرة ألوانهم ، وقيل : لخلوهم من الدين ، فهم صِفْر في الدين (7) .

---

(1) التاج (3/343) .
(2) الإتحاف (2/85) .
(3) انظر : المصدر السابق (9/199) .
(4) التاج (10/3) .
(5) المصدر السابق (13/190) .
(6) المصدر السابق (4/487) .
(7) المصدر السابق (7/99) .

– **الوعيدية** ، يقول عنها :

« الوعيدية : فرقة من الخوارج ، أفرطوا في الوعيد ، فقالوا بخلود الفساق في النار » (١) .

– **المغيرية** ، يقول عنها :

« والمغيرية : صنف من الخوارج السبئية ، نسبوا إلى مغيرة بن سعيد ، مولى بجيلة ، زاد الحافظ : المقتول على الزندقة ، قلت [أي : الزبيدي] : وقال الذهبي في الديوان : حكى عنه الأعمش أن عليًا كان قادرًا على إحياء الموتى ، أحرقوه بالنار » (٢) .

– **الفداوية** ، يقول عنها :

« والفداوية : طائفة من الخوارج الدرزية » (٣) .

– **الناصبة (أو النواصب)** ، يقول عنها :

« النواصب ، والناصبة ، وأهل النصب : وهم المتدينون ببغضة سيدنا أمير المؤمنين ، ويعسوب المسلمين أبي الحسن علي بن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه – ؛ لأنهم نصبوا له ، أي عادوه وأظهروا له الخلاف ، وهم طائفة من الخوارج » (٤) .

– **الخازميَّة** ، يقول عنها :

« طائفة من الخوارج يكفرون عليًا وعثمان – رضي الله تعالى عنهما – ولعن مَنْ

---

(١) التاج (٣١٩/٥) ، والتكملة (٣٣٥/٢) .

(٢) التاج (٣٣١/٧) ، والتكملة (٧٨/٣) ، والملاحظ أن المغيرية من فرق الشيعة الغلاة . انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١٨٠/١) ، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٤٣/٥) ، إلا أن الزبيدي يذكرها من فرق الخوارج – لا أنها ليست من الشيعة – ولكن إشارة منه إلى تأثر بعض الفرق ببعضها في الأفكار – وقد فعل مثل هذا مع بعض الفرق أيضًا – والله أعلم .

(٣) التاج (٤٤/٢٠) .

(٤) المصدر السابق (٤٣٦/٢) .

كَفَّرَهما » (١) .

إلى غير ذلك من فرق الخوارج التي ذكرها الزبيدي – غالبًا – منسوبة إلى شيوخها ، كاليعقوبية (٢) ، والغادرية (٣) ، والحمزية (٤) ، والبيانية (٥) ، واليمانية (٦) ، والشعيبية (٧) ، والشيبانية (٨) ، والحفصية (٩) ، والرشيدية (١٠) ، والكرامية (١١) .

والزبيدي تطرق إلى ذكر بعض عقائد الخوارج ، ورد عليها ، من ذلك :

– تكفير مرتكب الكبيرة ، وخلوده في النار .

يقول الزبيدي مبينًا قول الخوارج في مرتكب الكبيرة :

« قول الخوارج [في] . . . الإيمان . . . تصديق القلب ، والإقرار باللسان ، والعمل بالجوارح ، فماهيته على هذا مركبة من ثلاثة ، فمن أخل بشيء منها فهو كافر ، ولذا قالوا : مرتكب الذنب مطلقًا كافر ؛ لانتفاء جزء الماهية ، والذنوب عندهم كبائر كلها ، وتعليلهم بانتفاء جزء الماهية مبني على أن لا واسطة بين الإيمان والكفر » (١٢) .

وقال في بيان حكمهم في مرتكب الكبيرة في الآخرة :

---

(١) التاج (٢١٢/١٦) ، والتكملة (٤٣٢/٦) .
(٢) انظر : التاج (٢٥٧/٢) ، والتكملة (٣٠٧/١) .
(٣) انظر : التاج (٢٩٨/٧) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٥٤/٨) ، والتكملة (٢٣٨/٣) .
(٥) انظر : التاج (٨٥/١٨) ، والتكملة (١٦٧/٧) .
(٦) انظر : التاج (٦٠٢/١٨) ، والتكملة (٤٢٣/٧) .
(٧) انظر : التكملة (٢٥٨/١) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٢٦٥/١) .
(٩) انظر : المصدر السابق (١٥/٤) .
(١٠) انظر : التاج (٤٥٤/٤) .
(١١) انظر : التكملة (٤٨/٧) .
(١٢) الإتحاف (٣٨٠/٢) ، وانظر – أيضًا – : (٢٠٩/٩) .

« [ذهب] الخوارج في أن صاحب الكبيرة مخلد في النار » [1] .

وقد أبطل الزبيدي قول الخوارج في مرتكب الكبيرة ، من وجوه [2] :

١- بيان معتقد أهل الحق - في ذلك - من أن مرتكب الكبيرة في الدنيا مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، وفي الآخرة تحت مشيئة الله تعالى ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه .

٢- الأدلة الشرعية المصرحة بأن العصاة الموحدين يعذبون بقدر ذنوبهم ثم يخرجون من النار .

٣- توجيه ما استدلوا به من النصوص التي ظاهرها أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار ، على أنها تحمل على الاستحلال ، وغير ذلك من التوجيهات التي ذكرها .

- ومن عقائد الخوارج التي ذكرها الزبيدي : تكفير أكثر الصحابة رضي الله عنهم ، وقد رد عليهم بحديث : « **ابني [3] هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين** » [4] .

قال الزبيدي :

« فيه . . . رد على الخوارج الزاعمين كفر علي وشيعته ، ومعاوية ومن معه ؛ لقوله : « **من المسلمين** » » [5] .

- ومن عقائد الخوارج التي ذكرها الزبيدي : إنكار عذاب القبر ، وسؤال منكر

---

(١) الإتحاف (٣٨١/٢) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٣٩٥/٢ - ٣٩٧) .
(٣) يعني به النبيُّ ﷺ الحَسَنَ بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما .
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٧١٥) ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (٦٢) باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما (٢٢) حديث رقم (٣٧٤٦) .
(٥) الإتحاف (٣٣١/٨) .

ونكير ، فقال :

« وذهب الجهمية والخوارج : أن إحياء الأموات لا يكون إلا في القيامة ، وهـؤلاء منكرون عذاب القبر وسؤال منكر ونكير » (١) .

وقد رد عليهم الزبيدي - اعقادهم الفاسد - من وجوه (٢) :

١- أن أمور البرزخ لا تقاس بأمور الدنيا ، وذكر على ذلك أمثلة ، منها : ما يراه النائم من أمور يسعد بها ، أو أمور ينزعج منها ، ومع ذلك فمن بجانبه لا يشعر به .

٢- النصوص الشرعية الدالة على حقيقة عذاب القبر ونعيمه ، وسؤال منكر ونكير .

٣- أن العقل لا يحيل ذلك ، بل يجيزه .

وقد سبق تقرير الزبيدي لحقيقة عذاب القبر ونعيمه ، وسؤال منكر ونكير في مبحث اليوم الآخر ، فراجعه إن شئت .

والزبيدي يبين أن الخوارج من فرق الضلال والابتداع في الدين ، فيقول :

« حزب البدعة : أي أنصارها . . . والمراد بهم : فرق الضلال المبتدعة كالمعتزلة ، والخوارج ، والكرامية ، والروافض بأنواعها وأقسامها » (٣) .

وفيما ذكرته كفاية في بيان موقف الزبيدي من الخوارج .



(١) الإتحاف (٣٣٩/٢) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٣٤٠/٢ - ٣٤٢) .
(٣) المصدر السابق (٦٤/٢) ، وانظر - أيضًا - : (٤٠٥/٢) .

أما الشيعة (١) :

فهم الذين يزعمون – كذبًا وزورًا – مشايعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهل بيته ؛ ولهذا سموا شيعة ، وهم الرافضة – لرفضهم إمامة الشيخين وأكثر الصحابة – وإن لم يسموا بذلك إلا بعد قول زيد بن علي بن الحسين (٢) لهم : رفضتموني رفضكم الله ، وذلك عندما امتنع من الاستجابة لهم في التبرؤ من الشيخين (٣) .

والشيعة فرق شتى ، منهم الغلاة – الذين خرجوا عن الإسلام ، كالسبئية ، والمغيرية ، والنصيرية ، والدرزية – ، ومنهم دون ذلك ، كالرافضة – الإمامية الاثني عشرية – والزيدية وغيرهم (٤) .

والشيعة يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص على الإمامة ، وثبوت عصمة الأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر ، والقول بالتبري والتولي قولاً وفعلاً وعقدًا ، إلى غير ذلك من العقائد التي يدينون بها (٥) .

---

(١) انظر : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفرائيني ص (٢٧ – ٤٣) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، والفرق الإسلامية في الإسلام للأستاذ الدكتور يحيى هاشم حسن فرغل ص (٨٥ – ١٥٩) ، والخوارج والشيعة لأحمد جلي ص (١٥١) وما بعدها .

(٢) **هو** : زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، كان مستجمعًا لخلال الفضل ، أخذ عنه الإمام أبو حنيفة ، مات مقتولاً مصلوبًا على يد عامل هشام بن عبد الملك بالكوفة يوسف بن عمر الثقفي سنة إحدى وعشرين ومائة . انظر : شذرات الذهب (١/١٥٨) .

(٣) انظر : أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري (١/٥٣ – ٥٦ ، ١٠٧ – ١٠٩) ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ، وفرق معاصرة (١/١٣٨ – ١٣٩) .

(٤) انظر : مقالات الإسلاميين (١/٦٦ – ١٦٦) ، وفرق معاصرة (١/١٤٠ – ١٧٤) .

(٥) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١/١٤٥) ، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/٣٥ – ٥٠) ، وبطلان عقائد الشيعة لمحمد عبد الستار التونسي ، المكتبة الإمدادية ، مكة المكرمة ، ودار النشر الإسلامية العالمية ، باكستان ، وكشف الأستار وتبرئة الأئمة الأطهار لحسين الموسوي ، والشيعة والتصحيح للدكتور موسى الموسوي ، ١٤٠٨هـ – ١٩٧٨م ، وعلماء الشيعة يقولون – وثائق مصورة من كتب الشيعة – ، إعداد : مركز إحياء تراث آل البيت ، طباعة نفس المركز .

والشيعة بعضهم يميل إلى الاعتزال في الأصول ، وبعضهم يميل إلى التشبيه (١) .

كما أن الشيعة بينهم وبين اليهود مشابهة كبيرة في كثير من الأمور ، كتشابههم في عقيدة الرجعة ، والبداء على الله تعالى ، والمهدي المنتظر ، وتقديس أنفسهم ، واحتقار الآخرين ، إلى غير ذلك من أوجه التشابه بينهم في العقائد والأخلاق (٢) .

والشيعة لهم فضائح كثيرة ، واعتقادات خطيرة ، فقد طعنوا في القرآن ، وتركوا سنة خير الأنام ، واتبعوا – في غالب أمورهم – خطوات الشيطان ، وسعوا في الأرض بالفساد والطغيان ، وتولوا أهل النيران ، وعادوا أصحاب الجنان (٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – فيهم – :

« القوم من أضل الناس عن سواء السبيل . . . والقوم من أضل الناس في المنقول والمعقول . . . وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ ﴾ (٤) ، والقوم من أكذب الناس في النقليات ، ومن أجهل الناس في العقليات . . . ولا يميزون في نقلة العلم ورواة الأحاديث والأخبار . . . وعمدهم في نفس الأمر على التقليد ، وإن ظنوا إقامته بالبرهانيات ، فتارة يتبعون المعتزلة والقدرية ، وتارة يتبعون المجسمة والجبرية ، وهم من أجل (٥) هذه الطوائف بالنظريات ، ولهذا كانوا عند عامة أهل العلم والدين من أجهل الطوائف الداخلين في المسلمين ، ومنهم من أدخل على الدين من الفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد ، فملاحدة الإسماعيلية ، والنصيرية وغيرهم من الباطنية المنافقين ، من بابهم دخلوا ، وأعداء المسلمين

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١٤٥/١) ، ومنهاج السنة النبوية (٩/١) .

(٢) انظر : بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود لعبد الله الجميلي (١٦٥/١) وما بعدها ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٣) انظر : الرد على الرافضة للإمام محمد بن عبد الوهاب ص (٧) وما بعدها ، تحقيق : الدكتور ناصر ابن سعد الرشيد ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

(٤) سورة الملك ، آية رقم (١٠) .

(٥) لعلها : أجهل .

من المشركين وأهل الكتاب بطريقهم وصلوا ، واستولوا بهم على بلاد الإسلام ، وسبوا الحريم ، وأخذوا الأموال ، وسفكوا الدم الحرام ، وجرى على الأئمة بمعاونتهم من فساد الدين والدنيا ما لا يعلمه إلا رب العالمين » [1] .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الشيعة ، بأن عرف بهم ، وذكر بعض عقائدهم ، وبين الحكم فيهم .

فذهب إلى أن معنى الشيعي هو التابع والمناصر ، فشيعة الرجل هم أتباعه وأنصاره ، ثم غلب على من يتولى علي بن أبي طالب وأهل بيته ، دون بقية الصحابة – رضوان الله تعالى عليهم أجمعين – وهم طوائف كثيرة : مبتدعة ، وغلاة : يسبون الشيخين ، وغلاة غلاة ضلال : يكفرون الشيخين ، ومنهم من يرتقي إلى الزندقة [2] .

ويذكر الزبيدي – أيضًا – أن الشيعة يعرفون بالرافضة ، فيقول عنهم :

« الطائفة المشهورة ، وأصل الرفض : الترك ، وسموا رافضة ؛ لأنهم تركوا زيد ابن علي حين نهاهم عن سبِّ الصحابة ، فلما عرفوا مقالته ، وأنه لا يتبرأ من الشيخين ، رفضوه ، ثم استعمل هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب ، وله طوائف كثيرة يجمعهم اسم الرافضة » [3] .

ويصف الزبيدي الشيعة بالكذب ، بل يبين أنهم أكذب الطوائف الضالة ، فيقول :

« الشيعة . . . هم أكذب الطوائف » [4] .

كما أن الزبيدي يصف الرافضة – أيضًا – بأنهم أهل جدل وتعصب ، يصعب على أحدهم قبول الحق ، وترك ما عليه الأب والجد إلا القليل منهم ، فيقول :

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/٨ – ١١) .
(٢) انظر : التاج (٢٥٧/١١) .
(٣) الإتحاف (٣٤٩/٢) .
(٤) المصدر السابق (٣١١/٣) .

« الروافض ، فإنهم استحسنوا ما تلقفوه من آبائهم وشيوخهم تقرير الاعتقادات الفاسدة ، فرسخت في قلوبهم من حين نشئهم إلى أن كبروا عليها ، فلو تليت عليهم أساطير الأولين ، ببراهين واضحة ، لم تكد طباعهم تميل إلى سماعها ، وقد استحوذ الشيطان عليهم ، وحَسَّن لهم ما اعتقدوه ، فلم ينجع فيهم طريق الإرشاد ، وأبطأت غرائزهم عن القبول » (١) .

والزبيدي يشير إلى أن التشيع والشيعة فكر معادٍ لأهل السنة ، فهم لا يفتؤون عن قتالهم ، والكيد بهم ، فيقول :

« أهل السنة والشيعة ، فالقتال أبدًا بينهما يستمر » (٢) .

ويذكر الزبيدي أن الشيعة فرق شتى ، يتفرقون على ثماني عشرة فرقة ، تتفرع منها بقيتها (٣) ، وذكر منها :

– **السبئية** ، قال عنها :

« سبأ : والد عبد الله ، المنسوب إليه الطائفة السبئية . . . من الغلاة . . . وهو المتعصب الخارج عن الحد في الغلو ، من المبتدعة ، وهذه الطائفة من غلاة الشيعة » (٤) .

– **الإسماعيلية** ، قال عنها :

« الإسماعيلية : طائفة من العلويين ، نسبوا إلى جدهم إسماعيل بن جعفر الصادق ، وفرقة من الشيعة الباطنية ، يقولون : بإمامته بعد أبيه ، وأنه حي لم يمت » (٥) .

– **الجارودية** ، قال عنها :

---

(١) الإتحاف (٦٢٢/٨) ، وانظر – أيضًا – : (٩١/٢) .
(٢) المصدر السابق (٩٨/٨) .
(٣) انظر : المصدر السابق (١٩٩/٩) ، والتاج (١٧٢/١) .
(٤) التاج (١٧٢/١) .
(٥) التكملة (١٤٦/٦) ، وانظر – أيضًا – : (٣٧/٢) .

« الجارودية : من غلاة الزيدية ، يتجاهرون بسب الشيخين - برأهما الله مما قالوا - وهم موجودون بصنعاء اليمن » (١) .

وفي موضع آخر ، قال :

« الجارودية : فرقة من الزيدية من الشيعة ، نسبت إلى أبي الجارود زياد بن أبي زياد . . . وأبو الجارود سماه الإمام الباقر : سُرحُوبا ، وفسره بأنه : شيطان يسكن البحر ، من مذهبهم : النص من النبي ﷺ على إمامة علي وأولاده ، وأنه وصفهم وإن لم يسمهم ، وأن الصحابة - رضي الله عنهم وحماهم - كفروا بمخالفته ، وتركهم الاقتداء بعلي رضي الله عنه بعد النبي ﷺ ، والإمامة بعد الحسن والحسين شورى في أولادهما ، فمن خرج منهم بالسيف ، وهو عالم شجاع فهو إمام » (٢) .

- **السردابية** ، قال عنها :

« السردابية : قوم من غلاة الرافضة ، ينتظرون خروج المهدي من السرداب الذي بالري ، فيحضرون لذلك فرسًا مُسْرَجًا مُلْجَمًا في كل يوم جمعة بعد الصلاة ، قائلين : يا إمام ، باسم الله ، ثلاث مرات » (٣) .

- **الرزامية** ، قال عنها :

« الرزامية : طائفة من غلاة الشيعة ، يقولون بإمامة أبي مسلم الخراساني بعد المنصور ، ومنهم من يدعي فيه الإلهية » (٤) .

- **الزُّرارية** ، قال عنها :

« الزرارية : فرقة من غلاة الشيعة ، ينتسبون إلى زُرارة بن أعين ، القائل بحدوث

---

(١) التاج (٧٤/٢) .

(٢) المصدر السابق (٣٨٦/٤) .

(٣) المصدر السابق (٧٥/٢) ، وانظر : التكملة (٢٤١/١) .

(٤) التاج (٢٨٨/١٦) ، وانظر : التكملة (٤٦٦/٦) .

صفات الله النفسية » [1] .

– **الخطابية** ، قال عنها :

« والخطابية : مشددة . . . ببغداد من الجانب الغربي . . . قوم من الرافضة ، وغلاة الشيعة ، نسبوا إلى أبي الخطاب الأسدي ، كان يقول : بإلهية جعفر الصادق ، ثم ادعى الإلهية لنفسه ، وكان يأمرهم بشهادة الزور على مخالفيهم في العقيدة ، وكان يزعم أن الأئمة أنبياء ، وأن في كل وقت رسولاً ناطقًا هو علي ، ورسولاً صامتًا هو محمد ﷺ » [2] .

– **النصيرية** ، قال عنها :

« والنصيرية – بالتصغير – : طائفة من الزنادقة مشهورة ، يقولون : بألوهية علي – تعالى الله علوًا كبيرًا – » [3] .

– **الدرزية** ، قال عنها :

« أبو محمد ؛ عبد الله الدَّرْزِي ، صاحب دعوة الحاكم بأمر الله الفاطمي ، وإليه نسبت الدَّرزِيَّة الخارجة عن جادة الشريعة ، الكائنة بجبال الشام ، وهم الإسماعيلية – كذا في شفاء الغليل للخفاجي – والعامة تضم الدَّال ، ويقولون في الجمع : الدُّروز ، والصواب : الدَّرَزة ، محركة » [4] .

وذكر الزبيدي من فرق الشيعة – إضافة إلى ما سبق – منسوبة إلى شيوخها – غالبًا – :

---

(١) التكملة (٢/٥٤٢) .

(٢) التاج (١/٤٧٠) .

(٣) المصدر السابق (٧/٥٣٣) ، والتكملة (٣/١٦٥) .

(٤) التاج (٨/٦٥ – ٦٦) .

الكاملية (أو الكُمَيْلِيَّة) [1] ، والكيسانية [2] ، والسَّبْعِيَّة [3] ، والتيمية [4] ، والمحمدية [5] ، والجناحية [6] ، والرُّشَيْدِيَّة [7] ، والشيطانية [8] .

والزبيدي يذكر بعض عقائد الشيعة – إضافة إلى ما ذكره عند كلامه على فرقهم – ويرد عليهم ، من ذلك :

– قولهم بالوصية والتعيين بالخلافة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد النبي ﷺ .

وقد رد عليهم بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ما عندنا شيء أسره النبي ﷺ إلينا إلا أن يؤتي الله تعالى عبدًا فهمًا في كتابه [9] .

قال الزبيدي :

« فيه رد على الشيعة ، حيث إنهم يدعون أن النبي ﷺ أسَرَّ إليه بالخلافة وبأسرار غيرها كما هو شأن الأوصياء » [10] .

وفي موضع آخر ، يقول :

« لا وجوب لإمامة علي بعده ﷺ على ما زعمته الشيعة على التعيين ، ولزم بطلان ما نقلوه من الأكاذيب ، وسوَّدوا به أوراقهم . . . » [11] .

---

(١) انظر : التاج (٦٦٨/١٥) ، والتكملة (٢٦٧/٦) .
(٢) انظر : التاج (٤٥٥/٨) .
(٣) انظر : المصدر السابق (١٩٧/١١ ، ٢٠٢) ، والتكملة (٣٦٠/٤) .
(٤) انظر : التاج (٨٤/١٦) ، والتكملة (٣٧١/٦) .
(٥) انظر : التكملة (١٨٠/٢) .
(٦) انظر : المصدر السابق (١٣/٢) ، والتاج (٣٢/٤) .
(٧) انظر : التكملة (١٩٥/٢) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٢٠١/٤) ، (٢٩٥/٧) ، والتاج (٣١٠/١٠) .
(٩) الإحياء مع الإتحاف (٤٧٦/٨) .
(١٠) الإتحاف (٤٧٦/٨) .
(١١) المصدر السابق (٣٤٨/٢) ، وانظر – أيضًا – : (٣٥٤/٢ – ٣٥٦) .

- ورد الزبيدي على الشيعة اعتقادهم بالرجعة ، وأن علي حي في السحاب ، وبيَّن أن هذا من ضلالهم وجهلهم بالسنة ، إذ أنه اشتبه عليهم ذلك بما روي في الحديث الضعيف : « **أتاكم علي في السحاب** » والسحاب المراد به هنا : عمامة النبي ﷺ التي وهبها لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لا السحاب المعروف ، مع ما في الحديث من ضعف [1] .

قال الزبيدي :

« ومن هنا اشتبه على الرافضة ، فزعموا أن المراد بالسحاب التي في السماء ، فقالوا : هو حي ورفع في السماء ، وهذا من ضلالهم ، وجهلهم بالسنة » [2] .

- ورد الزبيدي على الشيعة عقيدتهم في المهدي المنتظر بما استدلوا به من قول علي رضي الله عنه : يموت العلم إذا مات حاملوه ، بل لا تخلوا الأرض من قائم لله بحجة ، إما ظاهر مكشوف ، وإما خائف مقهور [3] .

قال الزبيدي - ردًا عليهم - :

« قال ابن القيم : هذه زيادة الكذابين من الروافض في الحديث ، ونصه : إما ظاهرًا مشهورًا ، وإما خفيًا مستورًا ، قال : وظنوا أن ذلك دليل لهم على القول بالمنتظر ، والحديث مشهور عن علي ، لم يقل أحد عنه هذه المقالة إلا كذاب ، وحجج الله لا تقوم بخفي مستور ، لا يرى له شخص ، ولا تسمع منه كلمة ، ولا يعلم له مكان ، ولقد أحسن القائل :

ما آن للسرداب أن يلد الذي ... حملتموه بزعمكم ما آنا
فعلى عقولكم الصفاء فإنكم ... ثلثتم العنقاء والغيلانا » [4]

---

(١) انظر : الإتحاف (٨/٢٥٥) .
(٢) المصدر السابق (٨/٢٥٥) ، وانظر : التاج (١١/١٥٢) .
(٣) الإحياء مع الإتحاف (١/٦٦٦) .
(٤) الإتحاف (١/٦٦٨) .

- ويذكر الزبيدي عقيدة الشيعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم فيقول :

« معتقدات الروافض أن الصحابة كلهم بعد وفاة النبي ﷺ ارتدوا ما عدا جماعة ، منهم : أبو ذر ، وبلال ، وعمار بن ياسر ، وصهيب » (١) .

وسبق في كلام الزبيدي عن فرق الشيعة ، ذكره لما اعتقدوه من سبِّ الصحابة ولعنهم والتبرؤ منهم ، لا سيما الشيخان .

وقد رد الزبيدي على هذه العقيدة الفاسدة من وجوه :

١- بيان القول الحق في الصحابة الكرام رضي الله عنهم من تزكيتهم ، والثناء عليهم ، والدعاء لهم - بعمومهم وخصوصهم - ، كما أثنى الله تعالى عليهم ورسوله ﷺ ، وكذا السكوت عما شجر بينهم ، والإشادة بمناقبهم ، ورد ما طعن به عليهم (٢) .

٢- بيان أن الشيعة يضعون الأحاديث المكذوبة للطعن في الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - (٣) .

- ويرد الزبيدي قول الشيعة في المنع من المسح على الخفين ، بقوله :

« وليس في المسح على الخفين خلاف إلا للروافض ، فإنهم لا يرونه ، والأخبار المستفيضة ترد عليهم ، ومثل هؤلاء لا يعتد بخلافهم » (٤) .

والزبيدي يبين أن الرافضة من فرق الضلال والابتداع في الدين (٥) ، وأن بدعتهم من كبائر الذنوب (٦) .

---

(١) الإتحاف (٣٤٩/٢) .
(٢) انظر : المصدر السابق (٣٤٩/٢ - ٣٥٠) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٦٧٧/٧) .
(٤) المصدر السابق (٤٨٦/٧ - ٤٨٧) .
(٥) انظر : المصدر السابق (٦٤/٢ ، ٤٥٠) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٦١٠/١٠) .

والزبيدي يحكم على هذه الطائفة المرذولة بالبوار والخسران ، فيقول :

« الأَرْفَاضُ : هم الرافضة ، الطائفة الخاسرة » (١) .

وفيما ذكرته عن الزبيدي في الشيعة كفاية في بيان موقفه منهم .

وبهذا يتم المطلب الأول ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المطلب الثاني : المعتزلة والجهمية .



(١) التاج (١٠/٦٤) .



المطلب الثاني

المعتزلة والجهمية

أما المعتزلة [(١)] :

فهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال ، الذي اعتزل حلقة الحسن البصري ، فسموا لذلك معتزلة ، ويسمون – أيضًا – بالجهمية ؛ لأنهم أحيوا آراء الجهمية في مبدأ ظهورهم ، ويسمون كذلك بالقدرية ؛ لموافقتهم القدرية في إنكار القدر وإسناد أفعال العباد إلى قدرتهم ، ومن أسمائهم الثنوية ، والمجوس ؛ لمشابهتهم لهم في أن الخير من الله والشر من العبد ، كما يسمون بالوعيدية ؛ لقولهم بإنفاد الوعد والوعيد من الله تعالى لا محالة ، وهم المعطلة ؛ لتعطيلهم الصفات بنفيها ، ويسمون أنفسهم بأهل العدل والتوحيد وأهل الحق ، والفرقة الناجية والمنزهون لله [(٢)] .

والمعتزلة لهم آراء وأفكار اعتقادية كثيرة ، يجمعهم القول بالأصول الخمسة ، وهي : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والقول بالمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولهم في هذه المصطلحات البراقة آراء مخالفة للحق [(٣)] .

والمعتزلة فرق شتى ، فمنهم : الواصلية ، والعمروية ، والهذلية ، والنظامية ، والثمامية ، والبشرية ، والهشامية ، والجبائية ، وغيرهم كثير [(٤)] .

---

(١) انظر : الفرق بين الفرق ص (١١٤ – ٢٠١) ، والتبصير في الدين ص (٦٣ – ٩٥) ، والمعتزلة – وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها – للدكتور عواد بن عبد الله المعتق ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م ، والقدرية والمرجئة – نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منهما – للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ص (٢٤ – ٥٠) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

(٢) انظر : تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان ص (٧٤ – ٧٥) ، وفرق معاصرة (٨٢٣/٢ – ٨٢٥) .

(٣) انظر : الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ص (٣٨ – ٤١ ، ١٢٢) وما بعدها ، تحقيق : بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد ، الطائف ، ومكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٥٧/٥ – ٧٢) .

(٤) انظر : عقائد الثلاث والسبعين فرقة (٢٢٥/١ – ٢٥٢) .

وقد تأثر بالفكر الاعتزالي العقلاني كثير من الناس إلى وقتنا الحاضر [1] .

والمعتزلة القدرية من فرق الضلال والابتداع في الدين والمخالفين لسبيل المؤمنين .

قال أبو الحسن الأشعري :

« إن كثيرًا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر ، مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم ، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم يُنْزِل الله به سلطانًا ، ولا أوضح به برهانًا ، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ، ولا عن السلف المتقدمين » [2] .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من المعتزلة ، بأن عَرَّف بها ، وذكر بعض عقائدها ، وبين الحكم فيها .

فهنا يشير الزبيدي إلى أصل نشأة المعتزلة ، وسبب تسميتهم بذلك ، فيقول عن واصل بن عطاء الغزال :

« وواصل هذا ، هو الذي كان يختلف إلى الحسن البصري ، فلما اختلفوا ، وقالت الخوارج : بتكفير مرتكبي الكبائر ، وقالت الجماعة : بأنهم مؤمنون وإن فسقوا بالكبائر ، فخرج واصل عن الفريقين ، وقال : فاسق هذه الأمة ، لا مؤمن ولا كافر ، منزلة بين المنزلتين ، فطرده الحسن ، فاعتزله وجلس إليه عمرو بن عبيد . . . فقيل لهما ولأتباعهما المعتزلة » [3] .

والزبيدي لا يرتضي تسمية المعتزلة لأنفسهم بأهل العدل والتوحيد ، حيث يقول :

« سموا أنفسهم بأهل العدل في التوحيد ، وهم بعيدون عن العدل » [4] .

---

(١) انظر : الاتجاهات العقلانية الحديثة للأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الفضيلة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٢) الإبانة عن أصول الديانة ص (٣٨) .

(٣) الإتحاف (٧٣٧/٩) .

(٤) المصدر السابق (١١٩/٢) ، وانظر - أيضًا - : (٣٧٥/١) .

والزبيدي يصف المعتزلة بأهم جهلة بعلم العربية - وهذا من أسباب هلاكهم - [1] ، كما أنهم متعصبون لمقالاتهم حتى لا يكاد يرجع منهم إلى الحق إلا القليل [2] .

ويذكر الزبيدي أن المعتزلة فرق شتى ، منها :

- **الواصلية** ، قال عنها :

« الواصلية : فرقة من المعتزلة ، نسبوا إلى واصل بن عطاء الغَزَّال » [3] .

- **البِشْرِيَّة** ، قال عنها :

« البشرية : طائفة من المعتزلة ، ينتسبون إلى بشر بن المعتمر » [4] .

- **الجعفرية** ، قال عنها :

« الجعفرية : فرقة من المعتزلة ، ينتسبون إلى جعفر بن مبشر وجعفر ابن حرب » [5] .

- **الإسكافية** ، قال عنها :

« الإسكافية : فرقة من المعتزلة ، وهم أصحاب أبي جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي ، المتكلم ، مات سنة ٢٠٤هـ » [6] .

والزبيدي يذكر بعض عقائد المعتزلة ، ويرد عليهم ، من ذلك :

---

(١) انظر : الإتحاف (١٦٣/٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٦٢٢/٨) .

(٣) التكملة (٣١٦/٦) .

(٤) المصدر السابق (٤٠٢/٢) ، والتاج (٩٠/٦) .

(٥) التكملة (٤٤٢/٢) .

(٦) المصدر السابق (٧٧/٥) .

- نفي الصفات عن الله تعالى ، وقد رد عليهم بقوله : « لقد تباعدت المعتزلة في نفي صفات الباري » [1] .

- قولهم في مرتكب الكبيرة بأنه في منزلة بين المنزلتين في الدنيا ، وفي الآخرة ، مخلد في النار [2] . وقد رد عليهم من وجوه [3] :

١- بيان القول الحق في مرتكب الكبيرة ، من أنه مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته في الدنيا ، وفي الآخرة تحت مشيئة الله تعالى ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه .

٢- النصوص الشرعية الدالة على خروج عصاة الموحدين من النار .

٣- توجيه ما استدلوا به من النصوص التي ظاهرها أن مرتكب الكبيرة - كالقتل - مخلد في النار .

- إنكارهم لعذاب القبر وسؤال منكر ونكير [4] ، وقد رد عليهم من وجوه [5] :

١- أن أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا ، فالنائم - مثلاً - يرى في نومه أمورًا يسعد بها ، وأخرى يحزن معها ، ومن بجانبه لا يشعر بذلك .

٢- النصوص الشرعية المقررة لحقيقة عذاب القبر ونعيمه وسؤال منكر ونكير .

٣- أن العقل يجيز ذلك ، ولا يحيله .

- إنكارهم لحقيقة الصراط وتأويلهم له ، وقد ذكر الزبيدي قولهم هذا ، ورد عليهم ، فقال :

---

(١) الإتحاف (٢/٢٤٥) ، وانظر - أيضًا - : (٢/٣٢ ، ١٣٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٣٨٠ - ٣٨١) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/٣٩٥ - ٣٩٧) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٢/٣٣٩) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٢/٣٤٠ - ٣٤٢) .

« وقد أنكرت المعتزلة الصراط ، وقالوا : عبور الخلائق على ما هذه صفته غير ممكن ، وحملوا الصراط على الصراط المستقيم ، صراط الله تعالى ، وهذا التأويل يأباه ما قال الله تعالى في كتابه مخاطبًا للملائكة : ﴿ ٱحْشُرُوا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ (١) وقد أجمع المفسرون على تفسيره بما ذكرناه [من أنه أحد من السيف ، وأدق من الشعر] وجاء وصفه في الحديث » (٢) .

- إنكارهم خلق الجنة والنار الآن ؛ لقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ (٣) ، فلو كانتا مخلوقتان الآن لهلكتا ، واللازم باطل ؛ للإجماع على دوامهما (٤) ، وقالوا – أيضًا – : خلق الجنة والنار قبل يوم الجزاء عبث لا فائدة فيه ، فلا يليق بالحكيم (٥) .

وقد رد الزبيدي على هاتين الشبهتين ، فقال في الشبهة الأولى :

« والجواب تخصيصهما من عموم آية الهلاك جمعًا بين الأدلة » (٦) .

وأجاب على الشبهة الثانية من وجهين (٧) :

١- النصوص الشرعية الدالة على وجود الجنة والنار الآن .

٢- أن نفي الفائدة في خلق الجنة الآن ممنوع ؛ إذ هي دار نعيم أسكنها الله تعالى

---

(١) سورة الصافات ، آية رقم (٢٢ – ٢٤) .

(٢) الإتحاف (٣٤٥/٢) ، وانظر – أيضًا – : (٥٨/٢ ، ١٣٣) .

(٣) سورة القصص ، آية رقم (٨٨) .

(٤) انظر : الإتحاف (٣٤٧/٢) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٣٤٦/٢) .

(٦) المصدر السابق (٣٤٧/٢) .

(٧) انظر : المصدر السابق (٣٤٦/٢ – ٣٤٧) .

من يوحده ويذكره بلا فتور ، من الحور والولدان والطير ، وهذه فائدة – ترجع إلى غيره – فنفي الفائدة في تعقل الزاعم لا ينفي وجود الحكمة في نفس الأمر ، وإن لم يحط بها علمًا .

- إنكارهم رؤية الله تعالى في الآخرة ، وقد رد عليهم الزبيدي بنصوص الكتاب والسنة الدالة على رؤية الله تعالى [١] ، وقال :

« حملت المعتزلة قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣ ﴾ [٢] بمعنى منتظرة ، وهو مردود بوجوه » [٣] .

- قول المعتزلة بأن أفعال العباد مخلوقة لهم [٤] ، وقد حكى الزبيدي قولهم هذا ، ورد عليهم ، فقال :

« ذهبت المعتزلة إلى أن الأمر أنف ، وقضوا بأن للخير فاعلاً ، وللشر فاعلاً ، وقد قال ابن عمر : إنهم مجوس هذه الأمة لذلك » [٥] .

والزبيدي يبين أن المعتزلة من الفرق الضالة المبتدعة في الدين [٦] ، وبدعتهم من كبائر البدع [٧] .

ويحذر الزبيدي من مطالعة كتب الاعتزال ، لما تعود على قارئها من الحيرة ، والمرض والهلاك ، فيقول :

« إياك ثم إياك من مطالعة مثل : الكشاف ، وتفسير الفخر ، ففي كل منهما

---

(١) انظر : الإتحاف (٢/١٨٤ – ١٨٧) .
(٢) سورة القيامة ، آية رقم (٢٢ – ٢٣) .
(٣) الإتحاف (٥/٦١٥) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٢/١١٩) .
(٥) المصدر السابق (٢/٢٧١) ، وانظر – أيضًا – : (٢/٢٧٢ – ٢٧٦) .
(٦) انظر : المصدر السابق (٢/٦٤ ، ٤٠٥) .
(٧) انظر : المصدر السابق (١٠/٦١٠) .

إشكالات وتشكيكات لا ينبغي سماعها ، فإنها تحير ، وتمرض ، وتـردي ، ولا تـشفي غليلاً » (١) .

وفي موضع آخر ، يذكر الزبيدي أن من الناس من يستغل تآليفه في ترويج بدعته ، وتلبيسه على خصمه ، فيقول :

« وهذا صنيع الزمخشري في الكشاف ، فإن له دسائس اعتزالية ، نبه عليها علماء السنة . . . فمن ذلك : قوله في تفسير قول الله تعالى : ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ (٢) فقال : وأي فوز أعظم من هذا ، أراد به تصحيح بدعته من إنكار الرؤية ، وكقوله في تفسير قول الله تعالى في قصة موسى عليه السلام : ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ (٣) ، إن ﴿ لَن ﴾ للجحد المؤكد ، وإنما أراد به نفي الرؤية ، وحمل ﴿ نَاظِرَةٌ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ (٤) ، فقال : أي منتظرة ، وغير ذلك من فضائحه التي أدرجها في تضاعيف تفسيره ، ولذا منع العلماء من تعاطي كتابه ، وحذروا من مطالعته » (٥) .

وفيما ذكرته عن الزبيدي في المعتزلة كفاية في بيان موقفه منهم .

أما الجهمية (٦) :

فهم أصحاب الجهم بن صفوان ، وإليه انتسبوا ، وبه سموا ، وهم من المعطلة ، والمرجئة ، والجبرية (٧) .

---

(١) الإتحاف (٤٣٠/١) .

(٢) سورة آل عمران ، آية رقم (١٨٥) .

(٣) سورة الأعراف ، آية رقم (١٤٣) .

(٤) سورة القيامة ، آية رقم (٢٣) .

(٥) الإتحاف (١٤١/٥) ، وانظر - أيضًا - : (١٨٠/٥) .

(٦) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٧٣/١ - ٧٤) ، وتلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان ص (١٧٨ - ١٧٩) ، وفرق معاصرة (٧٩٣/٢ - ٨٢٠) .

(٧) انظر : مقالات الإسلاميين (٣٣٨/١) ، والملل والنحل للشهرستاني (٧٣/١) .

والجهمية لهم اعتقادات باطلة ، وأفكار ضالة ، منها : تعطيل أسماء الله تعالى الحسنى ، وصفاته العلى ، والقول بالجبر في القدر ، والإرجاء في الإيمان ، وإنكار كثير من أمور اليوم الآخر ، كالصراط ، والميزان ، والرؤية ، وعذاب القبر ، والقول بفناء الجنة والنار ، إلى غير ذلك من الاعتقادات الفاسدة (١) .

والجهمية من أهل الأهواء ، وهي من أشدها ضلالاً ، وأغلظها ابتداعًا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام : منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم ، فيبدأ بالخوارج ، ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه ، فيبدأ بالمرجئة ، ويختم بالجهمية . . . وكلا الطائفتين تختم بالجهمية ؛ لأنهم أغلظ البدع » (٢) .

وفي موضع آخر ، قال :

« المحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة ، إنما هو تكفير الجهمية المشبهة ، وأمثال هؤلاء . . . مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية ، ولا كل من قال إنه جهمي كفره ، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم ، بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم ، وامتحنوا الناس ، وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة ، لم يكفرهم أحمد وأمثاله ، بل كان يعتقد إيمانهم ، وإمامتهم ، ويدعو لهم ، ويرى الائتمام بهم في الصلوات خلفهم ، والحج والغزو معهم ، والمنع من الخروج عليهم ، ما يراه لأمثالهم من الأئمة ، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم ، وإن لم يعلموا هم أنه كفر ، وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان ، فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السنة والدين ، وإنكار بدع الجهمية الملحدين ، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة ، وإن كانوا جهالاً مبتدعين ، وظلمة فاسقين » (٣) .

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١/٧٣ – ٧٤) ، وفرق معاصرة (٢/٨٠٠ – ٨١٨) .

(٢) الفرقان بين الحق والباطل لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ص (٤٧) ، تحقيق : خليل الميس ، دار القلم ، بيروت .

(٣) الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية – ضمن مجموع الفتاوى – (٧/٥٠٧ – ٥٠٨) .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الجهمية ، بأن عَرَّف بها ، وذكر بعض عقائدها ، وبين الحكم فيها .

فقال مشيرًا إلى أصل مقالة الجهمية ، وسبب تسميتهم بذلك :

« الجهمية : طائفة من الخوارج ، نسبوا إلى جهم بن صفوان ، أخذ الكلام عن الجعد بن درهم ، قتله سلم بن أحوز في آخر دولة بني أمية » (١) .

والزبيدي يشير في كلامه إلى أن هناك اتصال بين طائفتي الخوارج والجهمية ، وذلك أن الجهم بن صفوان – مَنْ عُرِفَت به الجهمية – فيه نزعت الخروج على الأئمة (٢) .

كما أن الزبيدي يشير إلى أن الجهمية من طوائف المرجئة ، فيقول :

« ومن المرجئة : طائفة يقال لهم الجهمية ، ولهم – أيضًا – فضائح يأتي بعضها في هذا الكتاب [أي : الإتحاف] مع الرد عليهم » (٣) .

وذكر من هذه الفضائح قولهم : إنه لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة (٤) .

– وقد رد الزبيدي على الجهمية – المرجئة الغلاة – قولهم بأن الإيمان هو المعرفة فقط (٥) ، فأورد شبهتهم في ذلك ، ورد عليهم ، وقال :

« فهذه سبع آيات تمسك بعموماتها المرجئة ، ولا حجة لهم في ذلك كله » (٦) .

---

(١) التاج (١٢٤/١٦) ، والتكملة (٣١١/٦) .

(٢) انظر : التبصير في الدين ص (١٠٨) ، والملل والنحل للشهرستاني (١٣٥/١) .

(٣) الإتحاف (٣٧٩/٢) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٣٨٦/٢) ، وانظر – أيضًا – : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٧٣/٥) ، وعقائد الثلاث والسبعين (٢٧٣/١) .

(٥) انظر : الإتحاف (٣٨٠/٢) ، وانظر – أيضًا – : القدرية والمرجئة ص (٩٤ – ١٠٥) .

(٦) انظر : الإتحاف (٣٩٢/٢ – ٣٩٥) .

– ورد الزبيدي على الجهمية – أيضًا – في إنكارهم عذاب القبر وسؤال منكر ونكير ، وذلك من وجوه [1] :

١– عدم قياس أمور البرزخ بأمور الدنيا ، فإن ما يراه النائم في نومه من الآلام والأحزان أو الأفراح والآمال ، لا يحس بها من بجانبه ، فكذلك الميت وما يحصل له من النعيم أو العذاب .

٢– النصوص الشرعية الثابتة الدالة على حقيقة عذاب القبر وسؤال منكر ونكير .

– ويذكر الزبيدي أن الجهمية جبرية محضة ، فيقول في تعريف الجبر المحض :

« هو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى ، من غير أن تثبت للعبد قدرة ، لا مؤثرة ولا كاسبة ، وهو مذهب جهم بن صفوان وأتباعه » [2] .

وقد رد عليهم بما استدلوا به من قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [3] ، فبين – بما نقله – من أن فهم الآية بهذا خطأ عظيم ؛ إذ يلزم منه أن يقال : وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى ، وما زنيت إذ زنيت ولكن الله . . . !!! – تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا – ولكن المعنى : أن من النبي ﷺ المبدأ – وهو الحذف – ، ومنه تعالى الغاية – وهو الإصابة – [4] .

والزبيدي يحكم على هذه الطائفة الضالة بأنها مبتدعة ، وبدعتها من كبائر البدع [5] .

---

(١) انظر : الإتحاف (٢/٣٣٩) .
(٢) انظر : المصدر السابق (١٢/٦٨) .
(٣) سورة الأنفال ، آية رقم (١٧) .
(٤) انظر : الإتحاف (٨/٣٢٤) .
(٥) انظر : المصدر السابق (١٠/٦١٠) .

وفيما ذكرته عن الزبيدي في الجهمية فيه كفاية لبيان موقفه منهم .

وبه تم المطلب ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المطلب الثالث : الأشاعرة والماتريدية .





المطلب الثالث

الأشاعرة والماتريدية

أما الأشاعرة (١) :

فهم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مرحلته الفكرية الثانية ، حيث كان في أول أمره معتزليًا ، ثم انتقل – في طوره الثاني – إلى طريقة ابن كلاب (٢) – وفيه أسس المذهب الأشعري – ثم استقر – في مرحلته الثالثة – على طريقة السلف مع بقايا متبقية لديه من طريقة ابن كلاب (٣) .

والأشاعرة خالفوا السلف – غالبًا – في طريقة الاستدلال ، وفي مسائل التوحيد والإيمان ، والصفات والقدر ، ووافقوهم في اليوم الآخر ، وفي الإمامة ، والصحابة رضي الله عنهم (٤) .

وقد ذهب البعض إلى أن الأشاعرة يشكلون أكثر الأمة الإسلامية ، وهي دعوى بغير دليل ، وقول بغير مستند متين ، ويكفي في رده ودحضه : أن الأشاعرة كانوا بعد القرون الثلاثة الفاضلة (٥) ، كما أنه قد أثر عن ابن عساكر (٦) – وهو المناضل عن المذهب الأشعري – أن الجم الغفير ، والسواد الأعظم – في جميع البلدان ، وسائر الأزمان – ليسوا

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٨١/١ – ٩١) ، وفرق معاصرة (٨٥٣/٢ – ٨٦٨) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣٢٩/١) وما بعدها ، والأشاعرة في ميزان أهل السنة لفيصل بن قزاز الجاسم ، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

(٢) **هو** : أبو محمد ؛ عبد الله بن سعيد القطان ، المعروف بابن كلاب ، من أئمة أهل الكلام ، إليه تنسب الكلابية ، مات بعد الأربعين ومائتين . انظر : مقالات الإسلاميين (٢٤٩/١) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٢٩٩/٢) ، والإتحاف (٧/٢) .

(٣) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣٦١/١ – ٤٠٩) ، وفرق معاصرة (٨٥٦/٢) .

(٤) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٦٩٤/٢ – ٦٩٦) ، والموسوعة الميسيرة (٨٦/١ – ٩١) .

(٥) انظر : الدرر السنية (٣٦٢/١ – ٣٦٥) ، والقواعد المثلى لابن عثيمين – ضمن فتاويه – (٣٣٥/٣) ، والأشاعرة في ميزان أهل السنة ص (٧٤١) .

(٦) **هو** : أبو القاسم ؛ علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي ، المعروف بابن عساكر ، كثير الترحال ، وصاحب التآليف المشهورة ، ولد سنة تسع وتسعين وأربعمائة ، ومات سنة إحدى وسبعين وخمسمائة . انظر : شذرات الذهب (٢٣٩/٤) ، ومعجم المؤلفين (٤٢٧/٢) .

على مذهب الأشعري ، وإنما هم على السبيل الأقوم (١) .

والأشاعرة يزعمون أنهم أهل السنة والجماعة – وهذا منهم تدليس وتلبيس ، وتلميع وتنميق ؛ لترويج مذهبهم ، ونشر آرائهم – والحق أنهم ممن ضل السبيل ، وجانب الطريق القويم ، وخالف جماعة المسلمين ، وتهاون في التمسك بسنة سيد المرسلين (٢) .

روى ابن عبد البر بسنده عن محمد بن أحمد بن إسحاق المصري المالكي (٣) في تأويل قول مالك – في كتاب الشهادات – : « لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء ، قال : أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع ، أشعريًا كان أو غير أشعري ، ولا تقبل لهم شهادة في الإسلام ، ويهجر ويؤدب على بدعته ، فإن تمادى عليها استتيب منها » (٤) .

قال ابن عبد البر – مقررًا هذا الكلام – :

« ليس في الاعتقاد في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ أو أجمعت عليه الأمة ، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلَّم له ولا يناظر عليه » (٥) .

ويؤكد أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني (٦) على أن الأشعرية ابتدعوا في الدين

---

(١) انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر ص (٣٣١) ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

(٢) انظر : الماتريدية للأفغاني (٣٩٥/١) .

(٣) **هو** : أبو عبد الله ؛ محمد بن أحمد بن إسحاق – وقيل : ابن عبد الله ، وقيل : محمد بن أحمد بن علي ابن إسحاق – بن خويز منداد ، أبو بكر ، المصري ، المالكي ، جانب الكلام وأهله ، وحكم عليهم بأنهم من أهل الأهواء . انظر : الديباج المذهب (٣٩/٢) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٩٤٢/٢ – ٩٤٣) .

(٥) المصدر السابق (٩٤٣/٢) .

(٦) **هو** : أبو عبد الله ؛ محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسني القاسمي ، المعروف بابن الوزير ، ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة ، ومات سنة أربعين وثمانمائة . انظر : البدر الطالع (٨١/٢) ، والأعلام (٣٠٠/٥) ، ومعجم المؤلفين (٣٥/٣) .

ما لم يُنْزِل الله به من سلطان ، فيقول :

« كل صفة يوصف بها الرب سبحانه ، ويوصف بها العبد ، وإن الرب يوصف بها على أتم الوصف مجردة عن جميع النقائص ، والعبد يوصف بها محفوفة بالنقص ، وبهذا فسر أهل السنة نفي التشبيه ، ولم يفسروه بنفي الصفات وتعطيلها . . . ولم تزل هذه النصوص [أي نصوص الصفات] مقررة محللة معتقدة مع تنزيه الله تعالى من نقائصها - مثل تنزيهه من نقائص علم المخلوقين وإرادتهم في العليم المريد وغيرهما - حتى فشت البدعة ، واجتمعت كلمة المعتزلة والأشعرية على تقبيح نسبة الرحمة والحلم والمحبة والخلة إلى الله تعالى » (١) .

هذا كلام بعض الأئمة في بيان حال الأشاعرة ، وإلا فكلامهم كثير - أعرضت عنه خشية الإطالة - في تخطئة الأشاعرة ، وإلحاقهم بالمبتدعة (٢) .

وأما الماتريدية (٣) :

فهم أتباع أبي منصور الماتريدي ، سموا به ، ونسبوا إليه ، كما أنهم يعرفون بالحنفية ؛ نسبة إلى مذهبهم الحنفي في الفروع (٤) .

والماتريدية - قريبة من الأشاعرة (٥) - خالفوا السلف - غالبًا - في طريقة الاستدلال ، وفي مسائل التوحيد والإيمان ، والصفات والقدر ، ووافقوهم في اليوم الآخر ، وفي الإمامة ، والصحابة رضي الله عنهم (٦) .

---

(١) إيثار الحق على الخلق - في رد الخلافات إلى المذهب الحق - لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير ص (١٢٨ - ١٢٩) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٢) انظر : الأشاعرة في ميزان أهل السنة ص (٦٥٩ - ٦٨٢) .

(٣) انظر : الماتريدية للحربي ، والماتريدية للأفغاني ، وفرق معاصرة (٨٦٩/٢ - ٨٧٢) ، والموسوعة الميسرة (٩٥/١ - ١٠٥) .

(٤) انظر : الماتريدية للحربي ص (٨٠) ، وفرق معاصرة (٨٦٩/٢) .

(٥) انظر : الماتريدية للحربي ص (١٣٣ ، ٤٩١) .

(٦) انظر : المصدر السابق ص (١٣١ - ٤٨٧) ، والموسوعة الميسرة (٩٤/١ - ١٠٣) .

والماتريدية يزعمون أنهم أهل السنة والجماعة ، وهم بهذا مدلسون ، وبه ملبسون ، وعن طريقه لمذهبهم وآرائهم مُرَوِّجون ، والحق أنهم مبتدعون ، وعن السبيل القويم منحرفون [1] .

قال ابن عثيمين :

« الزائغون عن سبيل الرسل وأتباعهم في أسماء الله وصفاته ، قسمان : ممثلة ومعطلة . . . فالقسم الأول : الممثلة . . . والقسم الثاني : المعطلة . . .وقد انقسم هؤلاء إلى أربع طوائف : الطائفة الأولى : الأشاعرة ومن ضاهاهم من الماتريدية وغيرهم » [2] .

وقال – أيضًا – :

« الأشاعرة والماتريدية ونحوهم ليسوا من أهل السنة والجماعة ؛ لأن تمكسهم [أي : بالإسلام] مشوب بما أدخلوا فيه من البدع ، وهذا هو الصحيح » [3] .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الأشاعرة والماتريدية موقف المثني عليهما ، والمدافع عنهما ، والمصوب لطريقتهما ، حيث يقول :

« ليعلم أن كلاً من الإمامين أبي الحسن وأبي منصور – رضي الله عنهما وجزاهما عن الإسلام خيرًا – لم يبدعا من عندهما رأيًا ، ولم يشتقا مذهبًا ، إنما هما مقرران لمذاهب السلف ، مناضلان عما كانت عليه أصحاب رسول الله ﷺ ، فأحدهما قام بنصرة نصوص مذهب الشافعي وما دلت عليه ، والثاني قام بنصرة نصوص مذهب أبي حنيفة وما دلت عليه ، وناظر كل منهما ذوي البدع والضلالات حتى انقطعوا وولوا منهزمين ، وهذا في الحقيقة هو أصل الجهاد الحقيقي الذي تقدمت الإشارة إليه ، فالانتساب إليهما إنما هو باعتبار أن كلاً منهما عقد على طريق السلف نطاقًا ، وتمسك وأقام الحجج والبراهين عليه ، فصار

---

(١) انظر : الماتريدية للأفغاني (٤٠١/١) .

(٢) تقريب التدمرية لابن عثيمين – ضمن فتاويه – (١١٩/٤ – ١٢٢) .

(٣) شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٣٧٢/٢) .

المقتدي به في تلك المسائل والدلائل يسمى أشعريًا وماتريديًا » [١] .

والزبيدي يذهب إلى أن أهل السنة والجماعة يراد بهم أربع طوائف ، وهي : أهل الحديث ، والتصوف ، والأشاعرة ، والماتريدية ، فيقول :

« المراد بأهل السنة : هم الفرق الأربعة : المحدثون ، والصوفية ، والأشاعرة ، والماتريدية » [٢] .

ومع ذلك فالزبيدي يرى أن لقب أهل السنة والجماعة إنما يستحقه عند الإطلاق : الأشاعرة والماتريدية فحسب ، حيث يقول :

« الفصل الثاني : إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم : الأشاعرة والماتريدية » [٣] .

ولذلك رأى الزبيدي أن الأشاعرة والماتريدية طائفتان متفقتان ، والخلاف بينهما إنما هو في مسائل قليلة معدودة [٤] .

وقد أخذ الزبيدي بالمذهب الماتريدي – كما بينت ذلك في موضع سابق عند كلامي على أصول منهجه ضمن أصله الكلامي – .

والزبيدي فيما ذهب إليه من تصويب مذهبي الأشاعرة والماتريدية ، وأنهما أهل السنة والجماعة ، مسلك مرفوض ، وكلام غير مقبول .

قال أبو نصر السجزي [٥] :

---

(١) الإتحاف (٢/٩) .

(٢) المصدر السابق (٢/١٤٠) .

(٣) المصدر السابق (٢/٨) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٢/١٦ – ١٨) .

(٥) **هو** : أبو نصر ؛ عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوابلي البكري السجزي ، الإمام الحافظ ، رافع لواء السنة ، وقامع البدعة ، مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة . انظر : شذرات الذهب (٣/٢٧١) ، وهدية العارفين (٥/٦٤٨) ، ومعجم المؤلفين (٢/٢٤٤ ، ٣٥١) .

« أهل السنة : هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح - رحمهم الله - عن الرسول ﷺ أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب ولا عن الرسول ﷺ ؛ لأنهم رضي الله عنهم أئمة ، وقد أمرنا باقتداء آثارهم ، واتباع سنتهم ، وهذا أظهر من أن يحتاج فيه إلى إقامة برهان ، والأخذ بالسنة واعتقادها مما لا مرية في وجوبه . . . وإذا كان الأمر كذلك ، فكل مدع للسنة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله ، فإن أتى بذلك علم صدقه ، وقبل قوله ، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف ، علم أنه محدث زائغ ، وأنه لا يستحق أن يصغا إليه أو يناظر في قوله ، وخصومنا المتكلمون معلوم منهم أجمع ، اجتناب النقل والقول به ، بل تمحينهم لأهله ظاهر ، ونفورهم عنهم بين ، وكتبهم عارية عن إسناد ، بل يقولون : قال الأشعري ، وقال ابن كلاب ، وقال القلانسي ، وقال الجبائي ، فأقل ما يلزم المرء في بابهم أن يعرض ما قالوه على ماجاء عن النبي ﷺ فإن وجده موافقًا له ، ومستخرجًا منه قبله ، وإن وجده مخالفًا له رمى به » (١) .

وقد ذكر عبد الله أبابطين (٢) بعض المسائل الاعتقادية التي خالف فيها الأشاعرة والماتريدية أهل السنة والجماعة - مما يدل على أنهم ليسوا هم أهل السنة والجماعة - من هذه المسائل (٣) :

١- صفة الكلام :

فالأشاعرة والماتريدية ، وإن أثبتوا صفة الكلام موافقة لأهل السنة ، فهم في الحقيقة نافون لها ؛ لأن الكلام عندهم : هو المعنى فقط ، ويقولون : حروف القرآن مخلوقة ، لم يتكلم الله بحرف ولا صوت ، أما أهل السنة فيقولون : كلام الله غير مخلوق ، وأنه تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه ، وأنه سبحانه يتكلم بصوت يسمعه من شاء .

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت لأبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي ص (٩٩ - ١٠١) ، تحقيق : محمد با كريم با عبد الله ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٢) **هو** : عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين النجدي الحنبلي ، قاضي الطائف والقصيم ، ولد سنة أربع وتسعين ومائة وألف ، ومات سنة إحدى وثمانين ومائتين وألف . انظر : هدية العارفين (٤٩١/٥) ، والأعلام (٩٧/٤) ، ومعجم المؤلفين (٢٥٢/٢) .

(٣) انظر : الدرر السنية (٣٦٢/١ - ٣٦٤) .

٢- صفة العلو والاستواء :

فالأشاعرة والماتريدية ينفون صفة العلو والاستواء ، وهذا بخلاف ما عليه أهل السنة من إثبات صفة العلو والاستواء كما يليق بجلاله ﷻ ، كما دل على ذلك القرآن والسنة .

٣- الرؤية :

فالأشاعرة والماتريدية وإن أثبتوا رؤية المؤمنين لربهم في الجنة ، فهم في الحقيقة نافون لها ؛ لتأويلهم لها بالعلم الذي يخلقه الله في قلب الناظر ببصره ، لا رؤية بالبصر حقيقة عيانًا كما هو قول أهل السنة .

٤- الإيمان :

فالأشاعرة والماتريدية يقولون بأن الإيمان مجرد التصديق ، والأعمال خارجة عن مسماه ، أما أهل السنة فالإيمان عندهم هو تصديق بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح .

فادعاء الزبيدي - وأضرابه - أن الأشاعرة والماتريدية هم أهل السنة والجماعة ، مع ما بين الفريقين من الاختلاف في أصول المسائل كلام مردود .

ولذلك قال أبابطين :

« إذا عرفت ذلك : عرفت خطأ من جعل الأشعرية من أهل السنة ، كما ذكره السفاريني في بعض كلامه » (١) .

وقد أجاب ابن عثيمين من سأل : هل تقسيم أهل السنة إلى قسمين : مدرسة ابن تيمية وتلاميذه ، ومدرسة الأشاعرة والماتريدية تقسيم صحيح ؟ فقال :

« من المعلوم أن بين هاتين المدرستين اختلافًا بينًا في المنهاج ، فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته ، فالمدرسة الأولى يقرر معلموها وجوب إبقاء النصوص على ظواهرها فيما يتعلق

---

(١) الدرر السنية (١/٣٦٤) ، وانظر - أيضًا - : الأشاعرة في ميزان أهل السنة ص (٧٥٩ - ٧٦١) .

بأسماء الله وصفاته ، مع نفي ما يجب نفيه عن الله تعالى من التمثيل أو التكييف ، والمدرسة الثانية يقرر معلموها وجوب صرف النصوص عن ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته ، وهذان المنهاجان متغايران تمامًا . . . إذن فلا بد أن يختص وصف أهل السنة بأحدهما دون الآخر . . . وإنما يستحقه من كان قوله موافقًا للسنة فقط ، ولا ريب أن أهل المدرسة الأولى – غير المؤولين – أحق بالوصف المذكور من أهل المدرسة الثانية – المؤولين – لمن نظر في منهاجيهما بعلم وإنصاف ، فلا يصح تقسيم أهل السنة إلى الطائفتين ، بل هم طائفة واحدة » (١) .

وبهذا يتبين أن موقف الزبيدي من الأشاعرة والماتريدية في تصويب مذهبهما وتلقيبهما بأهل السنة والجماعة ، موقف مرفوض ، وقول مردود .

وبه تم المطلب ، ويليه – بمشيئة الله تعالى – المطلب الرابع : الفلاسفة .



(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (١/١١٥ – ١١٨) .



المطلب الرابع

الفلاسفة

الفلاسفة (١) :

الفلاسفة جمع فيلسوف ، وأصله : فيلاسوفا بمعنى محب الحكمة ، ففيلا : أي : محب ، وسوفا : أي : الحكمة ، وهو اسم جنس لمن يحب الحكمة ويؤثرها ، ثم صار مصطلح الفلاسفة مختصًا بمن خرج عن شرائع الأنبياء إلى ما يقتضيه العقل في زعمه (٢) .

والفلاسفة يعتقدون أن الله موجود لا حقيقة له ولا ماهية ، ولا يعلم الجزئيات بأعيانها ولكنه يعلمها إجماليًا ، وهو عندهم لا يفعل بقدرته ومشيئته ، والعالم لازم له أزلاً وأبدًا ، وهو لا يتكلم ولا يُكَلِّم ، والقرآن فيض فاض من العقل الفعَّال على قلب بشر زاكي النفس طاهر ، والملائكة ليست ذوات منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء ، إنما هي أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان ، وليس هناك حشر ولا نشور ، ولا صراط ولا ميزان ، ولا جنة ولا نار ، وإنما هذه أمثال مضروبة لتفهيم العوام ، لا حقيقة لها في الخارج (٣) .

وحقيقة اعتقاد الفلاسفة أنهم لا يؤمنون برب موجود معبود ، ولا كتاب منزل مقروء ، ولا ملك مقرب مأمور ، ولا نبي مصطفى مرسول ، ولا يوم منتظر موعود .

قال ابن أبي العز – مبينًا موقف الناس من أصول الإيمان الستة – :

« فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل – صلوات الله عليهم وسلامه – ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل ، وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع ، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارها ، وأعظم الناس لها إنكارًا الفلاسفة – المسمَّوْن عند من يعظمهم بالحكماء – فإن من علم حقيقة قولهم ، علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر » (٤) .

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٣٦٣/٢ – ٥٢٦/٣) ، وتلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان ص (٢٢٣ – ٢٢٧) ، والموسوعة الميسرة ص (١١٠٨ – ١١١١) .

(٢) انظر : الصفدية (٣٢٣/٢) ، وإغاثة اللهفان (٥٩١/٢ – ٥٩٢) .

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٠٢) .

(٤) المصدر السابق ص (٤٠٢) .

وصرح ابن الجوزي بكفر الفلاسفة ومن تفلسف مثلهم من أهل ملتنا ، فقال :

« وقد لبس إبليس على أقوام من أهل ملتنا ، فدخل عليهم من باب ذكائهم وفطنتهم فأراهم أن الصواب اتباع الفلاسفة ؛ لكونهم حكماء قد صدرت منهم أفعال وأقوال دلت على نهاية الذكاء وكمال الفطنة ، كما ينقل من حكمة سقراط ، وأبقراط ، وأفلاطون ، وأرسطا طاليس . . . وقد حكي لهؤلاء المتأخرين في أمتنا أن أولئك الحكماء كانوا ينكرون الصانع ، ويدفعون الشرائع ، ويعتقدونها نواميس وحيلاً ، فصدقوا فيما حكي لهم عنهم ، ورفضوا شعار الدين ، وأهملوا الصلوات ، ولابسوا المحذورات ، واستهانوا بحدود الشرع ، وخلعوا ربقة الإسلام ، فاليهود والنصارى أعذر منهم ؛ لكونهم متمسكين بشرائع دلت عليها معجزات ، والمبتدعة في الدين أعذر منهم ؛ لأنهم يدعون النظر في الأدلة ، وهؤلاء لا مستند لكفرهم إلا علمهم بأن الفلاسفة كانوا حكماء ، أتراهم ما علموا أن الأنبياء كانوا حكماء وزيادة » (١) .

ويقول شيخ الإسلام – مبينًا حقيقة من انتسب إلى الإسلام من الفلاسفة – :

« والفلاسفة المتظاهرون بالإسلام يقولون : إنهم متبعون للرسل ، لكن إذا كشف حقيقة ما يقولونه في الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، تبين لمن يعرف ما جاء به الرسول ، وما يقولونه في نفس الأمر ، أن قولهم ليس هو قول المؤمنين بالله ورسله والمسلمين ، بل فيه من أقوال الكفار والمنافقين شيء كثير » (٢) .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الفلاسفة ، بأن عرف بهم ، وذكر بعض عقائدهم ، وبين الحكم فيهم .

فقال عنهم :

« هم حكماء اليونان ، وإليهم نسبت الفلاسفة » (٣) .

---

(١) تلبيس إبليس ص (٦٣ – ٦٤) .

(٢) الصفدية (٣٢٦/٢) ، وانظر : درء تعارض العقل والنقل (٢١١/٦) .

(٣) الإتحاف (١٣٤/٢) .

ويذكر الزبيدي أن الفلاسفة طوائف ، فمنهم :

- **الرواقيون** ، حيث يقول عنهم :

« الرواقيون : طائفة من حكماء الفلاسفة » (١) .

- **السوفسطائيون** ، ويقول عنهم :

« هم طائفة من حكماء اليونان ، ينكرون حقائق الأشياء ، ويزعمون أنه ليس ههنا ماهيات مختلفة ، وحقائق متمايزة ، فضلاً عن اتصافها بالوجود ، وإثبات بعض إلى بعض على وجوه شتى ، بل كلها أوهام لا أصل لها » (٢) .

ويذكر الزبيدي أن أصل كلمة السوفسطائيين يونانية من سوفسطا بمعنى طالب الحكمة (٣) .

ويشير الزبيدي إلى أن منهج الفلاسفة في الاستدلال هو الاقتصار على العقل فقط (٤) .

وقد رد الزبيدي على الفلاسفة في زعمهم أن النبوة مكتسبة ، فقال :

« اعلم أن النبوة ليست . . . مكتسبة ، كما صار إليه الفلاسفة . . . وإنما يرجع إلى اصطفاء عبد بأن يوحى إليه ، قال الله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (٥) ، وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ

---

(١) التكملة (٥/٢٤٩) .

(٢) الإتحاف (١٢/٦٣) .

(٣) انظر : المصدر السابق (١٢/٦٣) ، وقد ذهب البعض - بما يزيد في إيضاح المراد بالسوفسطائية - إلى أن معناه : طلب الحكمة بالمغالطة والتمويه والتلبيس والإيهام . انظر : الموسوعة الميسرة (٢/١٠٧٠) ، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن السوفسطائية أنواع - أحدها ما ذكره الزبيدي عنهم - . انظر : الصفدية (١/٩٧ - ٩٨) .

(٤) انظر : الإتحاف (٨/٧٦) .

(٥) سورة الحج ، آية رقم (٧٥) .

إِلَىَّ ﴾ [1] فميز نفسه بالوحي » [2] .

والزبيدي يحكم على الفلاسفة بالكفر [3] ، ويجعلهم من الملل الخارجة عن الإسلام ، فيقول :

« فأما الخارجون عن ملة الإسلام ففريقان : أحدهما : دهرية ينكرون الصانع . . . والفريق الثاني : مقرون بالصانع ، ولكنهم مختلفون : فمنهم . . . ومنهم من يقر بصانع واحد قديم ، وهؤلاء مختلفون فيه ، فمنهم من يقول : إنه لا يشبه شيئًا من العالم ، ويفرط في نفي الصفات عنه حتى يدخل في باب التعطيل ، وهم أكثر الفلاسفة » [4] .

وفيما ذكرته عن الزبيدي تجاه الفلاسفة فيه كفاية لبيان موقفه منهم .

وبه تم المطلب ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المطلب الخامس : الصوفية .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الكهف ، آية رقم (١١٠) .

(٢) الإتحاف (٣١٥/٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٣١٣/٨) .

(٤) المصدر السابق (١٦٨/٢) .



المطلب الخامس

الصوفية

الصوفية (١) :

هم طائفة من الناس ، تباينوا في السلوك والاعتقاد ، فمنهم : الزاهد التقي ، ومنهم : المبتدع البغي ، ومنهم : الكافر الغبي (٢) .

وقد مَرَّ التصوف - حسب التاريخ - بثلاث مراحل (٣) :

الأولى : عبارة عن الزهد والانقطاع عن الدنيا ، وذلك لعبادة الله تعالى .

الثانية : عبارة عن الرهبنة والتعلق بالبدع والمنكرات ، وفي هذه المرحلة بدأت اتجاهات الطرق الصوفية .

الثالثة : عبارة عن الغلو في السلوك والاعتقاد ، فظهرت الشطحات والضلالات من القول بالحلول والاتحاد وغير ذلك مما جعلهم يخرجون عن الإسلام .

والمعروف عن المتأخرين من الصوفية أنهم على المعنى الثاني أو الثالث ، ويندر - من يعرف منهم - على المعنى الأول (٤) .

وقد اختلف الناس في سبب تسمية الصوفية ، والأظهر أنه نسبة إلى الصوف الذي كان غالب لباس الزهاد (٥) .

---

(١) انظر : الحماسة السنية في الرد على بعض الصوفية لحسن عبد الرحمن السني البحيري ، تحقيق : الدكتور محمد عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ، و وجاءوا يركضون !!! مهلاً يا دعاة الضلالة ، والكشف عن حقيقة الصوفية ، وفرق معاصرة (٢/٥٧٥ - ٧٤١) .

(٢) انظر : الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص (١٦٦) ، وفرق معاصرة (٢/٥٧٨) .

(٣) انظر : الصوفية والفقراء لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - (١١/١٧ - ١٨) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٤) انظر : الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص (١٦٦) ، والتجانية للدكتور علي بن محمد آل دخيل الله ص (٣١) ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٥) انظر : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص (١٢٩ - ١٣٠) ، ومجموع الفتاوى (١٠/٣٦٩) ، والتجانية ص (٣٢ - ٣٥) .

والصوفية طرق كثيرة ، منها : الجيلانية ، والرفاعية ، والبدوية ، والدسوقية ، والشاذلية ، والنقشبندية ، والتجانية ، وغيرها (١) .

وللصوفية عقائد فاسدة ، وآراء باطلة ، تتراوح بين البدعة والكفر ، كالقول بالحلول والاتحاد ، والأخذ بالتبرك والتوسل الممنوع ، واعتقاد أن الولي أفضل من النبي ، وأن الولي تسقط عنه التكاليف ، إلى غير ذلك من فضائحهم وشنائعهم (٢) .

والصوفية منهم غلاة - خرجوا عن الإسلام - ومنهم ما دون ذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مبينًا حال أولئك الزهاد والعباد الأوائل ، ومن انتسب إليهم - :

« والصواب : أنهم مجتهدون في طاعة الله - كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله - ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده ، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين ، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب ، ومن المنتسبين إليهم : من هو ظالم لنفسه ، عاص لربه ، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة » (٣) .

ولقد تمثل موقف الزبيدي من الصوفية ، بأن عرف بها ، وذكر بعض عقائدها ، وبين الحكم فيها .

فعرف الزبيدي التصوف ، بقوله :

« التصوف : عبارة عن تطهير السرائر وتزكيتها عن الأخلاق المذمومة ، وهو متوقف على تحصيل العلوم الشرعية ، يهتدي بها في سلوكه » (٤) .

---

(١) انظر : التجانية ص (٣٨ - ٤٦) ، والموسوعة الميسرة (٢٦٥/١ - ٢٦٧) .

(٢) انظر : الصفدية (٢٤٤/١ - ٢٦٢) ، والاستقامة (٨١/١ - ١١٩) ، وإغاثة اللهفان (١٢٧/١ - ١٢٨) ، وفضائح الصوفية ص (٤٩ - ٥٢) ، والتجانية ص (٨٥) وما بعدها ، والموسوعة الميسرة (٢٦٢/١ - ٢٦٣ ، ٢٦٧) .

(٣) الصوفية والفقراء - ضمن الفتاوى - (١٨/١١) .

(٤) الإتحاف (٢٧٢/١) .

وفي موضع آخر ، قال :

« التصوف : هو مراعاة أمور الشرع ظاهرًا وباطنًا ، والعمل بالكتاب والسنة » [١] .

ويذكر الزبيدي الخلاف في سبب تسمية الصوفية ، فقيل : نسبة إلى آل صَوْفان ، كانوا يخدمون الكعبة ويتنسكون ، فسموا تشبيهًا بهم في التنسك والتعبد ، وقيل : نسبة إلى أهل الصُّفَّة ، وقيل : نسبة إلى الصوف ، الذي هو لباس العبَّاد ، وأهل الصوامع ، ثم قال : « والأخير هو المشهور » [٢] .

وقد حذر الزبيدي مما يفعله عوام الصوفية وجهلتهم - في مواضع كثيرة - من ذلك :

- سقوط التكاليف عند بلوغ مرتبة اليقين :

وقد جعل الزبيدي هذا من الدسائس التي هلك بها طوائف من المتصوفة ؛ لعدم إتقانهم في العلم ، وهو من صنيع جهلة الصوفية ، وغالب الملاحدة ، فقال :

« وكل ذلك تلبيس وضلال وشناعات ، وغالب الملاحدة على ذلك ، وبعض طوائف من جهلة الصوفية - أعاذنا الله من أحوالهم - » [٣] .

- وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب بزعم دعوة الناس :

وقد بين الزبيدي ما في هذا الفعل من الخطأ والضلال ، فقال :

« وهو خطأ محض ، وشذوذ عن طريق الاستقامة ، بل غباوة ظاهرة ، وجهالة متناهية ، قال ابن جماعة وغيره : وهؤلاء أعظم الأصناف ضررًا ، وأكثرهم خطرًا ؛ إذ

---

(١) الإتحاف (٧٥١/٦) .

(٢) التاج (٣٣٢/١٢) .

(٣) الإتحاف (٦٥٦/٩) .

لسان حالهم يقول : الشريعة محتاجة لكذا فنكملها » [1] .

- خوضهم في حقائق العلوم الدقيقة :

ويبين الزبيدي أن الخوض مع العوام في حقائق العلوم الدقيقة - كما سماها بذلك - سبب في الهلاك ، فيقول :

« وهذا مشاهد في عوام الصوفية ، إذ يسمعون من مشايخهم بعض كلمات دقيقة في علم الحقيقة ، فيتمشدقون بها فيهلكون ويهلكون » [2] .

- عدم سعيهم في طلب الرزق والمعاش ، وتحصيل العلم ، والقيام بالعمل الصالح :

وقد عاب الزبيدي على جهلة الصوفية ما يفعلونه من القعود عن طلب المكاسب ، وعدم سلوك طريق العلم ، والقيام بالعمل الصالح ، وإنما همه وأمله في إشباع لذة بطنه وفرجه [3] .

ولذلك حث الزبيدي على عدم مصاحبة عوام الصوفية وجهلتهم لما في مضرتهم الحاصلة أكثر من منفعتهم [4] .

وكما أن الزبيدي حذر من أفعال عوام الصوفية وجهلتهم - كما سماهم بذلك - بين فساد وبطلان ما يعتقده الغلاة منهم [5] - كما وصفهم بذلك - في الحلول والاتحاد - وغيره من الشطحات - فقال في الحلول والاتحاد :

« وهو كفر صريح ، وضلال مبين ، ولم يقل به أحد من المعتبرين - وحاشاهم من ذلك - بل ما زال المعتبرون من الصوفية ينبهون على تضليل من قال به وتكفيره ،

---

(١) الإتحاف (٢٧٥/٩) .
(٢) المصدر السابق (٥٦٤/١) .
(٣) انظر : المصدر السابق (٦٥١/٩) .
(٤) انظر : المصدر السابق (٧١/٧) .
(٥) انظر : المصدر السابق (٣٩٨/١) .

ويحذرون منه » (١) .

والزبيدي وإن رأى كفر من قال بالحلول والاتحاد ، إلا أنه تكلف في الاعتذار عمن أثر عنه ذلك من الصوفية والشعراء ، فقال :

« والقول بالاتحاد باطل ؛ لأن قول القائل : إن العبد صار الرب ، كلام متناقض في نفسه ، وحيث يطلق الاتحاد ويقول : هو هو ، لا يكون إلا بطريق التوسع اللائق بعادة الصوفية والشعراء ، فإنهم لأجل تحسين موقع الكلام في الأفهام يسلكون سبيل الاستعارة ، كما يقول الشاعر : أنا من أهوى ومن أهوى أنا

وذلك مؤول عنده ، فإنه لا يعني أنه هو تحقيقًا ، بل كأنه هو ، فإنه مستغرق الهم كما يكون هو مستغرق الهم بنفسه ، فيعبر عن هذه الحالة بالاتحاد على سبيل التجوز ، ومن لم يجد في القلب إلا جلال الله وجماله حتى صار مستغرقًا به ، يصير كأنه هو ، لا أنه هو تحقيقًا ، وفرق بين قولنا هو هو ، وكأنه هو ، ولكن قد يعبر بقولنا هو هو عن قولنا كأنه هو .

وقول : أنا الحق ، اشتهر به الحسين بن منصور الحلاج ، وقد أجاب عنه المصنف [أي : الغزالي] في المقصد الأسنى ، فقال : حظ العبد من اسمه تعالى أن يرى نفسه باطلاً ، ولا يرى غير الله تعالى حقًا ، والعبد وإن كان حقًا فليس هو حقًا لنفسه ، بل هو حق لغيره ، وهو الله ﷻ ، فإنه موجود به لا بذاته ، بل هو بذاته باطل ، لولا إيجاد الحق له ، فقد أخطأ من قال : أنا الحق ، إلا بأحد وجهين :

أحدهما : أن يعني أنه بالحق ، وهذا بعيد ؛ لأن اللفظ ينبئ عنه ، ولأن ذلك لا يخصه ، بل كل شيء سوى فهو بالحق .

الثاني : أن يكون مستغرقًا بالحق ، حتى لا يكون فيه متسع لغيره ، وما أخذ كلية الشيء واستغراقه فقد يقال : إنه هو ، فإن جاوزت هذين التأويلين إلى الاتحاد ، فذلك محال قطعًا .

---

(١) الإتحاف (١/٣٩٨) .

وأما الحلول ، فهو – أيضًا – باطل ، فإن المفهوم منه أمران :

أحدهما : النسبة التي بين الجسم وبين مكانه الذي يكون فيه ، وذلك لا يكـــون إلا بين جسمين ، فالبريء عن معنى الجسمية يستحيل في حقه ذلك .

والثاني : النسبة التي بين العرض والجوهر ، فإن العرض يكون قوامه بالجوهر ، فقد يعبر بأنه حال فيه ، وذلك محال على كل ما قوامه بنفسه ، فدع عنك ذكر الرب تعالى في هذا المعرض ، فإن كل ما قوامه بنفسه يستحيل أن يحل فيما قوامـــه بنفـــسه إلا بطريـــق المجاورة الواقعة بين الأجسام ، فلا يتصور الحلول بين عبدين ، فكيف يتصور بين العبـــد والرب » [1] .

ومما تكلف الزبيدي به في الاعتذار عن الصوفية ، ما أثر عنهم : الولاية أفضل مـــن النبوة ، حيث يقول عن النبوة :

« لها وجه إلى الخلق من حيث تبليغ الأحكام إلى الأنام ، ووجه إلى الحق من حيث المثول بين يديه ، والاستئناس بالقرب ، فالوجه الأول هو وجه النبوة ، والثاني هو وجـــه الولاية ، وهي سر النبوة وخلاصها ، فقول من قال : الولاية أفضل من النبوة ، إنما يعـــني بها : ولاية النبوة ، وقد جمع له ﷺ بين الوجهين في آن واحد » [2] .

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء على عقيدة الحلـــول والاتحـــاد ، والقول بأن الولي أفضل من النبي ، وغيرها من فضائح الصوفية ، بما يجد الطالب فيه بغيته ، ويروي الظمآن به عطشه [3] .

ومن خلال كلام الزبيدي – السابق – في التعريف بالتصوف ، ورده على جهلـــة الصوفية وغلاتهم ، يتبين أن الزبيدي يجعل الصوفية صنفين :

---

(١) الإتحاف (٣٥٣/١٢) .

(٢) المصدر السابق (٣٤٠/٧) .

(٣) انظر : تلبيس إبليس ص (١٩٩ – ٤٥٥) ، والصفدية (٢٤٤/١ – ٢٧٤) ، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص (١٤٤ – ٢٥٠) ، ومدارج السالكين (١٧٤/١) وغيرها .

الصنف الأول :

صوفية غلاة ، وهم أهل الاتحاد والحلول ، وهؤلاء كفار خارجون عن الإسلام .

الصنف الثاني :

صوفية معتدلة ، وهم أهل السنة والجماعة !!! وفيهم يقول :

« المراد بأهل السنة – هم الفرق الأربعة – : المحدثون ، والصوفية ، والأشاعرة ، والماتريدية » [1] .

ولذلك اختار الزبيدي النقشبندية ، طريقة صوفية ينتسب إليها ، ويسلك منهجها – كما قررت هذا عند كلامي على أصل منهجه الصوفي – .

ولقد أصاب الزبيدي القول في الأولى ، وأخطأ في الثانية ؛ إذ إن حقيقة الصوفية التي يجعلها الزبيدي هم أهل السنة والجماعة مشوبة بالبدع والمنكرات ، من الأخذ بالتوسل والتبرك الممنوع ، وفعل الأضرحة والقباب على القبور ، واستحداث الأوراد ، والاعتماد على الكشف والإلهام والرؤى في الاستدلال ، إلى غير ذلك – مما ذكرته عنه في أصول منهجه ضمن منهجه الصوفي – .

كما أن إطلاق لقب أهل السنة على الصوفية – وهذا حالهم – تناقض عظيم ، وخطأ جسيم ؛ إذ كيف يكون أهل السنة والجماعة من لا يقدر للسنة قدرها ، فيقع في البدع والضلالات المخالفة لها ، ويقدم الكشف والرؤى والإلهام عليها !!! .

ومن المعلوم أن مصادر أهل السنة والجماعة في الاستدلال ، وتقريرهم لمسائل الاعتقاد تختلف عن مصادر الصوفية وتقريرهم ، فالجمع بينهم – أي بين أهل السنة والصوفية – جمع بين النقيضين .

وبعد هذا يتبين أن موقف الزبيدي من الصوفية المعتدلة – كما يراها – واعتباره لها

---

(١) الإتحاف (١٤٠/٢) .

أنهم أهل السنة والجماعة ، موقف خاطئ ، وتناقض واضح .

وبهذا تم المطلب ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المطلب السادس : الباطنية .





المطلب السادس

الباطنية

الباطنية [1] :

سموا بذلك لزعمهم أن لكل ظاهر باطنًا ، ولكل تنزيل تأويلاً ، كما أنهم يعرفـــون بأسماء كثيرة ، فهم : الإسماعيلية ، والسبعية ، والتعليميـــة ، والإباحيـــة ، والقرامطـــة ، والملاحدة ، والمزدكية ، والبابكية ، والخرمية [2] .

ولقد نشأت الباطنية ما بين سنة مائتين إلى ثلاثمائة للهجرة ، وكان الغرض منـــها : القضاء على الإسلام وأهله [3] .

والباطنية توغلوا في صفوف المسلمين عن طريق التشيع بحب آل البيت ، والانتساب إلى المذهب الشيعي [4] .

ومن أشهر طوائف الباطنية : النصيرية ، والدرزية ، والإسماعيلية ، والبهائية ، وغيرها كثير [5] .

والمذهب الباطني ، مجموعة أفكار ملفقة من مجوسية وصابئة ، ويهودية ، وفلاسفة ، . . . [6] ، كما أن الفكر الباطني تأثر به طوائف من أهل الكلام كالصوفية وغيرهم [7] .

وللباطنية في أصول الإيمان وأركان الإسلام تفسيرات خفية ، وتـــأويلات ســـرية ، حقيقتها نفي الإيمان ، وعدم الاستسلام [8] .

---

(١) انظر : الفرق بين الفرق ص (٢٨٢ – ٣١٢) ، والتبصير في الدين ص (١٤٠ – ١٤٧) ، والملل والنحل للشهرستاني (٢٠١/١ – ٢٠٧) .

(٢) انظر : تلبيس إبليس ص (١٢٤ – ١٢٨) ، وفرق معاصرة (٢٨٢/١ – ٢٩٦) .

(٣) انظر : فرق معاصرة (٢٧٧/١) .

(٤) انظر : الصفدية (٢/١ ، ٢٨٥) .

(٥) انظر : الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص (١٢١ – ١٦٤) .

(٦) انظر : تلبيس إبليس ص (١٢٨) ، والاعتصام (٦٠٠/٢) ، ودرء تعارض العقل والنقل (٣١٢/١) .

(٧) انظر : الصفدية (٥/١) .

(٨) انظر : المصدر السابق (٤/١ – ٥) .

والباطنية تلاعبت بنصوص القرآن الكريم ، وسنة سيد المرسلين ، فجعلوا لكل نص ظاهر تفسيرًا باطنيًا ، خالفوا فيه علماء المسلمين ، وخرجوا به عن الدين القويم (١) .

فالباطنية من أردأ المذاهب وأخبثها ، وأفسقها وأفجرها ، وأشرها وأكذبها . . . فلا هم للإسلام اعتنقوا ، ولا للمسلمين نصروا ، بل حاربوا وأجَّجُوا ، وأفسدوا وقتلوا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – في النصيرية وسائر طوائف الباطنية – :

« هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية ، هم وسائر أصناف القرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى ، بل وأكفر من كثير من المشركين ، وضررهم على أمة محمد ﷺ أعظم من ضرر الكفار المحاربين ، مثل كفار التتار والفرنج وغيرهم ، فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع ، وموالاة أهل البيت ، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ، ولا برسوله ، ولا بكتابه ، ولا بأمر ولا نهي ، ولا ثواب ولا عقاب ، ولا جنة ولا نار ، ولا بأحد من المرسلين قبل محمد ﷺ ، ولا بملة من الملل السالفة ، بل يأخذون كلام الله ورسوله ، المعروف عند علماء المسلمين يتأولونه على أمور يفترونها ، يدعون أنها علم الباطن . . . مقصودهم إنكار الإيمان وشرائع الإسلام بكل طريق مع التظاهر بأن لهذه الأمور حقائق يعرفونها » (٢) .

ولقد عَرَّف الزبيدي بالباطنية ، وبيَّن أنها ملحدة ، فقال :

« الملحدون بعد زمانه ﷺ هم الباطنية ، الذين أحالوا الشريعة ، وتأولوا بما يخالف العربية التي نزل بها القرآن » (٣) .

وفي موضع آخر ، قال عنهم :

---

(١) انظر : الاعتصام (٦٥٤/٢) ، والصفدية (٢٩٢/٢ – ٢٩٣) ، والبهائية لعبد الله صالح الحموي ص (١٧ – ١٩) ، مكتبة السروات ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، وفرق معاصرة (٤٦٦/١ – ٤٧٠) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٤٩/٣٥ – ١٥٠) .

(٣) الإتحاف (٣٦٥/٨) .

« وهم جماعة من الملاحدة ، نسبوا أنفسهم إلى علم الباطن ، وحرفوا الألفاظ إلى معان أخر غير مفهومة إلا لهم ؛ بادعائهم في ذلك » (١) .

وفي موضع ثالث ، يقول :

« الملحدة : وهم في زمن المصنف [أي : الغزالي] عرفوا بالباطنية ، يدَّعون أن للقرآن ظاهرًا وباطنًا ، وأنه مخالف الظاهر ، وأنهم يعلمون الباطن ، فأحالوا بذلك الشريعة ؛ لأنهم تأولوا بما يخالف العربية التي نزل بها القرآن » (٢)(٣) .

وقد أشار الزبيدي إلى أنهم فرق وطوائف ، منهم الإسماعيلية ، فقال :

« الإسماعيلية : فرقة من الباطنية ، قالوا : بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق » (٤) .

والزبيدي يستنكر التأويل الباطني لنصوص الوحي ، كمن أَوَّل قوله تعالى : ﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾ (٥) على أن فرعون هو القلب ، وكمن أوَّل قوله تعالى : ﴿ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ (٦) أي : نفسك ، وكمن أوَّل قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ (٧) أنه الحب والعشق ، إلى غير ذلك من التأويلات الفاسدة .

وعدَّ الزبيدي هذه التأويلات الباطلة من الطامات (٨) ، ونقل عن العلماء أن هذا من الإلحاد (٩) .

---

(١) الإتحاف (١/٤٠٥ ، ٤٩٧) .
(٢) المصدر السابق (١٠/١٠١) .
(٣) التاج (١٤/٣٦٠) .
(٤) المصدر السابق (١٨/٦٥) .
(٥) سورة طه ، آية رقم (٢٤) .
(٦) سورة طه ، آية رقم (١٢) .
(٧) سورة البقرة ، آية رقم (٢٨٦) .
(٨) انظر : الإتحاف (١/٤٠٦) .
(٩) انظر : المصدر السابق (١/٤٠٦) .

قال الزبيدي :

« المبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد ، بحيث أنه لو لاح له إشارة شاردة من بعيد اقتنصها ، أو وجد موضعًا له فيه أدنى مجال سارع إليه ، والملحد فلا تسأل عن إلحاده في آيات الله تعالى ، وافترائه على الله ما لم يقلـه ، كقـول بعضهم : ﴿  ﴾ [1] ما على العباد أضر من ربهم ، تعالى الله علوًا كبيرًا » [2] .

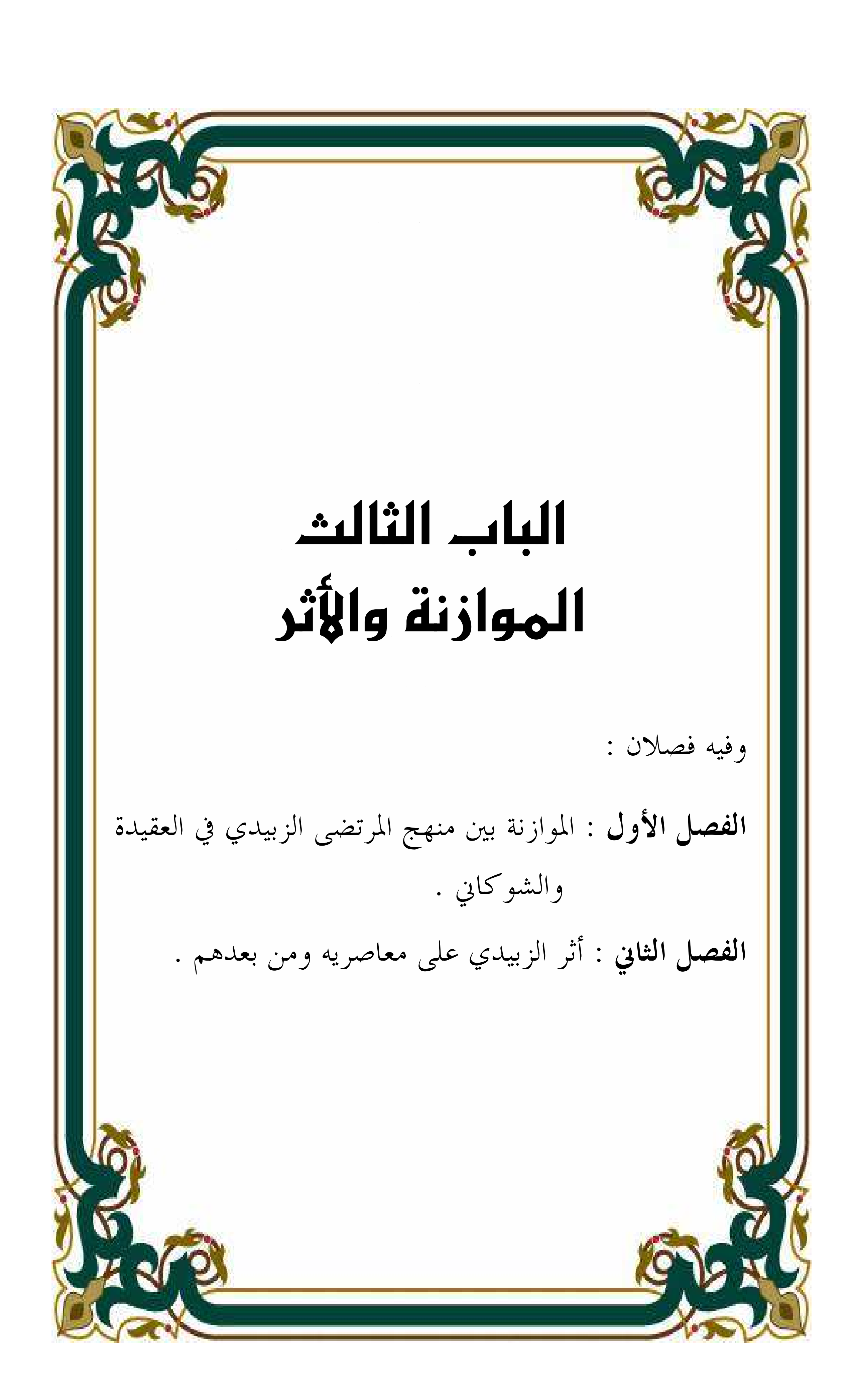
وفيما ذكرته عن الزبيدي تجاه الباطنية فيه كفاية في بيان موقفه منهم .

وبهذا تم ما يتعلق بالباب الثاني ، ويليه – بمشيئة الله تعالى – الباب الثالث : الموازنة والأثر .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الأعراف ، آية رقم (١٥٥) .

(٢) الإتحاف (١/٤٠٦) .



الباب الثالث
الموازنة والأثر

وفيه فصلان :

الفصل الأول : الموازنة بين منهج المرتضى الزبيدي في العقيدة والشوكاني .

الفصل الثاني : أثر الزبيدي على معاصريه ومن بعدهم .



الفصل الأول
الموازنة بين منهج المرتضى الزبيدي في العقيدة والشوكاني

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الموازنة بينهما في منهج التلقي .

المبحث الثاني : الموازنة بينهما في المصادر والسمات .

المبحث الثالث : الموازنة بينهما في دوافع دراسة العقيدة .



المبحث الأول

الموازنة بينهما في منهج التلقي

كان اختيار الشوكاني للموازنة بينه وبين الزبيدي في العقيدة لأسباب ، منها :

أولاً : المعاصرة بينهما :

عاش الزبيدي والشوكاني في حقبة زمنية مشتركة ، تقدر بثلاث وثلاثين سنة ، فقد كانت ولادة الزبيدي سنة خمس وأربعين ومائة وألف للهجرة ، وكانت وفاته سنة خمس ومائتين وألف للهجرة ، وأما الشوكاني فكانت ولادته سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف للهجرة ، وكانت وفاته سنة خمسين ومائتين وألف للهجرة .

ثانيًا : المواطنة بينهما :

اشترك الزبيدي والشوكاني في العيش على أرض واحدة ، وهي اليمن ، حيث إن الزبيدي قضى فترة من حياته في اليمن تبلغ تقريبًا ست سنوات ، وهي في بداية حياته ، ما بين السادسة عشرة من عمره إلى الثانية والعشرين ، وأما الشوكاني فقد قضى حياته كلها في اليمن .

ثالثًا : شهرة كتبهما :

توافقا الزبيدي والشوكاني في اشتهار كتبهما بين الناس ، كالتاج ، وإتحاف السادة للزبيدي ، وفتح القدير ، ونيل الأوطار للشوكاني .

رابعًا : العناية بمنهجهما العقدي :

حظي الزبيدي والشوكاني بالكتابة في منهجهما العقدي ، فالزبيدي ومنهجه العقدي ، وهو موضوع بحثي هذا - المقدم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - وأما الشوكاني فقد كُتِبَ في منهجه العقدي رسالة دكتوراه - أيضًا - مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، كتبها الدكتور عبد الله نومسوك .

ولعناية الدكتور بالترجمة للشوكاني ، فسأقتصر على ما ذكره مختصرًا وبتصرف .

ترجمة الشوكاني[1] :

هو : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني ، وقد ذكر الشوكاني نسبه عند ترجمته لوالده – في البدر الطالع – حيث رفعه إلى أبي البشر آدم عليه السلام .

وولد الشوكاني – كما ذكر عن نفسه – نهار يوم الأثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف ، بهجرة شوكان ؛ إثر زيارة لوالده إليها بعد أن انتقل منها إلى صنعاء مستوطنًا فيها .

وقد نشأ الشوكاني بصنعاء ، في بيئة ميسورة الحال ، حيث كان أبوه من العلماء الكبار ، وكان يشغل منصب قاضي صنعاء ، مما كان له أكبر الأثر في تكوين شخصية الشوكاني العلمية ، حيث كفاه أبوه مؤونة طلب الرزق ، مما أعانه على أن يتفرغ لطلب العلم بذهن خال من الهموم .

وبدأ الشوكاني العلم على أبيه وعلماء بلده حتى استوفى كل ما عندهم من كتب ، وزاد في قراءته الخاصة على ما ليس عندهم .

ثم اشتغل الشوكاني بالتدريس ، وباشر الإفتاء ، وتولى القضاء العام ، واستمر إلى أن توفي – رحمه الله تعالى – حاكمًا بصنعاء في جمادى الآخرة سنة خمسين ومائتين وألف .

وقد تفقه وتتلمذ على يدي الشوكاني جماعة كبيرة من فضلاء العلماء وأعلام المحققين .

كما أن الشوكاني خَلَّف ثروة علمية كبيرة من رسائل وكتب في كثير من فنون العلم .

وكان الشوكاني – في صغره – زيديًا ، إلا أنه ترك التقليد ، واجتهد رأيه اجتهادًا مطلقًا غير مقيد ؛ وذلك قبل سن الثلاثين ، وأصبح لا يتقيد بفرقة من الفرق أو مذهب

---

(١) انظر : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة للدكتور عبد الله نومسوك ص (٢٣ – ١٣٧) ، مكتبة دار القلم والكتاب ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

من المذاهب ، بل اعتمد اعتمادًا مباشرًا على الكتاب والسنة ، مجتهدًا في فهم نصوصهما ، وفي استنباط الأحكام الشرعية منها ، ولو خالف مذهب الزيدية أو المذاهب الأربعة كلها .

والشوكاني وافق أهل السنة والجماعة في جميع أركان الإيمان الستة و لم يخالفهم إلا في مسائل قليلة ، وكان رأيه في بعضها مضطربًا بين كتاب وآخر - كما في بعض الصفات - .

الموازنة بين الزبيدي والشوكاني في منهج التلقي :

أشرت - عند كلامي على أصول منهج الزبيدي ومصادره - إلى منهج الزبيدي في التلقي من نصوص الكتاب والسنة ، والذي تمثل في عدة نقاط ، أوجزها فيما يلي :

١- التفريق في الأخذ بهما - أي : بنصوص الكتاب والسنة - بين ما سماه بالعقليات والسمعيات .

٢- تقديم العقل عليهما - أي : نصوص الكتاب والسنة - عند التعارض - كما زعم - .

٣- تأويل نصوصهما - أي : الكتاب والسنة - أو تفويضها في الصفات .

٤- ذهابه إلى أن خبر الآحاد لا يفيد العلم ، وبالتالي إذا كان في الصفات يرد - لكذب ناقله أو سهوه أو غلطه - أو يؤول ، وإذا كان في غيرها احتج - وفي الحقيقة استأنس - به ، كالسمعيات ونحوها .

٥- تمييزه - في المسائل الاعتقادية - بين ما ثبت بالتواتر أو الآحاد .

وأما الشوكاني فقد تمثل منهجه في التلقي من نصوص الكتاب والسنة في النقاط التالية :

أولاً : تقديم نصوص الكتاب والسنة على ما سواهما :

يقرر الشوكاني أن الأصل في الاستدلال هو الكتاب والسنة – وأن الحق يعرف بهما ، لا بفلان وعلان – فلا يقدّم عليهما شيء من عقل أو كشف أو إلهام . . .

قال الشوكاني :

« اعلم أنه إذا وقع الخلاف بين المسلمين في أن هذا الشيء بدعة أو غير بدعة ؟ أو مكروه أو غير مكروه ؟ أو محرم أو غير محرم ؟ أو غير ذلك .

فقد اتفق المسلمون سلفهم وخلفهم ، من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا – وهو القرن الثالث عشر منذ البعثة المحمدية – أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين هو الرد إلى كتاب الله سبحانه ، وسنة رسوله ﷺ الناطق بذلك الكتاب العزيز : ﴿ فَإِن تَنَـٰزَعۡتُمۡ فِى شَىۡءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ (١) ومعنى الرد إلى الله سبحانه : الرد إلى كتابه ، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ : الرد إلى سنته بعد وفاته ، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين . . .

وبهذا يتقرر لك أن ليس لأحد من العلماء المختلفين ، أو من التابعين لهم ، والمقتدين بهم ، أن يقول : الحق ما قاله فلان دون فلان ، أو فلان أولى بالحق من فلان ، بل الواجب عليه – إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز – أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، فمن كان دليل الكتاب والسنة معه فهو على الحق ، وهو الأولى بالحق ، ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لا له ، كان هو المخطئ ، ولا ذنب عليه في هذا الخطأ إن كان قد وفّى الاجتهاد حقه ، بل هو معذور ، بل مأجور . . .

وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة ، كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقه – وإن كان واحدًا – والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق ، بل أخطأه – وإن كان عددًا كثيرًا » (٢) .

(١) سورة النساء ، آية رقم (٥٩) .

(٢) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص (١ – ٤) .

ويذم الشوكاني منهج أهل الكلام فيما اصطلحوا عليه من عبارات مبتدعة ، وألفاظ محدثة ، يعرضون عليها نصوص الكتاب والسنة ، فإن وافقاها ، وافقا الأصول المتقررة في زعمهم ، وجعلوا هذا من قسم المقبول والمحكم ، وإن خالفاها ، خالفا الأصول المتقررة في زعمهم ، وجعلوا هذا من قسم المردود والمتشابه ، ولو جئت بألف آية واضحة الدلالة ، ظاهرة المعنى ، أو ألف حديث مما ثبت في الصحيح ، لم يبالوا به ، ولا رفعوا إليه رأسًا ، ولا عدُّوه شيئًا (١) .

ثم يتعجب الشوكاني من أهل الكلام - ناقدًا لهم ورادًا عليهم - تحكيم العقل على النقل ، فيقول :

« ومن العجب العجيب ، والنبأ الغريب ، أن تلك العبارات الصادرة عن جماعة من أهل الكلام ، التي جعلها من بعدهم أصولاً لا مُسْتَنَدَ لها إلا مجرد الدعوى على العقل ، والفرية على الفطرة ، وكل فرد من أفرادها قد تنازعت فيه عقولهم ، وتخالفت عنده إدراكاتهم ، فهذا يقول : حكم العقل في هذا الكلام كذا ، وهذا يقول : حكم العقل في هذا كذا ، ثم يأتي بعدهم من يجعل ذلك الذي يعقله من تقلده ويقتدي به ، أصلاً يرجع إليه ، ومعيارًا لكلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ يَقْبَلُ منهما ما وافقه ، ويَرُدُّ ما خالفه ، فيا لله وللمسلمين ، ويا لعلماء الدين من هذه الفواقر الموحشة ، التي لم يُصَبْ الإسلامُ وأهلُه بمثلها » (٢) .

وكلام الشوكاني في هذا الصدد كثير ، أكتفي بما ذكرته عنه في بيان ما قرره من أن الوحي - أي نصوص الكتاب والسنة - حاكم وما سواه محكوم ، وسائق وما سواه مسوق ، إذ لا اضطراب فيه ولا خلل ، ولا اختلاف فيه ولا زلل .

ثانيًا : الرجوع في فهم الكتاب والسنة إلى السلف الصالح :

يقرر الشوكاني أن فهم الكتاب والسنة يرجع فيه إلى الأئمة الكبار ، الموثوق بهم ،

---

(١) انظر : التحف في مذاهب السلف ص (٤٩) .

(٢) المصدر السابق ص (٥٠) .

الذين أخذوا العلم من معينه ومصادره جيلاً بعد جيل ، من الصحابة الكرام ، وتـابعيهم بإحسان .

يقول الشوكاني في بيان منهجه لتفسير كتاب الله تعالى :

« إن ما كان من التفسير ثابتًا عن رسول الله ﷺ ، وإن كان المصير إليه متعينًا ، وتقديمه متحتمًا ، غير أن الذي صحَّ عنه من ذلك إنما هو تفسير آيات قليلة بالنسبة إلى جميع القرآن ، ولا يختلف في مثل ذلك من أئمة هذا الشأن اثنان ، وأما ما كان منها ثابتًا عن الصحابة رضي الله عنهم ، فإن كان من الألفاظ التي قد نقلها الشرع إلى معنى مغاير للمعنى اللغوي بوجه من الوجوه ، فهو مقدم على غيره ، وإن كان من الألفاظ التي لم ينقلها الشرع فهو كواحد من أهل اللغة الموثوق بعربيتهم ، فإذا خالف المشهور المستفيض لم تقم الحجة علينا بتفسيره الذي قاله على مقتضى لغة العرب ، فبالأولى تفاسير من بعدهم من التابعين وتابعيهم وسائر الأئمة » (١) .

ويؤكد الشوكاني أن تفسير القرآن الكريم يؤخذ عن علماء القرون الثلاثة المفضلة ، والأئمة المعتبرين ، لا كل من قيل فيه إمام ، حيث يقول :

« وأخذي من بيان المعنى العربي والإعرابي والبيان بأوفر نصيب ، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين أو تابعيهم ، أو الأئمة المعتبرين » (٢) .

ويرشد الشوكاني طالب العلم إلى الأخذ بكلام الأئمة الكبار ، والنظر فيه ؛ إذ هم الطريق الموصل إلى المرغوب ، والعدول عنهم سبب في الوقوع في المرهوب ، حيث يقول :

« ويشتغل بطلب العلم ، ويفرغ نفسه لطلب علوم الاجتهاد التي يتوصل بها إلى

---

(١) فتح القدير – الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير – لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١/٢٢) ، تصحيح : سمير خالد رجب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

(٢) المصدر السابق (١/٢٢) .

معرفة الكتاب والسنة وفهم معانيهما ، والتمييز بين دلائلهما ، ويجتهد في البحث في السنة وعلومها ، حتى يتميز عنده صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها ، وينظر في كلام الأئمة الكبار ، من سلف هذه الأمة وخلفها حتى يهتدي بكلامهم إلى الوصول إلى مطلوبه ، فإنه إن لم يفعل هذا ، وقدم الاشتغال بما قدمنا ، ندم على ما فرط منه قبل أن يتعلم هذه العلوم غاية الندم ، وتمنى أنه أمسك عن التكلم بما لا يعنيه ، وسكت عن الخوض فيما لا يدريه » (١) .

بل يؤكد الشوكاني أن الحق الصافي الذي لا كدر فيه ، ولا شبهة ولا شك ، هو ما كان عليه خير القرون الثلاثة ، فيقول :

« وعند هذا تعلم أن :

خير الأمور السالفات على الهدى وشر الأمور المحدثات البدائع

وأن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة ، هو ما كان عليه خير القرون ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » (٢) .

وفيه إشارة من الشوكاني ، أن الفهم الصحيح للكتاب والسنة هو ما عليه سلف الأمة ، ولذلك أصابوا الحق ، وجانبوا الباطل .

كما أن فيه إشارة إلى أن فهم السلف لنصوص الوحي هو الحجة ، وهو القول الفصل في مسائل الاعتقاد (٣) .

ثالثًا : الأخذ بظاهر النص :

يقرر الشوكاني أن الأخذ بظاهر النصوص الشرعية هو الطريق الصحيح ، والسبيل

---

(١) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص (٥) .

(٢) التحف في مذاهب السلف ص (٤٣ - ٤٤) .

(٣) انظر : مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ص (٨٨) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

القويم ؛ لأن الله تعالى خاطبنا بما نفهم كلامًا واضحًا لا تعميم فيه ولا لغز ، فقال – مرشدًا للباحث ما ينبغي أن يتمسك به – :

« ومن جملة ما ينبغي له تصوره ، ويعينه استحضاره ، أن يعلم أن هذه الشريعة المباركة هي ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأوامر والنواهي ، والترغيبات والتنفيرات ، وسائر ما له مدخل في التكليف ، من غير قصد إلى التعمية والألغاز ، ولا إرادة لغير ما يفيده الظاهر ، ويدل عليه التركيب ، ويفهمه أهل اللسان العربي ، فمن زعم أن حرفًا من حروف الكتاب والسنة لا يراد به المعنى الحقيقي ، والمدلول الواضح ، فقد زعم على الله ورسوله زعمًا يخالف اللفظ الذي جاءنا عنهما ، فإن كان ذلك لمسوغ شرعي تتوقف عليه الصحة الشرعية أو العقلية التي يتفق العقلاء عليها ، لا مجرد ما يدعيه أهل المذاهب والنحل على العقل ، مطابقًا لما قد حببه إليهم التعصب ، وأدناه من عقولهم البعد عن الإنصاف ، فلا بأس بذلك ، وإلا فدعوى التجوز مردودة ، مضروب بها في وجه صاحبها ، فاحرص على هذا » (١) .

ولذلك أخذ الشوكاني بقاعدة السلف في الصفات ، من إمرارها كما جاءت ، حيث يقول :

« وبهذا الكلام القليل الذي ذكرنا ، تعرف أن مذهب السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وتابعيهم هو إيراد أدلة الصفات على ظاهرها ، من دون تحريف لها ، ولا تأويل متعسف لشيء منها ، ولا جبر ، ولا تشبيه ، ولا تعطيل يفضي إليه كثير من التأويل » (٢) .

وفي موضع آخر ، قال :

« وليس مقصودنا هاهنا إلا إرشاد السائل إلى أن المذهب الحق في الصفات هو

---

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب لمحمد بن علي الشوكاني ص (١٩٠) ، تحقيق : عبد الله بن يحيى السريحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

(٢) التحف في مذاهب السلف ص (٤٧) .

إمرارها على ظاهرها من غير تأويل ، ولا تحريف ، ولا تكلف ، ولا تعسف ، ولا جبر ، ولا تشبيه ، ولا تعطيل ، وأن ذلك هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم » (١) .

ومع ذلك نجد الشوكاني يخالف ما قعده في الصفات ، بأن أَوَّل بعضها – وهي قليلة – ، وفوض أخرى – وهي صفة العلم خاصة – (٢) .

رابعًا : الأخذ بأحاديث الآحاد :

الذي يظهر من صنيع الشوكاني أنه يأخذ بأحاديث الآحاد في الاعتقاد ، كما صنع في الصفات التي أثبتها بدلالة السنة دون تأويل لها (٣) .

وقد عاب الشوكاني على المتكلمين ردهم للحديث الصحيح ، وعدم أخذهم به ، فقال :

« ولو جئت بألف آية واضحة الدلالة ، ظاهرة المعنى ، أو ألف حديث مما ثبت في الصحيح ، لم يبالوا به ، ولا رفعوا إليه رؤوسهم ، ولا عدَّوه شيئًا » (٤) .

والشوكاني يؤلف كتابًا في الأحاديث الموضوعة ؛ لئلا يغتر أحد بما فيها فيعتقده ، مما يدل على أنه يقرر وجوب اعتقاد ما في الأحاديث الصحيحة .

قال الشوكاني :

« لما كان تمييز الموضوع من الحديث على رسول الله ﷺ ، من أجلّ الفنون ، وأعظم العلوم ، وأنبل الفوائد ، من جهات يكثر تعدادها ، ولو لم يكن منها إلا تنبيه المقصرين في علم السنة على ما هو مكذوب على رسول الله ﷺ ؛ ليجتنبوه ، ويحذروا

---

(١) التحف في مذاهب السلف ص (٥٤) .
(٢) انظر : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص (٣٧٠ ، ٤٠١) .
(٣) انظر : المصدر السابق ص (٤٤٧) وغيرها .
(٤) التحف في مذاهب السلف ص (٤٩) .

من العمل به ، واعتقاد ما فيه ، وإرشاد الناس إليه ، كما وقع لكثير من المصنفين في الفقه ، والمتصدرين للوعظ ، والمشتغلين بالعبادة ، والمتعرضين للتصنيف في الزهد » (١) .

ويصرح الشوكاني بالأخذ بحديث الآحاد إذا صح ، عند كلامه على الإخلاص أحد شروط العبادة ، حيث يقول :

« وصح عن رسول الله ﷺ حديث : « **إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى** » (٢) وهو ثابت في دواوين الإسلام كلها ، وقد تلقته الأمة بالقبول ، وإن كان آحادًا ، أجمع جميع أهل الإسلام على ثبوته وصحته » (٣) .

بعد هذا يمكن القول في الموازنة بين الزبيدي والشوكاني في منهج التلقي ، أن الزبيدي سلك طريقة المتكلمين ، بينما سلك الشوكاني طريقة السلف الصالح – في الجملة – .

قال الدكتور عبد الله نومسوك :

« سلك الشوكاني – رحمه الله تعالى – طريقة السلف في الاستدلال لكل مسألة من مسائل العقيدة التي أثبتها ، فيقدم الأدلة النقلية على العقلية ، ويقدم المعنى الظاهر من النصوص على معنى المجاز منها ، كما في كتابه التحف ، إلا في مسألة المعية كما تقدم إيضاحه . . . وكذلك في تفسيره لمسألة الاستواء وغيرها من الصفات التي أثبتها في تفسيره ولم يؤولها ، أما ما يظهر في كتبه من اضطراب وتناقض في هذا الباب وغيره ، وخالف فيه السلف أهل السنة ، فيمكن الاعتذار عنه بأنه نشأ وترعرع في بيئة زيدية ، وكانت دراسته داخلها ولم يخرج منها ، فلعل الظروف المحيطة بهذه البيئة لم تتهيأ له كثيرًا للاطلاع على

---

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني ص (١٩) ، تحقيق : محمد عبد الرحمن عوض ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢١) كتاب بدء الوحي (١) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١) حديث رقم (١) ، ومسلم في صحيحه (٣/١٢٠٤) كتاب الإمارة (٣٣) ، باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » (٤٥) حديث رقم (١٩٠٧) .

(٣) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص (٦٤) .

كتب أئمة السلف أهل السنة والجماعة » (١) .

وبه تم المبحث ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المبحث الثاني : الموازنة بين الزبيدي والشوكاني في المصادر والسمات .



(١) منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص (٨٥٧) .



المبحث الثاني

الموازنة بينهما في المصادر والسمات

سبق الكلام على مصادر الزبيدي - المباشرة وغير المباشرة - والتي يمكن إرجاعها إلى :

١- الكتاب .

٢- السنة .

٣- الإجماع .

٤- العقل .

٥- الكشف والإلهام والرؤى .

٦- التجربة .

وقد عرفنا طريقة الزبيدي في الاستدلال بها ، من تقديم العقل على النقل عند التعارض - كما زعم - وعدم التسليم لخبر الآحاد - إذا صح - على الإطلاق ، وأن الإجماع الذي يحكيه - غالبًا - هو إجماع المتكلمين ، وأن الكشف والإلهام والرؤى والتجربة يعتمد عليها في تقرير العقائد ، وهذه الطريقة التي سلكها الزبيدي في الاستدلال هي طريقة المتكلمين - كما قد أشرت إلى ذلك سابقًا في أكثر من موضع - .

وأما الشوكاني فمصادر الاستدلال عنده حسب ما نقلته عنه في المبحث السابق ، ترجع إلى :

١- الكتاب .

٢- السنة .

٣- الإجماع .

٤- العقل .

وقد عرفنا – أيضًا – طريقة الشوكاني في الاستدلال بها ، من تقديم الكتاب والسنة على ما سواهما ، والرجوع في فهم نصوصهما إلى السلف الصالح ، والأخذ بظاهر النصوص ، والاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد ، وأن مراده بالإجماع هو إجماع السلف الصالح من علماء القرون الثلاثة المفضلة ، وأنه لا بأس بالاستدلال بالعقل في حدوده التي حَدَّها الله تعالى له ، من غير إفراط ولا تفريط .

وهذه الطريقة التي سلكها الشوكاني في الاستدلال هي طريقة أهل السنة والجماعة – ولم يخالفهم إلا في شيء قليل ، كما قد أشرت إلى ذلك في المبحث السابق – [١] .

وسأذكر شيئًا من كلام الشوكاني لبيان مصادره التي استدل بها .

أولاً : الكتاب والسنة :

قال الشوكاني :

« الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين هو الرد إلى كتاب الله سبحانه ، وسنة رسوله ﷺ ، الناطق بذلك الكتاب العزيز : ﴿ فَإِن تَنَـٰزَعۡتُمۡ فِى شَىۡءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [٢] ومعنى الرد إلى الله سبحانه : الرد إلى كتابه ، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ : الرد إلى سنته بعد وفاته ، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين » [٣] .

إلى أن قال :

« وإذا تقرر لك من مجموع ما ذكرناه ، وجوب الرد إلى كتاب الله ، وسنة رسوله

---

(١) انظر في بيان منهج أهل السنة والجماعة ومخالفيهم في التلقي : الأهواء والفرق والبدع عبر تاريخ الإسلام للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ص (١٠٤ – ١٢٧) ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (٦١/١) وما بعدها .

(٢) سورة النساء ، آية رقم (٥٩) .

(٣) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص (١) .

ﷺ ، بنص الكتاب العزيز ، وإجماع المسلمين أجمعين ، عرفت أن من زعم من الناس أنه يمكن معرفة المخطئ من العلماء من غير هذه الطريق عند اختلافهم في مسألة من المسائل فهو مخالف لما في كتاب الله ، ومخالف لإجماع المسلمين أجمعين » (١) .

ثانيًا : الإجماع :

للشوكاني تجاه الإجماع موقفان :

الموقف الأول : القول بوقوعه :

وذلك عند تفسير آية ، أو قبول حديث ، أو في مسائل الاعتقاد – لا سيما من علماء القرون الثلاثة الفاضلة – .

ولذلك حكى الإجماع ، كما في النص السابق – قريبًا – ، وكما في قوله في حديث : « **إنما الأعمال بالنيات** » (٢) « أجمع جميع أهل الإسلام على ثبوته وصحته » (٣) ، وكقوله – مشيرًا إلى وقوع الإجماع من علماء القرون الثلاثة الفاضلة – : « وكان في هذه القرون الفاضلة الكلمة في الصفات متحدة ، والطريقة لهم جميعًا متفقة » (٤) ، إلى غير ذلك من المواضع التي حكى فيها الإجماع .

الموقف الثاني : القول باستبعاد وقوعه :

وذلك في مسائل الفقه العملية ، لا سيما بعد القرون الثلاثة الفاضلة ؛ لاتساع البلاد ، وكثرة العباد .

قال الشوكاني :

« فأما الإجماع : فقد أوضحت في كثير من مؤلفاتي أنه ليس بدليل شرعي ، على

(١) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص (٦) .
(٢) تقدم تخريجه ص (٧٦٩) .
(٣) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص (٦٤) .
(٤) التحف في مذاهب السلف ص (٤٧) .

فرض إمكانه ؛ لعدم ورود دليل يدل على حجيته ، وأوضحت أنه ليس بممكن لاتساع البلاد الإسلامية ، وكثرة الحاملين للعلم ، وخمول كثير منهم في كل عصر من الأعصار منذ قام الإسلام إلى هذه الغاية ، وتعذر الاستقراء التام لما عند كل واحد منهم ، وأن الأعمار الطويلة لا تتسع لذلك فضلاً عن الأعمار القصيرة ، فإن المدينة الواسعة قد يعجز من هو من أهلها أن يعرف ما عند كل فرد من أفراد علمائها ، بل قد يعجز عن معرفة كل عالم فيها ، كما هو مشاهد محسوس معلوم لكل فرد ، فكيف بالمدائن المتباينة » [1] .

ومن خلال ما ذكرته عن الشوكاني في الإجماع يتضح – فيما يبدو لي – أنه يأخذ به في المسائل الاعتقادية دون المسائل العملية .

وأما ادعاؤه بأن الإجماع ليس بدليل شرعي ، إذ ليس هناك دليل يدل على حجيته ، فمردود من وجهين :

الوجه الأول : بصنيعه حيث خالف قوله وأخذ به في المسائل الاعتقادية ، واعتد به ، وعَوَّل عليه ، كما قد أعلمتك .

الوجه الثاني : ثبوت الأدلة من الكتاب والسنة والعقل على حجية الإجماع ، واعتباره دليلاً شرعيًا [2] .

فحقيقة حال الشوكاني أنه يأخذ بالإجماع كدليل شرعي يستدل به على مذهبه في الاعتقاد .

ثالثًا : العقل :

يأخذ الشوكاني بالعقل الصريح الموافق للنقل الصحيح ، ويرد العقل السقيم المعارض به النقل الصحيح .

قال الشوكاني :

---

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص (١٩٩) .

(٢) انظر : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (١/١٣٧ – ١٤٠) .

« من زعم أن حرفًا من حروف الكتاب والسنة لا يراد به المعنى الحقيقي ، والمدلول الواضح ، فقد زعم على الله ورسوله زعمًا يخالف اللفظ الذي جاءنا عنهما ، فإن كان ذلك لمسوغ شرعي تتوقف عليه الصحة الشرعية والعقلية التي يتفق العقلاء عليها ، لا مجرد ما يدعيه أهل المذاهب والنحل على العقل ، مطابقًا لما قد حببه إليهم التعصب ، وأدناه من عقولهم البعد عن الإنصاف ، فلا بأس بذلك ، وإلا فدعوى التجوز مردودة ، مضروب بها في وجه صاحبها ، فاحرص على هذا » (١) .

فالشوكاني يقول بالعقل الممدوح - كما عند أهل السنة والجماعة - الذي لا إفراط فيه ولا تفريط ، ويذم العقل المزعوم عند المتكلمين .

وقد أحسن الشوكاني في رده على المتكلمين تقديسهم للعقل الموهوم ، وتقديمه على النقل المصون ، فقال :

« وأغرب من هذا وأعجب ، وأشنع وأفظع ، أنهم بعد أن جعلوا هذه التعقلات التي تعقلوها على اختلافهم فيها ، وتناقضهم في معقولاتها ، أصولاً تُرَدُّ إليها أدلة الكتاب والسنة ، جعلوها معيارًا لصفات الرب تعالى ، فما تعقله هذا من صفات الله قال به جزمًا ، وما تعقله خصمه منها قطع به ، فأثبتوا لله تعالى الشيء ونقيضه استدلالاً بما حكمت به عقولهم الفاسدة ، وتناقضت في شأنه ، ولم يلتفوا إلى ما وصف الله به نفسه ، أو وصفه به رسولهﷺ ، بل إن وجدوا ذلك موافقًا لما تعقلوه جعلوه مؤيدًا له ومقوِّيًا ، وقالوا : قد ورد دليل السمع مطابقًا لدليل العقل ! وإن وجدوه مخالفًا لما تعقلوه جعلوه واردًا على خلاف الأصل ، ومتشابهًا ، وغير معقول المعنى ، ولا ظاهر الدلالة ! ثم قابلهم المخالف لهم بنقيض قولهم ، فافترى على عقله بأنه قد تعقل خلاف ما تعقله خصمه ، وجعل ذلك أصلاً يَرُدُّ إليه أدلة الكتاب والسنة ، وجعل المتشابه عند أولئك محكمًا عنده ، والمخالف لدليل العقل عندهم موافقًا له عنده ، فكان حاصل كلام هؤلاء أنهم يعلمون من صفات الله ما لا يعلمه ، وكفاك هذا ! .

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص (١٩٠) .

وليس بعده شيء ، وعنده يتعثر القلم حياء من الله ﷻ » (١) .

بعد هذا يتبين بالموازنة بين الزبيدي والشوكاني في مصادر الاستدلال ، أن الزبيدي أخذ بمصادر المتكلمين ، بينما الشوكاني أخذ بمصادر أهل السنة والجماعة في الجملة .

وأما الموازنة بينهما من حيث السمات ، فقد سبق أن بينت سمات منهج الزبيدي ، والتي تمثلت في السمات التالية :

السمة الأولى : الأصالة في الدراسة .

السمة الثانية : العناية بالحديث .

السمة الثالثة : الميل لأهل السنة والجماعة .

السمة الرابعة : الاضطراب .

السمة الخامسة : الإسهاب والاختصار .

السمة السادسة : الشمولية .

وتكلمت قبل ذلك على أصول منهج الزبيدي ، والذي تمثل في الأصول التالية :

الأصل الأول : المنهج الكلامي .

الأصل الثاني : المنهج الصوفي .

الأصل الثالث : المنهج اللغوي .

الأصل الرابع : المنهج المقارن .

الأصل الخامس : المنهج النقدي .

---

(١) التحف في مذاهب السلف ص (٥٠ – ٥١) .

الأصل السادس : المنهج الموضوعي .

وإذا نظرنا إلى منهج الشوكاني سنلاحظ أن بعض سمات الزبيدي تكون أصلاً عند الشوكاني – كالأخذ بمنهج أهل السنة والجماعة – ، وبعض أصول الزبيدي تكون سمة عند الشوكاني – كالأخذ بالمنهج الكلامي – ، وبقية السمات والأصول اتفقا فيها – غالبًا – إلا المنهج الصوفي ، فقد رده الشوكاني وتعقبه وبيَّن فساده ، خلافًا للزبيدي الذي عَوَّل عليه ، وأخذ به .

وعلى هذا ، فأصول منهج الشوكاني تتمثل في الأصول التالية :

الأصل الأول : الأخذ بمنهج أهل السنة والجماعة في الجملة .

الأصل الثاني : الأخذ بالمنهج المقارن .

الأصل الثالث : الأخذ بالمنهج النقدي .

الأصل الرابع : الأخذ بالمنهج الموضوعي .

وأما سمات منهج الشوكاني فتتمثل في السمات التالية :

السمة الأولى : الأصالة في الدراسة .

السمة الثانية : العناية بالحديث .

السمة الثالثة : الاهتمام باللغة .

السمة الرابعة : التأثر بأهل الكلام (الأشعري) .

السمة الخامسة : الاضطراب .

السمة السادسة : الإسهاب والاختصار .

السمة السابعة : الشمولية .

وفيما نقلته عن الشوكاني - سابقًا - من أقوال خلال الموازنة في منهج التلقي والمصادر ، فيها ما يشير إلى غالب هذه الأصول والسمات ، ودونك كتبه المشهورة ، فما من كتاب إلا ويظهر لك كثيرٌ من هذه الأصول والسمات .

والدكتور عبد الله نومسوك المهتم بدراسة منهج الشوكاني في العقيدة أشار إلى شيء من تلك الأصول والسمات ، منها :

- موافقة الشوكاني لأهل السنة والجماعة في الجملة :

قال الدكتور عبد الله نومسوك :

« من خلال دراستي لمنهج الشوكاني في العقيدة ، تبين لي أنه وافق السلف أهل السنة في جميع أركان الإيمان الستة ، وهي : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والقضاء والقدر ، و لم يخالفهم إلا في مسائل قليلة ، وكان رأيه في بعضها مضطربًا بين كتاب وآخر ، كما في بعض الصفات » (١) .

- تأثر الشوكاني بأهل الكلام (الأشعري) :

قال الدكتور عبد الله نومسوك :

« يظهر لي من خلال دراسة مؤلفات الشوكاني أنه خالف الأشعرية ، كما خالف الفرق الأخرى ، غير أنه تأثر تأثرًا قليلاً بالأشعرية ، خاصة في كتابه : فتح القدير ، في تأويل بعض الصفات ، مع أنه اشتد إنكاره عليهم في ذلك في كتابه : التحف في مذاهب السلف ، وغيره » (٢) .

- الأصالة في الدراسة :

قال الدكتور عبد الله نومسوك :

---

(١) منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص (٨٥٥) .

(٢) المصدر السابق ص (٥٧) .

« المذهب الزيدي تميز عن باقي مذاهب الشيعة بالحرية الفكرية ، والحض على الاجتهاد . . . ولعل هذا سبب من أسباب ظهور عدد من الأئمة المجتهدين المتحررين الذين خالفوا مذهب الزيدية ، واتجهوا نحو مذهب أهل السنة ، من أمثال . . . محمد ابن علي الشوكاني . . . فإنه رحمه الله درس هذا المذهب ، وتفقه عليه ، إلا أنه لم يلبث أن تخلى عن التقليد والتمذهب ، وأصبح لا يتقيد بفرقة من الفرق أو مذهب من المذاهب ، بل اعتمد اعتمادًا مباشرًا على الكتاب والسنة ، وأصبح من المجتهدين في البحث عن الحكم الشرعي والأصل العقائدي من خلال الأدلة والبراهين ، ويتجلى ذلك في خروجه على المذهب الزيدي ومخالفته له في مسائل كثيرة » (١) .

– نقد الشوكاني للصوفية :

قال الدكتور عبد الله نومسوك :

« انتشرت الصوفية في اليمن بشكل محدود في الجزء الذي تقطنه الشافعية – وأغلبهم قبوريون – ، وللشوكاني رحمه الله جولة طويلة معهم ، خاصة في كتبه الثلاثة : شرح الصدور في تحريم رفع القبور ، والدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد ، وقطر الولي على حديث الولي ، أو ولاية الله والطريق إليها ، بالإضافة إلى رسالته المخطوطة : الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقالات أرباب الاتحاد ، فقد نقد الشوكاني رحمه الله في هذه الكتب سلوك الصوفية والقبوريين وعقائدهم المنحرفة وما ابتدعوه في الدين من البدع المنكرة ، وبيَّن المفاسد التي تترتب عليها » (٢) .

والشوكاني – كما أسلفت – خالف الزبيدي في المنهج الصوفي ، فرفضه رفضًا تامًا ، وأنكره إنكارًا شديدًا ، وضلل أهله ضلالاً بعيدًا .

قال الشوكاني – في ذمِّ من رام أن يطيع الله على غير الوجه الذي شرعه لعباده – :

« وإني أخشى أن يكون من هذا القبيل ما يقع من كثير من المتصوفة من تلك

(١) منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص (٤٠ – ٤١) .

(٢) المصدر السابق ص (٥٨) .

الأقوال والأفعال التي ظاهرها التنفير عن الدنيا والبعد عن أهلها ، والفرار عن زينتها ، مع تلك الوظائف التي يلازموها من التخشع والانكسار ، والتلهب والتأسف والصراخ تارة والهدوء تارة أخرى ، والرياضات والمجاهدات ، وملازمة أذكار يذكرون بها لم ترد في الشرع على صفات لم يأذن الله بها ، مع ملازمة تلك الثياب الخشنة الدرنة ، والقعود في تلك المساطب القذرة ، وما ينضم إلى ذلك من ذلك الهيام والشطح والأحوال التي لو كان فيها خير لكانت لرسول الله ﷺ وأصحابه الذين هم خير القرون » (١) .

وذمّ الشوكاني أعلام الصوفية ، وحكم عليهم بالضلال ، ودعا عليهم بالهلاك ، فقال :

فهم الذين تلاعبوا بين الورى ... بالدين وانتدبوا القصد خرابه
قد نهج الحلاج طرق ضلالهم ... وكذاك محيي الدين لا حيا به
وكذاك فارضهم بتائياته ... فرض الضلال عليهم ودعا به
وكذا ابن سبعين المهين فقد عدا ... متطورًا في جهله ولعابه
رام النبوءة لالعًا لعثوره ... روم الذباب مصيره كعقابه
وكذلك الجيلي أجال جواده ... في ذلك الميدان ثم سعى به
إنسانه إنسان عين الكفر لا ... يرتاب فيه سابح بعبابه
والتلمساني قال قد حلت له ... كل الفروج فخذ بذا وكفى به
نهقوا بوحدتهم على رؤوس الملا ... ومن المقال أتوا بعين كذابه
إن صح ما نقل الأئمة عنهم ... فالكفر ضربة لازب لصحابه
لا كفر في الدنيا على كل الورى ... إن كان هذا القول دون نصابه
قد ألزمونا أن ندين بكفرهم ... والكفر شر الخلق من يرضى به
فدع التعسف في التأول لا تكن ... كفتى يغطي جيفة بثيابه
قد صرحوا أن الذي يبغونه ... هو ظاهر الأمر الذي قلنا به

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص (٢١٢) .

هذي فتوحات الشؤم شواهد   إن المراد له نصوص كتابه [١]

وبه تم المبحث ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المبحث الثالث : الموازنة بين الزبيدي والشوكاني في دوافع دراسة العقيدة .



(١) الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقالات أرباب الاتحاد لمحمد بن علي الشوكاني (ورقة ٤) مخطوط ، نقلاً من منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص (٥٦٠ - ٥٦١) .



المبحث الثالث

الموازنة بينهما في دوافع دراسة العقيدة

سبق أن بينت أن دوافع الزبيدي لدراسة العقيدة ، تمثلت في الأمور التالية :

أولاً : الدافع الاجتماعي ، ويتضمن :

١- البيئة التي عاش فيها .

٢- الرحلات التي قام بها .

٣- كثرة قراءته واطلاعه .

ثانيًا : الدافع السياسي ، ويتضمن :

١- استجابته لأمر الحاكم بالتأليف في مسألة من المسائل فيما يوافق الحق ، بالإنصاف والعدل .

٢- تقريره لما يراه مما وقع الخلاف فيه من مسائل بين يدي الحاكم ، وإن خالفه .

ثالثًا : الدافع الذاتي ، ويتضمن :

١- الدعوة والإصلاح .

٢- الرغبة في الانتظام في سلك العلماء .

٣- مراجعة العلم واستذكاره والعمل به .

٤- ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى .

وأما الشوكاني فقد اتفق - في العموم - مع الزبيدي في دوافع دراسة العقيدة ، والتي تمثلت دوافعه في الأمور التالية :

أولاً : الدافع الاجتماعي :

لقد كانت الحياة الاجتماعية التي عاشها الشوكاني لها الأثر الكبير في دراسته

للعقيدة ، فالفرق التي عاصرها ، كالزيدية والرافضة والمعتزلة والأشاعرة والصوفية ، وكذلك الأوضاع التي عاش فيها من البدع والخرافات ، كانت باعثًا له في البحث عن الحق بدليله ، والرد على الباطل بدمغه وتزييفه .

قال الدكتور عبد الله نومسوك :

« وبالجملة فإن هذه الفرق المختلفة التي عاصرها الشوكاني ، وما وقع فيهم من الفساد والشرور والبدع والشركيات لها أثرها البعيد في ظهور الشوكاني وقيامه بالإصلاح ، فما كانت آراؤه العلمية إلا دواء لأدواء عصره ، ولو بحثنا عن الأسباب والبواعث التي بعثته للمجاهرة بكل قول قاله ، لوجدنا الذي بعثه على المجاهرة فساد أهل عصره ، إما في السلوك ، وإما في العقائد ، كما أن لها أثرًا سيئًا على الأحوال الاجتماعية والحياة العامة ، بما حملته من الفرقة والانقسام ، والفتن والمنازعات بين القبائل ، وبما صاحبها من إفشاء الجهل في الدين بين الناس » (١) .

والشوكاني وصف أهل عصره وما وصلوا إليه من الجهل في الدين ، والإهمال لما أوجبه الله عليهم من الفرائض ، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وصفًا دقيقًا ، فقد قسمهم ثلاثة أقسام – إليك نص كلامه باختصار – :

قال الشوكاني :

« القسم الأول : رعايا يأتمرون بأمر الدولة ، وينتهون بنهيها ، لا يقدرون على الخروج عن كل ما يرد عليهم من أمر ونهي كائنًا ما كان .

القسم الثاني : طوائف خارجون عن أوامر الدولة ، متغلبون في بلادهم .

القسم الثالث : أهل المدن – كصنعاء وذمار – وهم داخلون تحت أوامر الدولة ، ومن جملة من يصدق على غالبهم اسم الرعية . . .

فأما القسم الأول – وهم الرعايا – فأكثرهم ، بل كلهم إلا النادر الشاذ ،

---

(١) منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص (٥٩) .

لا يحسنون الصلاة ، ولا يعرفون ما لا تصلح إلا به ، ولا تتم بدونه . . . ثم يتلوها الصيام ، وغالب الرعايا لا يصومون ، وإن صاموا ففي النادر من الأوقات ، وفي بعض الأحوال ، فربما لا يكمل شهر رمضان صومًا إلا القليل . . . وكم يعد العاد من واجبات يَخُلُّون بها ، وفرائض لا يقيمونها ، ومنكرات لا يجتنبونها ، وكثيرًا ما يأتي هؤلاء الرعايا بألفاظ كفرية . . . وكثير منهم يستغيث بغير الله تعالى من نبي أو رجل من الأموات ، أو صحابي ، ونحو ذلك . . . القسم الثاني : وهو حكم أهل البلاد الخارجة عن أوامر الدولة ونواهيها . . . بل الأمر فيهم أشد وأفظع ، فإنهم جميعًا لا يحسنون الصلاة ، ولا القراءة ، ومن كان يقرأ فيهم فقراءته غير صحيحة ، ولسانه غير صالح ، وبالجملة فالفرائض الشرعية بأسرها من غير فرق بين أركان الإسلام الخمسة وغيرها مهجورة عندهم ، متروكة . . . ومع هذا فيهم من المصائب العظيمة ، والقبائح الوخيمة ، والبلايا الجسيمة ، أمور غير موجودة في القسم الأول ، منها : أنهم يتحاكمون إلى من لا يعرف إلا الأحكام الطاغوتية في جميع الأمور التي تنوبهم وتعرض لهم . . . ومع هذا فهم مصرون على أمور غير الحكم بالطاغوت والتحاكم إليه . . . وذلك مثل : إطباقهم على قطع ميراث النساء وإصرارهم عليه ، وتعاضدهم على فعله . . . ومع هذا فغالبهم يستحل دماء المسلمين وأموالهم ولا يحترمها ولا يتورع عن شيء منها . . . ففيهم من آثار الجاهلية الجهلاء أشياء كثيرة يعرفها من تتبعها ، فمن ذلك : إقسامهم بالأوثان كما يسمع كثيرًا منهم يقول قائلهم : أي وقبر سيدي فلان ، وحياة سيدي فلان . . . ولا شك ولا ريب أن ارتكاب هؤلاء لمثل هذه الأمور الكبيرة من أعظم الأسباب الموجبة للكفر ، السالبة للإيمان ، التي يتعين على كل فرد من أفراد المسلمين إنكارها ، ويجب على كل قادر أن يقاتل أهلها حتى يعودوا إلى دين الإسلام الذي بعث الله به خاتم المرسلين – عليه الصلاة والسلام – . . . أما القسم الثالث من الأقسام التي ذكرناها : وهم الساكنون في المدن ، فهم وإن كانوا أبعد الناس من الشر ، وأقربهم إلى الخير ، لكن غالبهم وجمهورهم ، هم عامة ، جهال ، يهملون كثيرًا مما أوجبه الله عليهم من الفرائض جهلاً وتساهلاً ، فمن ذلك : أنهم يصلون غالب صلواتهم في غير أوقاتها . . . ومع هذا فهم لا يحسنون أركان الصلاة ولا أذكارها إلا الشاذ النادر منهم ، ويتعاملون في بيعهم وشرائهم معاملات يخالفون فيها المسلك الشرعي ، وكثيرًا ما يقع منهم الربا ، ويتكلمون بالألفاظ الكفرية ، وينهمك كثير منهم

في معاصي صغيرة وكبيرة ، وهم أقرب الناس إلى الخير ، وأسرعهم قبولاً للتعليم ، إذا وجدوا من يعزم عليهم عزيمة مستمرة دائمة ، غير منقوضة في أقرب وقت ، كما يقع ذلك كثيرًا ، ومن عدا العامة فمن لم يكن منه اشتغال بالعلم ولا مجالسة لأهله ، حكمه حكم العامة في دينه ، بل هو واحد منهم ، وإن كان له نسب شريف ، وبيت رفيع ، وربما كان هذا الذي يظن في نفسه أنه خارج عن العامة ، وداخل في الخاصة ، متعلقًا بشيء من الولايات الدينية والدنيوية ، وهو يخبط فيها خبط عشواء ، ويظلم البلاد والعباد ، جهلاً منه أو تجاهلاً ، وجزاؤه على الله » (١) .

فالشوكاني يصور - بهذا الكلام - حالة المجتمع الذي عاش فيه ، من ظهور البدع ، وانتشار الشركيات ، وذيوع الفوضى ، واختلاط الحابل بالنابل حتى أصبح المنكر معروفًا ، والمعروف منكرًا - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم - .

ويذكر الشوكاني أن سبب تفشي هذه المظاهر هو غياب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢) ، الذي أصبح - في كل ولاية - بيد ثلاثة أشخاص : عامل ، وكاتب ، وحاكم ، وكلهم في غيهم يعمهون ، وفي ضلالهم غارقون ، وفي شهواتهم منغمسون ، وعن الحق معرضون ، وبزيّه يتظاهرون ، وهم في الحقيقة له محاربون .

قال الشوكاني :

« فأما العامل : فلا عمل له إلا في استخراج الأموال من أيدي الرعايا من حلها ومن غير حلها ، وبالحق وبالباطل ، وقد استعان على ذلك بالمشايخ الذين هم من العرفاء ، المنصوص عليهم من معلم الشريعة ﷺ أنهم في النار . . . وأما الكاتب : فليس له من الأمر إلا جمع ديوان يكتب فيه المظالم التي يأخذها العامل من الرعايا ، ولا تحقيق له عليهم . . . وأما ثالث الثلاثة ، وهو القاضي : فهو عبارة عن رجل جاهل للشرع ، إما جهلاً بسيطًا ،

---

(١) الدواء العاجل في دفع العدو الصائل لمحمد بن علي الشوكاني ص (٥٦ - ٧٣) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .

(٢) انظر : رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة لمحمد بن علي الشوكاني ص (٣٤) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .

أو جهلاً مركبًا . . . لا يعرف حقًا ولا باطلاً ، ولا معقولاً ولا منقولاً ، ولا دليلاً ولا مدلولاً ، ولا يعقل شيئًا من أمور الشرع ، فضلاً عن غيرها من أمور العقل . . . ثم يذهب هذا الجاهل البائس إلى قطر من الأقطار الوسيعة ، فيأتي إليه أهل الخصومات أفواجًا ، فيحكم بينهم بحكم الطاغوت ، وهو في الصورة حكم الشرع ؛ لأن هذا القاضي المخذول لا يعرف من الشرع إلا اسمه ، ولا يدري من علم الشرع شيئًا ، بل يجهل حده ورسمه ، فينتشر عنه في ذلك القطر الواسع من الطواغيت ما تبكي عيون الإسلام ، وتتصاعد عنده زفرات الأعلام . . . فولاية مثل هذا المخذول ، وتحكمه في الشريعة المطهرة هي خيانة لله ولرسوله ولكتابه ، وللعلم وأهله ، وللدين والدنيا » (١) .

إذًا البيئة الاجتماعية التي عاش فيها الشوكاني كانت باعثة له على دراسة العقيدة .

ثانيًا : الدافع السياسي :

يتمثل الدافع السياسي لدراسة العقيدة عند الشوكاني ، في أمرين ، هما :

١- الأوضاع السياسية التي عاصرها الشوكاني ، من تمزق الدولة الإسلامية إلى دويلات ، تسلط عليها الغرب ، واستعمر كثيرًا منها ، كمصر التي استعمرت من قبل الفرنسيين ، حيث يقول عن تلك الفاجعة والمصيبة التي أصيب بها الإسلام وأهله :

« ومما ينبغي ذكره ههنا ، أنه وصل من الشريف المذكور في عام هذا الأحرف ، وهو سنة (١٢١٣) في شهر رجب ، منها كتاب إلى مولانا خليفة العصر ، المنصور بالله علي بن العباس – حفظه الله – يتضمن الإخبار بالرزية العظمى والمصيبة الكبرى ، والبلية التي تبكي لها عيون الإسلام والمسلمين ، وهي استيلاء طائفة من الفرنج يقال لهم الفرنسيس على الديار المصرية جميعها ، ووصولهم إلى القاهرة ، وحكمهم على من بتلك الديار من المسلمين ، وهذا

(١) الدواء العاجل في دفع العدو الصائل ص (٥٨ – ٦٤) .

خطب لم يصب الإسلام بمثله » (١) .

٢- مناصحة ولاة الأمر ، للقيام بواجبهم لإقامة الدين ، وردع المبتدعين ، حيث يقول بعدما ذكر من مظاهر المنكرات والبدع والشركيات المنتشرة في البلاد ، وتخاذل المسؤولين عن القيام بواجبهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

« والواجب على إمام المسلمين - حفظه الله - وعلى أعوانه افتقاد (٢) هؤلاء والبحث عن مباشرتهم ، وعن كيفية معاملتهم ممن يتولون عليه أو يتوسطون فيه . . . والله المسؤول أن يلهم إمام المسلمين - أقام الله به أركان الدين - القيام بما أرشدناه إليه في هذه الرسالة ، وإبلاغ الجهة في أحوال هذه الحكام التي ذكرناها ، فإنه إذا فعل ذلك صلحت له أحوال الدين والدنيا ، ودفع الله عن رعاياه كل محنة ، ولم يسلط عليهم عدوًا قط كائنًا من كان ، وليس في هذا مشقة عليه ، ولا نقص في دنياه ، بل هو الدواء المجرب لتوفير الخير ، وتضاعف المدد ، وصفو العيش ، وراحة القلب ، وطول العمر ، واتساع البلاد ، وإذعان العباد ، بهذا جاءت الشريعة المطهرة » (٣) .

فالشوكاني يبين أن سيادة الدولة وقوتها إنما تكون بالتزام العقيدة الصحيحة الصافية ، والتمسك بتعاليم الإسلام الشاملة ؛ ولهذا انبرى لتبيين العقيدة الإسلامية ، والدفاع عنها ، لا سيما وقد تولى منصب القضاء والوزارة في الدولة .

ثالثًا : الدافع الذاتي :

يتمثل الدافع الذاتي لدراسة العقيدة عند الشوكاني في جانبين ، هما :

١- الدعوة والإصلاح :

قام الشوكاني بالتدريس والتصنيف لتوجيه الناس إلى التمسك بالكتاب والسنة

---

(١) البدر الطالع (٢/٨) .

(٢) لعلها : تفقد .

(٣) الدواء العاجل في دفع العدو الصائل ص (٧٣ - ٧٤) .

والرجوع إليهما ، والالتزام بهما ، وترك ما هم عليه من التقليد الأعمى ، والبدع الكبرى ، والمنكرات العظمى .

قال الشوكاني :

« إنما التصنيف الذي يستحق أن يقال له تصنيف ، والتأليف الذي ينبغي لأهل العلم الذين أخذ الله عليهم بيانه ، وأقام لهم على وجوبه عليهم برهانه ، هو أن ينصروا فيه الحق ، ويوضحوا فيه للناس ما نزل إليهم من البينات والهدى ، ويبالغوا في إرشاد العباد إلى الإنصاف ، ويحببوا إلى قلوبهم العمل بالكتاب والسنة ، وينفروهم من اتباع محض الرأي ، وزائف المقال ، وكاسد الاجتهاد ، ولا يمنعهم من ذلك ما يخيله لهم الشيطان ويسوله ، من أن هذا التصنيف لا ينفق عند المقلدة ، أو يكون سببًا لجلب فتنة ، أو نزول مضرة ، أو ذهاب جاه أو مال أو رئاسة ، فإن الله ناصر دينه ، ومتمم نوره ، وحافظ شرعه ، ومؤيد من يؤيده ، وجاعل لأهل الحق ودعاة الشرع والقائمين بالحجة سلطانًا وأنصارًا وأتباعًا ، كانوا في أرض قد انغمس أهلها في موجات البدع ، وتكسَّعوا في متراكم الضلال » (١) .

ولقد صنف الشوكاني كتبه : إما استجابة لرغبة حملة العلم من مشايخه وغيرهم (٢) ، أو إجابة لسؤال ورد إليه (٣) ، أو لزيادة فوائد وفرائد مما يرغب إليها كل ذي فهم ، ويحرص عليها كل ذي علم (٤) ، أو لإرشاد الراغبين وتنبيه الغافلين ، وتعليم الجاهلين ؛ لما يتميز به الاتباع من الابتداع في الدين (٥) ، إلى غير ذلك من الأسباب التي

---

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص (١٢٩) .

(٢) انظر : نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي الشوكاني (١/٢ - ٣) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) انظر : التحف في مذاهب السلف ص (٣٥) .

(٤) انظر : نثر الجوهر على حديث أبي ذر لمحمد بن علي الشوكاني ص (٦٣) ، تحقيق : أحمد بن محمد بن حسين المصلحي ، دار الأندلس الخضراء ، جدة ، ودار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، والسيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار لمحمد بن علي الشوكاني (٣/١) ، تحقيق : قاسم غالب أحمد ومحمود أمين النواوي ومحمود إبراهيم زيد وبسيوني رسلان ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

(٥) انظر : تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين لمحمد بن علي الشوكاني ص (٨) ، =

دفعته للتأليف .

قال الدكتور عبد الله نومسوك :

« وكان يؤلف كتبه لأهداف محددة ؛ ليعالج مشاكل دينية ، أو ليوضح جانبًا من جوانب العلوم الشرعية ، ويسد ثغرة في مجالها ، أو ليقف في وجه تيار من تيارات الجهالة والتعصب » (١) .

٢- الحصول على سعادة الدارين – الدنيا والآخرة – :

يدفع الشوكاني – في الدرجة الأولى – لدراسة العقيدة ، وتوضيحها ، ونشرها ؛ ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى ، والحصول على سعادة الدنيا والآخرة .

قال الشوكاني :

« إن القرآن العظيم ، قد اشتمل على الكثير الطيب من مصالح المعاش والمعاد ، وأحاط بمنافع الدنيا والدين . . . وأما مقاصد القرآن الكريم التي يكررها ، ويورد الأدلة الحسية والعقلية عليها . . . فهي ثلاثة مقاصد . . . المقصد الأول : إثبات التوحيد ، المقصد الثاني : إثبات المعاد ، المقصد الثالث : إثبات النبوات .

ولما كانت هذه الثلاثة المقاصد ، مما اتفقت عليه الشرائع جميعًا ، كما حكى ذلك الكتاب العزيز في غير موضع ، أحببت أن أتكلم هاهنا على كل مقصد منها ، بإيراد ما يوضح ذلك من الكتب السابقة ، وعن الرسل المتقدمين ، مما يدل على اتفاق أنبياء الله وكتبه على إثباتها ، لما في ذلك من عظيم الفائدة ، وجليل العائدة ، فإن من آمن بها كما ينبغي ، واطمأن إليها كما يجب ، فقد فاز بخيري الدارين ، وأخذ بالحظ الوافر من السعادة الآجلة والعاجلة ، ودخل إلى الإيمان الخالص من الباب الذي أرشده إلينا نبينا محمد

= الشركة الجزائرية اللبنانية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص (١٩) .

(١) منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص (٩٩) .

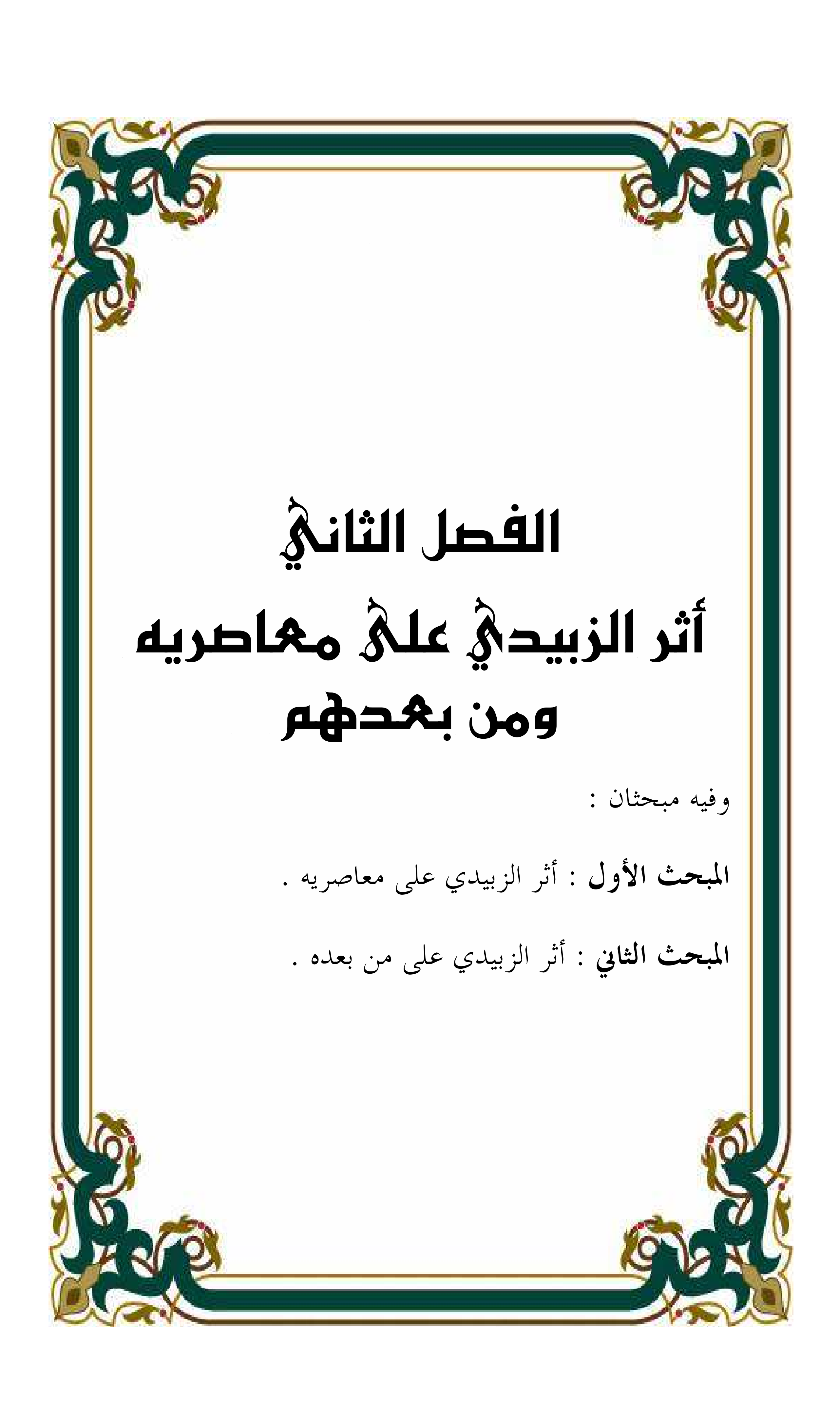
ﷺ . . . ولا ريب أن من آمن بالله ، وبما جاءت به رسله ، ونطقت به كتبه ، فإن إيمانه بهذه الثلاثة المقاصد ، هو أهم ما يجب الإيمان به ، وأقدم ما يتحتم عليه اعتقاده ؛ لأن الكتب قد نطقت بها ، والرسل قد اتفقت عليها ، اتفاقًا يقطع كل ريب وينفي كل شبهة ، ويذهب كل شك » (١) .

وبعد هذا يتبين أن الزبيدي والشوكاني يتفقان غالبًا في دوافع دراسة العقيدة .

وبه تم الفصل ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - الفصل الثاني : أثر الزبيدي على معاصريه ومن بعدهم .



(١) إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات ص (٣ - ٤) .



الفصل الثاني

أثر الزبيدي على معاصريه ومن بعدهم

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أثر الزبيدي على معاصريه .

المبحث الثاني : أثر الزبيدي على من بعده .



المبحث الأول

أثر الزبيدي على معاصريه

التأثر والتأثير ظاهرة نلمسها بين السابق واللاحق ، والعالم والجاهل ، والكبير والصغير ، والقوي والضعيف . . . فكثيرًا ما يتأثر اللاحق بالسابق ، والجاهل بالعالم ، والصغير بالكبير ، والضعيف بالقوي . . . وربما بالعكس ، أو من نفس الجنس ، كتأثر العالم بعالم آخر ، والقوي بقوي آخر وهكذا .

وكما يكون التأثر والتأثير بين الأفراد ، يكون بين الجماعات أو بين فرد وجماعة ، أو العكس ، كتأثر جماعة بجماعة أخرى ، أو ديانة بديانة أخرى ، أو فرقة بديانة ، أو فرقة بفرقة أخرى . . . وهكذا ، وهذا واضح لمن تأمل كتب الملل والنحل .

والتأثر والتأثير بين الطرفين يكون في الأمور كلها أو غالبها ، أو جزء منها ، كالأخذ بمنهج معين ، أو التأثر بفكرة من ذلك المنهج .

كما أن التأثر والتأثير بين الطرفين يكون إيجابيًا أو سلبيًا ، بمعنى أن أحد الطرفين يتأثر بالآخر في جانب الصواب دون الخطأ ، أو قد يتأثر به ولو كان باطلاً !!! .

وقوة التأثر والتأثير تكون بحسب العلاقة بين الطرفين ، فتأثر الابن بأبيه ، والتلميذ بأستاذه ، والباحث عن الحق بالحق . . . وهكذا ، أقوى منها – غالبًا – في غيرها .

وإذا تأملنا في حياة كثير من العلماء ، وجدنا أنهم أثروا – بما كانوا عليه من العلم والعمل ، والهدي والسمت ، وغير ذلك – في معاصريهم ومن أتى بعدهم – سواء في أوساط أهل العلم ، أو عند أصحاب الأمر ، أو عند عامة الخلق – وذلك بما شاهده وعاينه معاصروهم منهم ، أو بما اطُّلِعَ عليه من كتبهم وتراثهم وسيرهم لمن أتى بعدهم ، كالأئمة الأربعة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، والإمام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم ، ممن كان على المنهج الصحيح ، أو كان عنده نوع انحراف .

والزبيدي أحد هؤلاء العلماء الذين أثروا في معاصريهم ومن أتى بعدهم ، وذلك لأسباب منها :

١- شهرته في القطر الذي عاش فيه ، فضلاً عن الأمصار التي تنقل فيها ، أو نما

خبره إليها .

٢- علاقته بالأمراء والوزراء والوجهاء في بلده التي يقيم فيها ، وكذا في خارجها من البلاد العربية وغيرها .

٣- تحصيله لعلوم كثيرة ، وفنون عديدة ، أكسبته قوة علمية لفتت أنظار الناس إليه ، ورغبت طلاب العلم للأخذ على يديه .

٤- كثرة كتبه ومؤلفاته ، وتنوعها ، وشهرتها ، ووجود الكثير منها إلى وقتنا الحاضر ، مما جعل الفرصة متاحة لطلاب العلم وغيرهم للأخذ عنها ، والاستفادة منها .

٥- تصوفه ، وأخذه بطرق الصوفية المبتدعة ، وما أخالك تجهل مدى تأثر الصوفية - سواء في عصره أو من أتى بعدهم - بمثل هؤلاء ، لا سيما وقد عرف بالعلم والفضل .

أثر الزبيدي على معاصريه :

تجلى أثر الزبيدي على معاصريه في صور عدة ، منها :

الصورة الأولى : أثر الزبيدي على أهله وأصدقائه :

يقول الله ﷻ : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾ (١) يبين الله ﷻ في هذه الآية أن الأقارب هم أولى الناس بالإحسان الديني والدنيوي ، وإن كان على العبد ألاَّ يمنع إحسانه عن الآخرين من غيرهم .

قال السعدي - في تفسير الآية - :

« لما أمره [أي : أمر اللهُ رسولَه ﷺ] بما فيه كمال نفسه ، أمره بتكميل غيره ،

(١) سورة الشعراء ، آية رقم (٢١٤) .

فقال : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [1] الذين هم أقرب الناس إليك ، وأحقهم بإحسانك الديني والدنيوي ، وهذا لا ينافي أمره بإنذار جميع الناس ، كما إذا أمر الإنسان بعموم الإحسان ، ثم قيل له : أحسن إلى قرابتك ، فيكون هذا خصوصًا دالاً على التأكيد وزيادة الحق ، فامتثل ﷺ هذا الأمر الإلهي » [2] .

وإن قيل بأن العالم أزهد الناس فيه أهلُه ، إلا أن هناك من العلماء من كان أهله أرغب الناس فيه ، فأخذوا العلم عنه ، واقتدوا به ، وتأثروا بما عنده ، ومن هؤلاء العلماء : الزبيدي ، فقد أطلعتنا المصادر على مدى العلاقة بينه وبين أهله (زوجته) التي استفادت منه ، وأخذت العلم عنه ، وتأثرت به ، حيث يبين الزبيدي أنه كان يعقد درسًا خاصًا في بيته لزوجته أم الفضل ، التي كانت تقرأ عليه بعض الكتب ، وتسأله عما أشكل عليها فيها .

قال الزبيدي – عند شرحه لكلام الشاذلي في حزبه الكبير : حل بيننا وبين فتنة الدنيا والنساء [3] – :

« وقد سألتني زوجي أم الفضل – عصمها الله بستره – حين وصلت في قراءة هذا الحزب معي إلى هذه اللفظة عن معناها بالنسبة إليهن ، فقلت : لعل المراد منهن السواحر والدجالات واللاتي يمشين بالنميمة والإفساد ، والله أعلم » [4] .

وكما أن الزبيدي كان له أثر في أهله ، كان له – أيضًا – أثر في أصدقائه وأصحابه ، فقد كان له صاحب وصديق وخليل [5] في تونس [6] ، يتبادل معه الهدايا ،

---

(١) سورة الشعراء ، آية رقم (٢١٤) .

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص (٥٩٩) .

(٣) الحزب الكبير للشاذلي – ضمن التنبيه – ص (٢٧) .

(٤) تنبيه العارف البصير ص (٥٠) .

(٥) **وهو** : أحمد بن عبد الله السوسي ، أحد علماء تونس ، عرف بالعلم ، وكان ملازمًا لبيته ، توفي سنة ثمان ومائتين وألف ، أي بعد الزبيدي بثلاث سنوات . انظر : دراسات في التاريخ والتراث ص (١٨٨) .

(٦) **تونس** : مدينة كبيرة محدثة بإفريقية على ساحل بحر الروم ، وكان اسم تونس في القديم تَرْشيش ، وهي على ميلين من قرطاجِنَّة . انظر : معجم البلدان (٢/٧٠) .

ويتواصل معه في العلم ، فيبعث إليه بالكتب التي يطلبها ، ويطلعه على الرسائل والكتب التي يؤلفها – كالإتحاف وغيره – (١) .

وقد حرص بعض أصحاب الزبيدي من علماء المغرب (٢) على أخذ الإجازة عنه ، مما يدل على تأثرهم به ، واستفادتهم منه .

هذه بعض مظاهر تأثر أهل الزبيدي وأصحابه به ، وهي إحدى الصور الدالة على مدى أثر الزبيدي على هؤلاء .

الصورة الثانية : أثر الزبيدي على أهل العلم من تلاميذه وغيرهم :

لا يقف أثر الزبيدي على أهله وأصحابه ، بل يتعدى ذلك إلى طلبة العلم من تلاميذه .

ومن مظاهر أثره عليهم حرصهم على حضور دروسه ، ووجودهم في مجالسه ، وملازمتهم له في كثير من أحيانه .

يقول الجبرتي – أحد تلاميذ الزبيدي – عن تلك الدروس والمجالس ، وكيف كان حريصًا على التزامها وعدم تفويتها :

« يقول الحقير : إني كنت مشاهدًا وحاضرًا في غالب هذه المجالس والدروس ، ومجالس أخر خاصة بمنزله ، وبسكنه القديم بخان الصاغة ، وبمنزلنا بالصنادقية وبولاق وأماكن أخر كنا نذهب إليها للنزاهة ، مثل : غيط المعدية ، والأزبكية ، وغير ذلك ، فكنا نشغل غالب الأوقات بسرد الأجزاء الحديثية وغيرها ، وهو كثير بثبوت المسموعات على

---

(١) انظر : دراسات في التاريخ والتراث ص (١٨٧ – ١٩٢) .

(٢) **وهو** : ابن مالك ؛ عبد الواحد بن محمد الفاسي ، نسبة إلى فاس من بلاد المغرب . انظر : دراسات في التاريخ والتراث ص (١٨٧) .

والمغرب : بلاد واسعة كثيرة ، ووعثاء شاسعة ، حدها من مدينة مليانة ، وهي آخر حدود أفريقية إلى آخر جبال السوس التي وراءها البحر المحيط ، وتدخل فيه جزيرة الأندلس . انظر : معجم البلدان (٥/١٨٨) .

النسخ وفي أوراق كثيرة موجودة إلى الآن » (١) .

ومن مظاهر أثر الزبيدي على تلاميذه سعيهم في الحصول على الإجازة عنه ، وقد توسع الزبيدي في الإجازة ، فأجاز بعض شيوخه وأولادهم ذكورًا وإناثًا ، فضلاً عن تلاميذه ، بل وأجاز عامة من أدرك حياته (٢) .

ومما يدل على أثر الزبيدي في تلاميذه ثناؤهم عليه ، وإطراؤهم له ، وإشادتهم به .

قال عنه تلميذه الجبرتي :

« شيخنا علم الأعلام ، والساحر اللاعب بالأفهام ، الذي جاب في اللغة والحديث كل فج ، وخاض من العلم كل لج ، المذلل له سبل الكلام ، الشاهد له الورق والأقلام ، ذو المعرفة والمعروف ، وهو العلم الموصوف ، العمدة الفهامة ، والرحلة النسابة ، الفقيه المحدث اللغوي النحوي الأصولي الناظم الناثر » (٣) إلى أن قال : « كان . . . ذكيًا ، لوذعيًا ، فطنًا ، ألمعيًا ، روض فضله نضير ، وما له في سعة الحفظ نظير ، جعل الله مثواه قصور الجنان ، وضريحه مطاف وفود الرحمن والغفران » (٤) .

وقال عنه تلميذه الوجيه الأهدل :

« إمام المسندين ، خاتمة الحفاظ المحدثين المعتمدين ، الحري بقول القائل :

كلٌّ يقال له ويمكن وصْفُهُ ويجاب عن إبريزه ولجينه
إلا الذي لم يأتنا بنظيره دَوْرُ الزمان ولا رآه بعينه » (٥)

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٦/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٧٤/٢ – ٧٦) ، وأبجد العلوم (١٣/٣) ، وفهرس الفهارس (٥٤٣/١) ، ومجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (٦٧) ، ومجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد الثامن ، ص (٧٥٢) .

(٣) تاريخ الجبرتي (٧٣/٢) .

(٤) المصدر السابق (٨٠/٢) .

(٥) فهرس الفهارس (٥٢٩/١) .

وقد عدَّه تلميذه البيروتي [(١)] من المجددين المحدثين على رأس المائة الثانية عشرة [(٢)] .

و لم يقف أثر الزبيدي على تلاميذه ، بالثناء عليه ، وأخذ الإجازة عنه ، وتلقي العلم منه ، بل تأثروا به في منهجه وسلوكه ، والناظر في كتاب : تاريخ الجبرتي – لتلميذه – يستشعر مدى ما عليه الجبرتي من التصوف ، بل ونجد الجبرتي يوافق ما عليه شيخه الزبيدي من أخطاء في توحيد العبادة من الأخذ بالتوسل الممنوع – كما أشرنا إلى ذلك في موضعه – حيث يقول الجبرتي بعد أن فرغ من نسخ كتاب تنبيه العارف البصير للزبيدي :

« وكان الفراغ من تبيضها من مسودة مولانا المؤلف – حفظه الله تعالى – على يد تلميذه الفقير الحقير عبد الرحمن بن حسن الجبرتي الحنفي ، عصر يوم الخميس المبارك ، تاسع عشر ربيع الثاني ، سنة تاريخه أعلاه [وهو ١١٩٥هـ] حامدًا لله ، ومصليًا على رسوله ، وداعيًا لمؤلفه بطول البقاء لنفع عباده المسلمين ، آمين بجاه سيد المرسلين » [(٣)] .

وأثر الزبيدي على أهل العلم ، لم يقف على تلاميذه فحسب ، بل تعداهم إلى كبار العلماء في بلده ، حيث قصده علماء الأزهر ، وطلبوا منه إجازة ، فاشترط عليهم قراءة أوائل الكتب ، فأجابوه ، واجتمعوا في درس مبتدئين بقراءة صحيح البخاري ، إلا أن الكثير منهم لم يستمر في الدرس ؛ لتحوله من الرواية إلى الدراية ، بعد أن انضم إليه عامة الناس ، والتمسوا تبيين المعاني [(٤)] .

و لم يقف طلب الإجازة من الزبيدي – والقراءة عليه – على علماء الأزهر فقط ، بل طلبها منه علماء كبار آخرون في بلده وخارجها [(٥)] .

قال الجبرتي عنه :

---

(١) **هو** : أحمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن محمد البربير الحسيني ، الدمياطي ، البيروتي ، الأديب والشاعر ، ولد سة ستين ومائة وألف ، ومات سنة ثمان وعشرين ومائتين وألف . انظر : معجم المؤلفين (١٧٥/١) .

(٢) انظر : فهرس الفهارس (٥٤٣/١) .

(٣) تنبيه العارف البصير ص (٨٩) .

(٤) انظر : تاريخ الجبرتي (٧٥/٢) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٧٥/٢) ، وأبجد العلوم (١٣/٣) .

« واجتمع بأكابر النواحي ، وأرباب العلم والسلوك ، وتلقى عنهم وأجازوه وأجازهم » (١) .

ومن أثر الزبيدي على هؤلاء العلماء الكبار ، أن شهدوا له – بعد وقوفهم على كتابه التاج – بالفضل ، وسعة الاطلاع ، والرسوخ في العلم ، كما شهد له شيوخه بالعلم والفضل وجودة الحفظ (٢) .

ومن أثر الزبيدي على أهل العلم في عصره ، استجابتهم لأمره في أخذ العلم عمن يرشدهم إليه (٣) .

وتأثر أهل العلم – من تلاميذ الزبيدي وغيرهم – به في الهدي والسمت ، وطريقة الدرس ، حيث لم يكن معهودًا إليهم من قبل في المدرسين المصريين ، كما كان على غير هيأهم وزيهم ، مما جعلهم يتوافدون إليه ، ويقبولون عليه لسماعه ومشاهدة ذاته (٤) .

هذه بعض مظاهر تأثر أهل العلم – من تلاميذ الزبيدي وغيرهم – به ، وهي إحدى الصور الدالة على مدى أثر الزبيدي على هؤلاء .

الصورة الثالثة : أثر الزبيدي على الأمراء والوجهاء :

وصل أثر الزبيدي إلى أصحاب الأمر من الملوك والأمراء ، وكبار القوم من الأثرياء والوجهاء ، وقد ظهر ذلك في تلقي العلم عنه ، وأخذ الإجازة منه ، ومنحه العطايا الجزيلة ، والهدايا الثمينة ، ودعوته إلى بيوقم .

وقد وصف تلميذه الجبرتي هذه المظاهر بقوله :

« واعتنى بشأنه إسماعيل كتخدا عزبان ، ووالاه بره حتى راج أمره ، وترونق حاله ،

---

(١) انظر : تاريخ الجبرتي (٧٤/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٧٤/٢) .

(٣) انظر : مقدمة المحقق لمعجم العلامة صفي الدين محمد البخاري ص (٧) .

(٤) انظر : تاريخ الجبرتي (٧٥/٢ – ٧٦) .

واشتهر ذكره عند الخاص والعام ، ولبس الملابس الفاخرة ، وركب الخيول المسومة ، وسافر إلى الصعيد ثلاث مرات ، واجتمع بأكابره ، وأعيانه ، وعلمائه ، وأكرمه شيخ العرب ، همام وإسماعيل أبو عبد الله وأبو علي ، وأولاد نصير وأولاد وافي وهادوه وبروه » (١) .

وقال في موضع آخر :

« وانجذب إليه بعض الأمراء الكبار مثل : مصطفى بك الإسكندراني ، وأيوب بك الدفتردار ، فسعوا إلى منزله ، وترددوا لحضور مجالس دروسه ، وواصلوه بالهدايا الجزيلة والغلال » (٢) .

ويقول – أيضًا – في بيان أثر الزبيدي على أصحاب الأمر :

« وحضر عبد الرزاق أفندي الرئيس من الديار الرومية إلى مصر ، وسمع به ، فحضر إليه ، والتمس منه الإجازة ، وقراءة مقامات الحريري ، فكان يذهب إليه بعد فراغه من درس شيخون ، ويطالع له ما تيسر من المقامات ، ويفهمه معانيها اللغوية » (٣) .

ويكشف الجبرتي عن أثر الزبيدي على الأعيان وذويهم ، فيقول :

« ودعاه كثير من الأعيان إلى بيوتهم ، وعملوا من أجله ولائم فاخرة ، فيذهب إليهم مع خواص الطلبة ، والمقرئ ، والمستملي ، وكاتب الأسماء ، فيقرأ لهم شيئًا من الأجزاء الحديثية – كثلاثيات البخاري أو الدارمي أو بعض المسلسلات – بحضور الجماعة ، وصاحب المنزل ، وأصحابه وأحبابه وأولاده وبناته ونسائه من خلف الستائر ، وبين أيديهم مجامر البخور بالعنبر والعود مدة القراءة ، ثم يختمون ذلك بالصلاة على النبي ﷺ على النسق المعتاد ، ويكتب الكاتب أسماء الحاضرين والسامعين حتى النساء والصبيان والبنات ، واليوم والتاريخ ، ويكتب الشيخ تحت ذلك : صحيح ذلك ، وهذه كانت

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٤/٢) .

(٢) المصدر السابق (٧٦/٢) .

(٣) المصدر السابق (٧٦/٢) .

طريقة المحدثين في الزمن السابق ، كما رأيناه في الكتب القديمة » (١) .

ويقول في موضع آخر :

« ثم انتقل إلى منزل بسويقة اللالا . . . وكانت تلك الخطة إذ ذاك عامرة بالأكابر والأعيان ، فأحدقوا به ، وتحبب إليهم ، واستأنسوا به ، وواسوه وهادوه ، وهو يظهر لهم الغنى والتعفف ، ويعظهم ، ويفيدهم بفوائد وتمائم ورقى ، ويجيزهم بقراءة أوراد وأحزاب ، فأقبلوا عليه من كل جهة ، وأتوا إلى زيارته من كل ناحية ، ورغبوا في معاشرته » (٢) .

وهذا الكلام من الجبرتي يفيدنا بمدى التأثر بالزبيدي من الأمراء والوجهاء ، حتى بلغ بهم الأمر التأثر به في الأمور المبتدعة - كالأوراد والأحزاب الصوفية - ، وكذا الأعمال الممنوعة - على الراجح - كالتمائم التي تكون من نصوص الوحيين ، وذلك لعموم النهي عن التمائم دون تفريق بين ما كان من نصوص الوحي أو غيره ، ولما في إجازتها من تعلق القلب عليها ، وتعريض القرآن للإهانة حال النوم ودخول الخلاء ونحو ذلك ، ولما في إجازتها من فتح الباب للدجالين والمشعوذين لعمل التمائم الشركية على أنها من القرآن (٣) .

قال حافظ حكمي :

وفي التمائم المعلقات	**إن تك آيات مبينات**
فالاختلاف واقع بين السلف	**فبعضهم أجازها والبعض كف**
وإن تكن مما سوى الوحيين	**فإنها شرك بغير مين**
بل إنها قسيمة الأزلام	**في البعد عن سيما أولى الإسلام (٤)**

(١) تاريخ الجبرتي (٧٦/٢) .

(٢) المصدر السابق (٧٥/٢) .

(٣) انظر : معارج القبول (٥١٠/٢) ، والمدخل للبريكان ص (١٥١) .

(٤) سلم الوصول إلى علم الأصول ص (٣٢) .

هذه بعض مظاهر تأثر الأمراء والوجهاء بالزبيدي ، وهي إحدى الصور الدالة على مدى أثر الزبيدي على هؤلاء .

الصورة الرابعة : أثر الزبيدي على العامة من الناس :

تجاوز أثر الزبيدي على عامة الخلق في عصره غايته ، وبلغ منتهاه ، وتعدى حدوده ، فاعتقدوا فيه القطبانية المزعومة ، والكشف الصوفي العليل ، وقدموا بين يدي نجواه صدقة ، ورأوا أن من لم يزره ممن ورد مصر حاجًا فحجه ليس كاملاً ، إلى غير ذلك من الاعتقادات الباطلة ، والأعمال الشنيعة – ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم – .

قال تلميذه الجبرتي يصف شيئًا من تلك الحال :

« وصار له عند أهل المغرب شهرة عظيمة ، ومنزلة كبيرة ، واعتقاد زائد ، وربما اعتقدوا فيه القطبانية العظمى ، حتى إن أحدهم إذا ورد إلى مصر حاجًا ، ولم يزره ، ولم يصله بشيء ، لا يكون حجه كاملاً ، فإذا ورد عليه أحدهم سأله عن اسمه ، ولقبه ، وبلده ، وخطته ، وصناعته ، وأولاده ، وحفظ ذلك أو كتبه ، ويستخبر من هذا عن ذاك بلطف ورقة ، فإذا ورد عليه قادم من قابل ، سأله عن اسمه ، وبلده فيقول له : فلان من بلدة كذا – فلا يخلو إما أن يكون عرفه من غيره سابقًا ، أو عرف جاره أو قريبه – فيقول له : فلان طيب ، فيقول : نعم سيدي ، ثم يسأله عن أخيه فلان ، وولده فلان ، وزوجته ، وابنته ، ويشير له باسم حارته ، وداره ، وما جاورها ، فيقوم ذلك المغربي ويقعد ، ويقبل الأرض تارة ، ويسجد تارة ، ويعتقد أن ذلك من باب الكشف الصريح ، فتراهم في أيام طلوع الحج ونزوله مزدحمين على بابه من الصباح إلى الغروب ، وكل من دخل منهم قدم بين يدي نجواه شيئًا ما ، فضة أو تمرًا أو شمعًا ، على قدر فقره وغناه ، وبعضهم يأتيه بمراسلات وصلات من أهل بلاده ، وعلمائها ، وأعيانها ، ويلتمسون منه الأجوبة ، فمن ظفر منهم بقطعة ورقة ولو بمقدار الأنملة ، فكأنما ظفر بحسن الخاتمة ، وحفظها معه كالتميمة ، ويرى أنه قد قبل حجه ، وإلا فقد باء بالخيبة والندامة ، وتوجه عليه اللوم من أهل بلاده ، ودامت حسرته إلى يوم ميعاده ، وقس على ذلك ما لم

يقل » [١] .

هذا بالإضافة إلى تأثر عامة الناس بالزبيدي - فيما تأثر به غيرهم من أهل عصره من العلماء والأمراء والوجهاء - في حضور دروسه ، ومشاهدة ذاته وسماعه ، وزيارته ، ومعاشرته . . . [٢] .

هذه بعض مظاهر تأثر عامة الناس بالزبيدي ، وهي إحدى الصور الدالة على مدى أثر الزبيدي على هؤلاء .

وباختصار يمكن إيجاز ما ورد في الصور السابقة من أثر الزبيدي على معاصريه في النقاط التالية :

١- الحرص على حضور دروسه .

٢- الاهتمام بالقراءة عليه ، والسماع منه .

٣- الإعجاب بطريقته في التدريس .

٤- الانجذاب إلى هديه وسمته وزيه .

٥- السعي في أخذ الإجازة عنه .

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٧/٢) .
وقد اتهم الكتاني - في فهرسه (٥٣٠/١) - الجبرتي بالحسد لشيخه الزبيدي !! وجعل الدكتور صلاح الدين المنجد من مظاهر هذا الحسد حديث الجبرتي عن إقبال المغاربة على الزبيدي ، معللاً ذلك : بأن في الحكاية غمز للمرتضى وللمغاربة معًا ، وجعل هذا من لؤم طباع الجبرتي . انظر : مقدمة تحقيق الدكتور لكتاب ترويح القلوب للزبيدي ص (١٦ ، ٢٢) .
ولا أدري ما الذي اعتمد عليه الكتاني - وغيره ممن أشرت إليه - في رميه للجبرتي بالحسد لشيخه ؟ !!!
أهو مجرد الحدس الذي لا يغني من الحق شيئًا ؟ أو هو التضليل - التستر - عما عليه الصوفية ؟ .
ولا شك أن الجبرتي إنما ذكر ما رآه بعينه ، وشاهده بنفسه ، ولا لوم عليه في ذلك ولا تثريب ، وأما اتهامه بالحسد أو الغمز واللؤم ، ففيه ظلم وتجريح بغير تعليل وجيه ، ولا دليل صحيح ، غفر الله للجميع ، وجنبنا نزغات الشياطين .

(٢) تاريخ الجبرتي (٧٥/٢ - ٧٦) .

٦- استفتاؤه وسؤاله .

٧- التراسل والتواصل معه في العلم .

٨- قراءته لبعض الأجزاء في منزل الداعي له .

٩- طلب الرقى والتمائم منه .

١٠- ادعاء الكشف له .

١١- تقديم شيء بين نجواه .

١٢- اعتقاد نقصان حج من لم يزره ممن ورد مصر وهو يريد الحج .

١٣- بذل العطايا له ، وتبادل الهدايا معه .

١٤- الرغبة في معاشرته ومجالسته .

١٥- اقتفاء منهجه وطريقته ، والاستجابة لتوجيهاته وإرشاداته .

١٦- الثناء عليه ، والإشادة به .

وكل هذا يدل على أن أثر الزبيدي على معاصريه كان أثرًا قويًا وجليًا .

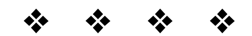
وقد أشار الجبرتي إلى هذا بقوله :

« ولما بلغ ما لا فريد عليه من الشهرة ، وبعد الصيت ، وعظم القدر والجاه ، عند الخاص والعام ، وكثرت عليه الوفود من سائر الأقطار ، وأقبلت عليه الدنيا بحذافيرها من كل ناحية ، لزم داره ، واحتجب عن أصحابه الذين كان يلم بهم قبل ذلك إلا في النادر ؛ لغرض من الأغراض ، وترك الدروس والإقراء ، واعتكف بداخل الحريم ، وأغلق الباب ، ورد الهدايا التي تأتيه من أكابر المصريين ظاهرة » [1] .

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٧/٢) .

وبه تم المبحث ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المبحث الثاني : أثر الزبيدي على مـــن بعده .





المبحث الثاني

أثر الزبيدي على من بعده

لم يتوقف أثر الزبيدي على أهل عصره فقط ، بل تعداهم إلى من أتى بعدهم ، وقد تمثل ذلك في عدة صور ، منها :

الصورة الأولى : الاهتمام بكتبه :

مات الزبيدي في بداية القرن الثالث عشر الهجري ، وقد خَلَّف وراءه ثروة علمية كبيرة تشتمل على كثير من العلوم ، كعلم الحديث ، واللغة ، والفقه ، والعقائد ، والسلوك ، وغيرها .

ولقد تطور نسخ الكتب وطباعتها في وقتنا الحاضر عنها في زمن الزبيدي وما قبله تطورًا كبيرًا ، فبالأمس القريب إذا لم يكن بالاستطاعة إلا نسخ الشيء اليسير ، فاليوم أصبح من الاستطاعة نسخ وطباعة الشيء الكبير في وقت قصير .

ولذا نجد الكتابة قد كثرت ، والرسائل والكتب قد انتشرت ، والمكتبات قد ملئت ، وبالكتب القديمة والحديثة زُوِّدت .

علمًا أن كثيرًا من الكتب القديمة لم تحظ بالطباعة والنشر والعناية والاهتمام ؛ إما لقلة نفعها أو عدمه – فضلاً عن ضررها – أو غير ذلك من الأسباب .

ولا شك أن الاهتمام بكتب أحد العلماء – لا بكتاب واحد فحسب – بالتحقيق والتدقيق ، والطباعة والنشر ؛ لدليل على أثره البالغ ، وتأثيره الواضح ، لا سيما على من قام بذلك العمل .

وهذا ظاهر ومشاهد ، فأنت ترى أهل الحديث يعتنون بكتب الحديث ، وأهل اللغة يعتنون بكتب اللغة ، وأهل الفقه يعتنون بكتب الفقه ، والسلفي يعتني بكتب أهل السنة والجماعة ، كما يعتني الأشعري بكتب الأشاعرة ، والماتريدي بكتب الماتريدية ، والصوفي بكتب الصوفية ، والمعتزلي بكتب المعتزلة وهكذا ، مما يدل على أن العناية بكتاب ما – فضلاً عن كتب أحد العلماء – دليل على أثره وتأثيره .

وأكثر كتب الزبيدي حظيت بالعناية والاهتمام ، والطباعة والنشر ، فكثرت كتبه المتداولة ، وانتشرت رسائله المتنوعة .

ومن أهم هذه الكتب اعتناءً ، وأكثرها رواجًا وانتشارًا :

١- كتاب الإتحاف ، الذي ضمنه تقرير عقيدة الأشاعرة والماتريدية والطريقة الصوفية على أن هذا منهج أهل السنة والجماعة !!! فضلاً عما جاء في الكتاب من أبواب في الفقه والوعظ والسلوك . . .

٢- كتاب التاج ، وهو أصح المعجمات اللغوية وأوسعها (١) ، فقد اشتمل – إضافة إلى التحليل اللغوي للكلمة – على كثير من العلوم ، كعلم القراءات ، والحديث ، والفقه وأصوله ، والتاريخ ، والأنساب ، والفرق والديانات ، وغيرها ، ولم يخل الكتاب من تقرير ما يراه الزبيدي من الاعتقاد ، كما في الأسماء والصفات ونحوها .

وما سوى هذين الكتابين – للزبيدي – فكثير مما حظي بالتحقيق والتدقيق والإخراج ، سواء في التصوف والسلوك ، أو اللغة والحديث . . . إلى غير ذلك مما أشرت إليه في تضاعيف هذا البحث ، وهذا يدل على بقاء أثر الزبيدي على من أتى بعده .

ولقد صدق الحكماء في قولهم : علم الرجل ولده المخلد (٢) ، ولا شك ؛ لأن من وَرَّثَ علمًا فقد خلد ذكرًا ، وترك أثرًا .

وكثير من العلماء السابقين بقي أثرهم ببقاء علمهم ، ووجود كتبهم ، وكثير منهم فني أثرهم بذهاب علمهم ، وفقد كتبهم : ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ (٣) .

---

(١) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (٧ ، ٦٢٧) .

(٢) انظر : جامع بيان العلم وفضله (٧٣/١) .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم (٥٤) .

فوجود كتب الزبيدي والعناية بها يدل على وجود أثره ، وهذه إحدى الصور في ظهور أثر الزبيدي على من أتى بعده .

الصورة الثانية : الاستفادة من كتبه :

أثر الزبيدي على من أتى بعده في الاستفادة من كتبه والتأثر بها ، يعترف به طلابه والمستفيدون من كتبه .

ففي علم الحديث مثلاً ، يشير تلميذه الجبرتي إلى تأثير شيخه الزبيدي على من أتى بعده في هذا العلم – الذي أغفله المتأخرون – بما تركه لهم من كتب ورسائل ومنظومات وأراجيز ، فيقول :

« ولم يزل المترجم يخدم العلم ، ويرقى في درج المعالي ، ويحرص على جمع الفنون التي أغفلها المتأخرون ، كعلم الأنساب ، والأسانيد ، وتخاريج الأحاديث ، واتصال طرائق المحدثين المتأخرين بالمتقدمين ، وألف في ذلك كتبًا ورسائل ومنظومات وأراجيز جمة » (١) .

ويستظهر الكتاني من خلال ترجمة الزبيدي وآثاره أن ما يوجد الآن في بلاد الإسلام من علوم الرواية إنما هو مقتبس من أبحاث الزبيدي وسعيه وتصانيفه ونشره ، فالفضل فيها إليه يعود ، إذ هو الذي نشر لها الألوية والبنود (٢) .

وأما في علم اللغة ، فقد ألَّف الزبيدي فيه أصح المعاجم ، وأوسعها ، وهو التاج ، الذي اعتمد عليه المتأخرون في تحقيق كتب التراث ، وجمع النصوص الشعرية ، كما اعتمدوا على نصوصه في التأليف ، فكان بحق عمدة المعاجم التي ظهرت بعده (٣) .

هذا بالإضافة إلى ما نعاينه اليوم من الباحثين والمؤلفين من الرجوع إلى هذا المعجم

---

(١) تاريخ الجبرتي (٧٥/٢) .

(٢) انظر : فهرس الفهارس (٥٢٨/١) .

(٣) انظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس ص (٦٣٠) .

الضخم في بيان لفظة أو تصريف كلمة أو نحو ذلك .

فهذا وذاك يدل على أثر الزبيدي على من أتى بعده في علمي الحديث واللغة .

ولا يقتصر أثر الزبيدي على من أتى بعده في الاستفادة من كتبه الحديثية واللغوية فقط ، بل يتعدى أثره عليهم بما تركه من كتب ورسائل أخرى في علوم شتى ، كالفقه والتصوف والسير وغيرها .

وقد أشار القنوجي إلى هذا بقوله :

« ومؤلفاته المذكورة في البرنامج تزيد على مائة كتاب . . . وقد طبع كتابه تاج العروس شرح القاموس لهذا العهد بمصر القاهرة ، لكن خمس مجلدات منه فقط ، وهو شاع في الأمصار ، وبلغ إلى الأقطار ، يتضح من النظر فيه ، علو كعبه في علم اللغة ، وكونه إمامًا فيه ، وشرحه هذا يغني عن حمل جملة الدفاتر المؤلفة في فن اللغة .

وقد وقع تأليفه في علم الفقه والحديث وأصولهما والتصوف والسير وكلها نافعة مفيدة على اختصار في أكثرها » (١) .

ويقرر الدكتور صلاح الدين المنجد قوة أثر الزبيدي على من أتى بعده من خلال كتبه ورسائله المتنوعة ، فيقول :

« وهكذا نرى من هذا العرض السريع لنتاج المرتضى الثقافي أنه كان يرمي إلى إحياء تراث السلف وتقديمه للناس للإفادة منه ، سواء في الحديث أو اللغة أو التاريخ أو الفقه ، فهو مجدد حاول تنبيه الناس في عصره إلى ما أغفلوه من علوم القدامى ، ولقد كان أثره عميقًا وواضحًا ، يكفيه فخرًا أن يقول عنه الكتاني – وهو أعلم الناس بالحديث في هذا العصر – إن الصناعة الحديثية لولا المرتضى لما كانت اليوم ، وكذلك يكفيه فخرًا أنه ألَّف أكمل معجم عرفه التراث العربي حتى أيامنا ، وكان عمدة المعاجم التي ظهرت بعده ، فالمرتضى من رواد النهضة العلمية في العالم الإسلامي ، سبق بأعماله المتنوعة التي لم تقتصر

---

(١) أبجد العلوم (٣/٢٨) .

على فن واحد جميع الذين جاؤوا بعده في القرن التاسع عشر » (١) .

فالاستفادة من كتب الزبيدي والانتفاع بها يدل على وجود أثره ، وهـذه إحـدى الصور في ظهور أثر الزبيدي على من أتى بعده .

الصورة الثالثة : إبراز الزبيدي والإشادة به :

ترجم للزبيدي عدد من أصحاب التراجم ، ولكن هناك من ترجم له ترجمة قصد منها إظهاره وإبرازه ، والإشادة بعلمه وآثاره ، مما يدل على تأثير الزبيدي وأثره على من أتى بعد عصره وزمانه .

فترجم له القنوجي ، وأطال في الكلام ، وأسهب في المقال ، ابتغاء إزالة الجهل عن أكثر أهل العلم في حاله ومآله ، فقال ثناءً عليه ، وإبرازًا له :

« أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد الحسيني ، صاحب تاج العروس شرح القاموس ، السيد الواسطي البلجرامي ، نزيل مصر ، شريف النجار ، عظيم المقدار ، كريم الشمائل ، غزير الفواضل والفضائل » (٢) ، إلى أن قال : « وإنما أطلت الكلام في ترجمته هذه لجهل أكثر أهل العلم عن حاله ومآله ، وقد أفنى رحمه الله عمره في اشتغال العلم والتدريس بمصر ، والعلم عند الله سبحانه وتعالى » (٣) .

وأشاد به الكتاني في ترجمة موجزة ، وتزكية معلنة ، فقال :

« هذا الرجل كان نادرة الدنيا في عصره ومصره ، ولم يأت بعد الحافظ ابن حجر وتلاميذه أعظم منه اطلاعًا ، ولا أوسع رواية وتلماذاً ، ولا أعظم شهرة ، ولا أكثر منه علمًا بهذه الصناعة الحديثية وما إليها ، كاتب أهل الأقطار البعيدة . . . وكاتبوه . . . فهو خريت هذه الصناعة ، ومالك زمام تلك البضاعة » (٤) .

---

(١) مقدمة المحقق المنجد لكتاب ترويح القلوب للزبيدي ص (٢٦) .

(٢) أبجد العلوم (١٢/٣) .

(٣) المصدر السابق (٢٩/٣) .

(٤) فهرس الفهارس (٥٢٨/١) .

وخصه آخرون بالترجمة له في المجلات العلمية ، والدراسات الإسلامية ، كعَلَم يهتدى به في العِلْم ، ومثل يقتدى به في العمل (١) .

قال أبو محفوظ الكريم معصومي :

« الإمام الحجة المقتدى محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الواسطي البلجرامي ، الشهير بالعلامة الشريف ، أبي الفيض مرتضى الزبيدي ثم المصري - رحمه الله رحمة واسعة - أحد مشاهير المحققين ، وفحول الأدباء المؤلفين ، وأضراب الأئمة السابقين ، يساجلهم منقبة وقدرًا ؛ وإن تأخر عنهم طبقة وعصرًا ، جمع الله في شخصه الفذ محاسن الفضائل ، وأحاسن الفواضل بصنوفها الجمة حتى أطبق العالم على الاعتراف بغرر مناقبه ، وقلما وجد له نظير في الأعلام من أبناء جيله » (٢) .

هذا بالإضافة إلى ما حظي به الزبيدي من ترجمة ممن عني بتحقيق كتبه ورسائله ، حيث أبرزوا جوانبها ، وبينوا منزلتها ، وأكدوا على أهميتها ومكانتها .

فالإشادة بالزبيدي وأعماله ، والعمل على إبرازه وإظهاره يدل على وجود أثره ، وهذه إحدى الصور في ظهور أثر الزبيدي على من أتى بعده .

الصورة الرابعة : التأثر به في مخالفاته :

خالف الزبيدي أهل السنة والجماعة في مسائل عدة سبق بيان ذلك في موضعه من هذا البحث .

وقد ظهر لي من خلال قراءتي لكتب الزبيدي وشروحاته أن بعض المحققين والمعتنين بتلك الكتب لم يعلقوا - لا في مقدمة ولا في موضعه - على ما فيها من مخالفات عقدية ، مع تعليقهم على ما يتعلق بالجانب اللغوي أو الحديثي أو غير ذلك ، ولعل هذا راجع إلى موافقتهم للزبيدي ، وتأثرهم به .

---

(١) انظر : مجلة الأزهر (٢٠/٥٤٦) .

(٢) مجلة المجمع العلمي الهندي ، المجلد الخامس ، ص (١) .

ومن ذلك – على سبيل المثال – ما وقع فيه الزبيدي من التوسل بالنبي ﷺ وبجاهه ، وبالغزالي ، وتجويزه للتبرك بالآثار والأماكن ، وتقريره لبقاء الخضر عليه السلام وتعميره ، وغير ذلك مما أشرت إليه في موضعه مع الرد عليه .

وهذا بالنسبة للكتب العامة في موضوعها – كالإتحاف – أو في الكتب غير المتعلقة بالاعتقاد والتصوف – كالتاج – ، وأما كتب الاعتقاد والتصوف ففي العناية بها فضلاً عن تركها دون تعليق على الأخطاء فيها دليل على تأثر المعتني بها وموافقته للزبيدي فيها .

كما أن هذا الأمر – أعني به التأثر بالزبيدي وموافقته في مخالفاته – ظاهر فيمن عمل ترجمة للزبيدي ، خاصة من بعض محققي كتبه أو غيرهم ممن خصه بترجمة في مجلة أو محاضرة ، يذكر تلك المخالفات ، كلبسه للخرقة الصوفية ، وعمله مقامًا ومقصورة على قبر زوجته ، وغير ذلك ، دون أي تعليق عليها ، فذكره لها دون بيان الخطأ فيها دليل على تأثره به ، وموافقته له .

فموافقة الزبيدي في مخالفته يدل على وجود أثره ، وهذه إحدى الصور في ظهور أثر الزبيدي على من أتى بعده .

الصورة الخامسة : العناية بمنهجه العقدي :

دعى الزبيدي في أكثر كتبه – إن لم يكن كلها – أهل الإنصاف والوفاء أن يبينوا ما في كتبه من الزلل والخطأ ، فقال في خاتمة كتابه إتحاف السادة المتقين (١) :

« ولا أدعي فيه البراءة من الغلط والنسيان . . . سائلاً ممن وقف عليه من الأفاضل ، ومن كل كامل أنار الله بصيرته ، وجبل على الإنصاف سريرته ، أن يصفح بحلمه عن عثاري وزللي ، ويسد بسداد فضله خطأي وخللي » .

فاستجابة لطلب الزبيدي ، وتلبية لرغبته في تصحيح خطئه ، كانت الدراسة لمنهجه العقدي ، لا للتنقيص من قدره ، ولا للحطِّ من مكانته ومنزلته ، ولكن للتنبيه على مخالفاته

---

(١) (١٤/٦٥٣) .

وظنونه ؛ وتصحيح علومه وفهومه ، فهو قد بذل ما في وسعه ، وسعى لإصابة الحق قدر علمه وجهده – وكم مريد للخير لا يبلغه – فما ضره – بإذن الله – بعد ذلك ما أخطأه ، وبحر فضائله ما أكثره .

ولقد أحسن القائل :

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد ... جاءت محاسنه بألف شفيع (١)

فإمامة الزبيدي ثابتة ، ومكانته في العلم باقية ، ولكن المنصف يجزم بأنه ما من إمام إلا وله أخطاء وأوهام – لا سيما المكثرين منهم – فينبغي معرفة الغلط ليجتنب ، لا للتنقص والوقيعة والحط (٢) .

قال ابن القيم :

« معرفة فضل أئمة الإسلام ، ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم ، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله ، لا يوجب قبول كل ما قالوه ، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول ، فقالوا بمبلغ علمهم ، والحق في خلافها ، لا يوجب إطراح أقوالهم جملة ، وتنقصهم والوقيعة فيهم ، فهذان طرفان جائران عن القصد ، وقصد السبيل بينهما ، فلا نؤثم ولا نعصم . . . ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام ، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين : جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم ، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله ، ومن له علم بالشرع والواقع ، يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح ، وآثار حسنة ، وهو من الإسلام وأهله بمكان ، قد تكون منه الهَفْوَة والزَّلَّة ، هو فيها معذور ، بل ومأجور ؛ لاجتهاده ، فلا يجوز أن يتبع

---

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (١/٢٢٨) ، دار أحد .

(٢) انظر : حلية طالب العلم لبكر بن عبد الله أبو زيد ص (٨١) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م ، وقواعد في التعامل مع العلماء لعبد الرحمن بن معلا اللويحق ص (١٠١) ، دار الورَّاق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

فيها ، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين » (١) .

أسأل الله ﷻ أن يغفر للزبيدي الخطأ والزلل ، ويتجاوز عنه ما في عمله من الخلل ، ويقيل عنه العثرات ، ويمحو عنه السيئات ، ويضاعف له الحسنات ، ويزيد له في الدرجات ، ويسكنه فسيح الجنات ، اللهم آمين .

يا طالب العلم ترجو أن تنال به … عفو الإله وعفو الله موجود

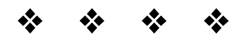
اطلب بعلمك وجه الله خالقنا … إن الصراط على النيران ممدود

عفو الإله لأهل العلم نائلهم … وعفوه عند أهل الجهل مفقود

فاحرص هُدِيتَ على التعليم مجتهدًا … وأنت عند إلهَ العرش محمود

فاعمل بعلم رسول الله سيدنا … وأنت بين عباد الله مسعود (٢)

وبه تم الباب الثالث ، وهو آخر الأبواب ، وما بعده إلا الختام .



(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/٣٥٨ - ٣٥٩) .

(٢) بستان الواعظين ورياض السامعين لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي ص (١١٧) ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .



الخاتمة

إلى هنا انتهى المقال ، وتم ما به العناية والاهتمام ، في بيان منهج الزبيدي العقـدي وعرضه على المنهج السلفي ، فلله الحمد على ما منَّ به عليَّ ، ووفقني إليـه ، وأعـانني عليه ، ويسره لي ، فله الحمد أولاً وآخرًا ، وظاهرًا وباطنًا ، والصلاة والسلام على الـنبي المجتبى ، والرسول المصطفى ، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى .

هذا ، وخلاصة ما توصلت إليه – في هذا البحث – من نتائج ، يمكن أن أجملها في النقاط التالية :

١- عاش الزبيدي في أواخر الدولة العثمانية ، فأصبحت الدولة الإسلامية دويلات متناحرة ومتنازعة ، فُقِد فيها الأمن ، وكَثُرَ فيها السطو والنـهب ، وانتـشر الفقر والجهل ، ومع ذلك فقد نشأ الزبيدي في أسرة علمية ، وكانـت لـه علاقات قوية بالملوك والأمراء يواصلونه بالهدايا والعطايا الجزيلة .

والزبيدي هو : محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الـرزاق الحـسيني العلوي ، ينتهي نسبه إلى عيسى بن زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم ، يكـنى بأبي الفيض ، واشتهر بمرتضى الزبيدي ، ولد سنة خمس وأربعين ومائة وألف للهجرة ، ومات سنة خمس ومائتين وألف للهجرة ، أصله من واسط بالعراق ، ومسقط رأسه بلجرام بالهند ، وفيها نشأ وتلقى علومه الأولية ، ثم انتقـل إلى زبيد باليمن سنة إحدى وستين ومائة وألف للهجرة ، وبها اشتهر ، ثم انتقـل منها إلى مصر سنة سبع وستين ومائة وألف للهجرة ، وأمضى غالب حياتـه فيها إلى أن مات بها .

٢- أخذ الزبيدي بالمذهب الحنفي في الفقه ، وانتسب إلى الماتريدية في الاعتقاد ، وسلك الطريقة النقشبندية في التصوف .

٣- ترجع دوافع الزبيدي لدراسة العقيدة إلى ثلاثة دوافع :

الدافع الاجتماعي : حيث المجتمع الذي عاش فيه ، والبلاد التي رحل إليها ،

والكتب التي قرأها واطلع عليها .

والدافع السياسي : فقد كانت العلاقة بين الزبيدي وبين الملوك والأمراء علاقة وطيدة ، ولصلة الزبيدي بالحكام ألَّف بعض رسائله استجابة لأمرهم ، كما أنه وضح بعض المسائل التي أثيرت بين أيديهم ، وهو في ذلك يقول ما يراه دون مداهنة لهم .

والدافع الذاتي : حيث ابتغى الزبيدي من دراسته للعقيدة : الدعوة والإصلاح ، والانتظام في سلك العلماء ، ومراجعة العلم واستذكاره والعمل به ، إضافة إلى الرغبة لحصول الأجر والثواب من الله تعالى .

٤- تمثلت أصول منهج الزبيدي التي اختطها لنفسه ، وارتسمها لطريقته ، وسار عليها غالبًا في اعتماده على المنهج الكلامي ، والصوفي ، واللغوي في الاعتقاد ، وأخذه بالمنهج المقارن ، والتزامه بالمنهج النقدي ، واتصافه بالموضوعية المتمثلة في الأمانة العلمية ، والعدل والإنصاف مع المخالف .

كما تمثلت سمات منهج الزبيدي التي تظهر على طريقته أحيانًا وتختفي أخرى ، في أصالة الدراسة ، المتمثلة في خروجه أحيانًا عن مذهبه الفقهي أو العقدي أو الصوفي - والعناية بالحديث ، والميل لأهل السنة والجماعة ، والاضطراب والغموض ، والإسهاب والاختصار ، والشمولية .

٥- استقى الزبيدي علومه من مصادر مباشرة ، وأخرى غير مباشرة .

وقد تمثلت مصادره المباشرة في : القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والسماع من الشيوخ ، والأخذ من الكتب .

كما تمثلت مصادره غير المباشرة في : نقل الإجماع ، والأخذ بالعقل ، والتعويل على اللغة ، واعتبار الكشف والرؤى والإلهام ، والاستناد إلى التجربة .

٦- ذهب الزبيدي إلى أن الإيمان هو التصديق والإقرار ، والتزم بسبب ذلك : القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه ، والقول بالمنع من الاستثناء في الإيمان ، وهو بذلك يخالف أهل السنة والجماعة ، ومع ذلك يوافقهم في حكم مرتكب الكبيرة : من أنه في الدنيا مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته وعصيانه ، وفي الآخرة تحت مشيئة الله تعالى ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه .

٧- أخطأ الزبيدي في جعله التوحيد المطلوب هو توحيد الربوبية ، مما جعله يخالف أهل السنة والجماعة في بعض مسائل توحيد الألوهية ، كالأخذ بالتوسل الممنوع ، حيث أكثر الزبيدي من التوسل بالنبي ﷺ وجاهه وحرمته ، وبالغزالي وجاهه ويمينه ، كما وقع في التبرك الممنوع بالآثار والأماكن والأشياء ، كجبل الطور ، وغار حراء ، وعين سلوان ، والحجر الأسود ، وقصد قبور ومشاهد الأولياء وغير ذلك طلبًا للبركة .

ومع ذلك وافق الزبيدي أهل السنة والجماعة في بيان ما يخدش توحيد الألوهية أو ينقضه ، كالسحر ، والكهانة ، والتنجيم ، والطيرة ، وغيرها .

٨- سلك الزبيدي طريقة المتكلمين في الربوبية ، فاستدل على وجود الله تعالى بدليل حدوث الأجسام ، كما جعل قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١) هي معنى دليل التمانع في الربوبية ، إضافة - أيضًا - إلى موافقته لهم في أن توحيد الربوبية هو التوحيد المطلوب .

ومع ذلك وافق الزبيدي جمهور أهل السنة والجماعة في معنى الفطرة من أن المراد بها : الإسلام والدين والملة ، وهو ما عبر عنه بقوله : هي الإقرار بالصانع والمعرفة به .

٩- خالف الزبيدي منهج أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات ، فأثبت ثماني

(١) سورة الأنبياء ، آية رقم (٢٢) .

صفات فقط ، وهي : العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام والتكوين ، وفوَّض ما عداها ، وعند الحاجة يلجأ إلى التأويل ، مع أن ما أثبته من الصفات لم يقتف فيها المنهج الصحيح .

كما أن الزبيدي وافق أهل السنة والجماعة في إثبات أسماء الله الحسنى ، وأنها توقيفية ، إلا أنه أخطأ في تطبيق ذلك ، فأدخل في أسماء الله تعالى ما ليس منها ، كالقديم ، والفرد ، وضمير الغيبة (هو) وغيرها ، كما أنه لم يعط الأسماء معانيها الحقيقية التي تدل عليها وتتضمنها .

١٠- وافق الزبيدي أهل السنة والجماعة في الإيمان بالملائكة الكرام ، وكذا وافقهم في الجملة في الإيمان بالكتب والرسل - عليهم الصلاة والسلام - ، وكذلك وافقهم في الإيمان باليوم الآخر .

١١- خالف الزبيدي - في الغالب - أهل السنة والجماعة في مسائل القدر ، وقال بالكسب ، أي : الجبر المتوسط ، وهو إثبات قدرة غير مؤثرة .

ومع ذلك أحسن الزبيدي في الرد على المخالفين في القدر من أمثال الجبرية الخالصة ، والقدرية المعتزلة .

١٢- أجاد الزبيدي في دفاعه عن الإسلام ، فَعَرَّف ببعض الديانات - كأهل الكتاب والمجوسية والبراهمة - وأبطل شبههم - التي عارضوا بها الإسلام - وكشف عن كفرهم .

كما أجاد الزبيدي في الحكم بالابتداع في الدين ، والضلال المبين على الفرق المنتسبة إلى الإسلام ، كالخوارج ، والشيعة ، والمعتزلة ، والجهمية ، والفلاسفة ، والباطنية ، ولكنه أخطأ في موقفه من الماتريدية ، والأشعرية ، والصوفية حيث جعلهم هم أهل السنة والجماعة !!! .

١٣- يختلف الزبيدي عن الشوكاني في المصادر ومنهج التلقي ، فبينما يأخذ

الزبيدي بالمصادر الخَلَفية ، يأخذ الشوكاني بالمصادر السلفية في الجملة ، وبينما يعتمد الزبيدي في التلقي منهج المتكلمين ، نجد الشوكاني يعتمد في التلقي منهج أهل السنة والجماعة في الجملة .

كما أن الزبيدي والشوكاني يتفقان – غالبًا – في أصول المنهج وسماته – وإن كان بعض الأصول عند الزبيدي تكون سمة عند الشوكاني أو العكس – إلا المنهج الصوفي حيث يرده الشوكاني ، ويحث عليه الزبيدي .

كما أن الزبيدي والشوكاني – أيضًا – يتفقان غالبًا في دوافع دراسة العقيدة .

١٤- أثر الزبيدي على معاصريه ومن أتى بعدهم ، وقد ظهر أثره في معاصريه – في شتى طبقات مجتمعه – في حرصهم على حضور دروسه ، والاهتمام بالقراءة عليه والسماع منه ، والسعي في أخذ الإجازة عنه ، واستفتائهم وسؤالهم له ، وإعجابهم بطريقته في التدريس ، وكذا في هديه وسمته وَزِيِّه ، وطلبهم الرقى والتمائم منه ، ورغبتهم في مجالسته ، وبذلهم العطايا له وتبادل الهدايا معه ، وثنائهم عليه ، وموافقتهم له .

كما ظهر أثره فيمن أتى بعده في اهتمامهم بكتبه ، واستفادتهم منها ، وإشادتهم به ، واتباعهم لطريقته ، وعنايتهم بمنهجه العقدي .

والحاصل أن الزبيدي خالف منهج أهل السنة والجماعة – عمومًا – وسلك طريقة المتكلمين من الماتريدية والأشاعرة والصوفية المبتدعين ؛ ظنًا منه أنها الطريق القويم ، والمنهج السليم ، والصراط المستقيم ، فاجتهد في بلوغ الحق فأخطأه ، وسعى لنيل الصواب فما بلغه ، وكم مريد للحق لا يبلغه .

أسأل الله العلي العظيم أن يجزي الزبيدي – على ما قدمه للإسلام والمسلمين – خير الجزاء ، وأن يغدق عليه عظيم الأجر والثواب والعطاء ، وأن يتجاوز عنه ما كان من مخالفات وخطأ ، وأن يسكنه فسيح جناته مع الأنبياء والشهداء والعلماء ، وآخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .





الفهارس

وتشتمل على ما يلي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث النبوية .

٣- فهرس الآثار .

٤- فهرس الأعلام .

٥- فهرس الأديان والفرق .

٦- فهرس البلدان والأماكن .

٧- فهرس الأبيات الشعرية .

٨- فهرس المصادر والمراجع .

٩- فهرس الموضوعات .

١ـ فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ ﴾	٢	٢٨٠
﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾	٧	٢٤١
سورة البقرة		
﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾	١ – ٥	٤٩٤ ، ٥٧٥
﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ﴾	١٠	٢٣٧
﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾	٢٢	٤١٠
﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ۝٢٣ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ۝٢٤ ﴾ . .	٢٣ – ٢٤	٥٦٣
﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ ﴾	٢٦	٦٤٠

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾	٧٣	١٤٥
﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ . .	٩٦	٦٧٦
﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾	٩٧ - ٩٨	٥٠٧
﴿ وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ ﴾	١٠٢	٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٥٠٩
﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾	١١١	١٠٠

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾	١٨٥	٧٢٤
سورة النساء		
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ . . . ﴾	١	٤
﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٧	٦٥٣
﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ . . . ﴾	٣١	٣٢٤ ، ٣٢٦
﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ . . ﴾	٣٧	٦٧٦
﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾	٣٩	٦٥٨ ، ٦٦٥
﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾	٤٦	٦٧٥
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾	٤٨	٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٥٢٣
﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٠﴾ ﴾	٥٠	٦٧٥
﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾	٥٤	٦٧٦

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ . . . ﴾	٥٩	٨٢ ، ٧٦٣ ، ٧٧٣
﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ﴾	١١٣	١٩٥
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ . . . ﴾	١٣٦	٥١٣ ، ٥٢١
﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَـٰرُونَ وَسُلَيْمَـٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾	١٦٣ - ١٦٤	٥٣٢ ، ٥٣٤
سورة المائدة		
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾	٣	١٧٩
﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ ﴾	١٦	٦٤٠

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ مِــنۡ أَجۡــلِ ذَٰلِــكَ كَتَبۡنَــا عَلَــىٰ بَنِــيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	٣٢	٦٣٧
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾	٤١	٣٠٠
﴿ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ ﴾	٤٨	٧٢
﴿ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٥٤ ﴾	٥٤	٨١٠
﴿ قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ . . . ﴾ . .	٦٠	٦٧٥
﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ . . . ﴾	٦٤	٤٧٢ ، ٦٧٥
﴿ لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ . . . ﴾	٧٣	٦٨٤
﴿ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ﴾	٧٥	١٢٦ ، ٦٨٦
﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ﴾ . . .	٧٨	٦٧٥
﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةٗ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ ﴾	٨٢	٦٧٦

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾	١١٦	٤٧٥ ، ٤٧٦
سورة الأنعام		
﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾	١٤	١٢٦
﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾	١٨	٤٧٨
﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾	٣٨	٥٨٣
﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾	٥٠	٣٧٢
﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾ ﴾	٥١	٦٢١
﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ . . .	٥٤	٤٧٦
﴿ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾	٧٩	٤١٤
﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ . . . ﴾	٨٣	٥٥٩
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾	١١٤	١٩٥

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ ﴾	١٢١	٢٦٥
﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾	١٢٤	٥٢٢
﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ . . . ﴾	١٢٥	٢٦٧ ، ٦٥٣
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا ﴾ .	١٥٩	٦٧٧
سورة الأعراف		
﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ ﴾	٥٣	٧٩ ، ٨٠
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ ﴾	٥٧	٦٤٠
﴿ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾	٥٧	١٤٥
﴿ وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخۡرُجُ نَبَاتُهُۥ ﴾	٥٨	٢٣٨ ، ٢٤٦
﴿ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَشۡكُرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾	٥٨	٢٤٧
﴿ ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ ﴾	١٣٨	٦٣
﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾	١٤٣	٧٢٤
﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ ﴾	١٤٣	٨١

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ أَجۡرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِىٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٥١﴾ ﴾	٥١	٤١٤
﴿ قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ . . . ﴾	٥٣	٥٥٩
سورة يوسف		
﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿٢﴾ ﴾	٢	١٢٣
﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ ﴾	٦	٥٢٢
﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	٢٩١ ، ٢٤٩
﴿ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ ﴾	٣٩	٤٥٨
﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾	٨٢	٢٥١
﴿ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِى ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ . . . ﴾	١٠٩	٢٧٤
سورة الرعد		
﴿ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ ﴾	٤	٢٤٦ ، ٢٣٨
﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾ . .	٤	٢٤٦
﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ ﴾ . .	١١	٥٠٥
﴿ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ ﴾ .	١١	٦٥٣

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوٓا إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ ﴾	٥١	١٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤١٣
﴿ وَٱللَّـهُ أَخْـرَجَكُم مِّـنۢ بُطُـونِ أُمَّهَـٰـتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾	٧٨	٤٢٠
﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ ﴾	١٢٥	١٩٦ ، ١٩٧
سورة الإسراء		
﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	٦٤٣
﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا ٱلزِّنَىٰٓ ﴾	٣٢	٥١٨
﴿ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾	٣٦	٤٥٩
﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِٱلأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ ﴾ . . .	٤٥	٢٣٨
﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾	٥١	٤١٤
﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾	٨٨	٥٦٢
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾	٩٤	٦٦٤
﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ﴾ . .	١٠١	٥٥٩
﴿ لَقَـدْ عَلِمْـتَ مَـآ أَنـزَلَ هَـٰٓـؤُلَآءِ إِلاَّ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾	١٠٢	٣٩٣

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
سورة طه		
﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ . . .	٥	٨٥ ، ٩٠
﴿ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ ﴾	١٢	٧٥٥
﴿ ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٢٤ ﴾ . . .	٢٤	٧٥٥
﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦ ﴾	٤٦	١٣٣
﴿ يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ ۝٦٦ ﴾ .	٦٦	٣٦٣
﴿ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ۝٦٩ ﴾	٦٩	٣٦٣
﴿ يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ۝١٠٩ ﴾	١٠٩	٦٢١
﴿ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ۝١١٤ ﴾	١١٤	١٩٥
﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝١٢١ ﴾	١٢١	٤٧٢
سورة الأنبياء		
﴿ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ۝٣ ﴾ . . .	٣	٣٦٣
﴿ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٧ ﴾	٧	١٩٥
﴿ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝١٠ ﴾	١٠	١٤٥
﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ۝٢٠ ﴾	١٩ – ٢٠	٤٩٧ ، ٤٩٨

الآيــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ . . .	٣٨	٦٣٢
﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّۦنَ ﴾	٤٠	٥٥٣ ، ٥٥٤
﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ﴾	٤٤	٦٢٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝ ﴾	٧٠ - ٧١	٤
سورة سبأ		
﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾	٦	١٩٤
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾	٢٨	٥٤٩ ، ٦٨١
سورة فا ـر		
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُولِىٓ أَجْنِحَةٍ ﴾	١	٤٩٧ ، ٤٩٨
﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ ﴾	١٣ - ١٤	٣٥٣

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
سورة يس		
﴿ قَالُوٓا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨﴾ قَالُوا طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿١٩﴾ ﴾	١٨ - ١٩	٣٨٤
﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢٢	٤١٤
﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾	٣٩	٣٧٦
﴿ قَالُوا يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾	٥٢	٥٨٠
﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾	٧٧ - ٨٠	٥٩٥ ، ٥٩٦
﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾	٨٢	٥٤٨
سورة الصافات		
﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴿١﴾ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ﴿٣﴾ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ﴿٤﴾ ﴾	١ - ٤	١٩٤ ، ٤٠٣

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾	١٢	١٣٠ ، ١٣١
﴿ ٱحْشُرُوا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾	٢٢ - ٢٤	٦٠٨ ، ٧٢٢
﴿ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٥ - ٣٦	٤٠٥
﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾	٩٦	٦٥٧ ، ٦٦٧
﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ . . . مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾	١٠٢	٩٨
﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ . . . وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾ ﴾	١٥١ - ١٦٦	٤٩٩
سورة ص		
﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ ﴾	٥	٤٠٥
﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ ﴾ . .	٧٥	٤٧٢

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
سورة الزمر		
﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾	٧	٦٥٦
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾	٣٨	٣٩٢
﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ ﴾	٤٢	٥٨٧
﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ .	٤٢	١٤٤
﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ ﴾	٤٤	٦٢١
﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ ﴾	٦٢	٥٨٥
سورة غافر		
﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ ﴾	١٨	٣٢٩ ، ٦٢٢ ، ٦٢٤
﴿ وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ ﴾	٣٤	٥٣٢
﴿ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	٤٤	٧٨

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾	٨٠	٥٩٨
﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ . . .	٨٦	٦٢٢
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾	٨٧	٣٩٣ ، ٤٠٥
سورة الدخان		
﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾	٣٧	٥٣٧
سورة الأحقاف		
﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ . . . ﴾	٩	٣٧٢
﴿ قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ ﴾	٢٣	٣٧٢
﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ =		

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴿١٦﴾ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾ ﴾	١٥ – ١٨	٤٠١
سورة الجن		
﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾	٢٣	٦١٧
﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٦ – ٢٧	٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٥٤٢
سورة المدثر		
﴿ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِيمَٰنًا ﴾	٣١	٣٠٩ ، ٣١١
﴿ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾ ﴾	٣٦ – ٣٧	٦٥٨
﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾	٤٨	٣٢٩ ، ٦٢٤

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
سورة الفلق		
﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلۡعُقَدِ ۝٤ ﴾	٤	٣٦٣ ، ٣٦٦

❖ ❖ ❖ ❖

٢ـ فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة

حرف الميم

الحديث	الصفحة

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء



٣ـ فهرس الآثار



٤- فهرس الأعلام

العلم	الصفحة

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

العلم	الصفحة

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الغين

العلم	الصفحة

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

❖ ❖ ❖ ❖

٥ـ فهرس الأديان والفرق

الدين / الفرقة	الصفحة

حرف الميم

حرف النون

حرف الياء

❖ ❖ ❖ ❖

٦ـ فهرس البلدان والأماكن

البلد / المكان	الصفحة

حرف الكاف

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

❖ ❖ ❖ ❖

٧- فهرس الأبيات الشعرية

الشطر الأول		الشطر الثاني	الصفحة
وإذا الحبيب أتى بـــذنب واحـــد		جـــاءت محاســـنه بـــألف شـــفيع	٨١٦
قافية القاف			
قد استوى بشر علـــى العـــراق		مـــن غـــير ســـيف ودم مهـــراق	٢٥١
قافية الكاف			
هذا ومن أعمال أهـــل الـــشرك		مـــن غـــير مـــا تـــردد أو شـــك	٣٥٧
ما يقصد الجهال من تعظيم مـــا		لم يــــأذن الله بــــأن يعظمــــا	
قافية اللام			
علم النجوم على العقول وبـــال		وطلاب شـــيء لا ينـــال ضـــلال	٣٧٨
ماذا طلا بك علم شيء غيبـــت		من دونه الخـــضراء لـــيس ينـــال	
قافية الميم			
وهو بنقل العـــدل ذي التمـــام		في ضبط ما يروى عـــن الأعـــلام	٢٠٥
متـــصلاً إســـناد مـــا يرويـــه		لا علـــــة ولا شـــــذوذ فيـــــه	
بـــسم الإلـــه الواحـــد العلـــيم		الأحـــــد الـــــرحمن والـــــرحيم	١١٦
أبـــدأ بعـــد الحمـــد بالـــصلاة		علـــى الـــنبي أشـــرف الهـــداة	
قافية النون			
ما آن للسرداب أن يلـــد الـــذي		حملتمـــوه بـــزعمكم مـــا آنـــا	٧١٤
فعلى عقولكم الـــصفاء فـــإنكم		ثلثـــــتم العنقـــــاء والغيلانـــــا	
إن الندا الصوتُ الرفيعُ وضِـــدُّهُ		فهـــو النَّجـــاءُ كلاهمـــا صـــوتان	٤٨٠
والله موصـــوف بـــذاك حقيقـــة		هذا الحـــديث ومحكـــم القـــرآن	
اسمُ الإله الأعْظم اشتملا على اسْـــ		ـمِ الحَـــيِّ والقيـــوم مُقْتَرِنَـــانِ	٤٤٤
فالكل مَرْجِعُهَا إلى الإسْمَين يَـــدْ		رِي ذاك ذو بـــصر بهـــذا الـــشان	
والله جـــل جلالـــه مـــتكلم		بالنقـــل والمعقـــول والبرهـــان	٤٨٣
قد أجمعت رسل الإلـــه عليـــه لم		ينكـــره مـــن أتبـــاعهم رجـــلان	



٨ـ فهرس المصادر والمراجع

حرف الألف

١- **الإبانة عن أصول الديانة** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تحقيق : بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد ، الطائف ، ومكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٢- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة** ، لأبي عبد الله عبيد الله ابن محمد بن بطة ، تحقيق : رضا بن نعسان معطي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٣- **أبجد العلوم** ، لصديق حسن القنوجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤- **الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان** ، لبكر بن عبد الله أبو زيد ، أضواء البيان ، الرياض ، ١٤٢١هـ .

٥- **الاتجاهات العقلانية الحديثة** ، للأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الفضيلة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٦- **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** ، لمرتضى الحسيني الزبيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧- **الإتقان في علوم القرآن** ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار الفكر ، لبنان .

٨- **إثبات صفة العلو** ، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق : بدر بن عبد الله البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٩- **إثبات علو الله على خلقه والرد على المخالفين** ، لأسامة بن توفيق القصاص ،

تحقيق : عبد الرزاق بن خليفة الشايجي ، دار الهجـرة ، الخـبر ، الطبعـة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٠- **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية** ، لابـن قـيم الجوزيـة الدمشقي ، دار الكتب العلميـة ، بـيروت ، الطبعـة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١١- **أحكام الجنائز وبدعها** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

١٢- **أحكام الزيارة وآدابها** ، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رئاسة إدارة البحـوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٣- **الإحكام في أصول الأحكام** ، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق : أحمـد شاكر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ .

١٤- **الإحكام في أصول الأحكام** ، لسيف الدين علي الآمدي ، تعليق : عبد الـرزاق عفيفي ، مؤسسة النور ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ .

١٥- **إحياء علوم الدين** ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي - مع شرحه الإتحاف - ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٦- **أخبار الآحاد في الحديث النبوي** ، لعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، دار طيبـة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

١٧- **آداب البحث والمناظرة** ، لمحمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية ، القـاهرة ، ومكتبة العلم ، جدة .

١٨- **الآداب الشرعية والمنح المرعية** ، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي ، دار أحد .

١٩- **أدب الطلب ومنتهى الأرب** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : عبد الله بن يحيى السريحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٢٠- **الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد** ، لسليم الهلالي ، دار الصحابة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

٢١- **الأربعين في دلائل التوحيد** ، لأبي إسماعيل الهروي ، تحقيق : الدكتور علي ابن محمد الفقيهي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢٢- **إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، صححه وضبطه : جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢٣- **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : محمد البدري ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢٤- **الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد** ، للدكتور صالح ابن فوزان الفوزان ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ .

٢٥- **أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر** ، لعبد العزيز بن عبد الله الراجحي ، اعتنى بها : عبد الله بن محمد الشيباني ، دار أطلس الخضراء ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

٢٦- **الاستقامة** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٢٧- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب

العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٢٨- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢٩- **أسس المنطق والمنهج العلمي** ، للدكتور محمد فتحي الشنيطي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠م .

٣٠- **أسماء الله الحسنى** ، لعبد الله بن صالح الغصن ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٣١- **أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٢- **الأسماء والصفات** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣٣- **أشراط الساعة** ، ليوسف بن عبد الله الوابل ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٣٤- **الأشاعرة في ميزان أهل السنة** ، لفيصل بن قزاز الجاسم ، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٣٥- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف بابن حجر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٦- **إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث** ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٧- **أصول السنة** ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زمنين ، تحقيق وتخريج وتعليق : عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري ، الغرباء ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٣٨- **أصول الفقه** ، لمحمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٣٩- **أصول الفقه** ، لمحمد البرديسي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٤٠- **أصول مذهب الإمام أحمد** ، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٤١- **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية** ، للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٢- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٣- **إظهار الحق** ، لرحمة الله بن خليل الرحمن الهندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٤٤- **إظهار الحق في الأديان والفرق وأبرز التيارات والحركات المعاصرة** ، للدكتور محمد مختار ضرار المفتي ، دار الإسراء ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤م .

٤٥- **الاعتصام** ، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ، تحقيق : سليم الهلالي ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤٦- **الاعتقاد** ، لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي ، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار أطلس الخضراء ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٤٧- **الاعتقاد** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٨- **الأعلام** ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠م .

٤٩- **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٥٠- **أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة** ، لحافظ بن أحمد حكمي ، تحقيق : حازم القاضي ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

٥١- **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، لشمس الدين أبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق : عبد الرحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

٥٢- **أعلام النبوة** ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٥٣- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان** ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار ابن زيدون ، بيروت .

٥٤- **الاقتصاد في الاعتقاد** ، لأبي حامد الغزالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٥٥- **الاقتصاد في الاعتقاد** ، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ، تحقيق : الدكتور أحمد بن عطية الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٥٦- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٥٧- **الإكليل في المتشابه والتأويل** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٥٨- **إلى التصوف يا عباد الله** ، لأبي بكر جابر الجزائري ، المدينة المنورة في ١٥/٤/١٤٠٤هـ .

٥٩- **التحف في مذاهب السلف** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : سليم بن عيد الهلالي وعلي حسن علي عبد الحميد ، مكتبة ابن الجوزي ، الأحساء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٦٠- **ألفية السيوطي في علم الحديث للسيوطي مع شرحها** ، لأحمد محمد شاكر ، المكتبة التجارية (مصطفى الباز) ، مكة المكرمة .

٦١- **الله ﷻ والأنبياء عليهم السلام في التوراة والعهد القديم** ، للدكتور محمد علي البار ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٦٢- **الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل** ، لمحمد السيد الجليند ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ .

٦٣- **الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه** ، لشمس الدين محمد ابن عثمان المارديني ، تحقيق : الدكتور عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٦٤- **الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف** ، للأمير محمد

ابن إسماعيل الصنعاني ، تحقيق : عبد الرزاق البدر ، دار ابن القيم ، الرياض ، ودار ابن عفان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٦٥- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به** ، للقاضي أبي بكر الطيب الباقلاني ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٦٦- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ، للقاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٦٧- **الأهواء والفرق والبدع عبر تاريخ الإسلام** ، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٦٨- **آية صدق النبي ﷺ** ، للدكتورة إحسان عبد الغفار مرزا ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٦٩- **إيثار الحق على الخلق - في رد الخلافات إلى المذهب الحق -** ، لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٧٠- **إيضاح المبهم في معاني السلم - رسالة في المنطق -** ، لأحمد الدمنهوري ، تحقيق : عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٧١- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٧٢- **الإيمان** ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق : محمد ناصر الدين

الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٧٣- **الإيمان** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٧٤- **الإيمان** ، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده ، تحقيق : الدكتور علي بن محمد الفقيهي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٧٥- **الإيمان الأوسط** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن مجموع الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٧٦- **الإيمان بالأنبياء بجملتهم** ، لعبد الله بن زيد آل محمود ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٧٧- **الإيمان بالقضاء والقدر** ، لمحمد بن إبراهيم الحمد ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٧٨- **الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

حرف الباء

٧٩- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** ، لأحمد محمد شاكر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

٨٠- **بدائع الفوائد** ، لشمس الدين ابن قيم الجوزية ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ .

٨١- **البداية والنهاية** ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، تحقيق : جماعة

من أهل العلم ، دار الريان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٨٢- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

٨٣- **بدع وأخطاء تتعلق بالأيام والشهور** ، لأبي عبد الملك أحمد بن عبد الله السلمي ، تقديم : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، دار القاسم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٨٤- **بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود** ، لعبد الله الجميلي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٨٥- **براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة** ، للدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي ، دار ابن عفان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٨٦- **البروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية** ، لعبد الله بن علي النجدي القصيمي ، مكتبة رياض الجنة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م .

٨٧- **بستان الواعظين ورياض السامعين** ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن علي بن الجوزي ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٨٨- **بطلان عقائد الشيعة** ، لمحمد عبد الستار التونسي ، المكتبة الإمدادية ، مكة المكرمة ، ودار النشر الإسلامية العالمية ، باكستان .

٨٩- **البعث والنشور** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد السعيد ابن بسيوني زغلول الإبياني ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٩٠- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ،

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٩١- **البلدان** ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد الهمذاني ، تحقيق : يوسف الهادي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٩٢- **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب** ، للمرتضى الزبيدي الحسيني ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، ودار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .

٩٣- **البهائية** ، لعبد الله صالح الحموي ، مكتبة السروات ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٩٤- **بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين** ، لسليم بن عيد الهلالي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٩٥- **البيان في علوم القرآن** ، للدكتور سليمان بن صالح القرعاوي ، والدكتور محمد ابن علي الحسن ، مكتبة الظلال ، الأحساء ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

حرف التاء

٩٦- **تأثر الدعوات الإصلاحية الإسلامية بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب** ، للدكتور وهبة الزحيلي ، ضمن بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٩٧- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق : الأستاذ عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٩٨- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، دراسة وتحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٩٩- **تاريخ التشريع الإسلامي** ، لمناع القطان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٠٠- **تاريخ الخلفاء** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

١٠١- **تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام** ، للدكتور محمد علي أبو ريان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية .

١٠٢- **التاريخ الكبير** ، لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

١٠٣- **تاريخ بغداد** ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠٤- **تاريخ دمشق** ، لابن عساكر ، تحقيق : محب الدين العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

١٠٥- **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي** ، لعبد الرحمن ابن حسن الجبرتي ، ضبط وتصحيح : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

١٠٦- **تأويل مختلف الحديث** ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد زهري النجار ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١٠٧- **التبرك أنواعه وأحكامه** ، للدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

١٠٨- **التبرك المشروع والتبرك الممنوع** ، للدكتور علي بن نفيع العلياني ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

١٠٩- **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين** ، لأبي المظفر طاهر ابن محمد الإسفرائيني ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١١٠- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري** ، لأبي القاسم علي ابن الحسن بن عساكر ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

١١١- **التجانية** ، للدكتور علي بن محمد آل دخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١١٢- **تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد** ، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم ابن عمر البقاعي ضمن كتاب مصرع التصوف ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن الوكيل ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، ١٤١٥هـ .

١١٣- **تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين** ، لأحمد بن حجر آل بوطامي ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

١١٤- **تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، الشركة الجزائرية اللبنانية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١١٥- **التحفة المدنية في العقيدة السلفية** ، لحمد بن ناصر بن عثمان آل معمر ، تحقيق : عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤١٣هـ .

١١٦- **التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية** ، لفالح بن مهدي آل مهدي ، الطبعة

الثانية ، ١٤٠٦هـ .

١١٧- **تحقيق كلمة الإخلاص** ، لابن رجب الحنبلي ، تحقيق : إبراهيم الحازمي ، دار الشريف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

١١٨- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١١٩- **التدمرية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد بن عودة السعوي ، شركة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٢٠- **تدوين السنة النبوية - نشأته وتطوره -** ، للدكتور محمد بن مطر الزهراني ، دار الخضيري ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٢١- **تذكرة الحفاظ** ، لأبي عبد الله محمد الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٢٢- **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة** ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٢٣- **ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني وأضواء على حياته العلمية** ، للدكتور عاصم عبد الله القريوتي ، مكتبة حراء ، جدة .

١٢٤- **ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب** ، للمرتضى الزبيدي ، تحقيق : الدكتور صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م .

١٢٥- **تسهيل العقيدة الإسلامية** ، للدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين ، دار

الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

١٢٦- **تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد** ، لمحمد بن إسماعيل اليمني الصنعاني ، تعليق : إسماعيل الأنصاري ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٢٧- **تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات** ، لأحمد بن حجر آل بوطامي ، مطابع علي بن علي ، الدوحة .

١٢٨- **التعريفات** ، لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٢٩- **التعريف بضروري قواعد علم التصريف** ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : الدكتور غنيم غانم الينبعاوي ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٣٠- **تفسير القرآن** ، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهيبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١٣١- **تفسير القرآن العظيم** ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، تقديم : الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٣٢- **تفسير القرآن العظيم** ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، دار الريان للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٣٣- **التفسير اللغوي للقرآن الكريم** ، للدكتور مساعد بن سليمان الطيار ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

١٣٤- **تفسير الموطأ** ، لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ، تحقيق : الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

١٣٥- **تفسير سورة الإخلاص** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

١٣٦- **تقريب التدمرية** ، لمحمد بن صالح العثيمين - ضمن مجموع فتاويه ورسائله - ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

١٣٧- **تقريب التهذيب** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عوامة ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٣٨- **تقويم الزمان لإرشاد ذوي الألباب لمعرفة مبادئ السنين والشهور من طريق الحساب** ، لعبد الله بن إبراهيم السليم ، المطابع الأهلية للأوفست ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

١٣٩- **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة** ، لمرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق : مصطفى حجازي ، مراجعة : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

١٤٠- **تلبيس إبليس** ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٤١- **تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان** ، لعلي بن محمد بن عبد الله

الفخري ، تحقيق : الدكتور رشيد البنـــدر ، دار الحكمـــة ، الطبعـــة الأولى ، ١٤١٥هـــ - ١٩٩٤م .

١٤٢- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل** ، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعـــة الثالثة ، ١٤١٤هـــ - ١٩٩٣م .

١٤٣- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، لأبي عمر يوســـف بـــن عبـــد الله ابن عبد البر ، تحقيق : سعيد أحمد أعراب .

١٤٤- **التنبيهات السَّنية على العقيدة الواسطية** ، لعبد العزيز بن ناصر الرشيد ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـــ - ١٩٨٠م .

١٤٥- **تنبيه العارف البصير على أسرار الحزب الكبير** ، لمحمد مرتـــضى الحـــسيني ، نشرها وقدم لها : أحمد الشرقاوي إقبال .

١٤٦- **تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي** ، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بـــن عمـــر البقاعي ضمن كتاب مصرع التصوف ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن الوكيـــل ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، ١٤١٥هـــ .

١٤٧- **التنجيم والمنجمون - وحكمهم في الإسلام -** ، لعبد المجيد بن سالم المشعبي ، مكتبة الصديق ، الطائف ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـــ - ١٩٩٤م .

١٤٨- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** ، لعبد الرحمن بن يحـــيى المعلمـــي اليماني ، تخريج وتعليق : محمد ناصر الدين الألبـــاني ، وزهـــير الـــشاويش ، وعبد الرزاق حمزة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .

١٤٩- **تهذيب الأسماء واللغات** ، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النـــووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٥٠- **تهذيب التهذيب** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دائرة المعارف ، حيدر آباد ، ودار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى .

١٥١- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، لأبي الحجاج يوسف المزي ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٥٢- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، عام ١٩٦٧م .

١٥٣- **توحيد الأسماء والصفات** ، لمحمد بن إبراهيم الحمد ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

١٥٤- **توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية ومذاهب الناس بالنسبة إليهما** ، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٥٥- **التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ** ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، دراسة وتحقيق : الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١٥٦- **التوسل أنواعه وأحكامه** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، ألَّف بينها ونسقها : محمد عيد العباسي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٥٧- **التوسل المشروع وما يضاده** ، لأبي عبد الله صادق بن عبد الله ، تقديم : محمد صفوت نور الدين ، دار ابن رجب ، المنصورة ، ودار أصداء المجتمع ، القصيم .

١٥٨- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد** ، لسليمان بن عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤٠٩هـ -

١٩٨٩م .

١٥٩- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان** ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

١٦٠- **تيسير لمعة الاعتقاد** ، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

١٦١- **تيسير مصطلح الحديث** ، للدكتور محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الطبعة الثامنة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

حرف الجيم

١٦٢- **جامع البيان في تأويل آي القرآن - والمعروف بتفسير الطبري -** ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٦٣- **الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير - مع شرحه فيض القدير -** ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .

١٦٤- **جامع بيان العلم وفضله** ، لابن عبد البر ، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١٦٥- **الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

١٦٦- **جمهرة أشعار العرب** ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، شرحه وقدم له : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ -

١٩٨٩م .

١٦٧- **جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية** ، للدكتور محمد أحمد نوح ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٦٨- **الجنة والنار** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

١٦٩- **الجواب الباهر في زوار المقابر** ، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، تحقيق : أبي يعلى محمد أيمن الشبراوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

١٧٠- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** ، لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني ، تحقيق : الدكتور علي بن حسن ابن ناصر ، و الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم العسكر ، والدكتور حمدان ابن محمد الحمدان ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤١٤هـ .

١٧١- **جواهر الأدب في أبيات وإنشاء لغة العرب** ، لأحمد الهاشمي ، مؤسسة المعارف ، بيروت .

١٧٢- **الجواهر الكلامية في إيضاح العقيدة الإسلامية** ، لطاهر الجزائري ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

١٧٣- **جوهرة التوحيد** ، لبرهان الدين إبراهيم بن هارون اللقاني ، ضمن مجموع مهمات المتون ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م .

حرف الحاء

١٧٤- **حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية** ، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .

١٧٥- **حاشية كتاب التوحيد** ، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

١٧٦- **حجة القراءات** ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٧٧- **حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٧٨- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني** ، تحقيق : محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

١٧٩- **الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

١٨٠- **حراسة العقيدة** ، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، مطابع أضواء المنتدى ، الرياض .

١٨١- **حقيقة الصوفية في ضوء الكتاب والسنة** ، للدكتور محمد المدخلي ، مكتبة الضياء ، جدة ، الطبعة الرابعة .

١٨٢- **حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى وأثرها على العالم الإسلامي** ، للدكتور أحمد محمد زايد ، دار المعالي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٨٣- **الحقيقة والمجاز** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن مجموع الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

١٨٤- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، لأبي نعيم الأصبهاني ، دار أم القرى ، القاهرة .

١٨٥- **حلية طالب العلم** ، لبكر بن عبد الله أبو زيد ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١٨٦- **الحماسة السنية في الرد على بعض الصوفية** ، لحسن عبد الرحمن السني البحيري ، تحقيق : الدكتور محمد عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

١٨٧- **الحموية الكبرى** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

١٨٨- **الحياة الآخرة - ما بين البعث إلى دخول الجنة أو النار -** ، للدكتور غالب ابن علي عواجي ، المكتبة العصرية الذهبية ، جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

١٨٩- **الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن** ، لأبي الحسن عبد العزيز ابن يحيى بن عبد العزيز الكناني ، تحقيق : الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

حرف الخاء

١٩٠- **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** ، لعلي باشا مبارك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية .

١٩١- **خلاصة المنطق** ، لعبد الهادي الفضلي ، دار الصفوة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

١٩٢- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، لصفي الدين أحمد ابن عبد الله الخزرجي الأنصاري ، مكتبة ابن الجوزي ، الدمام .

١٩٣- **خلق أفعال العباد** ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : بدر البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٩٤- **الخوارج** ، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

١٩٥- **الخوارج والشيعة** ، للدكتور أحمد محمد أحمد الجلي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

حرف الدال

١٩٦- **درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية** ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .

١٩٧- **الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

١٩٨- **الدر النضيد على أبواب التوحيد** ، لسليمان بن عبد الرحمن الحمدان ، مكتبة الصحابة ، جدة .

١٩٩- **دراسات في التاريخ والتراث** ، لأبي القاسم محمد كرو ، دار المعارف ، سوسة ، تونس .

٢٠٠- **دراسات في العقيدة الإسلامية - الإلهيات والنبوات -** ، للأستاذ الدكتور

أحمد محمد أحمد الجلي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٢٠١- **الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية** ، لعبد الرحمن ناصر السعدي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، طبعة جديدة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٢٠٢- **الدرة المضيئة والوصية المرتضية في طريقة السادة النقشبندية** ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، ضمن مجلة المجمع العلمي الهندي ، العدد المزدوج (١ - ٢) ، المجلد الخامس (٨٥) .

٢٠٣- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا -** ، جمع : عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني النجدي ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٠٤- **دعوة التوحيد** ، للدكتور محمد خليل هراس ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢٠٥- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : الدكتور عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٠٦- **الدواء العاجل في دفع العدو الصائل** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .

٢٠٧- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** ، لإبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون ، تحقيق : الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة .

٢٠٨- **الدين الخالص** ، لمحمد صديق حسن القنوجي البخاري ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .

٢٠٩- **ديوان أبي العتاهية** ، قدم له وشرحه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٢١٠- **ديوان زهير بن أبي سلمى** ، شرحه وقدم له : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢١١- **ديوان عنترة** ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

حرف الذال

٢١٢- **الذيل على طبقات الحنابلة** ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد ابن رجب الحنبلي ، دار المعرفة ، بيروت .

٢١٣- **ذم الكلام وأهله** ، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي ، تحقيق : عبد الرحمن ابن عبد العزيز الشبل ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

حرف الراء

٢١٤- **رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها** ، للدكتور أحمد بن ناصر آل حمد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٢١٥- **الرد الأثري المفيد على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد** ، لعمر بن محمود أبو عمر ، دار الكتب الأثرية ، الأردن ، ودار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٢١٦- **الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله** ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : صبري بن سلامة شاهين ، دار الثبات ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢١٧- **الرد على الرافضة** ، للإمام محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق : الدكتور ناصر ابن سعد الرشيد ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢١٨- **الرد على الطوائف الملحدة والزنادقة** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى الكبرى الفقهية لابن تيمية - ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٢١٩- **الرد على من أنكر الحرف والصوت** ، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي ، تحقيق : محمد با كريم با عبد الله ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢٢٠- **الرد على من قال بفناء الجنة والنار** ، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، دراسة وتحقيق : الدكتور محمد بن عبد الله السمهري ، دار بلنسية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٢٢١- **رسالة في توضيح ما يجوز من الشؤم وما لا يجوز** ، لنايف بن محمد العتيبي ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٢٢- **الرسل والرسالات** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ودار النفائس ، الأردن ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢٢٣- **رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .

٢٢٤- **الروح** ، لشمس الدين أبي عبد الله بن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد اسكندر يلدا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢٢٥- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، لأبي الفضل شهاب الدين

محمود الألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٢٦- **الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية** ، لأبي عذبة الحسن ابن عبد المحسن ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٢٢٧- **روضة الناظر وجنة المناظر** ، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .

٢٢٨- **رياض الصالحين** ، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : جماعة من العلماء ، وتخريج : محمد ناصر الدين الألباني ، وإشراف : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

حرف الزاء

٢٢٩- **زاد المعاد في هدي خير العباد** ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة والعشرون ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٣٠- **الزبيدي في كتابه تاج العروس** ، للدكتور هاشم طه شلاش ، دار الكتاب للطباعة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٢٣١- **الزهر النضر في حال الخضر** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : صلاح الدين مقبول أحمد ، مكتبة أهل الأثر ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٢٣٢- **الزواجر عن اقتراف الكبائر** ، لأبي العباس أحمد بن محمد الهيتمي ، تحقيق : أحمد عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٢٣٣- **زيارة القبور - الشرعية والشركية -** ، لمحيي الدين محمد البركوي ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

حرف السين

٢٣٤- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٣٥- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٣٦- **سلم الوصول إلى علم الأصول** ، لحافظ بن أحمد الحكمي ضمن معارج القبول ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٣٧- **السنة** ، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، تحقيق : الدكتور عطية الزهراني ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢٣٨- **السنة** ، لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٢٣٩- **السنة** ، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني ، رمادي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢٤٠- **سنن ابن ماجه** ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٢٤١- **سنن أبي داود** ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق : عـزت عبيد دعاس ، دار الحديث ، سورية .

٢٤٢- **السنن الكبرى** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، دار الفكر .

٢٤٣- **سنن النسائي** ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - مع شرح الحـافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي - تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٢٤٤- **السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات** ، لمحمد عبد السلام الشقيري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٤٥- **سير أعلام النبلاء** ، لشمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي ، تحقيـق : جماعة من أهل العلم بإشراف : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢٤٦- **السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق** ، للدكتور سليمان بن حمـد العودة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعـة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٢٤٧- **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : قاسم غالب أحمد ، ومحمود أمين النواوي ، ومحمود إبراهيم زيـد ، وبـسيوني رسلان ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

حرف الشين

٢٤٨- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، لأبي الفلاح عبد الحـي بـن العمـاد الحنبلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٤٩- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** ، لأبي القاسم هبة الله بـن الحـسن

الطبري اللالكائي ، تحقيق : الدكتور أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ .

٢٥٠- **شرح السنة** ، لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني ، رمادي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .

٢٥١- **شرح السنة** ، للحسين بن مسعود البغوي ، حققه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٥٢- **شرح الصدور بتحريم رفع القبور** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .

٢٥٣- **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية** ، لابن أبي العز الحنفي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، طبع ونشر : وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٨هـ .

٢٥٤- **شرح العقيدة الأصفهانية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٢٥٥- **شرح العقيدة الطحاوية** ، لعلي بن علي بن أبي العز الدمشقي الحنفي ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وشعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٢٥٦- **شرح العقيدة الواسطية** ، لمحمد خليل هراس ، تصحيح وتعلق : إسماعيل الأنصاري ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، السعودية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٥٧- **شرح العقيدة الواسطية** ، لمحمد الصالح العثيمين ، خرَّج أحاديثه واعتنى به : سعد بن فواز الصميل ، ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ .

٢٥٨- **شرح القصيدة النونية - المسماة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية -** ، للدكتور محمد خليل هراس ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٢٥٩- **شرح المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية** ، للدكتور يوسف ابن محمد السعيد ، دار المؤيد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٢٦٠- **شرح المعلقات السبع** ، لأبي عبد الله الحسين الزوزني ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢٦١- **شرح المقاصد** ، لمسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٢٦٢- **الشرح الممتع على زاد المستقنع** ، لمحمد بن صالح العثيمين ، جمع وترتيب وعناية : الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل ، والدكتور خالد بن علي المشيقح ، مؤسسة آسام ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢٦٣- **شرح حديث النزول** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : الدكتور محمد ابن عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٢٦٤- **شرح صحيح مسلم** ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٦٥- **شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر** ، لعبد الكريم بن مراد الأثري ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٢٦٦- **شرح كتاب الفقه الأكبر** ، لملا علي القاري الحنفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢٦٧- **شرح كتاب كشف الشبهات** ، لفضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان ، ترتيب : عادل بن علي الفريدان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٢٦٨- **شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد** ، لمحمد بن صالح العثيمين ، تحقيق : أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، مكتبة طبرية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢٦٩- **شرح مختصر الروضة** ، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي ، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٢٧٠- **شرح معاني الآثار** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق : محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢٧١- **شرح مقامات الحريري البصري** ، لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي ، تصحيح : محمد عبد المنعم خفاجي ، المكتبة الشعبية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٢٧٢- **شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة** ، للأمين الحاج محمد أحمد ، مكتبة دار المطبوعات الحديثة ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٧٣- **شرح نظم الورقات في أصول الفقه** ، لمحمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

٢٧٤- **الشريعة** ، لأبي بكر محمد الحسين الآجري ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار السلام ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٧٥- **شعب الإيمان** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٢٧٦- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل** ، لشمس الدين محمد ابن أبي بكر بن قيم الجوزية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٧٧- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ** ، للقاضي عياض أبي الفضل عياض ابن موسى بن عياض اليحصبي - بشرح القاري - ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٧٨- **الشفاعة** ، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ، دار الأرقم ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢٧٩- **الشيعة والتصحيح** ، للدكتور موسى الموسوي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٧٨م .

حرف الصاد

٢٨٠- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢٨١- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان** ، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٢٨٢- **صحيح البخاري** ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٢٨٣- **صحيح الجامع الصغير وزيادته** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٨٤- **صحيح سنن ابن ماجه** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، إشراف : زهير الشاويش ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٨٥- **صحيح سنن أبي داود** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، نشر : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٢٨٦- **صحيح سنن النسائي** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، عناية : زهير الشاويش ، نشر : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٨٧- **صحيح مسلم** ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٢٨٨- **صريح السنة** ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، اعتنى به : فواز أحمد زمرلي ، مكتب البحوث الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٢٨٩- **الصفات الإلهية بين السلف والخلف** ، لعبد الرحمن الوكيل ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة .

٢٩٠- **الصفات الإلهية - تعريفها ، أقسامها -** ، للدكتور محمد بن خليفة التميمي ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٢٩١- **الصفات الإلهية في الكتاب والسنة** ، لمحمد بن أمان الجامي ، دار الفنون ، جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٢٩٢- **صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة** ، لعلوي بن عبد القادر السقاف ، دار الهجرة ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢٩٣- **الصفدية** ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق : الدكتور محمد

رشاد سالم ، دار الهدي النبوي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٩٤- **الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية** ، لسليمان ابن سحمان النجدي الحنبلي ، تحقيق : عبد السلام بن برجس عبد الكريم ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٢٩٥- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية ، تحقيق : الدكتور علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ .

٢٩٦- **الصوفية والفقراء** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٢٩٧- **صون المنطق** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي سامي النشار ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

حرف الضاد

٢٩٨- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

حرف الطاء

٢٩٩- **طبقات الحفاظ** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٠٠- **طبقات الحنابلة** ، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٠١- **طبقات الشافعية** ، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الدمشقي ،

تحقيق : الدكتور الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٠٢- **طبقات الشافعية الكبرى** ، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية .

٣٠٣- **طبقات الصوفية** ، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م .

٣٠٤- **طبقات الفقهاء** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٧٨م .

٣٠٥- **الطبقات الكبرى والمعروف بطبقات ابن سعد** ، لأبي عبد الله بن سعد البصري ، دار صادر ، بيروت .

٣٠٦- **طبقات المفسرين** ، لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٠٧- **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية** ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٠٨- **طريق الهجرتين وباب السعادتين** ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٠٩- **الطير والطيرة في القرآن والسنة** ، للدكتورة سهام بنت عبد الله روادي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣١٠- **الطيرة والفأل في ضوء الكتاب والسنة** ، لمحمود بن خليفة الجاسم ، دار ابن حزم ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

حرف الظاء

٣١١- **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة العربية** ، للدكتور السيد أحمد عبد الغفار ، دار الرشيد .

حرف العين

٣١٢- **عالم الجن والشياطين** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣١٣- **عالم الملائكة الأبرار** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ودار النفائس ، الأردن ، الطبعة السادسة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٣١٤- **العبر في خبر من غبر** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣١٥- **العبودية** ، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي ، تحقيق : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ، دار الأصالة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٣١٦- **أبو عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في تقرير أنواع التوحيد والإيمان** ، إعداد : راجح بن عبد العزيز الراجح ، رسالة ماجستير ، ١٤١٨هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٣١٧- **العدة في أصول الفقه** ، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ، تحقيق : الدكتور أحمد سير مباركي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣١٨- **عقائد الثلاث والسبعين فرقة** ، لأبي محمد اليمني ، تحقيق : محمد بن عبد الله

زربان الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

٣١٩- **عقيدة ابن عربي وحياته** ، لتقي الدين الفاسي ، ضبط وتعليق : علي حسن علي عبد الحميد ، مكتبة ابن الجوزي ، الأحساء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٢٠- **عقيدة السلف في الصفات الإلهية** ، للدكتورة إحسان عبد الغفار مرزا ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٣٢١- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث** ، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني ، دراسة وتحقيق : الدكتور ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٣٢٢- **العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية** ، لعبد الله ابن يوسف الجديع ، دار السياسة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٢٣- **العقيدة الطحاوية** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٢٤- **عقيدة المؤمن** ، لأبي بكر جابر الجزائري ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٣٢٥- **العقيدة الواسطية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٣٢٦- **عقيدة أهل السنة والجماعة** ، لمحمد بن صالح العثيمين - ضمن فتاويه - ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة

١٤١٣هـ .

٣٢٧- **عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية** ، لأحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣٢٨- **علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين** ، للدكتور رضا بن نعسان معطي ، دار الهجرة ، الدمام ، الطبعة السادسة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٣٢٩- **علماء الشيعة يقولون - وثائق مصورة من كتب الشيعة -** ، إعداد : مركز إحياء تراث آل البيت ، طباعة نفس المركز .

٣٣٠- **علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي** ، للدكتور : محمد أحمد محمد بيومي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧م .

٣٣١- **علم البيان** ، للدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ودار المعالم الثقافية ، الأحساء ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٣٣٢- **علم النفس** ، التربوي ، للدكتور : رجاء محمود أبو عَلاَّم ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

حرف الغين

٣٣٣- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٣٤- **غريب الحديث** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

حرف الفاء

٣٣٥- **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء** ، لمجموعة من العلماء ، جمع وترتيب : أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٣٣٦- **فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ .

٣٣٧- **فتح الحق المبين في علاج الصرع والسحر والعين** ، للدكتور عبد الله بن محمد الطيار ، وسامي بن سليمان المبارك ، تقديم : سماحة الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله ابن باز ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٣٣٨- **فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن** ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق : عبد الرزاق ابن عبد المحسن البدر ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٣٣٩- **فتح القدير - الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير -** ، لمحمد ابن علي بن محمد الشوكاني ، تصحيح : سمير خالد رجب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٣٤٠- **فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد** ، لعبد الرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب ، تحقيق : الدكتور الوليد بن عبد الرحمن آل فريان ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٣٤١- **الفتح في تأويل ما صدر عن الكمَّل من الشطح** ، لعبد الوهاب الشعراني ،

دراسة وتحقيق : قاسم محمد عباس ، أزمنة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .

٣٤٢- **الفرق الإسلامية في الإسلام** ، للأستاذ الدكتور يحيى هاشم حسن فرغل ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٣٤٣- **الفرق الإسلامية في الميزان** ، للدكتور يحيى هاشم حسن فرغل ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، طبعة : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٣٤٤- **الفرقان بين الحق والباطل** ، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ، تحقيق : خليل الميس ، دار القلم ، بيروت .

٣٤٥- **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان** ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى ، دار طويق ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

٣٤٦- **الفرق بين الفرق** ، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٣٤٧- **فرق معاصرة - تنتسب إلى الإسلام ، وبيان موقف الإسلام منها -** ، للدكتور غالب بن علي عواجي ، مكتبة لينة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٣٤٨- **الفرق والمذاهب اليهودية منذ البدايات** ، لعبد المجيد همو ، مراجعة وتدقيق : إسماعيل الكردي ، الأوائل ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .

٣٤٩- **الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم** ، لعبد الله بن علي النجدي القصيمي ، مكتبة رياض الجنة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م .

٣٥٠- **الفصل في الملل والأهواء والنحل** ، لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري ، تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم نصر ، والدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣٥١- **الفصول في سيرة الرسول** ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، تحقيق : سيد ابن عباس الجليمي ، دار الصفا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٥٢- **فضائح الصوفية** ، لعبد الرحمن عبد الخالق ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٥٣- **فضائل القرآن** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : وهبي سليمان غاوجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٣٥٤- **فضل علم السلف على الخلف** ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي ، تحقيق : محمد عبد الحكيم القاضي ، دار الحديث ، مصر .

٣٥٥- **الفقه الأكبر** ، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي - ضمن شرحه للقاري - ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣٥٦- **فقه السنة** ، لسيد سابق ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٥٧- **الفقيه والمتفقة** ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق : عادل العزازي ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٣٥٨- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** ، لعبد الحي عبد الكبير الكتاني ، اعتناء : الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٥٩- **الفهرست** ، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالنديم ، تحقيق : الدكتور يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٣٦٠- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : محمد عبد الرحمن عوض ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٦١- **في مجال العقيدة – نقد وعرض –** ، لغازي التوبة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م .

٣٦٢- **فيض القدير شرح الجامع الصغير** ، لمحمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة ، بيروت .

حرف القاف

٣٦٣- **القائد إلى تصحيح العقائد** ، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، تعليق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣٦٤- **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : ربيع ابن هادي عمير المدخلي ، مكتبة لينة ، دمنهور ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٣٦٥- **قاعدة في الاسم والمسمى** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن مجموع الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٣٦٦- **قاعدة في القرآن وكلام الله** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون

الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٣٦٧- **قاعدة في الوسيلة** ، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية ، ومعها ملحق في محنة الشيخ بمصر وملاحق أخرى ، تحقيق : علي بن عبد العزيز الشبل ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٣٦٨- **القاموس المحيط** ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - ضمن التاج - ، دراسة وتحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٦٩- **القدرية والمرجئة - نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منهما -** ، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٣٧٠- **قراع الأسنة في نفي التطرف والشذوذ عن أهل السنة** ، للبرعي اليمني ، دار الحرمين ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٣٧١- **قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين** ، لعبد الرحمن بن حسن ابن محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق : بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد ، الرياض ، ومكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٣٧٢- **قصب السكر نظم نخبة الفكر** ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني مع شرحها ، لعبد الكريم الأثري ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٣٧٣- **القضاء والقدر** ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٧٤- **القضاء والقدر** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٧٥- **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه** ، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود ، دار النشر الدولي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٧٦- **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر** ، لمحمد صديق حسن خان القنوجي ، تحقيق : الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤٢٢هـ .

٣٧٧- **قواعد في التعامل مع العلماء** ، لعبد الرحمن بن معلا اللويحق ، دار الورَّاق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٣٧٨- **القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف** ، للدكتور إبراهيم بن محمد البريكان ، دار الهجرة ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٧٩- **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى** ، لمحمد بن صالح العثيمين - ضمن مجموع فتاويه ورسائله - ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

٣٨٠- **قواعد ومسائل في توحيد الإلهية** ، لعبد العزيز بن ريس الريس ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٣٨١- **القول المفيد على كتاب التوحيد** ، لمحمد بن صالح العثيمين ، اعتنى به وجمعه : الدكتور سليمان أبا الخيل والدكتور خالد المشيقح ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٣٨٢- **القيامة الكبرى** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الثالثة عشرة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م .

٣٨٣- **ابن قيم الجوزية** ، لبكر أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

حرف الكاف

٣٨٤- **الكبائر** ، لشمس الدين محمد بن عثمان الذهبي ، دار الرائد العربي ، بيروت .

٣٨٥- **كتاب الدعاء** ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البخاري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٨٦- **الكتاب المقدس** ، طبع دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط .

٣٨٧- **كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية** ، للدكتور علي بن علي جابر الحربي اليماني ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى .

٣٨٨- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** ، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني ، تصحيح : أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .

٣٨٩- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي المعروف بحاجي خليفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٣٩٠- **الكشف عن حقيقة الصوفية لأول مرة في التاريخ** ، لمحمود عبد الرؤوف القاسم ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

حرف اللام

٣٩١- **اللآلئ البهية شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية** ، لأحمد بن عبد الله المرداوي الحنبلي ، تعليق : الدكتور صالح بن فوزان الفوزان ، دار المسلم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٣٩٢- **لسان العرب** ، لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٩٣- **لسان الميزان** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٣٩٤- **لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف** ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن أحمد بن رجب الحنبلي ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٣٩٥- **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد** ، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، تحقيق : عبد القادر بدران وبشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٣٩٦- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية** ، لمحمد السفاريني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٣٩٧- **لوامع الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية - شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية -** ، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ، تحقيق : عبد الله بن محمد البصيري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

حرف الميم

٣٩٨- **الماتريدية** ، لأحمد بن عوض الله اللهيبي الحربي ، دار العاصمة ، الرياض ، النشرة الأولى ، ١٤١٣هـ .

٣٩٩- **الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات اللَّهيَّة** ، للشمس السلفي الأفغاني ، مؤسسة فؤاد بعينو ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٤٠٠- **مؤلفات سعيد حوَّى دراسة وتقويم** ، لسليم الهلالي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤٠١- **متشابه القرآن** ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، تحقيق : الدكتور عدنان محمد زرزور ، دار التراث ، القاهرة .

٤٠٢- **مجلة الأزهر** ، السنة العشرون ، مطبعة الأزهر ، ١٩٤٨م .

٤٠٣- **مجلة الإسلام اليوم** ، السنة الثالثة ، العدد (٣١) ، جمادى الأولى ١٤٢٨هـ- يونيه ٢٠٠٧م ، مؤسسة الإسلام اليوم .

٤٠٤- **مجلة البحوث الإسلامية** ، العدد (٧٢) ، عام ١٤٢٥هـ ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، السعودية .

٤٠٥- **مجلة الحكمة** ، العدد الثاني (١٤١٤/٩/١هـ) ، بريطانيا ، ليدز .

٤٠٦- **مجلة المجمع العلمي العربي** ، دمشق ، الجزء (١ ، ٢) ، المجلد الثامن ، كانون الثاني وشباط سنة ١٩٢٨م .

٤٠٧- **مجلة المجمع العلمي الهندي** ، العدد المزدوج (١ - ٢) ، المجلد الخامس ، رجب ، ١٤٠٠هـ - يونيو ١٩٨٠م ، المجمع العلمي الهندي بجامعة عليكرة الإسلامية بالهند .

٤٠٨- **مجلة معهد المخطوطات العربية** ، المجلد التاسع عشر ، ربيع الآخر ١٣٩٣هـ الجزء الأول ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .

٤٠٩- **المجلى في شرح القواعد المثلى** ، لكاملة الكواري ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٤١٠- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

٤١١- **المجموع الثمين من فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين** ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٤١٢- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية** ، جمع وترتيب : عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٤١٣- **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين** ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

٤١٤- **محاضرات في النصرانية** ، لمحمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

٤١٥- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - المعروف بتفسير ابن عطية -** ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ، تحقيق وتعليق : الرحالة الفاروق وعبد الله ابن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العناني ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٤١٦- **محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه** ، للأستاذ مسعود الندوي ، ترجمة وتعليق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مراجعة وتقديم : الدكتور محمد تقي الدين الهلالي ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

٤١٧- **مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية** ، لعبد العزيز المحمد السلمان ، مطابع المدينة ، الرياض ، الطبعة الثاني عشر ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٤١٨- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** ، لابن القيم الجوزية ، تحقيق :

سيد إبراهيم ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤١٩- **مختصر العلو للعلي الغفار** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م .

٤٢٠- **مختصر العين** ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الأندلسي ، تحقيق : الدكتور نور حامد الشاذلي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٤٢١- **مختصر سيرة الرسول ﷺ** ، لمحمد بن عبد الوهاب ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٨هـ .

٤٢٢- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** ، لأبي عبد الله محمد ابن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٤٢٣- **مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية** ، لعثمان جمعة ضميرية ، مكتبة السوادي ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٢٤- **المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة** ، للدكتور إبراهيم البريكان ، دار السنة ، الخبر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٢٥- **المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن مجموع الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٤٢٦- **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر** ، لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي ، دار القلم ، بيروت .

٤٢٧- **مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (عرض ونقد)** ، لأحمد ابن عبد الرحمن القاضي ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ،

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٤٢٨- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٤٢٩- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٤٣٠- **مسائل الإيمان** ، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء الحنبلي ، تحقيق : سعود بن عبد العزيز الخلف ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٤٣١- **مسائل في الإيمان** ، لصالح بن فوزان الفوزان ، اعتنى بإخراجها : عبد الرحمن ابن محمد بن علي الهرفي ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .

٤٣٢- **المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة** ، جمع وتحقيق ودراسة : عبد الإله بن سلمان الأحمدي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

٤٣٣- **المسألة المصرية في القرآن** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٤٣٤- **المسامرة شرح المسايرة** ، للكمال بن أبي شريف ، بولاق ، الطبعة الأولى ، ١٣١٧هـ .

٤٣٥- **المستدرك على الصحيحين** ، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، وبذيله

التلخيص للذهبي ، بإشراف : الدكتور يوسف المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٣٦- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، تحقيق : جماعة من أهل العلم ، بإشراف : الدكتور سمير طه المجذوب ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٤٣٧- **مسند الإمام أحمد بن حنبل بشرح أحمد محمد شاكر** ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة .

٤٣٨- **المسيحية** ، للدكتور أحمد شلبي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، ١٩٩٠م .

٤٣٩- **مشكاة المصابيح** ، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤٤٠- **مشكل الآثار** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٣هـ .

٤٤١- **مصادر التلقي عند الصوفية** ، لهارون بن بشير أحمد صديقي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٤٤٢- **المصادر العامة للتلقي عند الصوفية - عرضًا ونقدًا -** ، لصادق سليم صادق ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٤٤٣- **المصادر العلمية في الدفاع عن العقيدة السلفية** ، لمحمد بن عبد الرحمن المغراوي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٤٤٤- **مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام** ، لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، تحقيق : الدكتور عبد العزيز بن عبد الله آل حمد ، وزارة الشؤون الإسلامية ،

السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٤٤٥- **المصنف في الأحاديث والآثار** ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٤٤٦- **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول** ، لحافظ بن أحمد حكمي ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٤٤٧- **المعارف** ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٤٤٨- **معالم التنزيل - المعروف بتفسير البغوي -** ، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٤٩- **معالم السنن** ، لأبي سليمان الخطابي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٤٥٠- **المعتزلة - وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها -** ، للدكتور عواد ابن عبد الله المعتق ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٤٥١- **معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى** ، للدكتور محمد بن خليفة التميمي ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٤٥٢- **معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات** ، للدكتور محمد ابن خليفة التميمي ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٤٥٣- **المعجزة وكرامات الأولياء** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : مصطفى

عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٥٤- **معجم الأدباء** ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٥٥- **معجم ألفاظ العقيدة** ، لأبي عبد الله عامر عبد الله فالح ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٤٥٦- **المعجم الأوسط** ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : طارق ابن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٤٥٧- **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي ، تحقيق : فريد الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٤٥٨- **معجم الصوفية** ، لممدوح الزوبي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٤٥٩- **معجم المؤلفين** ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٦٠- **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها** ، للدكتور أحمد مطلوب ، مكتبة لبنان ، بيروت ، عام ٢٠٠٠م .

٤٦١- **معجم صفي الدين محمد البخاري المتوفى سنة (١٢٠٠هـ)** ، تخريج : محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : الدكتور محمد مطيع الحافظ ، دار البشائر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٤٦٢- **معجم مقاييس اللغة** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٤٦٣- **مفتاح السنة** ، لمحمد عبد العزيز الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤٦٤- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة** ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق : علي بن حسن ابن عبد الحميد الحلبي الأثري ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٤٦٥- **مفهوم السنة والجماعة** ، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٤٦٦- **مقارنة بين الغزالي وابن تيمية** ، للدكتور محمد رشاد سالم ، دار القلم ، الكويت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٤٦٧- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٤٦٨- **مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع** ، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

٤٦٩- **مقدمة التفسير** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية - ضمن مجموع الفتاوى - ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد ، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٤٧٠- **مقدمة ابن خلدون** ، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تصحيح وفهرسة : أبو عبد الله السعيد المندوه ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٤٧١- **مقدمة في الصحة النفسية** ، للدكتور : عبد السلام عبد الغفار ، دار النهضة

العربية .

٤٧٢- **الملل والنحل** ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : الأستاذ أحمد فهمي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٤٧٣- **منار الهدى لطالب بيان الحق والهدى وبيان طرق أهل الزيغ والردى** ، لمحمد أولى بن المنذر الأنصاري ، مطابع المدينة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

٤٧٤- **منازل السائرين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** ، لأبي إسماعيل الهروي ، مع شرحه مدارج السالكين ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٤٧٥- **مناقب الإمام أحمد** ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، هجر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٤٧٦- **مناقب الشافعي** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .

٤٧٧- **مناهج اللغويين في تقرير العقيدة - إلى نهاية القرن الرابع الهجري -** ، للدكتور محمد الشيخ عليو محمد ، مكتبة دار المنهاج ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ .

٤٧٨- **مناهج أهل الأهواء والافتراق والبدع وأصولهم وسماتهم** ، للدكتور ناصر العقل ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٤٧٩- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، راجعه وصححه :

نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤٨٠- **منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز** ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، حققه : أبو حفص سامي بن العربي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٨١- **من معجزات النبي ﷺ** ، لعبد العزيز المحمد السلمان ، مطابع المدينة ، الرياض ، الطبعة الحادية والعشرون ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٤٨٢- **منهاج السنة النبوية - في نقض كلام الشيعة القدرية -** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٤٨٣- **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة** ، لعثمان ابن علي حسن ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٤٨٤- **منهج الإمام الشوكاني في العقيدة** ، للدكتور عبد الله نومسوك ، مكتبة دار القلم والكتاب ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٤٨٥- **منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل** ، لمحمد بن ناصر السحيباني ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٤٨٦- **منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة** ، لمحمد بن فهد الداوود ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، بإشراف : الدكتور ناصر الجديع ، والمشرف المساعد : الدكتور محمد الصامل ، عام ١٤٢٢هـ .

٤٨٧- **منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى - دراسة علمية من خلال**

جهود ابن تيمية رحمه الله تعالى - ، للدكتور : عبد الراضي بن محمد عبد المحسن ، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤٨٨- **منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى** ، لخالد ابن عبد اللطيف بن محمد نور ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٤٨٩- **الموافقات** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٤٩٠- **المواقف** ، لعبد الرحمن الإيجي - مع شرحه للجرجاني وحاشيتي السيالكوتي والجلبي على الشرح - ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٤٩١- **الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة** ، للدكتور ناصر القفاري ، والدكتور ناصر العقل ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٤٩٢- **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة** ، إشراف وتخطيط ومراجعة : الدكتور مانع بن حماد الجهني ، دار الندوة العالمية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٤٩٣- **موسى والخضر عليهما السلام** ، لمحمود المراكبي ، الطبعة الثانية .

٤٩٤- **الموطأ** ، لمالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار زمزم ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٤٩٥- **الموقظة في مصطلح الحديث** ، للحافظ أبي عبد الله الذهبي ، شرح وتعليق : عمرو عبد المنعم سليم ، دار أحد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٤٩٦- **موقف ابن تيمية من الأشاعرة** ، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٤٩٧- **موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (عرضًا ونقدًا)** ، لسليمان بن صالح الغصن ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٤٩٨- **موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع** ، للدكتور إبراهيم الرحيلي ، مكتبة الغرباء ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٤٩٩- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

حرف النون

٥٠٠- **النبوات** ، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الرحمن عوض ، دار الريان للتراث ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥٠١- **نثر الجوهر على حديث أبي ذر** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : أحمد ابن محمد بن حسين المصلحي ، دار الأندلس الخضراء ، جدة ، ودار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٥٠٢- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٥٠٣- **نظرات في معتقدات ابن عربي** ، للدكتور كمال محمد عيسى ، دار المجتمع ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥٠٤- **نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيمية** ، تحقيق : محمد بن عبد الرزاق حمزة ،

وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع ، تصحيح : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة .

٥٠٥- **النكت والعيون – المعروف بتفسير الماوردي –** ، لأبي الحسن علي بن محمد ابن حبيب الماوردي ، مراجعة تعليق : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٠٦- **نهاية الإقدام في علم الكلام** ، لأبي الفتح محمد الشهرستاني ، تحقيق : الفرد جيوم .

٥٠٧- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٥٠٨- **النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى** ، لمحمد بن حمد الحمود ، مكتبة الإمام الذهبي ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٥٠٩- **النهج الرشيد على القول السديد** ، لمحمد بن عبد الرحمن آل إسماعيل ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٥١٠- **نواقض توحيد الأسماء والصفات** ، للدكتور ناصر القفاري ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

٥١١- **نور الأبصار في مناقب آل بيت المختار** ، لمؤمن الشبلنجي ، تحقيق : محمود طعمة حلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

٥١٢- **نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي** ، لحسن كافي الأقحصاري البوسنوي ، تحقيق : زهدي عادلوفيتش البوسنوي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٥١٣- **نونية ابن القيم المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية – ضمن**

متن القصيدتين النونية والميمية - ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٥١٤- **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار** ، لمحمد بن علي الشوكاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥١٥- **نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب - مع الاختيارات الجلية من المسائل الخلافية** - ، كلاهما : لعبد الله بن عبد الرحمن آل بسام ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة .

حرف الهاء

٥١٦- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٥١٧- **همزية الإصلاح** ، لحافظ بن أحمد الحكمي - ضمن معارج القبول - ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

حرف الواو

٥١٨- **الواضح في أصول الفقه** ، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٥١٩- **وجاءوا يركضون !!! مهلاً يا دعاة الضلالة !!** ، لأبي بكر جابر الجزائري ، راسم ، جدة ، ١٤٠٦هـ .

٥٢٠- **الورقات** ، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ، تقديم وإعداد : الدكتور عبد اللطيف العبد ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٥٢١- **وسقط القناع** ، لأحمد بن حمد الخليلي ، مكتبة الضامري ، سلطنة عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٥٢٢- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

حرف الياء

٥٢٣- **اليهودية** ، للدكتور أحمد شلبي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢م .

٥٢٤- **اليهود في موكب التاريخ** ، للدكتور صابر طعيمة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩م .

٥٢٥- **اليهودية والماسونية** ، لعبد الرحمن الدوسري ، دار السنة ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٥٢٦- **اليهودية والمسيحية وأديان الهند** ، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٥٢٧- **اليهودية والنصرانية** ، للدكتور سعود بن عبد العزيز الخلف ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الثالثة .

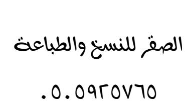
٥٢٨- **اليوم الآخر - القيامة الصغرى -** ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٥٢٩- **اليوم الآخر بين اليهودية والمسيحية والإسلام** ، للدكتور فرج الله عبد الباري أبو عطا الله ، دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .



٩ـ فهرس الموضوعات

❖ ❖ ❖ ❖


الصقر للنسخ والطباعة
٠٥٠٥٩٢٥٧٦٥

ملخص رسالة الدكتوراه

منهج المرتضى الزبيدي في دراسة العقيدة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

إعداد الطالب : راجح بن عبد العزيز بن راجح الراجح

المملكة العربية السعودية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية أصول الدين في الرياض – قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد :

فقد تناولت في هذه الرسالة : التعريف بالمرتضى الزبيدي ، وذكرت دوافع دراسته للعقيدة ، كما بينت أصول وسمات منهجه العقدي ، وموضحًا مصادره التي استند عليها في الاستدلال .

ثم درست آراء الزبيدي دراسة تطبيقية مقارنة من خلال عقيدة أهل السنة والجماعة ، والتي تمثلت في جانبين :

الأول : في آرائه الاعتقادية ، وذلك من خلال آرائه في أصول الإيمان الستة – وهي : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخرة ، وبالقدر – .

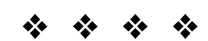
والثاني : في موقفه العقدي من الملل والنحل المخالفة : من اليهودية ، والنصرانية ، والمجوسية ، والبراهمة ، والخوارج ، والشيعة ، والمعتزلة ، والجهمية ، والأشاعرة ، والماتريدية ، والفلاسفة ، والصوفية ، والباطنية .

وبعد ذلك قمت بعمل موازنة بين منهج المرتضى الزبيدي والشوكاني في العقيدة ، من حيث : منهج التلقي ، والمصادر والسمات ، ودوافع دراسة العقيدة .

ثم ختمت الرسالة ببيان أثر الزبيدي على معاصريه ، ومن بعدهم .

وقد توصلت – من خلال هذه الرسالة – إلى أن الزبيدي خالف منهج أهل السنة

والجماعة – عمومًا – وسلك طريقة المتكلمين من الماتريدية والأشاعرة والصوفية ، ظنًا منه أنها الطريق القويم ، والمنهج السليم ، والصراط المستقيم – وهو بذلك قد ضل السبيل ، وجانب الحق المبين – غفر الله له ، وتجاوز عنه ، اللهم آمين .



Abstract- Doctoral Thesis

A Study of Az-Zubaidis Method in Regards to Al-Aqeeda (Islamic Faith) in Relation to the Faith (Aqeeda) of the Scholars of Sunnah and Jama'a .

Done by : Rajeh bin Abdul-Aziz Rajeh AlRajeh .

Kingdom of Saudi Arabia - Imam Muahammad Bin Saud University - College of fundamentals of Religion - Islamic Faith and Contemporary Schools of Thought Department.

Abstract :

Praise be to God and peace be upon him, the last prophet:

I have presented in this thesis: an introduction of al-Murtada Az-Zaidi, the motives beyond his study of Islamic Faith, the fundamentals and characteristics of his method approaching Islamic Faith, and I made clear the sources he relied on and used as evidence.

I, then, Presented a practical and comparative study of Az-zaidi's method in relation to the Method of the Scholars of Sunnah and Jama'a. That was through two basic sides:

The First is through his points of view regarding the Islamic Faith. Particularly, his views regarding the six pillars of Eman (belief), which are believing in God, his angels, his books, his messengers, the Last Day, and destiny.

The second is how he regards ,according to his faith, the other religions and Islamic groups like Judaism, Christianity, Majoosiya, Buddhism, Khawarej, Shiite, Mu Tazilah, Jamyyah, Asha'eerah,

Maturidyyah, Philosophers, Sauufism, Battenyyah.

After that I did a comparison between Az-zaidi's method regarding his faith to that of ASH-Shawkani in regards to sources, characteristics, and motives.

I have found out that Az-zubidi went against the method of Scholars of Sunnah and Jama'a and was more like the speakers of Maturidyya, Ashaera, Suffism, and thus he was diverted from the right path where he thought he was on the right track. May God forgive him.